مَوسُوعَة
المَجَالِسْ القَوميَّة المتخصّصَة

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موســــــــوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٨٩

المجلد السابع

تقديـــــــم :

كانت مصر ، وما تزال ، مهدا للحضارة ، ومركز إشعاع للعلوم والفنون ، ففيها قامت أول جامعة تنشر العلم والحكمة فى العالم القديم ، هى جامعة « أون » . ومن بعدها نهضت مدرسة الاسكندرية قبل الميلاد بعدة قرون ، تبث المعرفة والحضارة ، بمعهدها ومتحفها ومكتبتها الشهيرة على مر العصور . ثم تابعت مصر مسيرتها من بعد ، حاملة مشعل التنوير ، من خلال جامعة الأزهر التى سطعت أشعتها منذ أكثر من ألف عـــام ، لتنشر المعارف والعلوم فى آفاق العالمين العربى والاسلامى ، ولتسهم فى نقل خلاصة التراث الانسانى الى المشرق والمغرب ، حتى نمت الحضارة وترعرعت مع النهضة الأوربية فى أواخر العصور الوسطى ومطالع العصر الحديث .

واذا كانت حركة مصر العلمية قد أصابها التعثر خلال أحقاب من الزمان ، فسرعان ما عاودت نهضتها العلمية والتعليمية خلال القرن التاسع عشر ، اذ بدأت عصر التعليم العالى متمثلا فى المعاهد العليا الرائدة فى مجالات : الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والترجمة ، وإعداد المعلمين ، والحقوق . ثم أنشئت الجامعة المصرية « الأهلية » مع فجر القرن العشرين ، وتتابع إنشاء جامعات : القاهرة ، والاسكندرية ، وعين شمس ، وأسيوط والمنصورة – حتى انتشرت الجامعات والمعاهد العليا فى سائر المحافظات المصرية .

ولأن مصر لا تعيش وحدها أو لنفسها ، بل ارتبطت على الدوام بمحيطها العربى ، تؤثر فيه وتتأثر به ، وتؤازر وتقوم حركاته العلمية والفكرية . فقد انتشر أبناؤها من خريجى الجامعات فى ربوع المنطقة العربية ، يعملون بجد واخلاص فى كل نواحى النشاط الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، ويبذلون جهودهم فى سبيل تحقيق التنمية والتقدم ، وبناء الازدهار والرخاء على أرضها .

وهذه حقائق استلهمتها دراسات المجلس القومى للتعليم ، عند بحثها لواقع ومستقبل التعليم الجامعى والعالى فى مصر ، آخذة فى اعتبارها :

- أن التعليم الجامعى والعالى يؤثر فى المجتمع الذى يعيش فيه ، فيساعد على الارتقاء به ، ويعمل على تطويره . كما يتأثر بدوره بأحوال مجتمعه ، اذ يعكس أوضاعه والظروف المحيطة به .
- وأنه يربى أجيالا من أبنائنا ، يمثلون صفوة مختارة مرتجاة ، مما يلزمنا بحسن بناء وتوجيه هذه

الأجيال ، باعتبارهم قادة المستقبل ، وأصحاب القرار فيه .

• وأن العائد الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والثقافى لخريجيه – ضخم وكبير ، اذا قيس بما ينفق على هذا النوع من التعليم .

أما انجازات التعليم الجامعى والعالى فيبرز من بينها :

– تأهيل أعداد كبيرة من الكفايات العلمية والفنية العالية فى مختلف التخصصات ، كان لها دورها الفعال فى إدارة مرافق البلاد ، وكافة مؤسساتها فى شتى المجالات ، وقيادة حركة التطور والتقدم فى مصر . الى جانب تزويد البلاد العربية والاسلامية والافريقية بعدد كبير من هذه التخصصات .

– تكوين مدارس علمية كبيرة ومتقدمة ، أسهمت وتسهم فى حركة التقدم العلمى والاجتماعى .

– انجاز كم ضخم من الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية ، كان لها فوائد كثيرة فى مجالات : حصر الموارد الطبيعية واستخدامها ، والكشف عن بعض الموارد والطاقات الجديدة . وترشيد نظم العمل والانتاج ، وغيرها .

– تنمية القدرات والمهارات لأعداد كبيرة من أبناء مصر وشقيقاتها . والارتفاع بالمستوى الحضارى لمصر خاصة ، وللمنطقة العربية بصفة عامة .

على أن النتائج التى أحرزها التعليم الجامعى والعالى ما تزال محدودة ، بالنسبة لحاجات المجتمع ومقتضيات التطور ، ولمستوى نظيره فى الدول المتقدمة ، حيث يقوم بدور اكبر فى النهوض بمجتمعاتها ، بينما لم ينتقل المجتمع المصرى بعد الى المستوى العصرى المنشود ، والذى ينبغى أن يواكب ركب التطور ، ويحوز قوة الدفع الذاتى – إذ لا يزال فى عداد المجتمعات النامية ، مفتقرا الى ألوان من المعرفة والتكنولوجيا وفنون الانتاج الحديثة التى ما زال يستوردها من الخارج .

ومن ثم ترى المجالس القومية أن تطوير هذا التعليم لا يحتمل الارجاء ، بل يجب البدء فيه فورا وباستمرار ، بأسلوب حديث متطور غير ما لجأنا اليه حتى الآن من « إعادة التنظيم » فى العملية التعليمية ، بدلا من « تطوير المحتوى » .

وتتناول الدراسات والبحوث التى يضمها هذا « المجلد السابع » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة تلك الموضوعات من شتى زواياها ، ملقية الضوء على طرائق الاصلاح ، عارضة مقترحات التطوير ، شاملة :

نظم القبول بالجامعات ، وتكوين الطالب الجامعى ، ونظم الدراسة ، وتخطيط التعليم سواء فى المرحلة الجامعية الأولى ، أو فى مرحلة الدراسات العليا ، وهيئات التدريس والكوادر الفنية المعاونة ، والامكانات والتجهيزات ، والنواحى الادارية والتنظيمية . مع اهتمام خاص بأساليب مواجهة الهدر والفقدان فى العملية التعليمية . وذلك حتى يأخذ التوسع فى هذا التعليم اتجاهه الصحيح ، ويوفر التخصصات المتنوعة التى تحتاج اليها بلادنا ، وذلك بمختلف الوسائل التى من بينها : الجامعة الأهلية ، والتعليم العالى الخاص .

واذا كانت مصر تسعى جاهدة الى تحقيق التنمية والتقدم ، من خلال خطط ينبغى أن تكون شاملة محكمة التنفيذ - فان هذه الخطط تحتاج الى كفاءات علمية مدربة ، فى كل ما تحتاج اليه السياسات والتخطيط والتنفيذ . وهذه المهمة تقع اعباؤها على كاهل التعليم الجامعى والعالى .

ولعل المادة التى يضمها هذا المجلد توضح معالم الطريق الى تحقيق رسالة جامعاتنا ومعاهدنا ، كمراكز حضارية تؤدى الدور الأساسى فى النهوض بمجتمعنا ، ونقله من الواقع الذى يعيش فيه ، الى الأمل الذى يتطلع اليه ويبتغيه .

ومن الله العون والتوفيق ،،،

د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

التعليم الجامعى والعالى

دراسات وتوصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

مبادىء واعتبارات في التعليم الجامعى والعالى

نظرا للدور الطليعى الذى تقوم به الجامعات والمعاهد العالية فى إعداد الاخصائيين والباحثين والكوادر القيادية فى مختلف القطاعات ، فقد أولى المجلس القومى للتعليم اهتماما خاصا لمناقشة الأوضاع الحالية للتعليم الجامعى والعالى . ومن خلال التقارير التى تقدم بها بعض رؤساء الجامعات ، والدراسات والاحصاءات التى قامت بها بعض الهيئات العلمية المتخصصة – تكشفت عدة أمور : يتطلب البعض منها حلولا سريعة ، والبعض الآخر يحتاج الى دراسات متأنية :

أولا : بالنسبة للمسائل الملحة ، برزت المشكلات التالية :

– تكدس الطلاب فى الجامعات وتزايد أعداد المقبولين فى الجامعات سنة بعد أخرى ، بحيث أصبحت كل جامعة تنوء بمن فيها من الدارسين وتعجز مرافقها عن توفير الخدمات التعليمية المناسبة للطلاب ، وظهرت جامعات الأعداد الكبيرة فى القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط ، والتى تضم كل منها آلافا عديدة تفوق كل ما لديها من إمكانات مادية أو بشرية .

– العجز الكبير فى هيئات التدريس مما لا يتناسب مع التزايد المستمر فى عدد المقيدين فى كل كلية . ولقد أصبحت نسبة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية عموما دون المعدلات العالمية بدرجة كبيرة جدا ، ولا تهيىء توفير أسباب الاتصال المثمر بين الطالب والأستاذ .

– القصور فى المكتبات الجامعية والمراجع والدوريات ، وكذلك فى المعامل والأجهزة العلمية ، وفى الأماكن المخصصة للنشاط الرياضى والاجتماعى – مما لا يهيىء للطلاب فرص النمو المتكامل فى هذه الفترة الهامة من إعدادهم .

– الكتاب الجامعى وتوفير التيسيرات اللازمة لوجوده بين أيدى الطلاب فى الوقت المناسب ، وبالأسعار التى تكون فى متناول الطلاب .

– القيود والمعوقات الإدارية التى تعترض حرية الجامعات وسرعة الإنجاز فى أعمالها .

ثانيا : بالنسبة للقضايا الآجلة :

كشفت المناقشات ، التى دارت بين أعضاء المجلس حول التعليم الجامعى والعالى ، عن العديد من المسائل التى تستلزم دراسات مستفيضة . ومن أمثلة ذلك :

– ربط خطة التعليم الجامعى والعالى بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى ، فى ضوء تخطيط موجه بما يحقق التوازن بين العرض والطلب فى القوى العاملة ؛ سواء على المستوى المحلى فى مصر أو على الصعيد العربى والأفريقى والأسيوى .

– هيكل التعليم الجامعى ومدى الحاجة الى اتباع أنماط جديدة ، والمجالات والنظم المستحدثة التى يحسن الأخذ بها فى مصر ، من حيث الحجم والتخصصات والهيكل الادارى .

– الجامعات الاقليمية ومدى توافر الامكانات المادية والبشرية بها ، لتحقيق رسالتها وأثرها فى تنمية المجتمعات المحلية .

– موضوع الانتساب فى التعليم الجامعى .

– إعداد هيئات التدريس والبعثات لتوفير الباحثين واستكمال أعضاء هيئات التدريس .

– دراسة تركيز الدراسات العليا المكلفة فى معاهد أو مراكز ، مثل

إحصاء مقارن عن التوسع والنمو فى الجامعات

والكليات التابعة لها من ٥٢ الى ١٩٧٢

العام الجامعى	١٩٥٢				١٩٧٢			
البيان	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلاب فى المرحلة الأولى	عدد الطلاب فى الدراسات العليا	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلاب فى المرحلة الأولى	عدد الطلاب فى الدراسات العليا
	٣	٢٩	٤٢٤٩٤	٣٩٥٦	٤+٤ فروع	٦٦	١٦٨٣٧٧	٢١٤٢٣

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات – إدارة الإحصاء فى ١١/٩/ ١٩٧٤

لايشمل هذا البيان الإحصاءات الخاصة بكليات وجامعة الأزهر

بيان عن التوسع والنمو فى عدد الطلاب

فى جامعات الأعداد الكبيرة

اسم الجامعة	عام ١٩٥٢	عام ٧٣ / ٧٤
جامعة القاهرة	٢٠١٨٢	٦٦٢٧٠
جامعة عين شمس	١٤٤٥٩	٦٨٩٥٧
جامعة الاسكندرية	٧٨٥٣	٤٩٠٣٢
جامعة أسيوط	–	٢٢١٤٥
الإجمالى	٤٢٤٩٤	٢٠٦٤٠٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات – إدارة الإحصاء فى ١١/٩/ ١٩٧٤

وتقرير وزير التعليم العالى – أغسطس ١٩٧٤

بيان بعدد الطلاب المقيدين

بكليات التربية بالجامعات من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢

الكلية	عام ١٩٥٢	عام ١٩٧٢
كلية التربية بعين شمس	٣٤٧	٥٤٤٦
كلية التربية بالإسكندرية	-	٢٧٥٢
كلية التربية بأسيوط	-	١٧١٥
كلية التربية بطنطا	-	١٠٥٣
كلية التربية بالمنصورة	-	٩٢٠
كلية التربية بقنا	-	٣٦٤
كلية التربية بسوهاج	-	١٢٤
كلية التربية بالزقازيق	-	٢٩٨
كلية التربية بالمنيا	-	٩٧٦
كلية التربية بشبين الكوم	-	١٢٦
الاجمالى	٣٤٧	١٣٧٧٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - إدارة الإحصاء فى ١٩٧٤/٩/١٥

التوسع فى المعاهد العليا

ومعاهد إعداد الفنيين من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢

نوعية التعليم	عام ١٩٥٢		عام ١٩٧٢	
	عدد المعاهد والشعب	عدد الطلاب	عدد المعاهد والشعب	عدد الطلاب
أولا :				
المعاهد العليا	١٢	٢٩٠٣	٣٥	٤٢٦١٦
ثانيا :				
معاهد إعداد الفنيين	—	—	٣٠	١٠٩٤٣

المصدر : وزارة التعليم العالى - الإدارة العامة للخطة والمتابعة والإحصاء
إدارة الإحصاء فى ١٩٧٤/٩/١١

الدورة الثانية ١٩٧٤- ١٩٧٥

أوضاع المعاهد العليا وتحويلها إلى كليات تتبع الجامعات

عقدت لجان المجلس وشعبه خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٧٥ عدة جلسات تدارست فيها موضوع المعاهد العالية ، وانتهت الى وضع مشروع بحل جذرى يضع هذه المعاهد فى وضعها السليم من حيث ارتباطها بالجامعات ، ووفقا لما ظهر خلال السنوات الأخيرة من اتجاهات فى التعليم الجامعى بالخارج أدت الى بعض من التطور فى مفهوم وظيفة الجامعة ، وربط التعليم فيها بين النظر والتطبيق .

وقد أقر المجلس المبادىء الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وانتهى إلى التوصيات الواردة فيما بعد .

وفيما يلى عرض للمبادىء التى روعيت فى دراسة موضوع المعاهد العالية القائمة ، وهى المبادىء التى يمكن أن يتحقق بها تلافى مختلف المشكلات التى تحيط بها ، وتوفير مقومات المناخ العلمى الصالح لها ، لتمكينها من الاستمرار فى رسالتها لتأهيل القوى العاملة القادرة على مسايرة أنواع التقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر .

لقد ازداد الضغط على مؤسسات التعليم العالى من جامعات ، ثم من معاهد عالية ، أنشىء الكثير منها ليساند الجامعات فى تحمل هذا الضغط ، دون أن توفر لها الإمكانات اللازمة لتسير على ما رسم لها من اتجاهات تجعلها متكاملة مع الجامعات فى تأهيل القوى العاملة ، بشكل يتيح الفرصة لتوسيع دائرة نوعياتها ؛ بإضافة تخصصات جديدة تساير عصر التقدم التكنولوجى ، بدلا من أن تصبح فى معظم الأحوال صورا هزيلة لبعض الكليات الجامعية .

كما أن توزيع التعليم العالى بين جامعات من جانب ، ومعاهد عالية يتبع معظمها وزارة التعليم العالى من جانب آخر ، قد أثار مشاكل أخذت تزداد حدتها على مر السنين ، رغم ما كان يبذل من جهد بين حين وحين لمحاولة إصلاح حال تلك المعاهد بوسائل شتى من تطوير ، إلى دعم ، إلى غير ذلك من وسائل لم تؤد الى نتائج إيجابية شافية .

أما طبيعة المشاكل التى ينطوى عليها الوضع القائم ومسبباتها فيمكن إجمالها فيما يلى :

- إن مجتمعنا ينظر إلى التعليم العالى ممثلا فى مستويين هما : الجامعات ، ثم مؤسسات التعليم العالى الخارجة عن نطاقها - والتى تعتبر بديلا غير متكافىء . فالجامعات بحكم تاريخها وفلسفة وجودها واستقلالها الفكرى ، ومكانتها فى مجال المعرفة والبحث العلمى والتعليم ، قد لقيت اهتماما أكبر من الدولة ، واكتسبت وضعا فى المجتمع لا ترقى اليه المعاهد العالية - وليس أدل على ذلك من الصراع بين الحاصلين على الشهادة الثانوية للفوز بالحصول على أماكن بالجامعة .

وقد يكون لهذا الصراع ما يبرره فى حالة المجالات الدراسية التى يقتصر وجودها على الجامعات ، ولكن عزوف الطلاب ذوى المجاميع الكبيرة عن الالتحاق ببعض الدراسات الخاصة التى لا نظير لها بالجامعات (مثل التربية الرياضية والفنون الجميلة ... الخ) كان بسبب أنها تقع خارج نطاق الجامعات . وهذا العزوف لا يقلل من قيمة هذه الدراسات وأهميتها ، ولكن يبدو أن جامعاتنا شعرت إزاء أعبائها الكبيرة بعدم الرغبة فى ضم مثل هذه الدراسات إليها ، مع أن كثيرا من الجامعات القديمة فى العالم قد ضمت إليها دراسات مستحدثة فى التربية الرياضية والفنية .

- لقد أبرز هذا الوضع القوانين التى سمحت للمعاهد العالية بأن

يكون من بين أعضاء هيئات التدريس بها - من هم أقل تأهيلا من نظرائهم بالجامعات ، وكذلك عدم توافر الإمكانات لتنظيم البحث العلمى وتشجيعه وإتاحة فرص الدراسة العليا الجادة بالمعاهد ، الأمر الذى حد من قدرتها على النمو والتطور ، وأثار حساسيات اجتماعية تلاحق خريجيها فى مستقبلهم ، وقد انعكس ذلك كله بالضرر على صلات العمل وصالحه .

- إن تبعية المعاهد المباشرة لوزارة التعليم العالى ، تكاد تقتصر على الجانب الإدارى ، حيث تعامل المعاهد كوحدات منفردة محرومة من الكيان ضمن مجموعة متماسكة من المؤسسات المتنوعة يرعاها تنظيم علمى واحد قادر على أن يوفر لها المناخ الأكاديمى وينسق مجالات التعاون فيما بينها ، مما يساعد على تحقيق الغرض من إنشائها ، ويمنحها الشعور بالانتماء إلى كيان قادر على دوام التجديد والتطور .

وتشترك المعاهد العالية بنوعياتها المختلفة بصفة عامة فى أنها تواجه المشـــاكل التى سبق إجمالها ، ولكنها تتأثر بها بدرجات وكيفيات مختلفة . فمجموعة المعاهد التى تمارس أنشطة لا تمارسها الكليات الجامعية ، تنفرد دون غيرها بالقيام بمهمة تزويد البلاد بقوى بشرية من تخصصات معينة ومحددة ، وهى تخصصات هامة وضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبذلك فالحاجة إلى مجالات تخصصها أكيدة . ولا يمكن القول بأنها متكررة مع مؤسسات تعليمية أخرى أو تمثل ازدواجية غير مرغوبة ، مما يقال عن المعاهد التى تمارس أنشطة شبيهة بتلك التى تمارسها الكليات الجامعية ، ولذلك فلا خلاف هنا على بقاء نوعية هذه المعاهدة ودعمها بشريا وماديا وتنظيميا ، وعلى الأخص بتحديد صفة الكيان العلمى الذى يضمها ، وذلك للوصول بأسلوب أدائها الى الهدف المحدد ، ويعملها الى المستوى اللائق .

أما المعاهد العليا التى صنفت ضمن مجموعة المعاهد التى تمارس مجالات دراسية شبيهة بالتى تمارسها الجامعات ، فمشاكلها أكثر حدة وإلحاحا . وقد كانت على الدوام منذ قيامها موضع مآخذ كثيرة لم تقتصر على نوعية أدائها ومستواه فحسب ، وإنما تناولت بالنقد القاسى فكرة قيامها أصلا ، فقد قيل : إن مجموعة المعاهد التجارية لا تحتوى برامجها التعليمية إلا على القليل مما لا توفره الجامعات ، وكان من اليسير أن تقوم كليات التجارة بالجامعات بمهمة تلك المعاهد إلى جانب ما تقوم به . وكذلك المعاهد الصناعية فقد تناولها النقد بأنها أو غالبيتها صور متكررة لكليات الهندسة بالجامعات .

أما المعاهد الزراعية فلم تجد ما يبرر بقاءها ، وتقرر مصيرها بضمها إلى الجامعات الإقليمية دون حاجـــة إلى كثير من التغيير أو التحوير .

وفى ضوء ذلك كله أجريت دراسات مستفيضة فى أوقات مختلفة ؛ عن ذلك النوع من المعاهد العليا التى يشكل وجودها ازدواجا فى التعليم العالى ، وقدمت بشأنها اقتراحات عديدة ، لم تأخذ طريقها الى حيز التنفيذ . ولعل ذلك راجع إلى أنها قد عالجت حالة بعض المعاهد دون غيرها ، ولم تقدم فى الوقت نفسه حلا جذريا يشمل كل المعاهد .

ولقد آن الأوان لأن يستقر الرأى على إجراء حاسم يوفر العلاج للمشاكل العديدة التى أوجدها الوضع القائم لهذه المجموعة من المعاهد ، دون الاستمرار فى تركها لتتراكم وتزداد تعقيدا مع الزيادة المستمرة فى حجم التعليم العالى . وإن المدخل المنطقى لمحاولة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد أن يتضمن دراسة ما سبق أن قدم من آراء ، ومحاولة التعرف على مواطن قصورها ومدى إمكان الإفادة منها .

آراء واتجاهات

- الرأى القائل بإلغاء المعاهد المتكررة مع الكليات الجامعية هو اتخاذ للطريق الأيسر ، وينطوى على إهدار لجهود بذلت بدلا من الإفادة بمزيد من الجهد والدراسة الواقعية .

- إعادة تنظيم المعاهد ودعمها . وهنا تجب الإفادة من تجربة الماضى وأخطائه . فقد حددت أهداف هذه المعاهد عند إنشائها بأنها العمل على تأهيل قوى بشرية لها طابعها المميز ، والتى جرى العرف على تسميتها خطأ بفئة الفنيين أو التطبيقيين ، إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له

النجاح ، إذ لم توفر لهذه المعاهد منذ البداية الامكانات المادية الأساسية من النوع الخاص بتحقيق أهدافها ، ولم توفر لها هيئات التدريس ، ليس فقط من ناحية الأعداد الكافية ، ولكن أيضا من النوعيات ذات المؤهلات المناسبة والخبرات التى تتفق مع الأغراض التى حددت لها ، بل أسندت هذه المهمة أساسا إلى أعضاء هيئة تدريس من الجامعات كمهام إضافية ، فآلت المعاهد إلى ما آلت اليه من الصورة شبه الجامعية الناقصة .

ان دعم هذه المعاهد يقتضى تصويب اتجاهها ، بجعلها أكثر تنوعا من النماذج التقليدية ، ذات تخصصات دقيقة ومستحدثة ، تكون أكثر اتصالا بالعمليات المباشرة فى مجالات الإنتاج والخدمات عما هو حادث الآن . وبذلك تتكامل مع الجامعات للوفاء بحاجات التنمية من القوى البشرية التى تؤهل على مستوى التعليم العالى . ولكن هذا الاقتراح إذ يهدف إلى إصلاح هذه المعاهد ، فإنه لم يتناول كيانها ضمن تنظيم علمى ، بدلا من تبعيتها الإدارية لوزارة التعليم العالى .

– إدماج المعاهد العليا المتكررة بالكليات المناظرة لها بالجامعات . ويستلزم الأخذ بهذا الرأى أن تكون الجامعات على استعداد ومقدرة بأن تضفى على هذه المعاهد الشخصية التى كان مفروضا أن تتخذها منذ البداية ، فتعمل على تأهيل قوى بشرية تختلف عن التى تؤهلها الجامعات ، وتتكامل معها لتغطية احتياجات المجتمع . إلا أن هذا الاقتراح تعتريه صعوبات يؤكدها الواقع . فالجامعات القديمة قد اضطرتها ظروف تضخمها ونقص إمكاناتها إلى ان تبقى على أوضاعها الحالية ، وهى بسبب ما ترزح تحته من أعباء ضخمة ، يكفيها أن تعمل على المحافظة على مستوى أدائها فيما تتناوله فعلا من مجالات . وليس الظرف مناسبا لأن تلخذ على عاتقها مسئوليات جديدة بتحمل اعباء من نوعيات إضافية . إن أقصى ما يمكن أن تسهم به الجامعات القديمة فى حل مشكلة المعاهد العليا المتكررة ؛ هو أن تضم إليها بعض تلك المعاهد التى أنشئت أصلا وواقعا لتكون صورا لكلياتها المناظرة .

أما الجامعات الإقليمية فقد تكون فى وضع أكثر ملاءمة للإسهام فى حل المشكلة ، إذ أنها لا تزال فى المراحل الأولى من تكوينها ، أى فى وضع يمكنها من القدرة على مرونة العمل والتنظيم ، وفى مقدورها أن تضم المعاهد العليا التى تمكنت إلى درجة ما من الاحتفاظ بشخصية مستقلة ، وبقيت ذات نوعية خاصة – أو المعاهد التى لا يكون من العسير إعادة تنظيمها لتستعيد تلك الصفات الخاصة . وهكذا يمكن للجامعات الاقليمية أن تشق طريقها إلى أسلوب التنوع ، بدلا من أن تنضوى مع الجامعات القديمة تحت نمط موحد ؛ وهو ما لا يتفق مع فلسفة الكيان الجامعى الحديث .

– لما كانت جامعاتنا القديمة إلى الآن ، لسبب أو لآخر ، تؤثر الإبقاء على أوضاعها الحالية ، ولما كان من المسلم به أن التغيير الشامل للجامعات القديمة ، وبخاصة الكبرى منها ، يكاد يكون أمرا مستحيلا ، ولما كانت الجامعات الإقليمية تبدو فى اتجاهاتها وكأنها لن تختلف كثيرا فى تكوينها عن سابقاتها – فإن البلاد ستظل محرومة من هذا النوع من الجامعات الحديثة ، التى تتناول مختلف مجالات المعرفة دون تمييز .

وإن إنشاء جامعة مستحدثة يكون قوامها المعاهد الحالية ، لا يوفر حلا لمشكلة المعاهد العليا فحسب ، وإنما يهيىء الفرصة كذلك لمسايرة العصر وقيام تعليم جامعى حديث ، آخذ فى الظهور فى كل البلاد المتقدمة .

وهذا الرأى الأخير ، رغم أنه يبدو أكثر واقعية عن بقية ما قدم من آراء ، فإنه لا يتجاوز رسم خطوط عريضة نرجو ألا تترجم إلى إجراءات تنفيذية جامدة ، وإنما يجب أن تترك مجالا لبدائل أخرى ، تمليها ظروف المعاهد المختلفة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمكانها وصلتها بالجامعات الإقليمية القائمة فعلا ، أو التى سوف تنشأ مستقبلا .

إن تجربة جامعة مستحدثة تجربة رائدة ، تستهدف مسايرة اتجاه عالمى فى التعليم الجامعى أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، ولذلك يجب أن تعطى هذه التجربة الكثير من الفكر وتحاط بمقومات النجاح ، حتى تخرج إلى حيز الوجود ، دون معوقات لسيرها أو حساسيات تمس من قدرها .

وأول ما يلزم ، هو أن يكون تنظيم الجامعة متضمنا لمبادىء تبرز أهدافها بايجابية واضحة ، حتى لا يبدو أنها مجرد تجمع للمعاهد القائمة فى إطار يخفى مشاكلها .

ولعل أهم هذه المبادىء :

(١) تصويب اتجاهات المعاهد القائمة والتى ستتكون منها كليات الجامعة المستحدثة ، بحيث تعمل نحو أهداف دقيقة التحديد ، تتكامل مع مجالات الجامعات القائمة ، وعلى أن تعطى كل الإمكانات اللازمة لرفع مستوى الأداء فيها .

(٢) ليس هناك ما يمنع الجامعة المستحدثة ، من إنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعة القائمة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فمثلا : إذا رؤى أن هناك حاجة إلى كلية جديدة للطب بمدينة القاهرة ، أنشئت هذه الكلية بالجامعة المستحدثة . كذلك قد يكون من الضرورى ، أن تنشأ فى الجامعة المستحدثة كلية أو كليات للعلوم والآداب ، حيث إن مثل هذه الكلية مقوم أساسى لا غنى عنه لأية جامعة .

(٣) انضمام نوعية معينة من المعاهد إلى الجامعة المستحدثة ، لا يعنى حتما انضمام كل معاهد هذه النوعية إليها ، فمثلا : فى حالة ضم معهد التربية الرياضية بالقاهرة إلى الجامعة المستحدثة ، فليس هناك ما يمنع من ضم المعهدين المماثلين بالاسكندرية إلى جامعة الاسكندرية .

وإن تطبيق المبدأين (١ ، ٢) سوف يفتح الطريق لاندماج الجامعة المستحدثة فى محيط الجامعات القائمة ، ويقضى مقدما على دمغ الجامعة المستحدثة بأنها قامت على مجالات من المعرفة لم تعترف بها الجامعات القائمة ، فى حين أن النظم الجامعية فى العالم المتقدم ، قد اعترفت بمثل هذه المعاهد كجزء من الهيكل الجامعى ، وهو أمر كان مفيدا لمثل تلك الجامعات بالخارج .

التوصيات

وفى ضوء ذلك كله فإن المجلس يوصى (بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ١٩٧٥/٤/٢٩) بما يأتى :

* بالنسبة لمعاهد الأقاليم ، فإنها تضم ككليات قائمة بذاتها إلى الجامعات القائمة على النحو الآتى :

– المعهد العالى لشئون القطن بالاسكندرية يضم إلى جامعة الاسكندرية .

– كلية الفنون الجميلة بالإسكندرية ، تضم إلى جامعة الإسكندرية .

– المعهد العالى للتربية الرياضية بالإسكندرية (للبنين) يضم إلى جامعة الإسكندرية .

– المعهد العالى للتربية الرياضية بالإسكندرية (للبنات) يضم إلى جامعة الإسكندرية .

– المعهد العالى الصناعى بشبين الكوم يضم الى جامعة طنطا .

– المعهد العالى للالكترونيات بمنوف يضم إلى جامعة طنطا .

– المعهد العالى للتعدين والبترول بالسويس (والمهجر إلى شبين الكوم) يضم إلى جامعة الزقازيق بصفة مؤقتة وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

– المعهد العالى للتجارة والتربية ببورسعيد يضم إلى جامعة الزقازيق وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

– المعهد العالى الصناعى ببورسعيد يضم إلى جامعة الزقازيق وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

– المعهد العالى الصناعى بالمنيا يضم إلى جامعة أسيوط .

* المعهد العالى للعلاج الطبيعى يلحق بكلية الطب جامعة القاهرة .

* يلحق كل من المعهدين الآتيين ككلية بجامعة عين شمس :

– المعهد العالى الفنى بشبرا (صناعى – تجارى – زراعى) مع التزامه بأهدافه الأصلية .

– المعهد العالى للزراعة والتربية بمشتهر .

* تنشأ جامعة جديدة ، وتعطى اسما مكانيا ، نسبة إلى المكان الذى توجد به إحدى كلياتها الأساسية كحلوان ، وتضم إلى هذه الجامعة ككليات قائمة بذاتها ، الكليات والمعاهد العالية الآتية :

– المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان .
– كلية التكنولوجيا والتربية بالمطرية .
– المعهد العالى للتجارة الخارجية .
– المعهد العالى التجارى للسكرتارية .
– المعهد العالى التجارى للبريد .
– كلية الفنون الجميلة بالقاهرة .
– كلية الفنون التطبيقية بالجيزة .
– المعهد العالى للتربية الرياضية بالهرم (للبنين) .
– المعهد العالى للتربية الرياضية بالجزيرة (للبنات) .
– المعهد العالى للتربية الموسيقية بالقاهرة .
– المعهد العالى للتربية الفنية بالقاهرة .

- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة .
- المعهد العالى للاقتصاد المنزلى .
- المعهد العالى للسياحة .
- المعهد العالى للفنادق .

* بالنسبة لمعاهد إعداد الفنيين ، فإنه ستفرد لها دراسة مستقلة بالتعاون مع الوزارات المختصة .

* وبالنسبة إلى المعاهد العليا التابعة لوزارة الثقافة ، فإنه ستعد لها دراسة شاملة بالتعاون مع وزارة الثقافة ، حيث إن هذه المعاهد ذات طبيعة خاصة بها .

الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين

كان موضوع النهوض بإعداد المعلم ، من المسائل التى حظيت بأولوية خاصة فى دراسات المجلس فى دورته الثانية ، ذلك أن المجلس يرى أن قضية التعليم أصبحت ترتبط ارتباطا كليا بقضايا التحول الاجتماعى والاقتصادى ، ومقتضى ذلك أن يتوافر فى مجتمعنا المعلم الذى يستطيع أن يضطلع بهذا العبء فى كفاية واقتدار ، المعلم المستوعب لروح العصر ولقضاياه الاجتماعية والاقتصادية ، المعلم المتفتح على كل جديد فى عالمه .

وقد سبق أن انتهى المجلس فى دورته السابقة (الدورة الأولى) إلى وضع بعض التوصيات المبدئية فى مجال النهوض بإعداد المعلم ، على أن تستمر الدراسة بصورة أكثر توسعا وشمولا لوضع الخطط اللازمة لدراسة هذا الموضوع فى الدورات التالية .

ويمكن إجمال ما انتهى اليه المجلس فى دورته الأولى من التوصيات التى وردت فى تقريره الأول فى هذا الشأن فى النقاط الآتية :

- التخطيط المحكم لتخريج الأعداد اللازمة من المعلمين لسد العجز الحالى كما وكيفا ، ومواجهة النمـو فى التعليم وفقا لخطط التنمية الشاملة .
- تطوير أساليب إعداد المعلمين لرفع كفاية الخريجين ، مع إقرار سياسة دائمة لتدريب المعلمين الحاليين والجدد ، لتزويدهم بالاتجاهات التربوية والعلمية الحديثة .
- دعم كليات التربية بالجامعات والمعاهد العليا لإعداد المعلمين النوعيين والمعلمين اللازمين للتعليم الفنى بأنواعه (تجارى - زراعى - صناعى) .
- تحسين أوضاع المعلمين ورفع مكانة مهنة التعليم ، لاجتذاب العناصر الصالحة لهذه المهنة .

وقد قام المجلس فى هذه الدورة بدراسة أكثر استفاضة لهذا الموضـوع ، ورأى أن تشمل دراسته نقطتين متكاملتين ، وهما : الدعم السريع للأوضاع الحالية للمؤسسات التعليمية التى تعد المعلمين ، ثم وضع دراسة شاملة لسياسة قومية لإعداد المعلم .

أى أن مناقشات المجلس فى هذا الصدد قد دارت حول محورين أساسيين ، وهما وإن كانا متلاقيين فى النهاية إلا أنه يمكن التمييز بينهما فيما يلى :

- دراسة الأوضاع الحالية لجميع المعاهد والكليات التى تعد المعلمين بقصد التقدم بالتوصيات الكفيلة بالدعم السريع لها ، وخاصة فى النواحى التى لا تحتمل الانتظار لحين الانتهاء من الدراسات الشاملة لسياسة إعداد المعلم .
- القيام بدراسة مستفيضة ومتأنية لوضع سياسة قيمية مستقرة وشاملة لإعداد المعلم فى مصر لجميع مراحل التعليم ونوعياته المختلفة ، على أن تستند هذه الدراسة إلى البحوث التى يشارك فيها عدد من

الاخصائيين والمعنيين بإعداد المعلمين ، وتوفيرهم ، من حيث الكم والكيف المطلوبين لمواكبة خطط التنمية المستقلة .

وفيما يلى توصيات المجلس بشأن دعم الأوضاع الحالية فى جميع المؤسسات التى تقوم بإعداد المعلمين والمعلمات .

التوصيات

استعرض المجلس عددا من المذكرات والدراسات التى توضح الأوضاع الحالية لكل نوع من أنواع المعاهد التى تعد المعلمين ، والتى تكشف عن المشكلات المختلفة التى تعانى منها هذه المعاهد ، وتعوق تحقيق الأهداف والمستويات المطلوبة . وقد شملت هذه الدراسة الأوضاع والمشكلات الحالية فى النوعيات الآتية من المعاهد :

– كليات التربية بالجامعات المختلفة ، وهى الكليات التى تعد المعلمين للمرحلتين الإعدادية والثانوية فى المواد الثقافية كاللغات والعلوم والمواد الاجتماعية ... الخ .

– المعاهد العالية التربوية التابعة لوزارة التعليم العالى التى تعد المعلمين النوعيين مثل : معلمى التربية الفنية والتربية الرياضية والتربية الموسيقية .. الخ ، وكذلك المعلمين اللازمين للتعليم الفنى (صناعى – تجارى – زراعى) .

– دور المعلمين التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وهى التى تعد معلمى المرحلة الابتدائية .

– المعاهد التى تعد المعلمين للمعاهد الابتدائية الأزهرية .

وقد انتهى المجلس من دراسة الأوضاع الحالية والمشكلات المتعلقة بهذه المعاهد والكليات إلى عدد من التوصيات التى يمكن تصنيفها وإجمالها فيما يلى :

أولا : توصيات تتعلق بدعم هيئات التدريس :

* المبادرة إلى سد العجز القائم فى هيئات التدريس ووضع سياسة ثابتة فى ضوء معدلات معينة لتوفير الأعداد اللازمة فى التخصصات المختلفة لمواجهة أعداد الطلاب المتزايدة فى كل نوعية من هذه المؤسسات التعليمية التى تعد المعلمين .

* التوسع فى ايفاد البعثات للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم التربوية والمواد العلمية المختلفة ، وفقا لاحتياجات هذه المعاهد والكليات ، وذلك إلى البلاد التى تتوافر فيها التخصصات المطلوبة ، دون الاقتصار على نظام المنح التى تقدمها بعض الدول الصديقة .

* التوسع فى إيفاد البعثات الداخلية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه من كليات التربية وغيرها من الكليات العلمية والأدبية بالجامعات .

* الاستعانة بعدد من الأساتذة الأجانب الزائرين أو المعينين بعقود فى تدريس مقررات الدراسات العليا ، وفى الإشراف على البحوث التى تقدم للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وكذلك الاستعانة بعدد من الأساتذة الأجانب لتدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية لدعم هيئة التدريس بأقسام هاتين اللغتين .

* التنسيق فى توزيع أعضاء هيئة التدريس بين جميع كليات التربية ومعاهد المعلمين على مستوى الجمهورية لمواجهة النقص فى النوعيات والتخصصات المختلفة .

* الاستفادة ببعض العاملين فى وزارة التربية والتعليم عن طريق الندب طول الوقت للعمل بالمعاهد وكليات التربية ، لاسيما فى مقررات طرق تدريس المواد المختلفة والتربية العملية .

* فى حالة وجود كليات للعلوم والآداب تدرس المواد العلمية التى تحتاجها كليات التربية بمعرفة أعضاء هيئة التدريس فى كليات العلوم والآداب . وفى حالة عدم وجودها ، وإلى أن تنشأ هذه الكليات ؛ تنشأ أقسام لتدريس المواد العلمية فى داخل كليات التربية بصفة مؤقتة ، مع تدبير هيئة التدريس اللازمة .

* الاهتمام بنوعية المعلم فى دور المعلمين واختياره من بين حملة المؤهلات التربوية العالية ، مع تفضيل الحاصلين على دراسات عليا فى مواد تخصصهم .

* وضع ضوابط محددة لاختيار هيئات التدريس بدور المعلمين تلتزم بها مديريات التربية والتعليم ، مع تدريب المعلمين قبل توجيههم للعمل

بتلك الدور ، وذلك نظرا لاختلاف طبيعة العمل بدور المعلمين عن بقية المراحل الأخرى .

ثانيا : بشأن خطة التوسع فى كليات المعلمين واستكمال المبانى والتجهيزات :

* وضع خطة تستهدف التوسع فى إنشاء كليات جديدة للمعلمين خلال الخطة الخمسية القادمة ، فى المحافظات التى تخلو حاليا من مثل هذه الكليات وتعانى من عجز فى المعلمين اللازمين لمدارسها .

* ويتطلب الأمر رسم خريطة جغرافية لتوزيع المؤسسات التعليمية التى تعد المعلمين بحيث يراعى التوسع المنتظر فى التعليم ، كما يجب العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى لكل محافظة بالمعلمين من أبنائها .

– فبالنسبة لكليات المعلمين تعطى الأولوية فى إنشاء المستحدث منها فى الخطة الخمسية المقترحة للمحافظات التى تخلو حاليا من كليات تربوية ، وهى محافظات كفر الشيخ والبحيرة والفيوم والقناة وبنى سويف والجيزة .

– وبالنسبة للمعاهد التربوية المتخصصة فى مواد معينة ، فإنه بالإضافة إلى المعاهد العليا التى أوصى المجلس بتحويلها إلى كليات الجامعات ، فإن المجلس يوصى بأن تنشأ فى الأقاليم كليات تتبع الجامعات الاقليمية ، تسد حاجات الأقاليم وبعض احتياجات البلاد العربية ، وذلك فى التخصصات الآتية :

كلية التربية الموسيقية – كلية التربية الفنية – كلية للاقتصاد المنزلى – كلية التجارة والتربية – كلية التربية الرياضية للمعلمين .

* يوصى المجلس أيضا بإنشاء كلية جديدة للتربية تتبع الأزهر فى إحدى المحافظات ، وتعطى الأولوية فى فتح الشعب بهذه الكلية للمواد التى بها عجز واضح ، مثل الرياضيات .

كما يوصى المجلس بالتوسع فى معاهد المعلمين الأزهرية ، وإنشاء معهدين جديدين ، أحدهما بإحدى محافظات الوجه البحرى ، والآخر بإحدى محافظات الوجه القبلى ، وذلك بصفة عاجلة .

* وضع خطة سريعة لاستكمال المبانى والمرافق الحالية وتوفير التجهيزات والأدوات التعليمية ، على أن تكون الأولوية للمؤسسات التى تعد المعلمين ، والتى ليست لها مبان مستقلة ، أو التى لا تسمح مبانيها الحالية باستيعاب جميع فرق الدراسة ، أو التى لا تتسع مبانيها للوفاء بمتطلبات العملية التربوية والتعليمية .

* استكمال المعامل والمدرجات والملاعب وقاعات الاجتماعات والمكتبات والأجهزة التربوية وورش الوسائل التعليمية . وغير ذلك من المرافق التى أصبحت أساسية لإعداد المعلم .

* توفير المبانى الصالحة لاستيعاب الطلاب بالأقسام الداخلية بدور المعلمين ، اذ انها ضرورة من الضروريات التربوية فى إعداد المعلم .

ثالثا : توصيات عامة :

* دعم الموازنات الحالية حتى تتمكن الكليات من توفير الوظائف اللازمة للتدريس ، ومن القيام باستكمال المعامل والمكتبات لسد الاحتياجات الحالية لها .

* تحقيق الربط بين توزيع الطلاب على الشعب المختلفة بالكليات والمعاهد ، وبين احتياجات المدارس من معلمين فى التخصصات المطلوبــة .

* وضع تخطيط إقليمى لتوزيع القبول فى كليات المعلمين والتربية على الخريطة الجغرافية للمحافظات ، بحيث تخدم كل كلية المحافظة التى تقع فيها والمحافظات المجاورة لها ، والتى لا توجد بها معاهد أو كليات تربية حاليا . وعلى سبيل المثال تخصص الأماكن بمؤسسات إعداد المعلمين بالاسكندرية لإعداد مدرسى محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح ، وتخصص مؤسسات إعداد المعلمين فى طنطا لتخريج مدرسى الغربية وكفر الشيخ ، وتخصص مؤسسات إعداد المعلمين فى أسيوط لتخريج المعلمين اللازمين لمحافظتى أسيوط والوادى الجديد .

* إنشاء أقسام بكليات التربية لإعداد القيادات فى التعليم الابتدائــى (من نظار وموجهين .. الخ) .

* إنشاء أقسام لإعداد مدرسى اللغة العربية فى كليات التربية ، لسد العجز الكبير بين معلمى هذه المادة ، وإضافة مادة " طرق تدريس اللغة العربية لغير العرب " ، حيث إن نشر الثقافة العربية والإسلامية فى الخارج يعتبر رسالة هامة ، وبصفة خاصة بالنسبة للخريجين من كليات التربية بالأزهر .

* وضع حوافز لاجتذاب العناصر الممتازة من الشباب للالتحاق بكليات التربية والمعلمين ، وللاشتغال بمهنة التدريس .

* إلحاق مدرسة ابتدائية تجريبية بكل كلية من كليات المعلمين .

تطبيق نظام المقررات الدراسية فى الجامعات

تتبع الجامعات المصرية فى مختلف كلياتها - ماعدا كليات الزراعة - نظام السنة الدراسية المتصلة ، ويترتب على ذلك أن معظم المقررات الدراسية تشغل السنة كلها ، وحتى فى حالة بعض المقررات التى تشغل فصلا دراسيا واحدا ، فإن الامتحان فيها يجرى فى نهاية السنة الدراسية .

كذلك فإن كليات الطب تتبع نظام المراحل ، فهناك المرحلة الاعدادية ثم المرحلة السابقة للدراسات الاكلينيكية ، ثم المرحلة الإكلينيكية .

وقد حدث أن طبق نظام الفصلين الدراسيين فى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ استهدافا لاستقرار الدراسة وانضباطها بالكليات ، وتقرر بالفعل تقسيم معظم المواد إلى مقررات قصيرة ، يشغل كل منها فصلا دراسيا واحدا ، ويجرى الامتحان بالنسبة لجميع مقررات الفصل فى آخره .

ولكن نظرا لعدم انتظام الدراسة بالكليات منذ أول العام ، ونظرا لقلة أعضاء هيئة التدريس فى بعض الكليات وما يتبع ذلك من طول إجراءات الانتداب من خارج الكلية ، ثم لوجود نظام معقد للامتحان يتكرر فى نهاية كل فصل دراسى ، فقد أدى ذلك الى ارتباك العمل فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة ، ما عدا كليات الزراعة ، التى كانت قد اعتادت نظام المقررات المحددة والفصلين الدراسيين منذ فترة طويلة ، ولاتزال تطبق هذا النظام بطريقة سليمة وناجحة .

ولقد عدل عن نظام الفصلين الدراسيين فى جميع الكليات (ماعدا كليات الزراعة) منذ أكثر من عشر سنوات ، والتمست بعض الكليات فى نظام السنة المتصلة والكاملة نظاما يلائم ظروفها ، من حيث قلة هيئة التدريس (لاسيما فى الجامعات الإقليمية الناشئة والتى تواجه النقص عن طريق الانتداب) ثم من حيث زيادة عدد الطلاب فى الجامعات الكبيرة وفى السنوات الأولى بصفة خاصة ، ثم تأخر اجراءات قبول هؤلاء الطلاب . ولذلك فقد أصبح من الضرورى أن يتأخر بدء العام الجامعى عن موعده ، وساد نوع من التراخى فى الإنجاز من ناحية الطلاب ، اعتمادا على إمكان التعويض على مدار السنة المتصلة ، وأصبح الامتحان فى حد ذاته عبئا ثقيلا على كاهل الطلاب والأساتذة جميعا ، خصوصا وأنه يتجمع كله فى أول الصيف ، حين تؤدى نزعة التخفيف إلى توقف الدراسة الفعلية فى أواخر إبريل ، مما يقصر معه العام الدراسى الجامعى إلى ما لا يكاد يزيد على ٢٥ أسبوعا ، إلا فى حالات نادرة ، حيث يقل عدد الطلاب ، وتسمح ظروف العمل بالنسبة للأستاذ .

كل هذا حدث فى جامعاتنا ، وكان من بين أسبابه أننا أخذنا بحل يقوم على الملاءمة ، ويعتمد على السنة الدراسية المتصلة التى تبدأ متأخرة وتنتهى مبكرة بحكم كثير من الظروف ، وهو الحل الذى لجأنا معه إلى نظام المادة المتصلة ، تدريسا خلال العام كله ، وامتحانا فى آخره ، وذلك فى جميع الكليات ، ماعدا كليات الزراعة ، وبعض مراحل الدراسة فى كليات الطب . وحتى المواد أو المقررات التى تنتهى دراستها فى بقية الكليات أثناء السنة الدراسية ، يؤجل امتحانها حتى آخر العام . ومع ذلك فقد لاحظ المجلس أن نظام السنة المتصلة الذى نسير عليه ، لا يكاد يكون له نظير فى جامعات العالم فى البلاد المتقدمة ، أو حتى فى البلاد النامية ، ذلك أن الجامعات فى الخارج تكاد كلها تسير على نظام المقررات الدراسية التى ترتبط بفصل واحد من السنة الدراسية .

وقد ترتبط فى بعض الأحايين بنظام الساعات المعتمدة ، وهو نظام يجعل أوزانا مختلفة لكل مقرر بحسب الجهد الذى يبذل فيه ، وينتهى هذا النظام الأخير بأن تصبح السنة الدراسية غير ذات حساب

فى تدرج الطالب فى دراسته .

وهكذا نجد أن الجامعات فى معظم جهات العالم تكاد تصرف النظر عن استمرار السنة الدراسية كلها ، دراسة ثم امتحانا فى آخرها ، كما يصرف الكثير منها النظر حتى عن تتابع السنوات الدراسية المتتالية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى . ومن هنا فإن المجلس شعر بأن من الضرورى أن تبدأ فى التدرج نحو مسايرة العالم فى النظام العام للدراسة الجامعية ، وكذلك فى نظام امتحاناتها .

ولما كان من الخير أن نتدرج فى تعديل نظام الدراسة والامتحان لدينا ، فإن المجلس يوصى بما يأتى :

التوصيات :

* أن يتجه التعليم فى جامعاتنا وكلياتها إلى الأخذ بنظام المقررات الدراسية التى يمتحن الطلاب فيها لدى الانتهاء من دراستها (بالإضافة إلى الاختبارات الدورية) ، وأن يشرع فى تطبيق هذا النظام فى بعض الكليات ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ وذلك بهدف تعميمه تدريجيا .

* أن توضع لكل دراسة تنتهى إلى درجة جامعية قواعدها التى تتفق ونظام المقررات الدراسية ، وأن تكون القاعدة أن تنتهى دراسة المقرر والامتحان فى فصل دراسى واحد ، إلا إذا اقتضت ظروف الدراسة بالكلية غير ذلك .

* أن يقترن نظام المقررات الدراسية فى عدد من الكليات ، وعلى سبيل التجربة بنظام الساعات المعتمدة .

* أن تطور نظم الامتحانات الجامعية وأساليبها بما يلائم نظام المقررات الدراسية والساعات المعتمدة (إن وجدت) كما يجرى تجريب نظام التقدير بالنقاط (Grade points) فى تقويم الطلاب فى امتحانات عدد من الكليات التى يلائمها هذا النظام ، ومنها : كليات الزراعة وكليات الهندسة .

* أن تستمر الكليات والأقسام التى تطبق نظام المقررات الدراسية ونظام الفصلين الدارسيين (مثل كليات الزراعة) وكذلك الكليات التى تسير على نظام المراحل (مثل كليات الطب) فى تطبيــق نظمها الحاليـة .

رعاية أصحاب الكفايات العلمية فى الخارج والداخل

تناول المجلس بالبحث ظاهرة تخلف بعض الموفدين للدراسة بالخارج عن العودة إلى الوطن ، ومغادرة بعض أصحاب الكفايات العلمية العالية الوطن دون عودة .

وعلى الرغم من أن عملية اغتراب بعض الكفايات العلمية قد تعود على الوطن فى مجالات خاصة بمزايا متعددة ، فإن ترك هذه الظاهرة دون ضبط وتوجيه ؛ يحرم البلاد من هذه الكفايات التى تحتاج إليها والتى بذل فى إعدادها الطائل من الأموال ، والكثير من الجهد والوقت .

حجم المشكلة :

وقد تبين للمجلس من الدراسات المقدمة أن المتخلفين عن العودة إلى الوطن ينحصرون فى فئتين :

الفئة الأولى :

وتتكون من الموفدين فى بعثات أو إجازات دراسية إلى الخارج وتخلفوا عن العودة بعد حصولهم على درجاتهم العلمية . وقد بلغ عدد من تخلفوا من هذه الفئة منذ بداية الستينات وحتى يناير ١٩٧٥ ، ما يقرب من ٩٤٠ من مجموع عدد الموفدين فى هذه الفترة وعددهم أكثر من ٧٧٦٠ (بنسبة ١٢ ٪) تقريبا . وقد اتضح من الدراسة التى أجريت على هذه الفئة ما يلى :

- يمثل تخلف الموفدين المصريين عن العودة ظاهرة واضحة في أربع دول هي على الترتيب : الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، ثم فرنسا ، وكندا . أما في دول الكتلة الشرقية فلا تمثل هذه الظاهرة إلا بنسبة ضئيلة .

- أن النسبة المئوية للمتخلفين عن العودة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مكان الصدارة في جميع التخصصات ، فيما عدا مجال العلوم والخدمات الطبية ، حيث تأتي المملكة المتحدة في المرتبة الأولى .

- أن أعلى نسبة بين المتخلفين عن العودة هي للدارسين في مجالات العلوم الهندسية ، تليها العلوم الطبية ثم العلوم التجارية فالزراعة .

الفئة الثانية :

وتتكون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ممن سافروا في مهام علمية أو إعارات أو مؤتمرات ... الخ ولم يعودوا بعد انتهاء هذه المهام . وقد بلغ عدد هذه الفئة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ ممن لم يعودوا وفصلوا من وظائفهم ٢٥٧ عضوا .

وعلاوة على هاتين الفئتين فان مصادر مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تبين أن عدد أصحاب المؤهلات الجامعية والعاليـة (البكالوريوس أو الليسانس وما فوقهما) الذين غادروا البلاد بغير عودة في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ ، بلغ أكثر من ٦١٦٠ .

التوصيات

أولا : بالنسبة للحد من تخلف الموفدين للدراسة بالخارج :

* يرى المجلس أن ما اتخذته الدولة من إجراءات لرعاية المبعوثين أثناء دراستهم بالخارج ، أو عند عودتهم ، أو بعد عودتهم للوطن - يمثل خطوة هامة في هذا الشأن ، ولكنها تحتاج إلى مزيد من العناية والدعم ، ومن ذلك إعادة النظر في اللائحة التنفيذية والمالية لقانون البعثات ، بما يؤمن علاج المبعوثين وأسرهم بالخارج ، وييسر زياراتهم للوطن ، ويزيد من حجم الإعفاء الجمركي على أمتعتهم ومتعلقاتهم الشخصية ، بما في ذلك سيارات المبعوث وأدواته العلمية ، وتوفير المسكن الملائم للمبعوثين بعد عودتهم .

ثانيا : بالنسبة للحد من هجرة ذوي الكفايات العالية إلى الخارج :

* يرى المجلس أن ما تم من زيادة في مرتبات وبدلات العلميين بالجامعات ومراكز البحث العلمي ، ومن فتح باب الترقي للدرجات الأعلى أمامهم ، هي خطوات هامة ينبغي استكمالها مع توفير الرعاية العلمية لهم بالتوسع في ايفادهم في المهام العلمية والمؤتمرات ، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير الأجهزة العلمية والدوريات والمراجع .

ثالثا : بالنسبة لذوي الكفايات العلمية العالية الذين استقروا بالخارج :

* يرى المجلس أن جذب أصحاب الكفايات العلمية العالية الذين استقروا بالخارج للعودة إلى وطنهم ، أمر بالغ التعقيد ، ولا يتحقق بمجرد توفير الامتيازات المادية بالوطن ، نظرا لتدخل عديد من العوامل الاجتماعية والعلمية والنفسية وغيرها ، في استقرار هؤلاء العلميين خارج بلادهم .

ولكن المجلس يوصي بضرورة ربط هؤلاء العلميين بالوطن ، بتنظيم الاتصال بهم ، وتسهيل زياراتهم لبلادهم ، وتيسير حضورهم للمؤتمرات والزيارات العلمية بالوطن ، وتنظيم تعاون علمي مشترك مع نظرائهم بالجامعات ومراكز البحث العلمي المصرية ، وغير ذلك من وسائل ربطهم بالوطن .

كما يوصي المجلس بتيسير الأمور للراغبين منهم في العودة النهائية للالتحاق بالمواقع العلمية المناسبة بعد تقويمهم علميا ، ودون تعقيد أو إبطاء . فاذا أراد العلمي منهم العودة لتسلم العلم بالموقع المحدد له ، منح التيسيرات التي تمنح لعضو البعثة العائد للوطن ، بشرط أن يخدم الدولة لمدة خمسة أعوام على الأقل بصفة مستمرة ، وإلا كان عليه رد ما اكتسب من اعفاءات وامتيازات .

رابعا : كما يوصي المجلس بإنشاء جهاز لرعاية أصحاب الكفايات العلمية يتبع وزير التعليم العالي ، ويختص بالآتي :

* حصر أصحاب الكفايات العلمية الممتازة من المصريين بالخارج ، ودعوتهم وتسهيل عودتهم للعمل في مصر .

* حصر التخصصات وأماكن العمل والمشروعات والبرامج التي تحتاج إلى خبرات هؤلاء العلميين للعمل بها .

* تلقي طلبات أصحاب الكفايات العلمية في مصر ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقويمهم علميا ، ومتابعة إجراءات تعيينهم في المكان المناسب .

* توفير الاعتمادات اللازمة بالجهاز لصرف مرتب من يتم تعيينه في جهة ما لحين توفير المصرف المالي لهذه الوظيفة .

خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعي

يقتضي تطوير الأداء في الخدمات التعليمية الجامعية وفي خدمات البحوث المتصلة بهذا التعليم ، ان يعاد النظر بطريقة جذرية في توزيع هذه الخدمات في البلاد ، مع مراعاة المبادىء الآتية :

– ان اعادة التوزيع على أساس وطني شامل ضرورية ، لتصبح هذه الخدمات متكافئة في أرجاء البلاد . وهذا يمس مبدأ أساسيا من مبادىء عدالة التوزيع : لتصبح الخدمات في متناول المواطن غير القادر على السعي اليها بعيدا عن موطنه ، وليخف العبء عن الأسر التي لا تطيق تشتيت أبنائها ، ولتتاح الفرصة للأهل كي يساهموا في تربية أولادهم والاشراف عليهم ، مما يقيهم الانحراف ولا يعرضهم لمخاطر الاغتراب .

– ان مثل هذا التوزيع ضروري ، لنقيم التوازن المنشود بين الريف والحضر في النهضة الثقافية والتعليمية ، بل النهضة الاجتماعية والانسانية العامة . ولقد ساهم تركيز الجامعات في المدن الكبرى في ما يكاد ينتهي الى استنزاف الريف ، فشباب الريف المتعلم والمستنير يهاجر الى المدن الكبرى طلبا للعلم ، ثم لا يرغب في العودة الى الريف للخدمة بعد التخرج ، بل كثيرا ما يتنكر لاصلة الريفي . وانتهى ذلك كله الى ما يشبه « نزوح العقول والقدرات » من الريف الى المدن الكبرى ، استنزافا للقدرات الفكرية والثقافية في الريف ، ثم تيسيرا لهذه القدرات على الهروب من الخدمة الوطنية في أشد البيئات حاجة اليها .

– ان تركيز الخدمات التعليمية الجامعية في المدن الكبرى قد أدى الى الاكتظاظ الشديد في جامعاتها ، وساهم في تضخيم نمط الجامعات ذات الأعداد الكبيرة . وظاهر أن مجموع طلاب التعليم الجامعي والعالي في بلادنا لا يزيد على المعدل المتعارف عليه في بعض البلاد النامية وبعض البلاد المتقدمة ، وهي نسبة تدور حول ١ ٪ من مجموع السكان أو تزيد في بعضها ولكن الأمر في مصر أصبح أمر سوء توزيع ، ترتبت عليه مشكلات تهدد التعليم الجامعي كله بأزمة خطيرة .

– ان التركيز المشار اليه قد ساهم بصورة ملحوظة في مشكلة الحياة في المدن (لا سيما الكبرى منها) ذلك أن كل طالب ينزح الى جامعة في القاهرة مثلا يحتاج الى اجتذاب مواطن آخر أو أكثر في المعدل للقيام على خدماته المعيشية وغيرها أثناء الدراسة . وهذا النازح غير الطالب لا يفكر في العودة الى الريف مرة أخرى . ويكفي أن نذكر مشكلة المواصلات في مدينة القاهرة أثناء العام الدراسي لنتبين كيف أن تركيز الخدمات التعليمية الجامعية في المدن الكبرى قد أدى إلى التضييق على أهل هذه المدن في حياتهم ، كما أدى من قبل الى افقار الحياة بين أهل الريف . وهذه مشكلة ذات نتائج بعيدة المدى وتحول بين مجتمعنا وبين تحقيق الترابط السليم والتكامل بين الريف والحضر .

ومن هذا كله يتبين أن اعادة النظر بطريقة جذرية وفعالة في توزيع الخدمات التعليمية الجامعية قد أصبح حاجة ملحة قبل أن يستفحل الأمر ويفسد التعليم الجامعي ذاته ، ويصبح التوسع فيه سلاحا ذا حدين ، يخرج طائفة متزايدة من المتعلمين الذين تسيء الدولة توزيع عملهم في الخدمة الوطنية مما يزيد من التفاوت بين الريف والحضر ، ويؤدي الى كثير من عدم التكافؤ في نهضتنا التعليمية والقومية العامة .

ولابد للتوزيع الجديد من أن يتناول جانبين :

× الجامعات الكبيرة القائمة والتي اتسعت وتزايد طلابها الى ما يفوق طاقتها بكثير . وهي جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية (وكذلك جامعة الأزهر التي لها وضعها الخاص) ، بل وربما أيضا جامعة حلوان المستحدثة ، والتي يخشى عليها من التضخم قبل ان تستكمل

مقـوماتها . والعلاج المعقول فى حالة هذه الجامعات القديمة هو أن تنقسم كل منها الى جامعتين أو الى حرمين جامعيين أو مجموعتين من الكليات . إما على أساس تشكيل مجموعة من كليات العلوم الانسانية وكليات العلوم التطبيقية ، وإما على أساس تقسيم بعض كلياتها الكبيرة مثل الاداب والتجارة الى كليتين احداهما للغات مثلا والثانية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، أو احداهما لعلوم المحاسبة والمالية والاخرى لعلوم ادارة الاعمال (والاقتصاد) . ويجوز كذلك أن تنقسم كل من الجامعات الكبرى الى ثلاثة حرم جامعية اذا اقتضت ظروف مبانيها وأوضاعها ذلـك .

× الجامعات الحديثة فى المحافظات . وهذه إما أن تنشأ على أساس انها جامعات مكتملة ولكنها متوسطة الحجم ، وإما ان تقوم على أســاس أنها كليات جامعية تتبع الجامعات القائمة أو التى تنشأ مستقبلا ، أو على أساس أنها مراكز للبحوث تتبع الجامعات .

– اما عن الحجم الأمثل للجامعات فى صورتها المرجوة ، فان العرف كان قد جرى قبل الحرب العالمية الثانية على أن يعتبر الحد الامثل لعدد طلاب اية جامعة من الجامعات هو ٤٠٠٠ طالب ، ولكن هذا الرقم تزايد فى معظم بلاد العالم حتى اصبح ٨٠٠٠ أو ١٢٠٠٠ طالب أو أكثر . ثم ظهرت جامعة الأعداد الكبيرة فبلغت الجامعات فى بعض جهات العالم – ومنها بعض بلاد الغرب وبعض البلاد النامية مثل المكـــسيك – حوالى مائة الف طالب . وقد أصابنا هذا التيار فى الجامعات المصرية القديمة التى قارب بعضها هذا العدد ، وترتب على ذلك تضخم العبء وسوء الأداء .

والمأمول اذا أخذنا بفكرة تقسيم الجامعات الكبيرة وتخفيف الضغط عليها مستقبلا بوضع نظام للتوزيع الجغرافى السليم فى قبول الطلاب (كما اتبع فى جامعة اسيوط عند انشائها واتبع الى حد ظاهر فى السنوات الاخيرة بالنسبة لباقى الجامعات الكبيرة) أن يصبح قريبا من المعدل العالمى المتعارف عليه فى حجم الجامعات . كذلك فان المأمول ألا تتضخم جامعات المحافظات وأن تبقى جامعات صغيرة أو متوسطة فى حجمها ، قديرة فى عملها العلمى والتعليمى المركز بعيدا عن شواغل المدن الكبرى .

– وأما عن عدد الجامعات التى تلزم بلادنا فان المعدل الدولى المتعارف عليه الأن ، هو أن تكون هناك جامعة لكل مجموعة من السكان يتراوح عددها بين مليون ونصف مليون وبين مليونين ونصف مليون من السكان . وعلى هذا الاساس فاننا اذا تصورنا ان عدد سكان مصر فى عام ١٩٩٠ سيكون حوالى ٥٠ – ٥٥ مليونا ، فاننا سنحتاج الى اكثر من ضعف عدد جامعاتنا الحالية ، وبحيث يتألف بعضها من أكثر من حرم جامعى واحد .

وأما عن التوزيع المرتقب لهذه الجامعات حتى عام ١٩٩٠ ، فإنه من المتصور أن يكون كالتالى :

١) جامعة القاهرة وتتكون من حرمين جامعيين أو ثلاثة حرم .

٢) جامعة عين شمس وتتكون من حرمين جامعيين أو ثلاثة حرم .

٣) جامعة الأزهر التى قد تبرر ظروفها التاريخية الخاصة ان تبقى جامعة واحدة ، ولكن لها فروع (أو كليات أزهرية) فى كل من أسيوط وطنطا ودمنهور وقنا ، بخلاف ما قد ترى الجامعة انشاءه من هذه الكليات الجامعية الملحقة ، كذلك يمكن التفكير فى استقلال كلية البنات الجامعية الأزهرية وجعلها جامعة أزهرية للبنات ، كما يمكن التفكير فى اعتبار كليات أسيوط حرما تابعا لجامعة الأزهر . واعتبار الكليات التقليدية (ومعها كلية التجارة والمعاملات) بالقاهرة حرما مستقلا للكليات الشرعية والكليات المدنية الحديثة بالقاهرة ، له كل استقلال الجامعات المدنية الحديثة .

٤) جامعة الاسكندرية وتتكون من حرمين أو ثلاثة حرم ، كما تلحق بها كلية جامعية (كلية أبو قير البحرية التجارية) ومركز بحوث زراعى صحراوى فى برج العرب ، وكلية جامعية تنشأ مستقبلا فى مرسى مطروح .

٥) جامعة أسيوط ويلحق بها مركز بحوث للزراعة والتنمية فى الوادى الجديد .

٦) جامعة حلوان .

٧) جامعة طنطا (ويتبعها مــركز لبحوث النسيج فى المحلة الكبرى) .

٨) جامعة المنصورة ويلحق بها كلية جامعية أو مركز للبحوث الساحلية فى دمياط .

٩) جامعة الزقازيق .

١٠) جامعة شبين الكوم (وتشمل منوف) .

١١) جامعة بنها ، ويكون الغرض منها تخفيف الضغط عن جامعات القاهرة الكبرى .

١٢) جامعة كفر الشيخ (ويصح أن يكتفى فيها بعدد محدود من الكليات) .

١٣) جامعة دمنهور ويلحق بها مركز للبحوث فى رشيد أو فى ادفينا وبعض مراكز البحوث (أو الكليات مستقبلا) فى منطقة التحرير .

١٤) جامعة القناة ويكون مقرها الاساسى فى الاسماعيلية ويتبعها حرم جامعى فى بورسعيد وآخر فى السويس وكلية فى العريش ومركز لبحوث الأحياء المائية فى الغردقة .

١٥) جامعة مصر الوسطى ولها حرمان ، واحد فى بنى سويف والآخر فى الفيوم .

١٦) جامعة المنيا .

١٧) جامعة سوهاج .

١٨) جامعة الصعيد الأعلى ، ولها حرم فى قنا ، وحرم فى أسوان ، ومركز لبحوث التربة وقصب السكر فى كوم امبو ، ومعهد للآثار أو مركز لبحوث ترميم الآثار فى الاقصر .

وهناك جامعة بيروت العربية وجامعة القاهرة فرع الخرطوم ولكنهما لم تدخلا فى الحساب . كذلك فاننا لم نحسب حساب ما تتحمله جامعاتنا من عبء تعليم اعداد كبيرة من أبنائنا من البلاد العربية الأخرى وبعض البلاد الاسلامية والافريقية . كما اننا لم نحسب حساب انشاء جامعة أهلية أو جامعة مفتوحة . ولم نشر الى الجامعة الامريكية بالقاهرة وهى جامعة أجنبية ولكنها تسهم فى التخفيف عن جامعاتنا الحالية .

– من كل ما تقدم يتضح أن بناء خريطة توزيع الخدمات الجامعية التعليمية (وخدمات البحث الجامعى) يستلزم النظر بادىء ذى بدء فى البعد الأول للتوزيع ، وهو البعد المكانى أو الجغرافى . على ان هناك بعدين آخرين لا بد من الاشارة اليهما . احدهما البعد الثانى أو البعد الزمنى ، وهذا يقتضى وضع خطة زمنية لتنفيذ خريطة التوزيع المكانى واستكماله . وهنا يمكن ان نستعرض المراحل الآتية من الآن وحتى عام ١٩٩٠ .

فالجامعات والكليات الجامعية فى البلاد يمكن أن تقسم فئاتها على النحو الآتى :

أولا : جامعات مكتملة ، بل ويصح أن يقسم بعضها بين أكثر من حرم جامعى واحد ، يكون لكل منها كيانه وادارته وموازنته (وان احتفظت الجامعة باسمها التقليدى ووحدتها الاكاديمية) . فاذا لم يتيسر ذلك ، فان الأمر يقتضى تقسيم بعض الكليات الكبيرة بين كليتين ، تختص كل منهما بمجموعة من الأقسام (فتتألف كلية الآداب فى جامعة القاهرة مثلا من كلية للغات وكلية للعلوم الانسانية ، كما انسلخت منها من قبل كلية للآثار وكلية للاعلام . وكذلك يمكن ان تتألف كلية التجارة الحالية من كلية للمحاسبة والعلوم المالية وكلية لادارة الأعمال وعلوم التنمية ، وهكذا) فضلا عن انه يمكن النظر فى تحويل بعض الاقسام الكبيرة فى كليات العلوم الى كليات أو معاهد أو مدارس جامعية قائمة بذاتها .

اما الجامعات المقترح النظر فى تقسيمها ، تفاديا للتضخم الحالى ، فهى الاربع الأولى من الجامعات الكبيرة (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس) .

الأزهر : وتتبعها فروعها بالاقاليم ، كما تتبعها كلية البنات

الاسلامية التى يصح أن تصبح جامعة أو حرما جامعيا مستقلا . كما يصح أن تصبح كليات أسيوط حرما جامعيا أزهريا آخر .

القاهرة : ويصح ان تتألف من حرمين لكليات العلوم الاساسية والانسانية وكليات العلوم التطبيقية ، أو ان تنقسم ثلاثة حرم جامعية بحسب ما يرى مجلس الجامعة .

الاسكندرية : ويصح ان تتألف من حرمين مستقلين أو من ثلاثة حرم ، وتتبعها الكلية البحرية التجارية فى ابى قير ، ومراكز أو محطة لبحوث الزراعة الصحراوية ببرج العرب ، وكذلك كليــة فى مرسى مطروح .

عين شمس : ويصح أن تتألف من حرمين مستقلين أو من ثلاثة حرم بحسب ما يرى مجلس الجامعة .

أسيوط : وتبقى موحدة بعد انسلاخ كلياتها الواقعة فى مدن الصعيد الاخرى ، ولكن يتبعها مركز أو محطة لبحوث المياه الجوفية والزراعية بالوادى الجديد .

حلوان : وتبقى موحدة ولكن تنسلخ عنها الكليات البعيــدة عن القاهرة .

كذلك فانه بالنسبة لهذه الجامعات ذات الأعــداد الكبيرة جميعا ، فان الأمر يقتضى المبادرة الى وضع خطة لتجــميد عدد الطلاب ، إما فى الجامعة ككل ، وإما فى بعض كلياتها الكبيرة ، وذلك تمهيدا لأن يتحقق شىء من الانكماش فى العدد على المدى السنوات الخمس أو العشر القادمة ، حتى يقف عند الحد المعقول لكل حرم جامعى ، وبالنسبة لكل كلية على حدة وفق ظروفها .

ثانيا : جامعات فى سبيل الاكتمال ، وبحاجة إلى ان توضع لها خطة لتستكمل كيانها ، أو لتقترب من ذلك ، حوالى عام ١٩٨٠ ، وهى :

المنصــورة : ويتبعها مركز أو محطة للبحوث الشاطئية فى دمياط .

طنطا : ويتبعها مركز لبحوث النسيج بالمحلة الكبرى .

الزقازيــق : ويتبعها مركز لبحوث استصــلاح الاراضى فى شرق الدلتا .

ثالثا : كليات جامعية أنشئت فى بعض المحافظات وبحاجة إلى خطة لتنمو باعتبارها نواة لجامعات يمكن أن تقترب من استكمال كيانها بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ، وهى : المنيا ، سوهاج ، قنا ومعها اســـوان ويتبعها مركز لبحوث الاستصلاح والاستزراع وقصب السكر فى كوم امبو .

القناة : ومقرها الاساسى الاسماعيلية وتتبعها بورسعيد والسويس والعريش ومحطة بحوث الاحياء البحرية بالغردقة .

شبين الكوم : وتتبعها منوف .

دمنهور : وتتبعها رشيد وأدفينا ، وربما مركز لبحوث الاستصلاح بالتحرير ووادى النطرون .

كفر الشيخ : ويتبعها مركز لبحوث استصلاح أراضى البرارى .

بنها : للتخفيف عن جامعات القاهرة .

مصر الوسطى : وتضم بنى سويف والفيوم .

– كل هذا عن البعد الثانى ، وهو البعد الزمنى ، الذى نرجو فيه أن يبلغ التعليم الجامعى عندنا صورته المتكاملة (أو ما يقرب منها) قبل عام ١٩٩٠ . وهذا يقتضى تخطيطا عاجلا للاستعداد من نواحى إعداد هيئة التدريس والمبانى الجامعية والمرافق السكنية ، بحيث يكون لكل جامعة وكلية كيانها المتكامل ، فى حرم جامعى أو أكثر بحسب الأحوال ، وبحسب حجم كل جامعة . وهذا فى حد ذاته يفرض علينا ألا نفوت الفرصة حين ننشىء جامعة جديدة ، فنقيم لها حرما متكاملا ، كما حدث بالنسبة لبعض جامعاتنا التى أنشئت حديثا .

ذلك أنه اذا أريد للجامعات فى الأقاليم والمحافظات أن تكون وسيلة الى التعمير ، فان الواجب أن تنشأ مدن جامعية متكاملة ، لا أن تكون الجامعة المنشأة عالة على النمو الحضرى فى الريف .

– وأخيرا ، فاننا نصل الى البعد الثالث فى خريطة جامعات مصر المستقبل . وهذا البعد يتصل بمضـــمون التعليم الجامعى وأنماطه .

ولابد لنا أن نتصور أن ما سرنا عليه حتى الآن ، من ان تكون جامعاتنا موحدة الى حد بعيد فى نمطها وكيانها وتركيبها العلمى والادارى – انما يمثل مرحلة ، من الخير والواجب أن نتجاوزها لتزيد من ربط الجامعات بالبيئة واحتياجاتها ولنفتح الجامعات الجديدة مزيدا من فرص التفرغ والتجديد من جهة أخرى . فلابد لنا من أن نعيد النظر فى التخطيط لجامعاتنا وفق أنماط متنوعة تتخذ فيها كل جامعة نمطها وصورتها المحلية المتميزة ، بحيث يكون التنوع مرتبطا بالاقاليم أو المنطقة من جهة ، ومرتبطا بتخصص المعهد أو الاستاذ فى دراسته التى يشتهر بها من جهة أخرى . وذلك كله بشرط أن نزيد من الربط وصلات التبادل بين الجامعات ، حتى لا تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى . وهذا يقتضينا أن نعيد النظر فى بعض ما درجنا عليه الى حد ما وحتى الآن من محاولة ان تستقل كل جامعة بهيئة التدريس فيها وبكادرها وسلمها الادارى الجامعى فى الترقية الى درجات الاشراف والادارة العليا بالجامعات . ذلك أن التطعيم وتبادل الأفراد والخبرات أمر ضرورى ، لا سيما بالنسبة للجامعات حديثة التكوين .

على أن شئون هذا البعد الثالث لا يمكن الوصول فيها الى رأى نتلاقى عنده إلا بعد أن يدرس المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا موضوع أنماط التعليم الجامعى ، ويصل فيها الى صورة تجمع بين التنوع والتكامل. فى العمل الجامعى الذى نحن الآن بسبيل تطويره من أساسه ، ليواجه مقتضيات العصر الجديد .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

فى شأن التوزيع الجغرافى والخطة الزمنية :

* ان يتم توزيع خدمات التعليم الجامعى توزيعا متكافئا بين المدن الكبرى ومدن الريف وحواضره ، على نحو يحقق التكافؤ فى توزيع هذه الخدمات وبحيث يتم ذلك على مراحل حتى عام ١٩٩٠ .

* بالنسبة للجامعات القديمة والكبيرة العدد بالقاهرة والاسكندرية ، وهى جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس : توضع خطة للحد من زيادة عدد المقبولين فى هذه الجامعات حتى يتم تحديد عدد الطلاب بها، ثم يقل عدد الطلاب المقيدين فى كل من تلك الجامعات بالتدريج ابتداء من عام ١٩٨٠ . كذلك تقسم كل من تلك الجامعات الى حرمين جامعيين أو ثلاثة بحسب الأحوال ووفق ما ينتهى اليه الرأى فى مجلس كل جامعة منها . ويكون التقسيم بحسب مواقع الكليات وتكامل التخصصات . كما يكون لكل حرم مجلس ادارة يعمل تحت اشراف مجلس الجامعة . ويقوم على شئون كل حرم نائب رئيس الجامعة ، يخول سلطات الرئيس فى الشئون الادارية والمالية . ويترك ترتيب الصيغة التى تحكم الصلة بين كل حرم وبين الجامعة المجلس الأعلى للجامعات .

ولا تتبع هذه الجامعات أية كليات أو مراكز للبحوث خارج نطاق المدينتين الكبيرتين ، فيما عدا جامعة الاسكندرية فيتبعها مركز أو أكثر للبحوث فى ساحل مريوط (أو كلية صغيرة بمرسى مطروح) .

* بالنسبة لجامعة الأزهر : إما تبقى الجامعة موحدة بحكم اعتباراتها وظروفها التاريخية الخاصة ، مع انسلاخ كلية البنات الاسلامية واعتبارها جامعة اسلامية أو ازهرية للبنات . وتبقى الفروع التى تنشأ للجامعة ببعض مدن الريف كأسيوط تابعة لجامعة الأزهر وعندما يتسع حرم اقليمى كحرم أسيوط يعتبر تابعا لجامعة الازهر . كذلك فانه ينبغى النظر فى تقسيم جامعة الأزهر بوضعها الحالى (بالقاهرة) فى حرمين جامعيين مستقلين أحدهما للكليات التقليدية (ومعها كلية التجارة والمعاملات) بجوار الجامع الأزهر والاخر للكليات العملية المستحدثة (أو الكليات المدنية) ، ويكون لهذا الحرم الثانى استقلال الجامعات الحديثة مع استمرار انتسابه للأزهر .

* بالنسبة لجامعة أسيوط : يقتصر الحرم الجامعى على الكليات القائمة بمدينة اسيوط ويتم انسلاخ كليات المدن الأخرى بالصعيد عن الجامعة (فيما عدا مركز البحوث فى الوادى الجديد) ، لتكون كل مجموعة منها جامعة مستقلة وفق ما سيرد فيما بعد . ويتم ذلك قبل عام

١٩٨٥ ، مع مراعاة ان تكون أولوية القبول بالكليات التى تنشأ فى كل مدينة لأبناء محافظتها ، ولكن مع بقاء الباب مفتوحا للقبول من المحافظات الأخرى (وهذه قاعدة عامة بالنسبة للجامعات الاقليمية كلها) :

– جامعة المنيا ، وتستكمل مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٠ .

– جامعة سوهاج ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

– جامعة الصعيد الاعلى ، وتشمل حرمين أحدهما بقنا والآخر بأسوان (يكون لكل منهما استقلاله الادارى والمالى) ، وتستكمل مقوماتها وفقا للامكانات والاحتياجات قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

* جامعة مصر الوسطى : وتتكون من حرمين جامعيين احدهما فى بنى سويف والآخر فى الفيوم . ويلاحظ أن عدد السكان فى كل من المحافظتين أقل منه فى المحافظات الاخرى التى يقترح انشاء جامعات مشتركة بها . فضلا عن أن الترابط الطبيعى والسكانى بين المحافظتين يزكى انشاء جامعة مشتركة لهما ، وبذلك توحد الامكانات ويكون مجال الطلاب واجراء البحوث أوسع أمام الجامعة الموحدة . ويؤخذ بأسباب انشاء كليات هذه الجامعة تباعا حتى تستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ وعند ذلك يكون صعيد مصر قد استكمل جامعاته .

* جامعة حلوان : وقد أنشئت حديثا وجمعت بين المعاهد العليا ، وقد اقتضت ظروف خاصة ان تضم اليها بعض المعاهد العليا البعيدة عن القاهرة بحلوان . ولكن توصية المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا لا تزال قائمة من حيث تفضيل انسلاخ بعض المعاهد البعيدة عن منطقة القاهرة الى الجامعات القريبة منها ، بحسب مواقعها .

* محافظة الجيزة : ويراعى ان الجامعات القائمة بالقاهرة تشمل محافظة الجيزة .

* جامعة المنصورة : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ . كما يراعى أن ينطبق عليها ما ينطبق على الجامعات الاقليمية الاخرى ، من أنه ليس المقصود بهذه الجامعات أن تقتصر على قبول أبناء المحافظة التى تقوم فيها ، وانما يتسع مجال القبول بحيث تتداخل الجامعات القائمة فى المحافظات المتجاورة حتى يكون القبول فى هذه الجامعات جميعها على أساس اقليمى وليس على أساس ادارى .

* جامعة الزقازيق : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ .

* جامعة القناة (أو جامعة القناة وسيناء) وتشمل القناة وسيناء وساحل البحر الأحمر : وتتكون من عدد من الحرم الجامعية فى المدن الكبرى ، وبعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث ومحطاتها فى سيناء وعلى ساحل البحر الاحمر . وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

* جامعة طنطا : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ .

* جامعة شبين الكوم : وتتبعها بعض الكليات الجامعية فى منوف ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

* جامعة كفر الشيخ : وتشمل بعض الكليات الجامعية ومحطات البحوث على الساحل الشمالى ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٩٠ ثم تستكمل كلياتها بعد ذلك .

* جامعة بنها : وتشمل بعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث خارج المدينة بما فى ذلك مشتهر . وتستكمل مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٥ ، على أساس أن قلة السكان نسبيا فى المحافظة تؤهل هذه الجامعة لأن تخفف الضغط عن جامعات منطقة القاهرة .

* جامعة دمنهور : وتشمل محافظة البحيرة وأرض التحرير وتتبعها

بعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث خارج دمنهور مثل ادفينا والتحرير . كما تستهدف الجامعة تخفيف الضغط عن جامعة الاسكندرية . وتستكمل الجامعة مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٥ ، مما يستدعى التفكير فى الشروع بانشاء بعض الكليات بالمدينة .

توصيات عامة :

* تجرى المعدلات العالمية فى الوقت الحاضر على أن يكون عدد طلاب الجامعات فى بلد ما معادلا لنحو ١ ٪ من جملة عدد السكان . وفى البلاد المتقدمة (ما عدا الولايات المتحدة الامريكية) تقل نسبتهم عن هذا العدد ، نظرا لأن هناك رصيدا من الجامعيين تراكم فى العقود الأخيرة . أما البلاد النامية فانها لا تملك مثل هذا الرصيد ، وهى فى حاجة الى أن تزيد نسبة الطلاب فى الجامعات على ١ ٪ من جملة السكان . وفى حالة مصر يحتاج الأمـر الى مزيد من هذه النسبة ، لان جامعاتنا بها أعداد كبيرة من الطلاب العرب والافريقيين . ولما كانت نسبة طلاب الجامعات والتعليم العالى فى مصر فى الوقت الحاضر هى أقل من ٩ر ٪ فان الأمر يقتضى أن نوصى بأن يخطط فى حدود ٢ر١ ٪ من السكان لعام ١٩٩٠ بحيث تبلغ جملة طلاب التعليم الجامعى والعالى فى ذلك العام نحو ٦٣٠٠٠٠ طالب وطالبة .

* فى النصف الاول من هذا القرن كان الحد الأمثل للحرم الجامعى هو ٤٠٠٠ طالب ولكن هذ الحد ارتفع كثيرا فى عصر جامعات الأعداد الكبيرة . كما أنه أصبح من غير الاقتصادى أن يقل حجم الحرم الجامعى عن ٨٠٠٠ طالب . وفى كثير من البلاد زاد الحجم عن ذلك كثيرا بحكم الضرورة ومراعاة للاقتصاد حتى بلغ فى بعض الحالات (ومنها مصر) عشرات الالوف . ورغم أن من المسلم به أن يكون الحد الأمثل هو ١٢٠٠٠ طالب وطالبة ، فان علينا أن نكون واقعيين حتى نوصى بما يمكن تحقيقه أو تطبيقه فى المستقبل المنظور . فاذا افترضنا انه ستكون هناك جامعة لكل نحو مليونين من السكان وأن نسبة الطلاب الى جملة السكان ستكون فى حدود ٢ر١ ٪ بحلول عام ١٩٩٠ – فقد وجب أن نتصور أن حجم الحرم الجامعى لهذا التجمع السكانى لا بد أن يتسع لنحو ٢٤٠٠٠ طالب وطالبة . ومع ذلك فإننا نوصى بأنه اذا زاد حجم الجامعة على ٢٠٠٠٠ مثلا وجب أن نقسم الجامعة الى حرمين أو أكثر بحسب الأحوال ، وذلك على الأقل بالنسبة للجامعات الجديدة .

* اذا كنا قد اعتبرنا ان التجمع السكانى الذى يدور حول ٥ر١ مليون من السكان يستأهل ان تكون له جامعة ، واذا كنا قد أوصينا بأن يربط انشاء الجامعات بالمدن الكبرى وعواصم المحافظات ، فانه لا يجوز أن تكون الحدود حدودا جامدة مانعة للمناطق التى يلتحق منها الطلاب بجامعة ما . بل اننا نوصى بأن تعتبر الاقاليم التخطيطية التى يزمع تقسيم البلاد اليها وكأنها وحدات تعليمية جامعية ، بحيث تتكامـــل فيها الجامعات فى التخصصات التى تعطى كلا منها طابعها المميز . كما يكون هناك شىء من المرونة فى التحاق الطلاب بين تلك الجامعات المتجاورة .

* أن التوزيع الذى نوصى به بالنسبة للجامعات والحرم الجامعية هو مبنى على أساس توزيع السكان فى المدن الكبرى والمناطق الريفية المساندة لها ، ولكن هناك ما يقتضى بعض الخروج عن القاعدة . فمحافظة الجيزة مثلا يبلغ سكانها فى عام ١٩٩٠ زهاء ٣ر٢٤٠ر٠٠٠ نسمة ، ولكننا لا نوصى بانشاء جامعة لها لأنها متداخلة مع مدينة القاهرة الكبرى المتعددة الجامعات والحرم الجامعية . بل أن جامعة القاهرة ذاتها تكاد تقوم كلها فى أرض محافظة الجيزة . ومن ناحية أخرى فان محافظة القليوبية تجاور محافظة القاهرة ولكن عاصمتها بعيدة عن عاصمة البلاد ، وربما كانت مقرا صالحا لجامعة أو لحرم جامعى . ولذلك فاننا نوصى بانشاء جامعة بنها ، لعلها تخفف الضغط عن جامعات القاهرة ، وكذلك فان دمنهور تبعد عن الاسكندرية بمثل ما تبعد بنها عن القاهرة . فضلا عن أن محافظة البحيرة من الاتساع والضخامة فى عدد السكان (٢ر٥٨٣ر٢٠٠ فى عام ١٩٩٠) بحيث

نوصى بأن تنشأ جامعة تخفف الضغط عن الاسكندرية وتخدم مناطق قريبة منها فى التحرير . وهناك محافظات القناة وسيناء والبحر الاحمر ، وهى مترامية الأطراف ، ولكنها فيما بينها تضم تجمعات سكانية تستحق جامعة لها حرم فى كل مدينة كبيرة ، وتضم كليات أو مراكز للبحوث فى الجهات النائية ذات الأهمية الاستراتيجية أو الاقتصادية أو قريبة الصلة بشئون الأمن القومى . وفى وسط البلاد تقوم محافظتا بنى سويف والفيوم ، وسكان كل منهما أقل كثيرا من معدلات المحافظات الأخرى شمالا وجنوبا ولكنهما معا تؤلفان اقليما مترابطا يستأهل ان تكون له جامعته التى نوصى بأن تسمى جامعة مصر الوسطى ولها حرمان : واحد فى بنى سويف والآخر فى الفيوم . وكذلك الحال عند أقصى الجنوب ، حيث توجد أسوان وهى أقل المحافظات المستقرة سكانا ، ولكنها تتكامل مع قنا . ونوصى بأن تكون للاثنين معا جامعة هى جامعة الصعيد الأعلى . ولها حرمان : واحد بقنا والآخر بأسوان ، مع إمكان ان تتبع احدهما بعض الكليات ومراكز البحوث فى الأقصر للآثار ، وفى كوم امبو لدراسات قصب السكر وتجارب اصلاح الأراضى . وعلى هذا النحو كله تتكامل صورة العمل الجامعى فى خريطة البلاد .

* علينا ونحن نخطط للتعليم الجامعى فى المستقبل أن نأخذ فى الاعتبار خطة الاتساع الأفقى فى ذلك التوزيع ، والمناطق الجديدة للتجمع السكانى ، خصوصا بالنسبة للمشروعات القائمة ، وأهمها مشروع مدينة السادات فى الغرب ، ومدينة رمضان فى الشرق . وعلى الرغم من أن حجم التجمع السكانى فى الأولى ينتظر أن يكون فى حدود مليون وحجم التجمع السكانى فى الثانية حوالى نصف مليون ، فانهما قريبتان من مناطق تجمع سكانى كبير فى غرب الدلتا وشرقها ، ولابد من أن نوصى بانشاء جامعة فى كل منهما ، كجزء من النمو الحضرى للمدينتين من جهة ، وكوسيلة لانشاء جامعتين عند أطراف الدلتا على الجانبين من جه أخرى .

* كذلك فان انشاء الجامعات الجديدة وقيام حرمها فى مدن الريف يقتضى أن نوصى بأن يراعى أن يكون كل حرم جامعى متكاملا فى مرافقه ، من حيث مبانى الدراسة والبحث والمعامل والورش والمستشفيات وحقول التجارب ، ثم مساكن هيئة التدريس ومساكن الطلاب ، والملاعب ومرافق الخدمة العامة وغيرها . ذلك ان مدننا فى الريف لا تحتمل ان يكون انشاء الجامعات عبئا عليها ، فى الوقت الذى تنتظر فيه أن يكون قيام الجامعة عاملا على تيسير النمو الحضرى بالريف . وفى تجارب الجامعات الاقليمية لم يراع ذلك الا فى حالة جامعة أسيوط ذات الحرم المتكامل ، والى حد ما فى حالة جامعة المنصورة . ولكننا نوصى بأن يراعى هذا الأمر حين التوسع فى انشاء الجامعات الاقليمية فى طول البلاد وعرضها .

* الا يكون انشاء الجامعات الجديدة على حساب بعضها البعض ، أو على حساب الجامعات الحالية ، والتى هى بحاجة الى دعم . ولعل هذا يكون من وراء الخطة الزمنية التى رسمناها حين عالجنا البعد الزمنى فى إنشاء الجامعات . وعلينا أن نوفر للخطة الزمنية المقترحة من المرونة فى التطبيق ما يجعلنا نتجنب أن يكون التوسع الجديد على حساب توفير الدعم لما هو قائم من الجامعات (فلا بأس فى ان يتأخر استكمال بعض الكليات الى ما بعد عام ١٩٩٠) .

* أن تكون خطة التوسع ملء خريطة التوزيع فى المكان (البعد الأول) وتحقيق خطة البناء فى البعد الزمنى (البعد الثانى) ، خطتين متكاملتين ، بل خطة واحدة للبلاد كلها . فلا تأتى خطة انشاء جامعة فى محافظة ما منعزلة عن خطط انشاء الجامعات فى المحافظات الاخرى . فالأمر يحتاج الى توازن وتنسيق دقيقين الى أبعد الحدود ، وإلا انقلب الى سباق وتنافس غير محمود العواقب ، ولا يتلاءم مع مواردنا المحدودة فى القوى البشرية (هيئات التدريس وخلافها) ، أو حتى فى القدرة (المادية) . والجامعات بطبيعتها مؤسسات قومية الطابع من حيث رسالتها ، ولا يجوز أن تنقلب الى مؤسسات للمحافظات ، أو حتى للاقاليم بمعناها الضيق المحدود . ويكفى على سبيل المثال أن نشير الى

ضرورة التنسيق من حيث توزيع هيئات التدريس لتنال الجامعات الناشئة نصيبها بين الجامعات القديمة والمستقرة ، حيث رسخ العمل وأرسيت التقاليد والمصالح .

* أن يقوى العمل بالمجلس الأعلى للجامعات الذى قام بأجهزته ليخدم التنسيق بين ثلاث جامعات ثم بين اربع ، واتسع اختصاصه ، وينتظر أن يتسع الى أضعاف مجال عمله القديم . وان يكفى ان يتخفف المجلس من بعض ما فرضته الظروف من توليه لبعض الشئون المتصلة بشئون التنسيق فى مجال الادارة ، أو شئون التطبيق التنفيذى فى قبول الطلاب أو نحو ذلك ، وانما نوصى بأن يتوفر المجلس على شئون سياسة التعليم الجامعى ، ومشكلات التوسع فيه ، ومعالجة ذلك بسلطة كافية ، تجد سبيلها الى المشاركة فى التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية ، بل وفى تخطيط الخدمات والانتاج فى البلاد من ناحية اتصال ذلك التخطيط القومى بمهمة الجامعات ودورها فى اعداد القوى القيادية ، وفى تنمية البحث العلمى ، الذى يخدم كل ذلك . ومن هنا فاننا نوصى ايضا بأن تقوى ادوات المجلس الأعلى للجامعات لكى يضطلع بمهمته الكبيرة .

واذا كان قد جاز ان يكتفى المجلس فى مرحلته السابقة بأمانة فنية متخصصة ولكنها محدودة المراد جدا ، فاننا نوصى بأن تحول الأمانة الفنية الى جهاز أو مركز بحوث كبير يتلاءم فى حجمه ومراده وامكاناته مع المهمة الخطيرة التى تنتظر المجلس الاعلى للجامعات فى العهد الجديد للجامعات . وسيكون الجهاز أو المركز الذى نوصى بانشائه أداة طيبة لتطوير التعليم الجامعى تطويرا مستمرا ، والعناية بالبعد الثالث فى ذلك التعليم – بعد المضمون والمحتوى والنمط .

* هناك توصية تتصل بمرحلة التعليم الثانوى الذى يغذى الجامعات فى عهدها الجديد . فقد لوحظ من مراجعة جداول الطلاب الذين خرجتهم المدارس الثانوية وستخرجهم خلال السنوات الست الماضية والقادمة من مختلف المحافظات انه قد حدثت زيادة فى كل من القاهرة والجيزة والاسكندرية تعادل ٢٤ ٪ بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٥ ثم ينتظر أن تحدث زيادة تعادل ٣٧ ٪ بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨١ بالنسبة لمحافظة القاهرة وزيادة من ٣١ ٪ الى ٣٨ ٪ فى الأعوام ذاتها بالنسبة لمحافظة الجيزة ، وزيادة من ٣٧ ٪ الى ٤٢ ٪ بالنسبة لمحافظة الاسكندرية .

ومعنى هذا أن الخطة الحالية فى التعليم الثانوى تتوسع فى هذه المحافظات فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ بأكثر مما توسعت فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥ . وعلى العكس من ذلك فى جميع المحافظات الريفية تقريبا ، وفيما عدا استثناءات لظروف معينة أهمها تهجير السكان من منطقة القناة ، فقد حدث انخفاض فى نسبة التوسع فى التعليم الثانوى من الفترة السابقة الى الفترة القادمة .

ففى البحيرة مثلا هبطت نسبة التوسع من ٣٦ ٪ الى ٢٨ ٪ وفى كفر الشيخ من ٦٥ ٪ الى ٣٧ ٪ وفى القليوبية من ٤٥ ٪ الى ٣٤ ٪ وفى المنيا من ٥٦ ٪ الى ٢٠ ٪ . وهكذا فى سائر محافظات الصعيد ماعدا اسيوط ، حيث زادت من ٣٩ ٪ الى ٥٩٪ . ومعنى هذا بعبارة أخرى أننا ، وقد بنينا خطتنا على التوسع فى الجامعات الاقليمية ، فان التركيز لا يزال قائما على التوسع فى التعليم الثانوى فى المدن الكبرى وذات الجامعات القديمة بأكثر من التركيز على التوسع فى التعليم الثانوى بالريف ، حيث ينتظر أن تقوم الجامعات الاقليمية الجديدة . ومن هنا فاننا نوصى أن تجد وزارة التربية والتعليم سبيلها الى نقل التركيز فى التوسع فى التعليم الثانوى إلى المناطق الريفية من البلاد .

العدد المقدر للسكان بمحافظات ج . م . ع كل خمس سنوات

١٩٧٥ - ١٩٩٠

(التقديرات فى منتصف السنة)

تقديرات جملة الجمهورية وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتوزيعها على المحافظات وفقا لدراسة المركز الديموغرافى بالقاهرة

مسلسل	المحافظات	عدد السكان بالألف			
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
١	القاهرة	٥٨٩٦	٦٧٣٦	٧٦٩٣	٨٧٤٦
٢	الاسكندرية	٢٣١٠	٢٦٠٧	٢٩٥٧	٣٣٤٠
٣	القناة	١١٧٩	١٣٣٥	١٩٨٧	٢٤٠٧
٤	دمياط	٥١٩	٥٦٣	٦٠٧	٦٧٩
٥	الدقهلية	٢٧٢٦	٣٠٥٠	٣٣٤٣	٣٧٢٦
٦	الشرقية	٢٦١٠	٢٩٣٦	٣٢٦٨	٣٦٤٧
٧	القليوبية	١٥٦٨	١٧٧٣	٢٠٠٦	٢٢٦٣
٨	كفر الشيخ	١٣٦٨	١٥٣٩	١٧٣٣	١٩٥١
٩	الغربية	٢٢٨٠	٢٥٦١	١٧٣٤	٣١٥٩
١٠	المنوفية	١٦٠٦	١٧٨٥	١٩٣٠	٢٠٩٤
١١	البحيرة	٢٤٩٥	٢٨١١	٣١٧٨	٣٥٨٣
١٢	الجيزة	٢٢٧٤	٢٥٨٢	٢٩٤٣	٣٣٤٠
١٣	بنى سويف	١٠٣١	١١٤٧	١١٨٦	١٢٧٢
١٤	الفيوم	١٠٩٠	١٢١٨	١٣٧٠	١٥٣٧
١٥	المنيا	١٩٢٨	٢١٥٢	٢٤١١	٢٦٥٠
١٦	أسيوط	١٥٦١	١٧٣٥	١٨٨٣	٢١١٠
١٧	سوهاج	١٨٤٣	٢٠٤٨	٢١٠٠	٢٢٨٥
١٨	قنا	١٦٥٧	١٨٤٨	١٩٧٣	٢١٥٢
١٩	أسوان	٧٣٠	٨٣٠	٩٤٢	١٠٦٥
٢٠	الحدود	٤٠٨	٤٥٥	٧٣٩	١٠٠٢
	المجموع	٣٧٠٧٩	٤١٧١٠	٤٧٠٨٣	٥٣٠٠٨

ملاحظات :

١) محافظات القناة تشمل بور سعيد والسويس والاسماعيلية ، محافظات الحدود تشمل البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وسيناء .

٢) الأرقام التى تحتها خط تمثل الوضع النظرى لمحافظات القناة ومحافظات الحدود (التى تشمل سيناء) على أساس معدلات التغيير فى النمو فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ . وقد حسبت هذه الارقام لحفظ التوازن بين نسب المحافظات فى كل اجزاء الجمهورية وتم التقدير على أساس ان الوضع بالنسبة لمحافظات القناة يرجع طبيعيا فى عام ١٩٨٠ وبالنسبة لمحافظة سيناء يرجع طبيعيا فى عام ١٩٨٥ وبعد ذلك ترتفع نسب هذه المناطق على فرض انها ستصبح مناطق جذب للسكان من المحافظات الأخرى بنسب متفاوتة .

بيان اجمالى

بعدد الطلبة الناجحين فى شهادة الثانوية العامة على مستوى الجمهورية
من عام ٦٨/ ٦٩ الى ٧٤/ ١٩٧٥
والنسبة المئوية للزيادة بين العامين الأول والأخير – وكذلك الزيادة المرتقبة
بين عامى ٧٤/ ٧٥ ، ٨٠/ ١٩٨١

المديريات التعليمية	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٦٩/٦٨ ٧٥/٧٤	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٧٥/٧٤ ، ٨١/٨٠
القاهرة	٣٠٣٢٣	٣٠٦٦٢	٢٦١٨٦	٣٠٥٨٨	٣٤٠٣٧	٣٨٩٩٢	٣٧٥٨١	٪٢٤	٪٣٧
الاسكندرية	١٠٠٠٤	١٠٥٩٦	٩٣٤٩	١١٣٣٠	١٣٢٤٠	١٤٤٥٢	١٣٦٨٩	٪٣٧	٪٤٢
البحيرة	٢٦٨١	٣١٠٢	٢٥٤٤	٣٢١٢	٣٦٧٣	٤٤٨١	٤٤٣٩	٪٦٦	٪٤٠
الغربية	٥٤٦٥	٦١٣٦	٥٠٥٥	٦٢٠٠	٦٦٨٨	٧٧٤٩	٧٤٢٥	٪٣٦	٪٢٨
كفر الشيخ	١٤٦٤	١٧١٧	١٤٩٢	١٨٢٢	٢٢٢٣	٢٦٠٠	٧٨٥٥	٪٩٥	٪٣٢
المنوفية	٣٦٥٧	٣٩١٩	٣١٣٢	٣٨١٥	٤١٥٨	٤٨٢٥	٤٧٩١	٪٣١	٪١٩
القليوبية	٢٦٣٨	٢٨٠٠	٢٤٦٠	٣٢٣١	٣٤٢٣	٣٩٧٨	٣٨٠٢	٪٤٥	٪٣٤
الدقهلية	٦١١٩	٧٢٢٠	٦٢٤٠	٧١٢٧	٨٠٥٩	٩٦٣٩	٨٧٧٨	٪٤٣	٪٣٥
دمياط	٨٩٥	١٣١٧	١٢٧٨	١٧٠٣	٢٠٨٢	٢٤٥٩	١٩٦٤	٪١١٩	٪٢٩
الشرقية	٤٩٧٩	٥٧١٨	٤٥٦٦	٥٣٦٨	٦٨٧٠	٧٥٤٨	٦٨٥٤	٪٣٨	٪٢٩
بورسعيد	١٢٩٨	–	–	–	–	–	١٩٥٧	–	٪١٩
الاسماعيلية	–	–	–	–	–	–	٩٣٤	–	٪٦٢
السويس	–	–	–	–	–	–	٢٣٣	–	٪١٣٦
الجيزة	٥٩٤٧	٦٠٨٠	٥٦٠١	٥٩٧٦	٧٠٦٠	٨٥٨٤	٧٨١١	٪٣١	٪٣٨
الفيوم	٩٧٣	١٣٩١	١١٧٣	١٣٧٥	١٥٧٠	١٦٧٦	١٨٦١	٪٩١	٪٤٤
بني سويف	١٥٤٨	١٦٤٣	١٢٠٦	١٥٣٢	١٧٠٨	١٩٩٧	١٧٧٢	٪١٤	٪٣٧
المنيا	٢٢٤٨	٢٤٦٩	٢٠٩٨	٢٦٥٥	٢٩١٦	٣٤٩٨	٣٥١٥	٪٥٦	٪٢٠
أسيوط	٢٦٣٨	٢٧٣٣	٢٣٢٥	٢٩٧٧	٣٤٦٥	٣٧١٣	٣٦٦٠	٪٣٩	٪٥٩
سوهاج	١٥٧٩	١٨٤٦	١٦٧٠	٢٠٨٩	٢٣١٤	٢٧٨٣	٢٦٩٧	٪٧١	٪٤٨
قنا	١٢٣٤	١٤٩٠	١٢٦١	١٥٩٤	١٩٠٨	٢٥٤٣	٢٢٥٨	٪٨٣	٪٥٧
أسوان	٧٩٥	٨٢٦	٦٠٠	٧٥٦	١٠٦٧	١٣٣٨	١٤٩٩	٪٨٩	٪٨٠
مطروح	١٠٥	١٣١	١٢٩	١٨٧	٢٠١	٩٩	١٧٦	٪٦٨	٪٧١
الوادى الجديد	١٠٠	١٤١	١١٢	١٦٧	٢٠٢	٣٠٦	٢٢٦	٪١٢٦	٪٦٧
البحر الاحمر	٢٤٤	٣٠٥	١٩٢	١٨٦	٣٧١	٣٧١	٥٠٢	٪١٠٦	٪٤٦
سيناء	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجملة	٨٦٩٢٤	٩٢٥٩٣	٧٨٩٢٣	٩٣٨١٠	١٠٧٤٩٧	١٢٣٩٤٤	١٢١٢٢٩	٪٣٩	٪٣٧

* مصدر البيانات : الادارة العامة للاحصاء بوزارة التربية والتعليم

اجمالى الطلبة الناجحين فى الثانوية العامة ٧٤/١٩٧٥
والمنتظر نجاحهم فى هذا الامتحان عن الاعوام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ / ١٩٨١
مع النسبة المئوية للزيادة بين العامين الأول والاخير – وكذلك بين عامى ٦٨/٦٩ ، ٧٤/ ١٩٧٥

رقم	مديريات التربية والتعليم	عام ٧٤/٧٥	عام ٧٥/٧٦	عام ٧٦/٧٧	عام ٧٧/٧٨	عام ٧٨/٧٩	عام ٧٩/ ٨٠	عام ٨٠/٨١	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٧٤/٧٥ ٧٥/٧٦	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٦٨/٦٩ ٧٤/٧٥
١	القاهرة	٣٧٥٨١	٣٧٨٤٠	٤١١١٠	٤٢٢٩٧	٤٥١٠٥	٤٨١٢٦	٥١٣٦٢	٪٣٧	٪٢٤
٢	الاسكندرية	١٣٦٨٩	١٤١٤٣	١٥٠٣٣	١٥٩٠١	١٦٩٨٠	١٨١٤٤	١٩٤٠٧	٪٤٢	٪٣٧
٣	البحيرة	٤٤٣٩	٤٥٩٨	٤٩٠٣	٥١١٦	٥٤٥٣	٥٨٢٤	٦٢١٢	٪٤٠	٪٦٦
٤	الغربية	٧٤٢٥	٧٠٥٠	٧٤١٣	٧٨٤٧	٨٣٦٤	٨٩٠٢	٩٤٨٩	٪٢٨	٪٣٦
٥	كفر الشيخ	٢٨٥٥	٢٦٨٠	٢٨٦٢	٣٠٥٠	٣٢٧٥	٣٤٩٧	٣٧٧٤	٪٣٢	٪٩٥
٦	المنوفية	٤٧٩١	٤٣٠٣	٤٥٧٢	٤٨١٦	٥٠٨٣	٥٣٨٤	٥٧١٨	٪١٩	٪٣١
٧	القليوبية	٣٨٠٢	٣٨١٨	٤١٠٢	٤٢٨٧	٤٥٤٩	٤٨٤٩	٥١٠٥	٪٣٤	٪٤٥
٨	الدقهلية	٨٧٢٨	٨٥٨٤	٩١٣٢	٩٦٩١	١٠٣٣٥	١١٠٣١	١١٧٨٦	٪٣٥	٪٤٣
٩	دمياط	١٩٦٤	١٨٦٨	١٩٧٧	٢٠٩٤	٢٢٣٣	٢٣٨٣	٢٥٤١	٪٢٩	٪١١٩
١٠	الشرقية	٦٨٥٤	٦٥٠٥	٦٨٧٨	٧٣٠٩	٧٧٩٥	٨٣١٠	٨٨٦٩	٪٢٩	٪٣٨
١١	بور سعيد	١٩٥٧	١٧٢٦	١٧٩١	١٨٩٩	٢٠٣١	٢١٧٥	٢٣٢٤	٪١٩	–
١٢	الاسماعيلية	٩٣٤	١١٠٩	١٢١٢	١٢٤١	١٣١٩	١٤١٢	١٥٠٩	٪٦٢	–
١٣	السويس	٢٣٣	٤٠٦	٤٣٣	٤٥٠	٤٨١	٥٣٠	٥٥١	٪١٣٦	–
١٤	الجيزة	٧٨١١	٧٩٤٩	٨٣٣٣	٨٨٤٦	٩٤٤٦	١٠٠٨٠	١٠٧٧٩	٪٣٨	٪٣١
١٥	الفيوم	١٨٦١	١٩٣٩	٢٠٦٠	٢١٨٥	٢٣٤١	٢٤٩٩	٢٦٨٨	٪٤٤	٪٩١
١٦	بنى سويف	١٧٧٢	١٧٥٤	١٨٤٨	١٩٦٣	٢١٠١	٢٢٥٩	٢٤٢٥	٪٣٣	٪١٤
١٧	المنيا	٣٥١٥	٣٣٧٠	٣٥٧٦	٣٨٠٠	٤٠٥٦	٤٣٤٢	٤٢٠٦	٪٢٠	٪٥٦
١٨	اسيوط	٣٦٦٠	٤٣٨٧	٤٦٤٧	٤٨٩٥	٥١٨٩	٥٥٠٦	٥٨٣٣	٪٥٩	٪٣٩
١٩	سوهاج	٢٦٩٧	٢٩٠٤	٣٠٧٨	٣٢٩٢	٣٤٩٠	٣٧٣٤	٣٩٨٣	٪٤٨	٪٧١
٢٠	قنا	٢٢٥٨	٢٥٥٥	٢٧٢٨	٢٩٠٠	٣١٠٢	٣٣٠٩	٣٥٤٩	٪٥٧	٪٨٣
٢١	أسوان	١٤٩٩	١٩٢٦	٢٠٥٦	٢١٩٠	٢٣٤٦	٢٥١٥	٢٦٩٩	٪٨٠	٪٨٩
٢٢	مطروح	١٧٦	٢٠٧	٢٣٢	٢٤٢	٢٦٣	٢٨٩	٣٠١	٪٧١	٪٦٨
٢٣	الوادى الجديد	٢٢٦	٢٦٥	٢٧٨	٣٠١	٣٢٣	٣٥٢	٣٧٨	٪٦٧	٪١٢٦
٢٤	البحر الاحمر	٥٠٢	٥١٧	٥٥٨	٥٩٢	٦٤٠	٦٨٥	٧٣٥	٪٤٦	٪١٠٦
٢٥	سيناء								–	–
	جملة الجمهورية	١٢١٢٢٩	٤٢٢٤٠٣	١٣٠٧١٢	١٣٧٧٠٤	١٤٦٣٠٣	١٦٦٢٢٣	١٦٦٢٢٣	٪٣٧	٪٣٩

مصدر البيانات : الادارة العامة للاحصاء بوزارة التربية والتعليم

تخطيط سياسة القبول في التعليم الجامعي

اتجهت الجامعات خلال السنوات العشرين الأخيرة الى تحقيق سياسة استيعاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، مما أدى الى تحميل الكليات المختلفة بأكثر من طاقتها ، ونجم عن ذلك :

– انخفاض مستوى التعليم الجامعي .

– الوصول في القبول الى مستويات من الطلاب الذين لا يصلحون للتعليم الجامعي .

– ايجاد فائض من الخريجين في مجالات لا تتطلبها احتياجات العمالة .

ولما كانت سياسة القبول في الجامعات يجب أن تهدف الى :

أولا : الوفاء باحتياجات العمل في مصر والبلاد الصديقة .

ثانيا : الارتفـاع بالمستوى التعليمي لتخريج أفراد على مستوى عال .

وان الأخذ بهذا المنطق ينبغي أن يعفي الجامعات من أن تستوعب جميع خريجي الثانوية العامة ، ولما كان تعليم هذه الفئة طبقا للنظم الحالية يلقى أعباء على التعليم الجامعي لاستيعابه طلابا لا يصلحون لهذا النوع من التعليم وقد يكونون أصلح وأقدر على التفوق في غيره ، فان الأمر يتطلب بالنسبة لهم :

– وضع سياسة مؤقتة وعاجلة ، لاستيعاب فائض الثانوية العامة في مجالات خارج التعليم الجامعي ، وذلك عن طريق التدريب السريع ومعاهد إعداد الفنيين .

– ايجاد منافذ قبل المرحلة الثانوية العامة ليتجه الطلاب في مرحلة مبكرة نحو التعليم الفني أو المهني الذي يوفر فئات من العمالة لا تقل في أهميتها عن تخرجهم في الجامعات .

ولما كان تخطيط سياسة القبول بالتعليم الجامعي جزءا من السياسة التعليمية للمجتمع ككل – وهذه السياسة ترتبط بدورها بخطة التنمية الشاملة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، كما ترتبط بحسن الأداء في التعليم الجامعي ذاته – فقد تناول المجلس بالدراسة والبحث الأسس السليمة لقبول الطلاب بالكليات الجامعية (المواد المؤهلة للقبول) ، وكذلك أسلوب واجراءات التحاق هؤلاء الطلاب بالجامعات (ميكانيكية القبول بمكتب تنسيق) .

التوصيات

وانتهى المجلس الى توصية أساسية ، تنتهي الى أن مكتب التنسيق قد كان موفقا كل التوفيق في تحقيق الغاية الأولى من انشائه ، وهي كفالة عدالة الفرص بين الطلاب في القبول . ولكن الوقت قد حان لننظر الى مهمة المكتب من زاوية أخرى ، اذ الأمر يتعدى مجرد ميكانيكية القبول واجراءاته ، ويحتاج الى دراسة علمية لأسس الاختيار وتوزيع الطلاب على الكليات .

ولذلك فان المجلس قد أوصى بأن يستعاض عن المكتب في صورته ومهامه الحالية بجهاز علمي يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات ، بعد أن تطور أمانته تطويرا أساسيا ، وتصبح مهمة الجهاز الجديد ان يتولى الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بقبول الطلاب بالتعليم الجامعي ، من النواحي العلمية والفنية والتنظيمية : كدراسة النظم المتبعة في قبول الطلاب في الدول المختلفة ، وتحليل نتائج متابعة الطلاب الذين يقبلون بكل نوعية من نوعيات التعليم ، ومتابعة نظام القبـول الجغرافي وتطويره ، وغير ذلك ، حتى تستطيع الجامعات في ضوء ذلك أن تعيد صياغة أسلوبها في قبول الطلاب وتوزيعهم على الكليات ، بل أن تعيد النظر في تطوير الدراسة الجامعية ذاتها ، في ضوء التحليل العلمي لنتائج نظام تنسيق القبول في صـورته الحاليـة ، ثم في صورته المرتقبة .

الدراسات العليا بالجامعات

تزايدت أهمية الدراسات العليا تبعا لاتساع مجالات المعرفة والتقدم العلمى السريع فى كافة المجالات ، بحيث أصبحت هناك حاجة ملحة الى تخصصات دقيقة لا يمكن أن تتسع لها الدراسات للدرجة الجامعية الأولى ، هذا فضلا عن الحاجة المتزايدة لإعداد القيادات العلمية فى مختلف التخصصات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وأعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد البحوث خارج الجامعات ، ومستويات القيادة العلمية فى مجالات الانتاج والخدمات التى تتطلب مستوى أعلى من الدرجة الجامعية الأولى .

وقد درجت الجامعات – ومن بعدها المعاهد العليا – على ايفاد النابهين من خريجيها ، خاصة المعيدين ، الى الخارج فى بعثات على نفقة الدولة ، أو على منح دراسية مقدمة من دول أجنبية ، لممارسة البحث العلمى والدراسة العليا التى تؤدى الى الحصول على درجة الدكتوراه ، باعتبارها المؤهل اللازم للتعيين فى هيئات التدريس بها .

ولقد كشفت السنوات الأخيرة عن : عجز فى الوفاء باحتياجات الجامعات ، وتزايد عدد المعيدين المنتظرين دورهم فى السفر الى الخارج بشكل مطرد ، كما كشفت عن مشاكل أخرى مثل : امتناع بعض المبعوثين عن العودة ، وعدم ملاءمة بعض أساليب الدراسة التى يسلكونها لمتطلباتنا ، ولما يظهر من تفاوت فى المستويات العلمية بين بلد وآخر ، وطول فترة الاعداد فى بعض الحالات .

وفى نفس الوقت اهتمت جامعاتنا ، منذ البداية ، بالدراسات العليا والبحوث . الا ان نطاق هذا النشاط ظل محدودا لفترة طويلة ، وكاد يقتصر على كليات الآداب ، والعلوم . ولكن الأعوام الأخيرة شهدت تزايدا ملحوظا فى هذا النشاط ، كما شهدت انتشاره فى الكثير من الكليات الأخرى ، بحيث يمكن القول الآن بشكل عام : ان هناك حقا مدارس للبحث العلمى والدراسات العليا فى الغالبية العظمى من جامعاتنا ، ولكن الدراسات العليا والبحوث – فى خضم ازدحام التعليم العالى وتزايد الضغط عليه مع قلة الموارد المتاحة – تشكو بدورها من سلبيات خطيرة تؤثر تأثيرا سيئا على سيرها : فمن نقص الاعتمادات المخصصة للدراسات العليا والبحوث نقصا فادحا ، الى انشغال هيئـات التدريس بالتدريس وأعمال الامتحانات للدرجة الجامعية الأولى ، ومن كثرة الانتداب والاعارات ونقص هيئات التدريس ، الى ازدحام الدراسات العليا بالعديد من الدارسين غير القادرين على متابعتها ، مما تعذر معه أحيانا التأهيل لدرجتى الماجستير والدكتوراه داخليا فى فترة زمنية معقولة .

وفى مواجهة ذلك ظهرت فى السنوات الأخيرة مبادرات رائدة لاستحداث طرق بديلة لتنشيط الدراسات العليا والبحوث . وتتميز هذه المبادرات بأنها محاولات للحد من الايفاد للخارج للتأهيل والدراسة ، وتحاول خلق بيئة محلية – ولو على نطاق صغير – تشجع البحث العلمى وتيسر سبله ، وتربطه ربطا وثيقا بالمدارس العلمية فى الخارج ، بحيث يكون السفر الى الخارج فى مهام علمية وبعد اتمام التأهيل .

ولعل أهم هذه التجارب الرائدة : تجربة انشاء مركز الدراسات العليا والبحوث بجامعة الاسكندرية ، ومعمل العلوم الهندسية بجامعة القاهرة . وكلاهما يجرى العمل فيه بمعونة مالية من صندوق التنمية للأمم المتحدة ، ومعونة فنية من هيئة اليونسكو . كما أن هناك عددا من المشروعات البحثية والمشتركة فى عدد من الكليات يتم التعاون فيها مع هيئات علمية داخل الوطن وخارجه ، وتتلقى فيها وحدات داخل الجامعة معونات علمية

ومادية لا يستهان بها . وهناك أخيرا ، عدد من المراكز المتخصصة والمعاهد التى يقتصر التدريس فيها على مستوى الدراسة العليا . وكلها محاولات لخلق بيئة مناسبة للدراسات العليا والبحوث وثيقة الصلة بالمدارس البحثية الخارجية .

هذا وقد لوحظ فى السنوات الخمس الاخيرة ، ان عددا من النابهين من خريجى الجامعات الحاصلين على تقدير جيد جدا على الاقل ، لا يلتحقون بأى عمل إلا بعد مرور عامين ، وتتزايد هذه المدة . ويمكن الاستفادة من هؤلاء بتوفير دراسات عليا لهم ، أو فى تخصص تربوى .

أهداف الدراسات العليا :

– مواجهة النقص الكبير فى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات واعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد البحوث ، وخاصة بالنسبة للجامعات الاقليمية والمراكز والمعاهد الجديدة .

– التغلب على ظاهرة تزايد أعداد المتخلفين عن العودة ، بالنسبة للموفدين بالخارج فى بعثات علمية على نفقة الدولة ، أو فى أجازات دراسية على منح مقدمة للدراسة ... الخ .

– دعم البحوث الهادفة لحل مشكلات محلية فى مجالات الانتاج والخدمات ، الأمر الذى قد لا يتحقق عن طريق الايفاد للدراسات العليا بالخارج .

– رفع كفاءة التعليم الجامعى – وذلك عن طريق الدراسات العليا والبحوث بالجامعات – ينعكس أثرها تلقائيا على أسلوب التدريس ومستواه لكافة مراحل التدريس الجامعى .

– الدراسات العليا بالخارج ، يجب أن يكون هدفها الأساسى تزويد البلاد بالمتخصصين فى المجالات المستحدثة ، أو التى لا تتوافر امكاناتها فى جامعاتنا المحلية ومراكز البحوث إلا عن طريق الايفاد للخارج .

– تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والبحوث ، وربطها بالتطور العلمى والتكنولوجى العالمى عن طريق المهمات العلمية بالخارج ، مما ينعكس اثره على عملية الدراسات العليا والبحوث بالداخل ، وكذلك على نقل التكنولوجيا الحديثة ، سواء فى مجال البحوث أو فى مجال التطبيق المحلى .

– ضرورة الربط بين علمائنا والعلماء فى مختلف مجالات التخصص بالخارج ، باتاحة حضورهم المؤتمرات العلمية بالخارج ، وكذلك دعوة العلماء من الخارج لزيارة جامعاتنا – كاساتذة زائرين – أو مراكز البحوث كخبراء ، أو حضور المؤتمرات المحلية .

واقع الدراسات العليا :

الاحصاءات المرفقة تشمل :

– اجمالى أعداد الحاصلين على درجات عليا من الجامعات المصرية فى السنوات من ٦٤ / ١٩٦٥ الى ٧٣ / ١٩٧٤ .

– توزيعهم على مختلف الكليات فى مختلف الجامعات ، لعامى ٧٢ /١٩٧٣ و٧٣ /١٩٧٤ .

– اجمالى اعداد المقيدين للدراسات العليا بالجامعات المصرية ، فى السنوات من ٦٥ / ١٩٦٦ وحتى ٧٤ / ١٩٧٥ .

– أعداد الموفدين فى بعثات وإجازات دراسية للحصول على الدكتوراه ، للأعوام من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ .

– أعداد المنتظر عودتهم من الخارج فى السنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ .

– أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين فى الجامعات المصرية ، فى السنوات ٦٥/١٩٦٦ حتى ٧٣/١٩٧٤ .

يتضح من هذه الاحصاءات أن :

– هناك زيادة مطردة فى : أعداد الطلاب المقيدين للدراسات العليا ، وفى اعداد الطلاب الذين يحصلون على الدرجات الجامعية الأولى .

اعداد المقيدين للحصول على الدكتوراه تقل كثيرا عن أعداد المعيدين ومساعدى الباحثين ومساعدى المدرسين .

– يفوق عدد المقيدين للحصول على الدكتوراه ، عدد المعيدين فى كليات : الآداب والحقوق والاقتصاد والزراعة ودار العلوم والاعلام . ويقل عددهم عن المعيدين بشكل واضح فى كليات : طب الاسنان والطب البيطرى والهندسة والتربية ومعهد الاحصاء . ولم يكن هناك طلبة مقيدون للدكتوراه عام ٧٣/١٩٧٤ فى كلية الالسن ، ومعاهد التمريض ، والسرطان ، والبحوث الطبية .

– انخفاض نسبة عدد الحاصلين على الدكتوراه ، بالنسبة لعدد المقيدين للحصول عليها ، وهى تتراوح بين ٦ر٢٦ ٪ فى كلية الحقوق ، وأقل من ٥٠ ٪ فى كليات : التجارة وطب الأسنان والهندسة والتربية ، ومعاهد الصحة العامة والاحصاء ، (لم يحصل احد على الدكتوراه من كليات الآثار والاعلام والالسن ، ومعاهد التمريض والسرطان والبحوث الطبية عام ٧٣/١٩٧٤) .

– لدبلومات الدراسة العليا نشاط هام فى كليات : التجارة والطب

والهندسة والتربية ، ومعاهد الاحصاء والصحة العامة .

– الماجستير ، تمثل نسبة كبيرة من نشاط الدراسات العليا فى كليات : العلوم والصيدلة والهندسة والزراعة والطب البيطرى والبنات .

– أعداد الموفدين للخارج فى إجازات دراسية وبعثات ، تبلغ الآن حوالى ١٠ ٪ من عدد المعيدين بالجامعات .

ويمكن تلخيص الصعوبات التى تواجه الدراسات العليا والبحوث فيما يلى :

انخفاض أعداد هيئات التدريس بالنسبة لأعداد الطلاب فى مرحلة البكالوريوس .

ويترتب على هذا :

• انشغال أعضاء هيئات التدريس بما يعوقهم عن العمل فى مجال الدراسات العليا والبحوث .

• صغر حجم الامكانات المعملية المتاحة للدراسات العليا ، تحت ضغط الوفاء باحتياجات الدراسات للدرجة الجامعية الأولى .

• ضعف الامكانات المتاحة للدراسات العليا بسبب :

– قلة الاعتمادات المالية ، خصوصا فى العملات الأجنبية .

– سوء توزيع الامكانات ، بحيث لا يتحقق الاستخدام الأمثل للمتاح منها فى الجامعات .

– عدم التنسيق بين مختلف الجامعات فى مجال الدراسات العليا ، مما يترتب عليه تكرار البحوث فى مجال معين .

التجارب الجديدة فى مجال الدراسات العليا :

تهدف هذه المجالات ، بشكل أساسى ، الى توفير الجو المناسب للدراسات العليا والبحوث ، وبنفس المستوى الذى يتوفر به فى الدول المتقدمة ، وذلك عن طريق خلق بيئة هادئة جادة وأدوات البحث والدراسة فيها ميسرة ، وهى تطبيقات فى بلادنا لمفهوم مراكز التميز ، ومحاولات لخلق فرق البحث المتكاملة .

وهناك – فى مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية – محاولتان قامتا بمعونة خارجية من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، عن طريق هيئة اليونسكو : احداهما فى نطاق الجامعة (مركز الدراسات العليا بجامعة الاسكندرية) ، والثانية على مستوى الكلية (معمل العلوم الهندسية بكلية الهندسة بجامعة القاهرة) . وهناك ايضا فى جامعة عين شمس ، مركز تدريس العلوم .

ومركز جامعة الاسكندرية هو الوحيد الذى فتح أبوابه وكاد ان يتم إعداده . أما المركزان الاخران فما زالا فى طور الانشاء . وربما كان من العسير – بل ومن غير الجائز – تقييم تجربة مركز جامعة الاسكندرية فى مثل هذه المرحلة المبكرة ، الا أنه قد برزت من الآن أمور تشغل بال قيادته التى ترى ان نجاحه يتوقف على حلها حلولا سليمة . وهذه الأمور هى :

– تحديد علاقة المركز بالجامعة ، دون تقييد حركته من ناحية ، أو عزله عنها من الناحية الاخرى .

– ربط المركز ببيئته (مواقع الانتاج والخدمات) .

– اختيار الباحثين والمشرفين من الجامعة الأم وما يثيره من حساسيات تؤثر فى صلة المركز بالجامعة .

– استقدام الاساتذة الاكفاء من الخارج ، وجعل المركز قطبا جاذبا للعلماء المصريين المستوطنين فى الخارج .

– تمويل المركز بالمعدلات المناسبة بعد انتهاء معونة الأمم المتحدة .

– تكوين الجيل الثانى من القيادات والذى سيخلف الجيل الأول والذى تمثل الفكرة ورعاها حتى خرجت الى حيز الوجود .

ومع ضرورة مواصلة الاهتمام بهذه التجارب الرائدة وتقييم أدائها بشكل مستمر ، لابد من التأكد هنا على أنها ليست – ولن تكون أبدا – بديلا لاجراء البحوث والدراسات العليا بالأقسام التى ستظل تتحمل العبء الأكبر فى هذا المجال وبشكل متزايد .

التوصيات

وتحقيقا لهذه الأهداف ، يوصى بما يلى :

* دعم الجهاز القائم فى كل جامعة للاشراف على الدراسات العليا والبحوث علميا واداريا ، لتمكينه من القيام بمهامه ، وعلى الأخص فى مجال الربط بين هذه الدراسات والبحوث وبين احتياجات البلاد ، والتنسيق بينها على مستوى الجامعة – سواء من ناحية الامكانات أو برامج الدراسة والبحوث التى تربط بين التخصصات فى الكليات المختلفة ، والعمل على تبادل المعلومات فى هذا المجال بينها وبين

الجامعات الأخرى .

* توجيه الدراسات العليا بالجامعات نحو الاسهام فى متطلبات خطط التنمية ودعم الصلة فى هذا المجال بين الجامعات ووحدات الانتاج والخدمات ، والعمل على حل مشاكلها ، مقابل دعم مادى من هذه الجهات يزيد من امكانات الجامعات ، ويشجع القائمين على تلك الدراسات ومعاونيهم من طلبة الدراسات العليا .

* تخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات تعمل على :

– توفير الامكانات المعملية الحديثة ، مع العمل على الاستفادة القصوى منها وتشغيلها بأكبر طاقة ممكنة ، والحرص على إعداد الفنيين المتخصصين لتشغيلها وصيانتها . وتيسير استخدام أساتذة الجامعات للامكانات غالية الثمن الموجودة فى مراكز البحوث .

– تحديث الخدمات المكتبية ، وتوجيه عناية خاصة لتوفير الدوريات العلمية الخارجية ، وتيسير سبل الاستفادة القصوى منها .

– دعم مكتبة الدوريات العلمية المركزية « المركز القومى للاعلام والتوثيق » ، وتيسير سبل الاستفادة منها على مستوى الدولة .

– توجيه عناية خاصة لاصدار الدوريات العلمية الجامعية ، وضمان انتظام صدورها ، مع رفع مستواها ، والعمل على تبادلها مع الجامعات والهيئات العلمية بالخارج .

– تشجيع النشر فى أمهات الدوريات العلمية الأجنبية ، وتحمل الكليات نفقات النشر بالعملة الأجنبية .

– تشجيع مشروعات البحوث المشتركة بين الأقسام بالجامعات ومراكز ومعاهد البحوث ، وبينها وبين الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية – كوسيلة لدفع عجلة الدراسات العليا ، وتوفير احتياجاتها من التمويل والمعدات والمراجع .

– إعداد دليل عن البحوث الجارية فى مختلف التخصصات ، وكذلك الرسائل العلمية التى تجيزها الجامعة .

– رصد المكافآت المناسبة لمقابلة نفقات إعداد الرسائل العلمية وطبعها .

* التنسيق بين الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ، ومراكز ومعاهد البحوث المختلفة ، وربطها بأجهزة التطبيق ومواقع الانتاج ، عن طريق الأجهزة المتخصصة فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* توفير القيادات العلمية فى مختلف الأقسام ، وتشجيعها على القيام بمهمة التدريس والاشراف على الدراسات العليا ، وتوجيه البحوث ، مع مراعاة تواجد الحد الأدنى منها على الأقل ، عند النظر فى الاعارات الخارجية .

* تنشيط الدراسات العليا والبحوث فى الكليات التى تتوفر فيها أعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس ، ويكثر – فى نفس الوقت – عدد المعيدين والمدرسين المساعدين المتطلعين لاستكمال تأهيلهم مثل كليات : الهندسة ، طب الأسنان ، التربية ، التجارة .

* الاستعانة بالأفراد العلميين من خارج الجامعات والقادرين على المشاركة فى الدراسات العليا ، وتزويد الدارسين بالمعلومات التطبيقية التى توثق بين العاملين داخل الجامعة وخارجها .

* تشجيع الايفاد فى بعثات للخارج للحاصلين على درجة الماجستير أو ما يعادلها على الأقل ، وذلك بشرط أن يكون الايفاد فى التخصصات التى تقتضيها الضرورة .

* تشجيع ايفاد أعضاء هيئة التدريس والبحوث الى المؤتمرات والقيام بالمهام العلمية بالخارج بصفة دورية منتظمة ، باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الأساسية لمتابعة التقدم العلمى ، ودعم الصلات بين أجيال العلماء فى مصر والخارج عن طريق تبادل الدعوات .

* دعوة الأساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات المصرية ، والاشتراك أساسا فى توجيه طلبة الدراسات العليا والاشراف على بحوثهم .

بيان

باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا

من جامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٤/٦٥ ، ٧٣/ ٧٤

البيان / السنة	دبلوم	ماجستير	دكتوراة	جملة
٦٤/٦٥	١٧٤٣	٤٢٤	١٣٤	٢٣٠١
٦٥/٦٦	١٢٠٢	٤٨١	١٣١	١٨١٤
٦٦/٦٧	٢١٢٣	٥٧٩	١٨١	٢٩١٣
٦٧/٦٨	١٩١٣	٧٠٠	١٩١	٢٨٠٤
٦٨/٦٩	٢٩٨٦	٧٦٦	٣١١	٤٠٦٣
٦٩/٧٠	١٨٧٥	٧٦٦	٣٧١	٣٠١٢
٧٠/٧١	٢٨٦٤	٧٢٦	٣٩٩	٣٩٨٩
٧١/٧٢	٢٦١٧	٨٨٢	٣٧٥	٣٨٧٤
٧٢/٧٣	٣٠٨٥	١٠٦١	٤٠٧	٤١٥٣
٧٣/٧٤	٣١٨٧	١١٥٣	٥٠٩	٤٨٤٨

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان

باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا

دبلوم / ماجستير / دكتوراه من كليات جامعات جمهورية مصر العربية

فى العام الجامعى ٧٢/ ١٩٧٣

بيان	الاجمالى			
	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الآداب	٥٢	١٢٤	٦٢	٢٣٨
الحقوق	٣١٦	–	٢١	٣٣٧
التجارة	–	٧٣	٣	٥٦٢
الاقتصاد	٢٦	١٥	١	١٦
العلوم	١٠٣٨	٢٥٢	١١٥	٣٩٣
الطب	٥٠	٤٧	٥٣	١١٣٨
طب الأسنان	٥٩	٣١	١٥	٩٦
الهندسة	٥٥	٣	–	٦٣
الزراعة	٢٩	١٤١	١٧	٢١٣
زراعة شبين الكوم / المنيا	–	٢٤٠	٦٤	٣٣٣
الطب البيطرى	٤٧	–	–	–
دار العلوم	–	٥٥	٢٨	١٣٠
الآثار	٤٣	١٨	٧	٢٥
الاعلام	٧٥	–	–	٤٣
التربية	٧٥٩	–	–	٧٥
البنات	١٨	١٤	١٢	٧٨٥
معهد الاحصاء	١٣٢	٢١	٢	٤١
معهد الدراسات الإفريقية	–	٩	١	١٤٢
معهد الصحة العامة	٨١	٢	–	٢
معهد البحوث الطبية	–	٨	٦	٩٥
معهد السرطان	–	–	–	–
معهد التمريض	–	–	١	١
الألسن	–	٦	–	٦
		–	–	–
الجملة	٣٢٦٧	١٠٥٩	٤١٨	٤٧٢٤

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان

باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا

دبلوم / ماجستير / دكتوراه من كليات جامعات جمهورية مصر العربية

فى العام الدراسى الجامعى ٧٣/ ١٩٧٤

البيان	الإجمالى			
	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الآداب	٤٣	٩٥	٥٩	١٩٧
الحقوق	٤٣٥	–	٣١	٤٥٦
التجارة	٥٣٥	١١٥	١٢	٦٦٢
الاقتصاد	–	٣١	٤	٣٥
العلوم	٤٣	٢١٠	١٤٢	٣٩٥
الطب	٩٩٨	٤٤	٦١	١١٠٣
طب الأسنان	٣٨	٦٧	٢٧	١٣٢
الهندسة	٤٠	٦	٣	٤٩
الزراعة	٢٠٢	١٥٥	٢٦	٣٨٣
زراعة شبين الكوم / المنيا	٣٣	٢٥٢	١٠٢	٣٨٧
الطب البيطرى	–	١٢	–	١٢
دار العلوم	٤٣	٦٠	٥٨	١٦١
الآثار	–	٢١	٧	٢٨
الاعلام	١٧	–	–	١٧
التربية	٨٥	٢	–	٨٧
البنات	٤٤٤	٣١	٩	٤٧٤
معهد الاحصاء	٢٥	٢٨	٨	٦١
معهد الدراسات الإفريقية	١٣٢	٢٠	٩	١٦١
معهد الصحة العامة	–	٤	٤	٨
معهد البحوث الطبية	٦٨	٩	٣	٨٠
معهد السرطان	–	–	–	–
معهد التمريض	–	–	–	–
الألسن	–	١	–	١
	٩	–	–	٩
الجملة	٣١٩٠	١١٥٤	٥٥٥	٤٧٨٩

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا
بجامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٤/ ٦٥ ، ٧٤/ ٧٥

البيان / السنة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
١٩٦٥/٦٤	٨٩٦٠	٦٣٠٩	١٢٤٩	١٦٥١٨
١٩٦٦/٦٥	١٠٩٣٤	٦٤٤٢	١٤٩٠	١٨٨٦٦
١٩٦٧/٦٦	٩٩٥٣	٧٤٠٧	١٧٤٥	١٩١٠٥
١٩٦٨/٦٧	٩٨١٥	٨١٩٠	٢٨١١	٢٠٨١٦
١٩٦٩/٦٨	١٠١٠٩	٧٢٨٥	٢٢٩٨	١٩٦٩٢
١٩٧٠/٦٩	١٢٢٢٦	٨٣٣٨	٢٨٥٩	٢٣٤٢٣
١٩٧١/٧٠	١١٨٧٩	٧٩١٣	٣٠٢٣	٢٢٨١٥
١٩٧٢/٧١	١١٨٧٤	٦٩٦٦	٢٥٨٣	٢١٤٢٣
١٩٧٣/٧٢	١١٩٠٨	٨٦٨٧	٤٤٠١	٢٤٩٩٦
١٩٧٤/٧٣	١٧٠٠٥	١٠٣٧٩	٤٦٩٣	٣٢٠٧٧
١٩٧٥/٧٤	١٧٨٥١	٨٩٩٥	٤٢٨٣	٣١١٢٨

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان

بالموفدين من أعضاء البعثات والاجازات الدراسية

خلال الأعوام ٧٠/٧٥ للحصول على الدكتوراه للعمل بالجامعات

الجهات	أعضاء البعثات						أعضاء الاجازات الدراسية					
	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
جامعة القاهـــرة					٥٧	٢٦	٩٤	٧٥	٩٦	١٠٩	١٠٥	٨٢
جامعة عين شمس					٤٥	٢٥	٥٠	٤٩	٥٦	٦٤	٣٣	٤٥
جامعة الأسكندرية					٥	٢٦	٥٨	٥٤	٦٢	٦٨	٦٢	٤٢
جامعة أسيـــوط					٤٨	٤٠	٣٥	٢٩	٣٩	٢٧	٣٥	٣٨
جامعة الأزهـــر					٥٣	٣٤	٤٤	٣٢	٤٤	٣٥	٢٢	٢٢
جامعة طنـــطا					٣٨	٤٥					١٨	١٤
جامعة المنصورة					٥١	٢٧					١٠	١٦
جامعة الزقازيـق					٣٤	٧					٣	١
جامعة حلـــوان					٩٨	٦٠					٣٠	٢٦
المجموع					٤١٩	٣٩٠	٣٠٨	٢٧٢	٢٩٨	٣٣٩	٣٠٩	٣٧٦

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان
بالمنتظر عودتهم من أعضاء الاجازات الدراسية
التابعين للجامعات والموفدين للحصول على الدكتوراه

الجهات	١٩٧٦	١٩٧٧ •	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
جامعة القاهرة	٢٣٩	٩٥	١٠١	٧٨	٥١٣
جامعة الأسكندرية	١١٦	٦٠	٦٤	٤١	٢٨١
جامعة عين شمس	٨٣	٥٢	٢٤	٤٦	٣٠٥
جامعة الزقازيق	٥	٦	٥	١٠	٢٦
جامعة أسيوط	٥٥	٢٦	٢٩	٢٦	١٣٦
جامعة الأزهر	٨٩	٢٥	٢٠	٢٠	١٥٤
جامعة المنصورة	١٤	١٣	١٢	٢١	٦٠
جامعة طنطا	٢٨	١٩	٢٣	١٤	٨٤
جامعة حلوان	٣٨	٣٢	٢٣	٢٧	١٢٠
المجموع	٦٦٧	٤٢٨	٣٠١	٢٨٣	١٥٧٩

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان
باعداد المعيدين بالكليات المتناظرة
بجامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٥/ ٦٦ – ٧٣/ ١٩٧٤

الكلية	السنـــــــــــــــــة								
	٦٥/ ٦٦	٦٦/ ٦٧	٦٧/ ٦٨	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤
الاداب	١٤٠	١٤٠	١٧١	١٨٤	١٩٠	١٩٥	١٩٦	٣٣٣	٢٦٨
الحقوق	٤٣	٣٩	٤٠	٤٨	٥٥	٥٩	٤٨	٤٩	٧٩
التجارة	١٢٥	١٢٤	٢١٦	٢٤٣	٢٢٠	٢٢٠	٢٦٤	٢٨٨	٣١٦
الاقتصاد	١٣	١٧	١٩	٢٥	١٥	١٦	٢٣	٣٩	٢٥
العلوم	٣٦٦	٥١٣	٦٢٨	٢٩٣	٧٠٠	٧٣٩	٧٨٤	٩٠٠	٩٥٢
الطب	٤٣١	٤٥١	٤٧٧	٥٩٩	٥٩٨	٦٧١	٧٤٠	٨٠٩	٩٢٣
الصيدلة	١١٩	١٣١	١٧٠	١٥٦	١٤٦	١٦٥	١٩٠	١٩٩	٢٣٧
طب الأسنان	٣٧	٦١	٧٩	١٠٣	١٠١	٩٨	١١٢	١٣٢	١٥١
الطب البيطرى	٥٧	٧٣	٩٠	٧٢	٩٢	١٠١	١٢١	١١٩	١٦٨
الهندسة	٤٦٧	٥٢٨	٧١٨	٨٧٣	٦٤٩	٦٦٦	٧٢٥	٦٦٩	٨٣٢
الزراعة	٤١٠	٣٧٦	٥٤٦	٥١٣	٦٧١	٧٦٦	٨٤٦	٨٨٤	٩٦٨
التربية	١٣	١٣	١٠٧	١٨٥	١٦٤	١٩٢	١٧٤	٢٣٨	٣٠٢
البنات	٦٠	٨١	١١١	١١٠	١١٥	١١٩	١٠٧	١٤٤	١٥٧
دار العلوم	٢٩	٢٢	٢٧	٢٦	٢٥	٣٠	٢٧	٢٦	٤٥
الآثار	–	–	–	–	–	–	٧	٧	١٦
الاعلام	–	–	–	–	–	–	٩	١٢	١٥
الالسن	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٤
المعهد العالى الصحة العامة	١٧	٢١	٢٤	٢٦	٢٢	٢٧	٢٣	٣٨	٦٧
المعهد العالى للتمريض	–	–	–	٥٢	٥٨	٦٦	٦٩	٧٦	٧٣
معهد الإحصاء	–	–	–	١٧	٨	٢٣	٢٣	٤٠	٤٠
معهد السرطان	–	–	–	–	–	١٦	١٨	٢١	٢٩
معهد دراسات افريقية	–	–	–	–	–	–	١٤	١٩	١٩
معهد البحوث الطبية	–	–	–	–	–	–	–	٦١	٥٤
الجملـــــــه	٢٤٢٧	٢٥٩٠	٣٤٢٣	٣٩٢٥	٣٨٢٩	٤١٤٩	٤٥٢٠	٤٩٩٥	٥٧٧٠

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان

باعداد البعثات سنويا للجامعات

خطة البعثات الحكومية

الجهـــــــات	عدد البعثات
جامعة القاهـــــرة	٦٥
جامعة الاسكنــــدرية	٤٩
جامعة عين شمــــس	٤٦
جامعة الزقازيـــــق	١٨
جامعة اسيــــوط	٥٧
جامعة الأزهــــر	٦١
جامعة المنصــــورة	٥٢
جامعة طنـــــطا	٦٣
جامعة حلــــوان	٨٤
مركز البحوث التربــوية	٥
المجمـــوع	٥٠٠

المصدر الادارة العامة للبعثات – التعليم العام

تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات

تهدف عملية الامتحان الى قياس مدى تحصيل الطالب واستيعابه للمعلومات التى يتلقاها والخبرات التى يكتسبها خلال العام الدراسى .

وقد تطورت الطرق التى تجرى بها الامتحانات فى السنوات الأخيرة تطورا كبيرا ، حيث أصبحت تتم فى فترة زمنية أقل ، وبأسلوب أكثر دقة وشمولا ، مما أتاح الفرصة للكشف عن واقع قدرات الطلاب ، وأدى الى تيسير اتمام عملية تصحيح الاجابات بطريقة أيسر ، وفى وقت وجيز لا يرهق المصحح .

وتعتمد غالبية الأساليب المتبعة فى الامتحان بالجامعات المصرية الآن على طريقة كتابة المقال ، حيث تشتمل ورقة الامتحان على عدد محدود من الأسئلة ، يطلب فيها كتابة مقالات طويلة أو قصيرة فى الموضوعات الواردة بها . ومن خصائص هذا النوع من الاسئلة : أنها تغطى أجزاء أو شرائح صغيرة من المقرر ، وتدفع الطالب الى التركيز على أجزاء معينة من المحتوى العلمى للمادة ، كما أنها تترك فرصة كبيرة للصدفة والحظ .

وقد استحدثت الدراسات التربوية أنماطا جديدة متباينة للامتحان ، تتحاشى الى حد كبير الانتقادات التى توجه الى طريقة الامتحان التقليدية (طريقة المقال) . فالى جانب أوراق البحث التى يكلف الطالب بتقديمها على فترات متقاربة طوال العام الدراسى ، فى مختلف المواد الدراسية ، فقد استحدثت الاختبارات الموضوعية ، ومنها ما يعرف باختبار الاجابات القصيرة ، وكذلك اختبارات التكملة ، ونظام اختيار الاجابة الصحيحة من بين اجابات متعددة .. الخ .

وتمتاز الاختبارات الموضوعية الحديثة بأنها يمكن أن تغطى شرائح وأجزاء كبيرة من المقرر ، مما يعطى صورة حقيقية عن مدى تحصيل الطالب للمعلومات واستيعابه لها . فضلا عن أن الاختبارات الموضوعية تؤدى الى وفر كبير فى الوقت والجهد المبذولين فى عملية الامتحان ، وهذا أمر هام وأساسى بالنسبة لجامعات الأعداد الكبيرة .

وقد اتبعت هذه الطرق المستحدثة للامتحانات فى فروع العلوم ببعض الكليات بجامعاتنا وثبت نجاحها . ولا شك أنها ترفع من كفاية العملية التعليمية ، ولا يترتب على اتباعها تكاليف اضافية ، كما انها تعالج الى حد كبير مشكلة معاناة جامعات الأعداد الكبيرة ، من الإعداد للامتحان ، وتصحيح أوراق الاجابة ، واستخراج النتائج ، وغير ذلك .

التوصيات

ومن أجل ذلك فقد أوصى المجلس بما يأتى :

* تعميم الأساليب المستحدثة فى الامتحانات فى جامعاتنا ، مثل ، الاختبارات الموضوعية ، ويمكن على سبيل التدرج أن نجمع بين الاختبارات الموضوعية واختبارات المقال ، اذا لزم الأمر .

* استخدام الامتحانات فى تقويم العملية التعليمية وتشخيص عيوبها وترشيدها ، ودعوة كليات التربية بالجامعات للاسهام فى ذلك .

استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات

تعانى الجامعات من تضخم أعداد الطلاب المقيدين بها عاما بعد عام ، بينما لا يقابل ذلك زيادة مناسبة فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها . وفى الوقت ذاته يرتفع رصيد المعارف والخبرات الانسانية فى شتى المجالات يوما بعد يوم ، مما أدى الى ضعف فعالية الأساليب التقليدية فى التدريس والتى مازالت تتبع فى جامعاتنا . وقد كان للتطورات الحديثة فى مجال : تكنولوجيا الاتصال وتنظيم المعلومات ، وما أتاحه هذا التطور من امكانات – أن استخدمت الجامعات فى كثير من دول العالم المتقدم ، منذ فترة غير قصيرة ، وسائل سمعية وبصرية متعددة فى عملية التدريس ، مثال ذلك : الدوائر التليفزيونية المغلقة ، الفيديوتيب ، الأفلام التعليمية ، المسجلات ، الشرائح .. الخ .

وقد أتاح استخدام هذه الأدوات والوسائل التعليمية الحديثة فتح آفاق جديدة أمام هيئة التدريس للاستفادة منها ، مما أعطى الجامعات طاقات قوية فى التدريس والتعلم . ومما لا شك فيه أن ادخال هذه الوسائل التعليمية المتطورة فى جامعاتنا ، سوف يساعد على التغلب على كثير من المشكلات التى يعانى منها التدريس الآن ، حيث يتكدس الطلاب فى المدرجات فى غالب الأحيان ، فلا يتمكنون من متابعة المحاضرات ، وتركيز الاهتمام على الدروس ، والعروض العملية ومنها العمليات الجراحية .

كما يواجه الاستاذ ظروفا تعليمية قاسية ، لا تمكنه من اعطاء ما لديه من معلومات وخبرات وسط هذا الازدحام البشرى ، وما يصاحبه من ظروف صحية غير ملائمة .

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات بالنسبة لتدريس بعض المواد وفى ظروف خاصة ، وذلك باستخدام الدوائر التليفزيونية المغلقة ، حيث يتوزع الطلاب على عدد من القاعات لمتابعة المحاضرات ، أو لمشاهدة العرض العملى والاستماع الى شرح الاستاذ . كما يمكن عن طريق استخدام أجهزة الفيديوتيب ، أن يسجل عضو هيئة التدريس محاضرته لتعرض بعد ذلك على الطلاب فى ظروف أكثر مناسبة ، وفى أى وقت .

ومن ناحية أخرى ، فان استخدام الافلام التعليمية – وهى واسعة الانتشار الآن فى كثير من الجامعات ومعاهد التعليم – يمكن الطلاب من الاطلاع على المستحدث من العلم والمعارف دون معاناة .

ومن النقاط الهامة التى يجب أن يركز عليها – فى حالة تعميم ادخال الوسائل التعليمية السمعية والبصرية – ضرورة تدريب الفنيين ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس ، على استعمال الاجهزة والادوات التعليمية ، لتحقيق الاستفادة الكاملة منها ، وكذلك الاهتمام بصيانة تلك التجهيزات ، لضمان استمرار تشغيلها بالكفاءة المطلوبة .

التوصيات

وقد درس المجلس هذا الموضوع وانتهى الى التوصيتين الآتيتين :

* التوسع فى استخدام الوسائل العلمية المتطورة فى جامعاتنا ، مثل : الدوائر التليفزيونية المغلقة ، وأجهزة الفيديوتيب ، والأفلام التعليمية والمسجلات . وذلك للتغلب على كثير من المشكلات التى يعانى منها التدريس حاليا بجامعاتنا ذات الأعداد الكبيرة ، وتطوير العملية التعليمية والمكتبات الجامعية ، مع ابقاء أولوية للاعتمادات اللازمة لتوفير وسائل التكنولوجيا التعليمية بالجامعات .
* انشاء مركز متخصص للوسائل السمعية والبصرية فى كل جامعة

لخدمة كلياتها ، وتجهيز هذا المركز بالمعدات التى تسمح بالتسجيل والتصوير العلمى لإعداد المادة العلمية بالتعاون مع هيئة التدريس . كما يتولى المركز شراء وسائل التكنولوجيا التعليمية ، والتدريب على استخدامها ، والصيانة المستمرة لها .

الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات

تعانى جامعاتنا من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ، نتيجة للتوسع فى اتاحة فرص التعليم ، وقبول اعداد كبيرة من الطلاب لا تتناسب مع ظروف تكوين أعضاء هيئة التدريس . وقد ترتب على ذلك عدم توافر النسبة الملائمة بين هيئة التدريس والطلاب . وتختلف هذه النسبة كثيرا باختلاف التخصصات ، وباختلاف الجامعات ، بل تختلف اختلافا كبيرا فى التخصص الواحد فى الكليات المتناظرة .

فبينما نجد وفرة من أعضاء هيئة التدريس فى تخصص معين ، نجد نقصا شديدا فى القسم المناظر . ويتضح ذلك بصورة واضحة فى الجامعات الاقليمية ، حيث تعتمد هذه الجامعات اعتمادا كبيرا على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من جامعات أخرى ، نظرا لعدم الاقبال على العمل فى تلك الجامعات لأسباب عديدة منها :

– ضمان تعيين المعيدين الذين يحصلون على الدكتوراه ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس الذين يقضون المدد المقررة للتعيين فى وظيفة أعلى (مع توافر الانتاج العلمى اللازم) فى الأقسام التى ينتمون اليها ، حيث لا يجد هؤلاء ما يدفعهم الى خدمة جامعة أخرى ، وذلك وفقا لقانون الجامعات .

– عدم وجود حوافز تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس للتعيين فى درجة اعلى فى جامعة اقليمية ، أو للنقل منها .

– تعذر وجود سكن لائق بايجار مناسب فى كثير من المدن التى تقع بها الجامعة الاقليمية ، اذا ما تغير موقع عمل عضو هيئة التدريس .

ونظرا لخطورة هذا الأمر – حيث نجد أن بعض الاقسام وبعض الكليات وخاصة الاقليمية تفتقر افتقارا شديدا الى توفير العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس اللازمين لحسن سير العمل من ناحية التعليم والبحث – فمن الضرورى اعطاء هذه المشكلة عناية فائقة واهتماما كبيرا للتغلب عليها ، حفاظا على جامعاتنا ، كى تؤدى رسالتها على الوجه المناسب دون انخفاض مستواها الأكاديمى .

وتنص المادة ٧١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات على ما يلى :

« يكون التعيين فى وظائف الاساتذة والأساتذة المساعدين من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية أو المعهد . واذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ، ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين فى هذه الوظيفة الأعلى ، منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة ، وتدبر لهم وظائف بدرجتها المالية فى السنة المالية التالية ، ويتم منحهم علاوة الترقية .. الخ » .

وفى ضوء عدم وجود هيكل وظيفى يمثل الاحتياجات الحقيقية للقسم ، فان هذا النص يؤدى أحيانا الى : إحداث خلل فى الهيكل الوظيفى ، وتكدس فى عدد أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمى الواحد ، حيث لا يحتاج اليهم هذا القسم فى التدريس ، فى الوقت الذى قد لا يوجد عضو هيئة تدريس واحد فى قسم مناظر فى جامعة اقليمية .

كما تضمن القانون ٤٩ الغاء وظيفة الأستاذ ذى الكرسى .

ولا شك أن هذه الوظيفة كانت تجتذب كثيرا من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات القديمة ، لشغل وظائف أساتذة من ذوى الكراسى فى التخصصات المختلفة عند الاعلان عنها فى الجامعات الاقليمية ، حيث ان هذه الوظائف محددة . والمجال الوحيد للحصول عليها فى حالة ما اذا كانت مشغولة فى قسم ما - هو البحث عنها فى قسم مناظر فى جامعة أخرى .

لذلك فانه من الأمور الضرورية أن يتم تحديد هياكل وظيفية وفقا للتخصصات المطلوبة ، بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب التى تدرس بها . بحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى تلك الأقسام ، فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات بالقسم .

وبذلك لا يجد من يرغب من أعضاء هيئة التدريس فى التعيين فى وظيفة أعلى - بدا من أن يتقدم الى جامعة أخرى ، طالما كان الهيكل الوظيفى بالقسم الذى يتبعه لا يسمح بتعيينه عضو هيئة تدريس يزيد عن الوظائف والتخصصات المكونة لهذا الهيكل .

وربما احتاج هذا الأمر الى تعديل فى المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ٧٢ بتنظيم الجامعات .

وينص البند ٥ من المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات ، على أن من بين اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات « التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات » . ولكن قد يتعذر تنفيذ هذا البند ، حيث انه من المتعارف عليه ألا يتم النقل إلا برضاء عضو هيئة التدريس ، تحقيقا للاستقرار النفسى والعائلى ، خاصة وأن عمل عضو هيئة التدريس يعتمد اعتمادا كليا على الفكر والراحة النفسية .

لذلك كان من اللازم ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، من ذلك : الحوافز المادية ، كمنحه نسبة معينة (٥٠ - ٧٠ ٪) من المرتب ، هذا بالاضافة الى توفير مساكن مناسبة لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية (بالتمليك أو بايجار رمــزى) ، حيث ان ذلك يجذب كثيرا منهم ، ولا سيما العائدين من البعثات ، أو من هم فى مستهل حياتهم الأسرية . كما أن توفير المناخ العلمى والمناخ العام الذى يعيش فيه عضو هيئة التدريس له أثر كبير فى ترغيبه للانتقال من جامعة الى أخرى . مثال ذلك : توفير الامكانات العلمية والمعملية والمكتبية والمكانية ، وإتاحة فرص السفر لحضور المؤتمرات العملية بالداخل والخارج ، والاطلاع على المستحدث من العلم فى مجال تخصصه .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* أن يتم تحديد هياكل وظيفية للاقسام وفقا للتخصصات المطلوبة ، بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون بها ، بحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى تلك الأقسام فى حدود ما تسمح به تلك الهياكل والتخصصات بالقسم .

* ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، ومن تلك الحوافز المادية :

- منح عضو هيئة التدريس الذى يعين فى جامعة اقليمية نسبة معينة اضافية من المرتب .

- توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية ، حيث ان ذلك يجتذب الكثيرين منهم ، لا سيما من هم فى مستهل حياتهم الأسرية .

- توفير الامكانات العلمية والمعملية والمكتبية والمكانية .

* اعتبار عمل عضو هيئة التدريس كأستاذ زائر بالجامعات الاقليمية لفترة معينة ، أحد الشروط اللازمة للتعيين فى وظيفة جامعية أعلى . وقد يساعد هذا الشرط على المساهمة فى سد العجز فى هيئات

التدريس بالجامعات الاقليمية .

* استقدام أساتذة من الجامعات الاجنبية ، للمساهمة فى اعداد هيئات التدريس ، والحفاظ على المستوى العلمى .

* العمل على ايجاد حلول حاسمة وسريعة للمشكلات التى تواجه المبعوثين عند عودتهم ، من حيث : توفير المسكن الملائم ، والتسهيلات الجمركية ، وغير ذلك ، لتشجيعهم على العودة لخدمة وطنهم .

* تقويم نتائج القانون الحالى للجامعات ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وإعادة النظر في هذا القانون فى ضوء ما يسفر عنه التقويم .

انشاء جامعة أهلية

يحتاج تحقيق فكرة انشاء جامعة أهلية بجمهورية مصر العربية الى دراسة متعمقة ومتأنية ، لما لهذا الموضوع من جوانب متعددة : سياسية واجتماعية ونفسية .

وفيما يلى عرض لهذا الموضوع ووجهات النظر المختلفة فى هذا الشأن :

أولا : الجو العام الذى أوحى بفكرة الجامعة الاهلية :

لقد أدت السياسة الاشتراكية التى سارت عليها الثورة ، من اعتبار التعليم بمختلف مستوياته خدمة تقدمها الدولة مجانا الى المواطنين – الى نتائج عملية ، تبلورت فى زيادة اقبال مختلف طبقات الشعب التى طال حرمانها على التعليم الجامعى بأعداد هائلة ، حتى أصبح التعليم العالى بمثابة امتداد للتعليم العام .

وقد ترتب على ذلك ان اضطرت الدولة الى اتباع أساليب حاسمة فى القبول بالجامعات المصرية ، وهى القائمة على المجموع الذى يحصل عليه الطالب . ونجم عن ذلك أن حرم بعض الطلاب من الوصول الى الكليات التى يرغبون فى الالتحاق بها لمجرد عدم حصولهم على المجموع المناسب ، بصرف النظر عن استعداداتهم الشخصية ، ومستوى المجموع الذى حصلوا عليه فى حد ذاته . وسوف يظل هذا المعيار مطبقا لسنين طويلة حتى يتم اصلاح التعليم فى مجموعه .

كما ترتب على النتيجة السابقة : أن الطلاب الذين حرموا من التعليم الجامعى – لتوجيههم الى كليات لا يرغبون فيها أو لعدم وجود مكان لهم فى الجامعات اطلاقا – قد اضطروا الى السفر الى الخارج للالتحاق بالجامعات فى : لبنان أو السودان أو العراق أو ليبيا ، أو الى احدى الدول الأوربية ، مما كلفهم مبالغ طائلة تحول فى كثير من الأحيان بطرق غير مشروعة ، فضلا عن تعرض الطلاب للانحراف اذا ما عجزت مواردهم عن الوفاء باحتياجاتهم فى الخارج . وتسمح الدولة ، فى كثير من الاحيان ، لمن ينجح من هؤلاء الطلاب وينقل الى السنة الثانية بالتحويل الى الكلية المناظرة فى مصر . فأصبح الأمر بمثابة حيلة يلجأ اليها القادرون ، أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص الذى يستهدفه نظام القبول بالجامعات المصرية على أساس المجموع .

هذا بالاضافة الى ما درجت عليه مصر الثورة من سياسة فتح باب الجامعات المصرية أمام الطلاب الوافدين من الدول العربية بنسبة عالية .

وكان نتيجة لكل هذا ان ازدحمت الجامعات بأعداد تفوق طاقتها ، وأعاقت الكليات ، لا سيما العملية ، عن تحقيق غايتها ، مما نجم عنه هبوط التعليم الجامعى بصورة متزايدة .

وأدت أعباء المعركة العسكرية الى : عدم تمكن الدولة من تزويد الجامعات بما تحتاجه من تجهيزات يتعين استيرادها بالعملة الصعبة . والى نقص فى الخدمات التى يحتاجها الطلاب من سكن وغذاء وترفيه ... الخ .

وحتى فى حدود الامكانات المحدودة المتاحة للجامعات* – وقفت اللوائح والروتين ، فى كثير من الاحيان ، عقبة فى سبيل الاستفادة المثلى منها ، مما زاد من وطأة الاحساس بالنقص .

وبالاضافة الى ما سبق ، فإن المقابل المادى لاعضاء هيئة التدريس – على الرغم من تحسينه الى حد ما فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ – لا يزال بعيدا عن الوفاء بمتطلبات الحياة .

ولهذا كان طبيعيا أن يتهافت أعضاء هيئات التدريس على الاعارات الخارجية ، حتى خسرت الجامعات أعدادا من خيرة أعضاء هيئات التدريس بها ، واضطرت الى وضع قواعد للاعارة ، وحين تريد تطبيقها فان عضو هيئة التدريس يستقيل أحيانا أو لا يبالى بالعودة بعد انتهاء المدة المصرح له بها . وتتضح مدى الخسارة اذا ما علمنا أن أعداد الطلاب فى كثير من الجامعات العربية ، لا يزيدون على بضع عشرات أو بضع مئات فى معظم الكليات ، يستأثرون بأحسن أعضاء هيئات التدريس المصرية ، ويحرم منهم عشرات الآلاف هنا فى مصر .

فى هذا الجو ولدت الحاجة الى جامعة أهلية لمواجهة بعض الآثار السابقة .

ثانيا : الهدف الأساسى من الفكرة :

هناك اجماع على أن التعليم الجامعى فى مصر يحتاج الى اصلاح جذرى ، فالتعليم الجامعى ليس امتدادا للتعليم العام ، بل هو نوع من الدراسة المتخصصة التى تكلف الدولة نفقات طائلة ، يجب أن توضع فى مكانها الصحيح ، بحيث لا يصل الى التعليم الجامعى الا الطلاب الصالحون له ، فى حدود الاحتياجات الحقيقية للدولة ، وفقا لخطط مدروسة ومعدة سلفا ، وبمراعاة الامكانات الحقيقية للكليات الموجودة .

وتجدر إعادة النظر فى أساس التعليم العام ، بحيث يوجه الطلاب غير الصالحين للتعليم الجامعى الى التعليم الفنى بمختلف أنواعه ، وأن يعاد النظر فى سياسة التوظف بحيث يحدد المقابل المادى والأدبى للعمل ذاته ، بغض النظر عن المؤهل الدراسى الذى يحمله المواطن .

وفكرة انشاء جامعة أهلية بمصروفات ليست بديلا عن الهدف المشار اليه سابقا ، ولا تغنى عنه ، ولا يقصد بها حل مشاكل التعليم الجامعى الحالية ، ولا حتى التخفيف من حدة هذه المشاكل الا فى الاجل الطويل . بل قد تكون علاجا مرحليا لبعض المشاكل المشار اليها فى البند السابق ، والتى سوف تستمر ، وقد تستفحل ، فى السنين القادمة .

كما ان انشاء الجامعة الأهلية ليس هدفا فى ذاته ، ولكنه وسيلة الى تحقيق غايات يمكن تحديدها فيما يلى :

– قبول الفئات الآتية من الطلاب :

× اجتذاب بعض من تقبلهم الجامعات حاليا من الوافدين العرب وغير العرب اتاحة فرصة أوسع لقبول عدد اكبر من هؤلاء الوافدين باعتبار ان عدد من تقبلهم الجامعات حاليا من الوافدين محدد بنسبة عشرة فى المائة من مجموع عدد طلاب الجامعات .

× تمكين بعض الطلاب المصريين الذين لم تتحقق رغباتهم فى اختيار الكليات التى يريدون الالتحاق بها ، فى ظل قواعد التنسيق ، من أن يحققوا هذه الرغبات فى جامعة المصروفات .

× تمكين بعض الطلاب المصريين الذين تحول قواعد التنسيق دون قبولهم فى الجامعات ، بسبب ضعف درجاتهم ، من أن يجدوا أماكن لهم فى جامعة المصروفات . خصوصا وأن بعض هؤلاء يجدون مجالا للتعليم الجامعى خارج مصر ، ويتحملون مصروفات ونفقات السفر والمعيشة من أجله .

– ان انشاء الجامعة الأهلية قد تجنى الدولة والجامعات القائمة من ورائه ثمارا جانبية وأساسية ، يمكن ذكرها فيما يلى :

× خلق نموذج لجامعة مجهزة بالتجهيزات المثلى ومتحررة من الروتين ، يمكن أن تكون قدوة تحتذى ، فيعمل المسئولون على تكرار هذا النموذج بالتدريج ، أو محاكاته ولو جزئيا فى بعض الجامعات الحكومية أو بعض الكليات القائمة ، أو بعض مراحل الدراسات العليا – عندما

تزول العقبات وتتوفر الامكانات .

× خلق نموذج لجامعة تتناسب فيها أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس ، باعتبار أن جامعة المصروفات المقترحة يمكنها أن تقف فى قبول طلابها عند حد معين ، فتصبح هذه الجامعة بذلك مثلا حيا ، يشهد بضرورة الحرص على هذا التناسب بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات القائمة .

× خلق نقطة اجتذاب لبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات القائمة ممن يرغبون فى الاعارة الى جامعات عربية أو أجنبية أو الى هيئات دولية . فتتمكن الدولة بذلك من التخفيف من حدة ظاهرة هجرة العقول أو استنزافها تحت ضغط المغريات المادية والعلمية ، دون أن تحد بالضرورة من تبادل الخبرات بينها وبين الوطن العربى ودول العالم .

ثالثا : ما قد يوجه الى فكرة انشاء جامعة أهلية من اعتراضات :

لكل مشروع ايجابياته وسلبياته . وقد وجه الى فكرة انشاء جامعة أهلية انتقادات يمكن حصرها فيما يلي :

١ - الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص :

يرى البعض ان انشاء جامعة أهلية بمصروفات يخل بمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى ، وبالفكر الاشتراكى الذى تعتنقه الدولة ، على أساس ان الجامعة المقترحة سوف تقدم نوعا من التعليم الممتاز ، لن يكون الا فى وسع القادرين ماليا ، ويحرم منه الفقراء ، وقد يكونون أكثر استعدادا له من الطلبة الأغنياء . فالنظام المتبع حاليا فى القبول للالتحاق بالجامعات يعتمد على المفاضلة بين المتقدمين لهذا النوع من التعليم ، وفقا لمعيار التفوق العلمى وحده ، اعتمادا على المجموع الكلى الذى يحصل عليه الطالب فى امتحان شهادة الثانوية العامة .

اذ سيؤدى انشاء هذه الجامعة الأهلية الى التفرقة بين طالبين حاصلين على نفس مجموع الدرجات فى امتحان الثانوية العامة ، لمجرد أن أحدهما يتمتع بقدرة مالية تفوق قدرة الطالب الآخر ، اذ ستمكنه القدرة المالية من الدراسة الجامعية فى الجامعة الأهلية المقترحة ، فى حين سيحرم الطالب الآخر من هذه الدراسة . أو سيتمكن القادر ماليا من اختيار الكلية التى يرغب فى الدراسة بها فى هذه الجامعة الأهلية ، فى حين سيحرم غير القادر من حق الاختيار بين الكليات فى الجامعات المصرية .

كما أن القول : بأنه فى ظل أوضاع القبول الحالية فى الجامعات توجد سبل أخرى يلجأ اليها القادرون ماليا ، لالحاق ابنائهم بالتعليم الجامعى ، وذلك رغم عدم حصولهم على المجموع الذى يؤهلهم للالتحاق بالجامعات المصرية ، عن طريق التحاقهم ببعض الجامعات فى الدول العربية المجاورة مثل : جامعة بيروت العربية أو فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، ثم التحويل الى الجامعات المصرية بعد انقضاء العام الأول من الدراسة بنجاح - مردود عليه بأن الخطأ لا يبرر الخطأ ولا يقاس عليه .

ويرى البعض الآخر أن الرأى القائل بأن انشاء الجامعة الأهلية فيه اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ، ويمكن الرد عليه من عدة نواح :

- ان فكرة الجامعة الأهلية لا تمس التطبيق الاشتراكى العربى الذى يسمح للقادرين من أبناء المجتمع بالحصول على أنواع من الخدمات يدفع عنها أجر وليست متاحة للجميع ، اذا ما تحملوا أعباءها من دخولهم . فبجوار المستشفيات الحكومية توجد المستشفيات الخاصة التى تقدم خدمات لا مثيل لها فى المستشفيات الحكومية ، بل ان بعض المرافق العامة تفاضل فيها الدولة بين القادرين وغير القادرين : كالسفر بالسكة الحديد والاسكان الشعبى والمتوسط .. الخ .

فالمواطن حر فى أن ينفق دخله المشروع فى الأغراض المشروعة ، وما دام مسموحا لولى الأمر أن يرسل ابنه الى الخارج لتلقى العلم فى الجامعات الأجنبية بمصروفات باهظة ، فان من حقه أن يعمل على توفير هذا التعليم له فى مصر ، كما أن الجامعة الأهلية لا تنافى التطبيق الاشتراكى العربى بدرجة تزيد عن وجود الجامعة الامريكية فى مصر .

- ان الدولة تسمح للمواطنين بأن ينظموا قطاعا خاصا بجوار القطاع العام مادام يحترم النظام العام للدولة .

ولا شك ان التعليم بمختلف أنواعه وتخصصاته هو أسمى أنواع الاستثمار ، اذا نظر اليه فى المدى البعيد ، فاذا أراد أحد المواطنين أن يوجه مدخراته الى تعليم ابنائه وتزويدهم بخبرات لا تقدمها معاهد الدولة فهو أولى ممن يوجه مدخراته الى انشاء عمارة سكنية أو يفتح ملهى ليليا .

- ان ولى الأمر الذى يتكفل بدفع نفقات ابنه والتى قد يقتطعها من قوته ومستلزمات حياته ، يخلى مكانا فى الجامعات الحكومية لغير القادرين ، لا سيما وان الجامعات قد ضاقت بالراغبين فى التعليم الجامعى .

- اذا كانت الجامعة الاهلية تزود المجتمع بحاجته من بعض التخصصات التى لا توفرها الجامعات الحكومية أو بمستوى أعلى من التخصصات الموجودة فى الجامعات ، فان ذلك فى ذاته هدف نبيل يجارى الاشتراكية ولا يعارضها . فان الاشتراكية القائمة على التصنيع والتنمية والتقدم التكنولوجى ، تشجع التخصص وزيادة الكفاءة بكل الطرق .

وهناك من يرى ان انشاء جامعة أهلية بمصروفات أو الرجوع عن مبدأ مجانية التعليم الجامعى بصورة جزئية أو بصورة كلية - سيؤدى الى تثبيت الأوضاع الطبقية ، حيث ستتيح الجامعة الأهلية فرصة التعليم الجامعى لفئة محدودة من أبناء الطبقات الميسورة ، فى حين سيحرم من الفرصة ذاتها فئة مقابلة من أبناء الطبقات غير القادرة ، رغم تساوى الفئتين من حيث القدرة العلمية .

ولا يمكن الاستناد الى وجود تفاوت فى استفادة الافراد من بعض الخدمات التى تقدمها الدولة والقطاع الخاص ، نتيجة لتفاوت قدراتهم المالية ، لايجاد مثل هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى . لأن وجود درجات متعددة فى وسائل المواصلات ، أو وجود مستشفيات خاصة تقدم العلاج بأجر الى جانب المستشفيات العامة المجانية ، أو توفر مدارس خاصة - هو استفادة من أوضاع طبقية موجودة بالفعل ، وليس له آثار بعيدة على المدى الطويل . فى حين ان خلق مثل هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى سيؤدى الى : تثبيت واستمرار الأوضاع الطبقية الموجودة فى المجتمع ، والقضاء على فرص تذويب الفوارق بين الطبقات .

٢ - تشتيت جهود هيئات التدريس فى الجامعات القائمة :

يرى البعض ان انشاء جامعة أهلية ، سوف يؤدى الى تشتيت جهود أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات القائمة ، والمثقلين سلفا بأعباء تزيد عن طاقتهم ، لازدحام هذه الجامعات باعداد ضخمة من الطلاب . وان انشاء هذه الجامعة الأهلية لن يؤدى الى التقليل من اعارات هيئات التدريس الى الخارج ، حيث ان هذه الاعارات ترتبط بالتزام الدولة تجاه الدول العربية والأفريقية الصديقة . كما ان الجامعة الأهلية المقترحة لن تستطيع أن تدفع لهيئات التدريس مرتبات مرتفعة توازى ما تقدمه جامعات الدول العربية الغنية .

ويرى البعض الآخر ان العكس هو الصحيح ، حيث انه من المعروف أن عددا من أفضل الاساتذة بالجامعات المصرية واكثرهم خبرة يتسابقون الى الاعارات الى الجامعات العربية ، فمن المنطق أنهم اذا وجدوا معاملة مماثلة أو حتى مقاربة فى جامعة موجودة فى مصر ، فانهم يفضلون البقاء فى وطنهم بين أهلهم وذويهم . ومتى وجدوا فى مصر فانه يمكن للجامعات ، حكومية أو أهلية ، ان تستفيد من خبراتهم ولو على سبيل الاعارة أو الندب بعض الوقت ، كما يحدث بالنسبة للجامعة الامريكية بالقاهرة .

ومن المألوف فى الجامعات الأهلية أن تستعين بعدد محدود من الأساتذة المتفرغين ، وتعتمد على العناصر الممتازة التى تتعاون معهم عن طريق الانتداب .

٣ - عدم توفر مصادر التمويل :

يرى البعض أن احتمال اجتذاب رؤوس الأموال فى تمويل الجامعة

احتمال ضعيف ، فضلا عن ان رؤوس الأموال الخارجية تسعى دائما الى المشروعات ذات العائد المضمون ، في حين ان المشروعات التعليمية على هذا المستوى لا تدخل فى عداد المشروعات الاقتصادية ذات العائد المادى ، فان احتمال قيام بعض الحكومات العربية مثلا ، بتمويل هذا المشروع ، احتمال ضعيف . حيث تتجه كل الدول العربية تقريبا فى الوقت الحالى الى إنشاء جامعات وطنية فى أراضيها . ولو أن هناك استعدادا لتمويل مثل هذه الجامعات لاتجه هذا التمويل الى الجامعات المصرية القائمة التى يلتحق بها الآلاف من الطلاب العرب لتلقى العلم .

ورأى البعض الآخر فى هذا الشان ، أن التعليم الخاص فى جميع الدول ليس مشروعا اقتصاديا . ولهذا فان الاعتماد فى الجامعة الأهلية ليس على الرأسماليين العرب الراغبين فى الاستثمار ، ولكن على الحكومات العربية الراغبة فى تزويد الوطن العربى بالتخصصات التى يحتاج اليها . والاستثمار البشرى على المدى الطويل هو أفضل أنواع الاستثمار . ويقينا أن الحكومات العربية ذات الموارد الكبيرة لن تبخل بتزويد الجامعة المقترحة بما يلزمها من أمـوال ، اذا ما اقتنعت بفائدتها ، وبما سوف تقدمه لابنائها من تخصصات . واذا كانت الدول العربية قد بدأت فى انشاء جامعاتها ، فمن المسلم انه سوف تبقى أنواع من التخصصات غير متوفرة فيها . وعلى مؤسسى الجامعة المقترحة مراعاة ذلك فى برامجها . كما أن الدراسات العليا سوف تبقى الحاجة اليها لمدى زمنى طويل ، ويمكن تغطية هذا النوع من التعليم بصورة تتفق والتقدم التكنولوجى المعاصر . واذا كان عدد الجامعات يتزايد فى الوطن العربى ، فان الحاجة الى التعليم الجامعى تزيد بنسبة اكبر ، نظرا لليقظة الشاملة فى الوطن العربى ، ولتطلع الطبقات المحرومة الى هذا النوع من التعليم بعد انتشار المذاهب الاشتراكية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات .

ولهذا فان الجامعات الحكومية فى كثير من البلاد العربية بدأت تعانى من ذات المشاكل التى تعانى منها الجامعات المصرية . هذا بالاضافة الى ان الجامعات الأهلية فى العالم تقدم منحا للطلاب المتفوقين ، فى مقابل ما تتلقاه من معونات من جهات أهلية ، ومن وصايا مشروطة . وهذا احتمال قائم بالنسبة لبعض رعايا البلاد العربية من غيرهم .

٤ – الشك فى اقبال الطلاب الوافدين على الجامعة الأهلية المقترحة :

من الحجج التى يطرحها الذين يحبذون انشاء الجامعة الأهلية ، ان هذه الجامعة سوف تستوعب الطلاب الوافدين من أبناء الدول العربية والدول الصديقة ، الذين يقبلون بأعداد كبيرة على الالتحاق بالجامعات المصرية ، وهو ما سيؤدى الى تخفيف الضغط على الجامعات الحالية .

ولكن يرى البعض أن هؤلاء الطلاب انما يقبلون على التعليم فى الجامعات المصرية ذات الاسم والمكانة العلمية المعروفة ، مثل : جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس . فى حين أنه من المشكوك فيه أن يقبل هؤلاء الطلاب على الالتحاق بالجامعة الأهلية المقترحة ، التى سوف تكون جامعة ناشئة لم تكون اسما ومكانة علمية تجذب الطلاب الوافدين للاقبال على الالتحاق بها ، ومن المعروف ان اكتساب السمعة العلمية والاعتراف بالجامعـة على المستوى العالمى ، يستغرق وقتا ليس بالقصير .

٥ – الخشية من أن تكون جامعة للقادرين ماليا وغير قادرين علميا :

ومن النقاط المثارة ، ان الجامعة المقترحة سوف تكون بمثابة تجمع للطلاب الفاشلين والقادرين ماليا ، مما يضفى عليها طابعا خاصا .

ويرى البعض أن نظام القبول فى الجامعة المقترحة يجب الا يستند الى المقدرة المالية وحدها ، بل يتعين ان توضع مواصفات فى الطالب المقبول ، بحث لا يلتحق بالجامعة الا الطلاب الصالحون للتخصص الذين يريدون الالتحاق به ، وفقا لمعايير موضوعية سليمة ، يعدها علماء متخصصون ، وفى حدود الأعداد التى يمكن لكل كلية استيعابها .

ان قلة الاعداد التى تقبلها الجامعة المقترحة ، مع توافر الامكانات ، سوف تؤدى الى ارتفاع المستوى العلمى للخريجين .

وان احساس الجامعة الأهلية بوجود التعليم الجامعى الحكومى والمجانى بجوارها ، سوف يدفعها الى الحرص على مستوى التعليم بها كحافز لجذب العناصر الراغبة فى الالتحاق بها .

وتقديم منح مجانية للطلاب الممتازين ، سوف يجذب افضل العناصر للالتحاق بالجامعة المقترحة .

٦ – الخشية من أن تتسرب عوامل الفساد الى الجامعة الأهلية :

وقيل ان ثمة خشية من أن تتسرب عوامل الفساد الى الجامعة الأهلية من حيث : عدم الجدية فى الامتحانات ، أو تيسير الحصول على الدرجات العلمية بطرق مشوبة ...الخ . وهذه الاحتمالات يمكن مواجهتها عن طريق فرض رقابة دقيقة على الجامعة الأهلية ، من حيث المستوى فى المقررات التى تدرس ، وعدد الساعات ، ومستوى الامتحانات ، والمستوى العلمى للقائمين بالتدريس . وهى أمور تشرف عليها الدولة فى جميع البلاد التى تسمح بهذا النوع من الجامعات . بل ان القانون المنظم للمعاهد العلمية الخاصة فى مصر قد نظم هذه الرقابة بصورة مفصلة .

٧ – الخشية من ان يصرف مشروع انشاء الجامعة الاهلية الدولة عن المضى فى اصلاح التعليم الجامعى :

من بين ما أثير حول انشاء الجامعة الأهلية من مناقشات ، تأسيسا على سرد أهدافها ومزاياها الأساسية والجامعية – انه اذا كان التفكير فى انشاء هذه الجامعة نابعا مما نادت وتنادى به الدوائر الجامعية القائمة ، من ضرورة انتشال التعليم الجامعى الحالى من وهدته ، فان التفكير يجب أن ينصب على أوجه العلاج اللازمة للجامعات القائمة ، بدلا من أن ينصرف التفكير الى إنشاء جامعة جديدة ، يراد أن تتوافر لها كل أساليب المناعة والحصانة التى طالما رغبت الجامعات القائمة فى ان يسمح لها بالتحصن بها .

واذا كان المطلوب هو ان تتاح ، من خلال الجامعة الأهلية ، حصة من الأماكن لا يشغلها الطلاب الا بعد دفع المصروفات ، فهل هناك ما يمنع من أن تتاح هذه الحصة من خلال الجامعات القائمة .

واذا كان فى النية أن تتاح داخل الجامعة الأهلية حصة من الأماكن المجانية فى شكل منح للمتفوقين ، فلماذا لا تتاح هذه الحصة ايضا داخل هذه الجامعات .

واذا كان هذا ممكنا ، فان اختيار واحدة من الجامعات القائمة فى مصر ، لكى تكون جامعة بمصروفات ، هو أقصر الطرق لتنفيذ التجربة المقترحة ومراقبة نجاحها .

خاصة وان تحويل احدى الجامعات القائمة الى جامعة بمصروفات ، فكرة قد لا تحتاج لطرحها جماهيريا من جانب الحكومة الى أكثر مما احتاجه من جانبها طرح أفكار أخرى مثل : تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وفكرة السوق الموازية ، وفكرة الانفتاح الاقتصادى .

ويرى البعض الآخر ، ان ما يقال بأن هذا المشروع قد يصرف الدولة عن التفكير والتركيز على الاصلاح الجامعى – هو فرض ضعيف الاحتمال ، لأن الدولة قد أصبح شغلها الشاغل منحصرا فى اصلاح التعليم العام والتعليم الجامعى بمختلف الوسائل ، وفى حدود الامكانات المتاحة . ولهذا أنشىء المجلس القومى للتعليم . ولم يقل أحد بأن مشروع الجامعة الأهلية هو بديل عن الاصلاح الجامعى ، الذى أصبحت الحاجة اليه لا تحتمل التأخير .

٨ – اصلاح التعليم الجامعى يجب أن يكون هو الهدف الذى تتجه اليـه كل الجهود :

وهناك رأى غالب فى أنه يجب أن تتجه كل الجهود الى اصلاح التعليم الجامعى فى قاعدته العريضة ، بدلا من تركيز جهود الاصلاح على انشاء جامعة نموذجية جديدة لخدمة عدد محدود من الطلاب ذوى المقدرة المالية المرتفعة ، تجتذب لخدمتهم الكفاءات الممتازة ، وتوفر لهم التجهيزات العلمية المثلى . فى حين يحرم من ذلك الغالبية من الطلاب فى بقية الجامعات .

ذلك أن التعليم استثمار فى مستقبل أمة ، لأن خريج اليوم هو قائد المستقبل فى موقع آخر من مواقع المسئولية داخل مصر أو خارجها • ولا يعقل أن تتسامح مصر فى نوعية خريجيها ، حفاظا على تاريخها وعلى حاضرها ومستقبلها ، وحفاظا على اشراق وجه مصر خارج حدودها .

ولعل هذا العنصر يكفى وحده وازعا لكى تحرص الجامعات القائمة على مستوى خريجيها ، فتعمل على تدعيم امكاناتها ولو بالتدريج ، بدلا

من أن تصيب العناية جامعة واحدة ، ليست من الجامعات ، أو الكليات أو الدراسات العليا التى تتضمنها خريطة التعليم الجامعى فى مصر .

بعض الأسس المقترحة لقيام الجامعة الأهلية :

– أن تكون فكرة انشاء الجامعة الأهلية فكرة موازية للاصلاح الجامعى ، وليست بديلا عنه .

– أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلى العربى . والهدف من الطابع الأهلى : أن تتحرر من القيود الحكومية ومن الروتين الادارى الذى عاق الجامعات الحكومية من الانطلاق .

والهدف من الطابع العربى : ضمان تزويدها بما تحتاجه من العملات الصعبة ، واستيعاب اعداد كبيرة من الطلاب العرب ومن الدول النامية ، مما يخفف العبء عن الجامعات .

– أن يصدر لها قانون خاص يحدد : أهدافها ، والمواصفات التى يجب أن تتوافر فى أعضاء مجلس ادارتها ، ومستوى المؤهلات التى تمنحها ، والتخصصات التى تقدمها لطلاب العلم .

– قد يكون من المناسب أن تنشأ الجامعة فى كنف جامعة الدول العربية ، حتى تحس الدول العربية بانتماء الجامعة اليها ، وبالتزامها الأدبى بتوفير الدعم المالى لها .

– أن تنشأ الجامعة الجديدة على أحدث الأسس العلمية المعاصرة فى التعليم الجامعى ، وأن يكون غرضها الأساسى تزويد الوطن العربى أولا ، والبلاد النامية ثانيا ، بالتخصصات التى قد لا تتمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، أو بالتخصصات التى تتوافر فى الجامعات الحكومية ولكن على مستوى أعلى لتوافر الامكانات المتاحة .

– أن تكون الجامعة المقترحة ملتقى لكبار الاساتذة سواء فى الوطن العربى أو الجامعات خارج الوطن العربى ، بحيث تكون مصبا لاحدث الثقافات والتقدم العلمى فى مختلف أرجاء العالم .

– أن تخصص فى الجامعة نسبة معقولة للطلاب الممتازين غير القادرين ماليا فى مقابل خدمة الجامعة بعد التخرج اذا ما كانت الجامعة فى حاجة اليهم .

– أن يمثل فى مجلس ادارة الجامعة كبار المشتغلين بالتعليم الجامعى فى الوطن بطريقة يتفق عليها فى النظام الاساسى للجامعة .

الكتاب الجامعى

يعتبر توفير الكتاب الجامعى من الوسائل الهامة والأساسية ، ويدور البحث فى علاج مشكلة الكتاب الجامعى حول أمور ثلاثة : التأليف ، الانتاج ، تطوير الامتحانات .

التوصيات

فى مجال التأليف الجامعى :

* يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التأليف فى مختلف مجالات المعرفة ، وهذا يعتبر من أهم أعمالهم .

* ويتطلب التأليف المقصور على المقررات الدراسية تحديد المحتوى العلمى لكل مادة ، وهو المتبع فى أغلب جامعات العالم التى تصدر دليلا لكل جامعة ولكل كلية قبل بدء الدراسة ، متضمنا المواد التى تدرس لكل فرقة ، والمحتوى العلمى لكل من هذه المواد ، وبالتالى يكون هناك التزام بتدريس هذا المحتوى .

* ومن الضرورى كذلك أن تحدد مجالس الأقسام المرجع الأساسى والمراجع الاضافية التى تتلاءم مع المحتوى العلمى لكل مقرر ، وفى حالة عدم توافر المراجع فلمجلس القسم أن يعين من يقوم بالتأليف ، بما يكفل وجود الكتاب فعلا قبل بداية العام الدراسى . ومن الخير أن تضطلع الأقسام العلمية بالمسئولية الجماعية لضمان مطابقة الكتاب للمقرر الموضوع .

وفى هذا المجال ، قد يفضل القسم التأليف المشترك ، وقد يعهد الى

أكثر من عضوين من أعضاء هيئة التدريس بتأليف كتاب أو أكثر ، كما يمكن أن يشترك فى التأليف عدد من المتخصصين من الجامعات المختلفة ، للارتفاع بالكتب الى مستوى المراجع فى موضوعاتها لكل الطلاب فى الكليات المتناظرة فى الجامعات المختلفة .

فى مجال انتاج الكتاب الجامعى :

* أن تمكن الجامعات من شراء حقوق التأليف فى الكتب الجامعية من المؤلفين بشروط مالية مجزية ، على أن يقتصر توزيعها على الطلاب . وينبغى الافادة من الجهاز المركزى للكتب المدرسية والجامعية الذى يستطيع - بما يملكه من امكانات - أن يطبع الكتب الجامعية بطريقة اقتصادية تجعل ثمنها أقل سعر ممكن .

ويمكن لكل كلية أن تودع مكتبتها عددا من المراجع ، بحيث يتاح للطلاب الاطلاع عليها كما يمكن أن تتحمل الجامعات ثمن الكتب لغير القادرين من الطلاب .

الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

استقلال الجامعات

مفهوم استقلال الجامعات :

ان مبدأ استقلال الجامعات مسلم به ، حيث نص عليه دستور مصر الدائم ، كما أنه مقرر فى القوانين واللوائح الجامعية .

ومن المسلم به أيضا أن استقلال الجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع ، فالجامعة جزء منه تتأثر بظروفه ، وتعانى مشكلاته ، وتتعرض للضغوط التى يتعرض لها .

الا أن الجامعة يجب أن تتمتع بالاستقلال الذاتى فى كنف الحرية الاكاديمية فتتولى ادارة شئونها بنفسها ، وتصرف امورها وفقا لما تراه فى حدود النظام العام المعمول به فى الدولة ، وفى حدود قوانينها ، وفى الوقت ذاته يجب أن تطلق الحرية الاكاديمية وحرية الفكر فى الجامعة ، وأن تكفل لها كل الضمانات . فالجامعة ليست معقلا للمحافظين وانما هى مهد للافكار الجديدة ورائدة للتغيير فى المجتمع نحو الافضل .

واستقلال الجامعات يقتضى - ضمنا وبالضرورة - وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعى ، ويجب أن تقوم الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها ، وبذلك تصبح الجامعة بحق القوامة على شئونها .

الاستقلال الذاتى للجامعة وقيامها بمسئولياتها :

ومن حق الجامعة أن تتولى القيام بمسئولياتها فى شئون التعليم والبحث العلمى ، وهما الوظيفتان الرئيسيتان للجامعة ، بالاضافة إلى وظيفتها الثالثة كمركز للفكر والثقافة يشع على المجتمع المحيط بها ويزيد فى اثرائه فكريا وثقافيا ، ويرتفع بمستواه الاجتماعى والاقتصادى . فالجامعة هى المسئولة - عن طريق مجلس الجامعة - عن وضع خطط الدراسة وبرامجها فى التخصصات المختلفة ، وإنشاء الاقسام العلمية والدراسات التى ترى البدء فيها ، ومنح الدرجات العلمية واختيار مجالات البحوث العلمية التى تجريها ، سواء ما كان منها بحوثا علمية غير تطبيقية ، أم ما يتعلق منها بخطط التنمية وحل مشكلات الانتاج .

وكذلك فالجامعة مسئولة عن وضع الخطة المناسبة لإعداد أعضاء هيئة التدريس بها ، واختيار مبعوثيها وتعيين أعضاء هيئة التدريس بها ، واستخدام الاساتذة الزائرين ، كما أن الجامعة هى المسئولة عن النشاط الذى تقوم به فى مجال الخدمة العامة بما يتجاوب مع البيئة المحيطة بها ويؤثر فيها .

وعلى الرغم من ضرورة تمتع الجامعات بالاستقلال الذاتى وإدارة شئونها بنفسها ، فانه لابد من توافر قدر من التنسيق بينها ، وتخطيط

التعليم الجامعى على المستوى القومى .

التخطيط للتعليم الجامعى ومجلس الجامعات المشترك :

ومن غير المتصور أن تعمل الجامعات فى مصر - وقد بلغ عددها اثنتى عشرة جامعة فى غياب تخطيط للتعليم الجامعى على المستوى القومى .

لذلك فانه من المناسب وجود مجلس مشترك بين الجامعات (يحل محل المجلس الاعلى للجامعات حاليا) ويتولى هذه المهمة بالاضافة إلى مهمة التنسيق بين الجامعات .

تشكيل المجلس المشترك :

يشكل المجلس المشترك من رؤساء الجامعات وأمين المجلس المشترك وممثل لكل جامعة يختاره مجلسها من بين أعضائه سنويا ، وسبعة أعضاء من الخارج من رجال الجامعات السابقين وغيرهم ، وتكون رئاسة هذا المجلس المشترك للوزير المختص بشئون الجامعات وهو المسئول والمتحدث باسم الجامعات فى مجلس الوزراء وفى مجلس الشعب وفقا للمسئولية الدستورية .

انشاء مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى :

ولقد أصبحت هناك ضرورة لانشاء مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى واقتراح الحلول للمشكلات التى تعوق تقدمه ، يكون تابعا لامانة المجلس المشترك ، وتعرض نتائج الدراسات التى يقوم بها على ذلك المجلس .

المجلس المشترك وتحديد أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات وتنسيق قبولهم بها :

ومن الموضوعات التى يختص بها المجلس المشترك رسم سياسة اعداد الطلاب الذين يقبلون بالجامعات ، وفى التخصصات المختلفة ، وذلك فى ضوء احتياجات خطط التنمية والخدمات ، على أن تراعى الإمكانات المتاحة التى تتوافر لكل جامعة .

ولاشك أن الاسلوب المتبع حاليا فى تنسيق القبول للالتحاق بالجامعات بالرغم من عيوبه فانه فى ضوء ظروفنا فى مصر مازال هو الاسلوب الذى يحقق تكافؤ الفرص بين الطلاب ، ويوفر الوقت والجهد الذى يبذلونه فى الالتحاق بالكليات . وقد أخذت كثير من الدول بمثل هذا الأسلوب .

وستتولى أمانة المجلس المشترك للجامعات والمركز الذى يتبعها ، اجراء الدراسات الخاصة بالقبول بالجامعات .

أمانة المجلس المشترك وضرورة دعمها :

ويستتبع ذلك ضرورة دعم أمانة المجلس المشترك لتتمكن من القيام بالمهام التى تسند اليها على الوجه المطلوب . وأن يكون للمجلس أمين على مستوى رؤساء الجامعات ، وأن تنشأ وظيفة أمين مساعد أو أكثر للمجلس على مستوى نواب رؤساء الجامعات . وأن يتبع الامانة مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى والقبول والتنسيق ، وأن توفر لها المقومات والاعتمادات التى تلزم للقيام بمثل هذه الدراسات والبحوث .

القيادات الجامعية - التعيين أو الانتخاب :

يحسن التوفيق بين مقتضيات التعيين ومزايا الانتخاب ، فى شغل المناصب الجامعية العليا (رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة) كأن ينتخب أساتذة الجامعة ستة تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة الواردة فى القانون . ويمكن أن تتم عملية الانتخاب على درجتين فيختار مجلس الجامعة ثلاثة لكل وظيفة ثم يرشح المجلس المشترك للجامعات واحدا من بينهم لاستصدار القرار الجمهورى اللازم لتعيينه فى منصبه . وفى جميع الأحوال يكون الانتخاب أو الاختيار من بين اساتذة الجامعة أو من غيرهم من المستوفين لشروط شغل الوظيفة .

أما فيما يتعلق بتعيين عمداء الكليات ووكلائها فيصدر قرار بتعيينهم من مجلس الجامعة ويكون تعيين أعضاء هيئة التدريس نهائيا بقرار من مجلس الجامعة .

الاستقلال المالى والادارى للجامعات :

يجب دعم الاستقلال المالى والادارى للجامعات ، وتحرير الجامعات من القواعد المالية المتبعة فى أجهزة الدولة الأخرى مع خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

فتخصص لكل جامعة موازنة مستقلة وموحدة فى هيئة « اعانة » من الحكومة فى الموازنة العامة للدولة . وتشمل الاعانة أبواب الميزانية كلها ، ويكون للجامعة الاحتفاظ بما تنفقه فى سنة مالية ، وترحيله إلى سنة مالية لاحقة ، دون أن يخصم ذلك من جملة الاعانة التى تخصصها لها

الدولة فى السنة اللاحقة .

وتعطى للجامعة الحرية الكاملة فى التصرف فى الموازنة التى تخصص لها ، مع استثنائها من جميع الاجراءات التى تعوق انطلاقها ، وعلى سبيل المثال :

– عدم جواز ترحيل أية مبالغ من سنة مالية الى سنة مالية لاحقة إلا بعد موافقة وزارة المالية .

– اشتراط موافقة وزارة المالية لإصدار اللوائح المالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص .

– اشتراط موافقة وزارة المالية للسماح باستخدام الاعتمادات المدرجة بموازنة الجامعة فى حدود الربط الاجمالى لكل باب من أبواب الموازنة .

– تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم لوزارة المالية ، فتنقل هذه التبعية الى الجامعة .

دراسة ما يعترض الجامعات من صعوبات :

– القرارات التنفيذية :

قد يكون من المناسب أن تنتهى بعض الخطوات التنفيذية عند موافقة مجلس الجامعة أو المجلس المشترك للجامعات دون الحاجة إلى صدور قرار من الوزير المسئول عن الجامعات .

– الموازنات التى تخص الجامعات ومدرجة بموازنات جهات أخرى :

تدرج بموازنات الجامعات الاعتمادات التى ترد بموازنات الجهات الآتية :

× وزارة التعليم العالى فيما يختص بالبعثات والأساتذة الزائرين والتبادل الثقافى والأنشطة الطلابية .

× وزارة الخارجية فيما يختص بالمؤتمرات العلمية والدولية .

× المجلس الأعلى للشباب فيما يختص بالنشاط الرياضى والثقافى والجتماعى لطلاب الجامعات .

× المحافظات فيما يتعلق بالمبالغ التى ترصدها لرعاية طلاب الجامعات .

أحكام انتقالية :

توضع أحكام انتقالية فيما يختص بالجامعات الحديثة بالنسبة لتعيين القيادات الجامعية على مختلف مستوياتها .

سياسة القبول فى التعليم العالى

اتجهت الجامعات خلال السنين الأخيرة إلى تحقيق سياسة استيعاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة مما أدى إلى تحميل الكليات المختلفة بأكثر من طاقتها. ونجم عن ذلك :

– انخفاض مستوى التعليم الجامعى .

– الوصول فى القبول إلى مستويات الطلاب الذين لا يصلحون للتعليم الجامعى .

– إيجاد فائض من الخريجين فى مجالات لا تتطلبها احتياجات العمالة .

ولما كانت سياسة القبول فى الجامعات يجب أن تهدف إلى :

أولا : الوفاء باحتياجات العمالة فى مصر والبلاد الصديقة .

ثانيا : الارتفاع بالمستوى التعليمى لتخريج أفراد على مستوى عال من الكفاءة .

والأخذ بهذا المنطق لا يحتم أن تستوعب الجامعات جميع خريجى

الثانوية العامة . ولما كان تعليم هذه الفئة طبقا للنظم الحالية يلقى أعباء على التعليم الجامعى لاستيعاب طلاب لا يصلحون لهذا النوع من التعليم . فإن الأمر يتطلب بالنسبة لهم :

– وضع سياسة مؤقتة وعاجلة ، لاستيعاب فائض الثانوية العامة فى مجالات خارج التعليم الجامعى وذلك عن طريق التدريب السريع .

– إيجاد منافذ قبل المرحلة الثانوية العامة ليتجه الطلاب نحو التعليم غير الجامعى الذى يوفر فئات من العمالة لا تقل فى أهميتها عن تخرجهم فى الجامعات .

تشخيص الوضع الحالى :

إن تخطيط سياسة القبول بالتعليم العالى جزء من السياسة التعليمية للمجتمع ككل ، وهذه السياسة ترتبط بدورها بخطة التنمية الشاملة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ويعنى هذا أن الأمر لا يرتبط فقط بإعداد الأخصائيين على مستوى خريجى التعليم العالى وفاء باحتياجات خطط التنمية الصناعية أو الزراعية مثلا ، بل انه يرتبط بخطط تطوير الخدمات التعليمية والصحية والادارية ، وهو يرتبط – أخيرا وليس آخـرا – بخطط التنمية الثقافية والحضارية للمجتمع .

وقد كشفت تجربتنا فى السنين الأخيرة عن متطلبات أخرى لخريجى التعليم العالى فى البلاد الشقيقة والصديقة وبالذات فى العالمين العربى والافريقى ، بحيث أصبح من المألوف الآن النظر إليهم كثروة قومية بشرية يمكن – لو أحسن إعدادها واستغلالها – أن تعوضنا الكثير عن القصور فى الموارد والثروات الطبيعية .

ومن التناقضات الملفتة فى مجتمعنا اليوم أن الشكوى من الضغط على التعليم العالى تأتى فى وقت نشكو فيه من خلل فى العمل فى كثير من مؤسساتنا القومية ، نظرا للضغط المتزايد من الدول الشقيقة والصديقة لتشغيل أعداد كبيرة من خريجى التعليم العالى فيها ولإقبالهم بدورهم على النزوح للعمل خارج مصر .

ومن المسلم به الآن اننا فى مصر شأننا فى هذا شأن الكثير من المجتمعات النامية الفقيرة فى الموارد الرازحة تحت عبء مشكلة الانفجار السكانى – سوف لا نستطيع ولوقت طويل إعداد تصورات دقيقة لخطط تنمية شاملة طويلة المدى ، ولنذكر هنا ان تخطيط سياسة القبول فى التعليم العالى يعنى تلقائيا الإعداد لخطط التنمية الشاملة التى سوف تبدأ بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ القبول بالجامعات .

نظام القبول بالجامعات :

يعتبر قبول الطلاب بالكليات الجامعية من الموضوعات العامة التى تشغل الرأى العام لارتباطه بمستقبل الأبناء ، كما يشغل رجال التعليم والمتخصصين لارتباطه بنظم التعليم فى مراحله المختلفة من التعليم العام إلى التعليم الجامعى والعالى وإصلته بحاجة المجتمع ومستقبل التنمية فى مصر ، واحتياجات العالم العربى والدول الصديقة .

لذلك تناول المجلس بالدراسة والبحث الأسس العلمية لقبول الطلاب بالكليات الجامعية (المواد المؤهلة للقبول) وكذلك أسلوب وإجراءات التحاق هؤلاء الطلاب بالجامعات (مكتب تنسيق القبول) .

ومن الملحوظات التى يمكن إبرازها بالنسبة لهذا الأسلوب ما يلى :

أولا : بالنسبة للمواد المؤهلة للقبول ، فقد لوحظ أن الدرجات المخصصة فى المواد المختلفة فى القسم العلمى فى الشهادة الثانوية العامة غير متكافئة الأوزان . إذ ان المجموع الكلى للدرجات هو ٣٧٠ درجة ، نصيب مجموعة مواد الرياضيات منه هو ١٢٠ درجة وهو ما يعادل ثلث المجموع الكلى تقريبا بينما يخص مجموعة مواد العلوم الثلاث ١٣٠ درجة موزعة على النحو التالى :

٥٠ درجة للطبيعة ، ٤٠ درجة للكيمياء ، ٤٠ درجة للتاريخ الطبيعى ، والباقى من المجموع الكلى وقدره ١٢٠ مخصص للغات الثلاث (اللغة العربية ، واللغتين الأجنبيتين الأولى والثانية) .

ومن ذلك يتضح أن الوزن الكبير لمواد الرياضيات يؤثر فى قبول الطلاب بكليات لا تتطلب التفوق فى الرياضيات مثل كليات (الطب البشرى ، طب الأسنان ، الصيدلة ، الطب البيطرى ، الزراعة ، المعهد العالى للتمريض ، المعهد العالى للعلاج الطبيعى) وهى الكليات والمعاهد التى تتطلب تفوقا فى المواد الأساسية بالنسبة للدراسة بها وهى مواد : الطبيعة ، والكيمياء ، والتاريخ الطبيعى .

ولما كان الأخذ بنظام المجموع الكلى للدرجات كأساس لقبول الطلاب بالجامعات يحقق هدفا من أهداف القبول وهو أن يكون الطالب أدى

بنجاح جميع مواد الثانوية العامة التى تبرز التكوين العام للطالب .

لذلك وتحقيقا لهذا الغرض ، ولتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للطلاب الذين يلتحقون بالكليات والمعاهد المشار اليها ، من أن يكون وزن كل من مواد الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى متكافئا مع وزن الرياضيات .

فإن المجلس يوصى فى ظل النظام الحالى لامتحان الثانوية العامة ، بان يكون قبول الطلاب فى الكليات الطبية والزراعية (الطب - طب الأسنان - الصيدلة - الطب البيطرى - الزراعة - المعهد العالى للتمريض - المعهد العالى للعلاج الطبيعى) على أساس المجموع الكلى للدرجات مضافا إليه مجموع درجات مواد الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى ، حتى يكون لهذه المواد فى القبول بهذه الكليات وزن فى مواجهة الدرجة الكبيرة لمواد الرياضيات .

أما القبول فى الكليات الأخرى فيظل وفقا للمجموع الكلى للدرجات فقط .

ثانيا : بالنسبة لأسلوب وإجراءات التحاق الطلاب بالجامعات ، فإن قبول الطلاب يتم حاليا عن طريق مكتب لتنسيق القبول بالجامعات والمعاهد - يمتد نشاطه بالإضافة إلى كليات الجامعات ليشمل كافة المعاهد المختلفة حكومية وخاصة . ولقد أصبح هذا المكتب متخصصا وقادرا على إشاعة الطمأنينة بين الطلاب وأولياء أمورهم بالتطبيق السليم لمبدأ تكافؤ الفرص .

وبعد أن تزايدت مسئوليات هذا المكتب واعتماد الجامعات عليه كمكتب متخصص ، أصبح من الضرورى ومن المفيد تطوير أعمال المكتب لا فى الاجراءات والتوسع فى القبول فحسب - بل يحسن أن يشمل التطور النواحى العلمية التى تواكب التطور العلمى والتعليمى وتهدف فى النهاية إلى اختيار أصلح العناصر وأنسبها لكل نوع من أنواع التعليم العالى لذلك فإن المجلس يوصى بدراسة إمكان تطوير هذا المكتب بحيث يأخذ شكل مركز أو هيئة أو جهاز مختص بكل ما يتعلق بقبول الطلاب بالتعليم العالى ، من النواحى العلمية والفنية والتنظيمية ، كدراسة النظم المتبعة فى قبول الطلاب فى الدول المختلفة ، وتحليل نتائج متابعة الطلاب الذين يقبلون بكل نوعية من نوعيات التعليم ، ومتابعة نظام القبول الجغرافى وتطويره وغير ذلك . وأن يتم لذلك تحويل مكتب تنسيق القبول بالجامعات إلى مركز يهتم بالإضافة إلى مهامه الحالية بالنواحى العلمية والفنية المشار إليها . على أن يكون هذا المركز فى المستقبل جزءا من مركز أعم ويكون مهتما ببحث نظم القبول وتحليل نتائج الامتحانات ، وتطوير الدراسة الجامعية ككل .

القبـــــول فى كليات التربية

برزت فى الآونة الأخيرة أبعاد العجز الكبير فى معلمى المرحلتين الإعدادية والثانوية وأغلبهم من خريجى كليات التربية ، وقدر العجز عام ١٩٧٤ بما يقرب من عشرة الاف معلم سيتزايدون عاما اثر عام ، ولقد قام المجلس القومى للتعليم بدراسة عدة تقارير عن أوضاع كليات التربية وخلص الى عدد من التوصيات فى شان هذه الكليات من حيث زيادة أعدادها وتوزيعها الجغرافى ودعم هيئات تدريس المواد التربوية وزيادة الحوافز لطلابها ، إلى غير ذلك من الأمور التى تزيد من عدد المعلمين ومن كفاءتهم .

كذلك خلصت دراسة إحصائية موجزة عن عدد الطلاب وأعضاء هيئات التدريس فى كليات التربية عام ١٩٧٤ - إلى أن هناك عجزا فى أعضاء هيئة التدريس يبلغ ٤٢٣ عضوا . يحقق استكماله الوصول بنسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس ٥٠ : ١ وإلى أن النقص الواجب سده فى عدد المعيدين هو ٧٢٦ فردا لتحقيق

نسبة ٢٥ : ١ وقد تمت هذه الدراسة بشكل إجمالي شمل جميع تخصصات الدراسة في كليات التربية .

سياسة القبول بكليات التربية :

ولقد رأى المجلس في تناوله للموضوع أن تستهدف الدراسة الأهداف الآتية :

– تحديد الأعداد التي يوصى بقبولها في كليات التربية في العام الجامعي القادم ٧٧ – ١٩٧٨ وفي الأعوام الأربعة أو الخمسة التالية في ضوء العجز في عدد معلمي المواد المختلفة بمدارس وزارة التعليم .

– التعرف على النقص الحالي في عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية حاليا وفي السنوات القليلة القادمة .

– اقتراح أساليب عملية لعلاج النقص في أعضاء هيئة التدريس .

ولقد سارت الدراسة على الوجه الآتي :

– قامت لجان المجلس وشعبه بجمع بيانات إحصائية مفصلة للعام الجامعي ٧٥/٧٦ عن كليات التربية . (راجع ملحق البيانات والاحصاءات عن التعليم الجامعي في نهاية المجلد) .

وقد تضمنت هذه البيانات ما يأتي :

• أعداد الطلبة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا في كليات التربية .

• أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية .

– وبالرغم من أن المعدلات العالمية لنسبة أعضاء هيئة تدريس المواد التربوية إلى عدد الطلاب الذين يدرسون هذه المواد تتراوح بين ١ : ١٠ و ١ : ١٥ فإن المجلس يرى أنه قد يكون من المناسب أن تستهدف الخطة الخمسية القادمة الوصول بهذه النسبة إلى عضو هيئة تدريس واحد لكل ٢٠ طالبا من الذين يدرسون المواد التربوية كل الوقت ، وهؤلاء يمثلون جميع طلاب الدراسات العليا و ٢٥ ٪ من طلاب مرحلة البكالوريوس باعتبار أن الوقت المخصص للمقررات التربوية في هذه المرحلة يستغرق ربع الوقت المخصص للدراسة ككل .

– وجرى بعد ذلك حساب عدد أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية في كل من كليات التربية . وقد بلغت نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة تدريس المواد التربوية بكلية التربية جامعة عين شمس ٥٠ طالبا لكل عضو هيئة تدريس ، وذلك بالرغم من أنها أقدم كليات التربية في مصر والتي أنيط بها المعاونة في إنشاء كليات التربية الأخرى . غير أن النسبة لا تمثل الواقع في شيء إذ ان عدد أعضاء هيئة تدريس هذه المواد المعارين إلى الخارج يجاوز نصف عددهم الإجمالي ، ومن هنا فان هذه النسبة تصل في حقيقتها إلى أكثر من ضعف هذا العدد ، ويوضح البيان الخاص بهذا الموضوع عدد أعضاء هيئة التدريس في عام ٧٥ – ٧٦ ، والعجز المطلوب سده وفقا للمعدلات التي اقترحها المجلس على ألا يقل عدد أعضاء هيئة التدريس في أي كلية عن ١٨ عضوا وأن تعوض الأقسام التربوية بأعضاء بدلا من المعارين فيها .

– تم تجميع البيانات التي تشتمل على أعداد الطلاب وأعداد اعضاء هيئة التدريس في كليات التربية النوعية (الرياضة – الموسيقى – الفنية – الاقتصاد المنزلي – الخدمة الاجتماعية) ويرى المجلس أن المعدلات الواجب توافرها في نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في الأقسام التربوية بهذه الكليات يجب الا تقل عن المعدلات المقترحة في كليات التربية العامة .

– كما تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسات العليا للمسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه في كليات التربية وكليات الرياضة وتم حساب عدد الذين سوف يحصلون على الدكتوراه في ثلاث سنوات أو خمس على أساس التفاؤل التام كما يلي :

• عدد الذين يحصلون على الدكتوراه في ثلاث سنوات هم المدرسون المساعدون بالخارج مضافا اليهم المسجلون لدرجة الدكتوراه بالداخل .

• عدد الذين يحصلون على الدكتوراه في خمس سنوات هم الذين يحصلون على الماجستير في ثلاث سنوات مضافا إليهم المعيدون

بالخارج والمسجلون لدرجة الماجستير بالداخل .

– تم حساب العدد المنتظر ضمه إلى أعضاء هيئة التدريس خلال ثلاث سنوات أو خمس على أساس نصف العدد السابق حسابه ، ويوضح البيان عدد المسجلين لدرجة الدكتوراه فى الداخل والخارج والعدد المنتظر ضمه إلى أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية والتربية الرياضية على الترتيب .

– ونظرا لاتجاه الدولة إلى مد فترة التعليم الإلزامى إلى المرحلة الإعدادية مما يؤدى إلى زيادة فى أعداد التلاميذ تصل إلى ٤٥٠٠٠ تلميذ كل عام ، وأن هذه الزيادة فى اعداد التلاميذ تستلزم زيادة عدد المقبولين فى كليات التربية بمقدار ٣٠٠٠ طالب كل عام من عام ٧٨/٧٧ حتى عام ٨١/٨٠ وذلك لسد العجز القائم فى المعلمين هذا العام والأعوام المقبلة حتى عام ١٩٨٢/٨١ . ويقدر لقبول ٣٠٠٠ طالب – زيادة عن عدد المقبولين فى كليات التربية – إعداد ٣٨ عضو هيئة تدريس فى الأقسام التربوية بكليات التربية .

التوصيات

ونخلص من هذه الدراسة بالتوصيات الآتية :

أولا : مقابلة العجز فى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية :

* التوسع فى ايفاد بعثات للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم التربوية المختلفة وفقا لاحتياجات الكليات .

* التوسع فى إيفاد البعثات الداخلية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى التربية من كليات التربية بالجامعات المصرية . وتعتمد هذه الخطة أساسا على فتح آفاق الدراسات العليا أمام أصلح العناصر وأكفئها لهذه الدراسات وذلك عن طريق :

– قيام كل كلية بالعمل على تفرغ عدد من المعيدين فى أقسامها التربوية المختلفة للحصول على الدكتوراه ، فيسجل هؤلاء المعيدون مع كلياتهم إذا توافر الأستاذ المشرف على التخصص أو يوفدون إلى كليات أخرى تتوافر فيها هذه التخصصات .

– الاعلان عن منح تفرغ كامل أو نصف تفرغ للحاصلين على الدبلوم الخاص أو الماجستير فى التربية وينتقى أصلح المتقدمين لتسجيلهم لدرجة الدكتوراه فى الكليات التى تتوافر فيها إمكانات الدراسة ، وفى هذه الحالة تتحمل الجامعات أو البعثات نفقات هذه المنح .

– الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على التيسير للمعلمين المسجلين للدرجات العليا بكليات التربية ويعملون فى وزارة التربية والتعليم ويدرسون فى الوقت نفسه على نفقتهم الخاصة . ويمكن أن تمنحهم الوزارة يومين للتفرغ بناء على توصية المختصين .

* دراسة إمكان منح درجة الدكتوراه فى التربية إما بالبحث فقط كما تنص اللوائح الحالية أو بالدراسة والبحث معا ، بتخصيص نصف الوقت وهو سنة جامعية لحضور مقررات مركزة ومتعمقة فى تخصص الطالب ، والنصف الثانى من المدة على الأقل لإجراء البحث المبتكر التى تنص عليه اللائحة .

* استخدام عدد كاف من الأساتذة الأجانب الزائرين أو المعينين بعقود للمعاونة فى تدريس مقررات الدراسات العليا للدبلوم الخاص أو الماجستير وكذلك الدكتوراه ، فى حالة إقرار الاقتراح الوارد فى البند السابق ، والاشتراك فى الاشراف على رسائل البحوث العلمية .

كما يجب الاستعانة بعدد وافر من الأساتذة الزائرين فى اللغتين الانجليزية والفرنسية لتدعيم هيئة التدريس بأقسام هذه اللغات بكليات التربية والآداب .

* الاستعانة بمن يمكن الاستفادة من عمله وخبرته من العاملين فى وزارة التربية والتعليم عن طريق الإعارة إلى كليات التربية متفرغا لمدة عام أو عامين ، ولاسيما المقررات الخاصة بطرق تدريس المواد المختلفة والإشراف على الطلاب فى دروس التربية العملية .

ويستلزم الأمر الاتصال بالسيد وزير التعليم للاتفاق معه على ترتيب الخبرات والخدمات بين كليات التربية من جهة والعاملين فى حقل التعليم من جهة أخرى .

* يمكن الحصول على عائد أكبر من المبعوثين فى الخارج عن طريق منحهم مكافآت تعادل الوفر من عودتهم سريعا فى مدة تقل عن الوقت المسموح لإنهاء درجة الدكتوراة .

* يجب أن توضع أولويات لتوزيع أعضاء البعثات العائدين فى التخصصات التربوية وفقا لحاجة كليات التربية ، بصرف النظر عن الجامعات التى تم ايفادهم منها .

ثانيا : فيما يتعلق بتأهيل المعلمين الحاليين غير المؤهلين تربويا :

* تكليف كليات التربية بإعداد برامج تدريبية سريعة لمدة شهرين أو ثلاثة شهور لغير المؤهلين تربويا فى المدارس الإعدادية والثانوية ، مع تقديم كافة التسهيلات والحوافز اللازمة .

* تقوم وزارة التعليم بإصدار قرار بعدم الترقية لوظيفة مدرس أول أو الوظائف القيادية إلا بعد حصولهم على مؤهل تربوى أو دورات التربية التى تعقدها الوزارة لهذا الغرض ، وإلزام غير المؤهلين تربويا والذين يشغلون الآن مناصب قيادية بحضور هذه الدورات .

ثالثا : فيما يتعلق بالنقص الشديد فى عدد المعلمين فى تخصصات اللغة العربية واللغات الأجنبية :

* أن يكون نظام توزيع المقبولين فى كليات التربية على الشعب المختلفة فى حدود النسب الآتية :

٣٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة العربية .

٢٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة الانجليزية .

١٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام الرياضيات .

١٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام العلوم .

١٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام المواد الاجتماعية .

١٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة الفرنسية .

مع العمل على توفير أعضاء هيئة التدريس التى تقتضيها طبقا لهذه النسب .

رابعا : ان النقص الشديد فى المعلمين يمكن تغطية جزء منه بالاستعانة بالمجندين حيث تصل نسبة تغطية العجز إلى ٣٣ ٪ فى اللغة العربية ونسبة ٥٠ ٪ فى اللغة الانجليزية . ويمكن التفكير فى إيجاد بعض البدائل والحلول لامكان الاستفادة من هؤلاء المجندين .

خامسا : إعادة النظر فى الحوافز التشجيعية للطلبة وكذلك أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية والكليات الأخرى .

القبول فى كليات العلوم والآداب ودار العلوم والحقوق والتجارة والاقتصاد والإعلام

شهدت البلاد فى الآونة الأخيرة نهضة جامعية كبيرة شملت إنشاء العديد من الجامعات الجديدة ، انتشرت فى كثير من عواصم المحافظات بالجمهورية - وذلك بهدف توفير فرص التعليم الجامعى للآلاف من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، ولتكون هذه الجامعات مراكز للاشعاع العلمى والفكرى فى كافة مجالات المعرفة .

الا أن هذا التوسع الكبير فى التعليم الجامعى لم تصحبه دراسة دقيقة ومستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات الجامعية المختلفة ، مما أدى إلى إنشاء دراسات متكررة وإغفال دراسات أخرى ضرورية فى مجالات التكنولوجيا المتعددة . ولم يصحبه كذلك تنظيم لقبول الطلاب وفقا لحاجة البلاد من الخريجين ، مما أدى إلى زيادة أعدادهم فى بعض الدراسات ، وقلة هذه الأعداد أو ندرتها فى دراسات أخرى .

ولما كانت مسئولية الدولة تجاه الطلاب تتمثل فى إيجاد أماكن لهم فى الجامعات والمعاهد ، فانه يجب أن يكون هناك توجيه ملزم بتوزيعهم على التخصصات التى تتطلبها خطط الدولة فى الإنتاج والخدمات . إذ انه لا يمكن وقف العملية التعليمية فى أى تخصص جامعى ولكن يمكن التحكم فى توزيع المقبولين فى التخصصات التى تعانى منها البلاد عجزا فى خريجيها ، أو تتطلب خطط التنمية فى الإنتاج والخدمات مزيدا من خريجيها ، وتخفض أعداد الطلاب الكبيرة بما يتناسب معها من أعداد لاعضاء هيئات التدريس ، حيث وقع العبء الأكبر فى القيام بمهمة التدريس فى الجامعات الجديدة على عاتق هيئة التدريس بالجامعات القديمة - وقد أدى توزيع جهدهم إلى تناقص قدراتهم فى تاهيل طلاب الدراسات العليا من المعيدين والمدرسين والمساعدين .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن أعدادا كبيرة من أعضاء هيئات التدريس معارون إلى الجامعات العربية والهيئات الأجنبية تجاوزت نسبتهم ما حددته قرارات المجلس الأعلى للجامعات فى هذا الشأن ، فإنه يتضح ما تعانيه جامعاتنا من هذا النقص الكبير فى أعضاء هيئات التدريس . وتظهر هذه الصورة واضحة فى الكليات النظرية فى كل الجامعات وفى جميع الكليات فى الجامعات الإقليمية .

كليات العلوم :

أوضحت البيانات التى ناقشها المجلس أن كليات العلوم - لا تواجه مشكلات ملحة فى أعداد الطلاب المقبولين بها أو أعداد الخريجين فيها حيث تستوعب وزارة التربية والتعليم معظمهم لتدريس المواد العلمية والرياضيات بمدارسها ، بالإضافة إلى ما تتطلبه أجهزة الدولة من الخريجين فى كليات العلوم من مختلف التخصصات .

كما أوضحت الاحصاءات المقدمة الى المجلس كفاية أعداد أعضاء هيئات التدريس فى مختلف التخصصات القائمة بكليات العلوم وكذلك أعداد المقيدين بالدراسات العليا من المعيدين والمدرسين المساعدين ، سواء عن طريق البعثات أو التأهيل الداخلى . ولكن عند النظر فى إنشاء مزيد من كليات التربية أو تعزيز كليات التربية المنشأة حديثا ، يوصى المجلس أن يصاحب ذلك زيادة كبيرة فى أعداد هيئات التدريس بكليات العلوم لمواجهة هذه الزيادة .

وقد يبدو أن هناك نقصا فى أعضاء هيئات التدريس فى بعض كليات العلوم بالجامعات الاقليمية ، لكن مقابل ذلك هناك زيادة ملحوظة فى أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين فى بعض التخصصات بكليات العلوم بالجامعات القديمة (القاهرة . عين شمس . الاسكندرية) وقد يكون من المناسب أن تدعم بهم الجامعات الاقليمية بعد حصولهم على درجاتهم العلمية ، إلا أن قانون الجامعات الحالى الذى يكاد يجعل ترقية المعيدين وأعضاء هيئات التدريس داخل جامعاتهم أمرا حتميا ومقصورا عليهم ، يتطلب النظر فى تعديله ، حيث ان استمراره بوضعه الحالى يقف حائلا دون حصول الجامعات الاقليمية على حاجتها من أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك فمن الضرورى أن تحدد الجامعات الهياكل لأعضاء هيئات التدريس فى أقسامها المختلفة بحيث تجذب الجامعات التى تعانى عجزا فى أعضاء هيئات التدريس بها ، الفائض من المؤهلين وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الأخرى .

أما بالنسبة لقبول الطلاب ، فإن المجلس يوصى بالا تزيد أعداد المقبولين فى كليات العلوم فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ على الأعداد التى قبلت هذا العام ٧٧/٧٦ ، على أن يعاد النظر سنويا فى الأعداد التى تقبل فى تلك الكليات .

كليات الآداب وكلية الآثار :

إن دراسة أوضاع القبول بكليات الآداب فى ضوء الاحصاءات والمؤشرات العامة المتاحة التى قدمت من وزارة القوى العاملة بالنسبة لاحتياجات المدارس من المعلمين فى بعض التخصصات ، واحتياجات أجهزة الدولة الأخرى من خريجى كليات الآداب وكلية الآثار - أوضحت الآتى :

- أن هناك عجزا كبيرا فى خريجى كليات الآداب بالنسبة

لتخصصات اللغة العربية واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية والوثائق والمكتبات ، وعجزا فى خريجى قسم الاجتماع وشعبة الخرائط بقسم الجغرافيا .

– أن هناك فائضا فى خريجى كليات الآداب بالنسبة لتخصصات التاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم النفس واللغات الأوروبية القديمة واللغات الشرقية .

– أن هناك فائضا فى خريجى كليـات الآثار فى مختلف الأقســـام .

* وبناء على ماتقدم فإنه اعتبارا من العام الجامعى ٧٨/٧٧ يوصى المجلس بمراعاة زيادة أعداد المقبولين فى الأقسام التالية :

- اللغة العربية .
- الوثائق والمكتبات .
- اللغة الانجليزية .
- اللغة الفرنسية .

ويراعى عدم زيادة أعداد المقبولين فى أقسام التاريخ والجغرافيا والفلسفة واللغات الشرقية واللغات الأوربية القديمة .

أما بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس بكليات الآداب فانهم يتحملون أعباء إضافية مثل نظرائهم فى كليات العلوم ، تتمثل فى قيامهم بمهمة تدريس المواد غير التربوية فى كليات التربية التى لا يوجد بها أعضاء هيئات تدريس ، وأنه يجب مراعاة ذلك عند النظر فى تعزيز عدد أعضاء هيئات التدريس فى كليات الآداب .

واذا كانت أعداد أعضاء هيئات التدريس فى كليات العلوم تبدو مناسبة إلى حد ما بالنسبة لأعداد الطلاب بهذه الكليات ، وتأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين بها يسير فى طريق يحقق الزيادة فى أعداد أعضاء هيئات التدريس – فإن الأمر يختلف بالنسبة لكليات الآداب . حيث نجد أن أعضاء هيئات التدريس بها لا يتناسب وأعداد الطلاب ، كما أنها لا تحقق الرغبة فى التوسع فى القبول فى أقسام اللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، وكذلك أقسام الوثائق والمكتبات وشعبة الخرائط بقسم الجغرافيا ، تلبية لاحتياجات مختلف أجهزة الدولة وبخاصة وزارة التربية والتعليم .

ولذلك يوصى المجلس بزيادة أعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكليات الآداب فى التخصصات المطلوبة ، مع التوسع فى تخصيص عدد من البعثات لهذه التخصصات .

وبالرغم من النقص الواضح فى أعداد أعضاء هيئات التدريس بكليات الآداب ، فإن أعداد المعارين منهم إلى الجامعات العربية والأجنبية يزيد كثيرا عن النسبة المقررة فى هذا الشأن ، بما يمس صالح التعليم خصوصا فى المواد التى بها عجز كبير .

كلية دار العلوم :

ان النقص الكبير الذى تواجهه وزارة التربية والتعليم فى مدرسى اللغة العربية والطلب المتزايد عليهم من الدول العربية ، أصبح من الأمور التى يوصى المجلس بضرورة العمل على معالجتها ولذلك فإنه بالنسبة لكلية دار العلوم ، يوصى المجلس بالآتى :

* العمل على زيادة أعداد المقبولين فى العام الجامعى القادم ٧٨/٧٧ .

* أن تكون الدرجة التى يحصل عليها الطالب فى اللغة العربية فى امتحان شهادة الثانوية العامة احد الأسس الرئيسية فى القبول بهذه الكلية على أن تخصص مكافآت مالية للمتفوقين من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لحفزهم على الالتحاق بالتخصصات والكليات التى تواجه أجهزة الدولة عجزا فى خريجيها .

– على أن يعاد النظر فى مكافآت التفوق على ضوء معايير التفوق فى نتائج امتحانات الثانوية العامة فى الوقت الحالى – والنظر فى زيادة الحوافز للطلاب الذين يقبلون بكليات أو أقسام معينة تحتاج البلاد لخريجيها .

كليات الحقوق :

أوضحت البيانات التى قدمت للمجلس : أن أعداد الطلاب فى كليات الحقوق بالجامعات المصرية يزيد على ٤٠ ألف طالب ، ومعظم هؤلاء

الطلاب مقيدون بجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس . كما أن نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب بكليات الحقوق تقل كثيرا عن المعدلات المطلوبة ويظهر ذلك بصورة واضحة فى الجامعات الإقليمية ، ومن غير المتصور أن يستمر ذلك الوضع ، ولذلك فإن المجلس يوصى بالآتى :

* الحد من أعداد الطلاب الذين يقبلون فى كليات الحقوق ، على ألا تزيد أعداد الطلاب المزمع قبولهم فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ عن الأعداد التى تم قبولها فى العام الحالى ٧٧/٧٦ .

* توجيه الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يقبلون بكليات الحقوق إلى الجامعات الإقليمية ، وذلك لتخفيف الضغط على كليات الحقوق بالجامعات ذات الأعداد الكبيرة .

* العمل على زيادة عدد أعضاء هيئات التدريس بكليات الحقوق .

كليات التجارة :

درس المجلس البيانات الخاصة بأوضاع القبول بكليات التجارة والتى أوضحت الآتى :

– ان أعداد الطلاب المقيدين بكليات التجارة فى الجامعات المصرية تزيد على ٧٥ ألف طالب ، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد على ٢٥ ألف طالب مقيدين بالمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية .

– ان نسبة أعضاء هيئات التدريس للطلاب فى كليات التجارة تبلغ ١ : ٥٠٠ فى جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية ، وتبلغ هذه النسبة ١ : ٦٠٠ تقريبا فى الجامعات الاقليمية .

– انه ليس هناك عضو هيئة تدريس واحد بالمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، حيث يعمل جميع أعضاء هيئات التدريس بطريق الانتداب . ولمعالجة هذه الأوضاع يوصى المجلس بالآتى :

* عدم زيادة الأعداد التى تقبل فى كليات التجارة ابتداء من العام الجامعى ١٩٧٨/٧٧ .

* العمل على زيادة أعداد أعضاء هيئات التدريس فى كافة الأقسام فى كليات التجارة بزيادة فرص التأهيل الداخلى والبعثات .

* الحد من القبول فى المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية .

* تطوير الدراسة فى كليات التجارة وزيادة الاهتمام بتدريس اللغات بها .

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

ناقش المجلس أوضاع القبول بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ضوء البيانات التى قدمت من أمانة المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة لأعداد الطلاب وأعضاء هيئات التدريس والبيانات التى قدمت من وزارة القوى العاملة بالنسبة لتوزيع الخريجين .

وقد أوضحت هذه البيانات ما يأتى :

– ان اعداد الطلاب فى مرحلة البكالوريوس بكلية الاقتصاد حوالى ٢٢٨٠ طالبا .

– ان عدد الطلاب المقيدين بقسم العلوم السياسية حوالى ٦١١ طالبا .

– إن هناك فائضا كبيرا فى خريجى قسم العلوم السياسية ، ولذلك فإن المجلس يوصى بالآتى :

* مراعاة ألا تزيد أعداد المقبولين فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ عن الأعداد التى قبلت فى العام الحالى .

* عند توزيع الطلاب على أقسام الكلية المختلفة ، يراعى إنقاص أعداد الطلاب الملتحقين بقسم العلوم السياسية .

أما أعضاء هيئات التدريس فإن النسبة بين أعدادهم وأعداد الطلاب لا تمثل مشكلة وذلك بمقارنتها بمثيلتها فى كليات الحقوق والآداب والتجارة .

كلية الاعلام :

بالنسبة لكلية الاعلام فإن المجلس يوصى بعدم زيادة أعداد الطلاب

المقبولين بها في العام الجامعي ٧٨/٧٧ عن العام الحالي .

كما يوصى بضرورة العمل على زيادة أعضاء هيئات التدريس في مختلف الأقسام عن طريق التأهيل الداخلي والبعثات .

القبول فى كليات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة

يرتبط تحديد القبول بكليات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة بعدة عوامل ، يشترك بعضها مع العوامل التى تحكم عملية القبول فى الكليات الجامعية الأخرى ، ولكنه ينفرد بعوامل خاصة بطبيعة الخدمة الطبية ومدى حاجة المجتمع إليها .

ومن أهم العوامل ما يلى :

– عدد الطلاب الذين يحصلون على شهادة الثانوية العامة ويرغبون فى الالتحاق للدراسة بهذه الكليات .

– الإمكانات المتوفرة بهذه الكليات من حيث توافر عدد القائمين بالتدريس والتدريب وتوافر التجهيزات والمستشفيات والخدمات التعليمية ومدى تناسبها مع أعداد الطلاب بهذه الكليات .

– مدى احتياج خطط الخدمات الطبية لأعداد جديدة من الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة لتشغيل أجهزتها وتوفير الرعاية الطبية للمواطنين على الوجه المناسب ، وما يتاح من استثمارات لهذه الخدمات .

وبالنسبة للعوامل المشار إليها سابقا ، فان المتاح من المعلومات يبين ما يلى :

أولا : بالنسبة لكليات الطب البشرى :

– أن أعدادا كبيرة من الطلاب يبذلون جهدا خارقا لرفع مستويات نجاحهم فى الثانوية العامة لكى تتاح لهم فرص أكبر لتحقيق آمالهم وذويهم للالتحاق بكليات الطب . ويؤدى ذلك إلى قبول أعداد أكبر من الطلاب بهذه الكليات والى افتتاح كليات جديدة للطب ، وجدير بالذكر أن نشير إلى أن عدد الطلاب المقبولين بكليات الطب فى العام الجامعى ١٩٧٠/٦٩ كان ٣٣١٥ ، ثم تتدرج فى الزيادة حتى فاق ضعف هذا العدد فبلغ ٧٦٢٧ طالبا فى العام الجامعى ١٩٧٦/٧٥ .

وكذلك فان مصر لم يكن بها غير كلية طب واحدة حتى عام ١٩٤٣ ثم توالى افتتاح كليات أخرى بالاسكندرية والقاهرة وأسيوط ، وبعض محافظات الوجه البحرى حتى بلغت ٩ كليات للطب ويجرى التفكير فى إنشاء المزيد منها .

– ان إمكانات كليات الطب الراهنة من حيث أعداد القائمين بالتدريس بها ، ومن حيث تجهيزها وعدد الأسرة والمعدات التعليمية المتاحة لها ، تتفاوت بين الكليات القديمة والكليات المستحدثة تفاوتا كبيرا .

وعلى سبيل المثال فان عدد طلاب مرحلة البكالوريوس لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس يبلغ ١٨ طالبا فى كلية طب القاهرة ، ٢٢ طالبا فى كلية طب عين شمس ، ٢٣ طالبا فى كلية طب الاسكندرية ، ٢٤ طالبا فى كلية طب الأزهر ، ٢٥ طالبا فى كلية طب أسيوط ، ولكنه يصل إلى ٣٧ طالبا فى كلية طب المنصورة ، ٢٩ طالبا فى كلية الزقازيق .

ويظهر النقص فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات الأكاديمية بصورة واضحة ، ولا شك أن القانون الحالى للجامعات لم يساعد على استكمال الاحتياجات من أعضاء هيئات التدريس بالكليات الجديدة ، إذ قصر عن توفير عوامل الجذب المناسبة لحفز أعضاء من

هيئات التدريس بالكليات القديمة على الانتقال للعمل بالكليات الجديدة .

ويمكن القول بأن إمكانات كليات الطب القديمة مناسبة إلى حد ما لتقديم الخدمة التعليمية لطلابها ، بينما تقصر هذه الإمكانات من جميع نواحيها بالنسبة للكليات حديثة الإنشاء .

- ان احتياج الخدمات الطبية والصحية للأطباء يشير إلى ما يأتى :

× أن فرص التشغيل المنتظرة حتى نهاية عام ١٩٨٠ بوزارة الصحة وهيئاتها تبلغ ما يقرب من ١٩٠٠٠ طبيب ، بينما يبلغ عدد المتاح للاستخدام من خريجى كليات الطب حتى ذلك التاريخ حوالى ١٢٠٠٠ طبيب مما يبين عدم كفاية هؤلاء الخريجين لاستيفاء احتياجات القطاع الصحى من الأطباء .

× أن عدد الخريجين من كليات الطب - محسوبا على أساس أعداد الطلاب الذين قبلوا ويقبلون بالمعدلات الحالية بهذه الكليات - فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٥ ، يتوقع أن يبلغ أكثر من ١٩٠٠٠ طبيب بما يصل بعدد الأطباء المتوقع تواجدهم فى مصر إلى أكثر من ٣٨٠٠٠ طبيب ، وهو يفيض عن فرص التشغيل المتاحة فى وزارة الصحة وهيئاتها اذا ظل معدل الاستثمار بها كما هو فى الخطة الحالية (٧٦ / ١٩٨٠) وفرص التشغيل بالهيئات الحكومية الأخرى والقطاع العام ، ولا يدخل فى هذا الحساب الإعارات واحتياجات القوات المسلحة والقطاع الخاص .

ويمثل هذا العدد الاجمالى من الأطباء والمتوافر فى عام ١٩٨٥ ، بالنسبة لعدد السكان والذى يفترض أنه سيبلغ فى ذلك العام أكثر من ٤٥ مليون نسمة معدل ٢ر١ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان (وهو معدل يقارب الوضع فى انجلترا فى عام ١٩٧١ ولكنه أقل منه فى الأرجنتين والنمسا حيث يبلغ ٨٧ر١ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان ، وأقل بكثير منه فى تشيكوسلوفاكيا وفى الاتحاد السوفيتى فى نفس ذلك العام حيث يتراوح بين ١٧ر٢ - ٦٤ر٢ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان) .

أما إذا زاد معدل الاستثمار بوزارة الصحة وهيئاتها إلى الضعف فان الفائض فى عدد الأطباء ممن لا تستوعبهم قدرة العمالة بها يقل ، فاذا بلغ أربعة أمثال الاستثمار للخطة الحالية ١٩٨٠/٧٦ (أى ٦٠ مليون جنيه سنويا) فلا يصبح وقتذاك فائض من عدد الأطباء الذين يمكن لوزارة الصحة والجهات الأخرى تشغيلهم .

ومن ناحية أخرى فان بعض الآراء - وبخاصة النقابية منها - ترى أن معدلات القبول والتخرج الحالية بكليات الطب ستؤدى إلى خطر تهديد المهنة بالبطالة وما يستتبعه من محاذير بالنسبة لأخلاقيات المهنة نتيجة للتزاحم على فرص التشغيل المتاحة . علاوة على أنه إهدار لاستثمار غال استخدم فى تعليم وتدريب هؤلاء الأطباء ، وينادى هؤلاء بخفض معدلات القبول بنسبة ٤٠ ٪ وعدم إنشاء كليات جديدة للطب قبل تدعيم الحالية منها .

ولكن الرأى الآخر يشير إلى أن الخدمة الصحية والطبية فى مصر قاصرة خاصة فى الريف على امتداده ، وفى مجال الصحة المدرسية على أهميتها البالغة . كذلك فان الطبيب يؤدى خدمات ويقوم بأعباء إضافية نظرا للنقص الشديد فى أعداد القائمين على الخدمات الطبية المساعدة من تمريض وفحوص وتحاليل . وبالاضافة إلى ذلك فإن أنواعا جديدة من أمراض المدنية تظهر فى مصر ، كما أن الارتفاع المرتقب فى مستوى المعيشة للمواطنين سيطلب مزيدا من الرعاية الصحية والطبية . وكل ذلك يدعو إلى عدم التخوف من الزيادة فى أعداد الأطباء ، بل يؤكد ضرورتها .

ثانيا : بالنسبة لكليات طب الأسنان :

يبلغ عدد الطلاب المقيدين بكليات طب الأسنان فى عام ١٩٧٦/٧٥ بجامعات القاهرة والاسكندرية وطنطا والأزهر ما يقرب من ٤٠٠٠ طالب ، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات حوالى ٧٥ ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ٥٣ طالبا تقريبا .

وبما هو متوفر لدى المجلس من بيانات قليلة بالنسبة لأعداد أطباء الأسنان ومعدلات التخرج وفرص التشغيل المتاحة لهم فى السنوات القادمة ، فإن المجلس يرى أن خدمات طب الأسنان مازالت قاصرة عن

ملاحقة المتطلبات المتزايدة لرعاية صحة الفم والأسنان وخاصة للأطفال والصغار فى مراحل الدراسة الأولى .

ويرى المجلس أن الوصول بمعدل طبيب أسنان لكل ٧٠٠٠ من السكان ، أمر مأمول .

ثالثا : بالنسبة لكليات الصيدلة :

يبلغ عدد الطلاب المقيدين بكليات الصيدلة فى العام ١٩٧٦/٧٥ بجامعات القاهرة والاسكندرية وأسيوط وطنطا والمنصورة والأزهر ما يزيد عن ١٠٨٠٠ طالب ، ويبلغ مجموع عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات ما يقرب من ١٨٠ ، بمعدل عضو هيئة تـدريس لكل ٦٠ طالبا ، وينخفض هذا المعدل بصورة ملحوظة فى كليات صيدلة المنصــــــورة (١ : ١٩١) وصيدلة طنطا (١ : ٦٢) وصيدلة أسيوط (١ : ٥٨) ولكنه يصل فى كلية صيدلة القاهرة إلى (١ : ٢٣) ، وفى صيدلة الاسكندرية إلى (١ : ٢٩) . أما فى صيدلة الأزهر فيبلغ هـذا المعدل (١ : ٥٥) .

ويلاحظ المجلس أن عدد طلاب الصيدلة كبير ، كما أن عدد الصيادلة فى مصر قد زاد زيادة ملحوظة فى السنوات العشر الأخيرة . كما تلاحظ أن إمكانات كليات الصيدلة خارج القاهرة والاسكندرية لم تستكمل .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، يوصى بما يأتى :

بالنسبة لكليات الطب البشرى :

* الاحتفاظ بمعدلات القبول الحالية بكليات الطب أو خفضه بما لا يزيد عن ١٠ ٪ من الأعداد المقبولة فى العام الماضى .

* توصيل خدمة التعليم الطبى إلى الأقاليم لتنشأ كليات للطب فى المحافظات ذات الكثافة السكانية ، بما يخفف من ضغط الأعداد الكبيرة فى كليات الطب الحالية ، ويخفف من أعباء المسكن والمعيشة على طلاب الطب من الأقاليم ، ويوفر الأطباء لهذه المحافظات من أبنائها .

ولكن إنشاء كليات جديدة للطب يستوجب دعمها بالتجهيزات المناسبة وتوفير أعضاء هيئة التدريس لها بجذب الزائدين من الكليات الراسخة بتقديم بعض الميزات الواضحة من حيث المرتبات وغيرها من الامتيازات بالإضافة إلى العمل على تعديل القانون بما يحقق توزيعا عادلا لأعضاء هيئة التدريس على الكليات الجديدة .

* زيادة الدعم للدراسات العليا لتوفير التدريب المستمر للخريجين لرفع كفاءتهم ولتوفير الاخصائيين ولتكوين أعضاء جدد لهيئة التدريس بهذه الكليات ومستشفياتها .

* زيادة حجم الاستثمارات للخدمات الصحية والطبية لوزارة الصحة وهيئاتها فى الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨١ - ١٩٨٥) بصورة واضحة لتوصيل هذه الخدمات إلى المواطنين فى الريف والحضر وبالكفاءة الواجبة .

* الاهتمام بالخدمات الطبية المعاونة من هيئات التمريض والفنيين بانشاء المزيد من المدارس والمعاهد لهذه الفئات واجتذاب الدارسين إليها وتحسين أحوالهم ماديا ورفع مستواهم الفنى بالتدريب المستمر ، بما يحقق ارتفاع كفاءة الطبيب وتفرغه للخدمة الطبية الحقيقية .

بالنسبة لكليات طب الأسنان :

* الاستمرار فى معدلات القبول الحالية بكليات طب الأسنان .

* دعم كليات طب الأسنان بأعضاء هيئة التدريس وخاصة الناشئة منها بزيادة البعثات الخارجية والداخلية وتشجيع الدراسات العليا للحصول على الدكتوراه وخاصة فى التخصصات غير المتوفرة بهذه الكليات .

* الاهتمام بخدمات طب الأسنان المعاونة وخاصة فئة صناع الأسنان والعناية بمعاهدها .

* زيادة الاستثمار لتوفير الوحدات والمعدات اللازمة للفحص والتشخيص والعلاج لطب الأسنان ، بما يمكن أطباء الأسنان من ممارسة مهامهم التى ينصرف الكثير منهم عنها حاليا بسبب نقص هذه الأجهزة والمعدات .

بالنسبة لكليات الصيدلة :

* الإقلال من معدلات القبول بكليات الصيدلة .

* دعم كليات الصيدلة حديثة الإنشاء .

* البحث عن مجالات جديدة لتوفير التشغيل للخريجين من كليات الصيدلة بما لا يهدر الاستثمار المرتفع الذى أنفق فى أعدادهم .

اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمي بالجامعات

تسعى جميع المجتمعات ، على اختلاف مذاهبها الاقتصادية والاجتماعية الى بناء التقدم وتحقيق التنمية الشاملة بابعادها المختلفة . ومن أهم وسائل تحقيق هذا الهدف - في عالمنا المعاصر - نشر التعليم والنهوض بالبحث العلمي وتنمية المعرفة والفنون الانتاجية الحديثة ، وبناء الأجيال الصاعدة بناء متكاملا علميا وفكريا واجتماعيا وروحيا ورياضيا ، فبناء الانسان هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، كما أنه في الوقت نفسه هدفنا الرئيسي . وتدخل كل هذه الأمور ضمن رسالة جامعة اليوم ومهامها . فالتعليم الجامعي على هذا النحو هو نوع من أنواع الاستثمار طويل الأجل لتحقيق التنمية الشاملة .

وتهدف دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي الى تحقيق رسالة الجامعات بأعلى مستوى من الكفاءة وبأقل قدر من التكاليف . وبمعنى آخر تستهدف اقتصاديات التعليم الجامعي ترشيد الانفاق على هذا النوع من التعليم على نحو يؤدي الى الحصول على أفضل النتائج بأقل قدر من التكاليف .

ودراسات اقتصاديات التعليم الجامعي وتكلفته على هذا النحو ضخمة ومتشعبة ، فهي تشمل تحديد تكاليفه ، وحجمه ، ونوعياته ، ومستوياته ، وتوزيعه الجغرافي ، وهياكله التنظيمية ووسائل تطويره ، ونظمه التعليمية ، والبحوث العلمية وأولوياتها - كل ذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية للمجتمع .

يستبين من كل ذلك أن دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي من أهم الأمور التي ينبغي العناية بها لترشيد الانفاق على هذا النوع من التعليم وتوجيهه الى القنوات والمسارات التي تحقق أكبر عائد دون اهدار أو فقدان ، واذا كان لهذا الأمر أهمية بالغة في جميع المجتمعات على اختلاف نزعاتها ودرجة تقدمها فانه ألزم ما يكون بالنسبة للمجتمعات النامية ذات الموارد المحدودة التي تحتاج الى استخدام مواردها بكفاءة لتستطيع اللحاق بركب التقدم .

على أن دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي وتكلفته ليست من الأمور السهلة أو الميسورة ، وذلك لأنها ترتبط بعوامل ومتغيرات كثيرة ومتعددة .

فهي تتعلق ببناء القوى البشرية وتنمية قدراتها ، ورفع كفاءة أدائها وانتاجها ، وهذا الأمر يحتاج الى وقت طويل نسبيا . كما أنه يرتبط بمستوى التعليم العام الذي يستقي منه موارده الطلابية .

كما أن تقويم نتاج التعليم الجامعي والبحث العلمي ليس سهلا ، فكثير من النتائج التي يتم التوصل اليها يصعب قياسها بدقة لعدم وجود مقاييس رقمية محددة لها على النحو الذي يستخدم في قياس الأوزان والأطوال والأحجام . ومن الأمثلة على ذلك المستويات العلمية للخريجين ونتائج البحوث ، والكفاءات والقدرات ، فكل هذه الأمور تقاس عادة بمقاييس نسبية . وتجري في الوقت الحالي دراسات تستهدف الوصول الى معايير ومقاييس أكثر تحديدا ودقة لقياس هذه النتائج .

على أن هناك نتائج أخرى للتعليم الجامعي يمكن قياسها بدقة لتوافر مقاييسها الرقمية المحددة . ومن الأمثلة على ذلك عدد الخريجين ، ونوعيات دراساتهم ، وعدد أعضاء هيئة التدريس والباحثين ، وعدد البحوث ومجالاتها ، وتكاليف الدراسة والأنشطة الجامعية المختلفة .

وتتعلق دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى أيضا بعوامل كثيرة كالتطور السكانى فى المجتمع والتوزيع الجغرافى للسكان ، والنشاط الاقتصادى لأبناء المجتمع ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وسياسة التوظف وتشغيل الخريجين ، وسياسة الاثابة عن العمل والأجور ، وسياسة تصدير القوى العاملة .

كما تتعلق هذه الدراسة أيضا بعوامل كثيرة متغيرة كهجرة العلماء والباحثين الى الخارج ، والهجرة المضادة الى الداخل ، والبحوث العلمية ومدى نجاحها فى تحقيق أهداف التقدم والتنمية .

وتتعلق دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى كذلك بالمستوى الحضارى للمجتمع ، فالتعليم الجامعى يؤثر ويتأثر بالمستوى الحضارى للمجتمع . فالجامعات لا تعمل بكفاءة الا اذا توافر للعاملين بها مقومات العمل العلمى المتقدم كالمختبرات والأجهزة والكوادر الفنية القادرة على تشغيلها وادارتها وصيانتها واصلاحها ، وتهيأ لهم البيئة الحضارية المناسبة من مساكن وطرق ومواصلات وعلاج وثقافة وغيرها .

على أن صعوبة دراسات اقتصاديات التعليم يجب ألا تدعونا الى اهمالها أو العزوف عنها ، ذلك أنها من الأمور المهمة والحيوية اللازمة لترشيد استخدام مواردنا المحدودة بكفاءة . ويتطلب الأمر القيام بهذه الدراسات بالتدريج وتوفير المقومات اللازمة للوفاء بها وتحقيقها بنجاح .

ويأتى فى مقدمة الأمور اللازمة للنهوض بهذه الدراسات إمساك حسابات تكاليف سليمة للتعليم الجامعى ، ذلك بأنها تعد المدخل الطبيعى لدراسات اقتصاديات التعليم الجامعى . فهى التى توفر كل البيانات والمعلومات اللازمة لقياس وتقييم مختلف أوجه النشاط الجامعى . فعلى سبيل المثال يمكننا تحليل التكاليف الجارية للأنشطة والأعمال الجامعية المختلفة من النهوض باقتصاديات ذلك التعليم عن طريق معرفة حجم التكلفة الجارية لكل نشاط ، والعائد الناتج منه والبدائل المختلفة له ، ومواطن الاسراف والقصور به ، وبالتالى يمكن ترشيد الانفاق فى كل نشاط للوصول الى نتائج أفضل دون إهدار أو فاقد .

كما تتطلب دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى أيضا إعداد الكوادر الفنية التى تستطيع النهوض بهذه الدراسات ، وإمساك حسابات تكاليف سليمة للتعليم الجامعى ، وتوفير كل المقومات اللازمة للوفاء بهذه الدراسات .

ونخلص مما تقدم أنه قد يكون من المناسب أن يقتصر البحث فى الوقت الحاضر على تكاليف التعليم الجامعى .

أهمية حسابات التكاليف فى نجاح المشروعات

عصر الثورة العلمية والادارة العلمية :

يتميز عصرنا الحاضر بأنه عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا الشاملة ، وعصر الادارة العلمية الحديثة . فجميع المؤسسات والمشروعات على اختلاف أنواعها وطبيعة أعمالها ، تخضع اليوم للدراسة العلمية سواء فى انشائها أو ادارتها . فتوضع تحت مجهر البحث العلمى لتفحص بدقة من جميع الجوانب وتحدد جميع العوامل التى تؤثر فيها أو تتأثر بها ويوضح حجم هذا التأثير وأبعاده . وفى ضوء هذه الدراسة توضع الخطط اللازمة للنهوض بها ولادارة شئونها على النحو الذى يحقق أهدافها بنجاح وكفاءة عالية ، ثم تنفذ هذه الخطط وتتابع بوعى ويقظة ، حتى تصل الى غاياتها .

أسس الادارة العلمية الحديثة وأبعادها :

وتأسيسا على ذلك فانه أضحى من الضرورى لنجاح أى مشروع فى عالمنا المعاصر أن تتم دراسته لوضع رؤية مستقبلية كاملة له ، وأن تتم ادارته وفقا لأسس الادارة العلمية الحديثة بكافة أبعادها .

وتتلخص أبعاد الادارة العلمية الحديثة فى الآتى :

البعد الأول :

النهوض بالوظائف الرئيسية للادارة بكفاءة واحكام ، وعدم التغاضى عن أية وظيفة منها ، أو اهمالها . وتشمل وظائف الادارة عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والاشراف ، والتنسيق ، والمتابعة ، والتقييم .

البعد الثانى :

تطبيق الأساليب الحديثة فى النهوض بالوظائف الرئيسية للادارة السابق ذكرها . ومن أبرز هذه الأساليب ، الموازنات التخطيطية ، والبرامج التخطيطية ، التى يتم إعدادها على أساس حسابات دقيقة للتكاليف ومعدلات سليمة للاداء .

فحسابات التكاليف هى الركيزة الأساسية التى لا غنى عنها للقيام بالوظائف الرئيسية للادارة ، فعمليات التخطيط ، والتنظيم ، والتنسيق ، والمتابعة والتقييم لا تتم بنجاح الا من خلال حسابات دقيقة وسليمة للتكاليف تستند الى معدلات مناسبة للأداء .

البعد الثالث :

توفير المستلزمات والمقومات للنهوض بالوظائف الرئيسية للادارة ، ولتطبيق الأساليب الحديثة بشانها . وأهم هذه المستلزمـات والمقومات هى :

– توفير المعلومات والبيانات والاحصاءات ، وتحليلها ، ودراستها ، واستخراج النتائج المفيدة منها ، وتوصيلها بسرعة الى الأجهزة والقيادات الادارية .

– توفير الكفاءات الادارية المدربة التى تستطيع النهوض بالوظائف الرئيسية للادارة بكفاءة .

– توفير المناخ السليم لانجاز الأعمال داخل المشروع بطريقة ناجحة ومثمرة ، والاستفادة من قدرات العاملين على خير وجه ، وتمكينهم من العطاء جهدا وعملا بسخاء . ويتطلب ذلك كله تهيئة جو من التعاون والتكاتف بين العاملين لتحقيق الأهداف المشتركة ووضع أنظمة عادلة للاثابة ، وبناء علاقات انسانية سليمة بين العاملين داخل المشروع .

ونخلص مما سبق أن حسابات التكاليف هى احدى الركائز الأساسية التى تستند عليها ممارسة العملية الادارية بكفاءة فى عالمنا المعاصر – فى جميع المشروعات على اختلاف طبيعة أعمالها – لتصل الى غاياتها وتحقق أهدافها بنجاح .

أهداف حسابات تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية

تستهدف حسابات التكاليف بصفة عامة فى أى مشروع تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة فى ادارته ، أى تحقيق أكبر قدر من النتائج القيمة للمشروع بأقل قدر من التكاليف .

على أن هناك أهدافا أخرى كثيرة مباشرة وتفصيلية لحسابات التكاليف ، كتقويم اقتصاديات المشروع والمفاضلة بين البدائل ، وتحديد أولويات الانجاز وتقويم الأداء ، وترشيد الانفاق وتحسين الانتاج ، وتحديد تكلفة المنتج أو تكلفة الأداء ، وتحديد الأسعار ، ومعرفة مواطن الضعف والقوة فى المشروع والتقدم فى العطاءات ، وتحديد الطاقة العاطلة ومقدار نقص الكفاية أو الضياع ، الى غير ذلك من الأهداف الأخرى المتعددة .

ويحتاج تحقيق كل هدف من هذه الأهداف وفى كل مشروع من المشروعات المختلفة ، الى تنظيم حسابات التكاليف بالشكل الذى يتلاءم مع طبيعة كل مشروع ومع نوع الهدف المنشود حتى يمكن تحقيقه بسرعة وكفاءة . فالأصول العلمية لحسابات التكاليف وان كانت واحدة الا ان نظام تطبيقها يختلف باختلاف طبيعة أعمال المشروع وباختلاف كل هدف من الأهداف التفصيلية المباشرة المطلوب تحقيقها .

ومن هنا فانه من المهم أن نحدد أولا الأهداف المباشرة التى نتطلع الى تحقيقها من حسابات تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية فى الفترة القصيرة القادمة ، كخطوة أساسية لتصميم نظم حسابات التكاليف اللازمة لتحقيقها ووضع برامج العمل المناسبة والقادرة على الوفاء بها . فتحديد الأهداف أمر لازم وحيوى لرسم مسارات العمل التى توصل اليها .

أهم الأهداف المطلوب تحقيقها :

وغنى عن البيان أن هناك أهدافا طموحة وكثيرة تتطلع الجامعات

المصرية الى تحقيقها من خلال حسابات تكاليف سليمة وجيدة الا أنه من الأفضل ان نركز جهودنا في الفترة القادمة على تحقيق عدد محدود من الأهداف التي يكون لها الأولوية على غيرها ، وأن تحشد الامكانات لتحقيقها بنجاح حتى لا تتبعثر الجهود في أكثر من اتجاه خصوصا وأن حسابات التكلفة تستلزم دقة كبيرة في العمل وتحتاج الى جهود ضخمة وكفاءات عالية ونفقات كثيرة ، وان الامكانات المتاحة تقصر عن بلوغ مستوى طموح لتحقيق كل الاهداف المنشودة دفعة واحدة .

وفي تقديرنا أنه من الأفضل أن نركز جهودنا في خلال المرحلة القادمة على تحقيق الهدفين الآتيين :

الهدف الأول :

(تحقيق التوازن بين مسئوليات الجامعات المصرية وحجم المجتمع الطلابي بها من جهة ، وبين الامكانات المتاحة لها من جهة أخرى) . ويتم ذلك عن طريق تحديد معدلات التكاليف المعيارية للتعليم الجامعي والبحث العلمي في جامعاتنا المصرية في إطار الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مصر . والمقصود بالتكاليف المعيارية هنا التكاليف المناسبة التي تحقق أهداف التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر بكفاءة في حدود الطاقة النمطية للجامعات . ولا شك أنه من المفيد أن نسترشد بما جرى عليه العمل في الجامعات الأجنبية في هذا الشأن ، الا أنه من المهم أن يتم تحديد هذه التكاليف على أساس الواقع المصري ، والظروف والبيئة المصرية حتى تحقق أهدافها بنجاح . ويحتل هذا الهدف مركز الصدارة على غيره من الأهداف الأخرى وذلك لترشيد سياسة القبول في الجامعات وسياسة تمويل الجامعات وتوفير الامكانات اللازمة لها في حدود حجم المجتمع الطلابي بها وما تنهض به من مهام .

فأهم مشكلة يعاني منها التعليم الجامعي في مصر هي نمو حجم المجتمع الطلابي به واتساع نطاق مسئولياته في البحث العلمي وفي خدمة المجتمع وارتفاع قيم الأداء به ، وذلك كله بمعدلات سريعة وعالية تفوق معدلات الزيادة في الامكانات المتاحة له . ولقد أدى هذا الاختلال في التوازن بين حجم المسئوليات من جهة ومقدار الامكانات من جهة أخرى الى نتائج خطيرة في كثير من الأمور ، ولاسيما في مستوى الأداء الأكاديمي ونوعية الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين ومستوى البحث العلمي والسلوكيات وممارسة التقاليد الجامعية الأصيلة .

ولا شك أن علاج هذه المشكلة بأسلوب علمي في عصر العلم والادارة العلمية الحديثة يتطلب تحديد التكاليف المعيارية للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتوفير الامكانات للجامعات المصرية - التي تتلاءم مع حجم مسئولياتها وعدد طلابها - على أساس تلك التكاليف ، ثم متابعة أعمالها أولا بأول لضمان كفاءة التنفيذ ، ومحاسبتها - بعد ذلك - على النتائج ، فكل عطاء يجب أن يكون له مردود .

الهدف الثاني :

(ترشيد الانفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات المصرية على نحو يرفع كفاءة هذا التعليم فيحقق أفضل النتائج بتكاليف محدودة نسبيا) . فالموارد المتاحة في مصر محدودة اذا قيست بالآمال الطموحة التي يتطلع اليها المجتمع ، وتقضي أمانة المسئولية أن تستخدم هذه الموارد المحدودة بكفاءة عالية لتعطينا أفضل النتائج دون اهدار أو فقدان .

والواقع أن كثيرا من المؤشرات والدلائل تشير الى وجود فقدان غير يسير في التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات المصرية ، وأنه يمكن تقليل هذا الفقدان - الى حد كبير - لو أجريت دراسة علمية لتكاليفه تكشف عن مواطن الضعف والقصور به وتحديد أبعادها ، وترسم طريق علاجها لاتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لذلك .

فيلاحظ أن معظم الهياكل التنظيمية بالجامعات المصرية وكل أنماط التعليم ونظمه المطبقة بها من النوع التقليدي . فالهياكل التنظيمية في الجامعات المصرية القديمة بنيت على أساس نظام الكليات التي تتعدد بها الأقسام العلمية المتناظرة ، وشيدت في الجامعات الاقليمية على

أساس نظام الكليات ذات الأقسام العلمية الموحدة . أما بالنسبة لأنماط التعليم وأنظمته فتأخذ كل كليات الجامعات المصرية بنظام العام الدراسي الكامل ، ما عدا كليات الزراعة التى تأخذ بنظام العام الدراسي المقسم الى فصلين . وجميع المقررات فى كل فرقة دراسية موحدة واجبارية بالنسبة لجميع طلاب الفرقة ، مع وجود بعض الحالات المحدودة التى يسمح فيها للطالب باختيار بعض المقررات فى حدود ضيقة جدا .

ويحتاج ترشيد الانفاق على التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية أن نحدد التكاليف المعيارية لهياكلها التنظيمية ونظمها التعليمية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية للهياكل التنظيمية الحديثة كالأقسام العلمية الموحدة أو المراكز العلمية ، وبالتكاليف المعيارية للنظم التعليمية الحديثة كنظام الفصول أو المقررات ، وذلك بمعرفة مواطن الضعف والقصور وتحديد الطاقات العاطلة ، ومعالجة كل ذلك من خلال تطبيق الأنظمة الأكثر كفاءة .

كما يلاحظ أن النظام الحالى للأجور الإضافية واثابة أعضاء هيئة التدريس قد أصاب الجامعات المصرية بهزة عنيفة وأثر على السلوكيات ومستوى الأداء ، وجذب جهود أعضاء هيئة التدريس للعمل بالمرحلة الجامعية الأولى على حساب الدراسات العليا . ويحتاج علاج كل هذه الأمور الى القيام بدراسة دقيقة لتكاليف أداء العمل الاكاديمى ، تستهدف ترشيد الانفاق فى هذا المجال للحصول على أفضل النتائج وتجنب تلك المشاكل .

كما يلاحظ أيضا ارتفاع مقدار التكاليف الادارية فى الجامعات المصرية بالنسبة للتكاليف الكلية . فتبلغ التكاليف الادارية نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ من التكاليف الكلية وهى نسبة عالية اذا قيست بالمعدلات العالمية فى هذا الشأن .

ويحتاج الأمر الى ترشيد الانفاق فى هذا الاتجاه بعمل دراسة علمية لتكاليف العمليات الادارية وتكاليف الأداء الادارى فى الجامعات المصرية وتحديد مواطن التخلف ونقص الكفاية والعمل على علاجها .

ويلاحظ أيضا أن الانفاق الجارى على الخدمات وألوان الرعاية الاجتماعية والرياضية والثقافية والصحية ، أخذ يتضخم بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة بالجامعات المصرية حتى فاق الانفاق على العملية التعليمية ذاتها فى بعض الأحيان . ولئن كانت هذه ظاهرة عامة فى كثير من جامعات العالم ، الا أن الأمر يحتاج الى ترشيد الانفاق فى هذا الاتجاه بالقيام بدراسة علمية دقيقة لاقتصاديات التعليم الجامعى بصفة عامة ، وتكاليف الخدمات الطلابية المختلفة بصفة خاصة ، وتحديد مواطن الضعف والقصور والعمل على علاجها .

كما يلاحظ أن نسب الطلاب الذين يستنفدون فرص الرسوب ويفصلون من الدراسة فى الجامعات المصرية كبيرة اذا قيست بمثيلاتها فى الدول الأخرى المتقدمة .

ويحتاج الأمر لترشيد الانفاق فى هذا الاتجاه الى القيام بدراسة علمية لاقتصاديات التعليم الجامعى فى مصر وتكاليفه ، للتعرف على مواطن الضعف فيه ونقص الكفاية والعمل على علاجها ، على نحو يرفع كفاءته .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

مستلزمات النهوض بأهداف تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات

يتطلب تحقيق أهداف تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية على النحو السابق شرحه ، توافر بعض الأركان والمستلزمات ، نوجز أهم ما نوصى به منها فى الآتى :

* القيام بالدراسات العلمية اللازمة لتحديد معدلات العمل والأداء المناسبة للواقع المصرى والظروف المصرية ، وذلك لمختلف المجالات وأوجه العمل والنشاط فى الجامعات المصرية ، وعلى الأخص فـى المجالات الآتية :

– النسبة الملائمة لعدد الطلاب – سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا – لكل عضو هيئة تدريس فى كل قطاع دراسى أو فى الشعب الدراسية المختلفة بكل كلية فى مصر .

– النسبة الملائمة لعدد الطلاب – فى المرحلة الجامعية الأولى – لكل معيد أو مدرس مساعد أو مشرف علمى فى الشعب التى يدرس فيها الطالب فى كل كلية أو دراسة جامعية .

– النسب الملائمة لعدد الفنيين الى الطلاب فى كل كلية أو دراسة جامعية فى مستوياتها المختلفة .

– متوسط عدد ساعات المحاضرات العلمية ، والدروس والتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية التى ينبغى أن يتلقاها الطالب – فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا – خلال كل سنة من السنوات الدراسية فى كل دراسة جامعية ، لتكوينه التكوين العلمى المطلوب .

– متوسط عـــدد السنوات أو الفصول الدراسـية المختلفة لكل كلية ، حتى يتم تأهيله على النحو المطلوب ، سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا .

– النسبة الملائمة لعدد الكتب والمصنفات والمراجع العلمية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب – فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا – ولكل عضو هيئة تدريس أو لكل قسم علمى فى كل كلية أو دراسة جامعية .

– متوسط المساحة المناسبة لكل طالب – سواء فى المرحلة الجامعية الاولى أو الدراسات العليا – من المدرجات ، وقاعات المحاضرات ، والمختبرات والورش ، ومحطات التجارب الزراعية ، والمستشفيات التعليمية ، وما شابهها فى كل كلية أو دراسة جامعية .

– المتوسط المناسب لتجهيز المختبرات ، والورش ، ومحطات التجارب الزراعية والمستشفيات التعليمية ، لكل طالب أو مجموعة من الطلاب فى المستويات الدراسية المختلفة .

– المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد ، والكيماويات ، اللازمة للعملية التعليمية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب فى الكليات والدراسات الجامعية بمستوياتها المختلفه .

– الحجم المناسب من الأجهزة الادارية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى كل كلية .

– الحجم المناسب من الأجهزة الاشرافية والقيادية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى الجامعة .

– المتوسط المناسب لعدد الساعات اللازمة للطالب فى المراحل الدراسية المختلفة لكى يمارس فيها النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى فى الكليات والدراسات الجامعية المختلفة .

– متوسط المساحة المناسبة اللازمة لكل طالب – فى المراحل الدراسية المختلفة – من المرافق العامة والخدمات المختلفة كالمدينة الجامعية ، والملاعب ، والنوادى ، وأمكنة النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى فى الجامعة .

– المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد ، والأدوات ، اللازمة للرعاية الاجتماعية والرياضية والثقافية لكل طالب فى الجامعة .

ومن المهم أن يتم تحديد هذه المعدلات بدقة ، بمعرفة المختصين وخبراء حسابات التكاليف على أساس الواقع المصرى وظروفه .

* الحصول على الدراسات والمعدلات العالمية فى كل مجالات أنشطة التعليم الجامعى والبحث العلمى ، ودراستها ، كمعلومات أساسية لمعرفة الاتجاهات العالمية ، وعمل المقارنات بينها وبين المعدلات التى تم تحديدها من واقع المجتمع المصرى .

* القيام بمسح ميدانى لمختلف الامكانات البشرية والمادية المتاحة فى الجامعات المصرية ، لتحديد معدلات العمل والاداء الفعلية من الواقع المطبق حاليا فى تلك الجامعات ، ومقارنة تلك المعدلات بالمعدلات المناسبة السابق تحديدها وإجراء الدراسات والتحليلات المختلفة لمعرفة مواطن القصور والنقص والطاقات العاطلة وتحديد حجم هذا القصور وأبعاده ، تمهيدا لاتخاذ الخطوات المناسبة لعلاجه .

* توفير جهاز كفء للاحصائيات والمعلومات ، يتولى تجميع البيانات والمعلومات والاحصاءات ، الخاصة بالتعليم الجامعى فى مصر ، وعلى الأخص البيانات المتعلقة بالانفاق الجارى والاستثمارى . كما يتولى اجراء الدراسات الخاصة بهذه البيانات والمعلومات وتحليلها أولا بأول ، واستخراج المعدلات والنتائج منها ، وتوصيلها إلى الأجهزة والقيادات الادارية الجامعية .

وفى هذا المجال فان المجلس يؤكد ما سبق أن أوصى به فى شأن تطوير أمانة المجلس الأعلى للجامعات ، وإنشاء مركز لبحوث التعليم الجامعى فيها بغية النهوض بمثل هذه المهمة .

فى شأن خطوات عمل حسابات تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية

يتطلب حساب تكاليف التعليم والبحث العلمى – فى الجامعات

المصرية وفقا للأسس السابق ذكرها - القيام بتنفيذ خطوات نوصى فى شأنها بالآتى :

* تشكيل فريق بحثى من أساتذة الجامعات والخبراء فى حسابات التكاليف . ويتولى هذا الفريق - بالاشتراك مع لجان القطاعات الدراسية المختلفة ، ومع المختصين والمسئولين فى الكليات والجامعات القيام بالمهام التالية :

* اجراء الدراسات العلمية اللازمة لتحديد معدلات العمل على النحو السابق شرحه ، فى كل قطاع من قطاعات الدراسات الجامعية ، أو فى كل نوع من أنواع الدراسات الجامعية ، وذلك على أساس الواقع المصرى والظروف المصرية . مع الاسترشاد بما يجرى عليه العمل فى البلاد الأجنبية .

* اجراء الدراسات العلمية اللازمة لتحديد المعدلات المناسبة للمرافق والخدمات العامة ، والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية فى الجامعات المصرية ، وذلك أيضا على أساس الواقع المصرى .

* اجراء الدراسات اللازمة للنظم الادارية المناسبة للجامعات المصرية ، وتحديد معدلاتها .

* تحديد التكاليف المعيارية للطالب - سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو فى الدراسات العليا - وذلك فى كل مجال من المجالات التالية :

- العملية التعليمية .
- البحث العلمى .
- العملية الادارية .
- المرافق العامة .
- الخدمات الصحية والعامة .
- الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية .
- الادارة العليا .

ومن المهم أن تتضمن هذه التكاليف جميع النفقات التى تنفق على هذه العملية ، سواء من موازنات الجامعات أو من خارجها .

ومن المهم أيضا أن يتم تحديد هذه التكاليف بالنسبة لكل كلية أو دراسة جامعية على أساس المعدلات السابق تحديدها . واذا تعذر استخراج التكاليف المعيارية بالنسبة لكل طالب ، فيمكن استخدام أى وحدة تكاليف أخرى مناسبة حسبما يقتضيه الحال .

- إعداد النماذج ، وتصميم الكشوف اللازمة لرصد البيانات ، والمعلومات ، والاحصاءات المطلوب جمعها من الكليات المختلفة بشأن معدلات وتكاليف الأداء الفعلى على أساس ما يجرى عليه العمل فعلا فى الجامعات المصرية .

ويمكن أن يتولى مركز بحوث التعليم الجامعى الذى سبق أن أوصى المجلس بانشائه فى المجلس الأعلى للجامعات تنظيم هذه العملية كلها . ويعهد بتنفيذها الى فريق البحث العلمى القادر على القيام به .

* تشكيل لجان فرعية ، تتولى جمع البيانات ، والمعلومات ، والاحصاءات ، المطلوبة من الكليات المختلفة عن واقع التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية ، ورصدها فى النماذج والكشوف المعدة لهذا الغرض على النحو الموضح فى البند السابق ، وذلك تحت إشراف الفريق البحثى .

* يتولى الفريق البحثى - بعد ذلك - تحليل ودراسة البيانات ، والمعلومات والاحصاءات السابق ذكرها عن واقع التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية ، واستخراج التكاليف الفعلية للعملية التعليمية ، والبحث العلمى ، والعملية الادارية ، والمرافق العامة ، والخدمات الصحية والعامة ، والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، والادارة العليا ، فى كل كلية أو دراسة متخصصة فى الجامعات المصرية .

* يتولى الفريق البحثى كذلك مقارنة التكاليف المعيارية المناسبة التى أعدها بالتكاليف الفعلية الحالية للتعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية التى استخرجها من الواقع الفعلى ، وتحليل الفروق بينهما واستخلاص النتائج منها ، وتحديد مواطن الضعف والقصور الموجودة وحجمها وأبعادها .

* يقدم الفريق البحثى تقريرا مفصلا يتضمن مقترحاته بشأن علاج أوجه النقص والقصور – سواء على المدى البعيد أو القريب ، وعلى الأخص بشأن تحقيق الهدفين السابق ذكرهما وهما :

– تحقيق التوازن بين حجم المجتمع الطلابى والامكانات المتاحة له من جهة أخرى ، وذلك على أساس علمى سليم ، لرفع كفاءة التعليم والبحث العلمى بهذه الجامعات .

– ترشيد الانفاق على التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية للحصول على أفضل النتائج باستخدام الموارد المحدودة المتاحة .

فى شأن امساك حسابات تكاليف دائمة فى الجامعات

لا شك أنه من الأفضل أن تقوم الجامعات المصرية بإمساك حسابات دائمة للتكاليف الى جانب ما تمسكه حاليا من حسابات مالية ، وذلك ضمانا لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة كافة الأنشطة الجامعية والبحث العلمى بصفة دائمة ومستمرة .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت فى المادة ٢٥٦ على ما يأتى :

تنظم اللائحة المالية والحسابية لكل جامعة نظام الحسابات ومستنداتها وسجلاتها وفق أصول المحاسبة المتبعة فى الهيئات العامة . ويعتمد النظام المحاسبى على ما يأتى :

– نظام المحاسبة بالموازنة التخطيطية للجامعات والكليات والوحدات الفرعية .

– نظام المحاسبة المالية للايرادات والنفقات والمراكز المالية .

– نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال .

على أنه لم تصدر حتى الآن اللائحة المالية والحسابية لأية جامعة من الجامعات القائمة حاليا ، وبالتالى فلم تمسك أى منهـا حسابات للتكاليف ، بل اقتصر الأمر فيها على امساك حسابات مالية .

ويقتضى تنفيذ الحكم الذى أوردته اللائحة التنفيذية فى هذا الخصوص اعداد العدة من الآن لتوفير المقومات اللازمة لامساك حسابات سليمة للتكاليف بالجامعات ، خاصة وأن امساك هذه الحسابات قد أصبح من الأمور الحيوية التى تفيد كثيرا فى معرفة أبعاد اقتصاديات التعليم الجامعى لترشيد الانفاق عليه ورفع كفاءته .

وتتلخص أهم المقومات المطلوبة لامساك حسابات دائمة وسليمة للتكاليف بالجامعات المصرية فى الآتى :

– وضع التصميم المناسب لحسابات التكاليف اللازمة للجامعات وإعداد السجلات والدفاتر المطلوبة للوفاء بها ، ويمكن تشكيل لجنة من أساتذة الجامعات والخبراء لوضع التصميم المطلوب وتحديد المجموعة الدفترية اللازمة لحسابات التكاليف ، ومن المهم أن تتوافر فى هذا التصميم المرونة الكافية التى تسمح بتعديله فى ضوء ما تسفر عنه الممارسة العلمية فى التطبيق مستقبلا .

– إعداد الكوادر الفنية القادرة على القيام بمهمة حسابات التكاليف بالجامعات . ويتطلب هذا الأمر اختيار عدد من الكفاءات الفنية العالية من خريجى شعبة المحاسبة بكليات التجارة ، وتنظيم دورة تدريبية لهم فى اطار برنامج تضعه اللجنة المشكلة من أساتذة الجامعات والخبراء المشار اليها سالفا .

– توفير أجهزة المحاسبة الآلية اللازمة للوفاء بهذه الأعمال بكفاءة عالية ، وتدريب العاملين بأقسام حسابات التكاليف على استخدام هذه الأجهزة .

ومن الأفضل أن يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة مركزية من أساتذة الجامعات والخبراء تتولى وضع تصميم حسابات التكاليف الدائمة اللازمة للجامعات والمجموعة الدفترية الخاصة بهذه الحسابات . كما تقوم هذه اللجنة بإعداد برامج تدريب الكوادر الفنية ، على أن تتولى كل جامعة على حدة تدريب من تختارهم من العاملين بها لامساك حسابات التكاليف الدائمة اللازمة لها وفقا للبرنامج الذى ترسمه اللجنة المذكورة .

القبول فى كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى

تناول المجلس فى دورته السابقة أوضاع القبول فى كليات التربية والعلوم والآداب ودار العلوم والحقوق والتجارة والآثار والاعلام والاقتصاد والطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة .

وفى هذه الدورة الخامسة تناول المجلس أوضاع القبول فى باقى الكليات وهى الهندسة والزراعة والطب البيطرى ، وذلك فى ضوء الاحصاءات التى أعدتها أمانة المجلس الأعلى للجامعات .

أولا : كليات الهندسة

تضم الجامعات ١٢ كلية للهندسة وكلية للبترول والتعدين وكلية للالكترونيات:

مرحلة البكالوريوس :

بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة البكالوريوس فى العام الجامعى ٧٦/٧٥ نحو ٥٢١٤١ طالبا (جدول رقم ١) .

مرحلة الدراسات العليا :

• بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا فى ١٢ كلية فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٢٥٥٤ (جدول رقم ١) .

• بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من ٨ كليات للهندسة فى مدة خمس سنوات من عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ - ١٩٧٥ / ١٩٧٦ - موزعين على النحو الآتى (جدول رقم ٢) .

٥١٢ حصلوا على دبلومات .

٨٤٥ حصلوا على درجات الماجستير .

١٠٦ حصلوا على درجات الدكتوراه .

المعيدون والمدرسون المساعدون :

بلغ عدد المعيدين والمدرسين المساعدين فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ١٩٢٠ (جدول رقم ١) .

اعضاء هيئات التدريس :

بلغ عدد اعضاء هيئات التدريس فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٩٧٨ عضوا (يشمل هذا العدد المعارين للجامعات العربية والأجنبية) (جدول رقم ١) .

وقد ناقش المجلس أوضاع القبول فى كليات الهندسة من حيث :

- الاحتياجات الملموسة للخريجين .

- الامكانات التعليمية المتاحة بهذه الكليات بشرية ومادية .

الاحتياجات :

بلغ عدد المهندسين المقيدين بنقابة المهندسين الآن حوالى ٧٦ ألف مهندس منهم عدد غير قليل يعملون فى سائر أنحاء الوطن العربى .

وقد حددت وزارتا الصناعة والرى حاجتهما من المهندسين خلال الخمس سنوات القادمة بحوالى ١٩ ألف مهندس ، فاذا أضفنا الى هذا الرقم احتياجات قطاع التشييد والانشاء وقطاعات الخدمات وقطاع الكهرباء ، فمن الممكن أن يصل الاحتياج تقديريا الى حوالى ٤٠٠٠٠ مهندس خلال السنوات القادمة .

وذلك على أن يدخل فى هذا التقدير الاعتبارات الآتية :

- مدى الدقة التى على أساسها حددت وزارتا الصناعة والرى احتياجاتهما من المهندسين فى السنوات الخمس القادمة .

- توزيع هذه الأعداد على التخصصات المختلفة .

- عدد المهندسين الذين لا يعملون بالأعمال الهندسية .

- الأعداد التى تتطلبها الدول العربية والدول الصديقة من المهندسين المصريين .

- توجد حاجة لبعض التخصصات الدقيقة التى لا يتوافر فيها الحاصلون على درجة البكالوريوس . ورغم ما قد يظهر من صغر الحاجة لهذه الأعداد الا أنها تعتبر أعدادا حاكمة مثل الألكترونيات الطبية والصناعية . وقد يرى فى هذا الخصوص أن تتوسع الجامعات فى منح درجة دبلوم فى هذه التخصصات .

الامكانات :

الامكانات الحالية فى كليات الهندسة تنقسم الى الآتى :

– أعضاء هيئات التدريس :

لوحظ من دراسة الاحصاءات المعروضة قلة أعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا اذا قورنت بأعداد الطلاب المقيدين بمرحلة البكالوريوس ، ولا شك أن ذلك لا يساعد على توفير الأعداد المطلوبة من أعضاء هيئات التدريس فى كليات الهندسة اذا استمر هذا الوضع .

وقد يرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

– قلة عدد هيئات التدريس المناط بهم الاشراف على طلاب الدراسات العليا بكليات الهندسة .

– زيادة عدد المعارين من أعضاء هيئات التدريس بكليات الهندسة للعمل بجامعات الدول العربية والأجنبية زيادة كبيرة قد تفوق النسبة التى قررها المجلس الأعلى للجامعات .

– يستغرق عمل أعضاء هيئات التدريس فى مكاتبهم الخاصة أو لدى بيوتات الخبرة الهندسية جزءا كبيرا من وقتهم لا يسمح لهم باعطاء الوقت الكافى للاشراف على طلاب الدراسات العليا .

– نقص تجهيزات المعامل الهندسية وعجزها عن الوفاء باحتياجات الدراسات العليا ومتطلباتها .

وتبلغ نسبة أعضاء هيئات التدريس للطلاب بصفة عامة ١ : ٧٥ مع أنه ينبغى أن تتحسن هذه النسبة الى ١ : ١٥ فى السنوات العشر القادمة ، ثم الى ١ : ٨ فى السنوات العشر التالية لها .

– الامكانات المعملية :

جانب كبير من الامكانات المعملية بكليات الهندسة متقادم يحتاج الى تجديد أفضل ، فضلا عن أن هذه الامكانات كانت فى الأصل معدة لأقل من ٢٥ ٪ من الأعداد الحالية للطلاب .

– المكتبات والدوريات والمجلات العلمية :

يكاد يكون عدد الكتب الموجودة بالمكتبات الحالية أقل مما ينبغى كذلك فان الدوريات والمجلات العلمية غير مستمرة ولا متجددة .

– الأفراد المعاونون :

يوجد عجز شديد للغاية فى الفئات المساعدة وتتمثل فى :

• فنيين لصيانة الأجهزة .

• فنيين للتحضير والتخزين .

• فنيين لاجراء التجارب المتكررة .

• فنيين للرسم العلمى .

• فنيين لكتابة التقارير العلمية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* نظرا لأنه لم تتوافر لدى المجلس بيانات كافية توضح حاجة خطط التنمية من المهندسين عددا ونوعا ، فمن الصعب تحديد أرقام دقيقة لعدد الطلاب الذين يمكن قبولهم بكليات الهندسة – ولكن المؤشرات العامة بالنسبة لاحتياجات خطط التنمية فى الانتاج والخدمات من المهندسين تدل على ضرورة الاستمرار فى قبول اجمالى الأعداد الحالية بكليات الهندسة أو زيادتها تدريجيا بنسبة ١٠ ٪ ، مع قصر التوسع على التخصصات التى تزيد الحاجة اليها ، فى ضوء مشروعات خطط التنمية .

* التوسع فى انشاء كليات جديدة للهندسة بحيث يترتب على انشاء هذه الكليات تخفيض أعداد الطلاب فى الكليات الحالية .

* أن يتم اختيار الطلاب طبقا للقدرات الحقيقية للطالب نفسه ، وايجاد منافذ للطلاب غير القادرين على مواصلة الدراسة بهذه الكليات ، وذلك بايجاد القنوات المناسبة لهم – حيث يظهر أن معدل بقاء الطالب فى كليات الهندسة حوالى ٧,٥ سنة ، أى أن هناك فقدانا يبلغ نحو ٥٠ ٪ ، بخلاف الطلاب المفصولين .

* استكمال تجهيزات المعامل القائمة بكليات الهندسة وانشاء معامل جديدة .

* دعم المكتبات بكليات الهندسة بالمراجع الأساسية والأجنبية وتوفير الدوريات والمجلات العلمية بصفة منتظمة . ومن الممكن أن تفوض الجامعات الجهاز المركزى للكتب فى شراء الدوريات والمجلات العلمية من مصادرها المختلفة لتصل الى الكليات بصفة منتظمة .

* استقدام عدد كاف من الأساتذة الأجانب المتميزين فى تخصصات العلوم الهندسية المختلفة للمساهمة فى الاشراف على طلاب الدراسات العليا بالداخل ، مع منحهم المكافآت المناسبة التى تشجع على استقدامهم . مع الاستمرار فى ايفاد البعثات الى الخارج .

* انشاء كلية التربية والتكنولوجيا ، أو شعبة بكليات التربية ، لاعداد معلمي المدارس الثانوية الصناعية .

ثانيا : كليات الزراعة

الكليات والمعاهد :

تضم الجامعات المصرية ١٣ كلية للزراعة وكلية للقطن - بالاضافة الى المعهد العالى للتعاون الزراعى بالقاهرة والمعهد العالى الزراعى بأسيوط .

مرحلة البكالوريوس :

• بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة البكالوريوس بكليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٣٨٤٨٣ طالبا ، منهم ١٢٢٣ طالبا بكلية علوم القطن (جدول رقم ٣) .

• بلغ عدد الطلاب الحاصلين على درجة البكالوريوس من كليات الزراعة فى مدة خمس سنوات من عام ٧١ / ٧٢ الى ٧٥/ ٧٦ نحو ٢٧٤٢٣ طالبا (جدول رقم ٤) .

• بلغ عدد الطلاب الحاصلين على درجة البكالوريوس من المعهد العالى للتعاون الزراعى فى المدة نفسها ٥٥٠٢ طالبا (جدول رقم ٥) .

كما بلغ عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس من المعهد العالى للارشاد الزراعى فى عامى ٧٥ ، ٧٦ نحو ١٠٢٥ (جدول رقم ٥) .

مرحلة الدراسات العليا :

• بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا فى تسع كليات للزراعة فى العام الجامعى ٧٥/ ٧٦ نحو ٣٤٩٤ طالبا (جدو رقم ٣) .

• بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا فى ٨ كليات للزراعة فى مدة خمس سنوات ٧٢ / ٧٦ نحو ١٧٩٦ طالبا ، موزعين على النحو التالى :

١٢٣ حصلوا على دبلومات (جامعة الاسكندرية) .

١٢٥٦ حصلوا على درجات الماجستير .

٤١٧ حصلوا على درجات الدكتوراه (جدول رقم ٦) .

المعيدون والمدرسون المساعدون :

بلغ عدد المعيدين والمدرسين المساعدين فى كليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦ نحو ١٢٤٠ (جدول رقم ٣).

اعضاء هيئات التدريس :

بلغ اجمالى عدد اعضاء هيئات التدريس بكليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥/ ٧٦ نحو ٩٣٢ عضوا (جدول رقم ٣) ، وهذا العدد يشمل المعارين للعمل بالجامعات العربية والأجنبية .

- الاقسام العلمية بكليات الزراعة :

تضم كليات الزراعة ما يزيد على ٣٢ تخصصا يشتمل معظمها على فروع دقيقة .

وقد رأى المجلس أن يشترك معه فى مناقشة موضوع القبول بكليات الزراعة عدد من الخبراء فى مجال التعليم الزراعى والانتاج الزراعى .

وقد برزت فى المناقشة النقاط الهامة الآتية :

أولا : بالنسبة للقبول والدراسة بكليات الزراعة :

- أن عدد الزراعيين المقيدين بنقابة المهن الزراعية الآن يزيد على ٤٨٠٠٠ من خريجى كليات الزراعة والمعاهد العليا بالاضافة الى ٣٦٠٠٠ من خريجى مدارس الزراعة الثانوية .

- أن عدد الذين يتخرجون سنويا من كليات الزراعة وكلية القطن والمعاهد العالية الزراعية يزيد على ٨٠٠٠ خريج - بالاضافة الى ١١٠٠٠ ، يتخرجون سنويا فى مدارس الزراعة الثانوية .

- أن هناك حاليا حوالى ٦٣٠٠٠ من خريجى كليات الزراعة والقطن والمعاهد العالية ومدارس الزراعة الثانوية ينتظرون دورهم فى التعيين عن طريق وزارة القوى العاملة .

- أنه حتى بعد تدبير كميات المياه التى تبلغ ١٧,٥ مليار متر مكعب والتى تكفى لرى ٢,٥ مليون فدان فى حالة استصلاحها عن طريق ترشيد استخدام المياه حتى سنة ٢٠٠٠ - فان العمل بالقطاع الزراعى فى كل قرية من قرى الجمهورية البالغ عددها ٤٠٠٠ قرية ، يعتبر

مستوفيا من العاملين فى مجال الانتاج الزراعى حيث ان متوسط العدد الموجود لكل قرية هو ١٣ من الحاصلين على مؤهلات عالية ومتوسطة وهو عدد كاف فى الوقت الحالى .

– عندما طلبت وزارة القوى العاملة سنة ١٩٧٥ من وزارة الزراعة موافاتها باحتياجاتها من الخريجين ، كان كل ما طلبته وزارة الزراعة بأجهزتها المختلفة هو ٢٦١ من خريجى كليات الزراعة و ٤٩٥ من الحاصلين على دبلوم الزراعة الثانوية .

– إعادة النظر فى التخصصات الحالية فى كليات الزراعة والبالغ عددها ٣٢ تخصصا وضغطها فى أقل عدد ممكن من التخصصات تفيد الانتاج ، مع العناية بالميكنة والهندسة الزراعية والمحاصيل المدارية والاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية لفتح مجالات عمل جديدة أمام الخريجين بالدول الافريقية .

– أن التدريب العملى بكليات الزراعة وهو الأهم يواجه صعوبات لعدم وجود مزارع كافية لتدريب الطلاب وخاصة بالجامعات الاقليمية .

– تخفيض اعداد الطلاب المقبولين فى كليات الزراعة ابتداء من العام الجامعى ٧٨/ ٧٩ واعادة النظر فى عدد الطالبات اللائى يقبلن فى كليات الزراعة حيث ان العمل فى البيئة الريفية لا يتطلب مهندسات زراعيات بهذه الأعداد المتكاثرة ، وأن حصيلة انتاجهن فى مكاتب وزارة الزراعة وقطاعاتها المختلفة محدودة .

– الربط بأسلوب ما بين كليات الزراعة (وخاصة فى الجامعات الاقليمية) وبين مدارس الزراعة الواقعة فى نطاقها .

ثانيا : الدراسات العليا واعداد اعضاء هيئات التدريس .

– بالرغم من أن نسبة الاعارات الخارجية لأعضاء هيئات التدريس بكليات الزراعة تزيد كثيرا عما حددته القواعد فى هذا الشأن – فان الاحصاءات المعروضة توضح أن كليات الزراعة لا تواجه مشاكل ملحة فى عدد أعضاء هيئة التدريس .

– أن التأهيل الداخلى يسير سيرا مرضيا ، فقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه فى مختلف التخصصات الزراعية فى مدة خمس سنوات ٤٢٧ أى بمعدل ٨٣ كل عام ، وهو عدد معقول اذا قورن بعدد الحاصلين على هذه الدرجة من كليات أخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تخفيض معدلات القبول الحالية بكليات الزراعة تدريجيا ، إذ انه حتى مع التوسع فى الزراعة واستصلاح الأراضى فان الأعداد الحالية من الخريجين والأعداد المنتظر تخريجها فى السنوات القادمة تزيد كثيرا عن حاجة التنمية الزراعية .

* إعادة النظر فى الشعب القائمة فى كليات الزراعة من حيث عددها وأنواع الدراسة بها ، والعناية بتخصصات مثل الميكنة الزراعية والمحاصيل المدارية وغيرها ، والاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية لفتح مجالات عمل جديدة فى الدول الافريقية أمام الخريجين .

* الاهتمام بالتدريب العملى بكليات الزراعة وايجاد وسيلة لربط المدارس الثانوية الزراعية بكليات الزراعة وبخاصة فى الجامعات الاقليمية .

* التوسع فى مشروعات الانتاج ، التى يجب ان تكون قاعدة أساسية لميادين التنمية الزراعية واستيعاب جانب من القوى الفنية الزراعية وعدم الاعتماد الكامل على أسلوب الموظف فى القطاع الحكومى والعام الا بقدر محدود .

* توجيه الطالبات الى التخصصات الاقرب الى طبيعتهن على أن يكون قبولهن فى كليات الزراعة فى الحدود التى تسمح بها هذه التخصصات .

* الاستفادة بالحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلوم الزراعية ويعملون خارج الجامعات ، لسد العجز الموجود فى هيئات التدريس بكليات الزراعة بالجامعات الاقليمية .

ثالثا : كليات الطب البيطرى

الكليات:

تضم الجامعات ٤ كليات للطب البيطرى .

جدول رقم (١)

عدد الطلبة المقيدين وعدد المعيدين

وأعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة

عام ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / الكليات	عدد الطلبة: بكالوريوس	عدد الطلبة: دراسات عليا	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	أعضاء هيئة التدريس
هندسة القاهرة	٧٩٨٨	٧٠٧	٦٣١	٢٥٥
هندسة الاسكندرية	٨٠٦٣	١٢٠٠	٣٠٣	١٩٨
هندسة عين شمس	٦٤٩٣	٣٩٤	٢٨٩	١٥٧
هندسة الزقازيق	٢٦٠٢	١٧٥	١١٣	٧٩
الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم	٣٨٨٦	١٧	٥٣	١٣
الالكترونيات بمنوف	٢١٧٥	-	٣٤	٨
هندسة المنصورة	٣٩٠٠	٢٧	١٤٠	٣٠
الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	٣٨٧٢	٢٨	٨٢	٢٠
تكنولوجيا المطرية حلوان	٣٠٢٤	-	١٢٥	٧٠
البترول والتعدين بالسويس	١٤٧٢	-	٦٢	٣٤
تكنولوجيا بور سعيد	٢٦٢٤	-	٦٤	١٣
هندسة وتكنولوجيا المنيا (اسيوط)	٢٩٥٤	٦	٥٥	١٦
هندسة الأزهر	٣٠٧٣	-		٨٥
جملة	٥٢١٢٦	٢٥٥٤	١٦٤٠	٩٧٨

جدول رقم (٢)

عدد الحاصلين علي درجات جامعية عليا

(دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه)

بكليات الهندسة بالجامعات فى السنوات

٧١ /٧٢ - ٧٥ / ١٩٧٦

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
القاهرة	٣٤٦	٣٦٠	٥٩	٧٦٥
الاسكندرية	١٤٣	٣١٣	٣٠	١٧٦
عين شمس	٦	١٦٥	٩	١٨٠
أسيوط	–	٥٢	٤	٥٦
هندسة وتكنولوجيا المنيا	٣	١	–	٤
الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	–	٤٤	–	٤٤
الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية	–	١٠	٤	١٤
هندسة المنصورة	١٨	–	–	١٨
الجملة	٥١٦	٨٤٥	١٠٦	١٢٥٧

جدول رقم (٣)

عدد الطلبة المقيدين وعدد المعيدين

والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بكليات الزراعة

عام ٧٥/ ١٩٧٦

البيان / الكلية	عدد الطلبة		عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	هيئة أعضاء التدريس
	بكالوريوس	دراسات عليا		
زراعة القاهرة	٤٩٤٣	٩٢٥	١٩٨	٢١٠
زراعة الاسكندرية	٦٧٣٧	٨٣٩	٢٤٨	١٦٣
زراعة عين شمس	٥٧٦١	٨٣٦	١٩٦	١٧٤
زراعة أسيوط	٣٠٦٤	١٠٩	٨٦	٨٠
زراعة الزقازيق	٣٨٥٠	٢٦٩	١٢٩	٦١
زراعة المنصورة	٢٥٠٤	١١٦	٧٨	٤٢
زراعة المنيا (أسيوط)	١٧٢٠	١٣١	٩٤	٣٣
زراعة شبين الكوم « طنطا »	٢٩٨٧	١٠٩	١١٢	٥١
زراعة كفر الشيخ « طنطا »	٢٧١٦	١٦٠	٦٤	٣٨
زراعة الزقازيق بمشتهر	١٧٨٨		٣٣	٨٠
كلية العلوم (حلوان)	١٢٣٣			
الجملة	٣٦٢٩٣	٣٤٩٤	١٢٣٨	٩٣٢

ملحوظة :

بدأت الدراسة هذا العام ٧٧/ ١٩٧٨ بكلية الزراعة – جامعة القاهرة فرع الفيوم وكلية الزراعة جامعة قناة السويس .

جدول رقم (٤)
بيان
بعدد خريجى كليات الزراعة بالجامعات
فى السنوات
٧١/٧٢ - ٧٥/١٩٧٦

الجامعة	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٢/٧١
القاهرة	٩١٠	٨٢٧	٩٤٤	٨٧٤	٧٤٦
اسكندرية	١٢٧٣	١١١٦	١٠٦٤	١١٢٧	٩٦١
عين شمس	١٠٢٠	٨٨٨	١٠٨١	٨٥١	٦٩٦
أسيوط	٤٦٣	٤٢٠	٣٨٢	٣٤٨	٢٧٨
الزقازيق	٤١٩	٤٨٩	٤٣٥	٥١٦	٢١٨
المنصورة	٣٤٤	٢٨٥	٢٠٥	–	–
المنيا	٢٦٠	٣٢٠	٣٢٩	٢١٨	٢١٤
كفر الشيخ	٤٢٤	٣٥٤	٢٨٣	٣١٣	٢٧٨
شبين الكوم	٣٧٧	٣٦٦	٣٣٣	٢٥٤	٢٦٦
الأزهر	٢٨٩	٢٩٣	٢٤٨	٣٩٩	٢٤٣
زراعة الزقازيق بمشتهر	٧٢	٤٤	٧١	٨٤	٨٢
الجملة	٥٨٥١	٥٤٠٢	٥٢٦٥	٤٩٨٤	٣٩٨٢

جدول(٥)

بيان

بعدد خريجى المعاهد العليا للتعاون

والارشاد الزراعى بالقاهرة وأسيوط فى السنوات

٧١/٧٢ - ٧٥/١٩٧٦

السنوات	معهد التعاون الزراعى بالقاهرة	معهد التعاون الزراعى بأسيوط	الاجمالى
١٩٧٦/٧٥	١١٨٨	٤٤٩	١٦٣٧
١٩٧٥/٧٤	١٧٠٥	٥٧٦	٢١٤٧
١٩٧٤/٧٣	١٥٧١	(*)	١٧٠٥
١٩٧٣/٧٢	٥٥٧	(*)	٥٥٧
١٩٧٢/٧١	٤٨١	(*)	٤٨١

(*) بيانات غير متوافره

جدول رقم (٦)

بيان

بعدد الحاصلين على درجات جامعية عليا

(دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) بكليات الزراعة

بالجامعات فى السنوات ٧٢/٧١ - ٧٥/ ١٩٧٦

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملــــة
القاهرة	-	٣٤٢	١٧٦	٥١٨
الاسكندرية	١٢٣	٣٧٢	٨٧	٥٨٢
عين شمس	-	٣٦٢	١٣٨	٥٠٠
أسيوط	-	٧٠	١٦	٨٦
زراعة المنيا	-	٣١	-	٣١
زراعة كفر الشيخ (طنطا)	-	٢٣	-	٢٣
زراعة الزقازيق	-	٢٩	-	٢٩
زراعة شبين الكوم « طنطا »	-	٢٧	-	٢٧
الجملة	١٢٣	١٢٥٦	٤١٧	١٧٩٦

جدول رقم (٧)

بيانات احصائية عن الطلاب وهيئة التدريس

بكليات الطب البيطرى فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

الكليـــــــــة	* عدد الطلبة المقيدين	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	اعضاء هيئة التدريس	جملة هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين
طب بيطرى القاهرة	١٧٧٧	١١٧	١١٦	٣٢٣
طب بيطرى أسيوط	٧٨٤	٤٣	٢٩	٧١
طب بيطرى الزقازيق	٩٨٠	٥٣	٢٧	٨٠
الجملة	٣٥٤١	٢١٢	١٧٣	٣٨٤

* هذا العدد لا يتضمن طلاب الفرقة الاعدادية باعتبار أن اعضاء هيئة التدريس بأقسام الكلية لا يقـــومون بالتدريس لهذه الفرقة . ولا تتضمن هذه الاحصائية بيانات عن كلية الطب البيطرى بجامعة الاسكندرية حيث بدأت الدراسة بها فى العام ٧٦ /١٩٧٧ .

جدول رقم (٨)

بيان

بعدد الطلاب الحاصلين على درجات جامعية عليا

بكليات الطب البيطرى بجامعات جمهورية مصر العربية

فى السنوات ٧١/ ٧٢ - ٧٥/ ١٩٧٦

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
القاهرة	١٥٤	١٨٤	٨٤	٤٢٢
أسيوط	١٥	٤١	٥	٦١
الزقازيق	٩	٣٢	–	٣١
الجملة	١٧٨	٨٩	٨٩	٥١٤

مرحلة البكالوريوس :

بلغ عدد الطلاب فى مرحلة البكالوريوس فى العام الجامعى ٧٥/ ٧٦ نحو ٣٥٤١ طالبا بخلاف طلاب السنوات الاعدادية (جدول رقم ٧) .

مرحلة الدراسات العليا :

بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من كليات الطب البيطرى فى مدى خمس سنوات من ٧١/ ٧٢ - ٧٥/ ١٩٧٦ نحو ٥١٤ توزيعهم كالآتى (جدول رقم ٨) :

١٧٨ حصلوا على دبلومات .

٢٤٧ حصلوا على درجات الماجستير .

٨٩ حصلوا على درجات الدكتوراه .

المعيدون والمدرسون المساعدون :

بلغ عدد المعيدين والمدرسين المساعدين بكليات الطب البيطرى فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦ نحو ٢١٢ (جدول رقم ٧) .

- أعضاء هيئة التدريس :

بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب البيطرى فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ١٧٢ عضوا (جدول رقم ٧) .

وقد برزت فى المناقشة ، النقاط الآتية :

- يبلغ عدد الأطباء البيطريين المقيدين بالنقابة حوالى ٧٠٠٠ طبيب منهم حوالى ٣٠٠٠ يعملون فى مصر والباقى فى الدول العربية والافريقية .

- لا تواجه خريجى كليات الطب البيطرى حاليا أية مشكلات من ناحية فرص العمل ، سواء فى الداخل أو الخارج .

- أن كليات الطب البيطرى لا تعانى عجزا فى أعضاء هيئات التدريس ولا توجد مشاكل تواجه الدراسات العليا حيث يسير التأهيل سيرا مرضيا .

- أن الأقسام العلمية بكليات الطب البيطرى تعمل كلها فى نطاق علاج الحيوان بعيدا عن المساهمة فى العمل على زيادة الثروة الحيوانية وتنميتها ، برغم ان كليات الطب البيطرى فى جامعات العالم تعمل على ربط العلاج بزيادة الانتاج .

التوصيات

* زياد عدد المقبولين فى كليات الطب البيطرى تدريجيا ، على أن تقترن هذه الزيادة بانشاء كليات جديدة للطب البيطرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة .

* تطوير أهداف كليات الطب البيطرى وإعادة صياغة مقرراتها لتتجه الى المساهمة فى دراسة وسائل تنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجيتها .

إعداد هيئات التدريس بالجامعات

من المسلم به أن العملية التعليمية فى الجامعة لا تنحصر فى نقل المعلومات من الأستاذ الى الطالب وانما هى عملية متعددة الأبعاد . فهى تشمل تزويد الدارس بما يلزمه من حقائق وما يحتاجه من معرفة ، وهى تشمل كذلك - وبنفس القدر من الأهمية - التكوين الفكرى المتكامل القادر على ارجاع الظواهر الى اصولها وعلى مواجهة المشاكل العلمية وتناولها تناولا منطقيا علميا سليما ، كما تشمل ايضا التكوين النفسى والوجدانى المناسب للمهنة التى يعد لها الدارس . هذا بالاضافة الى اكتسابه المهارات الفنية المختلفة اللازمة .

ولاشك أن العماد الأول الذى تقوم عليه العملية التعليمية بالجامعة هو الاستاذ ، من أجل ذلك فان تكوين هيئة التدريس واعداد الاستاذ الكفء القدير يعتبر احدى المهام الأساسية للجامعة التى تبدأ بمرحلة الليسانس والبكالوريوس ، يليها اختيار الصفوة من الخريجين ثم رعاية المعيد والمدرس المساعد حتى الحصول على الدكتوراه ، وامتداد تلك الرعاية الى المدرس والاستاذ المساعد والأخذ بيدهم ، وتوفير معدات البحث والدراسة لهم حتى تصل الـــى ذروة العملية التعليمية وهى تكوين الأستاذ .

وقد كان من نتيجة التزايد السريع فى المعرفة أو ما يطلق عليه بحق (انفجار المعرفة) أن اصبح ما يمكن ان يكتسبه خريج الجامعة من معارف أثناء دراسته غير كاف لممارسة مهنة خلال حياته العملية التى تبلغ فى المتوسط خمسة وثلاثون عاما حيث انه من المنتظر ان يستمر تزايد المعلومات بالسرعة الحالية ان لم يكن أكثر .

– النتائج التى ترتبت على نمو المعارف وزيادتها :

لقد نشأ عن هذا الموقف نتيجتان :

الاولى : ان التعليم الجامعى يجب الا يقتصر على تزويد الدارس بالنظريات والمعلومات الميسرة وقت دراسته ، وانما يجب أن يسعى إلى أن يكون الخريج قادرا وحريصا على تتبع الجديد فى تخصصه ، بعيدا عن الوقوف جامدا عند حد ما حصله أثناء دراسته .

الثانية : انه يتعين على الجامعة أن تضطلع بدور رئيسى فى عملية التعليم الـــمستمر .

ومن ذلك تتضح الأهمية الكبرى للدور الذى يتعين على عضو هيئة التدريس فى الجامعة أن يقوم به ، كما تتبين ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقه .

ولذلك ، وحتى يقوم عضو هيئة التدريس بواجبه نحو طلابه ، يجب أن يتوافر له الآتى :

– **الاعداد المناسب** :

إذ يجب أن ننظر نظرة جديدة الى الدراسات العليا فهى ليست ترفا أو تزيدا فى عمل الجامعات بل هى من صميم واجباتها . على أن عضو هيئة التدريس يحتاج الى جانب الاعداد العلمى – على أرفع مستوى – أن يلم الماما كافيا بكل ما يحيط بالعملية التعليمية من أساليب التربية وطرق التدريس وأسس التقييم وغير ذلك مما يمكنه من القيام بعمله على نحو مقبول .

– **توفير الاحتياجات الأساسية للعملية التعليمية على النمط الحديث** :

فقد أدخلت التكنولوجيا الحديثة كثيرا من التحسينات على أدوات الدراسة والمعينات التكنولوجية التى تيسر الاتصال بين الأستاذ وطلابه .

– الوقوف بالأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس عند حد الطاقة وعدم الاثقال على كاهل الأستاذ حتى لا يتسبب ذلك فى الهبوط بمستوى الأداء ، وهذا يستتبع ضرورة الحفاظ على نسبة بين عدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس . ويؤكد أيضا ضرورة اعداد هيئات التدريس للكليات الجديدة قبل افتتاح الدراسة بها حتى لا تكون عبئا على الكليات القائمة وتستنزف طاقاتها .

– **توفير احتياجات البحث العلمى** :

وليس المقصود هنا البحث العلمى الذى يساهم فى حل المشاكل القومية ، وانما يقصد به البحث الذى يجب أن يمارسه عضو هيئة التدريس حتى يصل الى مرتبة الأستاذية ويستمر أستاذا عالما فى مادته وليس مجرد ناقل علم ، فكما انه من غير المتصور أن يكتفى أستاذ الجراحة بأن ينقل الى تلاميذه ما فى بطون الكتب دون أن يمارس هو بنفسه مهنة الجراحة . وكذلك أستاذ الكيمياء مثلا لا يمكن أن يتخرج على يديه كيماويون نافعون دون أن يكون هو نفسه مشاركا فى إحياء مادته بتجاربه وبحوثه

الموقف الحالى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

هناك قصورا فى القوى العاملة فى جميع قطاعات التعليم الجامعى ، مع تفاوت بين القطاعات المختلفة وبين الكميات المتناظرة فى القطاع الواحد .

فبينما كانت هذه النسبة العامة الاجمالية ١ : ٤٠ فى العام الجامعى ٦٥/ ١٩٦٦ نجدها قد انخفضت فى العـــام الجامعى ٧٤ / ١٩٧٥ الى ١ :٦٠ – أى ان الزيادة فى أعضاء هيئات التدريس لم تتمكن من اللحاق بسرعة التزايد فى عدد الطلبة وذلك على تفاوت الجامعات المختلفة ، كما يوضح الجدول الآتى :

مسلسل	الجامعى	نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة سنة ٦٥/٦٦	نسبة عدد اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة سنة ٧٤/٧٥
١	القاهرة	١ : ٣٥	١ : ٤٥
٢	الاسكندرية	١ : ٤٣	١ : ٥٤
٣	عين شمس	١ : ٤٣	١ : ٥٨
٤	أسيوط	١ : ٥١	١ : ٩٠
٥	طنطـــا	١ : ٩٥	١ : ٩٨
٦	المنصورة	١ : ٤٨ (٦٦/ ٦٧)	١ : ٩٧
٧	الزقازيق	١ : ٦٤ (٦٩/ ٧٠)	١ : ٩٣

على انه مما يبعث على الاطمئنان ان دراسة حركة اعداد المعيدين والمدرسين المساعدين فى الجامعات المختلفة اثناء الفترة المشار اليها تظهر انها جميعا قد حققت زيادة كبيرة كما يوضح الجدول الآتى :

مسلسل	الجامعة	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين فى العام ٦٥/ ٦٦	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين فى العام ٧٤/ ٧٥
١	القاهرة	٨٢٠	١٩٥٢
٢	الاسكندرية	٧٠٠	١٤٥٠
٣	عين شمس	٥٤٦	١٣٣٧
٤	اسيوط	٣١٩	٨٤٧
٥	طنطا	٣٢ (عام ٦٦/ ٦٧)	٤١٧
٦	المنصورة	٤٩ (عام ٦٦/ ٦٧)	٥٤٧
٧	الزقازيق	٧٩ (عام ٦٩/ ٧٠)	٢٢٠

ولعل هذه الزيادة فى أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين تكون الخطوة الأولى فى سبيل علاج هذا القصور الواضح فى القوى العاملة من أعضاء هيئة التدريس .

الاهداف المطلوب من أجلها تأهيل اعضاء هيئة التدريس

مما تقدم يتبين ان التعليم الجامعى فى حاجة ماسة الى مقابلة هذا العجز الكبير فى أعضاء هيئة التدريس بتنشيط عملية التأهيل للمعيدين والمدرسين المساعدين وذلك لتحقيق الأهداف الآتية :

– سد العجز القائم حاليا تدريجيا على أن تكون النسبة المستهدفة فى السنوات العشر القادمة ١ : ١٢ فى الكليات العملية و ١ : ٤٠ فى الكليات النظرية .

ولكى تتمكن الكليات من وضع خطة لتحقيق هذا الهدف فانها تحتاج إلى ان يكون حجم الكلية معروفا ومحددا لعدة سنوات . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يتوقف التعليم الجامعى عامة عند حجمه الحالى ، فانه يمكن ان يزداد اذا ما تبين ضرورة ذلك ولكن دون تضخم الكليات المكتظة ، بل بنمو الكليات الناشئة أو وضع خطة لانشاء كليات جديدة .

على أن الزيادة المرجوة فى عدد اعضاء هيئة التدريس قد لا تؤدى الى تحسين العملية التعليمية ما لم يصحب ذلك تعديل فى نظام الدراسة . والأمثلة على ذلك واضحة فى الكليات النظرية وخاصة فى كليات (التجارة والحقوق) حيث يحشد الطلبة بأعداد ضخمة فى مدرجات لم يقصد ان تستوعبهم ، ويتولى التدريس لهذه الأعداد الكبيرة عضو هيئة تدريس واحدا ، ولابد من علاج هذا الوضع بتقسيم الطلاب الى مجموعات لا تزيد كل منها عن السعة الحقيقية للمدرج أو ٥٠٠ طالب أيهما أقل ، ويقوم بالتدريس لكل مجموعة عضو هيئة تدريس .

– إعداد اعضاء هيئة التدريس اللازمين لكى يحلوا محل من يتركون مناصبهم على مر السنين .

– إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد المطلوبين للتوسع فى الكليات القائمة لتخصصات جديدة تمشيا مع نمو المعرفة .

- إعداد اعضاء هيئة التدريس للكليات الجديدة والمزمع انشاؤها .

ومن ذلك يتضح العبء الملقى على عاتق الدراسات العليا بالجامعات ومدى الدعم الواجب توفيره لها .

على أنه من الملاحظ ان القوة العاملة الفعلية من أعضاء هيئة التدريس تتأثر تأثيرا كبيرا بحركة الاعارات ، والايفاد فى مؤتمرات خارجية ، ففى العام الجامعى ٧٤/ ١٩٧٥ كان مجموع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ٥٠٢١ عضوا ، بينما كان عدد القائمين بالعمل فعلا ٣٧٥٥ عضوا ، والفارق بين الرقمين يمثل المتغيبين بسبب الاعارات الخارجية او المهمات العلمية . ومن المتوقع ان تستمر الجامعات العربية وبعض الجامعات الافريقية فى حاجة الى الاساتذة المصريين لسنوات عديدة مقبلة آخذين فى الاعتبار حداثة هذه الجامعات والمدة اللازمة لكى تبنى قوتها الذاتية من أعضاء هيئة التدريس ، الى جانب استمرار حركة الانشاء للجامعات الجديدة فى المنطقة - ولذلك لابد ان يراعى فى اعداد اعضاء هيئة التدريس للجامعات المصرية زيادة تبلغ ٣٠ ٪ تقريبا عن حاجتها لتغطية احتياجات الاعارات والمهمات العلمية ، وعلينا ان نلاحظ انه فى ظل قانون تنظيم الجامعات الحالى ، فمن غير المتوقع ان تجد الكليات الاقليمية الناشئة حاجتها من اعضاء هيئة التدريس من بين العاملين فى الكليات الاقدم ، ولذلك فانه يتعين عليها ان تبنى قوتها الذاتية من وظيفة المعيد ، الأمر الذى يؤدى الى الحذر والتمهل فى افتتاح الدراسة بالكليات المنشأة حديثا حتى يكون لديها قوة عاملة من هيئة التدريس قبل استقبال الطلاب للدراسة .

تأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين لهيئة التدريس

ويشمل هذا التأهيل جانبين رئيسيين :

الجانب الأول : التأهيل العلمى .

الجانب الثانى : التأهيل التربوى .

التأهيل العلمى :

هناك سبيلان لتحقيق هذا التأهيل فى الوقت الحالى : أحدهما التأهيل العلمى بالدراسات العليا داخليا بالكليات ذاتها أو بكليات الجامعات الأقدم ، والثانى عن طريق الايفاد الى الخارج فى بعثات أو إجازات دراسية .

ولابد لنا من النظر فى سياسة الايفاد للخارج للتأهيل العلمى ومدى ملاءمتها للظروف الحالية .

فمن مزايا ايفاد المعيد أو المدرس المساعد الى الخارج ، اثراء معرفته بالدراسة فى مدرسة علمية خارجية واطلاعه على الجديد مما قد لا يتوفر فى الجامعات المصرية فى ظروفها الحالية .

هذا بالاضافة الى ان طاقة الدراسات العليا بجامعاتنا لا تتسع لكل الراغبين فيها أو كل من تحتاج اليهم الجامعات لتأهيلهم لعضوية هيئة التدريس .

غير أن الايفاد للخارج لا يخلو من عيوب منها :

- كثيرا ما تكون دراسة المبعوث وبحوثه وتدريبه على مشاكل علمية متصلة بظروف الجامعة الاجنبية . فاذا ما عاد المبعوث الى كليته وجد ان

عليه ان تتناول بحوثه موضوعات جديدة لم يطرقها فى دراسات الدكتوراه فى الخارج .

- قد تكون دراسة المبعوث قائمة على استعمال اجهزة متقدمة متوافرة فى الجامعة التى أوفد اليها . فاذا عاد الى جامعته قد لا يجد مثل تلك الاجهزة ، الأمر الذى قد يتوقف بسببه نشاطه العلمى .

- تقوم معظم المدارس العلمية برئاسة الاستاذ ولكن بمعونة الدارسين الذين يكونون القوة العاملة فى بحوث المدرسة العلمية ، ولذلك فان المبعوث لا يكون له أو لاستاذه المحلى فرص اختيار موضوع البحث ، اذ لابد ان يعمل ضمن خطة المدرسة العلمية التى التحق بها وليس ضمن خطة الجامعة التى أوفدته .

- يؤدى ايفاد المعيدين الى الخارج الى تأخير قيام الدراسات العليا بجامعاتنا التى بلغت مرحلة تؤهلها الى أن تقوم فيها مدارس علمية ذات قيمة عن طريق تنشيط الدراسات العليا بها . ذلك ان طالب الدراسات العليا يعتبر قوة عاملة فى المدرسة العلمية ، وتعتبر جهوده البحثية اضافة للعاملين فى هذه المدرسة .

- كثيرا ما يتخلف المبعوث عن العودة الى جامعته بعد انتهاء دراسته فيستمر بالخارج وتستخدمه الجامعات الخارجية أو غيرها من مواقع العمل ، مما يضيع على الجامعات سنوات من عمرها ويضعف قوة هيئة التدريس بها .

ولكل هذه الأسباب فقد اتجه كثير من الجامعات الى التأهيل الداخلى ، على أن يستعاض عن البعثات بمهمات علمية يوفد اليها عضو هيئة التدريس بعد تعيينه مدرسا للاتصال بالمدارس العلمية الأجنبية .

متطلبات التأهيل العلمى الداخلى

يحتاج التأهيل العلمى الداخلى الى تدعيم كامل للدراسات العليا بالجامعات المصرية . ومن أهم ما يجدر ذكره بهذا الخصوص مايلى :

- يعتبر انشاء منصب نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ووكيل الكلية للدراسات العليا ومجلس الدراسات العليا بالجامعة ، خطوات على الطريق نحو انشاء جهاز تنظيمى للدراسات العليا لا يزال فى حاجة الى استكمال .

- لكى تتم متابعة الدراسات العليا وخطوات المعيدين والمدرسين المساعدين يجب تطبيق النظم الحديثة فى التوثيق والتسجيل واسترجاع المعلومات . وقد آن الأوان لكى يستعمل الحاسب العلمى كلما أمكن ذلك فى هذا العمل ، حتى يمكن تنظيم الدراسات العليا ومتابعتها لتفادى تكرار تناول بحوث الدكتوراه لموضوعات سبق تسجيلها ، وحتى يمكن متابعة المتراخين فى الدراسة ومراجعة تقارير الاساتذة المشرفين .

- نظرا لتضخم المعلومات والتغيرات التى طرأت على ظروف الدراسة فى مرحلة البكالوريوس والليسانس فانه أصبح من الأفضل ألا تقتصر دراسة الماجستير والدكتوراه على البحث والرسالة ، وانما يحتاج الأمر الى تطوير فى نظام الدراسة بحيث تشمل مقررات عالية فى مجال التخصص يؤدى فيها الطالب امتحانا الى جانب الرسالة .

- تحتاج الدراسات العليا ، وقد بلغت هذا الحجم وهذه الأهمية ، ان تخصص لها ميزانية منفصلة ذات طابع خاص تتسم بالمرونة اللازمة وتتناسب مع المهام الكبيرة المطلوبة منها ، وذلك دون المساس بالميزانية اللازمة لدراسات مرحلة الليسانس والبكالوريوس .

التأهيل التربوى :

يعتقد كثير من المهتمين بالتعليم الجامعى أنه على غرار مراحل التعليم الأخرى ، يحتاج الى معرفة بالأصول التربوية وطرق التدريس وقواعد التقييم ونظمه المختلفة ، خاصة فى ظروف الجامعات ذات الأعداد الكبيرة . ويذهب هؤلاء الى أنه لابد من إعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة للعملية التعليمية دون الاكتفاء باعداده علميا فى مادته . فبدلا من تركه للتجربة والخطأ علينا ان نطلعه على متطلبات المحاضرة الناجحة وأساليب المناقشات الجامعية وتدريبه على الاستفادة من الوسائل السمعية والبصرية واطلاعه على نظم الامتحانات المختلفة ومدى دقتها وعيوب كل منها .

كل ذلك حرصا على أن تحقق العملية التعليمية اهدافها المرجوة .

وينبغى فى سبيل ذلك الاهتمام بالدورات التدريبية التى تعقد لهذا الغرض واهتمام قدامى اساتذة الكليات وخبراء التربية بوضع البرامج الصالحة لها .

تأهيل المدرسين والاساتذة المساعدين للاستاذية

لعل الحديث عن هذا الجانب من أعباء الجامعة يكون فى صميم موضوعنا ، لانه من السائد والمعروف ان الحصول على درجة الدكتوراه ليس خاتمة المطاف فى الدراسة الجامعية الأصلية وليس من المقبول ان يترك المدرس لجهودة الذاتية دون معاونة الجامعة ودون رعاية الأستاذ له حتى يتمرس فى البحث فى مجال تخصصه ، ولابد للجامعة من أن توفر له أدوات البحث العلمى من أجهزة معملية أو مراجع علمية حتى تتكون بها مدرسة علمية ذات شأن وحتى يتدرج المدرس الى مرتبة الأستاذ المساعد وحتى يرتقى الأستاذ المساعد الى مرتبة الأستاذية فى مادته .

ولا غنى فى هذا المجال عن الاتصال بالمدارس العلمية والجامعات الأجنبية ، ولذلك فان الايفاد فى مهمات علمية وتيسير السبل لحضور المؤتمرات العلمية يعتبر جزءا متمما لرسالة الجامعة ومكملا لتكوين هيئة التدريس .

على أنه يجدر بنا فى هذا المجال ان نذكر ان العمل الجامعى مثله مثل غيره من المؤسسات ، يحتاج إلى تحديد واضح لواجبات كل عضو من أعضاء هيئة التدريس والى تحديد العلاقة بين فئاتهم المختلفة .

ومن الواضح ان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا قد ألغى كراسى الأستاذية وأطلق عدد وظائف الاستاذية ، وادى ذلك الى اذابة هياكل الأقسام العلمية ومن ثم اصبح عدد الاساتذة فى كثير من الأقسام العلمية اكبر من عدد الاساتذة المساعدين ، وعدد الاساتذة المساعدين اكبر من عدد المدرسين ، مما قد يؤدى فى المستقبل القريب الى أن تفقد الألقاب العلمية مدلولها .

ولاشك ان هذا الموضوع يحتاج الى مراجعة ، ولعل الدراسة تؤدى الى علاج يؤدى بالتالى الى الاحتفاظ بهياكل واضحة للاقسام العلمية دون الانتقاص من مصالح اعضاء هيئة التدريس المادية .

مما سبق تتضح النقاط الآتية :

– ان التزايد فى اعداد الطلاب لا تقابله الزيادة المناسبة فى أعداد اعضاء هيئة التدريس ويظهر ذلك بصورة واضحة فى الجامعات الاقليمية وبخاصة فى كليات التربية .

– ان النقص فى أعداد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات للوصول الى المعدلات الملائمة لعدد الطلاب لكل عضو من هيئة التدريس يصل الى أكثر من عشرة الاف عضو هيئة تدريس ، وأن هذا النقص اكثر وضوحا فى الكليات النظرية وكليات الهندسة فى الجامعات الأقدم وفى جميع الكليات بالجامعات الاقليمية .

– ان تنشيط التأهيل لهيئة التدريس يكون بتوفير الأعداد المناسبة من المعيدين وتأهيلهم بتنظيم مدارس الدراسات العليا بالجامعات والعناية بها وتوفير احتياجاتها الاساسية فى المقام الأول ، وبالايفاد فى البعثات الخارجية فى التخصصات التى لا تتوافر لها امكانات التأهيل داخليا .

– ان أحد الأسباب الهامة للنقص الشديد فى أعداد اعضاء هيئة التدريس فى بعض التخصصات وفى الجامعات الاقليمية ، هو عدم وجود هيكل وظيفى يمثل الاحتياجات الحقيقية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة بحيث تتناسب الأعباء التى تقوم بها هذه الاقسام مع أعداد الطلاب الذين يدرسون بها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* السعى لسد النقص الحالى فى عدد أعضاء هيئة التدريس على مدى ٧ سنوات (وهى الفترة اللازمة فى المتوسط لتأهيل المعيد حتى الحصول على درجة الدكتوراه) وذلك بزيادة أعداد المعيدين فى التخصصات والاقسام ، التى تعانى عجزا فى عدد اعضاء هيئات التدريس وبصفة خاصة فى الجامعات الاقليمية .

* البدء مباشرة فى تنظيم الدراسات العليا ومدارسها بالجامعات

وتوفير احتياجاتها لتصبح اكثر قدرة على تأهيل المعيدين بالبحث والدراسة .

* ان قيام مصر بدورها الثقافى والحضارى فى مجال امداد الجامعات والمعاهد العربية والافريقية بما يلزمها من أعضاء هيئات التدريس ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التخطيط لإعداد أعضاء هيئات التدريس ، وفى الوقت ذاته يجب أن يتم هذا الامداد فى حدود معايير محددة تلتزم بها الجامعات .

* إنشاء مركز اقليمى أو كلية للدراسات العليا التربوية على مستوى العالم العربى لاعداد أعضاء هيئة التدريس للمواد التربوية .

* يراعى التدرج فى زيادة أعضاء هيئات التدريس بما يتمشى مع أعداد الطلاب وتخصصاتهم .

* تقرير حوافز مادية مناسبة لأعضاء هيئات التدريس الذين يقومون بالتدريس للدراسات العليا .

* التأكيد على ماسبق ان أوصى به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى فى الدورة الرابعة ، بعدم افتتاح الدراسة بالكليات الجديدة قبل اعداد هيئة التدريس الأساسية .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن أقرهاالمجلس فى الدورة الثالثة ٧٥/ ٧٦ بشأن موضوعى :

– الدراسات العليا بالجامعات .

– الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات .

وتتضمن هذه التوصيات الآتى :

* دعم الجهاز القائم فى كل جامعة للاشراف على الدراسات العليا والبحوث علميا واداريا لتمكينه من القيام بمهامه ، وعلى الأخص فى مجال الربط بين هذه الدراسات والبحوث وبين احتياجات البلاد والتنسيق بينها على مستوى الجامعة سواء من ناحية الامكانات أو برامج الدراسة والبحوث التى تربط بين التخصصات فى الكليات المختلفة ، والعمل على تبادل المعلومات فى هذا المجال بينها وبين الجامعات الأخرى .

* تخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات .

* توفير القيادات العلمية فى مختلف الاقسام وتشجيعها على القيام بمهمة التدريس والاشراف على الدراسات العليا وتوجيه البحوث .

* تشجيع الايفاد فى بعثات الخارج للحاصلين على درجة الماجستير على الأقل ، وذلك بشرط ان يكون الايفاد فى التخصصات التى تقتضيها الضرورة .

* دعوة الاساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات المصرية والاشتراك أساسا فى توجيه طلبة الدراسات العليا والاشراف على بحوثهم .

* تحديد هياكل وظيفية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الاقسام وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون بها بحيث يكون التعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به تلك الهياكل والتخصصات بالقسم .

* ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، ومن ذلك :

– منح عضو هيئة التدريس الذى يعين فى جامعة اقليمية نسبة معينة اضافية من المرتب .

– توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية .

– توفير الامكانات المعملية والعلمية والمكتبية والمكانية .

* اعتبار عضو هيئة التدريس كاستاذ زائر بالجامعات الاقليمية لفترة معينة ، أحد الشروط اللازمة للتعيين فى وظائف جامعية أعلى . الأمر الذى قد يساعد على المساهمة فى سد العجز فى هيئات التدريس بالجامعات الاقليمية .

* تقويم نتائج القانون الحالى للجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وإعادة النظر فى هذا القانون فى ضوء ما يسفر عنه التقويم ، وبصفة خاصة فى مجال تعيين اعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم . مع فحص أوضاع شاغلى الدرجات العلمية الكبيرة كل ثلاث أو اربع سنوات .

بيان بعدد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس والمقيدين
بكليات الجامعات (ماعدا الأزهر) وعدد أعضاء
هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين
١٩٧٦/٧٥

الكليات	عدد الطلاب المقيدين (مقربا)	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	العدد الافتراضي لهيئة التدريس حسب المعدلات
(أ) الكليات النظرية				
الآداب	٣٨٠٠٠	٣٢٧	١١٦	٩٥٠
الحقوق	٣٧٠٠٠	١٥٤	٢٤٠	٩٢٥
التجارة	٧٦٠٠٠	١٣٦	٥٦٠	١٩٠٠
الاقتصاد	٢٣٠٠	٤٤	٥٢	٥٧
دار العلوم	٤٠٠٠	٤٥	٨٨	١٠٠
التربية	٣١٠٠٠	١٧٩	١٧٣	٧٧٥
كليات اخرى	٧٨٠٠	١٣٨	٥٧	١٩٥
المجموع	١٩٦١٠٠	١٠٢٣	١٢٨٦	٤٩٠٢
(ب) الكليات العملية				
العلوم	١٢٧٠٠	٨٥٢	١٥	١٠٥٨
الطب	٣١٠٠٠	١٣٤٥	٢٣	٢٥٨٣
طب الأسنان	٣٨٠٠	٩٤	٤٠	٣١٧
الصيدلة	٨١٠٠٠	٢٠٣	٤٠	٦٧٥
الهندسة	٣٨٠٠٠	٧٢٠	٥٣	٣١٦٧
الزراعة	٣٣٠٠٠	٨٨٥	٣٧	٢٧٥٠
طب بيطرى	٥١٠٠	١٧٧	٢٩	٤٢٥
كليات أخرى	٤٩٠٠	٩١	٥٤	٤٠٨
المجموع	١٣٦٦٠٠	٤٣٦٧	٢٩١	١١٣٨٣
المجموع الكلي	٢٣٢٧٠٠	٥٣٩٠	١٥٧٧	١٦٢٨٥

(*) ان المعدلات الملائمة الواجب تحقيقها .

- بالنسبة للكليات النظرية : عضو هيئة تدريس لكل ٤٠ من الطلاب .
- بالنسبة للكليات العملية : عضو هيئة تدريس لكل ١٢ من الطلاب .

تابـــــــع

النقص فى هيئة التدريس للوصول الى المعدلات الافتراضية	عدد المدرسين المساعدين	عدد المعيدين	مجموع اعداد المدرسين المساعدين والمعيدين	عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه
٦٢٣	١٥٣	٣٠٠	٤٥٣	٥٨١
٧٧١	٨٥	٧٤	١٥٩	٣٣٢
١٧٦٤	١٩٥	٣٨٦	٥٨١	٨٠
١٣	٢٤	٤٨	٧٢	٧٩
٥٥	٤٥	٣٠	٧٥	١٥
٥٩٦	١٢٥	٤٧٢	٥٩٧	٧٣
٥٧	٤٨	١٩٣	٢٤١	٦٠
٣٨٧٩	٦٧٥	١٥٠٣	٢١٧٨	١٢٢٠
٢٠٦	٤٩٣	١١٤٥	١٦٣٨	٦٨٣
١٢٣٨	٨٤٠	٣٧٩	١٢١٩	٩٠٩
٢٢٣	١١٣	١٢٢	٢٣٥	٢١
٤٧٢	١١١	٢٦٩	٣٨٠	٤٧
٢٤٤٧	٤٦٦	١٠٣٣	١٤٩٩	١٨٨
١٨٦٥	٦٠٧	٧٧٩	١٣٨٦	٩٥٢
٢٤٨	٦٧	١٦٦	٢٣٣	٤٤
٣١٧	٥٦	٢٣٣	٢٨٩	٣٨
٧٠١٦	٢٧٥٣	٤١٢٦	٦٨٧٩	٢٨٨٢
١٠٨٩٥	٣٤٢٨	٥٦٢٩	٩٠٥٧	٤١٠٢

بيان
عدد الطلاب المقيدين النظاميين
وأعضاء هيئة التدريس بكليات
جامعات مصر
فى العام ٧٥/ ١٩٧٦

الجامعة / الكلية	القاهرة			الاسكندرية		
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
التربية	–	–	–	٤٣٨٨	٧	٢٢٧
العلوم	٢٤٧١	٢٢٤	١١	٢٥٦٧	١٦٢	١٦
الطب	٨٤٨٧	٤٦٥	١٨	٥٦٩٩	٢٧١	٢١
الصيدلة	٢٦٦٩	٨٨	٣٠	٢٣١٦	٧٩	٢٩
طب الاسنان	٢١٢٢	٥٨	٣٧	١٣٦٧	٣٦	٣٨
الهندسة	٧٩٨٦	٢٤٩	٣٢	٨٠٦٣	٢٠٣	٤٠
الزراعة	٤٩٤٣	٢٠٩	٢٤	٦٤٣٩	١٦٩	٣٨
الطب البيطرى	٢٢٩٦	١١٩	١٩	٨٧	–	–

تابـــــــع

الجامعة / الكلية	عين شمس			أسيوط		
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس
التربيـــــة	٧٥٢١	١٢٩	٥٨	٢٥٩٣	١١	٢٣٦
العلـــــوم	٢٨٧٢	١٩٩	١٤	١٤٥٥	١٢٨	١١
الطـــــب	٧٢٧٧	٣٣٦	٢٢	٢٦٨٦	٩٤	٢٩
الصيدلـــــة	-	-	-	١٣٨٤	٢٤	٥٨
طب الاســـنان	-	-	-	-	-	-
الهندســـــة	٦٤٩٣	١٥٥	٤٢	٢٦٠٢	٨٠	٣٣
الزراعـــــة	٥٧٦١	١٧٠	٣٤	٣٠٦٤	٨١	٣٨
الطب البيطرى	-	-	-	-	-	-

تابـــــــع

الجامعة / الكلية	طنطا			المنصورة		
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
التربيـــــية	٣٤٥٤	١٥	٢٣٠	٣٠٥٢	١٤	٢١٨
العلـــــوم	١٠٥٦	٤٣	٢٥	١١٥٤	٦١	٢١
الطـــــب	٢٨٩٠	٧٢	٤٠	٢٩٣٨	٧٧	٣٨
الصيدلـــــة	٣٧٢	٥	٧٤	١١٣٩	٧	١٦٣
طب الاســـنان	٣٠٠	—	—	—	٣٣	—
الهندســـــة	—	—	—	٣٩٠٥	٤٤	١١٨
الزراعـــــة	٢٧٣٨	٦٠	٤٦	٢٥٣	—	٥٧
الطب البيطرى	—	—	—	—		—

تابـــــــع

الجامعة / الكلية	الزقازيق		
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
التربية	٢٣٠٠	٣	٧٦٧
العلوم	٣١١	١٤	٢٢
الطب	١١٣٦	٢٩	٣٩
الصيدلة	-	-	-
طب الاسنان	-	-	-
الهندسة	-	-	-
الزراعة	٢٨٥٠	٦٤	٤٥
الطب البيطرى	١٤٩٦	٢٧	٥٥

بيان

عدد الطلاب المقيدين بكليات جامعات مصر
موزعين بحسب نظام الدراسة (نظامى – منتسب)
وعدد اعضاء هيئة التدريس ونسبة الطلاب النظامين الى
اعضاء هيئة التدريس فى العام الجامعى ٧٥ /١٩٧٦

الجامعة	القاهرة				الاسكندرية			
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون
الآداب	٣٨٢٦	١٠٦	٧٩	٤٤٣٦	٦١٦٨	٩٤	٦٦	٤٣٨٣
الحقوق	٨١٥٥	٥٨	١٢٣	٦٤٢٠	٢٤٧٦	٢٨	٩١	٣١٥٩
التجارة	١٠٦٨٩	٣٢	٣٣٤	٧٥٩٥	٨٤٨١	٢٨	٣٠٣	٦٨٧٦

تابـــــع

الجامعة / الكلية	عين شمس				أسيوط			
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظامين الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون
الآداب	٦٧٥٠	٨٩	٧٦	٤٨٣٢	١٦٥٤	٣٤	٣٩	٢٤٤٨
الحقوق	٥٧٩٥	٤٣	١٣٥	٥٣٨٥	٢٥٥	٢	١٢٨	٢١٩
التجارة	٩٦٨١	٣٦	٢٦٩	٦٣٣٦	٣٦٧١	١٥	٢٤٥	٢١٨٧

تابـــــــع

الجامعة / الكلية	طنطا				المنصورة			
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون
الآداب	١٩٥	–	–	٩٠	–	–	–	–
الحقوق	–	–	–	–	٢٩١٣	١٣	٢٢٤	١٥١٤
التجارة	٤٦٨٤	٨	٥٨٦	٤٥٦	٤٧٣٢	٦	٧٨٩	١٥٨٢

بيان

اعضاء هيئة التدريس ، ونسبة الطلاب النظاميين الى

اعضاء هيئة التدريس فى العام ٧٥/ ١٩٧٦

التدريس خلال العام ٧٥/ ١٩٧٦

الجامعة / الكلية	الزقازيق			
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس	طلبة منتسبون
الآداب	١٠٥	١	١٠٥	٩٩
الحقوق	٥٤٣	-	-	١٨٢
التجارة	٧٢٧٦	١١	٦٦١	١٤١٥

بيان

عدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

بكليات جامعات جمهورية مصر العربية (حسب المشغول) فى

العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦

الجامعة	القاهرة						الاسكندرية					
الكلية	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مساعد مدرس	معيد	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	٣٥	٣١	٤٠	١٠٦	٥١	٩٠	٢٩	٢١	٤٤	٩٤	٣٧	٧٠
الحقوق	٣٢	١٨	١٨	٥٨	٢٢	٨	١٨	٨	١٢	٣٨	١٤	١٠
التجارة	١٦	٥	١١	٣٢	٧٤	٥٣	٩	٧	١٢	٢٨	١٨	٥٦
العلوم	٥٨	٦٤	١٠٢	٢٢٤	١٣٤	٢٠٨	٤٣	٤١	٧٨	١٦٢	٨١	١٥١
الصيدلة	١٧	٢٩	٤٢	٨٨	٥٠	١٢٠	١٢	٣٠	٣٧	٧٩	٣١	٢٩
الطب	١٧٢	١٢٧	١٦٦	٤٦٥	١٩٥	٨٧	٩٩	٤٥	١٢٨	٢٧٢	١٥٥	٦١
طب أسنان	١٤	١٣	٣١	٥٨	٧٦	٦٤	٦	٥	٢٥	٣٦	٣٦	٤٣
الهندسة	٧٩	٦٥	١٠٥	٢٤٩	١٤٦	٤٦٣	٦٧	٥٣	٨٣	٢٠٣	١١٦	٢١٥
الزراعة	٧٠	٥١	٨٨	٢٠٩	١٠٣	١١٨	٤٣	٥٠	٧٦	١٦٩	١٥٧	٩٧
كفر الشيخ التربية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٤	٤٣

تابـــــــــع

الجامعة / الكلية	عين شمس						أسيوط					
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	٢٥	٢٥	٣٩	٨٩	٣٧	٩٧	٧	٥	٢٢	٣٤	٣٦	٣٧
الحقوق	١٩	١٤	١٠	٤٣	٤٣	٤٣	١	–	١	٢	١	٦
التجارة	١٥	١٠	١١	٣٦	١٠٧	١٠٧	٩	٢	٤	١٥	٢٠	٣٧
العلوم	٤٢	٤١	١١٦	١٩٩	١٦٧	١٦٧	١٥	٤٦	٦٧	١٢٨	٨٧	١٣٤
الصيدلة	–	–	–	–	–	–	١	١١	١٢	٢٤	١٩	٥٧
الطب	١١١	١٠٣	١٢٢	٣٣٦	٦٨	٦٨	٢٥	٢٢	٤٧	٩٤	٩٥	٣٦
طب أسنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الهندسة	٥٣	٣٧	٦٥	١٥٥	١٨٣	١٨٣	٢٠	١٥	٤٥	٨٠	٦٣	٦٦
الزراعة	٤٧	٤٩	٧٤	١٧٠	١١٨	١١٨	٢١	٣٠	٣٠	٨١	٤٧	٥٥
كفر الشيخ التربية	٣٣	٣٦	٦٠	١٢٩	١٥٨	١٥٨		٣	٥	١١	٧	٣١

تابـــــــع

الجامعة / الكلية	طنطا: أستاذ	طنطا: أستاذ مساعد	طنطا: مدرس	طنطا: جملة هيئة التدريس	طنطا: مساعد مدرس	طنطا: معيد	المنصورة: أستاذ	المنصورة: أستاذ مساعد	المنصورة: مدرس	المنصورة: جملة هيئة التدريس	المنصورة: مدرس مساعد	المنصورة: معيد
آداب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الحقوق	–	–	–	–	–	–	٤	١	٨	١٣	٢٤	٧
التجارة	٣	٤	١	٨	١٣	٥١	١	–	٥	٦	١٤	٤٤
العلوم	٩	١١	٢٣	٤٣	١٧	٩٧	٩	٢٠	٣٢	٦١	٣٧	١٨٥
الصيدلة	١	١	٣	٥	٤	٢٢	–	٣	٤	٧	٧	٤١
الطب	١٣	٢١	٣٨	٧٢	١١٤	٥٠	١٤	٣١	٣٢	٧٧	٨٠	٤٧
طب أسنان	–	–	–	–	–	١٥	–	–	–	–	١	–
الهندسة	–	–	–	–	–	–	٣	٩	٢١	٣٣	٢٢	١٠٦
الزراعة	٦	١٦	٣٨	٦٠	٣٣	١٠٠	٥	١٧	٢٢	٤٤	٢٢	٦٨
كفر الشيخ التربية	١	١	١٣	١٥	١١	٥٠	٢	٢	١٠	١٤	٢٧	٦٢

تابــــــع

الجامعة / الكلية	الزقازيق					
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة تدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	١	–	–	١	–	–
الحقوق	–	–	–	–	–	–
التجارة	٢	١	٨	١١	١٢	٣٨
العلوم	٢	–	١٢	١٤	١١	٥٠
الصيدلة	–	–	–	–	–	–
الطب	٤	٧	١٨	٢٩	٢٨	٣٠
طب أسنان	–	–	–	–	–	–
الهندسة	–	–	–	–	–	–
الزراعة	٨	٢٢	٣٤	٦٤	٥٨	٨٤
كفر الشيخ التربية	–	–	٣	٣	٦	١٨

الجامعة المفتوحة

مبررات الدعوة لانشاء هذه الجامعة فى مصر :

– هناك اعداد ضخمة من المتخرجين فى المدارس الثانوية العامة والفنية عاما بعد عاما – تعجز جامعاتنا ومعاهدنا العليا عن استيعابها . ولعله من نافلة القول ان نكرر هنا ان هذه الاعداد الضخمة من الخريجين تشكل ضغطا على جامعاتنا ومعاهدنا العليا لا تستطيع ان تتسع له ، وهى اذ تقبل هذه الزيادة – تحت ضغط الرأى العام – فان الأمر يأتى على حساب مستويات العملية التعليمية بها ، بل وعلى قيمة ما تمنحه للخريجين من درجات علمية .

– ويصاحب هذه الظاهرة السابقة ظاهرة اخرى لا تقل فى خطورتها عنها – وهى ظاهرة « التسرب » – التى تتفاوت فى درجاتها فى شتى مراحل التعليم حتى تصل الى الجامعات حيث ترتفع فى بعض الكليات الى نسب عالية ، وذلك على الرغم من ان ظروف مجتمعنا النامى وما يواجهه من اوضاع اقتصادية تتطلب الحرص الشديد على الابقاء على الأعداد التى تصل الى التعليم الجامعى والعالى للانتفاع بهم فى مجالات التنمية المختلفة ، وهذا بالاضافة الى انه من الانصاف لهؤلاء الطلاب الذين تضطرهم ظروف قاسية لترك التعليم كانصاف متعلمين لكسب قوتهم – ألا توصد الابواب فى وجوههم وان نحرمهم من التعليم الى الابد ، او بعبارة اخرى لا تغلق امامهم ابواب ما يسمى « بالفرصة الثانية » وخاصة عندما تتسلط عليهم الرغبة فى الاستزادة من المعرفة او فى استئناف التعليم من جديد عندما تزول المصاعب او العقبات التى تعترض الطريق امامهم .

– الرغبة فى القضاء على الشعور بالاحباط من قبل بعض الطلاب الذين لايقبلون بالجامعات واحساسهم بأن أبواب الحياة والعيش الكريم قد سدت أمامهم من ناحية ، وتقليل حجم التزاحم على أبواب الجامعات من ناحية أخرى ، الأمر الذى لا نجد له مثيلا فى كثير من البلاد المتقدمة حيث توجد فيها معاهد ومراكز تدريب اهلية يلتحق بها الراغبون فى استكمال تعليمهم أو تدريبهم ، يتحملون مصروفاتها برضى كامل باعتبار ان فترات الدراسة بها شهور وجيزة ، وتعدهم لمزاولة عمل فى الحياة العامة فى مستوى أعلى وبأجر أفضل .

من اجل هذا كله فان الجامعة المفتوحة تعتبر تجربة تستحق أن نقف عندها ، حيث من الطبيعى فتح الباب لكل هؤلاء الذين حالت الظروف بينهم وبين استكمال تعليمهم او الاستزادة من المعرفة ، بغير ما شروط معقدة .

ولعل ابرز مثل نسوقه فى هذا الصدد ، تلك الجامعة المفتوحة التى انشاتها بريطانيا ، وصدر بها مرسوم ملكى فى عام ١٩٦٩ ، وهى جامعة تتمتع باستقلال كامل ولها حق منح الدرجات العلمية المختلفة . والواقع ان هذه الجامعة تعد من ابرز ماحدث من تجديد فى ميدان التعليم ببريطانيا خلال النصف قرن الاخير ، اذ هى بخلاف الجامعات الاخرى ، لا تجمع بين الطالب والاستاذ داخل حرم جامعى ، بل هى تكون نواة مركزية اكاديمية وادارية تعد المادة العلمية للدارسين عن بعد ، ثم ترسل هذه المادة الى منازل الطلاب فى مختلف ارجاء البلاد . فطلاب الجامعة المفتوحة كما هو معروف هم من الكبار الذين يعيشون فى بيوتهم ويدرسون فى اوقات فراغهم .

نظم الدراسة بالجامعة المفتوحة :

ونظام الدراسة بهذه الجامعة يسمح للطلاب ان يدرسوا بالخطى التى تتناسب وتتفق مع قدراتهم كما يسمح لهم ان يتركوا دراسة مادة معينة او برنامج معين فى الوقت الذى يرتأونه ، وان يبدأوا من جديد فى الوقت الذى يناسبهم ، وبالمنهج الذى يختارونه ، والطالب ان يختار بعد ذلك عددا من المواد والبرامج من بين الانظمة الكثيرة المتاحة .

والجامعة بهذا الوضع مفتوحة للجميع وليست هناك مؤهلات محددة بعينها للالتحاق بها ، وهكذا فتحت هذه الجامعة بابا كان قد اوصد تماما بالنسبة لآلاف الكبار الذين ضاعت فرصهم فى اتمام تعليمهم .

نوعيات البرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة المفتوحة :

تقدم الجامعة المفتوحة ثلاثة انواع من البرامج :

- برامج متكاملة لذوى الخبرة .
- برامج تقدم للطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعية .
- برامج للطلاب الحاصلين على درجات جامعية .

وفيما يلى بيان اكثر تفصيلا لكل نوع من هذه الانواع :

– مناهج لذوى الخبرة :

يبلغ عدد هذه المناهج فى الجامعة المفتوحة ببريطانيا عام ١٩٧٧ ٢١ منجا وجميعها برامج متكاملة يستغرق كل منها عشرة اشهر وهذه جميعا ليست للحصول على درجات جامعية وانما وضعت للدارسين الراغبين فى الاستزادة من المعرفة فى مجال العمل الذى يمارسونه فعلا او لكسب معرفة بحقل او بعمل جديد ، وتحوى هذه المناهج عناصر كثيرة مما يدرس فى البرامج التى تستهدف الحصول على درجات جامعية . وتعطى للطالب فيها تقديرات كتلك التى تمنح للبرامج التى تعد للحصول على درجات جامعية يستخدمها الطالب اذا ما رغب فى وقت لاحق فى الالتحاق باحدى البرامج الجامعية للحصول على درجة جامعية .

ويمنح الطالب الذى يتم منهجا من مناهج ذوى الخبرة شهادة فى هذا المنهج اذا نجح فى الامتحان النهائى فيها . اما الطلبة الذين يتمون دراسة المنهج ولا يتقدمون لامتحانه فيمنحون خطابا بأنهم أكملوا دراسته فقط .

– برامج الطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعيه :

وتقدم هذه البرامج لفئة الطلاب لتمكينهم من الحصول على درجة البكالوريوس بالمرتبة العادية او مرتبة الشرف . وتبنى هذه الدرجات الجامعيه على نظام معين من التقديرات السنوية ، ويمنح التقدير السنوى للطالب عند اتمامه دراسة برنامج دراسى كامل ، حسب مجموعة من التقديرات التى تمنح له خلال العام الدراسى ، بالاضافه الى امتحان نهائى مدته ثلاث ساعات . ويحصل الطالب على درجة البكالوريوس العادية عند حصوله على ستة تقديرات سنوية بينما يحصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف اذا حصل على ثمانية تقديرات سنوية .

وتستغرق فترة الحصول على البكالوريوس العادية ست سنوات بينما تستغرق فترة البكالوريوس بمرتبة الشرف على ثمانى سنوات وذلك فى حالة دراسة الطالب برنامجا واحدا طول العام الدراسى ، على انه يمكن اختصار هذه الفتره فى كل من الحالتين الى النصف اذا درس الطالب فى برنامجين خلال العام الدراسى .

– برامج للطلاب الحاصلين على درجات جامعية :

وتمنح فيها الدرجات العلمية العالية للطلاب الحاصلين على درجات جامعية عندما يتمون برنامجا لبحث او دراسة عالية ويقدمون رسالتهم للمناقشة ، ويقاس تقدم الطالب فى بحثه بعد عمل مدته ثلاثة شهور بواسطة تقدير يمنح للطالب ، ومع هذه النصوص فهناك كتب مقررة مفروض ان يشتريها الطالب ويرجع لها بصورة منتظمة ، وتعتبر الدراسة بالمراسلة اهم الوسائل التعليمية .

مجاميع الاجهزة الخاصة بإجراء التجارب العلمية بالمنزل :

وهذه مجموعة من الاجهزة تشكل وحدة للتجريب العلمى بالمنزل ، قصد بها التغلب على صعوبة تدريس العلوم والتكنولوجيا عن بعد ، وهى ترسل لطلاب الجامعة المفتوحة على بيوتهم لتمكينهم من اجراء التجارب العلمية الاساسية .

الاذاعة والتلفزيون :

يحوى كل منهج من مناهج الجامعة المفتوحة دروسا تقدمها الاذاعة الصوتية والمرئية . ولكل من البرامج الاساسية برنامج اذاعى وتليفزيونى اسبوعيا . بينما تقل هذه البرامج بالنسبة للمستويات الثانى والثالث والرابع . وتخطط هذه الاذاعات الصوتية والمرئية كاجزاء مكملة مع البرامج التى تدرس . وتقوم الاذاعة والتلفزيون بدورهام جدا كوسيلة تعليمية .

الارشاد والتعليم :

رغم ان نصوص المراسلة والبرامج الصوتية والمرئية تخطط بصورة تكفل للطالب ان يتعلم بصورة مستقلة الا انه يوجد الى جانب هذا المدرس الخاص او المرشد او الموجه . اذ تلجأ الجامعة المفتوحة الى استعارة اساتذة من الجامعات والكليات الاخرى ليعملوا بها بعض الوقت . وتخصص ١٢ الى ٢٠ من طلبة الجامعة المفتوحة ليرعاهم مدرس او استاذ من هؤلاء ، يكون مسئولا عنهم . ويقدر هذا الاستاذ الاعمال التحريرية للطالب ، كما يدون تعليقاته عليها ، ويعقد لقاءات لمجموعات من طلبته فى قاعات او مراكز الدراسة المحلية ، وهو موجود بعد ذلك كى يساعد الطلبة فيما قد يعترضهم من مشكلات دراسية . وفى الدراسات أو المستويات الاعلى عندما تصبح المادة العلمية اكثر تخصصا ، يصبح للطالب أستاذ او اكثر فى البرنامج الذى يدرسه ، ويكون هذا الأستاذ مسئولا عن المقابلات الشخصية مع الطالب وعن تعليمه وارشاده بالمراسلة ايضا .

المدارس الصيفية :

وتتضمن البرامج الاساسية وبعض البرامج الاعلى – وخاصة بالنسبة لطلبة العلم والتكنولوجيا – دراسة مدتها اسبوع من الاقامة فى مدرسة داخلية او جامعة بالصيف .

وغالبا ما تعقد هذه الدراسات فى الجامعات فى الفترة من نصف يوليو الى اوائل سبتمبر وتحشد لها اساتذة الجامعة المفتوحة وبعض المشرفين المؤقتين ، وكذلك بعض اساتذة الجامعات المضيفة . ويعد هذا البرنامج الصيفى برنامجا دراسيا غاية فى التركيز باسلوب الجامعات التقليدية ويتضمن محاضرات وتجارب معملية واخرى ميدانية ومناقشات عملية لمدة اسبوع .

الواجبات المدرسية :

تشكل الواجبات المدرسية جزءا هاما من النظام التعليمى فى الجامعة المفتوحة فهى تمكن الطالب من ان يقدر ما حقق من تقدم . والواجبات التى يصححها الاستاذ المشرف معظمها اعمال تحريرية تتراوح ما بين سلسلة من الاجابات القصيرة الى مقالات متوسطة الطول او مقالات طويلة ، وفى المناهج ذات المستويات الاعلى يوجد اتجاه الى اعطاء الطلبة واجبات من نوع الإسهام فى مشروعات فيكسبون بذلك التجريب العلمى والخبرة بالعمل البحثى او جمع وتحليل المعلومات .

وفى نهاية كل منهج يجلس الطالب لمدة ثلاث ساعات ليؤدى امتحانا تحريريا ، وتعقد هذه الامتحانات فى نهاية اكتوبر واوائل نوفمبر ، وتصحح امتحانات الجامعة المفتوحة بدقة شديدة من جانب اساتذة خارجيين للتأكد من الحفاظ على المستويات الاكاديمية . وتقرر نتيجة الامتحان بالاضافة الى درجات الواجبات خلال السنة ما اذا كان الطالب سيحصل على تقدير سنوى « ناجحا او لا » .

واضعو المناهج الدراسية :

لم تقتصر الجامعة المفتوحة على تطويع واستخدام مجموعة فريدة من الصيغ التعليمية ولكنها ابتدعت ايضا طريقة جديدة لانتاج المناهج حيث يتم بناؤها وصياغتها بواسطة مايسمى « بفرق المناهج » ، وهم عبارة عن مجموعات من الاكاديميين والعاملين المساعدين ، يحشدون خبراتهم لاخراج انتاج متكامل يستخدم كافة وسائل الاتصال ويصلح ان يكون اساس دراسة الطالب . وقد تختلف هذا الفرق من حيث عددها او نوعيتها . هذا ويتعاون مع فريق المناهج اعضاء من مخرجى الاذاعة والتليفزيون وكذلك عضو من معهد تكنولوجيا التربية التابع للجامعة مهمته تقديم المشورة بالنسبة لبناء المنهج ، وكذلك محرر ومصمم يساعدان فى

انتاج المنهج المكتوب او المطبوع .

التكلفة والنفقات :

اجريت دراسة على السنوات الثلاث الأولى من عمل الجامعة وقد كشفت هذه الدراسة عن ان الجامعة المفتوحة تكلف الخريج اقل من ثلث تكلفته فى الجامعات الاخرى . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم الحاجة الى مرافق قائمة بذاتها لهذا الغرض .

وتحقق الجامعه المفتوحة وفرا كبيرا من خلال اسلوبها فى انتاج المناهج ، اذ يتوفر على انتاجها مجموعة صغيرة من الاكاديميين بعدد ضخم من الطلاب ، ومع ان نصوص المراسلات ومايتبعها من برامج اذاعيه وتليفزيونية ذات تكلفة عالية الا انها تحقق وفرا اقتصاديا كبيرا بازدياد عدد الطلاب المنتفعين بها .

مصروفات الطالب :

تبلغ مصروفات الطالب بالجامعة المفتوحة ٤٠ جنيها فى السنة يضاف اليها من ١٠- ٢٠ جنيها قيمة كتب . وتحتاج كل المناهج الاساسية وبعض المناهج العالية الى دراسة صيفية مركزة مدتها اسبوع متضمنة الاقامة ، وهذه تتكلف ٤٥ جنيها وهناك عشرة جنيهات ترد للطالب عند اعادته وحدة الاجهزة العلمية المنزلية .

التوصيات

وقد عرض هذا الموضوع على المجلس القومى للتعليم والبحث فى اجتماعه بتاريخ ٢١ /١١ / ١٩٧٨ وبعد المناقشة انتهى المجلس الى التوصيات الآتيه :

انه نظرا لان فكرة الجامعة المفتوحة كما طبقت فى انجلترا قد ارتكزت على مجموعة من العوامل والاعتبارات ساهمت فى نجاحها الى حد كبير ، الأمر الذى لا يتوافر فى ظل اوضاع التعليم والعمالة فى مصر وبخاصة من حيث تضخم أعداد الخريجين بالجامعات المصرية والنقص الشديد فى هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية .

وكذلك نظرا لان فكرة هذه الجامعة لا تعد تطورا لانها تلغى الانتماء بين الاستاذ والطالب كما انها لم تنجح فى انجلترا بقدر متكافئ فى مختلف المجالات .

فان المجلس يوصى بالآتى :

* دراسة إمكان تطبيق الفكرة على نحو يتفق وظروف مصر بحيث يرتبط التنفيذ بالأولويات التى تحتاجها الدولة وأن يقصر الالتحاق بدراسات هذه الجامعة على :

– الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

– الحاصلين على الشهادة الفنية المتوسطة ويشترط ان يكونوا قد امضوا فى العمل عدة سنوات .

* الاستفادة من الفكرة فى استكمال تأهيل المعلمين فى الخدمة وتزويدهم بمعلومات عن البيئة والاسكان والتطورات المتلاحقة فى العلوم والتربية

* دراسة امكان قيام الاذاعة والتليفزيون بتقديم دراسات للتثقيف العام واكساب المهارات المختلفة ، مع التوسع فى اقسام الخدمة العامة بالجامعات المصرية الحالية كبديل لفكرة الجامعة المفتوحة .

* دراسة مدى امكان قيام هيئة غير حكومية بتطبيق فكرة الجامعة المفتوحة لاتاحة فرص التعليم والاستزادة من الثقافة للمواطنين تحقيقا للافكار المستحدثة فى التعليم « التعليم المستمر – التعليم غير التقليدى – المرونة فى التعليم » .

* دراسة موضوع الجامعة المفتوحة فى اطار النقاط الآتية :

– تحديد الهدف من واقع ظروف ومتطلبات المجتمع العربى .

– نوعيات التعليم المطلوب تنظيمها فى اطار الجامعة المفتوحة .

– الأساليب والوسائل الكفيلة بالتنفيذ الناجح .

– مشكلة التمويل لانشاء هذه المؤسسة الخاصة .

– الحد الأدنى لشروط الالتحاق .

– مشكلة منح الشهادات والاعتراف بها ، ومدى الارتباط بتوظيف الخريجين من هذه الجامعة .

النهوض
بالدراسات الجامعية
التجارية والاقتصادية والسياسية

يواجه قطاع الدراسات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية فى الجامعات المصرية عددا من القضايا والتحديات الرئيسية التى ينبغى حسمها لرفع كفاءة التعليم التجارى الجامعى فى مصر ، وللوفاء باحتياجات سوق العمل المتطورة فى عالمنا المعاصر .

وتحتل مركز الصدارة – من حيث الأهمية والأولوية – فى قائمة التحديات والقضايا التى يواجهها هذا القطاع، القضايا الثلاث التالية :

– حجم المرحلة الجامعية الاولى فى هذا القطاع من التعليم الجامعى .

– تطوير التخصصات والمناهج والنظم الدراسية فى هذا القطاع للوفاء باحتياجات السوق المتطورة .

– تطوير مدرسة الدراسات العليا فى هذا القطاع ورفع نسبة التأهيل بها .

وقد استعرض المجلس فى جلسته بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٩ الدراسة التى تقدمت بها شعبة التعليم الجامعى فى هذا الشأن . وفيما يأتى عرض موجز لكل قضية من هذه القضايا والتوصيات التى اتخذها المجلس بخصوصها .

حجم المرحلة الجامعية الأولى فى هذا القطاع :

بلغ عدد الطلاب المقيدين بالمرحلة الجامعية الاولى بقطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية فى العام الدراسى ٧٦/٧٥ ما يقرب من ٩٠٠٠٠ ، ويشكل هذا العدد حوالى ٢٤٪ من مجموع طلاب الجامعات المصرية ، وهو بهذا الوضع يعتبر اكبر قطاعات الدراسات الجامعية كلها .

ويبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا فى هذا القطاع وفى نفس العام (٧٥ / ٧٦) ٢٠٩ أعضاء ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ٤٢٩ طالبا تقريبا .

ويتضح من ذلك أن معدل أعضاء هيئة التدريس للطلاب فى هذا القطاع ضئيل للغاية اذا قيس ذلك بالمعدلات العالمية المناظرة فى هذا الشأن ، حيث ان المعدلات العالمية المناظرة تتراوح بين عضو هيئة تدريس واحد لكل عشرة او خمسة عشر طالبا .

وعلى الرغم من ان هناك مؤشرات تشير الى تحسن هذه المعدلات فى المستقبل ، وذلك لوجود عدد غير قليل من اعضاء البعثات الخارجية والداخلية ومن طلاب الدراسات العليا – الا ان هذا التحسن سيكون محدودا وبطيئا ولا ينتظر القضاء على هذه المشكلة لفترة طويلة .

ويبلغ عدد الطلاب المنتظر تخرجهم من هذه المرحلة الاولى على مدى السنوات الخمس القادمة (٧٨/٧٧ –٨٣/٨٢) حوالى ٨٩٠٠٠ من الطلاب . ويشكل هذا العدد الكبير حوالى ٢٥٪ من مجموع قطاعات التعليم الجامعى فى مصر خلال تلك المدة . الأمر الذى يترتب عليه عدم استطاعة سوق العمل استيعاب هذا القدر بالكامل ، ولذا ينبغى الحد من أعداد المقبولين فى هذا القطاع حتى لا يكون هناك فائض من الخريجين يصعب تشغيله فى أعمال حقيقية منتجة تضيف جديدا للناتج القومى .

وقد وجد هذا الاتجاه استجابة فى السنوات الاخيرة ، فتم تخفيض اعداد المقبولين فى قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية فى السنوات الثلاث الاخيرة بالتدريج حتى بلغ ١٣٢٥٠ فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ ، بينما كان العدد ١٥٠٠٠ طالب فى العام الجامعى ٧٥/٧٤ .

وتشير كل الدلائل الى ان الاتجاه العام لدى مجالس التخطيط الجامعية يميل حتى الان الى الاستمرار فى سياسة تخفيض أعداد المقبولين فى هذا القطاع فى السنوات القادمة ، بهدف تحقيق التوازن

المنشود بين طلاب هذا القطاع وبين الامكانات المتاحة من جهه ، والتخفيض أعداد الخريجين فيه بالتدريج تجنبا لوجود فائض منهم يعجز سوق العمل عن استيعابه في اعمال منتجة من جهة اخرى .

وهنا تثار الاسئلة الآتية :

– ما هو مقدار التخفيض المطلوب فى أعداد الطلاب فى هذا القطاع ؟

– ما هو المدى الزمنى المطلوب تطبيق هذا التخفيض خلاله ؟

– ماهى البدائل المتاحة فى المجالات المختلفة للعمل ، والدراسة التى ينبغى توجيه الطلاب اليها بدلا من إلحاقهم بالدراسة فى هذا القطاع ؟

وحتى يمكن البت فى مثل هذه الامور يحسن ان نأخذ فى الاعتبار الحقائق التالية :

– ان سوق العمالة فى قطاع الاعمال التجارية والاقتصادية والمالية والسياسية والتأمين هى اكبر اسواق العمل بالنسبة لاصحاب المؤهلات الجامعية ، ومن هنا كان من الطبيعى ان يحتل هذا القطاع مكان الصدارة بين باقى قطاعات الدراسات الاخرى سواء بالنسبة لعدد الطلاب المقيدين به او عدد الخريجين .

– ان سوق العمل فى القطاعات الاخرى الانتاجية : الصناعية والزراعيه وفى قطاعات النقل والمواصلات ، وفى قطاعات الخدمات – تحتاج الى أعداد كبيرة من خريجى قطاعات الدراسات التجارية .

– ان التكوين العلمى لخريجى قطاع الدراسات التجارية يرتكز على قاعدة قوية من العلوم التجارية الاساسية المشتركة ، الامر الذى يتيح مرونة كبيرة نسبيا فى قدرات هؤلاء الخريجين . ومن هنا فان خريجى هذا القطاع يمكنهم القيام بنوعيات متباينة من الاعمال . ويتطلب ذلك فى اغلب الاحيان نوعا من التوجيه والتدريب لرفع كفاءتهم فى النوعية او التخصص المطلوب .

على ان هذا لا يعنى عدم الاهتمام بالتخصص فى الدراسة فى المرحلة الجامعية الاولى ، فالتخصص هو سمة العصر وركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق التقدم . ولكن الأمر يتطلب ان يقصر التخصص فى المرحلة الجامعية الأولى على التخصص الواسع العريض بينما تعنى الدراسات العليا بالتخصص الدقيق .

– تحتاج اسواق العمل الخارجية الى أعداد غير قليلة من خريجى قطاع الدراسات التجارية الجامعية وخاصة بالنسبة لمن يتقن اللغات الاجنبية وحصل على خبرات او تدريبات علمية عالية .

– تشير كثير من الدلائل الى وجود عجز أو نقص فى الكفاءات من بعض التخصصات التجارية فى اسواق العمل المحلية والخارجية كالمتخصصين فى الدراسات المصرفية والتأمين والحاسبات الآلية والبرمجة – والضرائب وحسابات التعاون والسياحة والتجارة الخارجية وإدارة الحكم المحلى وخاصة من اصحاب الخبرات الذين يتقنون اللغات الاجنبية .

– تعانى كثير من مؤسساتنا القومية من وجود خلل او قصور فى بعض اداراتها أو أجهزتها لعدم توفر العدد الكافى من الخريجين او لنزوح الكثير منها للعمل بالخارج .

– كما تشير الدلائل الى وجود فائض فى بعض التخصصات التجارية فى سوق العمالة كالاقتصاد والعلوم السياسية والمحاسبة ، خاصة ممن لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية ولا يتقنون اللغات الاجنبية .

وتأسيسا على كل ذلك يتضح ان المشكلة التى تواجهنا فى هذه القضية تكمن بالدرجة الأولى فى عدم وجود توازن بين مستويات وحجم هذا القطاع واهميته النسبية من جهة ، وبين الامكانات المحدودة المخصصة له من جهة اخرى كما تكمن فى نوعيات الدراسات ، وفى شعب التخصص وفى المستويات الدراسية ونظم الدراسة فى هذا القطاع – مما يتطلب ترشيد العمل فيه لمواجهة كل ما تقدم .

التوصيات

ولهذا يوصى المجلس بالآتى :

* تحقيق التوازن بين حجم ومهارة ومستويات هذا القطاع من جهة وبين الامكانات البشرية والمادية المخصصة له من جهة أخرى ، وذلك على اساس دراسة علمية للتكاليف المعيارية للتعليم والبحث العلمى لهذا القطاع ، ترتكز على معدلات سليمة ومناسبة للاداء فى ظل الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها مصر .

فتحديد أعداد الطلاب المقبولين فى هذا القطاع ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار تحقيق ذلك التوازن بالدرجة الاولى ضمانا للمحافظة على

مستوى كفاءة الخريجين ، كما يجب أن يأخذ فى الاعتبار أيضا اتساع رقعة سوق العمل أمام خريجى هذا القطاع خصوصا اذا أحسن إعدادهم وتكوينهم التكوين العملى المطلوب بكفاءة .

* تنويع الدراسة والتخصصات فى هذا القطاع على النحو الذى يؤدى الى الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لسوق العمل . فسوق العمل مازالت تعانى من نقص المتخصصين فى بعض مجالات هذا القطاع .

* الاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية فى هذا القطاع وتدريس بعض المقررات بلغة اجنبية ، ومن المهم أن يؤدى هذا العمل بجدية وكفاءة وأن توفر له الامكانات اللازمة .

* تطوير المناهج الدراسية فى هذا القطاع والنهوض بمستوياتها لمواجهة احتياجات العصر .

* الاهتمام بالتطبيقات العملية ، والتدريبات الميدانية ، واعطاء التطبيقات العملية وزنا أكبر فى العملية التعليمية .

* تطوير نظام الدراسة فى هذا القطاع لرفع كفاءة تحصيل الطلاب من جهة ، ولتوفير المرونة الكافية لتنوع إعدادهم وتكوينهم التكوين العلمى المناسب باحتياجات السوق المتباينة من جهة اخرى ، ولاتاحة الفرصة لخلق نوعيات جديدة متطورة توفر فرصا جديدة للعمل من جهة ثالثة .

* التوسع فى البعثات الداخلية والخارجية لتأهيل العدد اللازم من اعضاء هيئة التدريس اللازمين للوفاء باحتياجات هذا القطاع فى التخصصات المختلفة .

تطوير التخصصات والمناهج والنظم الدراسية

يشتمل قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية الموجودة حاليا فى مصر على نوعيات وتخصصات دراسية محدودة معظمها من النوع التقليدى ، لم يطرأ عليها تطوير او تعديل يعتد به ، رغم التطور العالمى الضخم الذى شمل قطاعات عامة . ويضم هذا القطاع تخصصات فى دراسة المحاسبة والمراجعة ، وادراة الاعمال والتامين ، والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، والاحصاء المنزلى والبريد ، والسياحة والفندقة والخدمات البحرية .

ويحتل التخصص فى دراسة المحاسبة والمراجعة مركز الصدارة من حيث الحجم بين هذه التخصصات يليه تخصص ادارة الاعمال .

ومن تحليل البيانات الخاصة بالأعداد المنتظر تخرجهم فى الفترة من ٧٧/ ٧٨ - ٨٢/٨٣ فى هذا القطاع - وهم يمثلون عرض القوى العاملة فى كل تخصص من تلك التخصصات فى سوق العمل فى الفترة القادمة - يلاحظ :

- ان خريجى شعبة المحاسبة والمراجعة وحدها يمثلون اكثر من ٦٨٪ من مجموع الخريجين فى هذا القطاع . وان مجموع خريجى شعبتى المحاسبة والمراجعة وادارة الاعمال يشكلون ٨٤ ٪ تقريبا من مجموع الخريجين .

- ان نوعيات التخصصات المطلوبة فى سوق العمل - فى عالمنا المعاصر - فى المجالات التجارية والمالية والاقتصادية اكبر من ذلك بكثير وتمتد على رقعة واسعة وعريضة من النوعيات والتخصصات المتكاملة ، واللازم توافرها للنهوض بكفاءة بالاعمال المختلفة ، تحقيقا للأهداف المنشودة فى التنمية وبناء التقدم .

- ان من أبرز التخصصات الناقصة والتى تحتاج الى دعم ما يأتى :

- الدراسات المصرفيه واسواق المال .
- الحاسبات الآلية والبرمجة .
- نظم المعلومات .
- التامين بشقيه التجارى والاجتماعى .
- الضرائب .
- السياحة والفندقة .
- الادارة المحلية والحكم المحلى .
- بحوث العمليات .
- اقتصاديات المشروعات والأعمال .

- ان قطاع الدراسات الجامعية التجارية والاقتصادية والسياسية يحتاج الى المرونه الكافية التى تسمح بتزاوج التخصصات وتكوين الطلاب التكوين العلمى المختلط للوفاء باحتياجات السوق المتباينة .

التوصيات

وتأسيسا على ماسبق فان المجلس يوصى بالآتى :

* تنظيم نوعيات وتخصصات دراسية جديدة - فى المرحلة الجامعية الأولى - فى المجالات المطلوبة فى سوق العمل وفى مقدمتها الدراسات

المصرفية والمالية ودراسات الحاسبات الآلية والبرمجة ، والدراسات الاحصائية ونظم المعلومات ودراسات الادارة المحلية والحكم المحلي . كما انه من المهم انشاء دراسات عليا فى هذه النوعيات والتخصصات ايضا فى خطوط متكاملة مع دراسات المرحلة الجامعية الأولى ، كما يتطلب الأمر أيضا إنشاء دراسات عليا متكاملة فى بعض التخصصات الأخرى كالضرائب ، واقتصاديات المشروعات والاعمال . وذلك كله لتوفير الكفاءة اللازمة لسوق العمل بمستوياتها المختلفة .

* التوسع فى التخصصات الدراسية التى يشتد الطلب على خريجيها ودعمها بالامكانات اللازمة ، وتوجيه الطلاب للالتحاق بها . وفى مقدمة هذه النوعيات والتخصصات دراسات التأمين بشقيه التجارى والاجتماعى ، والسياحة والفندقة والتجارة الخارجية وادارة الاعمال وخاصة فى مجالات دراسات التسويق والتخزين وبحوث العمليات واقتصاديات المشروعات والاعمال .

* العناية بتدريس اللغات الاجنبية والترجمة ، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة للنهوض بها ، وتدريس بعض المقررات الدراسية فى الشعب الدراسية المختلفة باحدى اللغات الاجنبية .

* تطوير النظم الدراسية على نحو يسمح بتزاوج التخصصات المختلفة ويتيح التكوين العلمى للطلاب تكوينا مختلطا فى التخصصات المتكاملة كما ويتيح التخصصات الجديدة التى تتطلبها عمليات التطور . فمثلا يمكن تأهيل بعض الطلاب فى مجالات تجمع بين الدراسات المحاسبية والحاسبات الآلية والبرمجة او بين ادارة الاعمال ونظم المعلومات ، وذلك عن طريق اعطاء الحرية للطلاب فى اختيار بعض المقررات الدراسية التى تتفق مع قدراتهم واستعدادهم ، ومع احتياجات السوق والتطور الاقتصادى فى مختلف القطاعات .

* التأكيد على تضمين البرامج الدراسية فى المرحلة الجامعية الاولى قاعدة قوية من العلوم السياسية التجارية المشتركة لكل اصحاب التخصصات المختلفة فى هذا القطاع ، ضمانا لتكوين الطلاب تكوينا علميا قويا ومتينا على نحو يتيح لهم مواصلة التقدم والاستزادة من العلم من جهة ، ولاعطاء المرونة الكافية فى تعيين الخريجين والوفاء باحتياجات السوق المتباينة من جهة اخرى .

* العناية بالتقييم المستمر للبرامج والمقررات الدراسية وتطويرها باستمرار وفقا للمقتضيات العصرية .

* العمل على زيادة الاهتمام برفع كفاءة الاداء فى العملية التعليمية وفى البحوث العملية والتطبيقية .

* زيادة الاهتمام بالتطبيقات العملية والتدريبات الميدانيه ، واعطاؤها وزنا أكبر فى البرامج والمقررات الصناعية ، وبصفة خاصة التدريب على التجهيزات الحديثة والالات الحاسبة المستخدمة فى المؤسسات التجارية المتقدمة .

* العناية بتوفير مقومات التعليم المستمر للخريجين بتزويدهم بكل جديد ومستحدث فى مجال قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية والمالية ، ضمانا للمحافظة على مستوى كفاءة الاعمال باستمرار وهى من الامور التى اصبح لاغنى عنها فى عالمنا المعاصر لتحقيق التقدم والمحافظة على البقاء .

* العناية بربط خطط وبرامج التعليم فى قطاع الدراسات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية بالتطور الاقتصادى والاجتماعى وباحتياجات مواقع العمل بصفة عامة ، ومواقع الانتاج الاقتصادى بصفة خاصة ، وذلك بايجاد جسور قوية ومفتوحة بين التعليم الجامعى ومواقع العمل المختلفة ، تسمح بمرور تيار التعاون والتفاهم فى الاتجاهين بينهما .

تطوير مدرسة الدراسات العليا فى قطاع الدراسات التجارية الجامعية

تتسم الدراسات العليا فى هذا القطاع بصغر حجمها النسبى ، وضعف نسبة التأهيل بها اذا قيس ذلك بما يجرى عليه العمل في الجامعات الاجنبية وخاصة فى جامعات الدول المتقدمة ، فقد بلغ عدد

الطلاب المقيدين فى هذه المدرسة لدرجات الدكتوراه والماجستير والدبلومات المختلفة فى العام الجامعى ٧٧/٧٦ (٤٦٥٥) من الطلاب – اى بنسبة ٥٪ من مجموع طلاب هذا القطاع فى المرحلتين معا ، بينما تتراوح هذه النسبة عادة فى معظم الدول الاجنبية بين ٢٥ ، ٣٥ ٪ ، وتبلغ فى بعض الدول المتقدمة حوالى ٥٠ ٪ .

و يلاحظ ان اكثر من ٥٠٪ من طلاب مدرسة الدراسات العليا فى هذا القطاع مقيدون فى دراسات الدبلومات ، وان عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه قليل للغاية.

كما يلاحظ قلة عدد الموفدين فى بعثات دراسية الى الجامعات الاجنبية من طلاب قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية – بدرجة ملفتة للنظر .

لذلك بلغ عدد الطلاب الذين تم تاهيلهم من هذه الدراسات خلال العام الجامعى ٧٦ / ٧٧ (٩٦٦) من الخريجين اغلبهم من حملة الدبلومات التجارية المختلفة و ١٧ من حملة الدكتوراه .

والواقع ان سوق العمل – سواء على المستوى المحلى فى مصر او على المستوى القومى والافريقى او على الصعيد الدولى – يعانى من نقص الكفاءات الفنية العالية المؤهلة من مدرسة الدراسات العليا فى قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والمالية والاحصائية . ولعل اكبر مظهر فى هذا الشأن ما تعانيه الجامعات المصرية والعربية من نقص شديد فى اعضاء هيئة التدريس فى هذا القطاع .

ومن هنا فانه ينبغى العمل على دعم الدراسات العليا المصرية فى هذا القطاع للوفاء باحتياجات السوق .

كما يلاحظ ان البرامج الدراسية فى مدرسة الدراسات العليا المصرية فى هذا القطاع تحتاج الى تطوير على نحو يعطى مزيدا من العناية والاهتمام بالرياضيات المتقدمة ونظم المعلومات ، والحاسبات الالية والبرمجة واللغات الاجنبية والدراسات المقارنة والاحصاء .

وكما يلاحظ أيضا ان الاداء فى هذه المدرسة يتم بالبطء النسبى ، الامر الذى أدى الى إطالة مدة تأهيل الطلاب فى هذه المدرسة . فالطالب فى مدرسة الدراسات العليا المصرية بقطاع الدراسات التجارية يحتاج – عادة – للحصول على الدكتوراه الى مدة اطول نسبيا من المدة التى يحتاجها زميله المبعوث فى احدى الجامعات الاجنبية ، ويتطلب الامر العمل على رفع كفاءة الاداء فى هذه المدرسة وتوفير كفاءة الامكانات المناسبة اللازمة لها .

التوصيات

وتأسيسا على كل ماسبق فان المجلس يوصى بما يأتى :

* تدعيم مدرسة الدراسات العليا فى قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية بالامكانات اللازمة للوفاء بمتطلبات تطويرها والنهوض بها .

* تطوير البرامج فى شعب الدراسة بهذه المدرسة على نحو يعطى مزيدا من الاهتمام والعناية بدراسة الرياضيات المتقدمة والحاسبات الآلية ونظم المعلومات واللغات الاجنبية والدراسات المقارنة .

* التوسع فى مدرسة الدراسات العليا فى قطاع الدراسات العليا التجارية والاقتصادية الجامعية بالتدريج وفقا للامكانات المتاحة ، واعطائها الأولوية على المرحلة الجامعية الاولى وذلك للوفاء باحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المؤهلة تأهيلا عاليا فى التخصصات التى يشتد عليها الطلب فى سوق العمل ، كالضرائب ، والتأمين بشقيه التجارى والاجتماعى .

* إنشاء نوعيات وتخصصات دراسية جديدة وفقا لاحتياجات السوق كالدراسات المصرفية العالية واسواق المال .

* فتح شعب الدراسة المختلفة فى مدرسة الدراسات العليا فى قطاع الدراسات التجارية الجامعية امام خريجى الكليات الاخرى وخاصة فى الدبلومات – وذلك لإتاحة الفرصة التأهيل المزدوج وللوفاء باحتياجات سوق العمل من الكفاءات والنوعيات المختلفة ومن الامثلة على ذلك اتاحة الفرصة لخريجى كليات الهندسة والطب للالتحاق بدراسات دبلومات ادارة الاعمال لتأهيل الكفاءات الفنية العالية فى ادارة المصانع والمستشفيات ، والمؤسسات والادارات الصناعية والطبية المختلفة .

نظم الدراسة بالجامعات

ناقش المجلس القومى للتعليم تقرير شعبة التعليم الجامعى الخاص بنظم الدراسة بالجامعات . وفيما يلى موجز لهذا التقرير والتوصيات التى وافق المجلس عليها :

تتعدد النظم الدراسية الجامعية فى عالمنا المعاصر ، ومن هذه النظم اربعة رئيسية هى : نظام العام الدراسى الكامل ، ونظام الفصول الدراسية ، ونظام المراحل الدراسية ، ونظم المقررات الدراسية (او الساعات المعتمدة) ولكل من هذه الانظمة مبرراته ، كما ان لكل مميزاته وخصائصه ، وما يصلح من هذه الانظمة لجامعة قد لايصلح لجامعة اخرى لعدم ملائمته لظروفها وامكاناتها .

وقد طبقت الجامعات المصرية منذ انشائها نظام العام الدراسى الكامل (ماعدا كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية التى تبنت نظام الفصلين الدراسيين منذ انشائها) واستمرت الجامعات فى تطبيق هذا النظام حتى العام الجامعى ١٩٥٥/٥٤ حيث تقرر ادخال نظام الفصول الدراسية (فصلين دراسيين فى العام) ، وفيه قسمت معظم المواد الى مقررات قصيرة يشغل كل منها فصلا دراسيا واحدا ، وفى نهاية كل فصل دراسى يؤدى الطلاب امتحانا فى جميع المقررات التى درسوها .

ولكن نظرا لعدم انتظام الدراسة بالكليات منذ أول العام ، وقلة اعضاء هيئة التدريس فى كثير من الكليات ، وطول الفترة التى تستغرقها الامتحانات بصورتها الراهنة ، والزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب بالكليات مما يصعب معه عقد امتحانين كاملين فى العام ، وكثرة التغيير فى البرامج الدراسية مع وجود مقررات متخلفة على كثير من الطلاب مما أدى الى وجود مشكلات عند تطبيق قواعد النقل من فرقة الى الفرقة التى تليها - فقد بدات معظم الكليات منذ العام الجامعى ١٩٦٤/٦٣ فى تغيير نظام الفصلين والعودة الى نظام العام الدراسى الكامل ، مع جواز النقل الى فرقة اعلى فى حالة الرسوب فيما لايزيد على مادتين ، ومع الاخذ فى الاعتبار بنظام المراحل الذى تتبعه بعض الكليات والذى يقضى بضرورة نجاح الطالب فى جميع مواد المرحلة قبل النقل الى المرحلة التى تليها . ولم يبق بعد ذلك من يتبع نظام الفصلين الدراسيين سوى كليات الزراعة فى الجامعات المصرية ، كما ان كليات الطب تسير على نظام المراحل الدراسية .

وباستعراض النظم الدراسية العالمية نجد ان افضلها هو نظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) وذلك لأسباب أهمها :

- اتاحة الفرصة امام الطالب لاختيار بعض المقررات الدراسية التى يميل اليها والتى تتفق مع قدراته . ويتم الاختيار بمعاونة قسم التوجية بالجامعة (او عضو هيئة التدريس الموجه) حتى تكون المقررات التى يدرسها الطالب متكاملة تؤدى الى تكوينه التكوين العلمى المناسب .
- اتاحة الفرصة للتزاوج بين التخصصات المختلفة ومن ثم تزويد سوق العمالة بكفاءات متكاملة التكوين ، تستطيع التكيف مع متطلبات العمل .
- ان هذا النظام يتيح مرونة فى التقدم للحصول على الدرجة الجامعية الاولى ، اذ يستطيع الطالب اختيار العدد المناسب من المقررات الدراسية التى يستطيع النهوض بها خلال كل فترة زمنية وذلك وفقا لقدراته العلمية وظروفه المختلفة .
- ان هذا النظام يدفع الطالب الى متابعة الدراسة بانتظام وجدية طول فترة الدراسة .
- ان نظام المقررات الدراسية تأخذ به الآن الجامعات فى كثير من بلاد العالم .

ويستدعى تطبيق هذا النظام فى جامعات مصر ان توفر له المقومات اللازمة لتطبيقه بنجاح ، وفى مقدمة هذه المقومات ما يأتى :

– وجود أجهزة ادارية ذات كفاءة عالية تستطيع تطبيق الاساليب الحديثة فى تسجيل جميع البيانات المتعلقة بدراسات الطلاب وامتحاناتهم ، مع توفر القدرة والدقة فى حفظ البيانات الخاصة واستخراجها بسرعه عند الحاجة .

– توافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات العلمية المختلفة (وقد يساعد فى هذا تبنى نظام الاقسام العلمية الموحدة وإعادة النظر فى المرتبات) .

– توافر الامكانات المادية المختلفة (كالتوسع فى عدد الدرجات والفصول والمعامل والأجهزة العلمية والوسائل التعليمية والكتب والمراجع العلمية) .

– توافر الكتب الدراسية والمراجع العلمية فى بداية العام الدراسى .

– ان يتوافر لكل مجموعة من الطلبة عضو هيئة تدريس يرشدهم ويوجههم فى دراستهم .

التوصيات

أولا : بالنسبة لنظم الدراسة :

* ينبغى ان تأخذ الجامعات المصرية بنظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) بعد ان توفر له المقومات اللازمة لتطبيقه بنجاح .

* اذا لم تتمكن الجامعات من توفير المقومات اللازمة لتطبيق نظام المقررات الدراسية ، فلا مناص من ان تستمر الكليات التى تطبق نظام الفصول الدراسية (كليات الزراعة) والكليات التى تسير على نظام المراحل (كليات الطب) وكذلك الكليات التى تطبق نظام العام الجامعى الكامل بصورته الراهنة فى تطبيق نظمها الحالية ، مع التوسع فى عمليات التقويم المستمر وتبسيطها .

* العمل على تحديد المدة المناسبة (ومرات الرسوب) المسموح بها للطالب فى الكليات المختلفة توفيرا للجهد والمال والاماكن وحفزا على الجدية فى الدراسة .

ثانيا : بالنسبة للتخصصات والتخصص :

* العمل على انشاء نوعيات جديدة من التخصصات تتفق مع متطلبات خطط التنمية التى تنهض بها البلاد فى المرحلة القادمة .

* ينبغى التوسع فى التخصصات التى يشتد الطلب على خريجيها .

* العمل على اتاحة الفرصة امام الطلاب لاختيار بعض المقررات الدراسية التى يميل اليها وتتفق مع قدراته ، ويتم الاختيار بمعاونة قسم التوجيه بالجامعة حتى تكون المقررات التى يدرسها الطالب متكاملة .

* تشجيع الدراسات المشتركة ، اذ أن التزاوج والتلاحم بين التخصصات المختلفة يؤدى الى تكوين الطالب تكوينا علميا متكاملا يتيح له التكيف مع التقدم العلمى والتكنولوجى ، كما يكفل له التكيف مع احتياجات سوق العمل المتطورة فى مختلف المجالات وبخاصة فى ظروف الانفتاح الجديدة .

* زيادة الاهتمام بالدراسات العلمية والتدريبات الميدانية .

* العمل على توسيع آفاق الطلاب وذلك بتزويدهم بقاعدة علمية وثقافية عريضة . اذ ان فائدة ذلك لا تقتصر على الثقافة العامة فحسب بل انها تسهل الاستجابة لاحتياجات سوق العمل .

ثالثا : بالنسبة لمستوى الأداء وطرق التدريس والتقويم :

* ينبغى تقسيم الطلاب فى المحاضرات الى مجموعات معقولة حيث ان خفض كثافة المدرجات وغيرها يؤدى – بلا شك – الى ارتفاع مستوى الأداء ، ومن ثم التقليل من الدروس الخصوصية التى يجب القضاء عليها عن طريق تنظيم مجموعات محدودة العدد وذلك لتقوية الطلاب الضعاف ، ولاتاحة الفرصة لمزيد من الخبرة العملية . كما ان خفض كثافة الطلاب يتيح اتباع طرق افضل للتدريس .

* العمل على استخدام التقنيات الجديدة فى ميدان التعليم (كاستخدام دوائر التليفزيون المغلقة وطبع المحاضرات على أشرطة كاسيت او فيديو كاسيت واستخدام الاشرطة القصيرة ... الخ) وذلك بالاضافة الى الوسائل التعليمية التقليدية ومعامل اللغات . ومن البديهى ان الوسائل التعليمية فى حد ذاتها ليست أهدافا ولكنها وسائل وادوات يستخدمها الاستاذ ليحقق أهدافا معينة ، ولا شك ان الوسائل التعليمية تساعد على توضيح ما يشرح وعلى الاسراع بعملية التعليم ، كما انها تثبت المعلومات ، ولذلك فان الانفاق السخى على العملية التعليمية يعطى عائدا اكبر مما انفق عليها .

* يجب ألا يقتصر التدريس على المحاضرات ، وانما يفضل ان يكون معها او بدونها طريقة المناقشة والحوار ، وكذلك اشراك الطلاب فى إعداد موضوعات يقدمونها فرادى او على هيئة جماعية فى صورة ندوات . وأن اتباع هذه الطرق فى التدريس يؤدى الى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وصقل مواهبه .

* زيادة الاهتمام بقاعات المناقشة حيث يكون العدد محدودا وبذلك تتاح الفرصة لتبادل الافكار وتنمية شخصية الطالب الجامعى الذى يعد ليأخذ مكانه فى المجتمع .

* زيادة الاهتمام بمصادر المعرفة فلا يكتفى الطالب بكتاب جامعى واحد بل لابد من استعانته بالمراجع العلمية المختلفة والافادة منها حتى لا تصبح الجامعة امتدادا للمدرسة الثانوية .

* العمل على اعادة النظر فى نظم الامتحانات الجامعية واساليبها . على أن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة حتى لا يقتصر الامر على امتحان يعقد فى نهاية الفصل الدراسى أو العام الجامعى وربما لا يستعد له الطلبة الا فى الاسابيع الاخيرة ، مما يؤدى الى سرعة نسيان المعلومات بعد اداء الامتحان .

هذا علاوة على أن كثرة الامتحانات الدورية تزيل عوامل الرهبة التى تصاحب امتحان نهاية الفصل أو العام الجامعى .

* الاهتمام بتنوع اساليب التقويم المستمر مع تقييم نتائج التقويم وتحليلها ودراستها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية ، والعمل على علاجها لتقليل الفاقد الى أقل حد ممكن .

* العمل على تقصير الفترة التى تستغرقها الامتحانات .

* العمل على ربط التعليم الجامعى بالحياة العملية وذلك عن طريق :

– التعاون وتبادل الخبرات بين هيئات التدريس وبين الفنيين فى مواقع الانتاج والخدمات .

– الاستفادة من وحدات الانتاج والخدمات فى تدريب الطلاب وزيادة خبرتهم العملية .

– اعطاء مزيد من العناية والتدريبات الصيفية للطلاب .

* العمل على توفير مقومات التعليم المستمر للخريجين ، وتزويدهم بكل جديد فى مجال تخصصهم ، بما يمكنهم من مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى والنهوض بمسئولياتهم على مستوى مرموق .

أنماط التعليم الجامعى وتطوره

التعليم الجامعى فى مصر : نشأته وتطوره :

بدأ التعليم الجامعى الحديث فى مصر بافتتاح الجامعة الاهلية فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ . وقد تطور هذا التعليم منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، سواء من حيث حجمه او نوعياته او ادارته واصبح ، يحكمه الآن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ .

كما تم تطوير جامعة الازهر العريقة فاصبحت تقوم برسالة التعليم والبحث العلمى فى العلوم الحديثة ، وذلك بجانب قيامها برسالتها الخالدة فى مجال العلوم الدينية والشريعة الاسلامية واللغة العربية .

وهكذا اصبح عدد الجامعات فى مصر الان اثنتى عشرة جامعة ويوجد لبعض منها عدد من الفروع فى المحافظات الاخرى القريبة .

و هكذا اصبح هناك تعليم جامعى فى كل محافظات مصر فيما عدا محافظات مطروح ، وسيناء ، والوادى الجديد والبحر الاحمر .

وكل الجامعات فى مصر جامعات حكومية وان كانت تتمتع باستقلال ذاتى كبير .

تطور التعليم الجامعي في السنوات الأربعين الأخيرة :

يتبين من استعراض تطور التعليم الجامعي وتشريعاته في مصر منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، اى في خلال الاربعين سنة الاخيرة ، انه تعرض لتغييرات كثيرة . ولقد تناولت هذه التعديلات هياكله التنظيمية وانماطه ونظمه التعليمية وانظمته الادارية والداخلية ، كما شملت هذه التغييرات نوعياته ومستوياته والنمو المطرد في حجمه .

ولا شك ان هذا التطور تضمن ايجابيات كثيرة يعتد بها ، ابرزها إمداد مصر والبلاد العربية وغيرها من دول المنطقة بعدد ضخم من الكفايات الفنية العالية والخبراء والعلماء في مختلف تخصصات المعرفة .

بيد ان هذا التعليم تعرض لبعض المشكلات والصعوبات الرئيسية التي كان لها تأثير بالغ وعميق في مسيرته خلال تلك الفترة ، ويتطلب النهوض بهذا التعليم البدء أولا بعلاج تلك المشكلات الرئيسية او العامة ثم العمل بعد ذلك على تطوير هياكله التنظيمية ، وانماطه ونظمه التعليمية ، على النحو الذى يكفل له الوفاء برسالته وتحقيق اهدافه بكفاءة عالية .

وتتلخص المشكلات الرئيسية في الآتى :

مشكلة النمو غير المتوازن في الجامعات المصرية :

اتسم نمو التعليم الجامعي في مصر - خلال السنوات الأربعين الاخيرة - بزيادة عدد الطلاب بمعدلات تفوق نمو الامكانات المتاحة ، كما اتسم بالتوسع في الدراسات التقليدية ، وعدم العناية الكافية بالدراسات الحديثة التي تواكب مقتضيات التنمية والتطور .

مشكلة البناء التنظيمي للأقسام العلمية :

ترتب على تطبيق النظام المعمول به حاليا لتعيين وترقية اعضاء هيئة التدريس تفريغ الاقسام العلمية من هياكلها التنظيمية ، واختلال العملية الإدارية وهبوط مستوى الاداء وغير ذلك من المشاكل .

مشكلة ضعف الدراسات العليا :

ركزت الجامعات المصرية اهتمامها - خلال تلك المرحلة - على المرحلة الجامعية الاولى على حساب الدراسات العليا . ولقد ترتب على ذلك ضعف الدراسات العليا في الجامعات المصرية ، سواء من حيث الحجم او المستوى اذا قيس ذلك بما يجرى عليه العمل في جامعات الدول المتقدمة .

مشكلة ضعف العملية الادارية في المجال التعليمي بالجامعة :

تتسم العملية الادارية في المجال التعليمي بالجامعات المصرية بالضعف والقصور . ولقد برزت آثار الضعف وتمثلت بصفة خاصة في بعض المرافق الملحقة بالتعليم الجامعي ، ومنها على سبيل المثال المستشفيات التعليمية والمزارع الجامعية .

مشكلة مرتبات أعضاء هيئة التدريس :

ترتب على تطبيق نظام الاجور الاضافية لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية مشاكل كثيرة .

والواقع ان نظام الأجور الاضافية لا يتفق مع طبيعة عمل اعضاء هيئة التدريس في الجامعات . فالتعليم الجامعي يحقق أفضل نتائجه من خلال التفرغ الكامل لأعضاء هيئة التدريس . فاعمال التعليم والبحث العلمي تتطلب العمل المستمر الدائب - في تفرغ واخلاص ، لكى تؤتى ثمارها المرجوة بنجاح .

التركيب التخصصي للطلاب الحاليين بالجامعات المصرية وخريجي الفترة القادمة وكفاءة تشغيلهم :

لا شك ان الوضع الامثل في سوق العمل هو ان يتفق حجم العرض مع حجم الطلب في كل قطاع من القطاعات المختلفة .

وباستعراض الموقف في مصر يتبين أن هناك اختلالا بين حجم خريجي الجامعات المصرية في القطاعات التخصصية وبين حجم الطلب في سوق العمل .

ويمكن علاج هذا الوضع للحصول على افضل النتائج من تشغيل خريجي الجامعات المصرية في المرحلة القادمة باتباع خطتين :

الأولى : قصيرة الأجل :

تستهدف تشغيل خريجي الجامعات المصرية في فترة السنوات الخمس القادمة في فرص عمل حقيقية ، عن طريق زيادة وتدعيم مواقع العمل والانتاج لتتيح فرصا جديدة للعمل وتنظيم دورات علمية وتدريبية

لإعداد خريجى الجامعــات وتأهيلهم للعمل الذى تتيحه تلك الفرص بكفاءة .

الثانية : طويلة الأجل :

وتستهدف اتاحة فرص تشغيل جميع خريجى الجامعات المصرية خلال المرحلة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ فى اعمال منتجة تتفق مع متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع ، وذلك عن طريق اعادة بناء انماط وهياكل التعليم الجامعى وفتح مجالات دراسية جديدة للوفاء باحتياجات الحاضر ، ومواجهة احتمالات المستقبل ، وتوجيه الطلاب للدراسة فى المجالات والتخصصات المطلوبة ، وتنمية مواقع العمل والانتاج ، وإحكام وضع خطط التنمية الشاملة ، وتنفيذها .

الأنماط التنظيمية للجامعات

النمط التنظيمى لتخطيط التعليم الجامعى :

الجامعات فى مصر كلها حكومية ، ويتبين من استعراض ظروف هذه الجامعات والاوضاع والاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، انه يحسن بناء الهيكل التنظيمى لتخطيط التعليم الجامعى فى مصر من خلال الاجهزة التالية :

- جهاز أعلى للتخطيط الاقتصادى الاجتماعى على مستوى الدولة .
- جهاز نوعى لتخطيط التعليم والثقافة .
- جهاز لتخطيط التعليم الجامعى والتنسيق بين الجامعات .

أنماط الجامعات من حيث علاقتها بالسلطات :

تنقسم الجامعات من حيث علاقتها بالسلــطات الى نوعــين رئيسين :

الاول : جامعات حكومية .

الثانى : جامعات اهلية .

ولقد نادى البعض - فى مصر فى الفترة الاخيرة - بانشاء جامعه اهلية لتتيح فرصا اكثر للتعليم الجامعى أمام الاجيال الصاعدة وتحد من سفر الطلاب المصريين للالتحاق بالجامعات الاجنبية والخارجية ، الامر الذى يوفر عملات اجنبية . ولقد دارت مناقشة حول هذا الموضوع ولايزال محل بحث حتى الآن .

ويتبين لنا من استعراض حجم التعليم الجامعى فى مصر انه ما زال محدودا اذا قيس بعدد سكان مصر . كما ان الجامعات الحالية الحكومية فى مصر لاتستطيع بامكاناتها الحالية استيعاب عدد اكبر من حملة الثانوية العامة الذين يتطلعون - عن حق وعدل - للتعليم الجامعى ، ولا شك أن قيام هيئة خاصة بانشاء جامعة اهلية فى مصر بموارد خاصة خالصة تعمل على توفير فرص جديدة للتعليم الجامعى فى المجالات والتخصصات التى تحتاج اليها مصر ، يعد تدعيما للتعليم الجامعى .

على انه يجب مراعاة التحفظات المهمة التالية فى هذا الموضوع :

- يتعذر فى عالمنا المعاصر انشاء جامعات اهلية بالمستوى العصرى المنشود بموارد خاصة خالصة ، نظرا لضخامة التكاليف الرأسمالية لاقامة منشآتها والنفقات الجارية لادارتها . ومن هنا فان مساهمة الحكومة فى انشاء هذه الجامعات يعتبر امرا مسلما به ، وسيكون حتما على حساب الجامعات الحكومية التى تعانى فى الوقت الحالى من ضعف مواردها .

- ان الرسوم الدراسية لطلاب هذه الجامعات ستكون حتما كبيرة باعتبارها موردا اساسيا لتمويل النفقات الضخمة لهذه الجامعة . وغنى عن البيان ان القادرين وحدهم هم الذين يستطيعون تحمل هذه المصروفات . ومن هنا فان هذه الجامعات ستكون مقصورة على ابناء الطبقات القادرة وحدهم ، بغض النظر عن قدراتهم العلمية .

- ان حجم استيعاب هذه الجامعة سيكون بالضرورة محدودا وخاصة فى المرحلة الاولى ، وبالتالى فانها لن تساعد كثيرا على اتاحة فرص جديدة يعتد بها للتعليم الجامعى امام الأعداد الضخمة والمتزايدة من حملة الثانوية العامة فى مصر .

- ان هذه الجامعة ستعنى بالدراسات النظرية على غرار ما حدث فى جامعة بيروت العربية ، لان هذه الدراسات لا تحتاج الى تكاليف انشائية كبيرة ، وغنى عن البيان انه يوجد فى مصر فى الوقت الحالى وفرة نسبية من الخريجين والطلاب فى هذه الدراسات . كما انه يمكن توفير فرص جديدة وكثيرة للتعليم فى هذه الدراسات فى الجامعات الحكومية الحالية عن طريق التوسع فى الانتساب .

- ان رقابة المجتمع على هذه الجامعة ستكون بالضرورة محدودة بحكم انها اهلية ، وتحتاج الدول النامية - ومن بينها مصر - الى تحقيق

رقابة فعالة على التعليم الجامعى بها ضمانا لتوفير احتياجاتها بكفاءة والوفاء بسياستها لبناء التنمية الشاملة بنجاح . وغنى عن البيان انه يمكن اصدار التشريعات اللازمة التى تحكم رقابة المجتمع على هذه الجامعات وتحقق التنسيق والتكامل بينها وبين الجامعات الحكومية فى مصر ، الا ان هذا الأمر سيلتزم بالضرورة ان تقوم الحكومة بدعم هذه الجامعات وتقديم العون ، لها وعندئذ تصبح هذه الجامعات فى حكم الحكومية ولكن بمصروفات ، حيث ستكون امتدادا لتلك الجامعات الحكومية .

– ستقوم هذه الجامعة – وخاصة فى المرحلة الاولى ، باستقطاب عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من الجامعات الحكومية المصرية ، الامر الذى سيؤثر بالضرورة على كفاءة العمل فى هذه الجامعات ويزيد من تفاقم مشكلة النقص فى اعضاء هيئة التدريس بها .

وفى رأينا ان هذه التحفظات مهمة للغاية وتستحق كل تقدير ، وينبغى أخذها فى الحسبان والعناية بها .

النمط التنظيمى للوحدات الاكاديمية داخل الجامعه للمرحلة الجامعية الاولى :

تتلخص أهم أنظمة الهياكل التنظيمية للوحدات الاكاديمية داخل الجامعة فى المرحلة التعليمية الاولى فى الآتى :

– نظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية المتناظرة .

– نظام الكليات التى تضم اقساما علمية موحدة .

– نظام الاقسام العلمية الموحدة .

– نظام المراكز العلمية .

وإذا استعرضنا الهيكل التنظيمى للوحدات الاكاديمية فى الجامعات المصرية نجد ان الجامعات القديمة تأخذ بنظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية ، بينما تأخذ الجامعات الاقليمية بنظام الكليات ذات الاقسام العلمية الموحدة .

وتقضى ظروفنا واحوالنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بتطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة ، او نظام المراكز العلمية ، لأن هذين النظامين لهما مزايا كبيرة فى النواحى العلمية والتعليمية ، كما انهما يحققان كفاءة عالية فى اقتصاديات التعليم ، وترشيد الانفاق ، على أن تطبيق أحد هذين النظامين على الجامعات المصرية القديمة التى تاخذ بنظام الكليات ليس بالأمر الهين أو اليسير ، لانه يحدث بها هزات عنيفة تؤثر على كفاءتها ، فضلا عن انه لاتتوافر لهذه الجامعات مقومات نجاح هذين النظامين . فأغلبها يضم أعدادا كبيرة من الطلاب ولا يوجد بها مختبرات ومنشآت مركزية ولا يجمع منشآتها حرم جامعى واحد ، ولا يوجد تنسيق بين التخصصات التى تضمها وبين اقتصاديات الاقليم الموجودة به .

ومن هنا فانه قد يكون من الافضل عند انشاء الجامعات المصرية الجديدة ان يطبق فيها نظام الاقسام العلمية الموحدة او نظام المراكز العلمية . اما بالنسبة للجامعات القديمة فانه من الافضل ان يطبق بها نظام الاقسام العلمية الموحدة بالتدريج مع توفير مقومات نجاحه . ويمكنها ان تبدا فى هذا السبيل بوقف التعيين فى ادنى درجات وظائف اعضاء هيئة التدريس والمعيدين فى الاقسام العلمية التي يراد عدم الابقاء عليها ، اكتفاء بالتعيين بالقسم الاصلى المناظر لها . واذا كانت الجامعة تضم اعدادا كبيرة من الطلاب فيمكن تقسيمها الى عدة وحدات مناسبة ، ويخصص لكل وحدة منها حرم مستقل له إدارته المستقلة ومنشاته المركزية . ويتم ذلك بالتدريج وفقا لخطة عامة للتعليم الجامعى فى مصر فى حدود الامكانات المتاحة .

النمط التنظيمى للدراسات العليا :

تتلخص اهم انواع الهياكل التنظيمية للدراسات العليا فى الآتى :

– نظام الاشراف المتعدد .

– نظام الاشراف الموحد .

– النظام الموحد الكامل .

يتبين لنا من استعراض الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى الجامعات المصرية ، ان جميع هذه الجامعات تأخذ بالنظام الاول المتطور وهو نظام الاشراف المتعدد الذى يقوم على اساس انشاء شعب للدراسات العليا فى كل كلية بالتوالى مع شعب الدراسة بالمرحلة الجامعية الاولى ، وانشاء مجلس للدراسات العليا على مستوى الجامعة يرأسه احد نواب رئيس الجامعة ويتولى التخطيط والتنسيق ، والمتابعة

للدراسات العليا في الجامعة .

وتتميز كل جامعة من الجامعات المصرية بخصائص معينة ، فبعضها يضم أعدادا كبيرة جدا من الطلاب وكثير منها له حرم جامعى واحد بل توجد منشأته فى اماكن متفرقة ، وبعضها يهتم اساسا بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية وبعضها تتعدد فيه الاقسام العلمية المتناظرة ، بينما لاتتعدد هذه الاقسام في بعضها الآخر .

ومن هنا فانه من المهم ان تقوم كل جامعة من الجامعات المصرية ببناء الهيكل التنظيمى للدراسات العليا بالشكل الذى يتناسب مع ظروفها واحوالها وامكاناتها ، كما انه من المهم ان يتوافر فى الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى كل جامعة مقومات التنسيق بين شعب الدراسات العليا بها وتحقيق التكامل بينها ، وتنشيط البحوث الكبيرة التى تتم على اساس نظام الفريق المتكامل .

والواقع ان مصر فى حاجه ملحة الى برنامج مكثف وكبير ، للتوسع والنهوض فى الدراسات العليا ، يتم تطبيقه خلال مدة معينة لعلاج النقص الكبير فى اعضاء هيئة التدريس والكفاءات الفنية العالية ، ولتنشيط حركة البحث العلمى .

من المهم ان نسرع فى إعداد هذا البرنامج وتنفيذه إما من خلال المؤسسات الجامعية القائمة حاليا ، او بانشاء مؤسسة جامعية جديدة بجانبها ، والا يبخل على هذا المشروع الحيوى بأى جهد او مال لما له من اهمية كبيرة فى النهوض بالتعليم الجامعى فى مصر .

كما انه من المهم ان يتم – قبل ذلك اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لمدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية على النحو الذى يضمن لها قوة الدفع الذاتى عن طريق وضع انظمة وتوقيتات زمنية محددة لها كما سبق شرحه عند تناول علاج مشكلة الدراسات العليا .

انماط الجامعات من حيث بناؤها التنظيمى :

تتلخص اهم انماط الجامعات من حيث بناء الوعاء التنظيمى فى الآتى :

من حيث المستوى التنظيمى :

- جامعات تتكون من مستويين تنظيميين .
- جامعات تتكون من ثلاثة مستويات تنظيمية .
- جامعات تتكون من اربعة مستويات تنظيمية .
- جامعات يتكون بناؤها التنظيمى من خمسة مستويات وينبثق من كل نمط من هذه المستويات انماط فرعية اخرى .

من حيث الحجم :

- جامعات تتكون من حرم جامعى واحد .
- جامعات لها فروع او مراكز علمية فى الاقاليم .
- جامعات تتكون من سلسلة من الوحدات الجامعية المتناسبة يدير كلا منها جهاز ادارى مستقل ويتم تحقيق التنسيق والتكامل بينها بواسطة مجلس ادارة عليا .

من حيث انماط الوظائف العليا :

- جامعات تاخذ بنظام وكيل واحد لكل كليـــة ، ووكيل واحد للجامعة كلها .
- جامعات تاخذ بنظام وكيلين لكل كلية او معهـد بها ، ووكيلين للجامعة .
- جامعات تاخذ بنظام وكيلين لكل كلية او معهد بها ، واربعة وكلاء للجامعة .

وباستعراض البناء التنظيمى للجامعات المصرية نجد أن مستوياتها التنظيمية متماثلة ، كما ان هياكل الإدارة العليا بها لايوجد بينها الا خلاف يسير ، فبعض الجامعات بها نائب واحد لرئيس الجامعة وبعضها الآخر له نائبان ، يختص احدهما بشئون التعليم والطلاب ويختص الاخر بشئون الدراسات العليا والبحوث . على ان هذه الجامعات تختلف اختلافا بينا من حيث الحجم ، فهناك جامعات كبيرة تضم اكثر من ٨٠٠٠٠ من الطلاب ، وهناك جامعات متوسطة الحجم ، وأخرى صغيرة نسبيا . كما يوجد لبعض الجامعات فروع فى الاقاليم . ويرجع

مظاهر هذا الاختلاف اساسا الى الظروف الخاصة بكل جامعة ، ونشاتها وتطورها .

ولا شك ان المبدأ السليم فى هذا الشأن هو ان تقوم كل جامعة باقامة بنائها التنظيمى على نحو يتلاءم مع ظروفها واحوالها ، ويتناسب مع حجم العمل بها ، ويتسق مع مهامها وأنماط هياكلها العلمية والتعليمية ، وهذا الأمر يتفق مع مبدأ استقلال الجامعات أو حقها الطبيعى فى ممارسة الادارة الذاتية .

على أن رفع كفاءة العمل فى الجامعات المصرية يتطلب إعادة تنظيم ابنيتها وهياكلها التنظيمية على النحو التالى :

- عدم التوسع فى المستويات التنظيمية وخاصة فى الجامعات ذات الأعداد المحدودة .

- تقوية خطوط السلطة الرأسية وخاصة للقيادات العليا ، مع توفير القدوة الصالحة ذات الكفاءة العالية فى المراكز القيادية وتحملها المسئولية بتقييم نتائج اعمالها في فترات دورية .

- منح سلطة البت فى معظم المسائل التنفيذية للقيادات العليا بقررات ادارية مباشرة ، فلا يعرض على المجالس الجامعية الا الموضوعات التنفيذية المهمة ، كالتعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس ومنح الدرجات العلمية .

- مراعاة جعل المجالس الجامعية تختص اساسا بأمور التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة .

- مراعاة ان يختص كل مستوى تنظيمى بالبت بصفة نهائية فى موضوعات معينة فى اطار اختصاصه حتى يتم انجاز الاعمال بسرعة وكفاءة .

- تجنب تصعيد الاعمال التنفيذية بقدر الامكان من المستويات الدنيا الى المستويات العليا الا فى أضيق الحدود ، مع اتاحة الفرصة لتفويض السلطات فى هذه المسائل كركيزة ضرورية لتحقيق التنمية الادارية .

- أما بالنسبة للمسائل الخاصة برسم السياسات والتخطيط والرقابة والمتابعة ، فمن الافضل ان تصعد من أدنى المستويات الى اعلاها ، حتى تأخذ حقها من الدراسات والبحث ويراعى فيها كافة الاتجاهات ، ويتم انجازها عل نحو دقيق ومحكم .

- إحكام عمليات الرقابة والمتابعة وتأديتها على وجه سليم ودقيق .

- مراعاة التناسب السليم بين حجم الجامعة من جهة وإمكاناتها وقدراتها الادارية من جهة اخرى ، والاخذ بنظام الجامعة ذات الوحدات المستقلة فى الاقاليم المتكاملة اقتصاديا .

- مراعاة تقسيم الجامعات ذات الاحجام الكبيرة غير المتناسبة الى وحدات اكثر تناسبا ، حتى يتحقق لبنائها التنظيمى التوازن المنشود بين حجمها واحتمالات تطوره ونموه من جهة ، وبين الا مكانات المتاحة بها وقدرات وكفاءة اجهزتها الادارية من جهة اخرى .

- اعادة البناء التنظيمى للمجلس الاعلى للجامعات ، وتدعيمه بالامكانات البشرية والمادية اللازمة له ، لينهض بدوره فى رسم السياسات والتخطيط والرقابة والمتابعة بكفاءة .

- انشاء وظيفة نائب ثالث لرئيس الجامعة للشئون المالية والادارية فى الجامعات ذات الاحجام الكبيرة التى تشعبت فيه الاعمال الادارية والمالية بدرجة كبيرة على نحو اضحى يحتاج الى كفاءة متخصصة فى هذا الشان للنهوض بها بكفاءة .

أنماط الجامعات من حيث تنظيم منشآتها ومبانيها :

تتلخص أهم أنماط الجامعات من حيث تنظيم منشآتها ومبانيها فى الآتى :

- جامعات تاخذ بنظام المنشآت المستقلة لكل كلية او مـــركز علمى بها .

- جامعات تاخذ بنظام منشآت تعليمية مركزية ، بجانب منشآت إدارية مستقلة لكل كلية او مركز علمى .

- جامعات تاخذ بنظام منشآت تعليمية وإدارية مركزية .

- جامعات تاخذ بنظام مختلط فيكون بها منشآت تعليمية نوعية مستقلة لكل كلية للعلوم المتخصصة ، ومنشآت تعليمية مركزية للتخصصات والعلوم المشتركة .

وتقوم الجامعات المصرية فى الوقت الحالى باقامة كثير من المنشآت والمبانى ، ولعله من المفيد ان تراعى المبادئ العامة التالية عند إقامة تلك المنشآت :

- توفير المرونة فى التخطيط العام لمشروع الجامعة على النحو الذى يسمح بالتوسع ومواجهة النمو والتطور فى المستقبل .

- توفير المرونة فى تصميم المنشآت العلمية والتعليمية التى تسمح بالتجديد المستمر للأجهزة العلمية واجراء التغييرات المستمرة فى التركيبات الداخلية اللازمة لها .

- طول مدة الحياة الانتاجية لمبانى ومنشآت الجامعة ، فالمبادئ العامة فى اقتصاديات التعليم تقضى باستخدام المنشآت والمبانى الجامعية لاطول مدة ممكنة لاستهلاكها على عدد كبير من السنوات وتقليل نصيب الطالب من تكاليف انشائها .

- سهولة عمليات صيانتها واصلاحها ، وتوافر وسائلها فى البيئة المحلية بتكاليف مناسبة .

- توافر احتياطات الامن ، ووسائل الوقايـة وتجنب الحوادث ومكافحتها .

- سهولة وسرعة الاتصال والانتقال بين وحداتها وأجزائهـــا المختلفة ، وتحديد مواقعها على نحو يسمح بانسياب حركة الاعمال بينها بيسر دون وجود اختناقات او تكدس وازدحام .

- مراعاة الاستفادة بالضوء الطبيعى ، ودرجة الحرارة المناسبة فى الاجواء الخارجية وبالتهوية الطبيعية لاقصى حد ممكن عند اختيار مواقع المنشآت والمبانى على ارض الحرم الجامعى .

- تتناسب حجم المرافق العامة وكفاءتها مع أعداد الذين يشغلون المنشآت الجامعية وحجم العمل بها . وذلك وفقا لمعدلات الاستخدام المناسبة كاتساع الطرق و المداخل والمخارج ، وتوافر كميات المياه اللازمة للمختبرات والمبانى المختلفة ، ودورات المياه والصرف الكافية ، والتيار الكهربائى المناسب .

- القدرة على خدمة المجتمع ونشر الثقافة العامة ، وذلك باقامة المكتبات والمتاحف ومراكز الخدمة العامة وقاعات المحاضرات العامة والمؤتمرات .

فجامعة اليوم لاتقتصر رسالتها على التعليم والبحث العلمى ، وانما هى مراكز للحضارة والاشعاع العلمى سواء فى النطاق المحلى ، او على الصعيد الاقليمى ،او على المستوى العالمى والانسانى .

- ولعله من المفيد إنشاء مركز متخصص على مستوى الجمهورية يتولى دراسة المنشآت والمرافق الجامعية ، ويعد تصميماتها والمواصفات اللازمة لتجهيزها وفقا لأحدث النظريات والاساليب العلمية التى تكفل خدمة اكبر عدد من الطلاب بأقل قدر من التكاليف ، وترشيد الانفاق فى هذا الشأن . مع مواصلة النهوض بمهمة تطويرها والوفاء بمتطلبات التنمية والتقدم .

الأنماط العلمية والتعليمية للجامعات :

اولا : انماط الجامعات من حيث نوعية الدراسة بها :

تنقسم الجامعات ، وفقا لنوعية الدراسة التى تضطلع بها ، الى الانواع الرئيسية التالية :

- الجامعات التقليدية .
- الجامعات المتخصصة .
- الجامعات التكنولوجية .
- الجامعات المتكاملة .

فهناك عدة انماط للجامعات المعاصرة من حيث نوعية دراستها ويتميز كل نمط منها بخصائص وسمات معينة ، ويعمل على الوفاء باحتياجات معينة فى ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع الموجود به .

واذا نظرنا الى مجتمعنا واحتياجاته ، نجد انه يسعى جاهدا لتحقيق التنمية الشاملة و اللحاق بركب التقدم ، وانه يملك المقومات الاساسية التى تكفل له تحقيق اهدافه ويحتاج الى الكفايات الفنية المدربة والخبرات العالية فى مختلف المجالات ، وخاصة فى مجال الفنون الانتاجية والتكنولوجية الحديثة . فالهيكل العام للنشاط الاقتصادى اللازم لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر يشير فى جلاء ووضوح ، الى احتياجه الكبير الى العديد من الكفايات الفنية العالية من خريجى الدراسات العملية والتكنولوجية اذا قيس ذلك باحتياجاته من خريجى الكليات النظرية ، على العكس ما يجرى عليه العمل الان على النحو الذى سبق شرحناه .

ومن هنا فانه قد يكون من المفيد ان تخطط سياسات التعليم الجامعى فى المرحلة القادمة على اساس :

- التوسع فى الجامعات التكنولوجية ، ودعمها وتوفير الامكانات اللازمة لها .

- التحول من النمط التقليدى لجامعاتنا القديمة الى النمط المتكامل بإعطاء المزيد من العناية والاهتمام للجوانب التطبيقية والعملية للعلوم المختلفة ، واعطاء الدروس العملية والتطبيقات والتدريبات الميدانية وزنا اكبر وتوفير الامكانات اللازمة لذلك .

- التوسع فى الدراسات التطبيقيه والعملية ، ودعمها وتوفير الامكانات المناسبة اللازمة لها ، وتوجيه العدد الاكبر من الطلاب للالتحاق بها ، لتحتل هذه الدراسات مكان الصدارة من حيث عدد طلابها على عكس ما هو قائم الان .

انماط الجامعات من حيث المستويات الدراسية :

تنقسم جامعات اليوم ، من حيث انماط مستويات التعليم بها ، الى الانواع التالية :

- جامعات تضم اقساما للدراسات العليا بجانب دراسات المرحلة الجامعيه الاولى .
- جامعات تقتصر الدراسة بها على المرحلة الجامعية الاولى .
- جامعات تقتصر الدراسة بها على مرحلة الدراسات العليا .
- جامعات تضطلع بدراسات اقل من المستويات الجامعية بجانب الدراسات الجامعية

رأينا ان انماط مستويات التعليم التى تضطلع بها الجامعات فى عالمنا المعاصر متعددة ، وتختلف من بلد لآخر باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية لكل منها ، واذا نظرنا الى واقع المجتمع المصرى نجد انه يخوض معركة ضخمة لتحقيق التنمية الشاملة بكافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وانه يحتاج الى كثير من الباحثين والخبراء من اصحاب المستويات العليا ، وان لديه موارد بشرية كبيرة ، ومن المهم تنمية قدراتها الانتاجية بكفاءة واستمرار ، فى اطار هيكل متناسق ومتكامل . كما انه من المهم تحقيق التنسيق والتكامل فى مختلف المجالات بين الدول العربية كلها كلما امكن ذلك .

ومن هنا فانه قد يكون من المفيد ان تاخذ الجامعات المصرية بالآتى :

- تشكيل البناء التعليمى لجامعاتنا على اساس الجمع بين مرحلتى الدراسة الاولى والعليا ، مع التوسع فى اقسام الدراسات العليا ، وتوفير الامكانات اللازمة لها واعطائها مزيدا من العناية .

- التعاون مع الدول العربية الشقيقة لانشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى الوطن العربى للوفاء باحتياجاته من اعضاء هيئة التدريس والباحثين .

- قيام الجامعات المصرية بانشاء مراكز للخدمة العامة ، او التوسع فيها لرفع المستوى العلمى والقدرات التقنية لابناء المجتمع بصفة عامة ولاتاحة الفرصة للتعليم المستمر .

- انشاء مدارس تجريبية تابعة لكليات التربية تستهدف تطوير العملية التعليمية والنهوض بها فى مراحل التعليم قبل الجامعى والعالى .

- قيام الجامعات الاقليمية بتنظيم دراسات اقل من المستويات الجامعية لتوفير الكوادر الفنية فى المستويات المتوسطة والمعاونة التى تحتاجها الاقاليم فى اطار تحقيق التنسيق والتكامل لهيكل القوى العاملة بكل اقليم وفقا لاحتياجاته والمزايا النسبية التى يتمتع بها .

- اشراف الجامعات الاقليمية ، كل فى نطاق الاقليم الموجودة به ، التعليم كله من منبعه الى مصبه ، وتحقيق التوازن المطلوب فى بناء هيكل القوى العاملة بمستوياتها المختلفة بما يتناسب مع احتياجات الاقاليم ومتطلبات التنمية الشاملة ، وبخاصة فى نظام الحكم المحلى الجديد .

انماط البرامج الدراسية :

تشكل البرامج الدراسية مجموعة المقررات الدراسية التى يتعين على الطالب دراستها بنجاح ليتم تكوينه علميا وعمليا ، وتأهيله للحصول على الدرجة العلمية المقيد لها .

وتتميز البرامج الدراسية الموجودة حاليا فى الجامعات المصرية بعدة خصائص اهمها ما يأتى :

- تحتل المقررات الدراسية الاكاديمية والعلمية مكان الصدارة فى هذه البرامج ، بينما لاتشكل المقررات التطبيقية والدروس العملية الا حوالى ٣٠ ٪ من هذه البرامج فى اغلب الاحيان .

- قلة التدريبات الميدانية ، وهبوط مستوى الجدية فى ادائها وممارستها .

- القلة النسبية فى المختبرات ، والورش ، والاجهزة العلمية ، وفى الفنيين اللازمين لتشغيلها وصيانتها بكفاءة .

- تفتقر هذه البرامج الدراسية الى المرونة . فهى تحتوى على مقررات محددة بصفة عامة ، ولا تترك الطالب حرية اختيار المقررات التى تتفق مع قدراته ، كما انها لاتتيح الفرصة للتزاوج العلمى بين التخصصات المختلفة .

- تتكون كثير من هذه المناهج الدراسية من مقررات تقليدية ، على أن هناك عددا غير قليل منها يضم مقررات حديثة تلاحق التطور والتقدم باستمرار .

- لا تخضع هذه البرامج الدراسية لتقييم فعال مستمر . فعملية الرقابة والمتابعة على العمل الاكاديمى ضعيفة ولا تمارس بطريقة فعالة . فقد ضعفت العملية الادارية فى الاقسام العلمية . كما ان كلا من نظام الدوائر العلمية للاقسام المتناظرة ، ونظام المؤتمرات العلمية للأقسام والكليات لايمارس بجدية ، وفضلا عن ذلك ، فان لجان القطاعات الدراسية المختلفة لاتولى هذا الموضوع الهام والحيوى العنايه الكافية .

خطوات النهوض بالبـرامج الدراسية فى الجامعات المصرية :

يحتاج النهوض بالبرامج الدراسية فى الجامعات المصرية الى تحقيق الاتى :

- تدعيم المختبرات والورش بالأجهزة والالات العلمية وفقا للمعدلات المناسبة فى هذا الشان ، حتى يمكن التوسع فى التطبيقات والدروس العلمية ، ورفع معدل استخدام الطلاب ومعايشتهم للأجهزة والادوات المعملية ، وتنمية قدراتهم وملكاتهم فى المجال التطبيقى .

- زيادة الاهتمام بالتطبيقات والدروس العملية والتدريبات الميدانية ، واعطائها وزنا أكبر فى البرامج الدراسية ، حتى نضمن أن يؤدى كل الخريجين أعمالا منتجة ، ونتجنب البطالة المقنعة .

- التوسع فى الدراسـات التكنولوجية ، والفنون الانتاجية والتطبيقية ، سواء فى المرحلة الجامعية الاولى او فى مرحلة الدراسات العليا . ومن المهم ان يتواكب هذاالتوسع مع زيادة مراكز العمل والانتاج والتنمية الاقتصادية .

- انشاء نوعيات وانماط جديدة من الدراسات الجامعية غير التقليدية وفقا لاحتياجات سوق العمل .

فعلى سبيل المثال تشتد الحاجة فى القطاع التجارى والمالى الى الدراسات المصرفية ، والتامينات ، والحاسبات الآلية ، والبرمجـة ، والاحصاء ، واقتصاديات المشروعات ، والسياحة والفندقة . وفى القطاع الزراعى تشتد الحاجة الى دراسات تكنولوجيا التصنيع الزراعى والصناعات الزراعية ، وتكنولوجيا اللحوم والدواجن . وفى القطاع الصناعى تشتد الحاجة الى دراسات هندسة البترول والغاز الطبيعى ، والبتروكيماويات ، والهندسة الطبية ، وهندسة البحار ، والهندسة البحرية ، وهندسة الطيران . وفى قطاع العلوم الطبيعية تشتد الحاجة الى دراسات الطاقة بكافة مصادرها ، والثروة السمكية ومنتجاتها وحفظها وتعبئتها .

ومن المهم ان ترتبط هذه الدراسات مع القطاعات الانتاجية المختلفة فى خطة متناسقة ، كما انه من المهم تنظيم برامج تدريبية ميدانية فى هذه الدراسات بالتعاون مع مواقع العمل فى تلك القطاعات .

- توفير المرونة الكافية فى البرامج التعليمية ، على نحو يتيح للطالب اختيار المقررات التى تتفق مع رغباته وميولة وقدراته ، ويساعد على تزاوج التخصصات المختلفة ، وانشاء تخصصات ومهن جديدة .

على ان تحقيق المرونة بنجاح فى البرامج التعليمية مرهون بتوافر عدة مقومات ابرزها : تحديد حجم المجتمع الطلابى وفقا للمعدلات المناسبة ، ووجود وفرة نسبية من اعضاء هيئة التدريس ، وتطبيق نظام البطاقات فى تسجيل الطلاب . ومن هنا فانه يكون من الافضل تحقيق هذه المرونة بالتدريج كلما توافرت المقومات اللازمة لذلك .

- توفير النظم الكفيلة بتقييم البرامج التعليمية فى الجامعات باستمرار ، وإحكام تطبيقها بجدية ، لضمان تطوير هذه البرامج على اسس علمية موضوعية ، لمسايرة التقدم العلمى وركب التطور .

التوصيات

اولا : علاج مشكلات التعليم الجامعى :

* العمل على علاج مشكلة النمو غير المتوازن فى الجامعات المصرية وذلك عن طريق تحقيق التناسب بين عدد طلاب الجامعات المصرية والمهام

التى تضطلع بها من جهة وبين الامكانات المتاحة بها من جهة اخرى ، وذلك وفقا لمعدلات يتم تحديدها من واقع دراسة علمية للتكاليف المعيارية للتعليم الجامعى فى مصر ، مع الاسترشاد بالمستويات العلمية كما يتطلب العناية بالدراسات الحديثة التى تواكب مقتضيات التنمية .

* اعادة البناء التنظيمى للاقسام العلمية بالجامعات على اسس علمية وفقا للمهام والأعمال المناطة بكل منها ، مع توفير المرونة الكافية لتطويرها بسرعة وبدون عقبات تبعا لتطور مهامها ومسئولياتها .

* الاهتمام بالدراسات العليا والعناية بها ودعمها بالامكانات اللازمة والتوسع فيها بالتدريج حتى تصل الى المستويات المنشودة حجما ونوعا كما ينبغى اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية بحيث يصبح لها برامج وأنظمة محددة .

* علاج أوجه قصور وضعف العملية الادارية سواء فى التخطيط او التنظيم او التوجيه والرقابة والمتابعة للنهوض بكفاءة التعليم الجامعى .

* تغيير سياسة المرتبات فى الجامعات على نحو يكفل لأعضاء هيئة التدريس بها المرتبات المناسبة التى تتلاءم مع جهودهم وتفرغهم الكامل للعمل فى الجامعات .

ثانيا : توفير فرص العمل للخريجين :

* العمل على اتباع خطتين للحصول على افضل النتائج من تشغيل خريجى الجامعات المصرية فى المرحلة القادمة :

* خطة قصيرة الاجل تستهدف تشغيل خريجى الجامعات المصرية فى فترة السنوات الخمس القادمة فى فرص عمل حقيقية عن طريق زيادة وتدعيم مواقع العمل والانتاج لتتيح فرصا جديدة للعمل ، وتنظيم دورات علمية وتدريبية لإعداد خريجى الجامعات وتأهيلهم للعمل الذى تتيحه تلك الفرص بكفاءة .

- خطة طويلة الاجل وتستهدف تشغيل جميع خريجى الجامعات المصرية خلال المرحلة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ فى اعمال منتجة تتفق مع خطط التنمية واحتياجات المجتمع ، وذلك عن طريق اعاده بناء انماط وهياكل التعليم الجامعى وفتح مجالات دراسية جديدة للوفاء باحتياجات الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل ، وتوجيه الطلاب للدراسة فى المجالات والتخصصات المطلوبة وتنمية مواقع العمل والانتاج ، وإحكام وضع خطط التنمية الشاملة وتنفيذها .

ثالثا : انماط الجامعات من حيث علاقتها بالحكومة :

* الاكتفاء فى الوقت الحالى بنمط الجامعات الحكومية ، وتدعيم هذه الجامعات وترشيد العمل بها لرفع كفاءة الاداء بهـا ، والنهوض برسالتها .

* تاكيد الاستقلال الفكرى والعلمى للجامعات وحقها فى الادارة الذاتية .

رابعا : انماط الجامعات من حيث تكوين الوحدات الاكاديمية فى المرحلة الجامعية الاولى :

* العمل على تطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة او نظام المراكز العلمية على الجامعات المنشأة حديثا او التى تنشأ مستقبلا - اما بالنسبة للجامعات الاقدم فانه من الافضل ان يطبق بها نظام الاقسام العلمية الموحدة بالتدريج مع توفير مقومات نجاحه .

* تقسيم الجامعات الكبيرة إلى وحدات جامعية متناسبة ، يدير كل منها جهاز ادارى يتمتع بقدر كبير من الحرية وانجاز الاعمال على وجه طليق وناجز ويطبق فيها نظام الاقسام العلمية او المراكز العلمية بكفاءة مع توفير المقومات اللازمة لذلك .

خامسا : أنماط الدراسات العليا :

* تقوم كل جامعة ببناء نمط للدراسات العليا بالشكل الذى يتناسب مع ظروفها واحوالها وامكاناتها ، كما انه من المهم ان يتوافر فى الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى كل جامعة مقومات التنسيق بين شعب الدراسات العليا بها وتحقيق التكامل بينها وتنشيط البحوث الكثيرة التى تتم على أساس نظام الفريق المتكامل .

* تدعو الحاجة الى برنامج مكثف وكبير للتوسع والنهوض فى الدراسات العليا يتم تطبيقه خلال مدة معينة لعلاج النقص الكبير فى اعضاء هيئة التدريس والكفاءات الفنية العالية ، ولتنشيط حركة البحث العلمى . على أن ينفذ هذا البرنامج من خلال المؤسسات الجامعية القائمة حاليا أو بانشاء مؤسسة جامعية جديدة بجانبها ، وإلا يبخل على هذا المشروع الحيوى بأى جهد أو مال لما له من أهمية كبيرة فى النهوض بالتعليم الجامعى فى مصر .

* اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لمدرسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية على النحو الذى يضمن لها قوة الدفع الذاتى عن طريق وضع انظمة وتوقيتات زمنية محددة لها .

سادسا : انماط الجامعات من حيث تنظيم منشآتها :

تخطيط سياسات التعليم الجامعى فى المرحلة القادمة على النحو التالى :

* التوسع فى الجامعات التكنولوجية ودعمها وتوفير الامكانات اللازمة لها .

* التحول من النمط التقليدى لجامعاتنا القديمة الى النمط المتكامل باعطاء المزيد من العناية والاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية للعلوم المختلفة ، واعطاء الدروس العملية والتطبيقات والتدريبات الميدانية وزنا اكبر وتوفير الامكانات اللازمة لذلك .

* التوسع فى الدراسات التطبيقية والعملية ودعمها وتوفير الامكانات المناسبة اللازمة لها وتوجيه العدد الاكبر من الطلاب للالتحاق بها لتحتل هذه الدراسات مكان الصدارة من حيث عدد الطلاب على عكس ما هو قائم الان .

سابعا : انماط الجامعات من حيث المستويات الدراسية :

يكون من المفيد ان تلخذ الجامعات المصرية بالآتى :

* تشكيل البناء التعليمى لجامعاتنا على اساس الجمع بين مرحلتى الدراسة الاولى والعليا ، مع التوسع فى اقسام الدراسات العليا وتوفير الامكانات اللازمة لها ، واعطائها مزيدا من العناية .

* التعاون مع الدول العربية الشقيقة لانشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى الوطن العربى للوفاء باحتياجاته من اعضاء هيئات التدريس والباحثين .

* قيام الجامعات المصرية بانشاء مراكز للخدمة العامة أو التوسع فيها لرفع المستوى العلمى والقدرات التقنية لابناء المجتمع بصفة عامة ولاتاحة الفرصة للتعليم المستمر .

* انشاء مدارس تجريبية تابعة لكليات التربية تستهدف تطوير العملية التعليمية والنهوض بها فى مراحل التعليم قبل الجامعى والعالى .

* قيام الجامعات الاقليمية بتنظيم دراسات اقل من المستويات الجامعية لتوفير الكوادر الفنية فى المستويات المتوسطة والمعاونة التى تحتاجها الاقاليم ، فى اطار تحقيق التنسيق والتكامل لهيكل القوى العاملة بكل اقليم وفقا لاحتياجاته و المزايا النسبية التى يتمتع بها .

* مشاركة الجامعات فى الاشراف على التعليم ، كل فى نطاق الاقليم الموجودة به من خلال مجلس اقليمى لتخطيط التعليم لايجاد وحدة فى التخطيط لنهر التعليم كله من منبعه الى مصبه ، وتحقيق التوازن فى بناء هيكل القوى العاملة بمستوياتها المختلفة بما يتناسب مع احتياجات الاقاليم ومتطلبات التنمية الشاملة وخاصة فى ظل نظام الحكم المحلى الجديد .

ثامنا : انماط البرامج الدراسية :

يحتاج النهوض بالبرامج الدراسية فى الجامعات المصرية الى تحقيق الآتى :

* دعم المعامل والورش بالاجهزة والالات العلمية اللازمة وفقا للمعدلات المناسبة فى هذا الشان ، حتى يمكن التوسع فى التطبيقات والدروس العملية ، ورفع معدل استخدام الطلاب ومعايشتهم للاجهزة والادوات ، وتنمية قدراتهم وملكاتهم فى المجال التطبيقى .

* زيادة الاهتمام بالتطبيقات والدروس العملية والتدريبات الميدانية واعطاؤها وزنا اكبر فى البرامج الدراسية ، حتى نضمن ان يؤدى كل الخريجين اعمالا منتجة ونتجنب البطاله المقنعة .

* التوسع فى الدراسات التكنولوجية ، والفنون الانتاجية والتطبيقية سواء فى المرحلة الجامعية الاولى او فى مرحلة الدراسات العليا . ومن المهم ان يتواكب هذا التوسع مع زيادة مراكز العمل والانتاج والتنمية الاقتصادية .

* انشاء نوعيات وانماط جديدة من الدراسات الجامعية غير التقليدية وفقا لاحتياجات سوق العمل .

* توفير المرونة الكافية فى البرامج التعليمية ، على نحو يتيح للطالب اختيار المقررات التى تتفق مع رغباته وميوله وقدراته ، ويساعد على تزاوج التخصصات المختلفة ، وانشاء تخصصات ومهن جديدة .

* توفير النظم الكفيلة بتقييم البرامج التعليمية فى الجامعات باستمرار ، وإحكام تطبيقها بجدية ، لضمان تطوير هذه البرامج على اسس علمية موضوعية لمسايرة التقدم العلمى وركب التطور .

التعليم العالى خارج الجامعات

اهتم المجلس القومى للتعليم خلال دوراته الست السابقة بكل ما يرفع من شأن التعليم الجامعى ، فتطرقت دراساته الى العديد من القضايا التى تتصل به ، وفى هذه الدورة رأى المجلس أن يضيف الى دراساته السابقة دراسة عن التعليم العالى خارج الجامعات ، سواء منه ما يتم فى معاهد عالية تمتد فيها مرحلة الدراسة إلى أربع سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة أو مـا يقابلها ويمنح بعدها الطالب درجة البكالوريوس ، أو ما يتم فى معاهد تمتد فيها الدراسة لمدة سنتين بعد الثانوية العامة أو مايقابلها ويمنح الطالب بعدها شهادة الدبلوم .

وقد امتدت الدراسة كذلك الى نظام الدراسة لمدة خمس سنوات بعد الاعدادية ، وهو الذى يطبق فى عدد من المدارس الفنية التابعة لوزارة التعليم ، حيث يمنح الطالب شهادة الدبلوم الفنى فى التخصـص المدروس .

وقد عنيت هذه الدراسة أساسا بالتعرف على واقع نوعيات هذا التعليم من خلال بيانات العام الدراسى ٧٨ /١٩٧٩ ، من حيث عدد المعاهد والمدارس المعنية به وتوزيعها فى المحافظات المختلفة ، وعدد الطلاب الدارسين بها ، واعضاء هيئة التدريس القائمين عليها ، والتخصصات المختلفة التى تتضمنها الدراسة وعدد الخريجين فيها، والامكانات التعليمية المتاحة لهذه المعاهد والمدارس ، وخاصة من حيث توافر الأبنية والتجهيزات الدراسية المناسبة ، وخطة الدراسة القائمة ، وما قد يكون هناك من تطوير أو تعديل بشأنها ، وكذلك ما قد يكون لدى المختصين والعاملين بهذه المعاهد والمدارس من آراء لتحسين العملية التعليمية بها .

وقد أسفر تقويم الوضع القائم للمعاهد والمدارس التى شملتها الدراسة فى نوعيات التعليم المختلفة عن عدد من الملاحظات الأساسية تبرز على وجه الخصوص ظاهرة تسرب نسبة كبيرة من الطلاب المقيدين بالمعاهد الفنية ذات السنتين ، وقلة الالتحاق بصفة عامة بالتعليم الصناعى وعدم انشاء معاهد إعداد الفنيين والقطاع الزراعى ، وكذلك عدم تطوير أو تنويع هذه المعاهد بما يخدم الاحتياجات المتجددة لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، ثم الاعتماد الكبير على الانتدابات لتغطية احتياجات التدريس أو التدريب العملى فى المعاهد الخاصة بصورة شبه تامه ، وفى المعاهد الفنية بدرجة عالية .

كما أظهر التقويم أيضا الحاجة إلى ضرورة دعم متطلبات العملية التعليمية فى كثير من الجوانب ، الأمر الذى أدى إلى أن يصدر المجلس عددا من التوصيات العامة التى تتفق وتحليل الوضع القائم ، والتى تهدف فى الوقت نفسه إلى بيان كيفية النهوض برسالة هذه المعاهد والمدارس ، تحقيق الفائدة المرجوة من قيامها ، وخاصة أنها تستوعب حوالى مائة الف من الطلاب يحتاج تأهيلهم وتدريبهم للحياة العملية الى مزيد من التخطيط والتنسيق والمتابعة .

وفيما يلى التوصيات التى أصدرها المجلس بهذا الخصوص :

أولا : بالنسبة للمعاهد العالية الموازية للتعليم الجامعى :

* كان الغرض من إنشاء هذه المعاهد أصلا هو تخريج فئات من التطبيقيين لمعاونة خريجى الجامعات فى الحياة العملية - إلا أنها بعد فترة من الزمن تحولت إلى معاهد عالية موازية للتعليم الجامعى تضم الآن ما يزيد على ٤٠ الف طالب .

ومع حرص المجلس على تشجيع الهيئات الخاصة فى إنشاء المزيد من المعاهد الخاصة ومع تقديره لدور هذه المعاهد فى التخفيف عن كاهل الدولة فى الأعباء التعليمية والمالية ، فإن المجلس يوصى بضرورة تنظيم الإشراف عليها ومتابعتها وذلك بتعديل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠

الخاص بالمعاهد العالية الخاصة ، بأن يفرد لها مجلس خاص يشكل برئاسة وزير التعليم . ويختص هذا المجلس برسم السياسة العامة لهذه المعاهد ووضع الخطط الكفيلة بتوفير الامكانات اللازمة لتحقيق اهدافها ، ووضع النظام المالى لها . كما يختص بتنظيم قبول الطلاب بها وتحديد أعدادهم ومنح الشهادات أو الدرجات ومناقشة تقارير العمداء وتقويم أداء هذه المعاهد ، وأن يكون لهذا المجلس أمانة فنية متفرغة . على أن يكون إنشاء معاهد عالية جديدة مرتبطا باحتياجات التنمية ، وليس تكرارا للنوعيات القائمة .

ثانيا : بالنسبة للمعاهد الفنية :

* بالرغم من وضوح حاجة الدولة إلى أعداد وفيرة من خريجى هذه المعاهد لتلبية متطلبات خطط التنمية من العمالة الفنية الوسطى ، فقد لاحظ المجلس أن عدد الطلاب المقيدين بهذه المعاهد لا يتجاوز ٥٤ ألف طالب ، منهم حوالى ٤١ ألف طالب بالمعاهد التجارية وحوالى ٩ آلاف طالب فقط بالمعاهد الفنية الصناعية والباقى بالمعاهد الفنية ، كما يتبين أن جملة الطلاب المقيدين بالمدارس الفنية ذات الخمس سنوات بعد الاعدادية بنوعياتها المختلفة صناعية وتجارية وزراعية ، والتى انشئت بمقتضى اتفاقيات ثنائية ، لا يتجاوز ٩ آلاف طالب .

ونظراً لأن هذه الأعداد من الطلاب ، سواء المقيدين بالمعاهد الفنية الصناعية أو بالمدارس الفنية ، تعتبر قليلة جدا بالنسبة لتكوين الطبقة الوسطى من العمالة الفنية ، فان المجلس ، رغبة منه فى تحقيق التكامل بين المعاهد الفنية والمدارس الفنية السابق ذكرها ، يوصى بإنشاء هيئة عامة تكون مسئولة عن تطوير التعليم الفنى وتنميته ، ويكون من بين اختصاصها الآتى :

– وضع المعاهد الفنية فى إطار الهيكل العام للتعليم فى مصر وتحديد رسالتها ووظيفتها ، مع تقويم موقفها فى ضوء ما تؤديه وتوفر التمويل الكافى لها .

– رسم السياسة الخاصة بإعداد الفنيين ، ومتابعة تنفيذ خططها ، والتنسيق بين نظمها ، وتحديد مستوياتها .

– إعداد خطط طويلة المدى تهدف إلى تخريج الأعداد والنوعيات اللازمة من الفنيين لسد احتياجات البلاد ، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات البلاد العربية والأفريقية وغيرها فى مختلف المجالات من صناعية وتجارية وزراعية وطبية وخدمات .

– إعداد خطة لإنشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة وخاصة ما يتفق منهامع حاجة الانفتاح الاقتصادى ، مع ملاحظة التطور التكنولوجى العالمى والمرتقب حدوثه فى مصر فى المراحل القادمة ، والعمل على توزيع المعاهد الفنية توزيعا جغرافيا يحقق أغراض التنمية فى الهيئات المختلفة .

– الاهتمام بانشاء معاهد إعداد الفنيين الزراعيين لمواجهة الحاجة الملحة اليوم فى القطاع الزراعى .

– وضع القواعد والنظم التى تكفل توفير احتياجات هذه المعاهد والمدارس من الامكانات البشرية والامكانات المادية اللازمة لتحقيق اغراضها .

– تشجيع قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة لإنشاء مراكز التعليم والتدريب بها ، لما حققه هذا الاتجاه من نجاح ونظرا لما توفره هذه القطاعات من إمكانات بشرية ومادية ومكانية مناسبة .

– تحديد مدة الدراسة المناسبة لإعداد الفنيين ، وفقا لمجالات العمل والتخصصات المختلفة ، مع تضمين برامجها جانبا من الدراسات الانسانية والاهتمام بالعلوم الأساسية .

– وضع خطة لإعداد هيئات التدريس والمدربين اللازمين للمعاهد والمدارس وإيفاد البعثات الطويلة والبعثات القصيرة المدى للقائمين فعلا بالتدريس ، وذلك لملاحقة التطورات التى تحدث فى العالم فى هذا الميدان ، مع وضع نظم للحوافز لهيئات التدريس لجذب العناصر الصالحة للعمل فى هذا المجال .

– إنشاء القنوات التى تتيح للخريج :

× رفع مستواه الفنى فى تخصصه .

× إتاحة الفرصة للراغبين للالتحاق بالتعليم الجامعى ، بالشروط التى تضعها الجامعات .

× إتاحة الوسائل التى تمكن الخريج من تحقيق البندين السابقين .

× العمل على توصيف « التقنى » وتحديد العمل والمهارات المطلوبة منه فى كل مجال من المجالات .

ثالثا : توصيات عامة :

بالنسبة للطالب والخريج :

* الارتقاء بوضع الفنيين والتعليم الفنى فى نظر المواطنين ، وذلك بإعادة النظر فى نظام دفع الأجور بحيث يتناسب الأجر مع المهارة والانتاجية ، وبما يزيد أجر الفنى ويؤدى إلى زيادة الإقبال على التعليم الصناعى ونشر التخصصات الصناعية التى تتطلبها مرحلة التقدم فى مجالات الحياة المختلفة .

* الاستفادة من خريجات معاهد الخدمة الاجتماعية «نظام السنتين» للعمل كمشرفات للحضانات مع تطوير مناهج هذه المعاهد لتحقيق هذا الغرض .

* الاهتمام بالإعلام والتوجيه الفنى واكتشاف ميول الطلاب واستعداداتهم ووسائل تغيير اتجاهاتهم وتوجيههم وإرشادهم ، وتقدير العمل كقيمة فى المراحل المبكرة للتعليم .

* التدريب وإعادة التدريب لمدة معينة بعد التخرج فى ممارسة العمل الحقيقى والحصول على الخبرة .

بالنسبة للقائمين بالتدريس والتدريب :

لما كان من أهم الاتجاهات الحالية فى مجال التعليم الفنى التأكيد على دعمه بهيئات تدريس متميزة لتوفير متطلبات التقدم والتطور المعاصر ، فإن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق :

* استخدام هيئات تدريس وتدريب ذات مستوى مرتفع ومؤهلة وحاصلة على تدريب مناسب وخبرة عملية سابقة .

* تزويد هذه الهيئات ببرامج تدريب قبل القيام بالتدريس وأثنائه وذلك للتأكيد على دراية المدرسين بكل تطور ، وأنهم سيعدون الفنيين بنجاح ، مع اتاحة الفرص لهم للتدريب بالداخل والخارج ، ومنحهم مرتبات مجزية تجذب أكبر عدد من أصلح العناصر للتدريس الفنى .

* ايفاد بعثات داخلية وخارجية - من خريجى المعاهد للحصول على دراسات عليا ، بما يسد النقص الشديد فى أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد .

بالنسبة للخطط والمناهج :

يجب أن تتضمن خطة الدراسة بالتعليم العام المواد العملية والفنية المناسبة حتى يكون لدى الطالب الذى يلتحق بالمعاهد والمدارس الفنية خلفية تساعده على استيعاب الدراسة والتدريب بتلك المعاهد والمدارس .

* ضرورة استمرار تطوير الخطط والمناهج بما يتلاءم مع التغير التكنولوجى والسريع لإعداد الفنى المناسب ، مع ضرورة العمل على زيادة مدة العام الدراسى .

* إعادة النظر فى توفير الكتب والمذكرات والطريقة التى تعد بها تلك الكتب ، بما يتفق مع التقدم الحاصل فى مختلف المجالات ، مع الاستعانة بتعريب الكتب الأجنبية الملائمة والعناية بطباعتها .

بالنسبة للمبانى :

* استكمال المبانى الحالية وإنشاء المبانى الجديدة ، مع إدخال التعديلات التى تتناسب مع البيئة وتخصصات المعاهد المطلوبة .

* العمل على تفادى القصور والمشكلات الناجمة عن عملية بناء المبانى ، بما يضمن استكمال تنفيذها طبقا للمواصفات وفى المواعيد المحددة .

بالنسبة للتجهيزات :

* توفير التجهيزات الحديثة والمناسبة بمؤسسات التعليم الفنى ، والورش والمختبرات والمكتبات والسكرتارية وغيرها ، والعمل على توفير التمويل اللازم لها .

بالنسبة للتمويل :

* دعم موازنات التعليم الفنى لمجابهة احتياجاته من تعيين المدرسين والانشاءات والتجهيزات ... الخ .

* تنفيذ ما سبق اتخاذه من توصيات بضرورة إسهام الجهات المستفيدة من قطاعات العمل والإنتاج والخدمات بنسبة مئوية (من قيمة الإنتاج مثلا) لصالح التعليم الفنى .

وإن المجلس إذ يصدر هذه التوصيات ليرى ضرورة تحقيق التوصيات الهامة التى سبق أن أوصى بها فى دراساته السابقة ، وخاصة فيما يختص بإنشاء مجلس أعلى لمعاهد التقنيين واصدار قانون

المعاهد والمدارس التقنية وإعداد سياسة لتخريج العدد اللازم من مختلف الفئات .وتشجيع انشاء المعاهد والمدارس بقطاعات الانتاج والخدمات ، وتضمين خطط التعليم العام وبرامجه القدر الكافى من المواد العملية والفنية المناسبة ، وتحديد مدد الدراسة لكل تخصص والعناية بإعداد هيئات التدريس واستقرار أوضاعها ، ووضع حوافز للطلبة والخريجين .

النهوض بالدراسات الجامعية الإعلامية

نظرا لأن الهدف من التعليم الإعلامى هو تكوين الإعلاميين الجدد تكوينا علميا وعمليا يؤهلهم للقيام بالوظيفة الإعلامية فى ضوء السياسة المستقبلة العامة للاعلام المصرى ، وما يتطلبه تطبيق هذه السياسة من كفايات بشرية وفنية تغطى احتياجات البلاد من التهيئة الفكرية والنفسية اللازمة للخدمات القومية فى شتى المجالات ، وماصاحب ذلك من سلوك ثقافى ودينى واجتماعى يحمى البيئة المصرية ويدعم تنميتها واتصالاتها الداخلية والخارجية ، طبقا لخطة قومية تشترك فى وضعها الأجهزة الأكاديمية والأجهزة التنفيذية لوسائل الاتصال المختلفة ... وهى الخطة التى تجدد مناهج التعليم الاعلامى طبقا لاحتياجات البلاد وتنوعها الذى يربط بينها وبين الزمان والمكان الذى تطرح فيه هذه المناهج .

فقد ناقش المجلس مجموعة من الآراء والأفكار حول هذا الموضوع ، تتلخص فيما يأتى :

– أن يكون للالتحاق بالتعليم الإعلامى تنسيق خاص فى إطار التنسيق العام للقبول بالكليات الجامعية .

– أن تحدد مجالس الكليات والأقسام الإعلامية بالجامعات شروط القبول بها وارتباط هذه الشروط بالعدد المطلوب .

– أن يكون من بين هذه الشروط جانب لاختيار القدرات (ومنها مهارة الأداء اللغوى والمظهر العام وأسلوب المعاملات العامة) .

– أن يتضمن تطوير المناهج تقسيم المواد فى التعليم الاعلامى تقسيماً متوازنا بين المواد الإجبارية التى تتصل بكل تخصص من التخصصات الإعلامية وبين المواد الاختيارية التى تعتبر إضافات لابد منها لضمان حصيلة فى الشئون العامة للعمل الاعلامى .

وفى حالة تطوير المناهج يكون التركيز إما بالاضافة وإما بالتوسع – على سبيل المثال – فى المجالات الآتية :

• أجهزة الاتصال الإعلامية .

• مكونات الملحق الصحفى ومكونات مدرب الصحافة المدرسية فى قسم الصحافة .

• التعامل مع النوعيات المختلفة من الشخصيات والهيئات والجماهير فى قسم العلاقات العامة .

• وذلك بالاضافة إلى المجالات الأخرى الآتية :

• الوظيفة الاجتماعية للإعلام .

• الوظيفة الثقافية للإعلام .

• العوامل الفنية والإدارية المساعدة للإعلام .

وذلك لأن الوقت قد حان للتحول بالتعليم الإعلامى عن دائرة يركز فيها على التعليم النظرى إلى دائرة تتسع للتعليم النظرى والتعليم التطبيقى معا ، وما يتطلبه ذلك من تزويد الكليات والأقسام الإعلامية فى الجامعات بالأجهزة الأكثر والأحدث تطورا ، وتنظيم التدريب عليها ، وايجاد صلات محددة بين مراكز التعليم الإعلامى وبين مراكز العمل الإعلامى وتبادل الخبرات بينهما وبخاصة فى

تخطيط المناهج مستقبلا .

وقد انتهت مناقشة هذه الآراء والأفكار إلى تحديد أربعة أمور لابد منها لمستقبل التعليم الإعلامى ومستقبل خريجيه ، وهذه الأمور هى :

– تحديد الصورة المستقبلية لهيئات التدريس .

– تحديد متطلبات إعلام المستقبل القريب والبعيد من إعداد الخريجين مستقبلا من كل قسم أو فرع .

– تحديد سنة لتدريب الخريجين فى الوظائف التى يشغلونها لإعطائهم دفعة فنية تساعد على ارتقائهم الفنى والوظيفى .

– إيجاد وسيلة محددة للتنسيق التعليمى والقومى بين مراكز التعليم الإعلامى ، كأن تكون هناك لجنة لقطاع التعليم ، على غرار لجان القطاعات الأخرى فى التعليم الجامعى .

التوصيات

وفى ضوء ماسبق ، فقد أقر المجلس التصور المستقبلى للتعليم الإعلامى الجامعى بما يتضمن النقاط الأساسية الآتية :

– أن يكون الهدف من التعليم الإعلامى هو تكوين الإعلاميين فى ضوء السياسة العامة للإعلام المصرى من النوعيات الآتية : الممارسون – الباحثون– أعضاء هيئة التدريس .

– إن تحقيق هذا الهدف من شأنه التحول التدريجى بكليات الإعلام وأقسامهافى الجامعات من الدراسات النظرية إلى الدراسات التى تجمع بين الدراسات النظرية والتطبيقية .

– أن يكون هناك تنسيق خاص ضمن التنسيق العام للالتحاق بالتعليم الإعلامى بأفرعه ونوعياته .

وباستعراض مناهج الدراسة الحالية فى كليات التعليم الإعلامى وأقسامها :

– فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة .

– فى قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر .

– فى قسم الصحافة بجامعة أسيوط .

وذلك بخلاف فرع الإعلام بالجامعة الأمريكية .

وباستعراض الحوار الذى أثير حول هذا الموضوع بمختلف جوانبه ، وخاصة فى الجوانب الآتية :

• شروط الالتحاق بالتعليم الإعلامى الجامعى .

• مكونات هيئات التدريس .

• أسلوب تطوير المناهج .

• الموقف بالنسبة للدراسات الإعلامية الجامعية فى كليات غير إعلامية، وعلاقة ذلك بالدراسات العليا فى كلية الإعلام ومستقبل هذه الدراسات ، أمكن التوصل إلى التوصيات الآتية :

بالنسبة لإنشاء لجنة قطاع التعليم الاعلامى :

* تنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات لجنة قطاع التعليم الإعلامى تضع خطته على غرار لجان القطاعات فى فروع التعليم الجامعى الأخرى على أن تضم ممثلين لأجهزة التعليم الإعلامى ويكون من اختصاصها :

– تحديد نوعيات التعليم الإعلامى وتوزيعها على الكليات والأقسام المختصة طبقاً للاحتياجات الزمانية والمكانية .

– إنشاء كليات أو أقسام إعلامية جديدة فى الحدود التى ترسمها الخطة العامة .

– التنسيق بين أنشطة الكليات والأقسام والفروع الإعلامية فى الجامعات .

– وضع نظام متكامل للتوسع فى التعامل مع مختلف أجهزة الإعلام فى مصر كما يتم تبادل الخبرات بين الجامعات وبين مراكز الممارسة الإعلامية .

– أية موضوعات أخرى تحال إليها من المجلس الأعلى للجامعات بناء على توصيات الكليات أو الجامعات المعنية .

بالنسبـــة للالتحاق بالتعليم الاعلامى (المرحلة الجامعية الاولى) :

* يتم الالتحاق بالتعليم الإعلامى فى إطار التنسيق العام للالتحاق

بالكليات الجامعية ، مادام هذا النظام قائما ، بالإضافة إلى تنسيق خاص يعتمد على الشروط التى يقررها المجلس الأعلى للجامعات ، بناء على توصيات لجنة قطاع الدراسات الإعلامية ، مع مراعاة ما يأتى :

– اشتراط نسبة معينة من النجاح فى امتحان الشهادة الثانوية بالنسبة لبعض المواد التى تحددها لجنة قطاع الدراسات الإعلامية .

– تحديد العدد المطلوب سنويا لكل كلية أو قسم فى التعليم الإعلامى .

– تقنين اختبار خاص بالقدرات الذاتية فى النطق والأداء والصياغة وأسلوب التعامل والمظهر العام .

بالنسبة للدراسات العليا :

* تنشأ ثلاث شعب فى الدراسات الإعلامية العليا :

– شعبة لخريجى القسم العام بكلية الإعلام وما فى حكمها .

– شعبة لخريجى الكليات غير الإعلامية التى تتضمن برامجها مادة من مواد الإعلام .

– شعبة لخريجى الكليات الأخرى نظرية وعملية للذين يريدون أن يتخصصوا فى فرع الإعلام .

ويشترط للالتحاق بهذه الدراسات العليا اجتياز الطالب سنة تدريبية فى أى جهاز اعلامى معترف به .

كما يعتبر الحصول على دبلوم الدراسات العليا مؤهلا لتسجيل رسائل الماجستير مباشرة .

بالنسبة للتخصصات :

* ان تكون الدراسة فى السنتين الأولى والثانية بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى ، دراسة عامة ، وفى السنتين الثالثة والرابعة ، دراسة تخصصية .

* أما بالنسبة للدراسات العليا ، فتكون الدراسة فى السنة الأولى دراسة عامة وفى السنة الثانية دراسة تخصصية .

بالنسبة للدراسات الحرة :

* يكون للمشتغلين بوظائف الإعلام حق الحضور فى الدراسات التخصصية بالمرحلة الجامعية الأولى دون الارتباط بالحصول على مؤهلات دراسيةسابقة أو لاحقة ودون أداء أية امتحانات واختبارات ، وذلك طبقا لنظام تضعه لجنة قطاع الدراسات الإعلامية .

بالنسبة للتدريب والتمرين :

* تزويد الكليات والأقسام الإعلامية بمعامل متطورة لتدريب الطلاب .

* تحدد لجنة قطاع الدراسات الإعلامية نسبة معينة من الدرجات للتدريب فى هذه المعامل .

* يتفق على أن تشمل قواعد توظيف خريجى مرحلة البكالوريس فى التعليم الإعلامى قضاء سنة للتمرين بأجر . على أن تحتسب للخريج ضمن مدة خدمته .

أسس النهوض بالبحث العلمى فى الجامعات

تناول المجلس أسس النهوض بالتعليم والبحث العلمى فى الجامعات خلال جلسات عديدة فى الدورتين السابقة والحالية ، وانتهى الى التوصيات الأساسية الآتية :

مستوى التعليم العام :

* يوصى المجلس بالاسراع بالجهود المبذولة للارتفاع بمستوى التعليم العام (قبل الجامعى) بما يؤهل الطالب الذى يلتحق بالجامعة بالكفاءة اللازمة للدراسة بمراحله المختلفة ، وذلك طبقا للتوصيات التى

سبق للمجلس اصدارها فى دوراته السابقة فى هذا الشأن .

مستوى التعليم فى المرحلة الجامعية الاولى :

يرى المجلس ان الارتفاع بمستوى الاداء والتحصيل لطلاب المرحلة الجامعية الاولى (مرحلة البكالوريوس والليسانس) يزيد من قدراتهم على القيام بالبحث العلمى فى المرحلة التالية وان من بين السبل الى تحقيق ذلك ما يأتى :

* ان تكون اللغة العربية هى اللغة السائدة فى تعليم الطلاب فى هذه المرحلة مع استخدام اللغه الأجنبيه فى تدريس بعض المواد او المقررات .

* العناية الخاصة بالكتاب الجامعى من حيث تاليفه واخراجه ، وضمان توافره للطلاب .

* التوسع خلال هذه المرحلة بما يرقى بالقدرات الاساسية للطالب فى مجالات الانسانيات والدراسات الاجتماعية والثقافية بالاضافة الى المقررات التى تستلزمها طبيعة الدراسة والتخصص لكل كلية .

* الا تقل مدة العام الجامعى عن ٣٠ أسبوعا من الدراسة الفعلية ، مع إحكام العملية التعليمية والتقويمية والارتفاع بكفاءتها .

تقرير سنة تمهيدية مؤهلة للقيد لدرجة الماجستير :

يوصى المجلس بإيجاد سنة تمهيدية يلتحق بها الراغبون للقيد لدرجة الماجستير لتساعد على تأهيل الممتازين من خريجى المرحلة الجامعية الأولى لإجراء البحث العلمى ، ويكون ذلك على النحو الآتى :

* لايقيد الطالب لدرجة الماجستير إلا بعد إتمام مقررات هذه السنة التمهيدية واجتياز الامتحانات المعقودة لها بنجاح .

* تشتمل مقررات هذه السنة على مزيد من الدراسات الأساسية واللغات الأجنبية وغيرها من المقررات الضرورية التى تتسع لها الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى ، مع تكثيف الدراسة العليا خلالها نحو التخصصات التى سيتجه اليها الطالب فى مجال بحثه بعد قيده لدرجة الماجستير .

توفير المناخ والامكانات الملائمة لرفع مستوى البحث العلمى بالجامعات :

يؤكد المجلس ان توفير المناخ والامكانات التى ترفع من مستوى البحث بالأقسام العلمية بالجامعات ، أمر لازم . ومن بين أهم السبل الى تحقيقه ما يلى :

* التقويم العلمى المستمر لاعضاء هيئة التدريس ، بما يضمن قدرة الأستاذ على قيادة البحث العلمى .

* الوفاء بالاحتياجات العلمية للاقسام العلمية من التخصصات المختلفة بما يتناسب مع التطور العلمى العالمى .

* العمل على توفير الاستقرار المادى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

* تشجيع عقد المؤتمرات والندوات العلمية المحلية .

* تهيئة الفرصة لأكبر عدد من أعضاء هيئات التدريس للاشتراك فى المؤتمرات العلمية بالخارج .

* توفير الدوريات والخدمات العلمية بالكليات والجامعات وفقا للنظم الحديثة ، وتزويدها بما يمكن الباحث من سرعة الحصول والاطلاع على الدوريات العلمية .

* إصدار دليل شامل للدوريات العلمية العالمية والمحلية المتفرقة بين الكليات العديدة فى البلاد ، لسهولة الاستدلال عليها .

* إصدار دليل سنوى جامع لعناوين وخلاصات الرسائل العلمية التى أجازتها الجامعات المصرية ، ونشر هذا الدليل على نطاق واسع لتعميم الفائدة منه ولتجنب التداخل والتكرار فى البحوث .

* تحديد خطط البحث العلمى ومشروعاته على مستوى القسم والكليات والجامعة .

* زيادة الدعم المالى للبحث العلمى بالجامعات لتوفير مقوماته الأساسية ، بما يتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* الاهتمام بالبحث العلمى الأساسى الذى يساهم فى تكوين

الكوادر العلمية القادرة على القيام بالبحث العلمى فى مختلف المجالات ، مع العناية باختيار موضوعات البحوث التى تساهم فى خدمة قضايا تنمية المجتمع ، ومن بينها البحوث التطبيقية التى تخدم هذه التنمية ، وترتيب الأولوية للبحوث التى ترتبط بخطة التنمية .

* تشجيع البحوث القائمة على نظام الفريق ، على أن يؤخذ فى الاعتبار ايضا ما يقوم به عضو هيئة التدريس من بحوث فردية .

* العمل على تعميم المزايا البحثية والمادية على عامة الباحثين بالأقسام العلمية المختلفة كلما أمكن ذلك ، مع العناية بصندوق دعم البحوث .

الدورة الثامنة ١٩٨٠ – ١٩٨١

الدراسات البينية والتأهيل المزدوج فى الجامعة

تتركز رسالة الجامعة فى عالمنا اليوم فى إثراء المعرفة إما عن طريق البحث والتجريب والاستكشاف أو عن طريق إعداد الخريج القادر على أن يفكر ويستنبط ويجد حلولا لمشكلات المجتمع – ولما كان التخصص هو سبيل العلم فى العادة فإن جامعاتنا تسلك هذا السبيل ، ونظرا لتعقد الحياة وتشابك التخصصات والتغير المتسارع فى الاكتشاف العلمية أو التطور التكنولوجى وما أحدثه من تغير فى أنماط الحاجات والاستهلاك وتلوث البيئة ، وما أحدثه كذلك من تغير فى أنماط سلوك المجتمع واقتصادياته ، فإن هذه المرحلة تعتبر إلى حد ما مرحلة تكامل المعرفة ، إذ لا يمكن الفصل فى حل مشكلات المجتمع بين الحلول العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لوجود تخصصات جديدة تجمع بين تخصص وآخر بما يقتضى إعداد بعض الخريجين بمواصفات خاصة تجمع بين معارف وخبرات أكثر من تخصص . ولايعنى ذلك عدم الحاجة إلى المتخصصين المتعمقين فى تخصص بعينه ، وإنما أن تكون نظم التعليم من المرونة بحيث تسمح بإيجاد كل هذه النوعيات سواء من المتخصصين المتعمقين فى تخصص واحد أو من هؤلاء الذين يجمعون بين أكثر من تخصص ، وهو ما يعرف باسم الدراسات البينية . ويبرز ذلك أهمية تطوير الجامعات بما يسمح بوجود هذا النظام .

وتشمل هذه الدراسات ، على سبيل المثال ، ما يأتى :

الدراسات البينية فى العلوم الهندسية ، والطبيعة ، والزراعية ، والعلوم الأساسية ، والعلوم الانسانية .

أولا : الدراسات البينية فى العلوم الهندسية .

بدأت مهنة الهندسة كفن يعتمد على الإحساس والخبرة الشخصية ثم تطورت لتعتمد على التجربة والخطأ ، وبتعقد التطبيقات الهندسية واكتشاف قوانين الطبيعة زاد اعتماد المهندسين على العلوم الأساسية (الرياضيات – الفيزيقا – الكيمياء) .

ومع التطور بزيادة سرعة الانتقال وطرق الاتصالات والتصنيع زاد الاهتمام بالعلوم الأساسية وكذلك تقدمت العلوم الرئيسية لمهنة الهندسة التى زاد بالتالى عمقها وتنوعها .

وقد شهد النصف الثانى من هذا القرن تقدما فائقا فى علوم الالكترونيات وفيزيقا الجوامد ، كما أن طموح الانسان لارتياد الفضاء واستحداث طرق جديدة لانتاج الطاقة وزيادة معدلات الانتاج – اقتضى ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب واكتشاف بدائل لها ، وكذلك الاهتمام بالمحافظة على توازن البيئة والاقلال من تلوثها نتيجة للعمليات الصناعية المختلفة .

والهندسة بتعريفها العام هى التطبيق الابتكارى للعلوم الأساسية فى

التخطيط والتصميم والانتاج والتشغيل . وهى بذلك مرتبطة بكل تقدم يحدث فى العلوم الأساسية ، كما أنها مرتبطة بحاجات الانسان سواء ما يخفف من إجهاد عضلاته أو ما يتناسب مع تغيير أنماط احتياجاته واستهلاكه ، وبصفة عامة فمهنة الهندسة مرتبطة بقضايا التنمية المتكاملة ومتاثرة بالقيم السائدة .

لكل ما تقدم ونظرا لتعقد الحياة وتشابك التخصصات فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود دراسات مزاوجة تجمع بين تخصصين أو أكثر ولعل ما أحدثه التطور التكنولوجى سواء على تلوث البيئة أو على تغير أنماط الحاجات ، قد أثر على أنماط الحياة فى المجتمعات وكذلك اقتصادياتها ، مما يبرز ضرورة أن تتضمن مقررات الدراسات الهندسية دراسات فى الاجتماع والاقتصاد وعلومَ البيئة . وأصبح من المعترف به تقريبا أن تكون خطة إعداد المهندسين كالآتى :

- من ٥ إلى ٣٥ ٪ من الزمن للدراسات الانسانية .
- حوالى ٢٥ ٪ للعلوم الأساسية .
- حوالى ٣٥ ٪ لعلوم مهنة الهندسة .
- حوالى ٣٥ ٪ للتطبيقات الهندسية .

وتدخل مبادىء الادارة والاقتصاد ضمن علوم مهنة الهندسة غير أنه فى حالات كثيرة يرى أن يكون اسهام الدراسات المزدوجة أكثر فى التخصص الواحد .

وسنعرض فيما يلى بعض أمثلة من هذه الدراسات البينية .

الهندسة والزراعة :

لم تعد الزراعة حرفة تقليدية تعتمد على الجهد العضلى من الانسان والحيوان وتمارس بالتلقين والمحاكاة وتؤدى بالأدوات اليدوية البسيطة وتزاول فى موسمية فاترة لا جديد فيها . بل أصبحت زراعة اليوم زراعة علمية مركبة تستند على عدد كبير من علوم متعددة كالوراثة والنبات والحيوان والتربة والرى والتسميد والحشرات والهندسة والاقتصاد والتصنيع الزراعى والحفظ والتسويق ، وغيرها من مشتقات هذه العلوم وأقسامها .

وإذا أخذنا الصلة بين الهندسة والزراعة نجد الميكنة الزراعية هى الطابع الغالب فى الزراعة الحديثة فى كافة العمليات الزراعية التى كانت تجرى بالانسان أو الحيوان وبأدوات بدائية بسيطة . فنجد وسائل الحرث والبذر والرى والصرف والتسميد والمقاومة والجنى أو الحصاد وتصنيع الانتاج الزراعى والتجهيز ، كلها وصلت فيها صنوف متعددة من آلات الخدمة الزراعية تختلف باختلاف البلاد واختلاف أسلوب الزراعة ومدى توفر هذه الآلات واقتصاديات تشغيلها .

وبذا لم تعد مرحلة الانتاج الزراعى فى وفرتها مسألة يدوية بسيطة بل أصبحت صناعة مركبة تتداخل فيها عمليات الانتخاب والتحسين والخدمة والحصاد والتسويق ، وتستدعى كلها وسائل متطورة من الآلات والأدوات والتجهيزات الهندسية الصناعية . وأصبحنا نتعامل فى الزراعة الحديثة مع الجرارات ذات الأعماق المختلفة والفوائد المتعددة وطرق الرى والصرف والتسميد والخدمة الآلية ومجموعات الحصاد والدراس والتعبئة الأتوماتيكية الموحدة . ثم فى الانتاج الحيوانى نجد آلات التفريخ ومصانع التفريخ العملاقة وحضانات الكتاكيت التى تسع مئات الألوف فى رعاية أوتوماتيكية من المسكن والمأكل والرعاية . وبطاريات البيض ذات الطوابق المتعددة التى تخدم فيها الدجاجات طوال حياتها الانتاجية بطرق آلية .

وهكذا الحال فى الأبقار ومعيشتها فى قطعان كثيفة تخدم آليا وتحلب آليا ، ثم المصانع أو المجازر الآلية التى تتولى كل عمليات الذبح والتجهيز والتعبئة والحفظ لمئات الآلاف من الطيور أو الحيوانات فى مجمع واحد ، بحيث يمكن القول حاليا ان الزراعة فى الحقيقة مزيج بين الصناعة والزراعة وتعتمد فى مفهومها الحديث على عديد من فروع العلم وتطبيقاته وتدخل فيها علوم الهندسة بنصيب وافر .

وكان من أهم نتائج الميكنة الزراعية :

- التحكم فى العمليات الزراعية .
- رفع معدلات الأداء .
- رفع الكفاءة .
- تحرير الانسان والحيوان من العمل العضلى الشاق .
- توفير الأيدى العاملة لأغراض أخرى .

وكان من أثر هذه الحاجة وتلك النتائج أن وضح ضرورة وجود مهنة الهندسة الزراعية وهى خليط من العلوم الهندسة والعلوم الزراعية ، ويعد

المهندسون الزراعيون حاليا ، إما فى نطاق كليات الهندسة أو فى نطاق كليات الزراعة .

الهندسة والادارة :

بدأ اهتمام الهندسة بالادارة مبكرا وذلك نتيجة الحاجة إلى رفع معدلات الانتاج (تيلور) حيث اهتم بدراسات الزمن والحركة وكذلك تقسيم العمل وانسياب المواد والمنتجات وتداولها ونقلها .

ولذلك يعتبر المهندسون هم رواد علم الادارة . ويتعقد فنون الانتاج والتحكم وظهور الأوتومية كأحد أساليب الانتاج ، زادت الحاجة إلى دقة التنظيم والتوقيت سواء فى العملية الانتاجية أو انسياب المواد وتخزينها وتصريفها وتقدمت علوم الامداد والتموين من المنبع إلى النهاية .

ووضع ذلك عبئاهائلا على المهندسين والاداريين لدرجة تجعل من الضرورى التزاوج بين مهنة الهندسة الادارة وأصبحت الحاجة ملحة إلى وجود إخصائيين يجمعون بين التخصصين ، ولعل تخصص الهندسة الصناعية . يعتبر أقرب تخصص لهذا التزاوج .

ولعله من المفيد أن يبدأ هذا التخصص فى الجامعات المصرية فى مرحلة البكالوريوس على أن تمنح درجات عليا فى الادارة للمهندسين بتطبيقاتها الحديثة بما فى ذلك اتخاذ القرار واستخدام الحاسب الالكترونى فى التحكم وتحليل المعلومات وترشيد اتخاذ القرار .

الهندسة والاقتصاد :

عدد كبير من الاقتصاديين العاملين حاليا من أصل هندسى وذلك لأن معظم الهياكل الاقتصادية والانتاجية فى العالم تعتمد على إنتاج المهندس بطريقة أو أخرى ، كما أن المهندسين بحكم تكوينهم لابد يعملوا بطرق اقتصادية مما يجعلهم من أقدر أصحاب المهن الذين يستطيعون إعداد القرارات الاقتصادية وإصدارها .

وفى كثير من جامعات العالم يعتبر الاقتصاد من مقررات الدراسات العليا حيث يسمح لكثير من المهندسين وغيرهم الحصول على درجات عليا فى الاقتصاد .

الهندسة والقانون :

بنفس المنطق ولتشعب قضايا التحكيم فى المسائل الهندسة تمنح كثير من الجامعات العالم درجات عليا فى القانون للمهندسين .

الهندسة والطب :

وهو مجال ظهر حديثا وذلك بعد تطور الأجهزة الطبية سواء للتشخيص أو العلاج ، وكذلك بعد أن خضعت البحوث فى منظومات جسم الانسان للدراسة الهندسية مثل انسياب الدم والهواء أو حركة المفاصل ووسائل استبدالها أو مساعدتها على الالتحام ، وكذلك عمليات التجميل وخلافه ، وأيضا مساعدات التخفيف من آثار الحوادث أو معاونة المعوقين على زيادة إنتاجيتهم وتدخل الهندسة الطبية فى مجالات عديدة مثل :

– تأثير الحوادث وذلك بتصميم الأجهزة ووسائل الانتقال لإقلال منع الحوادث أو التخفيف من آثارها ومعظم التطبيقات الحالية فى مجال وسائل الانتقال وتصميم المعدات الثقيلة والقاطعة ، وكذلك معدات الوقاية من الغازات والأبخرة والوهج والاشعاع .

– الأجهزة والمعدات الطبية :

تصميما وتشغيلا وصيانة خصوصا فى مجالات العلاج والتشخيص ومثال ذلك أجهزة الأشعة ومنظمات ضربات القلب والكلى والرئة الصناعية وهو مجال يتسع باستمرار . بل إن مهنة الطب نفسها استفادت من دراسات الحركة والزمن فى إجراء الجراحات وتصميم معداتها .

– منظومات جسم الانسان :

سواء فى البحوث أو الجراحات . حيث يقوم المهندس الطبى حاليا بتحديد مسارات الشرايين والأوردة عند إجراء جراحات القلوب بل وتحديد الشريان البديل المناسب لمعدل الانسياب أو مرونته . والامر ذاته يتبع فى حالات منظومات الهواء أو منظومات الاخراج والعظام .

– أجهزة المعوقين :

وهو مجال يتسع باستمرار سواء بتصميم أجهزة خاصة لتمكن المعوقين من أداء الحركة ليتمتعوا باستقلاليتهم أو لمساعدتهم للانتاج ، وفى هذا المجال تعمل كثير من مراكز البحوث لاستنباط وسائل وأجهزة للسمع والرؤية بل للتوجيه بالصوت أو باللمس أو بالنظر .

يتضح من ذلك زيادة الاهتمام لمزاوجة دراسات الطب والهندسة ليس لتخصيص عام بل فى التخصصات الأربعة السابقة . وهناك نظريتان سائدتان هما : إعداد الطبيب هندسيا أو إعداد المهندس طبيا ، ولو أن

الأرجح هو إعداد المهندس طبيا حيث أن المهندس لن يحتاج فى هذه المهنة إلا إلى المعلومات الأساسية عن الآلية أو أجهزة الجسم بدون الدخول عميقا فى مهنة الطب ، ويمكن أن يوجه المهندسون من تخصصات الميكانيكا الهندسية أو هندسة الالكترونات أو ميكانيكا الموائع للحصول على درجات عليا فى الهندسة الطبية .

الهندسة والمجتمع :

وهو مجال يتسع باستمرار أيضا . ولعل أهم مجالاته الظاهرة حاليا هو الاهتمام بمشكلات تلوث البيئة ، سواء المياه والهواء والتربة والضوضاء والاشعاع والحرارة والصرف الصحى .

ويتصل هذا المجال أيضا بالمحافظة على الموارد واستخدامها استخداما رشيدا وإيجاد البدائل فى حالة النضوب .

وتمنح كثير من الجامعات درجات عالية فى دراسات البيئة للمهندسين فى مختلف تخصصاتهم ، وببساطة فإن هذا التخصص لصيق باحتياجات المجتمعات واستخدام موارده أى أنه يعمل بين المصدر والمصب أو البالوعة وذلك باستخدام المصدر برشد وعدم تلوث البالوعة . وإذا نظرنا إلى أية عملية طبيعية كانت أو هندسية – وهى فى معظم الأحوال تقلد الطبيعة بطريقة أو أخرى – لوجدنا أنه بين المصدر والبالوعة ينتج الانسان كل ما يحتاجه .

ولعل الوقت قد حان فى مصر للاهتمام بهذا التخصص خصوصا وقد ظهرت آثار التلوث بوضوح ، بل وباختلال توازن البيئة على إشباع هذه الحاجات ، ويلقى ذلك عبئا على المهندسين خصوصا المشتغلين بالمسائل العامة والانسانية ، ويجب أن تلقى اهتماما أكبر وذلك بترشيد استخدام الموارد وإيجاد بدائل لها والتحكم فى النفايات وأثرها على المجتمع .

والدراسة فى هذا التخصص خليط بين الهندسة وعلم الاجتماع والصحة وصنع القرار وارتباط كل ذلك بأنماط السلوك والاحتياجات .

وعلى ذلك ، فإنه لم يقصد فى هذه الدراسة حصر كل الدراسات البينية فى مجال الهندسة وعلى سبيل المثال يرى الاهتمام بالدراسات البينية فى المجالات التالية :

– الهندسة والعلوم (رياضيات ، فيزيقا ، كيمياء ، أحياء) .

– التخطيط للمياه .

– هندسة البيئة .

ويستلزم ذلك إعادة النظر فى النظم واللوائح الجامعية لتسمح بتنفيذ التوصيات الواردة فى الفصل الأخير والتوسع تدريجيا فى ادخال نظام الاختيار والساعات المعتمدة والتوجيه الدراسى .

ثانيا : الدراسات البينية فى العلوم الطبية :

الطب واحد من أقدم فروع المعرفة الانسانية وأهمها ، وغنى عن الذكر أن هذه الأهمية مرجعها أن صحة الانسان دائما تكون فى المقام الأول لاهتمامات الفرد والمجتمع والدولة ، ومع تقدم الحضارة الانسانية وتشعيب فروع والعلوم المختلفة وتداخلها مع بعضها حتى لتكاد تكون ما يشبه الشبكة المتكاملة التى فى النهاية تؤدى غرضا واحدا .

مع هذا التقدم والتشابك وجدنا الطب يتصل اتصالا وثيقا بغيره من العلوم وفروع المعرفة بحيث يتعذر الفصل بينها إلا على حساب قصور وخلل لا يمكن قبولهما .

الطب والاقتصاد :

يرتبط الاقتصاد فى أى مجتمع بالطاقة الانتاجية لأفراد هذا المجتمع . ومما لاشك فيه أن معدلات الأداء للأفراد – خاصة فى الوحدات الصناعية الانتاجية – مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة الصحية للفرد المنتج ، وقد بنيت بعض الدراسات والبحوث الميدانية فى حقل الصناعة أن الأجازات المرضية هى واحدة من أهم أسباب معوقات الانتاج أو انخفاض معدلاته ، كما أثبتت الدراسات أن معدلات الأداء للفرد والكفاءة الانتاجية له مرتبطة تماما بحالته الصحية والنفسية ، ولهذا تولى كل المصانع والشركات الكبرى اهتماما فائقا بصحة عامليها ، إلى حد أن بعض هذه الشركات الصناعية يمتلك مستشفى كاملا خاصا به ، والبعض الآخر يعتمد على الخدمة الشاملة للتأمين الصحى واخصائييه ومستشفياته ، وما هذا كله إلا بهدف خفض الفاقد من أيام العمل والانتاج وأيضا لرفع كفاءة العامل الانتاجية – وبالتالى رفع القدرة الانتاجية مما يؤدى إلى دعم الاقتصاد القومى .

ومن هنا يتضح دور الطبيب الدارس للاقتصاد فى الآتى :

– معرفة العوامل المختلفة التى تؤثر فى العملية الانتاجية

واقتصاديات أى منشأة انتاجية ، والعلاقة المعقدة بين العامل والماكينة والمجتمع الصناعى ودور الصحة النفسية والجسدية وأثـــرها على هذا كله .

– الرعاية الطبية بهدف خفض الأجازات المرضية وبالتالى خفض عدد الأيام التى ينقطعها العامل تاركا آلته أو ماكينته بدون إنتاج .

– الاحتفاظ للعامل بكفاءة صحية عالية مما يوفر له القدرة على الانتاج بكل الطاقة أثناء العمل .

– دراسة الظروف النفسية والذهنية للعمل والتى تؤثر على إنتاجيته ووضع الحلول الممكنة لها .

الطبيب والصناعة والأمن الصناعى :

بالاضافة إلى ما سبق ذكره عن ارتباط الخدمة الطبية بالانتاج والاقتصاد فإن للطب دورا آخر هام داخل الوحدات الانتاجية ، وهو خاص بحفظ صحة العمال ووقايتهم وعلاجهم من الأمراض والاصابة التى تنشأ عن مزاولة العمل ، وهو الفرع الذى نسميه (طب الصناعات والأمراض المهنية) وهو فرع جديد نسبيا فى مجتمعنا ، يهتم بدراسة العوامل المختلفة التى قد تصيب أو تؤثر فى العمال ، وكذلك الأمراض التى قد تسببها بعض الصناعات المعينة مثل المناجم والمحاجر والطباعة والغزل والحديد والصلب . وغيرها .

ويهتم هذا الفرع من الطب كذلك بتوعية العمال عن أهم وسائل الوقاية من هذه الاصابات والأمراض المهنية وكيفية المحافظة على الصحة أثناء مزاولة العمل والأعراض الأولية للأمراض المهنية ، والتى يجب على العامل فور شعوره بها عرض نفسه على طبيب المصنـع لعمل اللازم ، وارتباط هذا كله بالأنماط الصناعية التقليدية والحديثة وتأثيره على الانتاج واقتصاديات المجتمع .

هذا ويتعاون الطبيب مع الهندسة فى إرشاد العمال إلى وجوب اتباع تعليمات الأمن الصناعى واستعمال معدات الوقاية والأمن الصناعى لحفظ العامل إلى أقصى حد ممكن من أخطار مهنته ولتجنبيه الإصابات والحوادث التى يتسبب فيها عدم الحرص الكامل أو ظروف العمل ونوعيته . كما يشترك الطبيب مع المهندس فى تصميم واختراع أو تعديل معدات الوقاية والأمن السابق الحديث عنها .

الطبيب والقانون :

لعل علاقة الطبيب بالقانون وتطبيق العدالة فى غنى عن التعريف فلفرع الطب الشرعى من فروع الطب الهامة والتى لها اتصال مباشر بأمن المجتمع وتوصيل العدالة وإنارة الطريق أمام رجال القانون لإعطاء كل ذى حق حقه ، وحيث ان رأى الطبيب الشرعى مطلوب فى كثير من القضايا منها على سبيل المثال قضايا التسمم والانتحار وجنايات القتل والاغتصاب والضرب والعاهات وإثبات النسب والبنوة والتزوير وتحديد أوقات واتجاهات وزوايا تنفيذ بعض الجرائم ... وغيرها ، ولابد للقضاء فى كل هذه القضايا من الاسترشاد برأى الطبيب الشرعى – فإن دراسة الطبيب لمنهج خاص فى القانون فى مثل هذه الأحوال هام ومطلوب .

وعلى أنه تبقى ملحوظة هامة وحيوية للغاية وإن بدت فرعية فى مثل هذا البحث ، ألا وهى أن الطب الشرعى – بكل أهميته المعروفة – يحتاج حاليا لمن يعطيه حقه ... فمعظم الأطباء يرفضون العمل فى مثل هذا التخصص الهام ، والقلة التى تعمل فيه تتركه عند أول فرصة تسنح لها . ولعل السبب فى هذا واضح وهو يتلخص فى ناحيتين :

– ناحية أدبية :

فما زال الطبيب الشرعى يخامره الإحساس بأن المجتمع لا يقدر بالدرجة الكافية جهوده ولا يعطيه المكانة التى تليق به ويستحقها مثل أقرانه فى فروع الطب الأخرى كالجراح والباطنى ... الخ .

– ناحية مادية :

إذ يحتاج الطبيب الشرعى إلى إطلاق حدود المرتب وبدل طبيعة العمل والحوافز وغيرها حتى يصبح دخله مناسبا للطبيعة الخاصة لهذا الفرع الدقيق من مهنة الطب . وبهذا يمكن تجنب مشكلة مثل بقاء جثة مجهولة ملقاة فى الطريق الزراعى السريع – مثلا – لمدة طويلة (قد تصل إلى أيام كاملة) نظرا لخلو بعض المحافظات تماما من وجود

طبيب شرعى واضطرار المسئولين إلى انتداب طبيب شرعى من القاهرة التى تعانى بدورها من نقص شديد فى عدد الأطباء الشرعيين وصعوبة انتقال طبيبة شرعية (سيدة) فى الليل لمكان نائى . وهكذا قد تتعطل العدالة أحيانا وأيضا تتعقد الاجراءات القضائية وتطول بسبب عدم توفر الأطباء الشرعيين ، وهذه قضية يجب دراستها على أعلى المستويات حتى يمكن للطبيب الشرعى أن يقوم بدوره كاملا وسريعا .

الطبيب ودراسات البيئة :

- مع تطور المجتمع الصناعى اهتم الطب بدراسة الآثار الصحية المختلفة لتلوث البيئة وأثر عادم المصانع ونفاياتها والمبيدات على صحة الانسان فى المجتمع المحيط بهذه المصانع والاشتراك فى محاولة تقديم الحلول الممكنة .

- اهتم الطب كذلك بدراسة الآثار الضارة للضوضاء وأصوات الماكينات والالات وغيرها على صحة الانسان ، ووضع الاقتراحات للتغلب على هذه المشكلة .

- كذلك يبرز حاليا دور الطبيب الدارس لأساليب التخطيط العمرانى الحديثة نظرا لما ثبت من علاقة مؤثرة بين مسكن الانسان وما يحيط به من شوارع (ذات اتساعات واتجاهات مختلفة) ومبانى (ذات ارتفاعات وتلاصق أو فراغات بينها) ومساحات خضراء ، وأثر ذلك كله على توزيع الاضاءة وتوفير الهواء النقى ودخول الشمس ونظم الصرف وغيره وأثر ذلك كله على صحة الانسان . ونحتاج بشدة حاليا إلى الطبيب الدارس للتخطيط العمرانى خصوصا وقد بدأت المجتمعات العمرانية الجديدة فى الظهور كضرورة ملحة لمجتمعنا .

الطبيب وسلوكيات المجتمع :

اهتم الطب بصورة واضحة بمشكلة تزايد السكان حتى كاد يكون هناك فرع متخصص فى مجال تنظيم الأسرة . ويقدم الطب عدة وسائل مختلفة للمساهمة فى تنظيم الأسرة وهى وسائل متنوعة وكثيرة لترضى مختلف الميول والاتجاهات . ويقوم الطب بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة كالاذاعة والصحافة والتليفزيون بإرشاد الناس للتوجه إلى عيادات تنظيم الأسرة التى تنتشر وتصل خدماتها إلى كل قرى وأحياء المدن فى مصر .

بالاضافة إلى دور الطبيب سواء فى عمله الصباحى أو فى عيادته الخاصة فى محاولة توجيه سلوكيات المجتمع إلى الاتجاه والمنحنى السليم فى الأحوال التى تقتضى ذلك ، مثل إدمان المخدرات والخمر والانحرافات الجنسية وغيرها ، وكذلك فى توجيه الزوجين إلى ما يجنب الأسرة بعض المشاكل النفسية التى قد تصيب الأسرة ، وبالاضافة إلى هذا الدور يحتاج المجتمع إلى تعاون الطبيب مع الفنون المختلفة لنشر الوعى الصحى السليم كما فى النقطة التالية .

الطبيب ودراسة الفنون :

بوجود الطبيب الدارس لأحد فروع الفنون المختلفة عن هواية وعلم ، يمكن إثراء مختلف فروع الفنون المختلفة والتعبيرية منها بالذات باهتمامات أكبر لتطوير سلوكيات المجتمع بصورة صحية وسليمة . فلا شىء أقوى من استخدام برامج وتمثيليات الاذاعة والتليفزيون وكذلك الأفلام السينمائية والعروض المسرحية فى توعية الناس بصورة غير مباشرة ، فمثلا عدم ظهور الممثلين وهم يدخنون السجائر أو يشربون الخمر بدون ضرورة درامية قوية ملحة - يساهم فى الاقلال من عدد المدخنين وشاربى الخمر الجدد الذين يدفعهم إما الرغبة فى تقليد الممثلين أو إحساسهم أن هذه الأمور - لكثرة ما رأوها على الشاشة - هى من الأمور الطبيعية والمعتادة .

كذلك المساهمة فى حل مشكلة تزايد السكان بإظهار أن الأسرة السعيدة هى الأقل عددا فى إنجاب الأطفال وأن إحدى أسباب المشاكل فى الأسرة والمجتمع هى زيادة النسل بدون داع ، وكذلك بإظهار أن من الاهتمامات العادية للأم الذهاب لتحصين أطفالها ضد الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والدفتريا والسل ... الخ تماما كما تظهر هذه الأعمال الفنية وتكرارا المرأة وهى ذاهبة أو راجعة من قضاء إحدى الحوائج مثل شراء ملابس أو التردد على الترزى والكوافير ... الخ ، وكل هذا بصورة طبيعية تلقائية ومن خلال السياق الفنى للعمل الدرامى .

وهكذا بطريق غير مباشر وبدون أسلوب الوعظ والارشاد يمكن بتكرار هذه القيم وأمثالها أن يتأصل عند الناس الإحساس بأنها أسلوب حياة يومى ومعتاد . ثم على المدى الطويل يؤدى هذا إلى ظهور سلوكيات جديدة نافعة تثرى حياة الفرد والمجتمع من خلال تحسين صحته النفسية والجسدية .

أما عن الفنون التشكيلية فيكفى للدلالة على أهمية التعاون الدراسى بينها أن هناك قسما خاصا للتشريح بكليات الفنون ، يقوم بتدريس أعضاء الجسم الظاهرة وفقا للأصول والمعايير الطبية السليمة والعلمية . كذلك يحتاج الطب إلى الطبيب الفنان الدارس لأصول فروع الفن التشكيلى خصوصا فى الناحية التعليمية لإعداد رسوم كتب الطب بفروعه المختلفة وهذا أمر هام يلزمه طبيب دارس لأصول الطب والتشريح البشرى وجراحاته وأمراضه ... الخ ، وفى نفس الوقت دارس لأصول الفن التشكيلى .

ونحتاج لمثل هذا الطبيب الفنان أو الفنان الطبيب كذلك فى إعداد وسائل الإيضاح التعليمية من لوحات ورسومات وكذلك لإعداد نماذج مجسمة للجسم البشرى وأعضائه المختلفة ، خاصة فى وجود نقص خطير فى الجثث البشرية التى يدرس عليها طلاب الطب علم التشريح ووظائف الأعضاء ، وكذلك نحتاجه فى إعداد وتصوير شرائح ووسائل سمعية وبصرية وغيرها مما يفيد فى عملية التعليم الطبى إزاء الأعداد الكبيرة والضخمة من الطلاب ، مع عدم وجود عدد مناسب لهذه الأعداد من هيئة التدريس .

الطبيب والتربية الرياضية :

مع اهتمام الشعوب بالرياضة البدنية كوسيلة للتربية والنفع الاجتماعى والصحى ظهر ما يسمى بالطب الرياضى وهو ما يتصل برعاية اللاعبين وإعدادهم ومراعاة المقاييس اللازمة لكل لعبة من الألعاب الرياضية ، وكذلك توعية الرياضيين ضد إصابات الملاعب وعلاج هذه الإصابة بما يكفل للاعب عمرا أطول فى المضامير الرياضية .

وخارج الملاعب يهتم الطبيب بدراسة الرياضية البدنية كوسيلة من وسائل الوقاية أو العلاج من أمراض معينة مثل تصلب الشرايين والذبحة الصدرية وبعض أمراض المفاصل والروماتيزم وتشوهات القوام ، وتهتم كل كليات الطب والمستشفيات الكبيرة حاليا بفروع العلاج الطبيعى كما يوجد معهد للعلاج الطبيعى يتبع جامعة القاهرة .

ويدخل الطب الطبيعى والتمرينات فى إعادة تأهيل المعوقين وذلك بالاضافة إلى دور الطب النفسى فى هذا الصدد .

الطبيب والهندسة :

العلاقة هنا قوية ومؤثرة إلى حد بعيد ، ولا يمكن للطب الآن الاستغناء عن فرع دقيق وهام وحيوى مثل الهندسة الطبية فى الآتى :

- الأجهزة الطبية المختلفة مثل جهاز رسم القلب وجهاز رسم المخ وجهاز رسم العضلات وأجهزة الأشعة وأجهزة التحاليل الالكترونية وغيرها ، وكلها تعتمد على المهندس الطبى أو الطبيب المهندس . وهذه الأجهزة كلها لا يمكن للطبيب أن يمارس بدونها تشخيصا صحيحا وبالتالى علاجا ناجحا .

- تدخل الهندسة الطبية كذلك فى دراسة كثير من أجزاء جسم الانسان كحركة المفاصل والعمود الفقرى وانسياب الدم والهواء والعوائق ..الخ ، مما يفيد فى كثير من الجراحات الهامة كجراحة القلب والاستعاضة الصناعية وتثبيت المفاصل ... الخ .

ولما كان فرع الهندسة الطبية يعتبر حديثا على كلياتنا ، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين كليتى الطب والهندسة حتى يمكن الحصول على النتائج المرجوة منه . ونأمل ألا يقتصر دور خريجى الهندسة الطبية على الصيانة والاصلاح مع أهميته وفاعليته - بل يتجاوزه إلى الابتكار والاختراع وبما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة تناسب المريض المصرى ونوعية الأمراض المنتشرة .

الطبيب والرى والزراعة :

يحتاج الطبيب إلى دراسة مبسطة عن الرى والصرف ومشاكله فى مصر والزراعة وظروفها وملابساتها فيما يتعلق بنوعية وأهمية وطرق زراعة وخدمة كل محصول ، وذلك لأن أهم ما يعوق الفلاح المصرى عن أداء واجباته فى الحقل بكفاية بدنية عالية هو انتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والانكلستوما والاسكارس ...الخ ، حتى أن الفلاح يسمى مرض الانكلستوما (الرهقان) نظرا لما يسببه له من إحساس بالارهاق الشديد لدى أقل مجهود .

أما البلهارسيا – وهى المرض المتوطن فى مصر منذ عهـود الفراعنة – فهى تشكل مشكلة قومية بالغة الخطورة فهى تستنزف طاقة الفلاح المصرى وتهد قواه وتمهد الطريق لاصابته بأمراض أخرى مثل تليف الكبد ومضاعفاته وسرطان المثانة ... وغيرها . هذا من ناحية الانسان – أما من ناحية الاقتصاد القومى فالبلهارسيا تشكل عبئا من حيث نفقات علاج ملايين المصابين سنويا علاجا متكررا نظرا لتكرار الاصابة لعودة الفلاح إلى التعرض مرة أخرى للعدوى وأيضا تشكل عبئا من حيث انخفاض قدرة الفلاح الانتاجية فى الحقل ، بالاضافة إلى فاقد ساعات العمل بسبب المرض .

والقضاء على مشكلة البلهارسيا فى مصر تحتاج إلى حملة قومية كاملة وشاملة وتتناسب مع حجم المشكلة القومية ، ومطلوب فيها تنسيق الأطباء مع وزارتى الرى والزراعة وكذلك وسائل الاعلام المختلفة وأجهزة الحكم المحلى وشباب الجامعات والمدارس وشباب الأحزاب السياسية . مع العمل على توفير الحلول والبدائل العملية مثل الميكنة الزراعية ونظام صرف صحى وما إلى ذلك .

وجدير بالذكر أن مثل هذه الحملة يجب أن تكون على المستوى القومى ويجب أن تسخر لها كل إمكانات الدولة ، وأن تشمل الجمهورية كلها فى وقت واحد ولفترة كافية ، وأن يتم الإعداد لها بالاشتراك مع كل الأجهزة السابق ذكرها . ويظل قبل وأثناء وبعد ذلك كله دور طبيب الريف وطبيب الأمراض المتوطنة والطبيب الوقائى ملما إلماما عاما بمشكلات الرى والصرف والزراعة فى مصر واتصال ذلك بتخصصه الطبى .

الطبيب البشرى والثروة الحيوانية :

إن تعاون الطبيب البشرى مع الطب البيطرى هو تعاون حيوى مثمر للقضاء على الأمراض ولمنع الأوبئة التى تنتقل إلى الانسـان من الحيوان ، وهذا الدور يقتضى إلمام الطبيب البشرى بكثير من الأمراض التى تصيب الحيوانات الأليفة – سواء فى المنزل أو الحقل أو غيرهما – والقابلة للانتقال للانسان ، ووسائل التحكم لمنع حدوث مثل هذه العدوى ، وطبعا بالاضافة للرقابة البيطرية فى المجازر (السلخانات) وأسواق السمك والموانى والجمارك ، وكذلك الميادين الحقلية لضمان مزيد من الفاعلية فى تعقب الأمراض إلى منشئها الأصلى ، حفظا لصحة الانسان وصونا لثروتنا الحيوانية .

الطبيب والادارة :

يحتاج الطب إلى دارسين متخصصين فى علم الادارة مثل إدارة المستشفيات وإدارة الأقسام والادارات النوعية المختلفة بوزارة الصحة والمناطق الطبية ، وكذلك تنظيم المؤتمرات الطبية والدورات التدريبية . ويحتاج الأمر إلى إنشاء فرع للدراسات العليا إما بكلية الطب أو بكلية التجارة للحصول على درجة ماجستير فى الادارة الطبية ، حتى يمكن إعداد جيل من المتخصصين على أساس علمى ودراسى فى هذا الفرع الهام .

الطبيب والاحصاء :

يحتاج الطبيب إلى علم الاحصاء فى الأمثلة الآتية :

– إعداد البحوث الطبية الميدانية الحقلية .

– إجراء التجارب الإكلينيكية الجديدة وجدولتها .

– التخطيط للسياسة العلاجية للدولة والتنسيق بين الاحتياجات الفعلية والامكانات المتاحة .

– التخطيط للسياسة الدوائية ودراسة احتياجات الاستيراد أو التصنيع ... الخ

– دراسة مؤشرات النمو السكانى ومعدلات المواليد والوفيات والاصابات الوبائية .... الخ .

– التخطيط للحملات القومية الصحية ومتابعة وتحليل نتائجها المختلفة .

ونحتاج حاليا إلى توسيع منهج الاحصاء الطبى فى كليات الطب حيث انه حاليا مجرد بضع محاضرات من خلال منهج علم الصحة العامة ، وكذلك إنشاء درجة ماجستير فى الاحصاء الطبى ، إما فى كلية الطب أو معهد ، الاحصاء نظرا لتزايد الاعتماد على الاحصاء فى كل شىء فى حياتنا تقريبا الآن ، وخاصة بعد ظهور أجهزة الاحصاء والتوثيق الطبى والحاسب الالكترونى (الكمبيوتر) .

ولعل فى هذه العجالة السريعة مجرد بضع نقاط قد تصلح كأساس لمزيد من الدراسة التفصيلية والبحث حسب الاقتضاء .

ثالثا : الدراسات البينية فى العلوم الزراعية :

إن مجموعة المعارف الزراعية هى الأسس التى ترتكز عليها مقومات الاقتصاد القومى فى معظم بلاد العالم بوجه عام وفى البلاد النامية بوجه خاص ، إذ اعتمد الانسان منذ فجر التاريخ على الزراعة لكى يحقق متطلباته من غذاء وكساء ، كما صاحبت الزراعة الانسان منذ أن كان يقطن الكهوف إلى ان وصل إلى مستواه الحضارى الحالى فى غزو الفضاء .

إن عالمنا المعاصر يتسم بثورة علمية ونهضة تكنولوجية عارمة فى شتى مجالات الحياة ، ونظرا لأن الزراعة هى أوثق المجالات بهذه الحياة فقد استأثرت بنصيب كبير من الاهتمام فى ميادين البحث العلمى بعد أن أصبح الاهتمام بالزراعة وعلومها وبحوثها ضرورة اقتصادية ملحة فرضتها الظروف والأوضاع الدولية المتجددة .

ولكى يكون للتعليم الزراعى الجامعى دوره الفعال فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن على الجامعات المصرية التصدى لمشكلة انفصام كلياتها الزراعية عن زميلاتها من الكليات غير الزراعية ، وأن تؤدى دورها الايجابى فى التطور المستمر لعملها وفى خطط دراساتها ، على النحو الذى يسمح بإعداد خريجيها بالكيف الذى يمكنها من خدمة البيئة المحيطة بها وبساير النهضة العالمية السريعة التطور .

كل ذلك يمكن تحقيقه بأن يوجه التعليم الزراعى إلى خلق طبقة من الفنيين المزودين بجرعات من المعارف الأخرى ، سواء منها الهندسية أو الطبية أو البيطرية أو الاجتماعية والقانونية وغيرها . من هذا المنطلق نجد أن الزراعة تتصل اتصالا وثيقا بغيرها من فروع المعرفة الأخرى بحيث يتعذر الفصل بينها وبين تلك العلوم التى تغذيها وتتزاوج معها .

وسنعرض فيما يلى بعض الأمثلة من هذه الدراسات البينية أو التزاوجية :

الزراعة والهندسة :

تعتبر الزراعة الحديثة فنا تسهم فيه العلوم الهندسية بنصيب وافر ، وأصبح لزاما على الزراعى أن يكتسب بعضا من المهارات العلمية الواجب توافرها فى المهندس المتخصص ، بعد أن قطعت الدول الزراعية المتقدمة شوطا كبيرا فى مجال الميكنة الزراعية بما تتضمنها من مجالات متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- تصميم وإعداد الآلات الزراعية والهيدروليكية ومعدات مكافحة الآفات .
- اسس الرى والصرف بوسائله القديمة والحديثة .
- المساحة الهندسية بأجهزتها المعاونة .
- تخطيط القرى وتصميم المبانى الزراعية .
- إنشاء الطرق الزراعية الريفية .
- الهندسة الصحية بالريف .
- كهربة الريف .
- هندسة تصنيع المنتجات الزراعية والاستفادة من مخلفات المزرعة .
- آلات التفريخ والحضانات .
- مزارع الانتاج الحيوانى حيث الخدمة الآلية والحلب الآلى .
- المجازر الآلية التى يتم من خلالها عمليات الذبح والتجهيز والتعبئة والحفظ .
- حفظ الأغذية وطرق التبريد .

الزراعة والاقتصاد :

مما لا ريب فيه أن ارتفاع معدلات الطاقة الانتاجية للمجتمع بصفة عامة والانتاج الزراعى بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحوث والدراسات الاقتصادية ، بدءا من أساسيات علم الاقتصاد إلى دراسة الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعى بما تتضمنه من دراسات تتضح فيما يلى :

- اقتصاديات التسويق الزراعى .
- تحديد نوعية الانتاج بما يتمشى مع أنماط الاستهلاك .
- اقتصاديات العمالة واستبدالها بالميكنة الزراعية وما يترتب على ذلك من آثار .

- اقتصاديات النقل والتخزين .

- تحليل الدخل وحساب التكاليف للمشروعات الزراعية .

- اقتصاديات ضبط الانتاج وعلاقته بالأسعار .

- دراسات الجدوى .

- اقتصاديات المحافظة على الموارد الزراعية وتنميتها إلى غير ذلك مما يساعدها على تنمية مواردها وتوجيهها والارتفاع بها كما ونوعا .

ومن الطبيعى أن تتطلب تلك الدراسات بعضا من التعمق فى مبادىء الاحصاء الاقتصادى والتحليل الاحصائى ونظم البنوك والتمويل والتجارة الخارجية والتخطيط الاقتصادى . كما أن الدراسات المتقدمة فى التخطيط القومى وإدارة المزارع والسياسة القومية للتجارة والائتمان الزراعى ، تتطلب دورا فعالا فى تنظيم استخدام الموارد الزراعية وترشيد اتخاذ القرار ، وبالتالى فى رفع معدلات التنمية .

الزراعة وطب المجتمع :

يحتاج الزراعى إلى دراسة متعمقة فى الطب البيطرى وأخرى مبسطة فى الطب البشرى . ففى مجال الطب البيطرى يرتبط ازدياد معدلات الانتاج الحيوانى ارتباطا وثيقا بمدى دراية الزراعى بأمراض الحيوان وطرق الوقاية منها ومكافحتها ، وجراحته وتوليده ، وفسيولوجيا الحيوان الزراعى وطرق التلقيح الصناعى للماشية . وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الرقابة البيطرية فى المجازر الآلية ومصانع الأغذية المحفوظة .

وفى مجال الطب البشرى يهم المجتمع الريفى أن يكون الزراعى ملما بمبادىء علم الصحة العامة والريفية بصفة خاصة والأوبئة القروية وكيفية الوقاية منها ، هذا بالاضافة إلى التطهير الصحى البشرى والارشاد الصحى الجماهيرى . كما يجب الاهتمام بدراسة أخطار تلوث البيئة من المبيدات وأغراض التسمم بها والوقاية منها وعلاجها وقت حدوثها .

الزراعة والصناعة :

بالاضافة إلى ما سبق ذكره عن ارتباط الزراعة بالعلوم الهندسية والاقتصادية والطبية فإن للزراعة دورا آخر هاما وحيويا فى داخل الوحدات الانتاجية الصناعية حيث يتم تصنيع المنتجات الزراعية وحفظها بحيث تكون فى متناول المستهلك فى أى وقت من الأوقات ، بالاضافة إلى تصدير الفائض منها ، ومن أمثلة ذلك : تصنيع الألبان - تكنولوجيا السكر والزيوت والدهون - تكنولوجيا حفظ الأسماك واللحوم - إنتاج الصوف والجلود - حفظ الخضر والفواكه وتبريدها - تكنولوجيا الحبوب - الوسائل غير التقليدية لانتاج البروتين باستخدام الكائنات الدقيقة - تصنيع مواد علف الحيوان والمبيدات الحشرية وتكنولوجيا المستخلصات الطبية والعطرية وغيرها من الصناعات الزراعية ذات التأثير الفعال فى حل مشكلات الأمن الغذائى .

وبطبيعة الحال فإن هذه الصناعات تتطلب إلى جانب الدراسة التكنولوجية دراسات أخرى فى مجال إدارة وتنظيم هذه الصناعات . وكذلك فى مجال تحليل الأغذية ودراسة الشروط الصحية لمصانع الأغذية .

ومن هذا المنطلق يمكن إعداد خريج ذى مواصفات خاصة تتجمع لديه خبرة متكاملة لتأديه دور فعال فى التنمية الصناعية للبلاد وهو المتخصص الزراعى الصناعى .

الزراعة والعلوم الانسانية :

إذا كان الاتجاه العام فى تطوير المقررات بالكليات العملية هو تضمين خططها الدراسية بعض المقررات فى العلوم الانسانية حتى يتحقق للطالب قدرا مناسبا من الثقافة العامة التى تسهم فى تكوين شخصيته العلمية - فإن تزاوج العلوم الانسانية مع العلوم الزراعية يعتبر مطلبا ضروريا وحيويا وخاصة تلك التى تتعلق بالعلوم التجارية والادارية والتعاونية وعلم الاجتماع .

ففى مجال العلوم التجارية والادارية تظهر الصلة الوثيقة بين الزراعة والادارة من حيث :

- رفع معدلات الانتاج الزراعى .

- إدارة المزارع .

- تأثير العرض والطلب على الانتاج الزراعى .
- التنافس والاحتكار فى الأسواق الزراعية .
- التصنيف والتقييم الاقتصادى للموارد الزراعية .
- تنظيم ومراقبة الأسواق .
- طرق المحاسبات الزراعية المختلفة مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة التعاونية .

وفى مجال الزراعة وعلاقتها بعلم الاجتماع نجد الدراسات العديدة ذات المجالات المؤثرة فى بحوث السيكولوجيا الاجتماعية ، والنظريات السكانية والاجتماعية الحديثة ، والمشاكل الاجتماعية الريفية ، وتنظيم وتنمية المجتمع الريفى ، ومشاكل الشباب فى الريف ، والخدمات الاجتماعية الواجب توافرها فى هذا المجتمع ، وسمات الاتصال الريفى والحضرى ... الخ .

الزراعة والعلوم الجيولوجية والمائية :

ترتبط الزراعة بالعلوم الجيولوجية والمائية فى مجالات متعـددة أهمهـا :

- دراسة أنواع الأراضى وتكوين التربة .
- مورفولوجيا الأراضى .
- تميز الصخور وأنواعها .
- معادن الأراضى من ناحية تركيبها وخواصها .
- مسامية ونفاذ الصخور .
- أراضى المناطق الجافة وشبه الجافة والاستوائية وشـبه الاستوائيـة .
- استخدام الصور الجوية فى حصر الأراضى وتمييز أنواعها .
- الموارد المائية وكيفية الاستفادة من كمية الماء الثابتة والمحدودة للتوسع فى زراعة الأراضى .
- المياه الجوفية وكيفية تقديرها .
- علم المناخ .
- التنبؤات الجوية وعلم الأرصاد .

الزراعة والصيدلة :

ان تعاون الزراعى مع الصيدلى هو تعاون حيوى ومثمر من أجل التوسع فى انتاج النباتات الطبية التى يمكن استخدامها فى تصنيع الأدوية الطبية وكذلك النباتات العطرية .

الزراعة والإعلام :

يؤدى الإعلام والإرشاد الزراعى دورا كبيرا وهاما فى توجيه التنمية الزراعية حيث يرتبط كل منهما بالزراعة من خلال مجالات دراسية متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- الطرق الإرشادية ووسائلها المعاونة من سمعية وبصرية .
- البرامج الريفية الاذاعية والتليفزيونية .
- الارشاد الزراعى الموجه .
- التدريب الارشادى الميدانى .
- إدارة وتنظيم ومراقبة المرفق الارشادى الزراعى .
- تنظيم المعارض الزراعية .
- الصحافة الزراعية .
- نظريات الاتصال وتطبيقاتها فى الارشاد الزراعى .
- الاتصال الجماهيرى والرأى العام .

الزراعة والاقتصاد المنزلى :

لما كان فرع الاقتصاد المنزلى من الدراسات المؤثرة على حياة الانسان الأسرية والمنزلية فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مجالى الزراعة والاقتصاد المنزلى ، ويتم هذا التزاوج من خلال دراسات مشتركة عديدة تخصص للطالبات ، نذكر منها على سبيل المثال :

- مبادىء التغذية البشرية .
- الأغذية واختيارها وإعدادها وتقييمها .
- تغذية الجماعات .
- الاقتصاد الاستهلاكى الأسرى .
- المشاكل الاقتصادية المنزلية .

- إدارة الأعمال المنزلية .

- العلاقات الأسرية ورعاية الأمومة والطفولة .

- الحرف القروية المنزلية .

وهنا يجب التنويه بأن علاقة التغذية بالصحة العامة فى عالم تسوده المدنية المفرطة فى الاستهلاك أمر واضح ، ولذا يجب أن يتجه البحث الجامعى الزراعى إلى إنتاج أصناف من الأغذية ذات قيمة غذائية عالية تكون متاحة للفرد العادى بأسعار مناسبة .

الزراعة والقانون :

نظرا لتشعب قضايا التحكيم فى المشاكل الزراعية فقد حان الوقت لكى يعطى لطلاب الكليات الزراعية قدرا من الجرعات فى القانون وما يتعلق منه بالتشريعات والضرائب الزراعية وقوانين الحيازة والملكية الزراعية ، وغير ذلك من القوانين والقرارات التى تصدرها الحكومة لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وغيرها .

رابعا : الدراسات البينية فى العلوم الأساسية :

لا شك أن العلوم الأساسية قد لعبت دورا رئيسيا فى تقدم البشرية وذلك بفضل العلماء الأعلام الذين تخصصوا فى علوم الكيمياء والفيزياء والرياضيات والفلك والعلوم البيولوجية وغيرها ، وأثروا معارفنا الانسانية بكشوفهم العلمية الرائعة ، وأدت إنجازاتهم فى هذه المجالات إلى تطوير كبير فى حياة الانسان .

والعلوم الأساسية موغلة فى القدم عرفها المصريون القدماء وأسلافنا من العرب أمثال جابر بن حيان وابن الهيثم والبيرونى والكندى وغيرهم فى العلوم الأخرى ، ممن نقل عنهم الغرب ووضعوا الأساس المتين الذى تطورت به هذه العلوم وانطلقت إلى آفاق بعيدة رحبة من التقدم فى عصر النهضة الأوربية فى القرن الثالث عشر وما تلاه على يد العديد من العلماء الأفذاذ .

ومع بداية الثورة الصناعية فى أواسط القرن الثامن عشر (١٧٦٠) أصبح للعلوم الأساسية شأن كبير ، إذ زاد اعتماد العلوم الهندسية والزراعية وغيرها من العلوم التطبيقية على العلوم الاساسية ، بل إن التقدم الصناعى والتكنولوجى - والذى ازدهر فى الخمسين سنة الأخيرة وبلغ أوجه بغزو الفضاء حتى بلغ الانسان القمر واستوى عليه - اعتمد فى المقام الأول على العلوم الأساسية وتطبيقاتها من رياضيات وكيمياء وفيزياء وعلوم بيولوجية وفلك وغيرها .

ومع هذا التقدم العلمى المذهل والإيقاع السريع لحركة العلم الأساسى وتطبيقاته تشعبت فروع العلم وتخصصاته وتنوعت وتداخلت وأصبح التزاوج بينها أمرا لا محيص عنه ، بل أصبح اليوم سمة العصر .

وسنعرض فيما يلى أمثلة من هذا التزاوج أو التكامل أو ما يعرف بالدراسات أو التخصصات البينية فى مجال العلوم الأساسية :

الجيولوجيا والفيزياء أو الجيوفيزيقا :

عندما دعت حاجة الانسان إلى الكشف عن الثروات الطبيعية الكامنة فى باطن الأرض وبعد أن تطورت وتنوعت فروع العلم وتخصصاته - لم يعد علم الجيولوجيا وحده كافيا للقيام بهذه المهمة ، بل إن التكامل أو التزاوج بينه وبين علم الفيزياء (أو الفيزيقا) أصبح وسيلة فعالة لبلوغ الهدف المنشود ونشأ بذلك فى نصف القرن الأخير علم أو تخصص بينى يعرف اليوم بعلم الجيوفيزيقا ، أصبح يدرس بمرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بالجامعات ولوأنه ما زال فى مهده بالجامعات المصرية ويحتاج لعناية أكبر وخريجين ومتخصصين أكثر عددا من كليات العلوم لاسيما أن مصر مقبلة على إنجازات وتحديات مصيرية تستهدف استغلال ثرواتنا الطبيعية - معدنية وبترولية وغيرها - الاستغلال الأمثل ليتحقق لها التقدم والرخاء .

ولا شك أن هذا النوع من الدراسات البينية يمكن أن يؤدى خدمات جليلة للاقتصاد القومى فى نواح متعددة منها :

- بالطرق الجيوفيزيقية المتطورة يمكن الكشف عن مكونات القشرة الأرضية ومحاولة معرفة تراكيب أو بنى تجمع البترول وتنوع الصخور والطبقات والخامات الاقتصادية .

- الكشف عن مكونات التربة والصخور فى الطبقات القريبة من

السطح لعمل الأساسات للمنشآت الهندسية .

– الطرق السيزمية وتستخدم فيها تفجيرات صناعية تنشيء أمواجا زلزالية تخترق طبقات الأرض وتعطى صورة عن شكل هذه الطبقات وهى طريقة الكشف عن البترول .

– الطرق الجيوفيزيقية الكهربية وهى طرق كثيرة ومتشعبة وتطورت أجهزتها لخدمة أغراض متعددة أهمها البحث عن المياه الجوفية من حيث عمق وتواجد هذه المياه ودرجة الملوحة بها .

كما تستخدم هذه الطرق مع غيرها فى دراسة الآبار ، وهى طريقة قياس الخواص الفيزيقية للطبقات على الأعماق التى تصل إليها الآبار وذلك بإنزال الأجهزة فى الآبار .

– المسح الجوى المغناطيسى لمساحات شاسعة من القارات فى أماكن نائية من العسير إجراؤه فيها على سطح الأرض ، وقد أمكن ذلك بأجهزة متطورة من أجهزة طرق الكشف الجيوفيزيقية .

كذلك أمكن إجراء مسح للمحيطات بواسطة أجهزة مغناطيسية مركبة على السفن ونتج عن ذلك تصور جديد لنظرية جيولوجية عن تحرك القارات مما ساعد كذلك على فهمنا للظواهر الجيولوجية التى حولنا .

ولا شك أن استخدام الجيوفيزيقا الكشفية كان ولايزال له أكبر الأثر فى ازدهار أعمال الكشف عن البترول وبدرجة كبيرة كذلك عن الخامات المعدنية فى باطن الأرض وذلك بالتكامل مع العلوم الجيولوجية الأخرى .

ومن تطبيقات هذه الطرق الجيوفيزيقية فى مصر :

• يجرى الكشف عن بعض الخامات المصرية فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية مثل خامات الحديد والمنجنيز والفوسفات والتيتانيوم .

• يجرى البحث عن البترول فى جهات متعددة من مصر .

• يجرى الكشف عن مصدر المياه الجوفية بجنوب سيناء وبالصحراء الغربية .

• تجرى دراسات على خصائص التربة فى الواحات البحرية .

• ويتم إعداد المتخصصين فى هذا النوع من الدراسات البينية بكليات العلوم بالجامعات المصرية . ومن كلية العلوم بجامعة القاهرة تمنح درجة البكالوريوس ودرجتا الماجستير والدكتوراه فى هذا التخصص كما تمنح الجامعة كذلك دبلوما فى الجيوفيزيقا التطبيقية .

ويجب تدعيم هذه الدراسات ليزداد عدد الخريجين فى هذا التخصص للوفاء بحاجات المجتمع .

الفيزياء والعلوم البيولوجية (فيزياء حيوية) :

بدأ الاهتمام بهذا التخصص منذ أمد قريب نسبيا بالجامعات الأجنبية ، وبدأ بكلية العلوم بجامعة القاهرة منذ عام تقريبا فى المرحلة الثالثة من التعليم الجامعى وسيمتد بعد ذلك إلى الدراسات العليا . وقد ظهرت الحاجة إلى هذا التخصص من الدراسات البينية فى بعض النواحى أو المجالات ، نذكر منها :

– الفيزياء الاشعاعية وتطبيقاتها وتحديد الجرعات الاشعاعية واستخدامها على الكائن الحى وتأثيرها على أجهزته وأنسجته وذلك بالطرق المتطورة .

– استخدام الموجات فوق الصوتية ودراسة تأثيرها على الكائن الحى .

– الدراسات الكهروفسيولوجية على الأنسجة الحية والجهاز العصبى المركزى .

وقد وضعت مقررات لهذا التخصص البينى تتناول دراسات فى الفيزياء منها خواص المادة والكهرومغناطيسية والموجات فوق السمعية والبصريات المواد المشعة وخواصها . وفى العلوم البيولوجية تتناول الدراسة الوراثة وعلم الخلية والأجنة وعلم وظائف الأعضاء وغيرها .

وتحتاج هذه الدراسات إلى تدعيم لزيادة عدد المتخصصين فى هذا المجال نظرا لحاجة المجتمع إلى هذا التخصص .

الكيمياء والعلوم البيولوجية (الكيمياء البيولوجية أو الحيوية) :

لعل هذا التخصص هو أقدم التخصصات البينية ، إذ بدأ منذ زمن بعيد لصلته الوثيقة بالكائنات الحية لاسيما الانسان والحيوان ولتفسير

العمليات والتفاعلات التى تجرى بجسم الكائن الحى . وقد كان لهذا التخصص ولا يزال أكبر الفضل فى استجلاء الكثير من الحقائق العلمية فى هذا المجال كما أدى ويؤدى أجل الخدمات للعلوم التطبيقية فى الزراعة والطب وغيرها مما أثر فى حياة الانسان فى نواح كثيرة .

ومن أهداف هذه الدراسات البينية والتى تتصل بحاجات المجتمع :

– استنباط بدائل النواتج الطبيعية مثل الكربوهيدرات والبروتينات والفيتامينات .

– تخليق المركّبات الجديدة واستجلاء تأثيراتها الفسيولوجية .

– إيجاد بدائل للبروتينات .

– تحضير المضادات الحيوية ودراسة تأثيراتها الفسيولوجية .

– معرفـــة كيمياء البروتينات والدهون والأنزيمات والهرمونات والفيتامينات .

– استجلاء الكثير من المعلومات عن كيمياء التغذية .

وكذلك الكشف عن العمليات الحيوية كالأيض البنائى الهدمى ودراسة وظائف الأجهزة المختلفة بجسم الكائن الحى ، وكذلك التفاعلات البيوكيميائية وخلايا الجسم وغير ذلك مما كشفت ولاتزال تكشف عنه هذه الدراسات .

وقد بدأت الدراسات البينية فى هذا المجال بالجامعات ومراكز البحث فى مصر منذ أمد طويل وتمنح فيها درجة البكالوريوس والدرجات العليا والدبلومات ، ولكن لا تزال حاجة المجتمع ماسة الى هذا التخصص بأعداد أكبر من أعداد الخريجين فيه حاليا ، نظرا للتوسع المطرد فى حاجة نواحى العمل فى هذا المجال .

أمثلة أخرى لدراسات بينية فى العلوم الأساسية :

- كيمياء الخلية .
- كيمياء الأنسجة .
- الوراثة وعلم الخلية .
- البيولوجيا الاشعاعية .
- الفيزيقا والفلك .
- البيولوجيا الجزئية .

دراسات بينية بين العلوم الأساسية والعلوم والأخرى :

– العلوم الأساسية والادارة :

هذا التخصص له أهميته ويمكن أن يخدم الادارة العلمية ويضعها على أسس سليمة فى مراكز البحوث والجامعات ومراكز الانتاج والخدمات وتعمل أعداد كبيرة من العلميين فى هذه الهيئات والمجالات ويجب إعدادهم الإعداد الأمثل ، وذلك بإنشاء دراسات للعلميين فى الادارة العلمية حيث أن كثيرا من العلميين وصلوا إلى مراكز قيادية .

– العلوم الأساسية والاقتصاد :

المتخصصون فى العلوم الأساسية ممن يعملون فى قطاعات الانتاج والخدمات فى مجال الصناعات الدوائية والمعدنية والتعدينية والغذائية وصناعة الأسمدة والمبيدات والصناعات الثقيلة وصناعات التشييد والبناء وغيرها ، فى حاجة ماسة إلى دراسة فى الاقتصاد ليكونوا على دراية باقتصاديات الانتاج والعوامل المؤثرة فى عمليات الانتاج . وكثير من العلميين وصلوا إلى مراكز قيادية فى هذه المجالات مما يجعل درايتهم بالنواحى الاقتصادية المتصلة بعملهم أمرا ضروريا لصالح العمل وزيادة الانتاج .

– العلوم الأساسية والصحة والطب :

إن المتخصصين فى بعض العلوم الأساسية مثل الكيمياء والعلوم البيولوجية فى حاجة ماسة إلى دراسة الكثير من نواحى علم الصحة ، لاسيما هؤلاء الذين يعملون فى مجالات تحليل مياه الشرب والمجارى والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وموضوع تلوث البيئة وغيرها .

كما أن العاملين فى مجال الطب الشرعى فى حاجة إلى دراسة فى علم السموم وعلم وظائف الأعضاء ، مما يتيح لهم دراية أفضل بالعمل الذى يقومون به .

– العلوم الأساسية والدراسات الانسانية :

التزاوج أو التكامل بين العلوم الأساسية وغيرها وبين الدراسات الانسانية أصبح امرا ضروريا فى هذا العصر . وفى كثير من

الجامعات الأخرى عناية كبيرة بالدراسات الانسانية مثل علم النفس والعلوم السلوكية وعلم الاجتماع وتاريخ العلم للدارسين فى مجال العلوم الأساسية ليكتمل بناء الانسان وتكوينه ، ولساعدته على شق طريقه فى الحياة بنجاح

وفى جامعاتنا المصرية لا تنال الدراسات الانسانية نصيبا من الاهتمام بكليات العلوم ، وقد سبقتنا فى ذلك بعض الدول العربية . وأن الأوان لأن تنتظم برامج الدراسة فى هذه الكليات مقررات فى الدراسات الانسانية وتاريخ العلم ، مع الاشارة إلى أهم الانجازات العلمية التى أثرت فى تاريخ البشرية وحياة الانسان . ويمكن أن يتم ذلك فى سنة إعدادية بهذه الكليات لإعداد الطالب الاعداد الأمثل لمجابهة حياته المستقبلية على صورة متكاملة من العلم والمعرفة .

– أمثلة أخرى من الدراسات البينية :

يمكن أن تقوم تخصصات بينية تخدم المجتمع ومتطلباته بين العلوم الأساسية والمجالات الآتية فى قطاع الصناعة :

الصناعات الدوائية – الصناعات الغذائية بما فيها الثروة السمكية واستغلال البحار .

الصناعات التعدينية والمساحة الجيولوجية – الصناعات البترولية والبترول .

صناعة التشييد والبناء (مثل صناعة الأسمنت وطوب البناء والزجاج والخشب) .

صناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات المعدنية .

الصناعات الكيماوية – الطاقة الذرية وغيرها– صناعة السماد والمبيدات .

الصناعات الحربية :

والطريق مفتوح لخريجى كليات العلوم فى هذه المجالات ويعمل بها فعلا أعداد كبيرة من الخريجين . ولاشك أن إعداد دراسات بينية فى هذا المجال للمتخصصين فى العلوم الأساسية مما يؤهلهم التأهيل الأمثل للعمل فى هذه المجالات يدفع بعجلة الانتاج إلى مزيد من التقدم والإنجاز .

ومما تجدر الاشارة اليه أن كثيرا من المتخصصين فى العلوم الأساسية عندما دخلوا معترك الحياة العملية والتحقوا بالعمل فى قطاع أو أخر من قطاعات الانتاج أو الخدمات أو غيرها – تبين لهم بعض القصور فى معارفهم عند التطبيق ، وأن أداءهم يكون أفضل كثيرا لو كانت قد أتيحت لهم فى دراساتهم بالمرحلة الثالثة أو الرابعة من التعليم الجامعى التكامل أو التزاوج بين ما تلقوه من مقررات وبين مقررات أخرى تتكامل بها خبراتهم ومعارفهم ، مما يوفر لهم الوقت والجهد ، ويتيح لهم أداء أفضل وانطلاقا نحو التجويد فى عملهم والارتقاء به ، فضلا عن زيادة الانجاز والانتاج .

لذلك أصبحت الدراسات البينية مع تطور الحياة فى المجتمع وتعدد التخصصات وتشابكها أمرا ضروريا ، يجب أن تعنى به الجامعات لمجابهة العصر وإيجاد الحلول المناسبة لها . وفى هذا الصدد لابد أن تعمل الجامعات على ايجاد تخصصات جديدة فى إطار الدراسات البينية تلبية لحاجة المجتمع ، ولإعداد خريج فى مرحلة البكالوريوس او مرحلة الدراسات العليا ذى مواصفات خاصة ، تتجمع لديه خبرات ومعارف متكاملة للعمل فى مجال معين يحتاج إليه المجتمع .

وبهذا الأسلوب والسياسة التعليمية تتاح فرص العمل المختلفة أمام الخريجين طبقا لقدراتهم وخبراتهم ومعارفهم وتتوافر فى هذه السياسة الحرية الكافية للفرد فى تكوين نفسه وشق طريقه فى الحياة وفى رغباته واستعداده .

ولا تتوافر هذه الحرية إلا بإقامة نظام الاختيار بين المقررات بدءا من المرحلة الثانوية أو على الأقل فى الوقت الحاضر فى المرحلة الجامعية فتكون هناك مقررات واجبة الدراسة ومقررات أخرى متعددة يختار الطالب منها ما يراه مناسبا له ولاستعداده وتكوينه ، وهذا ما تأخذ به كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية كما تأخذ بنظام الساعات المعتمدة .

وفى الواقع ان هذا الأسلوب فى التعليم الجامعى لابد أن تنتهجه

جامعاتنا المصرية التى عاشت منذ نشأتها فى قوالب جامدة وتقليدية مما أضر بخريجينا ومجتمعنا ضررا بالغا .

ولعل إنشاء كليات للدراسات العليا تعنى بين ما تعنى بالدراسات البينية ، أصبح كذلك ضرورة ملحة تجمع شمل التخصصات المختلفة فى صعيد واحد ، وتهيىء المناخ العلمى الصالح لصفوة العلماء والباحثين من مختلف الكليات للتوافر على بحوثهم الهادفة نحو حل مشاكلنا القومية والانطلاق باقتصادنا الوطنى نحو آفاق رحبة من التقدم والرخاء .

خامسا : الدراسات البينية فى العلوم الانسانية :

لكل فرد نصيبه من المعرفة البشرية ، ولا يوجد فرد يحيط بها كلها. وليس من شك فى أن اتقان موضوع محدود نسبيا أيسر من الإحاطة بكل الموضوعات . ولما كان التخصص هو سبيل العلم فى العادة ، فإن جامعاتنا تسلك هذا السبيل ، ومع ما للفرد المتشعب المعرفة من مكانة فى عالمنا المعاصر ، فإن المتخصص لا يمكن أن يستغنى عنه .

ولكن كيف نكون المتخصص ؟

وإلى أى مدى يكون التخصص ؟

وما هى حدوده ؟

وكيف تعين هذه الحدود ؟

هنالك فى الواقع « مناطق شفعة » تتنازعها مختلف الأقسام فى الكليات الجامعية ، ومن أسف أن القائمين على شئون كل قسم يميلون إلى مقاومة كل ما يزعمون أنه اعتـداء من الأقسام الأخرى على حدودهم ، وكأنهم يقاومون غزاة يهاجمون ممتلكاتهم ، وتحت ستار الحوار الأكاديمى ، تتنازع الولاية كلما ظهر شريك جديد ، ولغموض اللغة المشتركة من جهة ، والرغبة فى توسيع النفوذ وبعدالصيت من جهة أخرى ، فإن أصحاب كل علم يحرصون على تنمية قاموس علمهم ، ويجدون فى هذا حماية لميادين تخصصهم .

والواقع أن هذا الفصل الحاد بين العلوم هو فى بعض نواحيه لا يخدم المتخصص نفسه ، ولا يساعده فى تكوين شخصيـة علمية متكاملة . وربما لا يظهر هذا واضحا فى العلوم الأساسية ، لكنه جد واضح فى مجال العلوم الانسانية ، مما يجعل المتخصص فى فرع من فروعها أقل قدرة على أن يضع علمه فى خدمة المواطن العادى الذى دفع كل نفقات هذا التخصـــص على أمل أنه سيؤدى به إلى حياة أفضل .

إن نظرة أمينة إلى الموضوع مقترنة باحترام ميادين المتخصصين كافة ، تدعونا إلى أن نسلم بأن علم الاجتماع غير علم النفس ، وأن كليهما لا يطابق علم الأنثروبولوجيا ، وليس واحدا من هذه العلوم هو الجغرافية بعينها أو الاقتصاد أو التاريخ ، ولكنها علوم متشابكة ، شديدة الصلة بعضها ببعض . وحتى علم الوراثة الذى يبدو جد مختلف له دوره فى هذه العلوم ، يأخذ منها ويعطيها ، ولكن الحماية التى يتمسك بها أصحاب هذه التخصصات تقف حجر عثرة فى سبيل تبادل المنافع .

وليس من شك فى أن المجتمع غير سعيد بهذه الأوضاع ، فهو يأمل فى أن تحس الجامعات بمسئولية أدبية تجاه البيئة التى تقوم فيها ، ولكى تستشعر الجامعات هذه المسئولية ، فإن عليها أن تبذل الجهود المخلصة ليتم " التلاقى " وأن تعمل على أن يكون هناك تكامل بين العلوم الانسانية .

ولكن كيف يحدث هذا التكامل؟

هل نخلق « شيئا جديدا » يتسع فيضم كل العلوم المستقلة حاليا . الجغرافية والتاريخ والاجتماع والاقتصاد وغيرها من المجالات ذات السيادة ؟ ربما ظهر بين الحين والحين شخص موسوعى يتسع دماغه للالمام بكل العلوم الانسانية ، ولكن هذا نادر الحدوث والنادر لا حكم له . ومن ثم فليس أقل من أن يكون المتخصص فى هذه العلوم " ملما " بأكثر من فرع من فروعها .

إن كثيرا من العلوم تعنى بدراسة الانسان ، فالطبيب مثلا يدرس الجسم البشرى وأجهزته المختلفة ، ويكتب البحوث عن أمراضه وعلاجها ولكننا عندما نتناول الانسان من الناحية البيولوجية لابد أن نتساءل عن البيئة التى يعيش فيها ، وعن الطعام الذى يتناوله وعلاقة هذا بأحواله الصحية .

إن رجل الاجتماع عندما يتحدث عن طبقة معينة فهو فى أغلب الأحوال يبنى أحكامه على أساس مطالب الانسان من مباهج الحياة . فالطبقة " الراقية " فى نظره هى التى تستطيع عن طريق ما يتوفر لها من المال أن تسد حاجتها من السكن الفخم ، والمعيشة الناعمة ، ولكن ما هو مطلب هذه الطبقة من الحياة نفسها ؟ او أن طبقة استطاعت أن تتمتع بصحة جيدة ، وحياة أطول من غيرها ، أفلا يكون هذا اختلافا فى النظرة له أهميته ؟ وإذن ففى دراسة الانسان لابد أن نصغى إلى قول الأطباء .

ولكن الانسان ليس مجرد كتلة بيولوجية ، وليست مشكلته مشكلة بقاء بيولوجى فحسب ، فهو من جهة يعيش فى كل مكان على سطح الأرض حتى لقد يتعذر علينا فى بعض الأحيان أن نستشف رغبته فى أن يعيش حيث هو ، وهو من جهة أخرى تزدحم به بعض الجهات دون البعض الآخر ، ويعيش بعض الناس على الزراعة ، ويحترف بعضهم الصناعة أو التجارة أو غيرها من الحرف ، والواقع أن توزيع الانسان والعلاقة بين التوزيع ونوعية الأرض التى يعيش عليها مما يثير كثيرا من الأسئلة ، أولها ما هى مساحة الأرض التى يحتـــاج إليها الانسان ليعيش ؟ سؤال لا يزال يحتاج إلى اجابة ، فمما لا شك فيه أن الصياد أو البدوى الذى يجوب الأرض بحثا عن غذاء أنعامه ، يحتاج إلى مساحة أكبر من التى يحتاج اليها الفلاح زارع الارض ، وهكذا فلا بد من الجغرافى فى الدراسات الانسانية .

ولكن الانسان كائن اجتماعى وإن اختلفت حياة الأفراد ، وقد نشأ عن اختلاف أنماط الحياة فى المجتمعات المختلفة مشكلات ليست كلها من اختصاص الجغرافى ، فليس البشر مجرد جمعية من الأفراد ، بل إن هؤلاء الأفراد تربط بينهم روابط يعنى بدراستها المتخصص فيما نسميه « بالمجتمع » فهو يدرس ما يجب أن يكون عليه مجتمع ما لــه حجم خاص ، وهل يؤثر معدل نمو السكان أو تناقصهم فى رسم سياسة المجتمع ؟ وما هى العلاقة مثلا بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ؟ وما هى العلاقة بين المعتقدات الدينية وحجم الأسرة ؟ وما العلاقة بين الزراعة والنظرة إلى عدد الأطفال ؟ هذه كلها جوانب اجتماعية ، الاجابة عليها تؤثر تأثيرا مباشرا فى دراسة السكان . ولهذا كان لابد من أن يسهم رجل الاجتماع فى الدراسات الانسانية .

والمجتمعات البشرية تعيش فى مهاد حضارى ورث من الماضى معتقداته وتقاليده ونظرته لشئون الحياة . ومع وجود أرضية مشتركة بين المجتمع والثقافة فهما مصطلحان مختلفان ، فالمجتمع يقصد به الناس وعلاقاتهم ، أما الثقافة فتعنى مظاهر الحياة من أفكار وعادات وأساطير وأدوات ، وكل ما تعلمه الناس نتيجة لمعيشتهم معا . وتؤثر الثقافة بالطبع فى المجتمع ، فأى المجتمعات يبرر تنظيم الأسرة ؟ وكيف تنظر المجتمعات إلى الوسائل المصطنعة لتحديد النسل ؟ وهنا يبرز دور الانثروبولوجى فى الدراسة .

وتختلف المجتمعات فى الأنماط التى تسلكها ، والوسائل التى تصطنعها لكسب العيش ، أو بمعنى آخر تختلف نظمها الاقتصادية . والنظام الاقتصادى وشيج الصلة بالنظم الاجتماعية ، فليس صاحب العمل فى القطاع العام أو القطاع الخاص بمستقل عن عماله ، ولا وجود لرئيس العمال بدون عمال . وهناك طرق عديدة يستخدم بها الانسان الأرض لكسب عيشه ، فهل هو يستخدمها الاستخدام الأمثل ؟ وهل سيظل قادرا على مواصلة استهلاك الموارد الأرضية ؟ وما مدى زيادة الاجهاد الذى يقع على هذه الموارد ؟ وما مدى كفايتها لمواجهة الزيادة المستقبلية للسكان ؟ لهذا كله كان لابد من مساهمة دارس الاقتصاد فى هذه المشكلات إذا أردنا أن نعالج مشكلة إنسانية ، المعالجة العلمية السليمة .

ولقد مضى زمن ونحن نناقش أيهما أكثر تأثيرا فى السلوك الانسانى : الوراثة أم البيئة ؟ ولم نصل إلى نتيجة ، وكان الأفضل أن نضع " الواو " بدلا من أم " وتكون الدراسة أثر البيئة والوراثة فى السلوك الانسانى ، فلكل منهما دوره فى بناء الانسان وتكوين المجتمع . وهنا يأتى دور المتخصص فى علم النفس والعلوم السلوكية .

إن التخصص فى فرع بذاته يتناول قطاعا صغيرا من المعالم ، وله

مصطلحاته الفنية الخاصة بعمله ، وهو فى هذا يبعد عن الحقيقة التى يعيشها رجل الشارع .

ونحن نسلم بأن مشكلات العالم الذى نعيش فيه مشكلات معقدة ، لا يمكن إدراكها متكاملة فى التو ، ولابد أن تعالج كأجزاء منفصلة يعنى بدراستها الخبراء .

ولكن هذا يثير سؤالا ملحا ، من الذى يستطيع أن يجمع هذه الأجزاء ، حتى تصبح النظرة إلى المشكلة نظرة شاملة ؟ إنه الشخص الذى تعددت مجالاته العامة فهو يفهم لغة الخبراء بالقدر الذى يسمح بمناقشة هذه اللغة .

واضح إذن أن الدراسات البينية مما يحتاج اليه المجتمع لحل مشكلاته وأن يكون لدى الذين يتصدون لحل هذه المشكلات خبرة بأكثر من فرع من فروع الدراسات الانسانية ، ويمكن أن نعد هؤلاء فى مراحل التعليم الجامعى سواء فى المرحلة الأولى أو فى مـــراحل الدراسات العليا ، بالطريقة الآتية :

– التعليم العام كما يدل عليه اسمه ليس تعليما تخصصيا ، ومن ثم فإن من التناقض أن نقسم الثانوية العامة إلى شعب آداب وعلوم ورياضة بل الواجب أن تكون هناك ثانوية عامة موحدة .

– أن تتاح لتلميذ المدرسة الثانوية فرصة الاختيار بين مجموعة من المواد المكملة للمواد الأساسية ، ويقصد بالمواد الأساسية اللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، ثم يختار إلى جانبها أربعا أو خمسا من المواد الأخرى كالرياضيات والعلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، وأن يعاد النظر فى المناهج المقررة لهذه العلوم لتنقى مما فيها من تزيد لا يحتاج إليه التلميذ فى دراسته الجامعية .

– أن يعاد النظر فى نظام القبول فى التعليم الجامعى بما يتفق مع تغيير الدراسة فى التعليم الثانوى ، وأن يحدد عدد المقبولين فى مختلف فروع الجامعات بما يتناسب وحاجة المجتمع .

– أن يستمر نظام الاختيار فى المرحلة الجامعية الأولى فتكون هناك مقررات لابد للطالب من دراستها ، ومقررات أخرى متعددة يختار مجموعة منها .

– أن يلغى نظام السنوات الدراسية ، ويكفى أن ينجح الطالب فى عدد المقررات التى تسمح بتكوين الطالب التكوين المتكامل والتى تحددها أقسام الكلية المختلفة لكى يحصل على درجة الليسانس أو البكالوريوس فى مدة أربع سنوات كحد أدنى .

– أن تنشأ فى كل جامعة كلية للدراسات العليا يرتبط بها كبار الأساتذة فى الجامعة ويلتحق بها الطلبة من مختلف الكليات النظرية حتى تزول الحواجز المصطنعة بين العلوم الانسانية . وأن تضع هذه الكلية عندما تنشأ – سياسة تعيد النظر فيها بين الحين والحين ، بأن تختار مشكلة من مشكلات المجتمع تدور حولها أبحاث الماجستير والدكتوراه ، حتى إذا ما انتهت من دراستها انتقلت إلى مشكلة أخرى تدور حولها البحوث .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تلبية حاجة المجتمع فى إيجاد التخصصات المشتركة فى مرحلة الدراسات العليا أولا وذلك لصعوبة تنفيذ هذا النظام حاليا فى المرحلة الجامعية الأولى لكثرة أعداد الطلاب بها .

* إنشاء كلية للدراسات العليا (كتنظيم جامعى إدارى) بكل جامعة يتم تسجيل الطالب فيها مباشرة للحصول على الدرجة الجامعية العليا وذلك لتسهيل عملية إجراء البحوث المشتركة والقضاء على ما يواجهها من مشكلات الحواجز المصطنعة بين التخصصات ، ويكون منح الدرجة العلمية من الجامعة بناء على توصية كلية الدراسات العليا .

* التوسع فى إنشاء الدبلومات فى مختلف الكليات ، وتشجيع الخريجين من الكليات الأخرى على الالتحاق بها .

* السعى تدريجيا لتنفيذ نظام الاختيار فى المرحلة الجامعية الأولى ولكن يجب أن يسبق ذلك ما يلى :

– إعادة النظر فى نظام التعليم فى مرحلة التعليم العام بحيث يحقق تعليم التلميذ المعلومات الأساسية التى تجعل منه مواطنا صالحا قادرا على المشاركة فى الحياة العملية .

– التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس من اعتماد نظام الاختيار بين المواد فى مرحلة التعليم الثانوى العام .

- إعادة النظر فى نظام القبول المعمول به حاليا للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وتحديد الأعداد التى تقبل بهذا التعليم لتكون وفقا لحاجة المجتمع .

- الاتجاه إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى بشرط توافر أعداد هيئة التدريس .

* الأخذ فى الاعتبار أن تكون التخصصات التى تنشأ عن الدراسات البينية فى ضوء حاجة المجتمع فى كل فترة زمنية . على أن يتم تطويرها أو زيادتها كلما دعت الحاجة ، ولذلك فلا بد أن تكون نظم التعليم مرنة بحيث تسمح بانشاء مزاوجات جديدة لمواجهة متطلبات المستقبل .

* تعديل قانون الجامعات الحالى ولائحته التنفيذية ليتيح لكل جامعة تطبيق الأسلوب الذى يناسبها حتى لا تكون الجامعات كلها نماذج مكـررة.

أسس النهوض بالمكتبـــة الجامعـــية

تناول المجلس بالدراسة والبحث خلال الدورات السابقة العديد من الموضوعات التى تهتم بقضايا الجامعة فى مصر سعيا وراء النهوض برسالتها وإزالة ما يعوق مسيرتها من عقبات لتحقيق أهدافها فى خدمة المجتمع . وكان آخر هذه الموضوعات هو موضوع الكتاب الجامعى ، ثم تلى ذلك دراسة أسس النهوض بالمكتبة الجامعية .

وقد رأى المجلس وهو يدرس الموضوع أن يؤكد على ما سبق أن أوصى به من توصيات بشأن الكتاب الجامعى ليؤكد عليها وليربط بينها وبين توصياته بشأن المكتبة الجامعية لتكون الدراسة متكاملة وشاملة .

المكتبة الجامعية :

تعتبر المكتبة الجامعية من أهم الركائز التى تقوم عليها الحياة العلمية السليمة فى الجامعة بالنسبة للطالب والأستاذ على السواء . والزائر أو المعايش لأية جامعة أجنبية فى الشرق أو الغرب يلمس منذ الوهلة الأولى مدى العناية التى توليها الجامعة وأهلوها للمكتبة ، وما يدب فيها من حياة ونشاط وحماس طوال اليوم ، وما تذخر به من الكتب والدوريات والمجلات العلمية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ، وما يتوفر للمكتبة من إمكانات بشرية ومادية كافية لتقديم الخدمة المكتبية الممتازة للمترددين على اختلاف رغباتهم فى كفاءة وسرعة ويسر .

إلا أن هذه الصورة لا تبدو هكذا فى مكتباتنا الجامعية المصرية ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب بعضها يأتى من خارج الجامعة والبعض الآخر فرضته الظروف التى تعيشها الجامعة المصرية اليوم . ومع ذلك فإن الأسباب فى مجموعها تبدو مترابطة ومتشابكة بحيث تؤثر فيما بينها على محصلة العمل والاستفادة من المكتبات الجامعية فى بلادنا .

ويمكن بيان المعوقات التى تواجه مكتباتنا الجامعية فيما يلى :

أولا : المعوقات التى تأتى من خارج الجامعة :

- عدم تعويد الطالب على حب القراءة وارتياد المكتبة والاعتماد على النفس فى تحضير دروسه وحب الاطلاع والتزود بالجديد والمتنوع فى مجالات المعرفة . وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أسلوب التعليم ووسائله وطرق التوجيه والتعليم فى مراحل الدراسة الأولى ، التى تعتمد أساسا على الاستظهار والتلقين وعدم العناية بتكوين وتنمية ملكات الطفل فى الاطلاع والاستخلاص والاستنباط والتحليل والتعبير الذاتـــى عن المعارف .

- اعتماد الطالب منذ طفولته على الكتب المدرسية والكتب الملخصة التى تروج حولها ، واستذكارها بطريقة الحفظ والاستظهار ، بهدف اجتياز الامتحانات المقررة دون ميل حقيقى إلى الاستيعاب وبناء المعلومات وتكوين العقلية المتفتحة للثقافة والاطلاع .

- عدم تهيئة المكتبة المتاحة للطالب منذ البداية بالمتطلبات اللازمة لاطلاعه على الكتب أو البيانات العلمية الأخرى ، أو الخدمة المتخصصة التى تعينه على تربية ملكة القراءة والتثقيف فى مراحل التعـــليم المتتالية .

- عدم توفر العوامل الأخرى المشجعة على حب الثقافة والاطلاع فى البيئة المحيطة بالطالب ، وخاصة وسائل الاعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة والافتقار إلى القدرة والتوجيه فى البيت أو المدرسة وهما محور عملية التربية والتبصير والتطبيع .

- أنماط الاستهلاك والانفاق فى المجتمع المصرى ، وعدم التعود على اقتناء المكتبات الخاصة أو الاهتمام بتكوين الجوانب الثقافية والجمالية فى بناء الطفل .

ثانيا : المعوقات التى فرضتها الظروف على الجامعة :

- الزيادة الكبيرة فى عدد الطلبة مع عدم توافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس ، مما يؤدى إلى افتقاد العلاقة المباشرة بين الأستاذ والطالب ، والاعتماد على الكتاب المقرر ، وتقليل أو انعدام فرص الاطلاع على المراجع والابحاث والآراء المتباينة فى الموضوع الواحد بين طلبة الدرجة الجامعية الأولى .

- تزايد الأعباء التعليمية والادارية على اعضاء هيئة التدريس وعدم التناسب فى توزيع هذه الأعباء على المستويات المختلفة ، فضلا عن ضآلة المرتبات التى تؤدى إلى تبديد الطاقة بتحمل أعباء إضافية فى التدريس فى الجامعة الأصلية وفى جامعات أخرى ينتقل إليها الأستاذ من بلد لآخر ، مما يقلل فرص التفرغ للبحث والاطلاع .

- قلة الاعتمادات التى توجه لتحسين الخدمة المكتبية بالجامعة وخاصة فيما يتعلق بالمكان المناسب ، أو تزويد المكتبة بالجديد والمتنوع من المراجع والدوريات العلمية التى تكفل المتابعة المستحدث من العلم فى فروعه المختلفة ، وتسهيل وسائل النسخ والتصوير الحديثة ، وتبسيط نظام التصنيف والفهرسة وحفز الطلاب المترددين على الخدمة الذاتية فى يسر وسهولة .

- عدم توفر العدد الكافى من أمناء المكتبات المؤهلين المدربين الذين يقع على عاتقهم عملية تطوير المكتبة وتسهيل الخدمة المكتبية .

- طريقة الامتحان والتقويم التى يأخذ بها القائمون بالتدريس وانصبابها على قياس قدرة الطالب على حفظ واسترجاع المعلومات الواردة بمؤلفاتهم دون تشجيعه على جمع الموضوع من مصادر متعددة وعرضه بطريقته وفهمه وترتيبه الشخصى بطريقة ذاتية واعية .

وفى ضوء ماسبق عرضه تعانى المكتبات الجامعية أنواعا من القصور يمكن إجمالها فى النقاط الآتية :

- تعيش المكتبة الجامعية حاليا على هامش العملية التعليمية فى المرحلة الجامعية الأولى ، وتنحصر وظيفتها فى خدمة الطالب فى دائرة ضيقة من الكتب المقررة والمواد المساعدة .

- ضعف الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث يؤدى إلى افتقاد سياسة للمكتبة لتكوين المجموعات الأساسية من الكتب والدوريات ومتابعة الجديد من المطبوعات وبناء مجموعات البحوث المتخصصة . وبذلك أصبحت مجموعات المكتبات الجامعية - وخاصة فى الجامعـــات الجديدة - لا تمثل مجموعات بحثية من الكتب والدوريات .

- وقد أدى غموض دور المكتبة فى الجامعة إلى خلو تخطيط الانشاءات والتوسعات من إعداد مبان خاصة بالمكتبات الجامعية ابتداء من جامعة الاسكندرية التى أنشئت عام ١٩٤٢ وتكرر ذلك فى كل ما أنشئ بعدها من جامعات .

- يقوم بناء هياكل التعليم الجامعى على أساس كليات وأقسام مستقلة بها كما هو الحال فى بعض الجامعات . وقد ترتب على ذلك تقسيم مجموعات الكتب والدوريات بين مكتبات الكليات والأقسام واستقلت فى واقع الأمر فنيا وإداريا ، بما أدى إلى إضعاف دور المكتبة المركزية فى بناء المجموعات المتكاملة الأساسية بالتعاون مع هيئة التدريس .

- وتؤدى المراجعة العابرة للاعتمادات المالية الموجهة فى الجامعات للكتب والدوريات إلى قصور واضح فى الاعتمادات الاجمالية من جانب ، وإلى التفتيت وسوء التوزيع بين التخصصات والكليات والأقسام من جانب ثان ، وإلى افتقادالنظرة الشاملة لبناء المجموعات من جانب ثالث .

- كذلك لم توجه الجامعات العناية الواجبة لتكوين العاملين فى المكتبات على المستويات المختلفة لدراسة تنظيم وإدارة المكتبات دراسة عليا تطبيقية تستند على التخصص فى الدرجة الجامعية الأولى فى فرع من فروع المعرفة يجرى عليه التطبيق ، وتقتصر دراسة المكتبات حاليا على قسم من أقسام كلية الآداب لا يفى من حيث العدد والمستوى

باحتياجات الجامعات ، وأصبحت نسبة عالية من المشتغلين بالمكتبات من غير المتخصصين ، وأصبحت مهنة إدارية تابعة للجهاز الادارى فى الجامعة ، إذ صارت مهنة بلا أسوار .

– وكانت النتيجة الطبيعية للوضع الحالى للمكتبات أنها تفتقد أساسيات التنظيم الفنى للمواد الأجنبية ، ولم يتحقق فيها مشاركة موازية فى معالجة المواد العربية ، ولم يستكمل التنظيم الفنى الذى بدأت به مكتبة جامعة القاهرة فى الثلاثينات من هذا القرن بل توقفت فى جامعة القاهرة ونسخت مشوهة فى بعض الجامعات الأخرى ، ولم تتابع فى أية مكتبة جامعية التطورات الحديثة فى علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات .

– وأخيرا فإن المكتبات فى الجامعة المصرية الواحدة شتات لا نظام له . ومكتبات الجامعات المختلفة مبددة لا يربط بينها رابط من الفكر أو التنسيق . ويحدث هذا اليوم فى عالم من أهم سماته ثورة فى المعلومات وتكنولوجيا تحليل المعلومات وشبكات الاتصال اعترافا بحقيقة مسلمة ، وهى أن أى مكتبة جامعية لا يمكن أن تحوى رصيدا كاملا للانتاج الفكرى وإنما يتيسر لها ذلك بأن تكون وحدة فى شبكة مكتبات تمتد أطرافها فى أنحاء الوطن الواحد وترتبط أيضا بالرصيد العالمى للمعلومات .

التوصيات

وفى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

أولا : بالنسبة للمكتبة الجامعية :

* إجراء دراسة شاملة ومتعمقة للمكتبات الجامعية فى مصر ، توضح وظيفتها كجزء أساسى من وظائف الجامعة فى الدراسة والبحث والمشاركة فى عمليات التنمية الشاملة ، كما تتناول الامكانات المادية والمبانى والتجهيزات ومجموعات الكتب والامكانات البشرية المتخصصة والتنسيق بين المكتبات الجامعية فى الجامعة الواحدة وبين الجامعات المختلفة فى مصر لتكون إحدى شبكات المعلومات القومية مرتبطة بغيرها ومثيلاتها فى الخارج . وأن توضع حلول قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى فى هذا المجال .

* ضرورة أن تكون المكتبة الجامعية جزءا من العملية التعليمية وأن يكون تدريب الأساتذة لطلابهم وتعويدهم على معايشة المكتبة والاعتماد عليها إحدى مهامهم الرئيسية فى التعليم مثل المحاضرات ، إذ أن أى جهد يبذل وأى مال ينفق فى سبيل النهوض بالمكتبة الجامعية لن يؤديا إلى نتيجة طالما بقيت منفصلة عن العملية التعليمية كما هو واقع اليوم ، كذلك لا يقتصر دور المكتبة على مجرد الكتب ، بل تشمل أيضا كل ما يعين على التعليم كالميكروفيلم والخرائط والشرائح وغيرها .

* ان التوسع الكبير فى التعليم الجامعى ظاهرة صحية من أهم سمات التغير الاجتماعى فى مصر المعاصرة ، والناقدون يخطئون حين يوجهون النقد للتوسع فى ذاته ، فالخطأ يقع فى نوعية التوسع وتغليب الجانب النظرى على الجانب العملى والتطبيقى الذى تمس الحاجة إليه فى عمليات التنمية الشاملة ، وإذا أخذنا واقع المجتمع الطلابى فى الاعتبار عند النظر فى الخدمة المكتبية فى الجامعات ، فقد يكون الأصلح أن نوصى بأن تنظم الخدمة المكتبية فى الجامعات على مستويين :

الأول : خدمة لطلاب المرحلة الأولى – الليسانس والبكالوريوس – توفر المواد المطلوبة فى الدراسة وتيسر المواد الأساسية فى فروع المعرفة وفى الثقافة وتنمى الخدمة فيها الرغبة فى القراءة وتعوض بعض النقص فى العلاقة المباشرة بين الأستاذ والطالب نتيجة الأعداد الكبيرة وازدحام العملية التعليمية وتفتح الأبواب للتعليم والتثقيف الذاتيين .

الثانى : مكتبة البحث وهى ما نطلق عليها بحق مكتبة الجامعة ، تعنى بها كل جامعة بصفة خاصة ، فتعد لها المبنى الخاص المناسب والتجهيزات الحديثة وتوفر لها الاحتياجات المالية الملائمة والعاملين المتخصصين فى فروع المعرفة أولا وفى علوم المكتبات ثانيا ، وتضع لها سياسة لبناء المجموعات الأساسية المتكاملة من الكتب والدوريات وتنسق مع الجامعات الأخرى فى مصر والخارج لتوفير مواد البحث فى التخصصات التى تختارها .

* مراجعة التنظيم الأساسى لمكتبات الجامعة بحيث توفر الخدمة المكتبية للمستوى الأول قريبة من التجمعات الطلابية فى أماكن تعد خصيصا للخدمة المكتبية وتتناسب معياريا مع أعدادهم ، ويدخل ذلك فى تقسيم المبانى الجديدة للكليات . على أن تخضع وحدات الخدمة المركزية من حيث التنظيم الفنى والإشراف للمكتبة المركزية .

* أن تكون المكتبة جزءا من الجهاز العلمى للجامعة لا الجهاز

الادارى بها ، ويعامل العاملون بها على مستوى مؤهلاتهم العالية المناظرة لأعضاء هيئة التدريس ، ويختار مدير المكتبة بحيث يكون مؤهلا تأهيلا مناسبا . والعمل على إعداد الكوادر والأطر المتخصصة فى مجال المكتبات (عامل المكتبة – أخصائى الوثائق والمكتبات – الأستاذ المتخصص الذى يعد هذه الفئات) .

* البدء فى إعادة تنظيم شاملة للمكتبات الجامعية وفق التقنيات الدولية بحيث يكون التنظيم مبسطا على مستوى وحدات المرحلة الجامعية الأولى وكاملا على مستوى مكتبات البحث . على أن ينسق العمل بين مكتبات الجامعات المختلفة بحيث لا يفهرس المطبوع ولا يصنف الا مرة واحدة تستفيد منها باقى المكتبات ، واصدار نشرة دورية تتضمن المقتنيات الجديدة لمكتبات الجامعات ، مع الاهتمام بمكتبات الاقسام التى لا يمكن الاستغناء عنها .

* أن يعاد النظر داخل كل جامعة لإقرار سياسة موحدة للاقتناء وبناء المجموعات الأساسية وتوزيع الاعتمادات على التخصصات .

* أن يكون هناك تنسيق كامل وفعال بين مكتبات الجامعات بحيث تكون فيما بينها شبكة معلومات توزع بينها الاختصاصات فى بناء واستكمال وتتبع البحث ، وتيسير انتفاع المكتبات المختلفة بالمقتنيات فى إحداها باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى النقل الفورى للمعلومات ، وربط شبكة المكتبات للجامعات المصرية بمثيلاتها فى الخارج . وكذلك أن يمتد التنسيق ليشمل مكتبات الكليات العسكرية بعد أن طورت مناهجها .

* الاهتمام بمكتبات جامعة وكليات جامعة الأزهر ، إذ انها المرجع الأساسى فى كل ما يتعلق بالنواحى الاسلامية ، واللغة العربية .

* الاستفادة من مجموعات الكتب والمراجع الأجنبية الموجودة بالمكتبات الجامعية . ولا يتأتى ذلك إلا إذا أجاد الباحثون هذه اللغات وبالذات الانجليزية والفرنسية ، الأمر الذى أصبح شبه منعدم الآن . ولذلك يوصى المجلس بضرورة أن تكون معرفة اللغات الأجنبية من الشروط المؤهلة للقبول بالدراسات العليا .

* نظرا لأن عمليات التوثيق تعتمد على إمكانات متطورة من التقنيات أساس استخدامها وجود المكتبات المتطورة ، فإن المجلس يوصى بأن تبدأ عمليات التوثيق بعمل حصر كامل للمجلات والدوريات العملية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها والجهات المشتركة فيها ، حتى يستفيد من وجودها المدرسون الجدد بالجامعات المصرية ، ومن الممكن أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات بهذه المهمة .

* النظر فى نظم الامتحان والتقويم بحيث تهدف إلى قياس قدرة الطالب على الاطلاع والاستيعاب واستخلاص الحقائق وربطها ومناقشتها وعرضها فى صورة تعبر عن شخصية الطالب وتفتحه العلمى وقدرته على التعبير والاستقصاء ، بدلا من قدرته على الحفظ والاستظهار والانغلاق .

* رصد المبالغ الكافية لتشجيع حركة التأليف الوطنية واستيراد اللازم والكافى من الكتب والمجلات العلمية والمراجع الأجنبية ، ومن الممكن أن يقوم الجهاز المركزى للمكتبات بهذه المهمة ، وحفز الطلاب فى جميع مراحل حياتهم على ارتياد المكتبات ، سواء بنظام المسابقات أو نظام الامتحان أو الجمعيات العلمية ومعارض الكتاب ، ودعم الريادة والاشراف من هيئات التدريس فى أية مرحلة . مع وضع نظام يكفل تيسير حصول المؤلفين على الكتب والدوريات بالمكتبات الجامعية لقاء أجور زهيدة للقضاء على ظاهرة نزع الصفحات .

* الاهتمام بنظام الريادة والتوجيه فى حياتنا التعليمية والطلابية جميعا ، وأن يكون الرائد موجها تربويا وتثقيفيا بجانب وظيفته التعليمية وأن يزيد الدور التربوى والتثقيفى والاهتمام بتكوين المواطن الصالح فى الطالب خلال مراحل التعليم الجامعى .

* تقييم التجارب السابقة فى مجال تنظيم المكتبات (تجربة الفهرس الموحد للدوريات على سبيل المثال) .

ثانيا : توصيات عامة :

* تربية الطفل منذ صغره على حب القراءة والاطلاع والاستخلاص ليشب على ذلك .

* إتاحة الوسائل التى تكفل تربية وتنمية هذه الخصلة فى الطفل سواء عن طريق المدرسة أو الأسرة أووسائل الاعـــلام أو البيئـــة المحيطة به .

* تعويد الطلاب فى مراحل التعليم العام على كيفية الاطلاع على الكتب غير المقررة والاستفادة من المكتبات المدرسية ، والزام الطلاب فى المرحلة الثانوية بكتابة بحث ما لتعويدهم على استخدام المكتبة

والاستفادة من الكتب والمراجع فى إعداد البحث مع اعتباره عنصرا فى تقييم الطالب .

* تقوية دور المكتبة فى مؤسسات التعليم بكافة مستوياتها وإمدادها بالعناصر البشرية المدربة والأدوات والمهمات المكتبية المتطورة والكافية .

* تضامن جميع وسائل الاعلام فى الدولة فى خطة قومية فى هذا الدور الوطنى والأساسى فى تكوين الأجيال الواعية والمستنيرة ، من خلال برامج مدروسة وخطط تربوية وثقافية لتوعية النشء وتكوينهم التكوين الوطنى السليم .

ثالثا : الكتاب الجامعى :

يؤكد المجلس على ما سبق أن اتخذه من توصيات فى هذا الصدد وهى :

* يجب أن يكون الكتاب الجامعى التزاما على الجامعات والدولة بدلا من الوضع الحالى الذى يجرى على أساس التعامل بين المؤلـف والطالـب .

* ضمانا لتوفير الكتاب الجامعى قبل بداية العام الدراسى يجب أن تصدر كل كلية دليلها للعام الدراسى التالى (قبل نهاية العام الدراسى الجارى) متضمنا المقررات الدراسية ومحتوى كل مقرر ، كما تحدد عضو أو أعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بمهمة التدريس لكل من الفرق الدراسية والأقسام العلمية المختصة وأسماء المراجع الأساسية والاضافية لكل مقرر على حدة .

وفى حالة عدم وجود المرجع المناسب للمادة فلمجلس القسم أن يحدد من يقوم بالتأليف .

* نظرا لنجاح بعض التجارب التى تمت بالنسبة للتأليف الجماعى للكتاب الجامعى لطلاب السنوات الأولى والاعدادية فى بعض الكليات العملية فإن المجلس يوصى بتشجيع التأليف المشترك للكتب الجامعية .

* العمل على ترجمة عدد من المراجع العلمية الممتازة إلى اللغة العربية .

* تشجيع شراء حق التأليف من أعضاء هيئة التدريس لكتبهم التى تؤلف للطلاب وذلك مقابل عائد مجز وطبقا لقواعد عادلة .

* منح مكافآت مجزية للتأليف وخاصة للفرق ذات الأعداد القليلة وطلاب الدراسات العليا .

* أعضاء هيئة التدريس الذين لا يرغبون فى بيع حق تأليف كتبهم يخضعون للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للجامعات لتأليف الكتاب وتداوله وما يحصل المؤلف من عائد .

* الاستفادة من الجهاز الذى أنشأته الدولة لتوفير الكتب الجامعية (الجهاز المركزى للكتب المدرسية والجامعية والوسائل التعليمية) بالأسعار المناسبة وفى الأوقات المناسبة فى طبع الكتب الجامعية وذلك للأسباب الآتية :

– حصول هذا الجهاز على الورق اللازم للطباعة بأرخص الأسعار وبدون رسوم جمركية .

– يتعاون هذا الجهاز مع كافة المطابع فى الدولة بما فى ذلك مطابع الجامعات لتنظيم طبع الكتب بأسعار مناسبة وإخراج ملازم ، خصوصا أنه المسئول عن طبع كتب جميع مراحل التعليم .

– أن المصروفات التى يتحملها الجهاز فى طباعة الكتب والمصروفات لا تدخل ضمن تكلفة الكتاب الجامعى وإنما تقدمها الدولة دعما للكتاب ، فضلا عن قيام الدولة بالمساهمة بجزء من تأليف الكتب لتصل إلى الطلاب بأسعار مخفضة .

– انه تبعا لكل ذلك سيكون من اليسير تحديد سعر للكتاب بوضوح ، سواء كان ذلك دعما من الدولة أو بدون دعم ، بما لايحدث أى بلبلة فى تفاوت أثمان الكتب .

* الاستفادة من مطابع الجامعات ودعمها متى وجدت بمساهمتها فى طبع الكتب بالاسعار المناسبة وبالأسلوب الوارد فى البند السابق .

* فى الحالات التى يتولى أعضاء هيئة التدريس طبع كتبهم عن غير طريق الجهاز المشار إليه أو عن طريق مطابع الجامعات ، تباع الكتب للطلاب بالأسعار ذاتها طبقا لقواعد المجلس الأعلى للجامعات ، وفى جميع الأحوال يطبع السعر على الكتاب .

* يوصى المجلس بإعادة الاتصال ببعض دور النشر الكبرى للافادة منها فى إصدار طبعات لعدد من المراجع العلمية العالمية بأسعار زهيدة الثمن تكون فى متناول قدرة الطالب .

* يعاد النظر فى طريقة وأسلوب الامتحانات الجامعية بما يضمن استيعاب الطلاب للمقررات الدراسية ، وبما يحرر هذه العملية من ارتباطها المباشر بكتاب بعينه .

الجامعات الاقليمية حاضرها ومستقبلها

كانت مصر ولا تزال نبعا ومهدا للحضارة ومركز اشعاع للعلوم والفنون والاداب على مر الاحقاب والازمان ، فمنذ عهد قدماء المصريين خلال الحقبة من ٤٠٠٠ الى ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد ومصر رائدة للحضارة الانسانية ، متمثلة بصفة خاصة فى التقدم المبكر لاسس علوم الفلك والرياضيات ، وفى الخبرات الطبية والجراحية والتحنيط ، وفى التقدم العظيم فى العمارة والانشاءات الهندسية وفى ابتكار أول لغة مكتوبة فى التاريخ المسجل ، بل ان مصر القديمة قامت بها اقدم «جامعه» ومركز للفكر والحكمة فى العالم القديم ، وهى جامعة « أون » او عين شمس التى كان يقصدها العلماء وطلاب الحكمة من بلاد اليونان . وبعد المعهد الفرعونى جاءت نهضة مدرسة الاسكندرية القديمة حيث انشئ أول معهد للتعليم والبحث العلمى والذى سمى « متحف » الاسكندرية حوالى عام ٣٢٠ قبل الميلاد باقسامه الاربعة المختلفة ومكتبته العظيمة ، والذى اعتبر بحق أعلى منارة للعلم فى زمانه . ثم استمرت مصر والعالم العربى والاسلامى فى حمل مشعل الحضارة والتقدم فى عصر النهضة الاسلامية الذى كان مصدر الضوء و المعرفة الوحيد فى العصور الوسطى ، و شهد العصر الاسلامى تقدم علوم الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والطب والتاريخ الطبيعى والفلسفة والفقه والتشريع . وقامت فى القاهرة جامعة الازهر منذ اكثر من الف عام . كانت جامعة للاسلام والعالم الاسلامى كله ، كما كانت جامعة « أون » القديمه جامعة للمشرق الادنى ، وكما كان متحف الاسكندريه مدرسة للبحر المتوسط . ولقد نقل العرب من مصر علومهم وتراثهم الفكرى الى المشرق والمغرب فى اوربا حيث نمت حضارتهم ، وترعرعت مع الزمن متطورة الى عصر النهضة العلمية فى اوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وما توالى بعدهما من انجازات وقفزات بلغت ذروتها فى القرن العشرين ، حيث زاد التطور والتقدم بمعدلات فائقة وما زالت فى مسيرتها الصاعده تقود المجتمعات فى العالم وتحدث آثارها الفعالة فى مختلف مقدراتها وقيمها المادية والمعنوية والاخلاقية .

نشأة الجامعات فى مصر :

كان الازهر الشريف ممثلا فى الجامع الازهر فى موقع الصدارة منذ نشأته فى اوائل العقد من القرن العاشر الميلادى ، حيث باشر رسالته كمعهد للدراسات الدينية ومنارة لنشرها وخدمة الامة الاسلامية ، وتطورت رسالته وازدهرت واتسعت آفاقها وتخصصاتها ، ويعتبر ميلاد الأزهر ميلادا لأول جامعة فى العالم بمفهوم التجمع الطلابى المنتظم حول أعمدة الاساتذة فى عملية تعليم راسخة اصبحت نبراسا لما تبعها من معاهد العالم فى مختلف المجتمعات العالمية .

وبدأ التعليم العالى فى مصر فى العصر الحديث متمثلا فى بعض المعاهد العليا خلال القرن التاسع عشر فى مجالات الطب والهندسة والزراعه وإعداد المعلمين . ثم انشئت الجامعة المصرية (١٩٠٨) ، وجامعة القاهرة (١٩٢٥) ثم جامعة الاسكندرية (١٩٥٠) فجامعة عين شمس (١٩٥٥) . واستمر التعليم الجامعى فى مصر مركزا فى مدينتى القاهرة والاسكندرية الى ان بدأت مرحلة جديدة استهدفت نشر التعليم الجامعى فى اقاليم مصر ، وكان انشاء جامعة اسيوط (١٩٥٧) هو باكورة هذا الاتجاه . وتحول الاتجاه بعد ذلك الى سياسة تختط نشر خريط التعليم الجامعى والعالى فى سائر المحافظات المصرية حيث توالى انشاء الجامعات الاقليمية . وشهد عام ١٩٧٢ انشاء جامعتى طنطا والمنصورة ، ثم أنشئت جامعة الزقازيق (١٩٧٤) وجامعة حلوان التكنولوجية (١٩٧٥) لتضم سائر المعاهد العليا التكنولوجية والفنية . وشهد عام ١٩٧٦ ميلاد جامعات المنيا (وكانت فرعا لجامعة أسيوط) ، وقناة السويس والمنوفية . كما انشئت عدة معاهد عليا فنية نظام السنتين بعد الثانوية العامة أو الخمس سنوات بعد الشهادة الاعدادية ، وانتشرت فى عدد من المحافظات أخذا بالسياسة ذاتها .

ومع اتساع خريطة التعليم الجامعى والعالى والزيادة المضطردة والمتلاحقة فى اقبال الطلاب على التعليم دخلت جامعاتنا فى اوائل الستينات مرحلة مايسمى بالتعليم للمجموعات الكبيرة بما فى ذلك من ايجابيات وسلبيات ، وبدت مؤخرا فى العامين الاخيرين بوادر استقرار وتوازن فى أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى بينما زادت بالمقابل أعداد المقبولين فى المعاهد الفنية العالية . واستمد هذا الاستقرار من نتائج جهود استمرت لبضع سنوات لترشيد الروافد الى التعليم العالى من مرحلة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، حيث باتت المعدلات تتجه نحو الاستزادة من نسبة التعليم الفنى الى التعليم الثانو ى العام وفقا لخطة توفير الكوادر المطلوبة لسوق العمل الوطنى من مختلف المستويات .

ومع تقدم العلوم والتكنولوجيا وزيادة اعباء العملية التعليمية المادية والوظيفية واتساع مسئوليات التعليم العالى فى المجتمع الحديث وفى مجتمعنا النامى بصفة خاصة - اصبح لزاما مراجعة الاحوال المحيطة بالتعليم العالى فى مصر ، خاصة بعد ان اتضحت معالم السياسة الجديدة لتطوير التعليم العام وتحديثه وبدأت الدراسات المستفيضة للوفاء بمتطلباتها وتحقيق اهدافها .

وفيما يلى نلقى بعض الاضواء على قطاع هام من قطاعات التعليم الجامعى ، ألا وهو قطاع الجامعات الاقليمية او الجامعات حديثة الانشاء ، حيث انها بالقطع تتسم بجوانب ايجابية بوصفها جديدة نسبيا ، مع كل ما فى الجدة من اسباب الاستفادة من سمات العصر ، وتجنب سلبيات الجامعات الأقدم ، وفى الجانب الاخر فانها تعانى من العديد من الصعاب والسلبيات للظروف الاقتصادية والاجتماعيه التى احاطت بانشائها ، وبالطفرة الكبيرة فى مستويات ومعدلات نمو الانجازات العلمية والتكنولوجية ، والتطور الكبير فى التعليم العالى على المستوى العالمى خلال العقود الثلاثة الاخيرة بالمقارنة بالجامعات الاقدم التى توافرت لها ظروف افضل للاستقرار واستكمال التكوين .

وفى معالجة مثل هذا الموضوع لابد ان ترسم المعايير والمقاييس والمؤشرات التى تحيط بالعملية التعليمية وتوجيهها وتنظيم مسارها ، ثم نستعرض الظروف الحاضرة والاوضاع القائمة فى هذه الجامعات ، وفى النهاية نستقرىء بعض أسس وأساليب المعالجة المستقبلية للتعليم الجامعى ، حتى يحقق هذا التعليم أهدافه المرجوة فى خدمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وما يرتبط بها من سياسات وخطط وبرامج .

رسالة الجامعات فى المجتمع الحديث :

اصبح للمعرفة فى المجتمع المعاصر من حيث المضمون الفكرى والعلمى والثقافى موقع مركزى تشع من ثناياه مختلف اسباب التقدم والازدهار ، وأصبحت الحياة اليومية والمستقبلية للانسان تتعامل وتتفاعل بل وترتبط ارتباطا وثيقا بانجازا وانتاج او مردود او اثر للتكامل والتوافق المنظوم بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبيق . وتشغل الجامعات ومراكز البحث العلمى فى هذا النظام مراكز الثقل ومصادر الاشعاع . وتحيط بالعملية التعليمية والتربوية عدة عوامل مؤثرة يلزم ان يحدث بينها نوع من التوازن الدينامى الملائم حتى تؤدى واجباتها وتؤتى ثمارها .

وتتلخص هذه العوامل فيما يلى :

- القوى المؤثره فى سياسة الدولة واستراتيجية العمل القومى، والدولة هى الممول الاساسى للتعليم .
- احتياجات سوق العمل سواء فى الاطار الحكومى او شبه الحكومى او فى القطاع الخاص .
- المطالب والميول والاتجاهات والقدرات المتوافرة لطالب العلم كمستهلك فى العملية التعليمية .
- المؤشرات والقيم الفكرية والثقافية والدينية التى تكون البنية التركيبية للمجتمع .

ومن خلال طبيعة العلم الحديث الذى يتسم بالدينامية والتغير المستمر والتقدم السريع فى هذا القرن وما يليه ، والذى يفرض على المناهج والبرامج التعليمية ان تتسم هى الاخرى بهذه الطبيعة المتطورة وتتجه دائما نحو استطلاع آفاق المستقبل ، خاصة وقد صاحب التقدم العلمى تقدم مماثل فى التطبيقات العلمية والكنولوجية وهما اساسيان فى حياة المجتمعات الحديثة .

وتأسيسا على ذلك اتفقت الآراء فى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمه بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة ، على الاخذ بالأسباب الآتية كسمات رئيسية للنظام التعليمى الناجح :

- ان يتسع النظام لاستيعاب كل من يملك القدرة على احتوائه وفقا لمعايير واسس تتيح له الانتظام فيما يصلح له من تخصصات متنوعة واختيارات متعددة داخل النظام .
- ان يتصف النظام بالمرونة بين وحداته بما يتيح للدارسين حسن

الاختيار وسهولة التحويل من تخصص الى آخر دون اهدار غير محسوب .

– ان تتوافر للنظام الوسائل الكافية لإعداد الكوادر المطلوبة لسوق العمل ، وفى ذات الوقت تتوافر له القدرة على رعاية المتفوقين والنابهين ومعاونتهم لتحقيق المزيد من الابداع والاضافة الى المعرفة ، عن طريق دراسات متعمقة متخصصة ، سواء فى المرحلة الجامعية الاولى أو فى مجالات البحث العلمى .

– ان يكون للتنظيم العلمى ارتباط وثيق ومعابر قوية مع اصحاب القرار فى القطاع الحكومى وشبه الحكومى ، ومع مراكز الانتاج والخدمات عن طريق الثقة المتبادلة .

– ان يتوافر للنظام التمويل المناسب لما يتوخاه من اهداف وما يحققه من انجازات ، وان يكون فى الوقت نفسه قادرا على الاسهام الفعال فى دعم هذا التمويل بالجهد الذاتى والتفاعل الايجابى مع احتياجات التنمية فى المجتمع .

الاوضاع العامة للجامعات الاقليمية :

تأسيسا على ما تقدم من الرسالة المتطورة للتعليم العالى فى المجتمع الحديث ، وتقديرا للظروف والعوامل المحيطة بالعملية التعليمية والتربوية فى مصر ، وأخذا فى الاعتبار بالمقومات الرئيسية للتعليم الجامعى ، تركيبا وتكوينا وامكانات مادية وبشرية ومعنوية وترسما للوظائف الرئيسية للجامعات فى خدمة المجتمع ، فانه يمكن القول بان اوضاع الجامعات فى مصر بصفة عامة فى حاجة الى دراسة شاملة متأنية تستهدف الوصول الى خطط وبرامج للتطوير والتحديث والدعم والتقويم على أسس من المعدلات القياسية ، حتى تستمر جامعاتنا فى طليعة مراكز التقدم العلمى والتكنولوجى فى البلاد وتتبوأ الموقع المناسب لها بين الجامعات المتقدمة .

ولا شك ان مثل هذه الدراسات سوف تعالج تفصيلا كل جوانب الموضوع العامة والنوعية فى مختلف التخصصات والاتجاهات ، وهى دراسة تتطلب تكاتف جهود القطاعات والاجهزة المعنية على المستوى القومى ، ولكننا نقتصر فى مجال الموضوع الذى نعالجه على القاء نظرة عامة على اوضاع الجامعات الاقليمية الاحدث بالمقارنة بالجامعات الاقدم مع لمس الاوضاع العامة للجامعات المصرية ، تحسبا لبعض المؤشرات والاتجاهات لمعالجة مستقبلية اكثر عمقا واوسع نطاقا .

وسوف نقتصر على ايراد بعض الاحصاءات عن عدد الطلاب ونسبتهم الى هيئة التدريس والمساعدين والمعيدين ، وكذلك عن الاحوال العامة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات ، ومدى الامتداد برسالتها فى خدمة متطلبات المجتمع فى الجامعات الاقليمية الاحدث مقارنة بجامعة القاهره كنموذج للجامعات الاقدم ، وبجامعة أسيوط كأقدم جامعة أنشئت بمفهوم مد التعليم الجامعى الى الاقاليم المصرية .

ملاحظات عامة على الجامعات الاقليمية :

يتضح من الاوضاع الراهنة للجامعات الاقليمية خاصة الاحدث انشاء منها ما يلى :

– نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى معظم الكليات اقل كثيرا من معدلاتها فى كليات الجامعات الاقدم ، وتعتبر ابعد ما يكون (عدا فى بعض الحالات) عن المعدل السائد فى الجامعات المتقدمة او النامية . وتتضح الصورة اكثر حدة فى الكليات النظرية بصفة عامة ، وكليات التربية بصفه خاصة .

وقد ادى ذلك النقص بكثير من كليات هذه الجامعات الى الاعتماد بدرجة كبيرة على الندب من الجامعات الاخرى للوفاء باحتياجات عملية التعليم ، وغنى عن البيان اثر ذلك فى اضعاف الصلة بين الطالب والاستاذ .

– لعل من اهم الظاهرات السائدة فى الجامعات الاقليمية بصفة عامة (وفيما عدا جامعة اسيوط التى تتبع نظام الاقسام العملية الموحدة) نوع من النمطية فى تكوين الكليات والاقسام وأعداد التخصصات بما يماثل – او يشابه فى الكثير من صوره – الاوضاع فى الجامعات الاقدم . وهذه الظاهرة وان كانت تناسب بعض متطلبات المجتمعات الاقليمية التى تعمل الجامعة فى مجالاتها ، الا انها لا تتطابق مع عدد اخر من المتطلبات البيئية .

– نسبة استقرار هيئة التدريس ومعاونيهم فى مقار الجامعات الإقليمية الاحدث ما زالت فى حاجة الى دعم وتعميم ، لما لهذا الاستقرار من أهمية أساسية فى مختلف جوانب العملية التعليمية والتربوية .

– الدراسات العليا فى الجامعات الاقليمية الاحدث فى معظم التخصصات لا يمثل طاقة مؤثرة حتى الان او مناسبة لإعداد كوادر هيئة التدريس اللازمة للجامعة . يلاحظ أن الجزء الاكبر من نشاط الدراسات العليا يقف عند مستوى منح الدبلومات ودرجة الماجستير .

– ما زالت الجامعات بصفة عامة ، والجامعات الاقليمية الأحدث بصفة خاصة فى حاجة الى المزيد من بذل الجهود الفعالة للاضطلاع

باحدى الوظائف الرئيسية للجامعات فى المجتمع الحديث ، ألا وهى القيام بالخدمات الممتدة بأنواعها لخدمة المتطلبات البيئية والقومية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* وضع خطة مدروسة ومتدرجة لاستيفاء النقص فى التخصصات التى تقوم عليها الجامعات الاقليمية عن طريق البعثات الداخلية والخارجية وبعثات الاشراف المشترك ، الى جانب دعم الطاقات والامكانات المحلية للاسهام فى هذا المجال .

* التأكيد على ما اختطه المجلس الاعلى للجامعات فى السنوات الاخيرة من الاخذ بأسباب التريث فى انشاء اقسام او كليات او جامعات جديدة ، إلا بعد دراسة متانية ، تستهدف توفير المتطلبات اللازمة وتراعى مختلف المعايير والمعطيات المحيطة بعملـية التعليم والبحث العلمى .

* توفير اسباب الاستقرار لهيئة التدريس ومعاونيهم بمقار الجامعات الاقليمية وما يرتبط بذلك من اجراءات وحوافز ، باعتبار ان هذا من اهم عناصر نجاح اى نظام تعليمى .

* وضع خطة لكل جامعة اقليمية بأولويات مدروسة تستهدف التركيز على مجالات التخصص ومشروعات البحوث اللازمة للمجتمع الذى تعيش فيه الجامعة ثم متطلبات الاسهام الفعال فى خطط التنمية على المستوى القومى .

* زيادة العناية بالدراسات العليا والبحوث بالجامعات قديمها وحديثها ، وتوفير الامكانات اللازمة لها ، وتدبير الاعتمادات الضرورية وفقا لبرامج مدروسة ، مع تقوية مراكز التميز العلمى كلما وأينما وجدت ، مع تشجيع عمل الفريق ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المراكز على مستوى الجامعات وفقا للامكانات المتاحة ولمتطلبات اقتصاديات التعليم والبحث العلمى وبأقل إهدار او فقدان .

* وضع سياسة متدرجة لاعادة النظر فى البنية الاساسية للتعليم العالى بصفه عامة ، وكذلك فى خطط الجامعات الاقليمية القائمة والتى تنشأ مستقبلا بما يحقق متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد ، وبالتناسق والتكامل مع المراحل السابقة فى السلم التعليمى وخططها وبرامجها .

* الامتداد بخدمات التعليم الجامعى والتدريب بمختلف صوره الى قطاعات العمل خارج نطاق التعليم المنظم ، وفقا لبرامج متعددة الاتجاهات تشمل العديد من الدراسات والتجارب والبحوث وتوفير الخبرات لمتطلبات البيئة ، سواء فى مجالات الزراعة ، او السكان او الاسكان ، او الادارة بانواعها ، او الصناعة ، وكذلك تنظيم البرامج التدريبية للقوى العاملة ، ومنها برامج التدريب التحويلى . وتستهدف هذه البرامج توسيع قاعدة المعرفة ، او تعميق المعرفة ، او اكساب مهارات جديدة ، أو حل مشكلات محددة .

* زيادة العناية ببرامج التعليم المستمر ، وتبسيط العلوم وتنظيم الخدمات للجماهير متنوعة الاتجاهات .

الجامعات التكنولوجية

نشأة الجامعات التكنولوجية وتطورها :

ظهرت الحاجة الماسة للتعليم الفنى فى مستوياته العليا فى منتصف القرن الثامن عشر حينما توافرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع بدء عصر صناعة التعدين ، وقد سميت كثير من مدارس ذلك العصر باسم مدارس او اكاديميات المناجم (١٧٥٠) وكانت تهتم بالاقتصاديات الى جانب العلوم الفنية ولم تكن تلك المدارس فى المستوى العالى المعروف اليوم لضحالة المعرفة والخبرة ، ولم تتجاوز مدة الدراسة ثلاث سنوات تنتهى بدرجة دبلوم .

ومن اشهر مدارس ذلك العصر مدرسة الاشغال العامة (١٧٤٧) ومدرسة التقنيات المتعددة (١٧٩٤) فى فرنسا بجانب مدارس انجلترا ووسط اوربا . وكانت التخصصات الغالبة هى المساحة والمناجم والايدروليكا والطرق والكبارى كما كانت المقررات الدراسية تتسم

بيان
باجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة القاهرة
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	اعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	٩٤	١٣١	٢٢٥	٦٧١٠	١ : ٧١	١ : ٣٠
الحقوق	٤٨	٢٦	٧٤	٧٦٥٦	١ : ١٦٠	١ : ١٠٣
التجارة	٣٩	١٠٥	١٤٤	١٠٥٨٦	١ : ٢٧١	١ : ٧٤
تجارة بنى سويف	٤	٣١	٣٥	٢٤٨٦	١ : ٦٢٢	١ : ٧١
الاقتصاد والعلوم السياسة	٣٤	٦٨	١٠٢	١٣٨٠	١ : ٤١	١ / ١٤
العلوم	٢٣٥	٢٤٤	٤٧٩	٣٣٧٣	١ : ١٤	١ : ٧
الطب	٥٢٠	٣٢٤	٨٤٤	٨٧٨٨	١ : ١٧	١ : ١٠
طب الأسنان	٦٩	١٥٢	٢٢١	١٩٢٣	١ : ٢٨	١ : ٩
الصيدلة	٨٨	١٤٤	٢٣٢	٢٦٤١	١ : ٣٠	١ : ١١
الهندسة	٢٩٠	٣٢٥	٦١٥	٧٩٢٩	١ : ٢٧	١ : ١٣
الزراعة	٢٣٨	٢٣٠	٤٦٨	٤٠٣٥	١ : ٢٧	١ : ٩
الطب البيطرى	١٣٨	٦٢	٢٠٠	٢٧٢٦	١ : ٢٠	١ : ١٤
دار العلوم	٤٠	٤٦	٨٦	٧٥٥٤	١ : ١٨٩	١ : ٨٨
الآثار	١٤	٢٧	٤١	١١٣٦	١ : ٨١	١ : ٢٨
الاعلام	١٠	٤١	٥١	٩٨١	١ : ٩٨	١ : ١٩
زراعة الفيوم	٣٧	٦٩	١٠٦	٨١٣	١ : ٢٢	١ : ٨
تربية الفيوم	١٤	٧٣	٨٧	٢٢٢٩	١ : ١٥٩	١ : ٢٦
المعهد العالى للتمريض	٥	٣٥	٤٠	٢٣٧	١ : ٤٧	١ : ٦
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	١٠	٥١	٦١	٤١٥	١ : ٤٢	١ : ٧
معهد التخطيط العمرانى	–	١٥	١٥	١٧٩	–	١ : ١٢
الجملة	١٩٢٧	٢١٩٩	٤١٢٦	٧٣٧٧٧	١ : ٣٨	١ : ١٨

بيان
بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة أسيوط
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس: هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة	الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس إلى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
آداب سوهاج	٣١	٦٨	٩٩	٢٢٩٧	١ : ٧٤	١ : ٢٣
آداب قنا	٤	٥	٩	٨٦٥	١ : ٢١٦	١ : ٩٦
الحقوق	١٧	١٣	٣٠	٣١٥٠	١ : ١٨٥	١ : ١٠٥
التجارة	٢١	٦٩	٩٠	٣٩٠٢	١ : ١٨٦	١ : ٤٣
العلوم	١٠٧	١٦٢	٢٦٩	١٠٢٠	١ : ١٠	١ : ٤
علوم سوهاج	١٤	٥٧	٧١	٣٦٦	١ : ٢٦	١ : ٥
علوم قنا	١٥	٤٦	٦١	٤٧٨	١ : ٣٢	١ : ٨
علوم أسوان	١٧	٧٠	٨٧	٤١٢	١ : ٢٤	١ : ٥
الطب	١٣٤	١٥٠	٢٨٤	٢٨١٦	١ : ٢١	١ : ١٠
الصيدلة	٣٣	٧٠	١٠٣	١٢٣١	١ : ٣٧	١ : ١٢
الهندسة	١٨	٨٩	١٥٧	٢٦٤١	١ : ٣٩	١ : ١٧
الزراعة	٩٨	٧٨	١٧٦	٢٦٠٦	١ : ٢٧	١ : ١٥
الطب البيطرى	٤٨	٥٢	١٠٠	١٢١٢	١ : ٢٥	١ : ١٢
التربية	١٧	٣٦	٥٣	٤٠٦٣	١ : ٢٣٩	١ : ٧٧
تربية سوهاج	٤	٣٣	٣٧	١٧٧٨	١ : ٤٤٥	١ : ٤٨
تربية قنا	٢	١٢	١٤	١٠٣٢	١ : ٥١٦	١ : ٧٤
تربية أسوان	١	١٩	٢٠	١٠٢٧	١ : ١٢٧	١ : ٥١
الجملة	٦٣١	١٠٢٩	١٦٦٠	٣٠٨٩٦	١ : ٤٩	١ : ١٩

بيان

بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب « القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة طنطا فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

الكليـــة / البيـــان	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	١٠	٣٥	٤٥	١٥٣٠	١ : ١٥٣	١ : ٣٤
التجارة	١٣	٧٥	٨٨	٥٣٣٥	١ : ٤١٠	١ : ٦١
العلوم	٤٧	١٢١	١٦٨	١٢٩١	١ : ٢٧	١ : ٨
الطب	١١٩	١١٧	٢٣٦	٢٦٥٤	١ : ٢٢	١ : ١١
طب الأسنان	٨	٦٧	٧٥	٣٥٥	١ : ٤٤	١ : ٥
الصيدلة	٨	٢٨	٣٦	٥٩٨	١ : ٧٥	١ : ١٧
زراعة كفر الشيخ	٨٨	١١٧	٢٠٥	٢٠١١	١ : ٢٣	١ : ١٠
التربية	٤٢	٣٧	٧٩	٥١١١	٢ : ١٢٢	١ : ٦
تربية كفر الشيخ	٤	٣٤	٣٨	٢٣٢٣	١ : ٥٨١	١ : ٦١
الجملة	٢٣٩	٦٣١	٩٧٠	٢١٢٠٨	١ : ٦٣	١ : ٢٢

بيان

باجمالى اعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب

« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة المنصورة

فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس ومساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	١٩	٢٣	٤٢	١٢٧٣	١ : ٦٧	١ : ٣٠
الحقوق	١٢	٩	٢١	٥٦٥١	١ : ٤٧١	١ : ٢٦٩
التجارة	٢٨	٤٢	٧٠	٥٧٩٢	١ : ٢٠٧	١ : ٨٣
العلوم	٨١	١٥٧	٢٣٨	٢١١٦	١ : ٢٦	١ : ٩
الطب	١٥٥	١٢٧	٢٨٢	٢٦٧٤	١ : ١٧	١ : ٩
طب أسنان	٣	٤٧	٥٠	٢٦٩	١ : ٩٠	١ : ٥
الصيدلة	١٥	٥٠	٦٥	١٠٧٣	١ : ٧٢	١ : ٧
الهندسة	٤١	١٠٧	٤٨	٣٩٣٠	١ : ٩٦	١ : ٢٧
الزراعة	٧٩	١٠٣	١٨٢	٣١٤٥	١ : ٤٠	١ : ١٧
التربية	٢١	٤٧	٦٨	٣٩٩٨	١ : ١٩٠	١ : ٥٩
تربية دمياط	١٣	٥٠	٦٣	٢٤٩١	١ : ١٩٢	١ : ٤٠
الجملة	٤٦٧	٧٦٢	١٢٢٩	٣٢٤١٢	١ : ٦٩	١ : ٢٦

بيان
باجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة حلوان
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الهندسة التكنولوجية بحلوان	٦٣	١٢٨	١٩١	٣٧٤٦	١ : ٥٩	١ : ٢٠
الهندسة التكنولوجية بالمطرية	٣٨	٤٤	٨٢	٢٩٧٢	١ : ٧٨	١ : ٣٦
الفنون الجميلة بالقاهرة	٧٠	٦٧	١٣٧	١٨٧٤	١ : ٢٧	١ : ١٤
الفنون التطبيقية	١١١	١٢٦	٢٣٧	١٦٧٧	١ : ١٥	١ : ٧
التجارة وإدارة الاعمال	٥٠	٤٨	٩٨	٧٩٣٦	١ : ٥٩	١ : ٨١
الخدمة الاجتماعية	٥٢	٥٣	١٠٥	٢٠٨٥	١ : ٤٠	١ : ٢٠
السياحة والفنادق	٦	٩	١٥	٤٦٩	١ : ٧٨	١ : ٣١
التربية الموسيقية	٤١	٥٩	١٠٠	٤١٤	١ : ١٠	١ : ٤
التربية الفنية	٧٠	٨٠	١٥٠	١٣٣٩	١ : ١٩	١ : ٩
الاقتصاد المنزلى	٤٥	٤١	٨٦	١٠٦٣	١ : ٢٤	١ : ١٢
التربية الرياضية بنين بالقاهرة	٦٨	٦٧	١٣٥	١٣٧٠	١ : ٢٠	١ : ١٠
التربية الرياضية بنات بالقاهرة	٨٣	٦١	١٤٤	١٠٥٠	١ : ١٣	١ : ٧
التربية الرياضية بنين بالاسكندرية	٦٥	٦٠	١٢٥	٩٤٣	١ : ١٥	١ : ٨
التربية الرياضية بنات بالاسكندرية	٦٤	٧٩	١٤٣	٨٢٣	١ : ١٣	١ : ٦
الفنون الجميلة بالاسكندرية	٣٧	٥٥	٩٢	٩١٨	١ : ٢٥	١ : ١٠
علوم القطن	١٩	٢٣	٤٢	١١٦٩	١ : ٦٢	١ : ٢٨
الجملة	٨٨٢	١٠٠٠	١٨٨٢	٢٩٨٤٨	١ : ٣٤	١ : ١٦

بيان
بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب « القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة قناة السويس فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

الكليـــة / البيـــان	أعضاء هيئة التدريس: هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس: مدرس مساعد ومعيد	أعضاء هيئة التدريس: الجملة	الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
العلوم والتجارة والادارية	٢٠	٢٨	٤٨	٢٨٦١	١ : ١٤٣	١ : ٦٠
العلوم	٦	٤١	٤٧	٤٤٧	١ : ٧٥	١ : ١٠
الهندسة والتكنولوجيا	٢١	٣٨	٥٩	١٥٠٥	١ : ٧٢	١ : ٢٦
البترول والتعدين	٤٠	٣٤	٧٤	٧١٩	١ : ١٨	١ : ١٠
الزراعة	١٢	٣٤	٣٦	٦٤٦	١ : ٥٤	١ : ١٨
التربية	-	٤	٤	١٠٠٣	——	١ : ٢٥١
الجملة	١٠٠	١٦٩	٢٦٨	٧١٨١	١ : ٧٢	١ : ٢٧

بيان
بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب « القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة المنوفية فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
العلوم	١٣	٤٦	٥٩	٦٤٢	١ : ٤٩	١ : ١١
الهندسة والتكنولوجيا	٢٩	١٤٣	١٧٢	٣٨١٣	١ : ١٣١	١ : ٢٢
الهندسة الالكترونية	٢٠	٥٩	٧٩	١٤٢٦	١ : ١٧	١ : ١٨
الزراعة	٨٥	١٣٠	٢١٥	٢٧١٣	١ : ٣٢	١ : ١٣
التربية	٢٢	٨٠	١٠٢	٣١١٧	١ : ١٤٢	١ : ٣١
الجملة	١٦٩	٤٥٨	٦٢٧	١١٧١١	١ : ٦٩	١ : ٩١

بيان
بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظامين بجامعة المنيا
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	اعضاء هيئة التدريس: هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة	الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
الآداب	٣٤	٦٧	١٠١	٢٥٣٦	١ : ٧٥	١ : ٢٥
العلوم	٢٣	٦٩	٩٢	٦٧٩	١ : ٣٠	١ : ٧
الهندسة والتكنولوجيا	٢١	٧٨	٩٩	١٦٣٠	١ : ٧٨	١ : ١٦
الزراعة	٥٨	٨٥	١٤٣	١٥٤٥	١ : ٢٧	١ : ١١
التربية	١١	٣٧	٤٨	٣٠٤٣	١ : ٢٢٧	١ : ٦٣
الجملة	١٤٧	٢٣٦	٤٨٣	٩٤٣٣	١ : ٦٤	١ : ٢٠

بيان
باجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب « القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة الزقازيق فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	١٢	٤٩	٦١	٢٩٨٤	٢٤٩ : ١	٤٩ : ١
الحقوق	١٩	٧	٢٩	٢٧٠٦	١٩٥ : ١	١٤٣ : ١
التجارة	١٥	٩٧	١١٢	٦٢٠٠	٤١٣ : ١	٥٥ : ١
تجارة بنها	٢٧	٥٠	٧٧	٣٢٥٢	١٢٠ : ١	٤٢ ١
العلوم	٤١	١٦٦	٢٠٧	١٥١٣	٣٧ : ١	٧ : ١
الطب	٨١	٣٨٠	٤٦١	٢٧٦٤	٣٤ : ١	٦ : ١
طب بنها	٢٩	٧٦	١٠٥	٣٥٧	١٢ : ١	٣ : ٢
الصيدلة	١٠	٥٨	٦٨	١١٦٦	١١٧ : ١	١٧ : ١
الهندسة	١١	٥٩	٧٠	٧٣٦	٦٧ : ١	١١ : ١
هندسة شبرا	٣٣	٩٧	١٣٠	٣٥٢٤	١٠٧ : ١	٢٧ : ١
الزراعة	١٠٩	١٤٨	٢٥٧	٣١٠٨	٢٩ : ١	١٢ : ١
علوم زراعة مشتهر	٧٥	٧٩	١٥٤	١٤١٤	١٩ : ١	٩ : ١
الطب البيطرى	٩٥	٩٧	١٩٢	٢٠٧٣	٢٢ : ١	١١ : ١
التربية	٦	٧٣	٧٩	٩٠٣٩	٥٠٧ : ١	١١٤ : ١
تربية بنها	٣٥	١١٦	١٥١	٣٦٧٠	١٠٥ : ١	٢٤ : ١
الاجمالى	٥٩٨	١٥٥٢	٢١٥٠	٤٥٥٠٦	٧٦ : ١	٢١ : ١

بيان احصائي تقديري
عن المقيدين لدرجة الماجستير والدكتوراه والحاصلين عليها
وكذلك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية
عن عامى ٨٠/٨١ – ٨١/ ١٩٨٢

البيان / الجامعة	المقيدين للدراسات العليا				المتوقع حصولهم على درجات علمية				أعضاء هيئة التدريس		المدرسين المساعدين والمعيدين	
	ماجستير		دكتوراه		ماجستير		دكتوراه					
	٨٠ / ٨١	٨١ / ٨٢	٨٠/ ٨١	٨١ / ٨٢	٨٠ / ٨١	٨١ / ٨٢	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢	٨٠/ ٨١	٨١ / ٨٢	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢
القاهرة	٨٥٠٥	٥٤٠٠	٣٠٧٠	٣٥٥٠	٧٤٠	٧٥٠	٣٢٠	٣٣٠	٢٥١٨	٦٥٠	٣٠٥٦	٢١١٠
الاسكندرية	٦١٠٧	٤٢٠٠	١٢٥١	١٥٥٠	٥١٠	٥٣٠	١٨٥	٢٠٠	١٥٨٧	٦٤٠	١٠٧١	١٧٥٠
عين شمس	٣٩٦٨	٣٦٠٠	١١٣٦	٢٤٥٠	٣٧٠	٤٨٠	١٨٠	١٩٠	١٦١٤	١٦٥٠	٢١٩٣	٢٢١٠
أسيوط	٨١٣	٩٧٠	٤١٢	٥٥٠	٢٢٠	٢٥٠	١٠٠	١١٠	٧٧١	٨٠٠	١٢٥٨	١٢٦٠
طنطا	٦٢٣	٤٤٠	٢١٤	٣٥٠	٧٥	١٠٠	٣٥	٥٠	٤٠٣	٤٢٠	٨٢٧	٨٥٠
المنصورة	٩٦٢	٦٧٠	٢٥١	٥١٠	٢٥٠	٢٨٠	٧٠	٨٠	٥٦١	٥٩٠	١٠٤٣	١٠٦٠
الزقازيق	٢١٢٢	١٥٧٠	٥٢٨	٥١٠	٢٢٠	٢٥٠	٤٥	٥٠	٧٠٤	٦٠٠	١٧٠٦	١٤٠٠
حلوان	٨٩١	٥٣٠	٢٥٢	٣١٠	١٥٠	١٦٠	١٤٠	١٥٠	١١١٨	١١٢٠	١٢٠٢	١١١٠
المنيا	١٦٥	٢٢٠	٧٦	١٢٠	٦٠	٧٠	١٥	٢٠	١٦٧	١٨٠	٤٠٦	٤٤٠
المنوفية	٥٧	٢٣٠	١٠١	١٠	١٥	١١٠	٥	١٠	١١٢	٢٢٠	٥٠٠	٥٣٠
قناة السويس	١٠٣	١٧٠	٢٧	٣٠	١٠	٢٠	٥	١٠	١١٦	١٣٠	٢٤٠	٢٨٠
الاجمالى	٢٤٦١٦	١٨٠٠٠	٧٥٠٨	١٠٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	٩٧٥١	١٠٠٠٠	١٤١٣٢	١٤٠٠٠

بالعمومية والوصف .

ومع بدء الثورة الصناعية الاولى فى انجلترا باختراع وات المحرك البخارى (١٧٦٩) تأثرت الصناعة بالاعتماد على القدرة الميكانيكية وصاحب ذلك تطور الصناعة واقتصاديات الانتاج ، خصوصا صناعات المعادن والنسيج وما تبعها من صناعة المحركات البخارية والماكينات المختلفة .

وبتطور الصناعة انتشرت المعاهد والمدارس الهندسية وتطورت المقررات الدراسية . وارتفعت مستوياتها حيث زيدت مدة الدراسة الى اربع سنوات مع مطلع القرن التاسع عشر ولكن بقيت الاهداف متواضعة ، وتتلخص فى تدريب الطلاب على الرياضيات والرسم والهندسة الوصفية والفيزياء والكيمياء وعلوم الماكينات وتصميمها والمحركات البخارية والاقتصاد والمحاسبة . ولصعوبة الحصول على تفاصيل المحتوى العلمى لهذه المقررات فانه يمكن تصور مستواها قياسا على مستوى المعرفة السائد فى ذلك العصر ، وكذلك مستوى الحاجات ومعدلات الانتاج .

وبصفة عامه كان ينظر للهندسة على انها فن يعتمد على التجربة والمحاولة والخطأ .

وفى مصر ظهرت مدرسة المهندسخانة ومدرسة الفنون والصنائع على غرار نظرائهما بفرنسا حوالى عام ١٨٣٦ .

وكان لتحسن المحرك البخارى واستخدامه فى السكك الحديدية والسفن واكتشاف الكهرباء وظهور محرك الاحتراق الداخلى (١٨٩٠) واستعماله فى السيارات وكذلك التوسع فى توليد الكهرباء من محطات كبيرة القدرة وسهولة نقل الكهرباء ان تطورت اساليب الانتاج والخطط الدراسية والمقررات ، وتخلصت من العمومية الى التخصيص ، وساعد على ذلك تزايد الاكتشافات العملية وتطبيقاتها ، وبذلك اعتمدت دراسة الهندسة على التحليل الرياضى النظرى والتجريب العملى .

وبدخول مرحلة الانتاج الغزير وفلسفة خط التجميع فى اوائل هذا القرن وكذلك تقسيم العمل وظيفيا – ظهرت الحاجة الماسة الى ثلاثة مستويات للعمالة هى فئة العمال وفئة الفنيين (بما فيهم الملاحظون والاسطوات) ثم فئة المهندسين ، وتميز القرن العشرون باستمرار ارتفاع مستويات المعرفة والمهارة ، وصاحب ذلك ارتفاع المتطلبات العلمية لإعداد المهندسين وتدريبهم . وزيدت مدة الدراسة بعد ذلك الى خمس سنوات .

والمهندس هو الشخص القادر نتيجة لقدراته وتدريبه على التطبيق الابتكارى للعلوم الاساسية فى التخطيط والتصميم والانشاء وقياس الاداء وتحسينه ، ولقد اصبح مسئولا عن تطور مستوى مهنة الهندسة لكى تواكب تطور الاكتشافات العلمية واساليب التحليل والقياس وفنون الانتاج وكذلك لتناسب المنتجات والمستويات المتزايدة من الاحتياجات التى اقتضاها تطور المجتمعات وأنماط حياتها .

ولقد أحدثت طفرة الاستخدامات الالكترونية بعد الحرب العالمية الثانية قفزة هائلة ، حيث ازدادت المعرفة عمقا وتعددت فروعها وتطبيقاتها فالكيمياء مثلا انقسمت الآن الى كيمياء طبيعية وكيمياء عضوية وكيمياء تحليلية وكيمياء حيوية وكيمياء نووية وكيمياء صناعية وكيمياء حركية وكيمياء غير عضوية ... الخ .

وانقسمت ايضا تخصصات الهندسة . فبعد ان كانت الهندسة الميكانيكية والكهرباء تعتبر تخصصا واحدا حتى الثلاثينات من هذا القرن واصبحتا تخصصين منفصلين . بل ان الهندسة الميكانيكية نفسها انقسمت الى اكثر من خمسة تخصصات فى الستينات وعلى سبيل المثال :

هندسة القوى الميكانيكية – الميكانيكا الهندسية – الهندسة الصناعية – هندسة الانتاج – هندسة المواد – هندسة السيارات – هندسة الآلات الزراعية – هندسة الميكانيكا الحيوية – القياسات والأجهزة والتحكم . الخ .

وما زال المجال متسعا لمزيد من الانقسامات .

ومع تسارع تراكم المعرفة وسرعة ظهور الابتكارات التكنولوجية والتوسع فى استخدام التطبيقات النووية والالكترونية وانتشار الاوتومية والحاسبات سواء فى فنون الانتاج او الاتصالات او الدفع تحت ظروف لم تكن معهودة من قبل (السرعات الفائقة ودرجات الحرارة المتناهية الارتفاع أو المتدنية الانخفاض ، وكذلك عند ضغوط عالية وقرب الفراغ أو التعامل مع كميات ميكروسكوبية ... الخ) زاد عبء اعداد المهندس ، بل أصبح عدد المقررات الدراسية ومحتواها العلمى فى تخصص واحد أكثر بكثير مما يتيحه المدى الزمنى المعقول لإعداد

المهندس . وينعكس ذلك على شكل المؤسسات التعليمية وحجمها ومدى مرونتها واستجابتها لتخريج تلك النوعيات المتعددة من المهندسين بمستويات متزايـــدة العمق . (يحتاج إعداد المهندس حاليا الى خمس سنوات دراسية بمعدل من ٣٠ الى ٤٠ ساعة اسبوعيا لمدة ثلاثين اسبوعا سنويا على الاقل) .

ان الجامعة ، اى « جامعة » لا يجب ان تتعدى حجما حرجا معينا ، ويتوقف هذا الحجم الحرج على عوامل عديدة ، منها عدد الطلاب وعدد التخصصات وعدد المقررات والمعامل لكل تخصص ، وكذلك المساحة المخصصة للانشطة المختلفة والتنظيم الادارى . ولهذا كله فقد كثر ظهور الجامعات التكنولوجية لتحتوى كل جامعة على تخصص أو اثنين على الاكثر . ومثل هذه الجامعات موجود تحت مسميات مختلفة من معهد تكنولوجيا ، (مثل معهد MIT فى الولايات المتحدة الامريكية) الى المدارس العليا الفنية او الجامعات الفنية فى المنيا بشقيها ، وكذلك فى روسيا ورومانيا والمجر ومصر (جامعة حلوان) والعراق (الجامعة التكنولوجية) والسعودية (جامعه البترول) .

نظام الجامعة التكنولوجية كضرورة مستقبلية :

عرضنا فيما سبق الشكل العام للتطور الذى حدث فى التعليم الهندسى ، من زيادة فى تخصصاته ، وتغير فى خطط دراسته ، وعمق فى المحتوى العلمى للمقررات الدراسية اللازمة لإعداد المهندس . وما حدث على سبيل المثال فى الهندسة الميكانيكية حدث مثله فى تخصصات الهندسة الكهربية والزراعية والكيميائية والنووية والانشائية والمدنية وفنون العمارة ، وكذلك فى فروع العلوم المختلفة وما يتصل بها .

ويتسارع معدل التغيير – وهو سمة العصر – فى المعرفة وأنماط الحاجات والاستهلاك ، تزداد التطبيقات والابتكارات التكنولوجية نتيجة لارتياد الانسان مجالات للتطبيق لم تكن معروفة من قبل ، ومواجهة تحديات كبيرة سواء بسبب نضوب كثير من المواد الطبيعيه أو عدم ملاءمة بعضها لكثير من التطبيقات ، ولإيجاد حلول المشكـــلات الجديدة (الغذاء والطاقة) الخ

ولقد اثر ذلك على اسلوب الحياة وانماطها ، مما خلق ظروفا اقتضت ظهور مجالات جديدة وعديدة لتطبيقات العلوم الاساسية فى صورة مبتكرات تتزايد يوما بعد يوم واخذت تختفى مدارس التجربه والخطأ ليحل محلها التحليل الرياضى وتحليل المنظومات والمنهج العلمى ، واصبح من الصعب على المتخصص ملاحقة ما يحدث فى مجال تخصصه . ويكاد يكون من المتفق عليه حاليا ان تشمل خطة الدراسة لإعداد المهندس ما يلى على وجه التقريب :

– حوالى ١٠ ٪ من الزمن المخصص للدراسة للعلوم الانسانية تختار من مواد مثل علم النفس ، علم الاجتماع ، اقتصاد ، لغات ، فلسفة ، تاريخ ، علوم ، تاريخ ، جغرافيا ، دراما ، أدب ، رسم ، تذوق فنى ، علم الجمال ، رياضة بدنيه ، انثروبولوجيا ، آثار ... الخ .

– حوالى ٢٥ ٪ للعلوم الأساسية تختار من مواد فى : الرياضيات (٦ مقررات) ، ميكانيكا (٣ مقررات) ، كيمياء (مقرران) ، فيزيقاء (مقرران) ، هندسة وصفية ، وبعض هذه المواد يكون اجباريا بحسب فروع التخصص .

– حوالى ٣٥ ٪ للعلوم الهندسية . ولشعبة هندسة القوى الميكانيكية على سبيل المثال تختار مواد : الثرموديناميكا (٤ مقررات) . انسياب موائع (٣ مقررات) ، انـتقال حرارة وكتلة (٣ مقررات) . احـــتراق (مقرران) ، هندسة مواد ، نظرية المرونة ، نظرية انشاءات ، اهتزاز ، نظريات القطع ، نظريات تحول الطاقة .

– حوالى ٣٠ ٪ للتطبيقات فى فروع التخصص . فهندسة قوى تختار : هندسة بخارية ، ماكينات تربينية ، محركات اختراق داخلى . تبريد وتهوية . ماكينات ايدروليه . محطات توليد قـدرة ، تصميم ماكينات ، أجهزة محطات توليد قدرة ، قياسات حرارية وانسياب ، اختبار مواد ، تصميم سيارات ، آلات زراعية ، محركات دفع طائرات ، محركات ووقود الصواريخ .

ضاغطات طاقة متجددة (شمسية و ريــاح وحرارة ارضية) تزييت (طوبولوجيا) ، التصميم الامثل للمنظومات ، اقتصاديات

الطاقة ، ماكينات وشبكات كهربائية ، تطبيقات متقدمه ....الخ .

ويبلغ مجموع هذه المواد ، رغم اختصار عددها ، حوالى ٧٥ مقررا دراسيا يستحيل على اى دارس لهذا التخصص ان يدرسها جميعها فى مدى زمنى معقول (٥ سنوات) ، (يدرس الطالب عادة مابين ٤٠، ٥٠ مقررا دراسيا) .

على أن المجتمع فى تطوره يحتاج الى مهندسين على درجة عالية من المهارة فى كل هذه المواد . ويستدعى ذلك العدول عن المقررات والخطط الجامدة بحيث تترك لكل طالب حرية اختيار المقررات التى يراها والتى تتفق مع قدراته فى اطار المجموعات السابق الاشارة اليها . وبذلك يتاح للمجتمع وجود مهندسين يغطون فى مجموعهم ذلك الطيف المتزايد من أصول المعرفة والتطبيق .

كما يجب أن تغطى تخصصات أعضاء هيئة التدريس هذه المقررات جميعها ليتاح للدارس انتقاء مايراه ملائما لظروفنا وملائما لنظرته الخاصة فى تطور المجتمع . ويؤدى ذلك الى كبر حجم هيئة التدريس والى كبر عدد المعامل المتخصصة وكذلك المكتبة العلمية .

واذا كان الأمر كذلك بالنسبة لتخصص واحد فماذا تكون عليه الحال لو احتوت الكلية الواحدة على كل تخصصات الهندسة الميكانيكية .

وفى تطور المجتمعات من مجتمعات زراعية الى مجتمعات ما قبل التصنيع ، ثم التصنيع ذى الانتاج الغزير ثم التصنيع الاتوماتى ، ومنها الى مجتمعات الاستهلاك ، ظهرت الحاجة الى افراد ذوى تخصصات جديدة تجمع بين تخصصين أو اكثر من التخصصات المتعارف عليها ، مثل الهندسة والاقتصاد – الهندسة والزراعة – الهندسة والطب . الهندسة والقانون – الهندسة والادارة . وهذه كلها ما إصطلح على تسميته بالدراسات البينية (التى عرض لها المجلس فى دورته الثامنه) ، ويستلزم هذا الإعداد جرعة كبيرة من المواد الانسانية . .

من ذلك كله تظهر صعوبة احتواء الجامعة على كل التخصصات او تخصصات عديدة تخرج بها عن الحجم الحرج .

ويتحدد الحجم الحرج للجامعة بعدد طلابها ، وعدد المعامل ، وعدد اعضاء هيئة التدريس ، والهيكل الادراى والأنشطة الضرورية لإعداد خريج الجامعة ، سواء الإعداد الثقافى العام أو الاجتماعى ويكاد يكون من المتفق عليه حاليا الا يزيد عدد الطلاب فى الجامعة الواحدة فى المتوسط على عشرين الفا ، منهم ٣٠ ٪ على الاقل من طلاب الدراسات العليا . والنماذج الموجودة حاليا (بغض النظر عن جامعة القاهرة) والتى يزيد عدد الطلاب فيها عن هذا الحد تتكون من اكثر من حرم جامعى واحد ولكل حرم استقلاله الذاتى داخل الكيان الكبير . وامثلة ذلك جامعة كاليفورنيا ولها اكثر من تسعة فروع فى مواقع متفرقة ومتباعدة ، او مثل جامعة المكسيك التى تتكون من حرم به عدد كبير من الوحدات الصغيرة (الاقسام) المستقلة والتى يدرس جزء كبير من طلابها بعضا من الوقت .

فى ضوء كل ما تقدم تظهر ضرورة وجود جامعات لها هويتها الخاصة المتفردة و يفرض المستقبل و جود جامعات تكنولوجية أو جامعات نوعية تجمع بين تخصصين او اكثر يتحدد عددها بالحجم الحرج لكل جامعة . ومن أمثلة هذه الجامعات :

جامعة الهندسة الميكانيكية والكهربائية – جامعة طبية – جامعة النسيج – جامعة للعمارة والفنون – جامعة للزراعة والطاقة .

سمات الجامعة

ان التحديات التى يواجه بها الانسان القرن الحادى والعشرين يصعب تصورها ، ولو انه ليس من المستحيل تصور اتجاهها . فهى تحديات تتسم بالتغيرات العنيفة فى الحاجات ، وما يتبعها من ابتكارات نتيجة لتقدم العلم بمعدلاته المتسارعه ، وكذلك لتزايد عدد السكان وتناقص الموارد الطبيعية . وتستلزم مواجهة هذه التحديات إعداد أفراد لديهم من قدارات التصور والابتكار والمبادأة القدر الكبير .

ونتيجة لاعتماد كثير من التطبيقات على معرفة عميقة بالعلوم الاساسية التى يتزايد تعدد فروعها ، وكذلك لصعوبة ان يلم شخص واحد بكل المعارف اللازمة لحل مشكلة واحدة فى فترة زمنية محدودة ، مايجعل من الضرورى ان يكون الانسان – بعد المرحلة الجامعية الاولى

- قادرا على تعليم نفسه بل واستمرار هذا التعليم خصوصا اذا تغيرت التكنولوجيا تغيرا جذريا ، وليس ذلك للمهنيين فحسب ، وانما كذلك لاعضاء هيئة التدريس .

ولصعوبة إحداث التغيير والتجديد فى الجامعات القائمة دفعة واحدة ، فلا اقل من رسم خطوط السياسة العامة لسمات جامعات المستقبل . ويبدأ التطبيق تدريجيا بدءا بالجامعات الجديدة إلى أن تعم هذه السمات جميع الجامعات ، وتكون هذه السياسات هى النواة لتفاعلات مستقبلية تتمخض عن جامعات تكنولوجية وجامعات نوعية تختلف التخصصات فيها من جامعة لأخرى كما تختلف فلسفة الجامعات ونظرتها للمستقبل حتى يمكن للجامعات ان توفر :

- العلم لمن يطلبه بغض النظر عن اية عوائق عمرية او مادية او صحية .

- الافراد المهنيين الذين يغطون فى مجموعهم هذا الطيف المتزايد والمستمر من التخصصات .

- مواجهة الحاجة المتزايدة الى مزيد من البحوث لحل مشكلات التنمية المعقدة والصعبة (مثل الغذاء والطاقة .. الخ) .

ولذلك يجب ان تتسم الجامعات بسمات اساسية وضرورية لمقابلة هذه المتطلبات مثل :

- المرونه والدينامية (استقلال الجامعات والاقسام وتقصير خط اتخاذ القرارات وتنفيذه) .

- وجود اقسام تغطى تخصصات المقررات الدراسية ولها صلاحية تقديم مقررات جديدة .

- العناية باثراء المعرفة وتنمية القدرة على استخدام المعارف .

- ان يكون نظام الجامعة مما يسمح باعطاء المعرفة التى تناسب طبيعة كل فرد ، وتقضى على الجمود وتعارض الانتقاء المبكر ، و بذلك تتيح كثيرا من الاختيارات وتحفز المواهب ، (الساعات المعتمدة والدراسات البينية) .

- الاهتمام بالعلوم الانسانية خصوصا عند الانتقال الى مرحلة التصنيع وما بعدها .

- ان تؤكد على حرية الفرد فى تكوين نفسه ، ليوفق بين نفسه وعصره ، مع اعطائه الفرصة لتحقيق تكامل ذاته بالصورة التى يراها .

تجربة جامعة حلوان

شهد التعليم فى مصر نموا كبيرا فى عدد الطلاب لم يواكبه نمو فى الامكانات وادى نمو التعليم الثانوى الى زيادة فى ناتجه تضغط باستمرار على المستويات العليا من التعليم نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية (من خارج التعليم) . وساعد هذا الضغط على اتخاذ كثير من القرارات كرد فعل لظروف اجتماعية مثل التوسع فى انشاء المعاهد العالية منذ منتصف الخمسينات كوسيلة لامتصاص الفائض من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين لم يجدوا فرصا فى الجامعات .

واتسم نظام التعليم بالجمود النسبى ولم يتطور مع متطلبات التنمية او احتمالات التصدى لتحديات المستقبل ، لدرجة ان معظم الجامعات الجديدة قلدت النموذج التقليدى والذى تبلورت صورته فى الثلاثينات من هذا القرن وهو نموذج لا يمكن القول بانه النموذج الوحيد الصالح لاواخر هذا القرن . ونتيجة لسياسة التوسع فى قبول أعداد أكبر من الطلاب عاما بعد عام ، اعتمد التعليم الى حد كبير على التلقين والاستظاهر (خزن المعلومات واسترجاعها) ولم يعن كثيرا بالتدريب على التحليل والاستقراء والاستنباط او الابتكار . وكان لجمود خطط الدراسة أن اصبحت حصيلة الخريجين تكاد أن تكون صورة مصبوبة فى قوالب محددة نتيجة لدراستها (فى التخصص الواحد) عددا معينا من المقررات الدراسية ، مهما قيل فى دقة انتقائها ، فهى بالقطع لاتغطى الطيف المتزايد فى فروع المعرفة ، وانها ايضا انتقاء يفرضه تصور محدود لافراد بعينهم . وساعد على ذلك انخفاض مستوى التعليم الثانوى واقتصار خطط النمو على نماذج تقليدية وغياب سياسات عامة توضح اتجاه التقدم .

كان لوجود عدد كبير من المعاهد العليا (بلغ عددها فى وقت من

الاوقات حوالى ٢٦ معهدا) خارج مظلة الجامعة ، ان فرضت عليها اوضاع تدنت بمستوياتها العلمية لاسباب عديدة ، اهمها قصور النظرة الى اهمية الدور الذى يمكن ان يؤديه خريجوها بتخصصاتهم غير المألوفة للتعليم الجامعى فى مصر فى اجراء التطور الحضارى ، كما ان الخريجين عانوا من تفرقة اجتماعية وعلمية حالت بينهم وبين الاسهام فى اثراء المعرفة فى تخصصاتهم ، لغياب الدراسات العليا والبحوث ، واصبحت المعاهد لمدة طويلة مقصورة على منح درجة البكالوريوس المعادلة لنظيرتها الجامعية ، ولكن لايسمح للخريجين باستمرار الدراسة العليا بالجامعات . وقد كان للضغط المتزايد من اعضاء هيئة التدريس منذ الستينات ، وكذلك للاقتناع لدى الحكومة منذ عام ١٩٦٦ وتوصية المجلس القومى للتعليم (١٩٧٥) ان صدر قانون انشاء جامعة حلوان فى يوليو سنة ١٩٧٥ لتكون جامعة نوعيه ذات هوية متفردة فى التعليم الجامعى بمصر .

واذا كانت الظروف السابق شرحها قد فرضت انشاء جامعة حلوان فانها فتحت الباب واسعا امام المهتمين بالتعليم الجامعى الى امكان التوسع فى قيام انماط عديدة غير النموذج التقليدى للجامعات المصرية فى اول انشائها يمكن ان يسهم فى تطوير المجتمع بل ان وجود هذه الانماط ضرورة يقتضيها التطور المستقبلى بالنسبة للتعليم الجامعى فى مصر .

وضمت جامعة حلوان عند انشائها ٢١ كلية هى كليات :

الهندسة والتكنولوجيا بحلوان ، والمطرية ، وشبرا ، وبور سعيد ، وكلية البترول والتعدين بالسويس ، واربع كليات تربية رياضية ، وكلية تربية موسيقية ، وكلية تربية فنية وكليتان للفنون الجميلة وكلية للفنون التطبيقية ، وكلية لعلوم القطن ، وكلية للعلوم الادارية والتجارية ، وكلية للسياحة والفنادق ، وكلية للاقتصاد المنزلى ، وكلية الزراعة بمشتهر ، وكلية التجارة ببور سعيد .

وانفصلت منها ثلاث كليات لتكون جامعة القناة وكليتا الزراعة بمشتهر وكلية شبرا الفنية لجامعة الزقازيق .

ويظهر من نوعية التخصصات بجامعة حلوان الطابع التطبيقى لكلياتها والذى نوصى بالحفاظ عليه .

كما رؤى ان تكون الجامعه جامعة اقسام علمية لاتتكرر بالحرم الواحد . على ان يجمع عدد من الاقسام إداريا تحت تنظيم الكلية لوجود كلياتها منتشرة بين القاهرة وحلوان والاسكندرية .

ويتضمن مشروع الجامعة كما خطط له ان تستقل الاقسام نهائيا لتتبع الجامعة لتحقيق الاهداف الاتية :

- رفع المستوى العلمى للمقررات وزيادة تنوعها .
- تطبيق نظام الاختيار والساعات المعتمدة .
- ايجاد تخصصات بينية عديدة .
- احتواء الدراسة على تدريب عملى مقداره ٢٣ اسبوعا موزعة على ثلاث سنوات .
- إزالة الحواجز بين العلوم والفنون والانسانيات .
- ايجاد مقررات وتدريب خارج نظام الدرجات العلمية .

ولقد كان من المتصور ان انشاء جامعة حلوان يمثل اتجاها جديدا لكى تنفرد كل جامعة جديدة بهويتها الخاصة . ولكن هذا الاتجاه لم يتحقق بعد .

إطار العمل فى الجامعة التكنولوجية

نظام الدراسة :

يجب ان يكون هذا النظام عديد القنوات عديد التخصصات يحتوى على عدد كبير من الاختيارات سواء بين التخصصات أو بين المقررات مع امكان تغيير التخصص فى اية مرحلة بيسر وسهولة . وتشمل الدراسة الآتى :

- دراسات لدرجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه .
- دراسات مهنية لدرجة دبلوم بعد البكالوريوس
- دراسات مسائية لاعداد الكادر اللازم للصناعة بتعاقدات خاصة وبدون منح شهادة .
- دراسات ومقررات غير مرتبطة بدرجة علمية .
- اجراء بحوث تطبيقية بتعاقدات خاصة .
- سهولة الانتقال من مستوى لآخر او من تخصص لآخر .
- تتكون الدراسة للدرجات العلمية من عدد من الوحدات وعدد من مجاميع المقررات التى تحتوى على اختيارات عديدة .

- ان يكون التخصص فى المرحلة الجامعية الاولى عريضا بقدر المستطاع وان يكون التخصص الدقيق فى الدرجات العليا .

الهيكل الادارى :

يجب ان يتسم الهيكل الادارى باللامركزية ، فيتفرغ مجلس الجامعة لرسم السياسة العامة والتنسيق بين الاقسام ووضع معايير المستويات وتدبير لتمويل ورسم الخطط العامة لسياسة البحوث .

ويتفرغ مجلس القسم لتطوير المقررات العلمية واجراء البحوث والاشراف على التدريس وتنمية اعضاء هيئة التدريس ومعامل البحوث . كما يسهم القسم من خلال مجلس الجامعة فى تنظيم البرامج والخطط.

ويجب ان يقل الاشراف المركزى حتى تستطيع الأقسام ان تتكيف الى ابعد حد مع متطلبات المجتمع الذى تخدمه .

وكذلك إعفاء الجهاز العلمى من اعباء الاعمال الإدراية والمالية . وتختص وظيفة نائب رئيس الجامعة بكل القرارات الخاصة بالطلاب قبولا وتحويلا وتسجيلا وان ينشا بها ادارة للارشاد الفنى والسجلات .

ويجب ان يكفل الاستقلال الحقيقى للجامعات ، بما فى ذلك اختصاص كل منها وتحديد عدد الطلاب ومستواهم وكذلك يجب ان تكون الرقابة المالية وغيرها من داخل الجامعة .

ملحوظة :

لم تظهر ضرورة لاقتراح هيكل ادارى محدد ، حيث ان اى تنظيم ادارى لابد ان يتسق مع الوظائف والاهداف التى تقوم بها الجامعة . ومن المفروض ان تختلف من جامعة لأخرى .

كذلك لم تظهر ضرورة لوضع تصور لخطط ومقررات دراسية وان ما اعطى كان على سبيل المثال لا الحصر لتخصص واحد . وقد اكتفى بعرض الخطوط الرئيسية .

التوصيات

فيما يلى بعض التوصيات العامة بالنسبة للتعليم الجامعى ، وهى تنطبق على الجامعات التكنولوجية :

* ان تكون لكل جامعة هويتها المتفردة ، وان يشجع العمل على التوسع تدريجيا فى النمط التكنولوجى للتعليم الجامعى ، مع تعمق فى دراسة العلوم الاساسية .

وذلك كله فى ضوء احتياجات المستقبل وتحدياته .

* ان تقوم الجامعات بالآتى :

- التوسع فى اتاحة دراسات مهنية لدرجة دبلوم بعد درجة البكالوريوس .

- اقامة دراسات مسائية للمساهمة فى اعداد الكادر اللازم لقطاعات الانتاج والخدمات .

- تقديم مقررات دراسية غير مرتبطة بالدرجات العلمية لتحقيق استمرار التعليم .

- التوسع فى اجراء بحوث تطبيقية بتعاقدات خاصة .

* يجب أن يتسم النظام الجامعى بصفة عامة بالآتى :

- ان يكون اتجاه الدراسة فى مرحلة البكالوريوس عريضا ، وأن يكون التخصص الدقيق فى المراحل العليا .

- أن يتناسب عدد الطلاب فى الدراسات العليا مع الامكانات المادية والبشرية اللازمة فى التخصصات المختلفة ، وأن تراعى كل جامعة تحديد عدد المقبولين فى الدراسات العليا .

- مراعاة المرونة والدينامية والاستقلالية حتى مستوى القسم مع تقصير خط اتخاذ القرار وتنفيذه .

- العناية بالتدريب العملى فى مختلف مراحل التعليم بالكليات العملية .

- التدرج نحو الوصول الى تحقيق قاعدة مراحل الاختيار ، وذلك بتبنى نظام الساعات المعتمدة والتخصصات البينية .

* تعديل القوانين والنظم الجامعية على النحو الذى يسمح بتنفيذ هذه التوصيات .

* تهيئة الرأى العام للترحيب بالانماط الجديدة من التعليم الجامعى .

دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته

لا شك أن منطلق التنمية وهدفها هو الانسان ، وانه ينبغي ان تسير تنمية البشر جنبا الى جنب مع التنمية العامة وتطويرها بكل جوانبها وابعادها .

ومن هذا المنطلق فإن العنصر البشرى سيظل اهم عناصر التنمية ومن ثم فإن وضعه في المسار الصحيح لاستيعاب علوم العصر ومنجزات التكنولوجيا يعتبر امرا حيويا لتحقيق أهدافها .

وفي مصر كما هي الحال في دول العالم الاخرى ، فان التعليم وحده هو القادر على دعم ايجابيات شخصية الانسان المصرى وتطويرها لتحقيق مزيد من الايجابيات ، وهو الذى يستطيع ان يقدم افضل الحلول والبدائل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان يعرض على مستوى عال من الدقة التحليل العلمي للظاهرات والمشكلات والمشروعات التي ترتبط بقدر مصر ومصيرها .

ومن هنا فان التعليم هو استثمار اصيل رابح لانه يشكل القاعده لكل استثمار آخر ، بل هو في حقيقته استثمار متجدد ، حيث ينتقل عائده من جيل الى جيل . والجامعات المصرية ممثلة لقمة الجهاز التعليمي في البلاد هي المسئولة عن اعداد الكوادر والقيادات القادرة على التخطيط لحاضر مصر ومستقبلها ، وتنفيذ الخطط التي تضعها ، والتي تهدف الى بناء المجتمع ورفاهيته .

ان التحام الجامعة بالمجتمع هو التحام اصيل ، فالجامعة - بطريق مباشر او غير مباشر - تقدم الخدمات للمجتمع عن طريق تعليم افراده وتخريج الكوادر في التخصصات المختلفة ، ومن المتعارف عليه ان للجامعة ثلاث وظائف هي : التعليم والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ولا شك في الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع تعتبر محصلة الوظيفتين الاخريين حيث يمتد نشاط الجامعة الى خارج نطاقها من خلال التعليم والبحث العلمي ، بالاضافة الى ان هناك هدفا رابعا له اهمية كبيرة ، ولو انه لا يلقى في كثير من الاحيان العناية المناسبة ، وهذا الهدف الرابع هو القيام على الطابع القومي للثقافة القومية والحفاظ على التراث الوطني الاصيل ، ويشترك مع الجامعة في تحمل مسئولية تحقيق هذا الهدف التعليم العام الى جانب التكوين الأساسي للفرد داخل الاسرة .

وعلى الرغم من ان التعليم الجامعي هو المسئول الاول عن اعداد الكوادر والمهارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية ، وتخريج المتخصصين من اطباء ومهندسين وعلميين وزراعيين واجتماعيين وغيرهم ، إلا أن تفاعله الإيجابي مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر مازال يعترضه الكثير من العقبات والمشكلات ، ويحتاج الى تضافر الجهود من اجل الوصول الى الصيغة المناسبة لتحقيق هذا التفاعل ، واقتراح الحلول الملائمة وتطبيقها مع احتمال خطأ التجربة وصوابها . حتى لا يمضي الوقت وتتفاقم المشكلات ونتوه في دوامة الدراسات ، وننسى انها وان كانت في حقيقتها وسيلة فانها ليست هي الغاية .

وقد اجمع خبراء التربيه في العالم على ان التعليم العالي والجامعي هو أنسب الصيغ التعليمية التي تساعد على استيعاب الاشكال التكنولوجية للثقافة العلمية الحديثة في معطياتها الايجابيه والسلبية ،

ومن اكثرها اسهاما فى اثراء العلاقة بين العلم والحياة ، بل ومن اكثرها عطاء لبرامج التنمية ، فاستجابة التعليم لمشكلات الرجال والنساء الذين يعملون ويكدحون فى مجالات العمل المختلفة ، سواء فى الحقل او الصحراء ، فى المصنع او المنجم ، فى القاعات التشريعيه او المكاتب التنفيذية ، فى المجتمع او البيت ، وما يتطلبه ذلك من الاعداد العلمى القادر والتوجيه السليم – هو الهدف الذى تنشده الجامعات وتتطلع اليه الجماهير لحل مشكلاتها اليومية والمعيشية ولاثراء حياتها الفكرية والروحية.

ومن هذا المفهوم فقد اعادت كثير من الدول النظر فى استراتيجيتها التعليمية بطريقة تضمن تحقيق المطلوب بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الانتاجية والخدمية ، حيث انه بغير هذا التفاعل يصبح شعارا اجوف خاليا من الهدف والمضمون .

ونتناول فى هذا الموضوع مفهوم ربط الجامعة بالمجتمع ، وتاريخ تطوره ، ثم تقديم بعض المقترحات العلمية التى تسهم فى اقامة الجسور بين العلم والعمل وبين البحث والتطبيق . وبذلك تنتقل الجامعة الى الحياة العلمية كما تنتقل الخبرة العملية الى الجامعة .

مفهوم ربط الجامعة بالمجتمع :

اذا ترجمنا هذا المعنى الى فلسفة واقعية ، لأمكن القول بأن هذا المفهوم يتطلب من الجامعة بامكاناتها البشرية والمادية ان تضع نفسها فى خدمة المجتمع عامة ، وعلى وجه الخصوص فى خدمة البيئة المحيطة بها ، التى تتلقى الجامعة منها السند والتأييد لتحقيق اقصى ما تستطيع من نتائج فى حدود امكاناتها المتاحة .

اما من حيث الواقع العملى ، فان الخبراء فى هذا المجال يهدفون الى التعرف على مشكلات المجتمع واحتياجاته ، ثم تقديمها للجامعة ، وتركيز وبلورة المهارات الجامعية وتعبئة مواردها وامكاناتها لايجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات او بمعنى آخر مواجهة احتياجات المجتمع ، ثم ترجمة الاهتمامات الى انشطة تعليمية وتدريبية وارشادية فى المنطقة المحيطة بالجامعة .

واذا تعمقنا هذا المفهوم بدرجة اكبر ، فانه يمكننا القول بأن الوسائل التى تؤدى الى ذلك متعددة ، وقد تشتمل على توفير تعليم تخصصى محلى وفتح فصول مسائية ، واعداد دراسات قصيرة بالجامعة لتستفيد منها المؤسسات المختلفة فى مجال الانتاج والخدمات ، وتوفير مراكز التعليم المستمر ، واقامة المعارض ، واعداد البرامج التعليمية الاذاعية والتليفزيونية المحلية ، والدراسة بالمراسلة ، ونشر المقالات الصحفية المبسطة ، وعقد الحلقات الدراسية الصيفيه والمؤتمرات ، وتوفير الخدمات المكتبية المتنقلة ، وعرض الافلام وغيرها من الوسائل التعليمية البصرية ، وتقديم الخدمات الاستشارية الرسمية وتوفير مجالات متعددة من الدراسات غير الرسمية ، والاشراف على المزارع النموذجية ، الى غير ذلك من الوسائل .

ومن هذا تتبين ان جوهر هذا المفهوم هو تحقيق الارتباط المثمر بين الجامعة والمجتمع : ولكن يجب أن نؤكد بأن الوحدات والانشطة السابق ذكرها والتى تقوم على خدمة المجتمع لاتتماثل فى كل الجامعات ، حيث تتباين ظروف كل منها وامكاناته ، وكذلك لاختلاف الاحتياجات من منطقة الى أخرى .

ويمكن القول بصفة عامة ان هناك ثلاثة ابعاد فيما يختص بالوظيفة الثالثة للجامعة فى خدمة المجتمع ، وهى ابعاد ليست دائما كاملة الوضوح ولكن لكـــل منها فلسفته الخاصة ، التى نوضحها فيما يلى :

– البعد الجغرافى :

ويطلق عليه احيانا « التعليم الارشادى » او التعليم بغرض خدمة البيئة المحيطة بالجامعة او التعليم خارج جدران الجامعة ، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التى تؤدى الى الحصول على درجات علميه لهؤلاء الذين لايستطيعون الحضور الى الجامعة ، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية او مسائية خارج الجامعة ، او عن طريق الدراسة بالمراسلة ، او التعليم عن طريق الاذاعة والتليفزيون .

- البعد الزمني :

ويسمى احيانا بالتعليم المستمر او التعليم العالي للكبار ، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين اتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن ، وذلك عن طريق انشاء الفصول الدراسية والقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج والمقررات القصيرة وعقد ندوات البحث واعداد البرامج الاذاعية والتليفزيونية وغير ذلك من اشكال التعليم المستمر . وليس المعتاد في مثل هذه الدراسات ان يطبق النظام المنهجي للكلية تطبيقا حرفيا ، وانما تطبق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار .

- البعد الوظيفي والخدمي :

ويشتمل هذا النوع على مايسمى « بالخدمات التعليمية » و« البحوث التطبيقية » ويتمثل في تطوير الموارد الجامعية واستغلالها لمقابلة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار ، بغض النظر عن السن او الجنس او الخبرات التعليمية السابقة ، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والافراد .

والواقع أن امتداد نشاط الجامعة الى كل مجالات الخدمة العامة ينقل وظيفة الجامعة الى نطاق مفهوم جديد يسمى بنظام الجامعة المتعددة الاغراض ، كما ان مفهوم الارشاد الجامعي وهو أحد مجالات الوظيفة الثالثة للجامعة يتضمن « الارشاد العام او الخدمات الممتدة العامة » والارشاد الزراعي او الخدمات الممتدة الزراعية .

التطور التاريخي للدور الذي تقوم به الجامعات لخدمة المجتمع المحيط بها :

ان تاريخ الارشاد الجامعي والخدمات الممتدة للمجتمع المحيط بالجامعة يرجع الى اواخر القرن الثامن عشر ، حين قام اعضاء بعض الجمعيات بانجلترا على خدمة عمال المصانع بإعداد مناهج نظامية قدمت في صورة محاضرات في مجال الميكانيكا ، ثم تطورت الى تنظيم فصول لدراسة الميكانيكا لعمال الورش وغيرهم من عمال الصناعة .

كما تعتبر الولايات المتحدة الامريكية كذلك من البلاد الرائدة في هذا المجال ، حيث ظهرت المعاهد الميكانيكية فيها مع نظيراتهـا في انجلترا ، ثم ظهرت في القرن التاسع عشر كليات ريفية للزراعة وفنون الميكنة الزراعية ، وعرفت باسم كليات منحة الارض .

وقد كان الهدف الاساسي من انشاء هذه الكليات هو القيام بخدمات تعليمية تخدم الزراعة والفنون الميكانيكية ، وكانت الدراسة تشغل عادة ثلاثة ايام في الاسبوع مع تخصيص الاجتماعات النهارية لمحاضرات ومناقشات متعلقة بالمشكلات العملية في مجال الزراعة ، اما الفترة المسائية فكانت تخصص للثقافة والترفيه .

كذلك فقد كان لانشاء محطات التجارب الزراعية ونشر نتائج بحوثها التي تناولت مشكلات البيئة حافزا على زيادة نشاط الارشاد الجامعي ، ودافعا الى تنظيم اجهزة مستقلة للقيام باعبائه ضمن اطار الوظيفة الثالثة للجامعة تدعم وظيفتيها الاساسيتين وهما التدريس والبحث العلمي .

والى جانب الاجهزة الارشادية الزراعية نشأت في الجامعات الامريكية اجهزة اخرى للعمل في غير المجالات الزراعية اطلق عليها اجهزة الخدمات الممتدة العامة واجهزة الارشاد العام وذلك حتى يمتد نشاط الكليات الجامعية الاخرى الى خارج اسوارها ، ولاينحصر بداخلها فقط بل تقوم بخدمة سكان المنطقة في المجالات المختلفة ، وجدير بالذكر ان من التطورات الحديثة في هذه الجامعات هو ضم اجهزة الارشاد الزراعي والارشاد العام تحت وحدة ادارية واحدة يرأسها نائب رئيس الجامعة او رئيس الجامعة نفسه في بعض الجامعات .

كما تجدر الاشارة ايضا في هذا المجال الى نظام الدراسة بالمراسلة وقد بدأ هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وظل ينمو حتى يومنا هذا ، حيث انشئت مشروعات تجارية مثل « المدرسة الدولية للمراسلة » وتبعا لذلك انتشرت المكتبات في كثير من المدن والقرى في معظم البلاد الاوروبية والامريكية .

وقد وجد ان وسائل الاعلام المختلفة يمكن ان تقوم بدور كبير فى نقل المعلومات من الجامعات الى المجتمع مما كان له الاثر الكبير فى دعم الدور الذى تقوم به الجامعات فى خدمة المجتمع .

وتجرى فى الوقت الحاضر بعض التجارب لتطويع الاقمار الصناعية لهذه الاغراض التعليمية خصوصا فى البلاد المتقدمة .

ومع ذلك فان رجال الجامعات لم يكونوا دائما على اتفاق كامل بالنسبة لجدوى الزام الجامعات بأعباء وظيفية جديدة عن طريق توفير خدمات تعليمية عامة خارج أسوارها ، فى وقت يواجه التعليم الجامعى ازمة نتيجة تزايد عدد الطلاب النظاميين وتصاعد مسئوليات البحث العلمى بالجامعات .

ومع ذلك فمن ناحية اخرى اتفق الكثيرون على ان اوجه نشاط تعليم الكبار لا يمكن توفيرها الا عن طريق الجامعات لما لديها من معرفة متخصصة .

ولقد نادى الكثيرون بأن الجامعة الحقيقية يجب أن تفتح ابوابها ومكتباتها للجماهير وان يكون لها رسلها ودعاتها فى الخدمة العامة . وعلى الارشاد الجامعى مسئولية توفير رسله الذين يتخطون حدود الجامعة الى المجتمع والشعب ليعاونوه فى حل مشكلاته العملية فى الحياة .

أنشطة الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع :

ان هناك محاولات مستمرة لتحقيق التفاعل المرغوب بين الجامعة والمجتمع يتمثل فى الانشطة التعليمية والبحثية التى تقوم بها الجامعات فضلا عن الدور الذى تقدمه مراكز الخدمة العامة ومراكز خدمة المجتمع والوحدات ذات الطابع الخاص والورش الجامعية ومراكز الحاسب الآلى ومحطات التجارب الزراعية ، وتنظيم الدورات الدراسية والتدريبية فى مجالات اللغات الاجنبية والمهارات الفنية . هذا بالاضافة الى اشتراك الجامعة بخبرة بعض اعضاء هيئات التدريس بها مع بعض المؤسسات والهيئات عن طريق ندبهم كل او بعض الوقت ، وكذلك اشتراك الطلاب باشراف اساتذتهم من اعضاء هيئات التدريس وخاصة فى الاجازات فى قوافل المسح والعلاج الطبى ومشروعات محو الامية والخدمة الاجتماعية وغيرها .

وعلى الرغم من هذه الانجازات المشار اليها فان ما تقوم به الجامعات المصرية بالنسبة لنشاطاتها فى خدمة المجتمع لم يصل الى المستوى المناسب . فلدى الجامعات المصرية امكانات كبيرة تستطيع بمقتضاها تادية خدماتها للمجتمع مثل التعليم المستمر والتدريب واعادة التدريب وحل مشكلات الصناعة والانتاج والخدمات عن طريق البحث العلمى .. الخ .

وقد يعود ذلك الى انه لايقابل هذه الامكانات المتوافره لدى الجامعات اسباب ضاغطة وملحة فى المجتمع تدفع العلماء للدراسة والبحث لايجاد الحلول المناسبة لها ، اذ مازال الطلب من قبل المجتمع على هذه الخدمات غير واضح . وان الأمر ليطلب تحريك هذه الحاجة الى خدمات جامعية من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يكون من اسباب عدم الشعور بالتفاعل الايجابى بين الجامعه والمجتمع ، قصور بعض الامكانات ، او قصور فى التخطيط والتنسيق بين الجامعة والهيئات المختلفة التى تهتم بمشكلات التنمية ، او قصور فى المعلومات ، او جمود فى المناهج الدراسية ، او قصور فى توجيه الامكانات العلمية والبشرية وحسن استثمارها بالكامل .

وفيما يلى بعض الانشطة التى يمكن ان تقوم بها بعض الكليات فى جامعاتنا وهى كأمثلة وليست على سبيل الحصر ، فان مصر تملك من الطاقات البشرية والكفاءات العلمية بجامعاتها ما يمكنها من المساهمة الفعاله وتحقيق معدلات للتنمية تفوق معدلات الدول النامية ، بما يحقق رفاهية المجتمع لو امكن توجيه هذه الامكانات العلمية والبشرية والمادية واستثمارها والتنسيق فيما بينها بصورة جادة وصادقة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى المجلس بما يأتى :

اولا : بالنسبة لكليات الزراعة :

* ان تقوم كليات الزراعة بدور فعال فى النهوض بالانتاج الزراعى بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة واجهزتها المختلفة وذلك كله فى مجالات :

- الانتقال الى الحقول للتعرف على مشكلات البيئية فى مواقعها .

- انشاء المزارع النموذجية ورعايتها واتاحة زيارة المزارعين لها واطلاعهم على انشطتها وانتاجها بغرض توثيق العلاقة بين الكلية والمزارعين لتطوير الانتاج وتحسينه لزراعة المحاصيل وخدمتها ، والاقتناع بالاصناف الحديثة عالية الانتاج حتى يقبل المزارعون على عرض مشكلاتهم وتقبل الحلول .

- التعليم المستمر للمرشدين الزراعيين عن طريق البرامج التدريبية المنتظمة .

- اعداد النشرات الاعلامية الارشادية بلغة سهلة مبسطة تتناسب مع المستويات التعليمية للمستفيدين منها ، ويمكن الاستعانة فى ذلك بالاذاعة الصوتية والمرئية .

ثانيا : بالنسبة لكليات الطب :

* الاهتمام بابراز دور المشروعات الطبية والوقائية .

* التوسع فى خدمات العلاج الاقتصادى بالعيادات والمستشفيات الجامعية فى غير اوقات الدراسة (وذلك حتى لا يستشعر المرضى انهم موضوع تعليم او تدريب للطلاب) .

* ايجاد الحلول للمشكلات الصحية الاجتماعية الاقتصادية القومية مثل مرض البلهارسيا وذلك بالتعاون مع كليات الزراعة ووزارة الصحة واقسام الاجتماع بكليات الاداب ووزارة الثقافة واجهزة الاعلام والصحافة ووزارة الرى .

* نشر الوعى الصحى عن طريق الاستعانة بالاذاعة والتليفزيون والجرائد والمجلات والكتيبات التى تحتوى على الارشادات المبسطة ، وكذلك بعرض الأشرطة والافلام فى المدارس والمصانع وغيرها .

* تنظيم القوافل الطبية الطلابية تحت اشراف اعضاء هيئة التدريس بحيث تكون جزءا من البرامج الدراسية وبرنامجا سنويا يخطط مع الكليات المناظرة ، وخاصة بالنسبة للمناطق النائية التى تفتقر للخدمات الطبية .

ثالثا : بالنسبة للكليات الانسانية :

* اعداد دورات عن المشروع الصغير واسلوب ادارته وطريقة مسك دفاتره .

* تقديم دورات مسائية قصيرة تعاون الرجل العادى وافراد الشعب على زيادة الوعى بنشاطات الاجهزة الحكومية التى يتعاملون معها للتعرف على حقوقهم وواجباتهم والسبيل الذى يسلكونه فى معاملاتهم ، لتفهم الاوضاع فى الامور القضائية والضرائب والتسجيل العقارى والاسكان ...الخ .

* عقد دورات للعاملين بالقطاع الحكومى لمساعدتهم على تفهم طبيعة العمل الادارى وعلاقة الموظف العام بالمواطن .

* الاستفادة من الاعداد الكبيرة للطلاب المقيدين بالجامعات فى المشاركة فى حل مشكلة الامية وذلك بعقد دورات قصيرة للطلاب خلال فترة الاجازة الصيفية لتدريبهم على طرق تعليم الكبار ، ثم توفير الامكانات اللازمة لهم للمساهمة فى حل هذه المشكلة القومية ، مع منحهم الحوافز الادبية والمادية المناسبة .

رابعا : فى مجال الخدمات المتنوعة :

* دعم دور محطات التجارب الزراعية والورش النموذجية فى العمليات الارشادية ، الى جانب الدور الذى تقوم به فى تدريب طلاب الجامعات .

* المساهمة فى اعداد النشرات الاعلامية والارشادية بلغة سهلة ومبسطة تتناسب مع المستويات التعليمية للمستفيدين منها ، وذلك بالاشتراك مع الوزارات المختصة .

* اعداد البرامج التعليمية الاذاعية والتليفزيونية والمشاركة فيها .

* عقد الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الصيفية لمدرسى التعليم العام لتعريفهم بالجديد والمستحدث فى العلوم المختلفة ، مما يعود بالنفع المؤكد على مستوى التعليم .

* الاهتمام بالتعليم المستمر للفنيين والمهنيين كالاطباء والمرشدين

الزراعيين والمهندسين وغيرهم .

* الاستفادة بفائض خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة عن طريق التدريب التحويلي لهم واعدادهم في التخصصات التي يوجد بها عجز ملحوظ ، وذلك عن طريق تقديم الدراسات المناسبة لهم ، او تسجيلهم للحصول على دبلومات التخصصات المطلوبة .

* النظر في امكان الاخذ بنظم جديدة للتعليم الجامعي والعالي كالدراسة بالمراسلة والجامعة المفتوحة والدراسات المسائية وغيرها .

خامسا : في مجال خدمات تطبيق البحوث :

* تنظيم برامج البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية في مصر وربطها ببرامج التنمية ، والتركيز على المشكلات الهامة مثل الانتاج الغذائي والاسكان والصناعة والطاقة والنقل والصحة والمشاكل البيئية وتنمية الفرد وغيرها .

* إتاحة الفرصة لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتقديم خبراتهم للمؤسسات المختلفة في مجالات الانتاج والخدمات ، حتى يمكن ان تستفيد منها هذه المؤسسات في دراسة مشكلاتها ووضع بدائل الحلول لها .

* دراسة قيام الجامعات بدور المكاتب الاستشارية للانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على المستوى القومي او المحلي .

* الاهتمام بالاعلام ونشر نتائج البحوث التي يتوصل اليها هيئات التدريس بالجامعات لتكون في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج .

* اتاحة زيارة المزارعين للمزارع النموذجية التي تجرى بها البحوث الزراعية لاقناعهم بجدواها ، بهدف التطبيق والاخذ بها في حقولهم ، بغية تحسين الانتاج الزراعي وزيادته .

سادسا : في مجال تطويع الدراسة بالجامعات لخدمة حاجات المجتمع :

وتحقيقا للتفاعل الايجابي بين الجامعة والمجتمع وزيادة الالتحام بينهما ، فانه من الضروري ان تقوم الجامعة بالتعريف بالخدمات التي يمكن أن تقدمها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي او المحلي بغية زيادة وتحسين الانتاج ورفع مستوى الخدمات ، وايجاد الحلول لما قد يعترض المجتمع من مشكلات ، وذلك نظرا لأنه يتعذر أن تقوم الجامعة بدور إيجابي في خدمة المجتمع ، دون ان يشعر المجتمع بالحاجة الحقيقية لطلب هذه الخدمات في مجال وظيفتها الثالثة .

ونظرا لان هذه الخدمات الممتدة للجامعة هي في واقع الامر محصلة لدوره في التعليم والبحث العلمي - فان الامر يتطلب النظر في تطوير وتحديث نظم التعليم واساليبه وبرامجه ومقرراته في جميع مراحله بحيث يقوم على اكتشاف مواهب الطالب وتعويده على البحث والابتكار وتنمية قدراته على التعليم الذاتي ، بدلا من الحفظ والتلقين واعتماده على الكتاب الواحد .

وفي هذا المجال يوصي المجلس بما يأتي :

* تضمين البرامج الدراسية بالكليات المختلفة وخاصة العملية منها عددا من المقررات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تساعد على بناء شخصية الخريج بما يجعله واعيا بقضاياه ، مدركا لدوره في الخدمات العامة ، مستعدا للمشاركة الايجابية بعطائه الوفير .

* استخدام التخصصات الجديدة بهدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع .

* التأكيد على أهمية الاخذ بنظام الدراسات البينية بين اكثر من تخصص والتي تتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي في مجتمعنا المعاصر .

* التوسع في استخدام وسائل الايضاح السمعية والبصرية والافلام السينمائية في الموضوعات المتخصصة في العملية التعليمية الى جانب الاستعانة بها في النشاط الارشادي .

* انشاء جهاز متخصص في كل جامعة (او كلية كبيرة) لخدمات المجتمع وانشاء منصب في كل جامعة كبيرة لنائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع .

* اعادة النظر في النظام المعمول به حاليا في التعيين والتدرج بوظائف اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بحيث يؤخذ في الاعتبار الدور الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية او رفع مستوى الانتاج والخدمات كعنصر ايجابي عند تقويمه .

سياسة القبول في التعليم الجامعى

عندما تأسست الجامعة المصرية (الأهلية) فى عام ١٩٠٨ ، نص عقد تأسيسها على ان الهدف منها (ترقية مدارك واخلاق المصريين على اختلاف اديانهم وذلك بنشر الاداب والعلوم) . هذا بينما كانت دراسة الطب والهندسة والزراعة واعداد المعلمين وغيرها تابعة للحكومة خارج الجامعة ، وفى بعض الاحيان تابعة للوزارات التى تستخدم خريجى هذه المدارس العليا .

غير ان تطور المجتمع ونمو الجامعة والحاق الكثير من فروع الدراسات العالية كالطب والهندسة والزراعة والتجارة وغيرها بالجامعة ، كل ذلك أدى الى تغيير جذرى فى هدف الجامعة وواجباتها . فهى اليوم تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ، وتعتبر بذلك معقلا للفكر الانسانى فى ارفع مستوياته ومصدرا لاستثمار اهم ثروات المجتمع واغلاها وهى الثروة البشرية ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الاخرى والهيئات العلمية والاجنبية ، كما تختص باعداد الانسان المزود باصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى دعم المجتمع المصرى وبناء مستقبل الوطن وخدمة الانسانية .

وبذلك اصبحت الجامعة فى وضعها الحالى المصدر الاول لتزويد البلاد بالاخصائيين والمهنيين والخبراء فى مختلف قطاعات النشاط الانسانى من مربين وعلماء واطباء ومهندسين وعلميين وزراعيين وقانونيين وتجاريين وخبراء اقتصاد تعليم واجتماع ، الى غير ذلك .

وكل من هذه التخصصات تؤكد ان عملية التعليم الجامعى عملية متعددة الابعاد ولا تتمثل فى مجرد حشد المعلومات فى عقل الدارس ، وانما تشمل الارتقاء بالفكر والوجدان والمهارات بما يناسب كلا من المهن المختلفة التى يعد لها التعليم الجامعى .

ولقد نتج عن كل ذلك بالنسبة لدور الجامعه والتعليم الجامعى نتيجتان :

الاولى : انه يتعين على الجامعة ان تضطلع بدور رئيسى فى عملية التعليم المستمر .

الثانية : ان جانب المعرفة فى عملية التعليم الجامعى يجب ألا يقتصر على تزويد الدارس بالنظريات والمعلومات الميسرة فى وقت دراسته ، وانما يشمل بالاضافة الى ذلك التنمية الفكرية للدارس التى تجعله قادرا على تقبل الجديد فى مادته ، بعيدا عن الوقوف بجمود عند حد ماحصله اثناء دراسته الجامعية من معلومات .

اسلوب القبول بالجامعة :

كان المتبع منذ اربعين عاما فى قبول اوراق الطلاب للالتحاق بكليات الجامعة من بين حملة الشهادة التوجيهية - أن يتقدم الطالب بأوراقه الى الكلية التى يرغب الالتحاق بها ، فلم يكن كل من يحصل على الشهادة التوجيهية بقادر على التقدم للجامعة لأسباب اقتصادية واجتماعية ، فضلا عن أنه لم تكن توجد مشكلة بالنسبة للاماكن والأعداد .

وفى الأربعينات بدأ الموقف يتغير تدريجيا ، فازداد عدد الحاصلين على الشهادة التوجيهية . وبالرغم من انشاء جامعة الاسكندرية عام ١٩٤٢ الا ان الاماكن فى كليات الجامعتين (القاهرة والاسكندرية) كانت تحدد بما يتفق مع امكاناتهما الى حد معقول ، وبدأ الطلب يزيد على العرض وبرز ذلك اكثر بعد تقرير مجانية التعليم الثانوى سنة ١٩٥٠ ، واصبح يوجد عدد كبير من حملة التوجيهية الذين يرغبون فى الالتحاق بكليات معينة ولا يستطيعون تحقيق ذلك .

وفى سنوات ماقبل الثورة كان الطالب يتقدم باوراقه – بعد اعلان نتيجة الدور الاول لشهادة التوجيهية – الى الكلية التى يرغب الالتحاق بها ويظل قبوله معلقا الى ان تعلن نتيجة الدور الثانى لتلك الشهاده ثم تعلن الكلية نتيجة القبول ويفاجأ عدد كبير من الطلاب بعدم قبولهم لان مجموع درجاتهم يقل عما قبلته الكلية التى قدموا اوراقهم اليها ، وكان الطالب يضطر فى هذه الحالة الى سحب اوراقه والتوجه بها الى كلية اخرى ، فيوفق احيانا فى ايجاد مكان له . ولكن فى أغلب الاحيان كانت تصادف صعوبات تحول دون قبوله مثل انتهاء موعد القبول فى الكلية .

وفى يونيه ١٩٥٥ اثير موضوع الالتحاق بالجامعات وضرورة العمل على وضع ضوابط له فى ضوء زيادة اعداد الطلاب والعمل على استقرارهم وتوفير وقتهم وجهدهم ، واستقر الرأى على انشاء مكتب لتنسيق قبول الطلاب بالجامعات .

واساس تحقيق الرغبات هو المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب .

وقد ظل التعليم الجامعى فى مصر حتى اواخر الستينات منحصرا فى جامعات اربع هى : القاهرة ، والاسكندرية ، وعين شمس ، واسيوط بالاضافة الى جامعة الأزهر التى تحكم تحديث الدراسة بها منذ اوائل الستينات لتضم مختلف التخصصات الجامعية بالاضافة الى تخصصاتها التقليدية وهى الدراسات الاسلامية والعربية ، الا انه ازاء زيادة السكان وتطبيق مجانية التعليم على التعليم الجامعى ، وكذلك زيادة المقبولين بالتعليم الثانوى العام حتى اصبحت نسبتهم الى قرنائهم الذين يقبلون فى التعليم الفنى فى هذه الفتره ١٠ : ١ – فقد اتجهت الدولة الى انشاء العديد من الجامعات الجديدة ، انتشرت فى كثير من عواصم المحافظات بالجمهورية ، وذلك بهدف توفير فرص التعليم الجامعى للالاف من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فى بيئاتهم والتخفيف عن الجامعات الاقدم ، لتكون الجامعات المنتشرة مراكز للاشعاع العلمى والفكرى فى مختلف مجالات المعرفة .

الا ان هذا التوسع الكبير فى التعليم الجامعى لم تسبقه دراسة دقيقة ومستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات الجامعية المختلفة وانما هدفت سياسة القبول بالجامعات الى الاستجابة لمطالب الجماهير بقبول أبنائها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بالجامعات ، وقد امكن تحقيق ذلك بالتوسع فى القبول وخاصة فى الكليات النظرية دون النظر لحاجة الدولة من خريجى هذه الكليات ، ودون توفير الامكانات الضرورية ، مما ادى الى :

– التخوف من انخفاض مستوى التعليم الجامعى فى مجمله قياسا بالمستويات العالمية .

– قبول طلاب لا تتفق قدراتهم العلمية مع التعليم الجامعى .

– وجود فائض من الخريجين فى مجالات لاتستوعبها سوق العمالة

– خروج نظام الانتساب عن الاهداف التى انشئ من اجلها وهى رفع المستوى العلمى للعاملين فى مجال عملهم وتخصصاتهم العلمية .

وبرغم ما تتخذه وزارة التعليم من اجراءات تهدف الى خفض اعداد المقبولين بالتعليم الثانوى العام ، حيث وصلت نسبتهم فى العام الدراسى ٨٢/٨١ الى حوالى ٤٨ ٪ من جملة الناجحين فى الشهادة الاعدادية وتوجيه الاعداد الاخرى من الناجحين الى التعليم الفنى ، وكذلك برغم زيادة معدلات القبول بمعاهد اعداد الفنيين ، اذ بلغت نسبة القبول بهذه المعاهد فى العام الدراسى ٨٣/٨٢ حوالى ٤٠ ٪ من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة – فان الطلب على التعليم الجامعى فى مصر يزيد

على الامكانات المتاحة بالجامعات .

المبادئ التى ينبغى ان تبنى على اساسها سياسه القبول فى التعليم الجامعى :

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية هى :

- ان يكون قبول الطلاب بالتعليم الجامعى بناء على رغبة الطالب فى التعليم وقدراته لتحقيق ذاته فى الدراسة الجامعية التى يرغبها وفى هذه الحالة لايجوز ان يوصد باب التعليم الجامعى امام اى راغب فيه طالما قد استكمل المقومات العلمية للالتحاق به .

- ان يكون القبول فى ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخريجين فى التخصصات الجامعية المختلفة ، وفى هذه الحالة يجب دراسه هذه الاحتياجات بالنسبة لكل تخصص ليكون عدد الطلاب المقبولين متمشيا مع متطلبات العمل .

- ان يكون القبول وفقا للامكانات التعليمية المتاحة بكل كلية بحيث يكون المستوى العلمى للخريج متمشيا مع مستويات العصر الذى نعيش فيه .

لكن هناك العديد من المعوقات التى يجب ازالتها حتى يمكن وضع سياسة للقبول بالتعليم الجامعى فى مصر مثل :

- المفاهيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تعطى للمؤهل الجامعى قدسية وقيمة كبيرتين بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى مما يزيد من الاندفاع والضغط للالتحاق بالجامعة فالدرجة الجامعية تعتبر عاملا اساسيا ومهما بصفة عامة فى التقدير الاجتماعى للفرد ، وتعد فى مفاهيم معظم ابناء المجتمع جواز مرور لمعارج المستويات الاجتماعية .

- سياسة الاجور التى تقوم على اساس ربط الاجر بالشهادة الحاصل عليها العامل بصفة رئيسية وليس على اساس العمل الذى يؤديه ونوعيته . فالحصول على درجة جامعيه يضمن للفرد الحصول على راتب معين ويفتح الطريق امامه الى اعلى الدرجات المالية حتى يصل الى وظائف الادارة العليا .

- حرص الحكومة على ان ترضى الجماهير وذلك بالضغط على الجامعات لقبول اكبر عدد ممكن من الحاصلين على شهادة الثانويه العامة بصرف النظر عن الامكانات التعليمية المتاحة بها .

- التزام الدولة بتعيين جميع الخريجين بصرف النظر عن حاجاتها اليهم .

- قلة المنافذ التعليمية الاخرى الموازية للتعليم الجامعى وخاصة المعاهد الفنية العالية .

- الزام الطلب بالالتحاق بالجامعة فى ذات العام الذى حصل فيه على شهادة الثانوية العامة فاذا لم يتيسر له ذلك ضاعت عليه فرصة الالتحاق بالجامعة ، الامر الذى يزيد من الضغط على الالتحاق بالجامعة لاغتنام الفرصة الوحيدة .

- نظام الدراسة بشهادة الثانوية العامة لا يتيح للطالب فرصة تكوين نفسه باختياره المواد التى تتفق مع رغبته ، ولايلبى كذلك متطلبات التعليم الجامعى فى التعرف على قدرات الطالب وميوله بالنسبة للتخصصات المختلفة .

- تقبل الجامعات المصرية كل عام عددا ليس بالقليل من الطلاب الحاصلين على شهادة الـ (G.C. E) المستوى العادى برغم أن المحتوى العلمى لمادتى اللغة العربية والرياضيات فى هذه الشهادة يقل كثيرا عن المحتوى العلمى لهاتين المادتين فى الشهادة الثانوية المصرية ، برغم ان هذه الشهادة لاتؤهل الحاصل عليها بالجامعات البريطانية والاجنبية ، اذ لابد للطالب الراغب فى متابعة الدراسة الجامعية من الحصول على المستوى المتقدم لهذه الشهادة .

- اصبح نظام الانتساب بوضعه الحالى بابا خلفيا لزيادة اعداد الطلاب بالكليات النظرية ، فى حين ان الهدف من هذا النظام هو قبول نوعية اخرى من الطلاب تختلف تماما عن نوعية الطلاب الذين يقبلون كمنتظمين .

ما يثار من عيب حول نظام التنسيق الحالى :

– عدم امكان تحقيق رغبة الطالب فى الدراسة التى يميل اليها وتتفق مع قدراته واستعداداته .

– انعدام الصلة بين تحديد الحد الادنى لمجموع الدرجات الذى يقبل باية كلية ومستوى الدراسة او الامكانات التعليمية بها . وانما الذى يحكم ذلك ضغط الطلاب على الالتحاق بكلية وعزوفهم عن الالتحاق باخرى .

كما انه فى العام الجامعى ٧٧ / ١٩٧٨ اصدر المجلس الاعلى للجامعات قرارا بالموافقة على التحويل الجغرافى للطلاب بين الكليات المتناظرة بعد ان انتهى مكتب التنسيق من مهمة توزيعهم وفق قواعده وذلك فى حدود نسبة ١٠ ٪ من مجموع عدد الطلاب الذين قبلوا فى الكلية المراد التحويل اليها ، وان تكون الاولوية فى ذلك للطالبات . وقد وضعت ضوابط موضوعية لهذا الاجراء تكفل تحقيق الاستقرار لهذه الفئة وخاصة الطالبات .

ومنذ العالم الجامعى ١٩٨١/٨٠ رفع المجلس الاعلى للجامعات هذه النسبة الى ٢٠ ٪ ، الا ان بعض الكليات وخاصه الكليات النظرية تجاوزت هذه النسبة بدرجة ملفتة للنظر حتى ان بعضها اصبح يقبل التحويل بنسبة تزيد على ١٠٠ ٪ من عدد المقبولين بها اصلا ، وقد ادى ذلك الوضع الى ما يأتى :

– التأثير على مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين الطلاب وهو الهدف الذى من اجله انشئ مكتب التنسيق .

– ازدحام بعض الكليات باعداد كبيرة من الطلاب فى مقابل نقص شديد فى البعض الآخر وخاصة فى الجامعات الاقليمية .

– التحايل من خلال تحويل ثلاثى بين كليات غير متناظرة اعتمادا على توافر شرط الحد الادنى للمجموع .

وترتفع اليوم بعض الاصوات تنادى بانه بعد ان انتشرت الجامعات الاقليمية وكلياتها فى معظم محافظات الجمهورية يجب ان تتولى كل جامعة تنسيق قبول الطلاب الجدد عن طريق مكتب خاص بها ، على اساس ان تنفيذ هذا الاقتراح يحقق ما يلى :

– التطبيق الحقيقى لمبدأ تكافؤ الفرص بين طلاب كل اقليم .

– التوسع فى القبول او الحد منه فى كل كلية وفقا لامكاناتها ، مع تفضيل ابناء الاقاليم من الحاصلين على الحد الادنى للمجموع .

– تخفيض الاعتمادات الضخمة التى تخصص لإسكان الطلاب بالمدن الجامعية ، واستخدامها فى تحسين العملية التعليمية بالجامعات .

غير ان هذا الاتجاه يعرض الطالب لمتاعب البحث عن كلية فى جامعة اخرى اذا لم يستطع تحقيق رغبته فى جامعة إقليمية ، علاوة على تحمل كل جامعة بأعباء اضافية يغنى عنها الآن مكتب التنسيق الحالى .

وبرغم ما يثار حول نظام التنسيق الحالى من عيوب الا انه يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب ، وهو اهم ما يقلق الطلاب وذويهم وكذلك القائمين على امر الجامعات طالما انه لا توجد مقاييس اخرى للتعرف على ميول الطلاب وقدراتهم .

وتشير كل الدلائل الى ان ظاهرة ازدياد الطلب على التعليم الجامعى ستستمر بل ستشتد فى المستقبل .

ولقد واجهت كثير من الدول هذه المشكلة بأساليب متعددة ابرزها :

– اجراء امتحان مسابقة او قبول للطلاب المتقدمين لاختيار افضلهم كما هى الحال فى روسيا وبعض الجامعات فى الدول الغربية .

– تنظيم دراسة تمهيدية للتعليم الجامعى لمدة عام يلتحق بها كل طالب يرغب فى هذا النوع من التعليم ، ولا يسمح له بالاستمرار فى الدراسة الجامعية الا بعد نجاحه فى امتحان هذه الدراسة كما هى الحال فى فرنسا وبعض الدول الاخرى .

– انشاء مستويين من شهادة المرحلة الثانوية ، احدهما عام لا يؤهل للالتحاق بالجامعة والثانى خاص او رفيع يؤهل لدخول الجامعة كما هى الحال فى جامعات انجلترا وبعض الدول الاخرى .

– تفرض بعض الدول مصروفات للتعليم الجامعى مع تقرير منح

مجانية للطلاب المتفوقين .

ولا شك ان كل هذه الاساليب تحد من الطلب على التعليم الجامعي .

النظام الحالي للانتساب بالجامعات المصرية

ان المفهوم الاصلي لنظام الانتساب بالجامعات المصرية هو تمكين من تتوافر لديهم الرغبة من العاملين في مختلف اوجه النشاط في الحياة من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة (مثل الموظفين والسيدات المتزوجات ... الخ) من متابعة تعليمهم الجامعي .

وتفترض طبيعة نظام الانتساب انه ليس من الضرورى انتظام الطالب المنتسب فى حضور المحاضرات والدروس بالجامعات . وان كانت تستوجب متابعته المواد الدراسية . ومن المنطقى ان يقتصر نظام الانتساب على كليات الدراسات الانسانية (الحقوق والآداب والتجارة) .

واقتضى التزايد المستمر فى عدد الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة ، ان اصبح الانتساب بابا لاستيعاب اعداد كبيرة من الطلاب خضع توزيعهم للاحكام الخاصة بمكتب التنسيق وأهمها الحصول على الشهادة الثانوية العامة في ذات العام المراد الالتحاق فيه بالجامعات - هذا فضلا عن تنظيم القبول بترتيب مجموع الدرجات .

وقد ادى هذا الوضع الى خروج نظام الانتساب عن مفهومه الاصلى ، وهو اتاحة الفرصة لمن شاء من المواطنين - حينما تمكنه ظروفة الخاصة بمتابعة الدراسة الجامعية في اطار القواعد التي توضع فى هذا الشأن .

وقد ترتب على نظام الانتساب فى صورته الحالية ما يلى :

- أصبح قيد الطالب باحدى الكليات لا يتم وفقا لرغبته كما هو الاصل المفروض فى نظام الانتساب ، ولكنه رهين بالدرجات الحاصل عليها فى امتحان شهادة الثانوية العامة .

- ترتب على قصر قبول الطلاب للدراسة فى الجامعة وفق نظام الانتساب على الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة فى العام نفسه - أن أصبحت غالبية الطلاب المنتسبين من الطلاب المتفرغين للدراسة ، وقد ادى ذلك الى السماح للطلاب المنتسبين بالانتظام فى المحاضرات خلافا للأصل ، وترتب على ذلك ازدحام قاعات المحاضرات باعداد غفيرة من الطلاب مما حرم من الناحية الواقعيه بعض الطلاب المنتظمين من حضور المحاضرات حيث تقصر سعة المدرجات عن استيعاب الطلاب (المنتظمين والمنتسبين) .

- لا يتطلب نظام الانتساب تخصيص درجات لاعمال السنة او ندوة نقاش (قاعة للبحث) تضاف لدرجات امتحانات آخر العام وهو الوضع المطبق على الطلاب المنتظمين ، مما يخل بمبدأ عدالة التقويم بين الطالب المنتظم والطالب المنتسب .

ان موضوع نظام القبول بالجامعات المصرية وموضوع الانتساب يرتبط كل واحد منهما بالاخر ارتباطا وثيقا ويرتدان فى الحقيقة الى خضوع الجامعات للامر الواقع وهو قبول اعداد كبيرة من الطلاب تفوق امكانات الجامعات نتيجة للزيادة المطردة فى اعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة .

وقد ترتب على ماتقدم انتفاء التناسق بين عدد خريجى الجامعات وما تحتاجة البلاد منهم واصبح جانب من هؤلاء الخريجين يمثل عمالة زائدة . هذا فى الوقت الذى ظهر فيه النقص واضحا فيما تحتاجه البلاد من الفنيين .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* يراعى ان يكون تحديد عدد الطلاب الذين يقبلون فى كلية فى ضوء المعايير الآتية :

* احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل من الخريجين فى كل تخصص .

* الإمكانات التعليمية المتاحة بكل كلية : بشرية ومادية .

* العمل على زيادة المنافذ التعليمية الفنية العالية الموازية للتعليم الجامعى وذلك وفقا لما يلى :

- إنشاء معاهد فنية عالية جديدة ، وتشجيع قطاعات الانتاج

والخدمات على انشاء مثل هذه المعاهد الفنية بها .

– العناية بالتدريب المستمر للفئات الفنية وتزويدهم بالجديد من الخبرات المتطورة .

* ايجاد نظام بديل عن نظام الانتساب المعمول به حاليا بالجامعات ، ويمكن فى هذا الاتجاه دراسة نظام التعليم بالمراسلة او نظام الجامعة المفتوحة وذلك لاتاحة الفرص امام اولئك الذين لم تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بالتعليم الجامعى .

* يراعى فى وضع اسئلة امتحان الشهادة الثانوية العامة امكان قياس قدرات الطالب بمختلف جوانبها ولا تقتصر قياس قدرته على مجرد الاسترجاع .

* ضرورة ان تحدد الكليات المواد المؤهلة للالتحاق باقسامها المختلفة وتعلن عنها مسبقا (قبل سنة على الاقل من الالتحاق) .

* الاخذ بنظام الاختيار بين المواد فى الشهادة الثانوية العامة وهو ما تطبقه معظم دول العالم والى ان يتم دراسة تطبيق هذا النظام ، يحسن اختيار احد البدائل الاتية للمفاضلة بين الطلاب فى القبول بالتعليم الجامعى :

– اضافة مجموع المواد المؤهلة للالتحاق باى كلية الى المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب فى الشهادة الثانوية العامة (علما بأن هذا البديل قد جرب من قبل ولم يخل من بعض المآخذ) .

– اجتياز الطالب امتحانا يقيس قدراته بالنسبة للكليات التى تتطلب الدراسة فيها استعدادات خاصة مثل الطب والهندسة والصيدلة وغيرها . ومن الممكن عقد مثل هذا الامتحان ضمن امتحان مواد الشهادة الثانوية العامة مثل الامتحان الذى تجريه كليات الفنون واقسام العمارة بها .

– اجتياز الطالب امتحانا ذا مستوى رفيع فى المادة المؤهلة للالتحاق باية كلية ومن الممكن ان يكون هذا الامتحان تحريريا او شفهيا ويؤديه الطالب ضمن مواد الثانوية العامة .

* إعادة النظر فى معادلة شهادة الـ (G.C.E) بمستواها العادى لشهادة الثانوية العامة المصرية ، ودراسة ان يكون القبول بالجامعات مقصورا على الطلاب الحاصلين على المستوى المتقدم لتلك الشهادة وذلك فى ضوء ما هو قائم من اتفاقيات ثقافية .

* الالتزام بالقواعد التى وضعها المجلس الاعلى للجامعات للتحويل الجغرافى بين الكليات المتناظرة بالجامعات مع التقيد بالنسبة التى حددها لذلك حفاظا على مستوى التعليم بالكليات المختلفة ومبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب .

* اعادة النظر فى سياسة التزام الدولة بتشغيل الخريجين من حيث ترشيدها .

* اعادة النظر فى نظام تسعير الشهادات ، الامر الذى يحقق الفصل بين الشهادة (او الدرجة) والوظيفة والأجر .

الادارة الجامعية

تضطلع الجامعة بمسئوليات قومية هامة فى مجال الكفايات المتخصصة اللازمة للنهوض بأعباء التنمية فى مجالات الحياة المختلفة ، وكذلك فى مجال ايجاد الحلول العلمية وتنميتها ، ومن ثم فان الجامعة وسيلة رئيسية لتقدم المجتمع وعنوان لنهضته .

ونظرا لضخامة هذه المسئوليات فقد بذلت الجهود باستمرار لتمكين

الجامعات من القيام بدورها على افضل وجه . وكان من بين هذه الجهود العمل على تطوير اسلوب الادارة الجامعية بما يواكب النمو فى المسئوليات والتطور فى علوم الادارة . هذا بالاضافة الى العمل على منح صلاحيات الادارة الذاتية للجامعة فى اوسع صورها ضمن ما اصطلح على تسميته بالاستقلال الذاتى للجامعات .

ويضم الكيان الجامعى جانبين متلازمين متكاملين فى منظومة واحدة أولهما الجانب الاكاديمى المتعلق بالعملية التعليمية والبحثية ، وهو اساس بنيان الجامعة وموضوعها الرئيسى الذى تعمل على تحقيق اهدافه ، ويمارس العلميون هذا الجانب على جميع مستويات الجامعة بدءا من مجلس القسم حتى مجلس الجامعة ، وثانيهما هـو الجانب الادارى والفنى ، وهو الجانب المنوط به ممارسة الأنشطة الادارية بالجامعة على مستوى ادارتها العامه واجهزتها المتخصصـة وكذا على مستوى الكليات ، كما انه يهيئ المناخ الملائم لاداء الرسالة التعليمية والبحثية بالجامعة ويتولاه الاكاديميون والاداريون معا .

وعلى حين يسود مبدأ الادارة الجماعية فى الجهاز الاول ، يتم تصريف الامور فى الجهاز الثانى بموجب قرارات فردية وفقا لمبدأ السلطة ، ولو أن جميع اعماله تخضع فى النهاية لرقابة المجالس الجامعية .

وهكذا يتداخل الجهازان ويعملان على ارضية مشتركة لتحقيق اهداف الجامعة ، ويتعين توثيق مسارات التنسيق والتكامل بينهما من اجل اداء الجامعة لاهدافها بالكفاءة المنشودة لها .

ومع ذلك يقوم التساؤل حول ما اذا كانت الادارة الجامعية قد حققت المنشود منها أو مازالت هناك مجالات لرفع كفاءتها من خلال تطوير نظمها وكذا حول ملاءمة حدود الاستقلال الجامعى ومدى كفايتها لرفع كفاءة الادارة الجامعية ، وتستهدف هذه الدراسة تقويم الاوضاع الحالية للادارة الجامعية ، وتقديم المقترحات لرفع كفاءتها من خلال التغلب على المشكلات وأوجه القصور التى تعانى منها .

وقد تدارس المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا موضوع الادارة الجامعية من جميع نواحيه مدارسة مستفيضة وانتهى الى التوصيات التالية :

التوصيات

هناك اعتبارات اساسية ينبغى مراعاتها فى الادارة الجامعيـة وهـى :

اولا : يجب ان ينبع التنظيم القيادى والادارى للجامعات بوحداته ومسئولياته من داخلها وبقرارات من مجالسها ، وان تتم صياغته وفق اوضاعها واحتياجاتها والمسئوليات المناطة بها ، وان يتم الربط بين وحداته الاكاديمية والادارية بخطوط اتصال تكفل تقصير المسافات وتوفير الوقت والجهد . ذلك ان استقلال الجامعة ينعكس بصورة مباشرة على اطلاق يدها فى وضع الهيكل المناسب لها واجراء ما يلزم من تعديلات فيه او فى النظم والقواعد المسيرة له كلما استدعت ظروف العمل ذلك ، فالهياكل النمطية او الموحدة التى تفرض على الجامعات قد لا تناسب كل الجامعات ، بل تعوق احيانا مسيرة بعضها وتحد من انطلاقتها .

ثانيا : وضع خطة مستقبلية لتعديل هياكل الجامعات المصرية كلما اقتضت ذلك أمور التطور وفقا للمعايير العالمية ، ولتمكين الجامعات من أداء رسالتها .

ثالثا : وضع الخطط والمعايير اللازمة لضمان قيام الجامعه بواجباتها ووظائفها الرئيسية فى نطاق امكانات مناسبة ، وبالتالى مراعاة عدم انشاء جامعات او كليات جديدة إلا فى حدود خطط ووفقا لسياسات وبرامج مدروسة ، وامكانات اكاديمية ومادية متوافرة ، ووفقا لاحتياجات المجتمع الفعلية . وذلك حفاظا على المستوى والتوازن المناسب .

رابعا : حاجة الجامعات الى دعم استقلالها الادارى والمالى :

فاذا كان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ قد كفل استقلال الجامعة فى مادته الاولى كما كفل لها بعض المرونة فى ادارة شئونها المالية (المواد ١٨٨ – ١٩٤)

وفى الشئون الادارية مثل ما ورد بالمادة ١٥٩ بشأن وظائف الكادر العام . الا انه لم يحقق لها كيانا ذاتيا كاملا ، ويقتضى الامر اعادة النظر فى بعض مواد هذا القانون واحكامه ، خاصة تلك التى تقيد من حريتها فى التصرف ، الامر الذى يؤثر على كفاءة تنفيذ تأدية الخدمة التعليمية والبحثية بالصورة التى يتطلبها القانون ذاته من الجامعات ، هذا فى الوقت الذى منحت فيه بعض المؤسسات العامة وشركات القطاع العالم تيسيرات كبيرة ملموسة .

وتأكيدا لاستقلال الجامعة الادارى والمالى فان المجلس يوصى بما يأتى :

* تعديل بعض المواد الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات والتى تقيد من حرية الجامعة فى التصرف فى اموالها وادارة شئونها بما يتلاءم مع ظروفها وطبيعة عملها ، على ان تأتى مؤكدة لاستقلال الجامعة وحريتها فى ممارسة انشطتها المالية والادارية ، دون تدخل من خارجها ، ودون قيود تؤثر فى مرونة ادارتها مع استحداث بعض المواد فى القانون تقضى بذلك .

* تأمين تخصيص اعانة مالية وافية للجامعات مع كفالة حصولها على موارد اضافية مقابل خدماتها العلمية والبحثية لتنمية المجتمع ، وبرامج خدمة البيئة ، وعن طريق المنح والتبرعات من المصادر المختلفة .

* تأصيل مبدأ تفويض السلطات ، كتفويض المجــالس الجامعية (فى حدود ما تملك التفويض فيه) لرؤسائها فى بعض الامور التى تتطلب سرعة اتخاذ القرار وفى نطاق السياسة العامة للجامعة ، او تفويـض بعض القادة الجامعيين لبعض اختصاصاتهم للمستويات الادنى .

* تأكيد مضمون ان لرئيس الجامعة سلطة وزير المالية ، ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كما ورد فى قانون تنظيم الجامعات ، حيث ان السلطة الممنوحة له حاليا هى سلطة تفويضية وليست سلطة اصلية واضحة .

* ان تعمل كل جامعة على انشاء الاجهزة الخاصة بالرقابة والتوجيه والمتابعة وتدرجها ضمن هيكلها التنظيمى فى نطاق الشئون الجامعية ، مع تنظيم التعامل مع اجهزة الرقابة من خارج الجامعات التى تقضى بها القوانين والنظم العامة .

* ايجاد توازن عادل بين تدخل الاجهزة المختصة بالتنظيم والادارة والمحاسبة والرقابة والتوجيه والمتابعة من خارج الجامعات وداخلها ، بما يحقق استقلال الجامعة فى مسائلها الخاصة ، ويؤمن الرقابة العامة فى الوقت نفسه فيما يتعلق بمبدأ صيانة المال العام ومقاومة انواع الانحراف .

* ان يكون لمجلس الجامعة سلطة استخدام فائض الاعتمادات فى ابواب الموازنة المختلفة بما فى ذلك تكاليف الوظائف والدرجات الخالية فى دعم التعليم والبحث العلمى ودعم متطلبات الادارة الجامعية .

* ان يكون لمجلس الجامعة صلاحية تقرير منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل ، مع مراعاة القواعد التى ينص عليها القانون وتنظمها اللائحة التنفيذية .

خامسا : تطوير النظم الادارية للجامعات وتحديثها :

ويتطلب ذلك الأخذ بالأساليب الآتية ، والتى يوصى بها المجلس :

* استكمال المسح العلمى الشامل للاوضاع القائمة للادارة الجامعية بمستوياتها المختلفة ، واستيفاء تنظيم مستحدث للادارة الجامعية يفيد من نتائج المسح السابق ، ويضع فى الاعتبار فلسفة الدولة الاجتماعية والتربوية والانمائية واهداف الجامعة المتصلة بها ، كما يستفيد بطبيعة الحال من التجارب والمبادئ العالمية المتقدمة فى تحديث الادارة وكذلك مسح خطة لتوفير احتياجات هذا التنظيم الجديد من الكفايات التخصصية والتجهيزات والادوات وفق جدول زمنى مقرر ، ويعتبر هذا التنظيم ومتابعة تنفيذه جزءا اساسيا من صلب خطة تطوير الجامعات فى جملتها .

* الاخذ بنظام الادارة بالأهداف كلما تطلب الأمر ذلك على اساس

التركيز على اهداف محددة بعد دراسة الاطار الخارجي للجامعة ، والتطلع الى تنفيذ النتائج المحددة بصورة زمنية .

* استخدام اسلوب التطبيق العلمى لوظائف الادارة فى كل من التخطيط والتنظيم والرقابة .

* استخدام نظام المحاسبة بالموازنات التقديرية بجانب نظام المحاسبة المالية مع ادخال نظام محاسبة تكاليف الاعمال والخدمات ، اذ تفيد هذه الانظمة فى اعمال التخطيط وتحديد معايير الاداء والتقويم والرقابة .

* التوسع فى استخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة فى مختلف نواحى الادارة الجامعية وفى شئون الطلاب والامتحانات وجمع المعلومات وحفظها وتوزيعها ، مع تعميم استخدام نظام بطاقات تسجيل الطلاب ، ونظام بطاقات تسجيل الاجهزة العلمية واستكمال تحديثها .

* اختصار الدورة المستندية التى تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها من اجل تبسيط الاجراءات واختصار خطوات اتخاذ القرارات .

* تطبيق اساليب مالية اكثر مرونة وتحررا فيما يتعلق بالمشتريات والمخازن ، وقد كفل قانون تنظيم الجامعات حرية كل جامعة فى وضع اللوائح الخاصه بها .

* اعداد الكوادر الخاصة بتحديث ادارة الجامعة وتنميتها وصقلها فى النواحى الاكاديمية والتنظيمية عن طريق :

* انشاء شعبة متخصصة أو اعداد دورات تخصص لتدريب جيل جديد للادارة فى الجامعات ، مع الاستعانة بجهود بعض الجهات المتخصصة المتقدمة فى هذا المجال .

– اعداد مراكز للتدريب المهنى بالجامعة لتدريب العناصر البشرية المعاونة فيما يفيد اهداف الجامعة ، وبما يحقق تنمية هذه العناصر .

– اعداد جيل من الباحثين فى مجال الادارة الجامعية من طلبة الدراسات العليا ، ومع توجيه كل منهم لبحث مشكلة من مشكلاتها بما يؤدى الى الوصول الى المسببات الحقيقية لعديد من تلك المشكلات ، واقتراح الحلول الفعالة لها .

سادسا : العمل على تنمية اسلوب الادارة الجامعية ووضع السياسات والخطط الكفيلة بقيامها بالتطوير والتحديث المستمر للتعليم الجامعى وتحقيق التوازن بين مدخلاته وبين معطياته ، وايجاد تنظيم هادف متكامل فى مجال البحث العلمى يعين الاهداف العامة ، وينسق الجهد على الانطلاق ، ويتلافى التكرار .

سابعا : العمل على تجسيد (ودعم وتاكيد) المبادئ المعمول بها فى مجال الادارة الجامعية بانواعها ، وبصفة خاصة :

– اللامركزية فى اتخاذ القرارات ، والمتصلة بشئون الادارة .

– الديمقراطية فى اتخاذ القرارات ، مع وضع المبادئ الكفيلة بتحقيق الانضباط فى مختلف وحدات الكيان الجامعى ، اذ ان الديمقراطية فى الادارة قد لا تؤتى الثمار المرجوة منها فى غيبة هذه الضوابط .

ثامنا : تاصيل السياسات والبرامج التى تهدف الى تاهيل (وتنمية ورفع كفاءة) اداء العناصر البشرية بالجامعة من الاكاديميين وسائر العاملين وتوفير المناخ المناسب لزيادة امكانات الانتاجية وتحقيق المزيد من الابداع والابتكار .

تاسعا : اعادة تقنين النظم الكفيلة بتمثيل الطلاب وتحقيق مشاركتهم بابداء الرأى فيما يتعلق بشئونهم وذلك فى بعض اللجان الجامعية ومؤتمرات الاقسام والكليات ، وكذلك زيادة العناية بالانشطة الطلابية لتحقيق المزيد من التطوير والتنمية فى نطاق الروح الجامعية والقيم الانسانية مع تكثيف دور الطلاب فى تكوين (وتنظيم ودعم) النشاط الطلابى فى مختلف المجالات الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية .

عاشرا : التاكيد على ماسبق ان اوصى به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى تدريس العلوم التربوية لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات وكذلك تدريس قدر من علوم الادارة لهم .

حادى عشر : اعادة النظر فى اسلوب عمل المجلس الاعلى للجامعات وتشكيله بحيث يكون مجلسا تخطيطيا على المستوى القومى دون أن تشغله المسائل الخاصة بادارة الجامعات ، وان تمثل فى عضويته بعض الوزارات ، بالاضافة الى بعض الشخصيات العامة فى الدولة .

تكوين الطالب الجامعى

ارتفعت الصيحات منذ سنوات عدة معلنة عن هبوط مستوى الطالب الجامعى من النواحى العلمية والثقافية ، وعن انخفاض مستوى الكفاءة لخريجى الجامعة .

وفى دراسة استطلاعية قامت بها جامعة الاسكندرية فى عام ١٩٧٤ جاء أنه بالرغم من أن التعليم الجامعى لايزال يحظى بتقدير الكثير وبنصيب كبير من تطلع المواطنين وآمالهم فى الالتحاق به ، الا أن نسبة كبيرة من القيادات المسئولة فى مؤسسات الانتاج والخدمات وكذلك من المتعاملين من الجمهور مع الوحدات المتصلة بانشطتهم وحاجاتهم ، كانت تؤكد عدم اهلية خريجى الجامعات العاملين بهذه الوحدات للأعمال التى يقومون بها ، فضلا عن انخفاض مستوى ثقافتهم وسلوكهم .

أما الطلاب ، فقد أوردت الدراسة السابقة أن نسبة عالية منهم تذكر أنها لا تستفيد بالفعل من المحاضرات أو الدروس العملية فى الكليات ، وعزوا ذلك الى كثرة العدد ، وعدم كفاءة المعامل لاستيعابهم ، فضلا عن نقص الأجهزة وتخلفها ، كما ذكروا أن المكتبات تكاد لا تستخدم .

ويذكر بعض الآباء أن الحياة الجامعية بالنسبة لابنائهم تقتصر على مجرد الوجود بالجامعة دون التفاعل ، وأن هؤلاء الأبناء لم يتغيروا الا قليلا نتيجة لانتمائهم للجامعة ، وأن العبء الاكبر يقع على الآباء لتوجيه ابنائهم وارشادهم اثناء هذه المرحلة الهامة من النمو ، نتيجة قلة تفاعل أعضاء هيئة التدريس ، وعدم جدية برامج الرعاية الاجتماعية والانشطة الثقافية أو انتظامها ، والعزوف عن الاشتراك فى أنشطة الاتحادات الطلابية ، بل إن نسبة من الآباء كانوا ينصحون أبناءهم بالابتعاد عن الاتحادات الطلابية مخافة الانحراف فى أنشطة غير ملائمة أو خشية الانحراف السياسى أو السلوكى .

كذلك كان الكثيرون من الطلاب ومن الآباء يشكون من الاستثناءات فى القبول بالجامعات ويعتبرونها اهدارا لمبدأ تكافؤ الفرص .

كما لاحظت هذه الدراسة وجود انفصام بين الطالب وبيئته ، ومن أمثلة ذلك عزوف الكثيرين من خريجى الجامعات عن العمل فى القطاعات الريفية المحتاجة الى خدماتهم على الرغم من أنهم من ابنائها .

ومن ناحية اخرى يشكو أساتذة الجامعات وأعضاء هيئات التدريس بها من الضعف الظاهر فى مستويات الطلاب المقبولين بالجامعات ، من النواحى العلمية الاساسية والثقافية العامة ، ومن النواحى السلوكية .

واذا كانت ملاحظات المتعاملين مع خريجى الجامعة وملاحظات آباء طلابها ، بل وملاحظات طلابها أنفسهم تشير الى النقص فى مستوى التعليم والرعاية الجامعية ، فان الطالب الذى تقبله الجامعة لتقوم باعداده هو نفسه محل تحفظ من جانب اساتذة الجامعة من حيث قدراته ومستواه واستعداده للتعليم الجامعى .

ومن هنا فان التعرض لموضوع تكوين الطالب الجامعى وإعداده ليكون احدى لبنات النهوض بالمجتمع والمساهمة فى حل مشكلاته وتنمية اقتصاديا واجتماعيا ، يتطلب بالاهتمام بالعوامل التى تسهم فى هذا التكوين والإعداد ، والتعرف على جوانب القصور فيها ، ومحاولة البحث عن وسائل تصحيحها .

ولا شك أن طالب الجامعة - بما تتميز به مرحلته المعنية : مرحلة الشباب المبكر - يفيض بالحيوية والنشاط ، ويملك القدرة على التفكير والتصرف الحر ، ويمتلىء وجدانه بالمشاعر والاحاسيس ، ويزخر

بالطموح والآمال والاحلام .

وهو فى الوقت ذاته نتاج مجتمعه : تؤثر فيه الأسرة منذ مولده ، ثم المدرسة والمجتمع الصغير المحيط به ، ووسائل الاعلام سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة ، ناهيك بالمناخ العام من جوانبه المختلفة ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . ويندرج كل هذه العوامل فيما يمكن أن نسميه بالعوامل المؤثرة فى الطالب قبل التحاقه بالجامعة .

وليس الهدف من التعليم الجامعى صب طلابه فى قوالب جامدة أو انتاج سلعة نمطية متماثلة ، ولكن الهدف الحقيقى من هذا التعليم هو صقل ملكاتهم ، وتنمية قدراتهم على التفكير العلمى السليم وعلى الابتكار والابداع وتكوين شخصياتهم وتطوير معلوماتهم وسلوكهم .

ويتطلب اعداد هذه الكفاءات البشرية العناية بشئونهم ، منذ تنشئتهم المبكرة وانتقائهم من منابعهم لما هم مؤهلون له من دراسة جامعية ، وخلال مراحل اعدادهم من النواحى العلمية والتربوية ، حتى تخرجهم الى مواقع العمل المختلفة .

بل إن مسئولية الجامعة تمتد لتشمل استمرار الاتصال بهم لتزويدهم بكل جديد ومستحدث أثناء حياتهم العملية ، حتى لا يصابوا بالجمود أو التخلف .

ان مجموعة المهارات والقدرات الواجب توافرها فى انسان العصر ، يندرج تحتها ما يتعلق بالفرد نفسه وقدرته على القراءة والكتابة ، وعلى الحصول على المعلومات ، وعلى التفكير وحل المشاكل أو مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقته وحياته وفراغه ، وعلى الكشف عن اهتماماته وقيمه ، وعلى تحديد أهدافه ، وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطة به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة فى التأثير عليهم ، والعمل بروح الفريق معهم ، كما يندرج تحت هذه المجموعة من القدرات والمهارات : القدرة على اكتشاف الاختيارات المتاحة ، والقدرة على اختيار العمل والسعى لايجاده والاحتفاظ به واتقانه ، أو تغير عمله إن لزم الأمر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام فى تنميته .

ولا شك أن هذه القدرات والمهارات واجبة التوافر ، يلتحق بها الطالب وقد اكتسب العديد منها ، ثم تصقلها الحياة الجامعية وتنميها ، وتزيد عليها ، ليتخرج الطالب فى الجامعة وقد أصبح صالحا وعضوا فعالا فى اقامة مجتمع الحضارة والرخاء وخدمته بأمانة واخلاص .

وهناك عدة عوامل تؤثر فى تكوين الطالب الجامعى من داخل الجامعة ومن خارجها . ويكفى أن نستعرض بعضها فى ايجاز على النحو الآتى :

اولا : العملية التعليمية :

العملية التعليمية هى مجموعة الجهود والاعمال التى تبذلها الجامعة لتحقيق اهدافها فى نقل المعرفة ، واعداد الكفاءات البشرية ، ورفع المستوى العلمى لطلابها وتنمية قدراتهم .

وبمعنى آخر هى وسيلة الجامعة لتحقيق اهدافها .

والعملية التعليمية لا تتم تلقائيا بلا ضوابط أو أصول ، وانما يجب أن تؤدى فى اطار نظام له أحكامه وضوابطه لكى تؤتى ثمارها المرجوة ، وتحقق الجامعة أهدافها .

والنظام الدراسى الناجح هو الذى تتوافر فيه عدة خصائص ومميزات أهمها :

– أن يتيح لأكبر عدد من الطلاب فرصة التعليم الجامعى ، وتنمية قدراتهم ، وصقل ملكاتهم لافضل مستوى ممكن أو على الأقل الى المستوى اللائق . فهذا الأمر يؤدى الى زيادة عائد العملية التعليمية .

– أن يوازن بين التخصص والشمول – وخاصة فى المرحلة الجامعية الاولى – لكى يمد سوق العمل بالكفاءات البشرية المطلوبة فى مختلف المجالات من جهة ، أو يتيح الفرصة للنابهين من الخريجين لمواصلة العلم والبحث والدراسة ومواكبة التطور العلمى المستمر .

– أن يتصف بالمرونة لكى يستطيع الوفاء باحتياجات سوق العمل المتطورة فى مختلف المجالات . فنحن نعيش اليوم فى عالم متغير .

والعلوم والفنون الانتاجية تتطور بمعدلات عالية وسريعة ، ومن هنا فالنظام الدراسى السليم يجب أن يتيح الفرصة لفتح آفاق جديدة من المعرفة ونوعيات جديدة من التخصصـــات ، وألوان متباينة من القدرات والخبرات .

– أن يستثمر التنوع الفطرى فى ميول أبناء الأجيال الصاعدة ورغباتهم وملكاتهم وقدراتهم فلا يلزم الجميع بمناهج واحدة ، وانما يستجيب لظاهرة التباين فى القدرات والمواهب ، ويتمشى مع حقائق القوانين الطبيعية حتى تعطى العملية أكبر عائد .

– أن يعمل على تنمية قدرات الطالب ، وبناء شخصيته ، وصقل مواهبه ، وذلك بالاعتماد بصفة رئيسية على التوجيه والارشاد ، لا على التلقين ، ضمانا لتوفير مقومات التطور الذاتى .

– أن يؤدى الى تقليل الاهدار الفاقد الى أقل حد ممكن ، فلا يكلف الطالب بأعباء دراسية ضخمة تفوق قدراته فيفشل . ولا يحمله بأعباء دراسية دون مستوى قدراته ، فتهدر جهوده .

– أن يثير فى الطالب الرغبة فى العلم ويزكى فيه مشاعر الاستزادة من المعرفة ، ويحبب له الاطلاع ، ويوضح له سبل البحث وأساليبه ، ويوفر له الامكانات اللازمة لذلك .

– أن تتوافر فيه جميع المقومات التى تجعل العملية التعليمية تؤدى على وجه سليم بحيث تخلق فى الطالب نفسية سوية ومتعادلة .

ثانيا : النظم الدراسية :

تنقسم النظم الدراسية الجامعية فى العالم المعاصر الى أربعة أنواع رئيسية هى : نظام العام الدراسى الكامل ، ونظام الفصول الدراسية ، ونظام المراحل الدراسية ، ونظام المقررات . ويتفرع من هذه الأنظمة الرئيسية عدة أنظمة أخرى فرعية تشترك معها فى الخصائص والميزات الرئيسية ، وان كانت تختلف عنها فى بعض التفاصيل الفرعية . وتطبق هذه النظم بأساليب متعددة تختلف من بلد الى آخر باختلاف ظروف كل بلد وأحواله وامكاناته .

– نظام السنة الكاملة :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة الى عدد من السنوات . ويلزم طلاب كل فرقة بدراسة عدد معين من المقررات خلال كل سنة ، ثم يؤدون فى نهايتها امتحانا فيها . ومن يجتاز منهم الامتحان بنجاح ينقل الى السنة الدراسية التالية ، وهكذا . وغالبا ما تكون مقررات كل فرقة موحدة واجبارية على جميع الطلاب .

ويتلاءم هذا النظام مع بعض الدراسات التى يحتاج هضمها وتشربها واتقانها الى معايشة طويلة علمية وعملية وتدريبية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدراسات الهندسية والصيدلية . كما يتلاءم مع المقررات الدراسية الطويلة المتصلة والمترابطة التى يصعب دراستها على أجزاء ، حيث يتطلب تأديتها كوحدة واحدة متكاملة ، كما يحتاج استيعابها وتحميلها الى جـهد متصل ومستمر خلال سنة دراسية متكاملة .

كما أن جامعة الاعداد الكبيرة قد تضطر الى تطبيقه تحت ضغط قصور امكاناتها المادية والبشرية ، وخاصة بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وعدم توافر الاجهزة الادارية المدربة .

– نظام الفصول الدراسية :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة الى عدد محدود من الفصول الدراسية المتتابعة وتبلغ مدة الفصل الدراسى الواحد حوالى ثلاثة عشر (أو أربعة عشر) اسبوعا . ويلزم الطالب بدراسة عدد محدود من المقررات خلال كل فصل دراسى ، ثم يؤدى امتحانا فيها فى نهاية الفصل ، فاذا نجح انتقل الى الفصل الدراسى التالى وهكذا . وقد يشترط لانتقال الطالب نجاحه فى جميع المقررات ، وقد يسمح له بالانتقال اذا تخلف فى مقرر واحد او مقررين على الأكثر ، على ان يعيد الامتحان فيها ويحقق النجاح فى الفصل التالى ، أو أحد الفصول التالية .

ويتميز هذا النظام بأنه لا يترك للطالب فرصة للتقاعس أو التراخى اذ يضطر لمواصلة عمله بجدية طوال مدة الدراسة ليواجه امتحانات

الفصول الدراسية المتتالية .

كما يتميز هذا النظام أيضا بتركيز الدراسة فى كل فصل فى عدد معين من المقررات فلا تتشتت جهود الطالب فى مقررات كثيرة ومتباينة . ويلائم هذا النظام الدراسات الجامعية التى تتكون من عدد كبير من المقررات الدراسية غير الطويلة . كما هى الحال بالنسبة للدراسات الزراعية ، كما يتلاءم مع المقررات الدراسية التى يمكن تقسيمها الى اجزاء مستقلة ودراستها فى فترات متتابعة كما هى الحال بالنسبة لمعظم مقررات العلوم الأساسية والدراسات التجارية وبعض الدراسات الأدبية والانسانية .

كما أن تطبيق هذا النظام بنجاح وكفاءة عالية يتطلب توافر عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وأجهزة ادارية مدربة ، وأساليب حديثة فى تسجيل كافة البيانات الخاصة بشئون الطلاب وحفظها ، وتصنيفها ، واستخراجها ، وهى اساليب تعتمد أساسا على الآلات والحاسبات الآلية .

– نظام المراحل الدراسية :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة الجامعية – للحصول على الدرجة الجامعية الاولى – الى عدة مراحل . وعادة لايزيد عددها على ثلاث مراحل أو أربع ، ولايقل عن مرحلتين . وتكون الدراسة فى المرحلة الأولى – فى الغالب – عامة بالنسبة لجميع الطلاب وتشمل دراسة العلوم الأساسية وبعض المقررات الاخرى . وقد تستغرق الدراسة فى كل مرحلة من هذه المراحل سنة دراسية ، وقد تمتد الى أكثر من سنة ، فتكون سنة ونصف ، أو سنتين ، وأكثر من ذلك .

ويتم تقويم التقدم العلمى للطالب فى كل مرحلة على أساس جهده ونشاطه العلمى اثناء الدراسة فى تلك المرحلة ، والتجارب والتطبيقات العملية التى ينهض بها خلالها ، والاختبارات المعتمدة التى تنظم له فيها بصفة دورية ، والاختبار العام الذى يعقد فى نهايتها وتحدد نتيجته النهائية على اساس مجموع النتائج التى حصل عليها من كل هذه الجهود ، ضمانا لتحقيق العدالة فى قياس قدرات الطالب واستعداداته .

حيث يتوقف ، على هذه التنمية ، تحديد موقفه من مواصلة الدراسة فى المستقبل ، ونوع العمل أو النشاط الذى سيمارسه فى الحياة العملية .

– نظام المقررات الدراسية :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة فى أى فرع من فروع المعرفة الى عدد من المقررات الدراسية المتكاملة التى تعمل على تكوين الطالب التكوين العلمى المناسب وتؤهله للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة . وتقوم الجامعة بتدريس جميع هذه المقررات بصفة مستمرة فى مواعيد منتظمة تحدد وتعلن مقدما . ويقوم الطالب بدراسة هذه المقررات واجتياز الامتحان فيها بنجاح دون التقيد بنطاق زمنى معين ، بل يختار فى كل فترة زمنية – وهى عادة الفصل الدراسى – عددا من هذه المقررات ليدرسها ويمتحن فيها وفقا لقدراته العلمية وكفاءته وظروفه . فمن المعلوم أن القدرات والامكانات العلمية تختلف من طالب الى آخر . كما أن لكل طالب سرعة على استيعاب المادة ، وان هذه السرعة تختلف باختلاف المواد الدراسية .

وغنى عن البيان ان المقررات المؤهلة لأية درجة علمية ترتب فى مجموعات ترتيبا منطقيا وفقا لتدرج مستواها العلمى ، فيبدأ الطالب دراسته بالاختيار من مقررات المجموعة الأولى التى تعتبر مؤهلة لدراسة المجموعة الثانية وهكذا . ويترك للطالب الحرية فى اختيار نوع المقررات التى يرغب فيها ، مع ترشيده فى هذا المجال حتى يأتى اختياره مناسبا مع ميوله ورغباته وقدراته . ويأتى هذا الأمر انطلاقا من مبدأ يؤمن به كثير من أصحاب الرأى ، وهو أن الطالب الجامعى يتميز بالنضج ، وهو اكثر معرفة ودراية بقدراته ومصالحه ، وانه من المهم تنمية قدراته على المسئولية فى هذا الشأن ، واتاحة الفرصة له لتشكيل مستقبله .

ويتميز هذا النظام بأنه يهيىء المناخ المناسب – اكثر من غيره من الانظمة الاخرى لتزاوج التخصصات ، ولتلبية المجتمع من أصحاب الكفاءات العلمية المؤهلين تأهيلا متكاملا .

كما يتميز هذا النظام بأنه يتيح لكل طالب فرصة اختيار المقررات الدراسية التى تتناسب مع ميوله وملكاته ورغباته ، فلا يتم تشكيل

الطلاب فى قوالب واحدة وجامدة ، دون مراعاة للتباين الفطرى الموجود فى الرغبات والميول والمشارب بين بنى البشر .

كذلك يتميز هذا النظام بأنه يتيح لكل طالب اختيار العبء الدراسى الذى يستطيع النهوض به خلال كل فترة زمنية ، وفقا لقدراته العلمية وظروفه الشخصية والاجتماعية .

ويتطلب تطبيق هذا النظام بنجاح توافر كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالنسبة لعدد الطلاب ، حتى يمكن تغطية كل المقررات الدراسية الكثيرة التى يقع عليها اختيار الطلاب ، كما يتطلب توافر أجهزة ادارية ، لشئون الطلاب ذات كفاءة عالية ، تستطيع تطبيق الاساليب الحديثة فى تسجيل الطلاب وحفظ بياناتهم واستخراجها ، وعقد امتحاناتهم ، ومدربة على استخدام الاجهزة والحاسبات الآلية فى هذا الشأن ، ويحتاج هذا النظام ايضا الى قيام الجامعة بتدريس عدد كبير من المقررات فى وقت واحد لتغطية رغبات الطلاب المتباينة فى الاختيار ، ويترتب على ذلك بداهة ضرورة توفر عدد كبير من الفصول والوسائل التعليمية المختلفة ، ولا شك ان كل هذه الأمور تحتاج الى نفقات كبيرة .

ثالثا : البرامج الدراسية :

والبرامج الدراسية هى مجموعة المقررات التى يتعين على الطالب دراستها ، واجتياز التقويم العلمى فيها بنجاح ، خلال مدة دراسته ، لكى يتم تكوينه العلمى على النحو المطلوب ، فيمنح الدرجة العلمية المقيد لها.

على انه قد يشترط لنيل الدرجة العلمية أن يقوم الطالب - بجانب دراسة المقررات المذكورة - باجراء بحث فى موضوع معين تحت اشراف واحد أو اكثر من أعضاء هيئة التدريس ، وكتابة تقرير أو رسالة عن هذا البحث ونتائجه التى تم التوصل اليها . ويعتبر القيام بهذا العمل أمرا ضروريا فى مرحلة الدراسات العليا - وخاصة الاكاديمية منها - كما يشترط أن يكون البحث فى هذه الحالة فى موضوع مبتكر .

وتتكون البرامج الدراسية من عدة أنواع من المقررات هى :

- مقررات نظرية : تتناول الاصول العلمية ، والنظريات ، والقواعد ، وتلقى هذه المقررات على شكل محاضرات لكل طلاب الفرقة مجتمعين . ويتولى هذه المهمة أعضاء هيئة التدريس .

- مقررات تطبيقية : تتناول التطبيقات النظرية للقواعد والنظريات العلمية . ومن الامثلة عليها التطبيقات النظرية للعلوم الرياضية ، والهندسية ، والمحاسبية ، وماشابهها .

وتلقى هذه المقررات على شكل دروس لمجموعات محدودة نسبيا من الطلاب .

- مقررات عملية : تتناول اجراء التجارب العلمية واستخلاص النتائج والحقائق منها . ومن الأمثلة عليها المقررات العملية فى علوم الكيمياء والفيزياء والهندسة والزراعة والحيوان والنبات وغيرها ، وتؤدى هذه المقررات فى المختبرات المختلفة والورش ، ومحطات التجارب الزراعية ونموها بها .

- تدريبات ميدانية : تتناول الممارسة العملية فى مواقع العمل التى تقع فى دائرة تخصص الطلاب . ومن الأمثلة عليها التدريبات العملية التى يقوم بها طلاب الطب والهندسة والتجارة والصيدلة والتربية . وتؤدى هذه الدراسات خلال مدد الدراسة ، فلا يمنح الطالب الدرجة الا بعد أدائها ويتم التدريب فى مواقع العمل المختلفة تحت اشراف الفنيين بها ، بالاشتراك مع اعضاء هيئة التدريس .

رابعا : بعض الاتجاهات المعاصرة فى المناهج الدراسية :

كان الاتجاه السائد فى الماضى أن تشكل المقررات النظرية نسبة كبيرة جدا من البرامج الدراسية الجامعية . على انه بعد الثورة التكنولوجية والعلمية التى تجتاح عالمنا المعاصر ، وخاصة فى العلوم التطبيقية ، فقد أضحت المقررات النظرية تشكل نسبة أقل ، وخصص الباقى للمقررات التطبيقية والعملية والتدريبات الميدانية ، والمقررات الانسانية والثقافية العامة .

كما ظهرت الجامعات التكنولوجية التى تهتم أساسا بالمقررات التطبيقية والدروس العملية ، والتدريبات الميدانية ، وتعطيها مكان

الصدارة فى المناهج الدراسية لتخريج الكفاءات الفنية العالية فى المجالات المهنية والتطبيقية ، وغنى البيان أن هذا الاتجاه الجديد يفرض الضرورة على جامعة اليوم أن توفر مستلزمات العملية التعليمية بوضعها الجديد الذى تحتل فيه الدروس التطبيقية مكان الصدارة فتشيد المختبرات والورش وأماكن التطبيق العلمى الكافية ، وتزودها باستمرار بالأجهزة والوسائل التعليمية المتطورة .

ولقد برز فى العصر الحديث اتجاه جديد يعطى مرونة كبيرة للبرامج الدراسية . فالبرامج الدراسية الحديثة ليست موحدة ، أو مصبوبة فى قوالب ثابتة ، وانما تتميز بمرونة كبيرة ، فهى لا تلزم جميع الطلاب بمقررات واحدة ، وانما تترك لكل طالب حرية اختيار بعض المقررات من مجموعات تتفق مع ميوله ورغباته ، وتتناسب مع ملكاته وقدراته ، كما أنها لا تؤهل الطالب فى احد التخصصات التقليدية المعروفة فحسب ، بل فتحت آفاقا جديدة من التخصصات كالطبيعة النووية ، والهندسة الجوية ، وتلوث البيئة ، والهندسة الالكترونية وعلم النفس الاجتماعى ، واقتصاديات التصنيع الغذائى ، وتكنولوجيا الصناعات الغذائية بفروعها المختلفة ، وغيرها من التخصصات الأخرى الجديدة ، وفضلا عن ذلك فانها قد تركت الباب مفتوحا لخلق تخصصات أخرى جديدة .

خامسا : الأساليب والوسائل التعليمية :

ان توافر الامكانات البشرية والمادية للعملية التعليمية ، وتحديد المقررات الدراسية ومرونتها وتحديثها ، وتوفير الكتاب الجامعى الجيد - لا تؤدى بالضرورة الى احكام العملية التعليمية وجودتها الا اذا كانت مصحوبة بالاساليب والوسائل التعليمية المناسبة .

وتشمل هذه الاساليب المحاضرات وهى أبسط هذه الوسائل واكثرها انتشارا ، وحلقات المناقشة ، وحلقات الاشراف العلمى ، والتمرينات العملية ، والدروس التطبيقية ، والتدريبات الميدانية بمواقع الانتاج والخدمات ، والدورات الدراسية والتدريبية .

ولكل من هذه الاساليب دور فى تكوين الطالب واكسابه المعارف والمهارات والسلوكيات الاساسية المطلوبة لهذا العصر .

كذلك فان كل هذه الأساليب التعليمية لابد أن تنتهى بتقويم عمل الطالب لقياس مدى نجاح العملية التعليمية . وقد تطورت أساليب التقويم بالجامعات فى السنوات الماضية فأصبحت تتخذ صورا مختلفة منها :

- التقويم بأسلوب عرض الموضوعات (أسلوب المقال) .
- التقويم بأسلوب الامثلة المتعددة .
- التقويم بأسلوب عرض المشكلات وطرائق حلها .
- التقويم بأسلوب الاستعانة بالمراجع (الكتاب المفتوح) .
- الى غير ذلك من الأساليب المستحدثة .

التوصيات

يستهدف تكوين طالب الجامعة ، اعداده من النواحى العلمية والتربوية ، وصقل ملكاته وتنمية قدراته على التفكير والتعمير والابتكار ، والتكوين المتوازن لشخصيته الحرة ، وتطوير معلوماته وسلوكه ، ليصبح مواطنا صالحا قادرا على النهوض بالمجتمع والاسهام فى تنميته وحل مشكلاته .

وإذا كان تكوين الطالب الجامعى هو مسئولية الجامعة فى المقام الاول ، فان هناك عوامل عديدة اخرى فى هذا التكوين منذ نشأته الاولى وخلال مراحل تعليمه قبل الجامعى بل وخلال دراسته بالجامعة .

وللوصول بإعداد الطالب الجامعى وتكوينه على الصورة المرجوة ، فان المجلس يوصى بما يأتى :

* تحقيق التوازن فى العملية التعليمية بالجامعة - وخاصة فى المرحلة الجامعية الاولى - بين التأهيل العلمى بالمعارف المتخصصة وبين التنمية الثقافية السوية الشاملة بما يحقق للخريج القدرة على مواصلة التعليم والدراسة والبحث لمواكبة التطور العلمى المستمر .

* أن يكون نظام التعليم الجامعى مرنا بحيث يتسع للتنوع وفق ميول الطلاب وقدراتهم فى اختيار المناهج والمقررات الدراسية المناسبة لكل منهم كما ونوعا وذلك فى حدود القواعد العلمية السليمة ، بما يحقق أكبر

عائد من العملية التعليمية ، ويقلل من الهدر والفقدان .

* افساح المجال لتطبيق نظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) بالجامعات المصرية كلما أمكن ذلك لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاوج التخصصات والتأهيل المتباين والمتعدد لتلبية احتياجات العمل المختلفة ، ولما يتيحه هذا النظام لكل طالب لاختيار المقررات الدراسية التى تتناسب مع ميوله وقدراته . ويمكن البدء فى تطبيق هذا النظام فى الكليات الجديدة وفى الكليات ذات الأعداد المحدودة من الطلاب ، على أن يتدرج تطبيقه ليشمل سائر الجامعات بعد مرحلة انتقالية محدودة .

* أن تجمع المناهج والبرامج الدراسية بين المقررات النظرية والتطبيقية والعملية والتدريبات الميدانية كلما امكن ذلك وبين المقررات الثقافية والانسانية ، مع الاهتمام باللغات الاجنبية - الأمر الذى يمكن الطالب من القدرة على التعلم الذاتى وعلى الاطلاع الواعى باللغة القومية ولغة أو أكثر من اللغات الأجنبية الأوسع انتشارا .

* التنويع فى الأساليب والوسائل التعليمية من محاضرات وحلقات للمناقشة وحلقات للبحث وتمرينات عملية ودروس تطبيقية - بما يؤدى الى اكتساب الطالب للمعارف واستخدامها ، والى اكتساب المهارات المطلوبة والى تحقيق الاستقلالية والقدرة على التخاطب والاتصال بالآخرين .

* اختيار اسلوب التقويم المناسب لقياس تقدم العملية التعليمية وفاعليتها ، ولقياس التباين بين قدرات الطلاب واستعداداتهم ، وان يوضع التقويم فى اطاره الصحيح على أنه عملية ملاحظة مستمرة تقدم الجهود المشتركة التى يبذلها الأساتذة والطلاب لتحقيق أهداف العملية التعليمية ، مع ضرورة وضع الضوابط للحد من فرص الرسوب المتاحة حاليا للطلاب .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بابعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية ، وبكل ما يتعلق بالانشطة غير التعليمية . ويلزم لذلك تحديد معقول لساعات الدراسة بما يتيح للطالب المشاركة الفعالة فى الانشطة الجامعية الأخرى بما فى ذلك الجمعيات العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة . ويتطلب الأمر أن يعهد الى عدد من أعضاء هيئة التدريس بالاشراف على الشئون التعليمية وغير التعليمية للطلاب .

* إسهام مواقع العمل والانتاج - الى جانب الدولة - فى التمويل اللازم لرعاية الطلاب كمشاركة منها فى بعض تكاليف اعداد الكفاءات البشرية اللازمة للعمل بها ولتخفيف العبء عن الدولة .

* التأكيد على أهمية مساهمة الطلاب فى تصريف شئونهم غير التعليمية كالمدن الجامعية والاتحادات والمؤتمرات الطلابية ، وجماعات وفرق النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى والترفيهى والرعاية الاجتماعية وصناديق المساعدات والاعانات ، وشئون التغذية .

* الاهتمام بترشيد تعيين الخريجين ، وكذلك تسعير الشهادات الجامعية عند التعيين ، بما يحفز الطلاب للتدقيق فى اختيار الدراسة والمقررات المناسبة لهم ، ولاعطاء كل منهم الفرصة لتشكيل مستقبله بالطريقة التى يراها تتفق وقدراته .

* التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فيما يتعلق بنظام القبول بالجامعات والأعداد التى تقبل بها وما يتعلق بتنمية أعضاء هيئات التدريس ودعم الامكانات المادية بها ، من حيث توفير قاعات المحاضرات والفصول والمعامل والاجهزة والورش والمختبرات والمكتبات وتطوير مصادر المعرفة ، واستخدام مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة فى العملية التعليمية .

* الاهتمام بمراحل التعليم قبل الجامعى ، والتأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فى هذا المجال ، مع دراسة امكان تطبيق نظام الاختيار بين المواد بالنسبة لطلاب السنوات النهائية بالتعليم الثانوى والذى يعتبر مدخـلا أسـاسيا لتطبيق نظام المقررات الدراسية بالجامعة .

* أن تولى أجهزة الاعلام اهتماما أكبر بالنواحى التربوية والدينية والسلوكية ، وغرس القيم والفضائل . الى جانب ما تقدمه من البرامج الترفيهية والاعلامية .

الجامعات والتعليم المستمر

ان التعليم بمراحله ومستوياته المختلفة هو المسئول الرئيسى عن التنمية الحضارية ومنها إعداد الكوادر المطلوبة من القوى العاملة ، واذا استعرضنا باختصار الوظائف الرئيسية للجامعات – وهى قمة الجهاز التعليمى فى البلاد – والمهام العظام المناطة بها فى ظل الظروف المحيطة بها والمؤثرات والعوامل التى تنظم عملها ، وتوجه مسارها ، وتكيف وسائل تحقيق اهدافها فى ضوء سياسة الدولة بوصفها الممول الرئيسى لعملية التعليم ، ومن حيث متطلبات سوق العمل داخل الاطار الحكومى أو القطاع العام ومطالب مستهلك عملية التعليم وهو طالب العلم فى كل مستوياته ، أو من حيث المؤثرات والمؤشرات الفكرية والثقافية السائدة فى المجتمع – نجد أن الوظائف الادائية للتعليم الجامعى تتلخص فيما يلى :

– القيام بعملية التعليم لاعداد كوادر المتخصصين فى العلوم والفنون والآداب فى ضوء احتياجات قطاعات العمل المختلفة ، وبهدف تنمية المعرفة الفكرية والثقافية ، وتعميق المبادىء والقيم الانسانية .

– الاسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب عن طريق مدارس الدراسات العليا والبحوث ، وتشجيع عمل الفريق فى مجال البحث العلمى .

– القيام بالرسالة الثالثة والهامة للجامعة ، ألا وهى خدمة المجتمع من خلال التفاعل المثمر مع البيئة بمختلف الصور ، سواء بالتثقيف أو نقل المعرفة أو المشاركة بالدراسات والبحوث فى برامج التطوير والتنمية والتحديث ، وتوجيه جهود العلماء والباحثين نحو المشاركة الايجابية الفعالة فى حل المشاكل التى تواجه خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد .

– المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومرحلتى التعليم العام من جهة والتعليم الفنى والتكنولوجى من جهة أخرى ، وذلك بهدف الوصول الى توازن مرن ومناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها .

وعن طريق حسن القيام بالوظائف المشار اليها تستطيع أجهزة التعليم أن تضطلع بكفاءة بالمهام الرئيسية الآتية فى خدمة المجتمع :

• معاونة المواطنين على استيعاب القدر المستهدف من المعرفة ، وتنمية قدراتهم على الارتباط الفعال بالمجتمع والاداء الخلاق الذى يتوافق مع التغيرات والتطورات الطبيعية والسيكولوجية والبيئية ، بما يمكنهم من حسن التفاعل مع المجتمع المحيط بهم والتأثير عليه .

– بذل العون والارشاد للمواطنين فى حسن الاستفادة من أوقات الفراغ بحيث يعود على المجتمع ككل ، فكريا وثقافيا وانسانيا ، ويحد من نزعات الضياع واسباب الانحراف والتفكك التى تنشأ عن النزعات والاتجاهات اللا قيمية ، وما يصاحب ذلك من اضطرابات نفسية وعصبية .

التنمية والتعليم المستمر :

التنمية الشاملة هى السبيل الوحيد لمواجهة تحديات العصر اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا ، الا أنه ظهرت أحيانا اتجاهات اتخذت من مظهر التنمية هدفا وانحازت الى التركيز على الجوانب المادية للتنمية وأهملت الجوانب الاساسية المتصلة بتنمية الفرد وتناست أن عملية التنمية تتم بالانسان ، وأن العامل البشرى يلعب دورا بارزا فى خطط التنمية كأحد موارد الانتاج البشرية ، لما يمتاز به من امكانات النمو والقدرة على تسخير باقى الموارد الاخرى . ومن هنا فان العنصر البشرى ظل

وسيظل أهم عناصر التنمية ، وأن التنمية المتكاملة التى تعطى للجانب البشرى ما يستحق من بناء هى الاتجاه الصحيح ، فعلى ادراك الانسان لدوره فى الحياة ، وكفاءته فى الانتاج ، وعلى قدرته فى مجال الاستهلاك – يكون قياس التنمية صعودا أو هبوطا والحكم عليها نجاحا وفشلا .

ومن هذا المنطلق فان الموارد البشرية والمادية التى تستغل فى مجال التعليم يجب ألا تعتبر خسارة لان الفرد الذى يجهل عمله أو الفرد الأمى بجانب كونه طاقة غير مستغلة فانه أيضا عبء على اقتصاد الامة . ولذا اهتمت كل من الدول المتقدمة والنامية بالتعليم وبأهمية ربطه بالتنمية القومية ، ومنحته الكثير من الموارد الممكنة . ومع ذلك فقد حالت مجموعة متباينة من القيود الاجتماعية والاقتصادية بين الملايين من الصغار والكبار وبين حصولهم على فرص تعليمية ، وبذلك يظل هذا المستودع الهائل من الطاقة البشرية ضائعا لا يستفاد به ، ولايمكن للنظم التعليمية رغم توسعاتها الكبيرة ، ونفقاتها الباهظة أن تواكب المتطلبات والتطلعات التى تزداد باطراد .

فبعد أن أصبحت الحياة أكثر تعقيدا ، والمعلومات اكثر واسرع انتشارا وصار التعليم المستمر أكثر ضرورة للفرد والتنمية – كان من الضرورى أن تتكاتف المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومستوياتها فى تحمل المسئوليات لخلق امكانات التعلم ، وان تتحمل المؤسسات والهيئات غير التعليمية نصيبها من هذه المسئوليات ، حتى يمكن ايجاد بيئة تعليمية كاملة ومجتمعا يقبل على التعلم باكمله . ورغم أن هذا الهدف بعيد المنال ، الا أنه هدف ينبغى أن نبدأ خطواته الأساسية من الآن للتكامل بين جميع عناصر التنمية لتعمل جميعا فى ايقاع متزن ، وتحقيقا لآمال الفرد وتنمية قدراته وامكاناته ومهاراته ، وتمكينه من مواجهة مطالب العالم المتغير .

فهذا الفيض الهائل والمتزايد من التراكم المعرفى ، وهذا التغير السريع فى أساليب وأدوات الانتاج ، وهذا النمو فى وسائل الاتصال ، والتى قربت المسافات الطبيعية والفكرية ، وتكاد توحد المفاهيم بين دول العالم النامية والمتقدمة يشير الى أن ذلك الفرد الذى يعلم سوف يكون ذلك الذى يستطيع الحياة بتوافق ، أما ذلك الذى لا يعلم فسوف يعيش على هامش الحياة سريعة التغير .

ومن هنا بدأت المجتمعات بمختلف صورها تطالب بالخروج من هذه الأزمة ، وكاد الاتفاق ينعقد على أنه لا حل إلا بأن تأخذ المجتمعات بنظام للتعلم المستمر ، يتيح الفرصة أمام الفرد لأن يحصل على ما يطلبه من تعليم كلما طلب هذا التعليم .

العوامل التى جعلت من التعليم المستمر ضرورة فى العصر الراهن :

نعيش الآن عصرا يزداد فيه اقتران العلم بالحياة ، بل لعله ركن من أركانها ، فلكى يستطيع الانسان أن يعيش وسط هذا الاستعمال الضخم لنتاج المعرفة سواء تمثلت فى كلمة مكتوبة أو آله معقدة – عليه أن يتعلم هذا الاستعمال ، بل ويتعلمه باتقان ، سواء أكان ذلك فى مدرسة أو خارج مدرسة .

وان أزمة التعليم وما تعبر عنه من اشكال متعددة سواء فى مدخلاتها ممثلة فى عجز النظام التعليمى عن استيعاب الدارسين ، وعجز مستوى التعليم عن أن يعلم المجتمع ، وكثافة الفصول والمدرجات ، وتعدد الفترات فى المدارس ، ونقص المعامل والتجهيزات ..الخ ، أو مخرجاتها ممثلة فى تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين المتعطلين عن العمل أو المنفصلين عن حاجات المجتمع الحقيقية للعمل ، تطالب تلك الأزمة بأن يكون هناك أسلوب آخر غير ذلك الذى يوجد حاليا . ومن هنا يشهد التعليم اليوم ثورة شاملة فى مفاهيمه وأساليبه نتيجة التطورات المختلفة التى تميز هذا العصر الذى نعيش فيه ، وأهمها :

– التغير السريع والانفجار المعرفى الذى تشهده البشرية وعجز النظام التعليمى الرسمى عن ملاحقة التراكم المعرفى مهما طالت سنوات التعليم ، ومهما كثرت ساعات الدراسة ، ومهما زادت كفاءة القائمين بالتدريس فيه ، اذ كان للتغير السريع الاخذ بالاتجاه العلمى على أوسع نطاق والتطبيق العلمى لنتائج العلوم المختلفة – الاثر الكبير فى تزايد

المعرفة بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل ، بحيث أصبحت المعرفة لا تعرف حدودا . فهي متطورة . متغيرة متراكمة ، كل هذه التطورات تكاد تلغي الفكرة القائلة بأن الانسان يستطيع ان يمضي سنوات حياته يزاد من المعرفة محدد ، وتطالب بأن يكون هناك نظام مفتوح للتعليم يتيح التحاق الافراد به طوال حياتهم ، ويمكنهم من مواكبة وملاحقة هذا التزايد المعرفي الهائل .

– الاتجاه العلمي : فقد كان لسيادة العلم بنظرياته وأساليبه الاثر الكبير في حركة العصر وفي خصائصه ، فقد تزاوج العلم مع الحياة والتطبيق في جميع المجالات بعد أن كانت النظريات العلمية بعيدة عن الواقع ، واصبح مقياس العلم الآن هو ما يتمخض عنه من تطورات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية في حياة الأفراد ، ومن هنا تزايدت الفجوة بين ما يتعلمه الفرد من خلال التعليم الرسمي وحاجات العالم المتغيرة ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، مما يقتضي فتح ابواب التعليم للافراد لكي يعودوا اليه كلما احتاجـوا الى جديد ليتعلموه.

– التطور السريع في وسائل الاتصال : والذي حدث نتيجة التقدم التكنولوجي الحديث ، فوسائل الاتصال الحديثة قد غيرت المعاني الكثيرة المرتبطة بالزمان والمكان ، وبالماضي والحاضر والمستقبل ، وبدأ العالم وكأنه بقعة صغيرة من ذي قبل ، ولم يعد في استطاعة أية دولة أو أية أمة أن تعيش بمعزل عن غيرها . والرسالة الاعلامية ليست مجرد استقبال خبر أو معلومة ، بل تتطلب التجارب معها ومتابعتها ، مما يستلزم الفكر الذي لا ينقطع عن العلم .

– تطور مفهوم العمل وعلاقته بالعلم : لقد استمر مفهوم ابتعاد العمل عن التعليم زمنا طويلا ، اذ كان التعليم للصفوة التي تصورت أن من حقها الاحتكار والسيطرة على العاملين الكادحين . أما اليوم فقد تغيرت الصورة الى النقيض ، فلا عمل الا بالعلم ، ولا علـم الا بالتطبيق ، وأصبح انسان هذا العصر يناضل من أجل مكانته في المجتمع عن طريق التحرر من قيود أميته الحضارية ، وذلك بالسعي وراء حقه في التعليم بحيث تنفتح أمامه ابواب المعرفة ليبتكر وينتج ويستمتع وقت فراغه ، ثقافة وفنا وأدبا وترفيها . كل هذا يحتم ان تنفتح فرص التعليم واعادة التعليم واستمرار التعليم أمام الفرد .

– اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ اذ ان الاتجاه المتزايد لاستخدام الآلية (الاوتومية) في مجالات الحياة المختلفة كأحد منجزات العلم الحديث والذي أدى الى زيادة انتاجية العامل كما وكيفا – سوف يترتب عليه نتائج بعيدة المدى في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية . ففي ميدان العمل لن يلبث العامل أن يجد العمل الذي تخصص فيه وقد قامت به الآلة ، ولذلك فسوف تصبح الحاجة أكبر الى الاخصائي ، أي العامل ذي المعرفة النظرية الأساسية التي تسمح له بالمرونة والتحول من عمل الى آخر . مما يتحتم معه أن يعاود تعليمه وتدريبه لكي يستطيع أن يتوافق مع نمط جديـــد من الانتاج .

هذا بالاضافة الى أن انتشار الاوتومية يساعد على نقص عدد ساعات العمل وبالتالي زيادة وقت الفراغ المتاح للعامل ، والذي يعد بمثابة فرصة تعليمية وتربوية وترويحية ، اذا أحسن استثمارها يمكن ان تأتي بعائد كبير بالنسبة للفرد والمجتمع .

– النمو السكاني وتزايد الهجرة من الريف الى الحضر : لقد صاحبت الزيادة السكانية زيادة في متوسط اعمار الافراد ، وتزايد الهجرة ، والاستقرار في المناطق الحضرية ، وما ترتب على ذلك من ظواهر اجتماعية لفتت انظار علماء التربية والاجتماع ، وكانت حلولهم المقترحة للتخفيف من هذه المشكلة تتجه نحو التربية وبصفة خاصة التربية اللا مدرسية في محاولة لاثراء حياة الفرد ونيل حقه الطبيعي في التعليم وسط هذا الطوفان البشري وكإحدى الوسائل الرئيسية للتغلب على بعض المشكلات ، مثل خفض التكاليف الرأسمالية والتكلفة المالية للتعليم النظامي ، والقضاء على الأمية ، ومحاولة جعل النظام التعليمي متمشيا مع متطلبات الاقتصاد . فمن أجل هذه المشكلات وغيرها ، فان التعلم المستمر يمثل مطلبا حيويا ، ويعد طريقا مناسبـا لإحداث التنمية الشاملة .

كل هذه العوامل تدفع بنا الى ان نبحث عن منظور للتعليم ، يكون اكثر مرونة ، ويؤكد على قدرة الحكومات على توفير الفرص التعليمية ... منظور جديد يكون اهم اهدافه تنمية استعداد الفرد " للتعليم المستمر " وتوفير الدوافع له للسير فى هذا الاتجاه ، وفى الوقت نفسه اتاحة الوسائل التعليمية له .

مفهوم التعليم المستمر وخصائصه :

هناك ثلاثة أنواع من القوى والمؤثرات التربوية ، تباشر تاثيرها على تعليم الانسان طوال حياته ، وهى :

– التعليم الرسمى أو النظامى : ممثلا فى نظام التعليم الرسمى بالمدارس والمعاهد والجامعات .

– التعليم اللامدرسى أو غير النظامى : وهو يعنى ذلك النشاط الاختيارى الذى يتجه اليه الأفراد لرغبتهم فى تحسين أوضاعهم المهنية أو لتحسين نمط حياتهم ، أو لاستثمار وقت فراغهم بطريقة جيدة ، أو لتعويض وتدارك نقص معين فى إعداد الفرد فى سنوات حياته الدراسية السابقة والاستزادة والمعرفة .

– التعليم العرضى فى سياق الحياة (غير الرسمى ولا النظامى) : ويعنى به تلك العمليات المستمرة التى يكتسب فيها الفرد الاتجاهات والقيم والمهارات والمعرفة من واقع الخبرة اليومية ، ومن خلال الوسائط والمؤثرات التى يحتك بها فى بيئته ، سواء كانت هى الاسرة أو الجيران أو جماعة الأصدقاء ، أو مجموعة العمل أو اللهو ، وسواء كان ذلك فى الاسواق أو المكتبات ، او من خلال وسيلة من وسائل الثقافة .

ويتجه بعض العلماء الى اضافة نوع رابع من التعليم يطلقون عليه «التعليم الدولى » ويقصد به اكتساب المعرفة خارج حدود الوطن الذى ينتمى اليه الفرد .

على انه تجدر الاشارة دائما الى التداخل والتفاعل بين هذه الانواع وتضافرها جميعا فى تربية الافراد ، وأن الاطار الذى يشتمل عليها يطلق عليه " النظام التعليمى " ، وهو يعد واحدا من النظم الفرعية التى تشكل فى مجموعها وتفاعلاتها النظام الاجتماعى العام .

كما يجدر التنويه بهذا التحول فى مفهوم التعليم فى الفكر التربوى الحديث ، من المفهوم التقليدى بقصر عمليات التعليم على ماتقوم به المؤسسات التعليمية من وظائف تؤدى الى نقل التراث الثقافى من جيل الى جيل ، والحفاظ على الأوضاع القائمة بإعداد الأفراد للعمل والانتاج والحياة وفق متطلبات الواقع الاجتماعى الى مفهوم التعليم المستمر أو " التعليم مدى الحياة " وهو المفهوم الذى يتسق مع طبيعة العصر ، ويستجيب لحاجات الافراد فى عصرنا الراهن الذى يتسم بالتغير كحقيقة وضرورة ، وبالتالى لابد وأن تخضع لهذه الحقيقة .

ومن هذا المنطلق فان مفهوم التعليم المستمر انما يعنى ان التعليم لاينتهى بانتهاء الفرد من مرحلة تعليمية معينة ، وانما يستمر باستمرار الحياة وفى سياقها ، وذلك من أجل تحقيق آمال الفرد ، وتنمية قدراته وامكاناته ومهاراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، وتصحيح نواحى القصور فى التعليم النظامى الرسمى ، وتمكين الفرد من مواجهة مطالب العالم المتغير ، وتحقيق طموحه الشخصى فى الحاضر والمستقبل ، وأهم من ذلك كله هو أن يعرف الانسان الاستقصاء والتساؤل وان " يتعلم كيف يتعلم " .

هذا ويستند مفهوم التعليم المستمر الى مبادىء ثلاثة أساسية هى :

– الامتداد الزمنى : ويعنى توسيع نطاق التعليم زمنيا ، بحيث يغطى فترات الحياة لشخص المتعلم .

– الابتكار : وهو يعنى استحداث اشكال تربوية جديدة ، وتطوير الأساليب التقليدية القائمة من حيث البنية ، والقواعد المنظمة ، ومرونة البرنامج التعليمى ، وأساليب الادارة والتقييم .

– التكامل : ويعنى التكامل فيما بين أنماط التربية على مدى حياة الفرد ، استنادا الى النظرة التكاملية الحديثة لوحدة مواد المعرفة الانسانية وتاكيدا لحقيقة تكامل جوانب الشخصية : البدنية ، والعقلية ، والاجتماعية ، والوجدانية .

هذا ويرى بعض المفكرين التربويين أن مفهوم التعليم المستمر هو المفهوم الاكثر ملاءمة للانسان الحديث ، وقد يغالى البعض فى التطرف

فيرى انها سوف تحل تماما محل الأساليب التقليدية فى التعليم ، حيث ينادى البعض بفكرة « فك أو حل المدرسة » . وأنها ستزول وتذوب فى مجتمع المستقبل الذى سوف يتحول الى مدرسة كبيرة لتعليم كل أفراد الشعب ، ويعتقد بعض المفكرين أن هذا الاتجاه سيسود نتيجة انتشار استخدام الكمبيوتر والانخفاض المستمر لأسعاره .

كما يرى بعض الباحثين التربويين أن المدرسة هى التى تمنح المركز الاجتماعى ، وهى التى تختار الحاكم والمحكومين استعدادا لتكاملهم فى مجتمع طبقى مبالغ فيه ، وهى التى تدرب التلاميذ على الخضوع لجميع المؤسسات الأخرى ، كما يضيف هؤلاء بأن الاستثمار فى التعليم هو استثمار لا عائد له .

ويؤيد بعض العلماء فكرة التعلم المستمر واللا مدرسى على اعتبار انه الطريق الحقيقى لممارسة الحرية واسترداد الذاتية .

على ان هذه الافكار التى تؤيد اللامدرسية ، والتعلم المستمر ، لا ينبغى ان تبهرنا الى الدرجة التى نطلب فيها للمدرسة الذوبان والفناء ، ذلك أن التعليم النظامى ليس مسؤلا عن خلق عدم المساواة ونظام الطبقات الاجتماعية ، بل هو النظام الاقتصادى نفسه ، وان اعتبرت المدرسة الى حد ما الانعكاس والاداة الدائمة له ، كما ان الانحياز الى الجانب الذى يؤيد اكتساب المعرفة بطريقة ذاتية بعيدا عن المدرسة يجانبه الصواب ، ذلك أن التعليم المدرسى هو الذى يغرس فى الطفل قيمة التعلم ، وقيمة المعرفة ، ويعلمه كيف يتعلم ، وهذا يعتبر الاساس الحقيقى لنظام التعلم المستمر مدى الحياة . من هذاكله فان التعلم المستمر وما يتطلبه من اشكال تعليمية لامدرسية لايعنى بالضرورة فك المدرسة أو حلها ، او أن اللامدرسية تتناقض مع المدرسية ، بل ان لكل شروطا وظروفا ، أهدافا وطبيعة ، مزايا وعيوبا .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعليم المستمر يتسق مع الادوار التى يقوم بها فى كل مرحلة ، ويتكامل مع انماط التعليم النظامى وغير النظامى والعرضى ، وانه يتميز بمرونته وتعدد محتواه واساليبه وطرقه التعليمية ، وانه يصحح مفهوم الانظمة التعليمية حيث يؤكد على التعلم أكثر من التاكيد على التعليم ، وانه يستهدف الاستمرارية التى تحقق للفرد المعرفة المناسبة فى المرحلة التى يعيشها ، وفى نفس الوقت يهيئه للمرحلة التالية من عمره ، وبالتالى يحقق النمو المتكامل لشخصية الفرد التى تجعله يقوم بدوره فى المجتمع فى صيغة مناسبة .

وهذا ومن أهم دوافع الفرد للتعلم المستمر هو تنمية قدراته للحصول على عمل أفضل أو القيام بمطالب مهنته الحالية على نحو أفضل ، أو تحسين دخله ووضعه الاجتماعى ، أو رفع مستواه المعرفى والثقافى ليتمكن من التجاوب والتفاعل والمشاركة فى تطوير الأحداث المحيطة به .

أما العوامل المعوقة للفرد فى التعليم المستمر فأهمها افتراضه بأن المدرسة أو المعهد أو الجامعة تمثل نهاية مطاف التعليم والتعلم ، وعدم إدراكه بحاجاته التعليمية ، وقلة شعوره بأهمية التعلم المستمر ، وعدم اتاحة مصادر المعرفة المناسبة ، وقصور فرص التعلم المستمر المتاحة أمامه .

مما سبق يمكن القول بأنه لتحقيق اهداف التعلم المستمر يجب ان نسعى جميعا – أفرادا ومؤسسات – نحو ازالة العوائق التى تقف امام تعلم الفرد وأن نهيىء له السبل العديدة والدوافع التى تشجعه على تنمية قدراته ومهاراته ورفع كفاءته وحسن شغل وقت فراغه ، والتى تجعل منه فردا منتجا فى المجتمع . ولعل الجزء التالى من الدراسة يلقى بعض الضوء على دور الجامعات ومدى مساهمتها فى تحقيـــق التعلم المستمر للجماهير .

دور الجامعات فى التعليم والتعلم المستمر :

سبق أن أشرنا الى حقيقة ان الجامعات تقع على قمة الأجهزة المسئولة عن إعداد وتدريب الكوادر المتخصصة وتنمية المهارات والقدرات العلمية والفنية والفكرية من أطباء ومهندسين وعلميين ومعلمين وزراعيين واجتماعيين وتجاريين واقتصاديين وقانونيين وغيرهم فى مختلف التخصصات .

والتعليم الجامعى وان كان يؤدى دورا هاما فى هذا المضمار فى حدود الامكانات المتاحة ، الا أن تفاعله الايجابى المباشر فى سبيل تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى أو القومى – مازال فى حاجة الى دفعات أقوى فى مجال خدمة المجتمع بصفة عامة عن طريق اتاحة فرص أكثر للتعليم المستمر ، وفى مجال البحث العلمى الهادف بصفة خاصة للوصول الى الصيغة المناسبة لتحقيق التفاعل الذى يؤدى الى رقى المجتمع ، واقتراح الحلول الملائمة للمشكلات التى قد تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

والتعليم المستمر بمفهومه الشامل وبأشكاله المختلفة يختص بأساليب وطرق وتقنيات تتسم بالتكامل والتنوع وفقا للأهداف والانشطة المتوخاة على اختلاف اتجاهاتها ومستوياتها ، سواء بالنسبة لنوعيات الدراسة وخططها وبرامجها ومدى امتدادها ، أو بالنسبة لنوعيات الدارسين والباحثين والمتدربين ، وكل ذلك فى نطاق احتياجات مراكز العمل ومتطلبات التقدم وتطورات المعرفة العلمية والتكنولوجية ، ومدى ما يتحقق فى ميادين الأنشطة المختلفة فى المجتمع من صور التوازن الدينامى بين العرض والطلب ، وبين المتاح والحاجة الحقيقية لحسن مسار العمل فى جميع مواقعه .

وقد تتعدد صور هذه المشاركة وهذا التفاعل الايجابى الا أنه ليس من الضرورة بأى حال من الاحوال أن تتماثل من حيث الشكل أو المضمون فى كل الجامعات لتباين ظروف وامكانات كل منها ، ولاختلاف الاحتياجات البيئية من منطقة لأخرى ، وبالتالى فى طبيعة وحجم الخدمات التى توفرها الجامعة للبيئة المحيطة بها .

ولعله من المناسب فى هذا المقام أن نذكر بعض اشكال ونماذج التعليم المستمر التى تؤديها ويمكن أن تؤديها الجامعات ، نطرحها كأمثلة وليست على سبيل الحصر ، آخذين فى الاعتبار أهمية هذه الانواع من المشاركة ، وامكانات جامعاتنا البشرية والتكنولوجية . وتلك النماذج والامثلة هى :

دورات التعلم والتدريب المستمرين للخريجين والاجهزة المعاونة بالجامعات :

ان خريجى الجامعات من المرحلة الجامعية الاولى وهم يمثلون الجزء الأوفى من مخرجات التعليم الجامعى لا يمكن تصور أن باستطاعتهم أن يمارسوا وظائفهم الانتاجية أو الخدمية فى المجتمع طوال سنوات حياتهم الوظيفية ، والتى قد تمتد لأكثر من أربعين عاما بهذا الزاد من المعرفة ، الذى اكتسبوه فى الفترة التعليمية التى قضوها بالجامعات أو معاهد التعليم العالى ، والذى نتوقعه أن يقل عائد هذه المعرفة كلما ابتعدنا عن سنوات التخرج ، فى الوقت الذى يتسم فيه عصرنا بالتطور والتغير والتسارع المعرفى الهائل ، دون أن نقلل من قيمة الخبرة العملية التى يكتسبها الخريج ، والمهارات والقدرات التى تنمو لديه مع الزمن ومع تطور العمل ومتطلبات التنمية والانتاجية بل واقتصاديات الأداء .

ومن هنا كان من الضرورى أن تهتم الجامعات بتنظيم البرامج التعليمية وتوفير أسباب التعليم والتدريب المستمرين لخريجيها . وان ما تقوم به الجامعات المصرية من اتاحة الفرصة لخريجيها للالتحاق فى دراسات الدبلومات المهنية فى فروع التخصص المختلفة هى احدى صور المساهمة المنظمة للجامعات فى رفع كفاءة الخريجين ، وقد بلغ عدد المقيدين فى هذه الدبلومات فى العام الجامعى ٨٢ / ١٩٨٣ حوالى ٢٤٠٠٠ طالب يمثلون حوالى ٤ ٪ من اجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات فى المرحلتين : الجامعية الاولى والدراسات العليا ، منهم حوالى ٣٠ ٪ من خريجى كليات الحقوق وحوالى ٢٠٫٥ ٪ من خريجى كليات التربية و١٧٪ من خريجى كليات التجارة و٥٫٥ ٪ من خريجى كليات الهندسة و٥٪ من خريجى كليات الآداب ، أما التخصصات الاخرى فتمثل بحوالى ٢٢٪ من اجمالى المقيدين فى دراسات الدبلومات المهنية .

من هذا المنطلق فان الأمر يقتضى عقد العديد من الدورات التجديدية والتنشيطية الموجهة والهادفة المتنوعة ، التى تتوخى توفير المعارف والمهارات التى تناسب القاعدة العريضة من الخريجين ومواقع

أعمالهم وأنشطتهم وطموحاتهم بما من شانه أن يرفع مستوى أدائهم ، ويعزز من قدراتهم ، ويزودهم بالمستحدث فى مجالات المعرفة التى تتعلق أو تتكامل مع ميادين تخصصهم ، اذ انه من المتعارف عليه فى معظم دول العالم ان التخصص الدقيق للفرد يبدأ بعد حصوله على الدرجة الجامعية الأولى ، هذا وقد تتكرر هذه البرامج التعليمية والتدريبية فى مواعيد دورية أو شبه دورية تحقيقا لاستمرارية الأهداف المتوخاة بعد التخرج ، والتدرج فى مستويات المسئولية ، وتنوع السلطات والصلاحيات والواجبات .

وتأخذ هذه الدورات والبرامج صورا عدة : منها ما يعقد فى نطاق الجامعة ، ومنها ما ينظم فى مواقع العمل ذاتها ، ومنها ما هو بين ذلك ، وفى جميع الأحوال لابد أن يكون هناك اتفاق كامل وتعاون شامل بين الجامعة والجهات المستفيدة ، وأن تكون البرامج والدورات متفقة مع أولويات الخطط والسياسات المستهدفة لهذه الجهات ، كما تلبى فى نفس الوقت حاجات الدارسين وتطلعاتهم ، ويؤدى مثل هذا التنسيق والتكامل الى المزيد من الترابط بين الجامعات ومواقع العمل على المستوى المحلى أو القومى ، والى تبادل التعرف على انجازات هذه القطاعات ، والتوصل الى المزيد من صور دعم التعاون لتحقيق أكبر عائد لجميع الأطراف ، وبالتالى الاسهام الفعال فى إحداث المزيد من التنمية والتطوير .

هذا كما يجدر الاشارة أيضا الى دور الجامعات فى اتاحة الدورات التعليمية والتدريبية للأجهزة المعاونة بها ، ومن أهم الامثلة على ذلك تدريب المساعدين الفنيين على استخدام وصيانة الأجهزة العلمية ، وكذا المكتبات ومراكز التوثيق والاعلام العلمى وبنوك المعلومات وغيرها من البرامج الموجهة لزيادة قدرات التقنيين والتكنولوجيين وتدريب الجهاز الادارى بالجامعة .

ويدخل فى هذا النطاق كذلك عقد الدورات التدريبية لمعاونى أعضاء هيئة التدريس من معيدين ومدرسين مساعدين لتأهيلهم على استخدام الوسائل التربوية والتعليمية الحديثة ، وذلك بهدف إعدادهم لتحمل المسئولية التربوية والعلمية وتبوئهم المراكز القيادية العلمية والادارية بالجامعات فى المستقبل .

مراكز الخدمة العامة :

تعتبر مراكز الخدمة العامة التى توجد حاليا فى معظم جامعاتنا من الوحدات ذات الطابع الخاص التى لها استقلالها الفنى والادارى والمالى ، ومن أهم أهداف هذه الوحدات تنظيم الدورات التدريبية والدراسات الحرة فى ميادين المعرفة المختلفة ، ونشر الثقافة القومية بين الأفراد ، واتاحة الفرصة لاستفادة المواطنين من امكانات الجامعة ومرافقها فى مختلف المجالات .

ويمكن لمراكز الخدمة العامة بالجامعات أن تؤدى دورا هاما فى التعليم والتدريب المستمرين لو أحسن تنظيمها وإدارتها ، وايجاد السبل المناسبة لجذب الجماهير اليها ، وذلك بخلق المناخ الثقافى وتوفير الحوافز لديهم بما يؤدى الى شعور الفرد بأن البحث عن المعرفة هو إحدى ضرورات الحياة ، اذ أن هناك العديد من الأفراد فى الطفولة والشباب لم يتمكنوا من اشباع اهتماماتهم واحتياجاتهم أثناء تعليمهم ، ومن ثم فهم يتطلعون الى فرص جديدة للتعلم ، وهذه الفرص تتيحها مراكز الخدمة العامة بالجامعات لا تشترط الحصول على شهادة ما أو مستوى متقدم ، بل هناك برامج متنوعة تناسب كافة الظروف والقدرات . وهذه المراكز تقدم سلسلة من المقررات والدورات التدريبية القصيرة بدءا من الانشطة الترويحية الى تلك البرامج التى تؤدى الى زيادة المهارات فى مهن نوعية أو كفايات أكاديمية معينة ، والالتحاق بهذه المراكز غالبا ما يكون لبعض الوقت ، دون ما إعاقة لتأديتهم أعمالهم اليومية .

وتتسم هذه البرامج بالتنوع والمرونة التى تتناسب مع كل الاعمال وجميع المستويات ، اذ تقدم برامج فى اللغات ، والحساب العلمى ، وآلات وأجهزة المكاتب والديكور وكهرباء الراديو والتليفزيون ، وهندسة السيارات ، وتربية النحل والزهور ، والاقتصاد المنزلى وغيرها ، وذلك فى شكل دروس نظرية وعملية تؤدى فى الفترة المسائية ، وكذلك من

خلال ورش العمل ، كما يمكن لهذه المراكز أن تنظم برامج تدريبية خاصة لموظفى الهيئات والمصالح الحكومية وغير الحكومية يتم وضع برامجها بالاتفاق مع الجهات المعنية ، وان تقوم بخدمة الجماهير بمختلف المراكز النوعية بما فى ذلك برامج تبسيط ونشر العلوم والتكنولوجيا .

وتستفيد هذه المراكز فى أداء وظيفتها من امكانات الجامعة المتاحة مثل الخدمات المكتبية المتخصصة ، والتسهيلات الخاصة بالكمبيوتر ، وتجهيزات الملاعب الرياضية ، والمعامل والورش الجامعية ، والمسارح وغيرها كما يشارك أساتذة الجامعة فى التدريس والتوجيه بهـــذه المراكز .

هذا كما تجدر الاشارة الى الدور الكبير الذى يمكن أن تؤديه المعاهد الفنية العليا التجارية والصناعية والزراعية فى التعليم والتدريب المستمرين من خلال انشاء وتنظيم وتدعيم مراكز الخدمة العامة بها بحيث يتاح للأفراد الالتحاق ببرامجها بما تضمها من تخصصات مهنية متنوعة كالبنوك والتامينات والسكرتارية وادارة الموانى والمخازن والفنادق والمطابخ والأنظمة الكهربائية الصناعية والميكنة الزراعية والاتصالات والتحاليل والمعامل الكيميائية والبيولوجية والبصريات والغزل والنسيج والرى واستصلاح الاراضى وغيرها من البرامج الهادفة .

الدراسة بالمراسلة واستخدام تكنولوجيا التعليم فى تحقيق اهداف التعليم المستمر :

ويقصد بهذا النوع التعليم الذاتى للطالب بارشادات أعضاء هيئة التدريس التى يتلقاها باحدى وسائل الاتصالات المختلفة سواء من خلال البريد أو الاذاعة أو التليفزيون . وعادة ماتكون الارشادات فى صورة مواد تحريرية أو فى صور أشرطة تسجيل أو من خلال البث الاذاعى أو التليفزيونى ، ويعتمد هذا النوع من التعلم على الارشاد المستمر من الاستاذ عن طريق متابعته للمواد المكتوبة من قبل الطالب ذاته ، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتقييم مدى فهم وتقدم الطالب ويوضح له مدى نجاحه واخطائه واقتراحاته بالنسبة للخطوات القادمة .

وفى هذا المجال يمكن للجامعة أن تؤدى دورا هاما فى إعداد البرامج التعليمية المتنوعة والتى تتواءم مع احتياجات الافراد ، كما يمكن ان تساهم مساهمة فعالة فى عملية ارشاد المواطنين اثناء دراستهم من خلال خبرات أعضاء هيئة التدريس بها ، ومن هنا يمكن ان تؤدى دورا رئيسيا فى اتاحة احدى فرص التعليم المستمر أمام الأفراد بهدف زيادة كفاءتهم المهنية والثقافية والفكرية وتحسين مستواهم الأدبى والمادى .

هذا وتجدر الاشارة الى تجربة مصرية حديثة تطبق بدءا من العام الجامعى ٨٣ /٨٤ فى تاهيل معلمى المرحلة الاولى من التعليم (حوالى ٧ الاف معلم ومعلمة كدفعة اولى) ، وذلك فى كلية التربية بجامعة عين شمس ، حيث الاعتماد الرئيسى على المراسلات والدورات القصيرة ، والفصول المقيمة فى دور المعلمين بعد انتهاء فترة العمل اليومية بالمدرسة وهذا المشروع يستهدف رفع مستوى معلمى المرحلة الاولى .

الجامعة المفتوحة كمنهج واسع للتعليم المستمر :

الهدف من الجامعة المفتوحة هو تيسير سبيل جديد من طرق نشر التعليم العالى ، واتاحة الفرصة أمام أولئك الذين تحول ظروفهم دون الانتظام فى التعليم الجامعى بحيث يسمح لهم ان يدرسوا بالخطى التى تتناسب مع قدراتهم ، كما يسمح لهم أن يتركوا دراسة مادة معينة أو برنامج معين فى الوقت الذى يرتأونه ، وأن يبدأوا من جديد فى الوقت الذى يناسبهم ، والمنهج الذى يختارونه ، ويتاح للطالب اختيار المواد والبرامج من بين الأنظمة والبرامج الكثيرة المتاحة ، سواء لذوى الخبرة أو للطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعية .

والعنصر الاساسى فى المقررات هو مواد المراسلة المكتوبة ، والمواد المسموعة او المرئية ، او أشرطة الفيديو أو التسجيلات ، ويمكن طبع «دليل دراسة » ومواد قراءة تباع للطلاب المسجلين ، كما يتاح بيعها للجمهور أيضا . أما بالنسبة للدراسات العلمية فيمكن للطالب الاستعانة بالمجموعات المعملية المصغرة ، أو التردد على معامل الجامعة بعض

الوقت لاستيفاء متطلبات المقررات التعليمية ، هذا وتقتضى أوضاع الجامعة المفتوحة وجود علاقات معينة مع كثير من المؤسسات التى تعمل فى حقل التعليم والثقافة والانتاج ، وعادة ما تكون تكاليف الطالب فى الجامعة المفتوحة أقل من تكاليف زميله فى الجامعة العادية .

ومن هذه المفاهيم يمكن القول بأن الجامعة المفتوحة لا تحل محل الجامعة التقليدية ولكنها تقدم بديلا مقاربا من نفس القيمة الاكاديمية والفنية الى أولئك الذين لم يستطيعوا أو لا يستطيعون حضور المقررات الجامعية التقليدية ، ولعل نظام الانتساب المعمول به فى جامعاتنا المصرية يمثل احدى الصور الجزئية للجامعة المفتوحة ، والتى تعنى بمفهومها الشامل اتاحة التعليم عن بعد باستخدام أحدث طرق الاتصال ووسائل الايضاح ، مع عدم فرض قيود بالنسبة للسن حتى يجمع بينها وبين عمله وفقا لحاجاته وتطلعاته ، وبهذا تتاح التسهيلات الملائمة للتعليم المستمر والمتكرر للافراد .

البحوث العلمية وأثرها غير المباشر على التعليم المستمر :

صار العلم فى هذه الحقبة التى نعيشها نشاطا أساسيا فى جميع المجتمعات وهدفه الأول مساندة خطط التنمية التى توضع وتنفذ لتحقيق آمال الشعوب وتقدمها وازدهارها . ولعل الهدف الاساسى من مراكز ومعاهد البحوث ووحداتها هو معالجة مشكلات الانتاج والخدمات وتطوير العلم والتكنولوجيا لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتمثل جوهر الاسهام التنموى للجامعة من خلال بحوثها العلمية وأنشطة مراكزها البحثية فى نشر المعلومات الجديدة بالنسبة للأفراد أو الوحدات أو الهيئات التنفيذية وخاصـــة ما يتعلق منها بالتكنولوجيا الحديثة ، والتى تعتبر بآثارها وعواقبها التراكمية أهم محرك للتنمية ، وكذلك من خلال مساعدة الهيئات التنفيذية على كيفية الاستفادة من المعلومات الجديدة فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق اهدافها ، ويتم ذلك عادة عن طريق تكوين فرق العمل البحثية المتكاملة من مختلف التخصصات والتى يختلف تشكيلها من مشكلة لاخرى ، مما يتطلب بالضرورة قيام الحوار بين الجامعات والهيئات التنفيذية الانتاجية والخدمية .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أنه بالاضافة الى آلاف البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بمبادرات فردية ، فان هناك العديد من المشروعات البحثية الهادفة التى تنظمها الجامعة بالتعاون مع الوزارات وقطاعات الانتاج والخدمات الوطنية ، أو مع بعض الهيئات الاجنبية والدولية ، ويبلغ عدد هذه البحوث التطبيقية الجارية بالجامعات نحو ٥٠٠ مشروع ، بالاضافة الى مايجرى من بحوث للتحضير للدرجات العلمية العليا (ماجستير – دكتوراه) ، والتى يبلغ عدد المقيدين بها فى العام الجامعى ٨٢/٨٣ نحو ٢٧٫٠٠٠ لدرجة الماجستير ، و٩٫٠٠٠ لدرجة الدكتوراه ، ويتجه عدد كبير من هذه البحوث نحو خدمة متطلبات التنمية .

ومما يجدر التنويه اليه الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الذى بدأ فى عام ١٩٨١ ويعد احد الاجتهادات العلمية للقيام بأنشطة بحثية تقوم على مواجهة مشاكلنا القومية ، وبما يدفع بخطط التنمية الشاملة . هذا وقد بلغ عدد مشروعات البحوث الجارية بالاتفاق مع الوزارات المعنية مع نهاية عام ١٩٨٤ نحو ٢٥٠ مشروعا بحثيا ، كما يجرى ايضا فى اطار مشروع الترابط انشاء بنك للمعلومات يضم البيانات العلمية والاحصائية التى تخدم مجال البحث العلمى .

وبالاضافة الى ذلك تقوم الجامعات بالمشاركة وتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية ، كما تنظم الكثير من الدورات التدريبية من خلال مراكزها البحثية للافراد العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات .

كما تهتم الجامعات بدعم البحث العلمى عن طريق صناديق البحوث بالجامعات وتشجيع انشاء الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص والتى تتميز بنظام مالى مرن يساعدها على تذليل صعابها وتشجيع القائمين بالبحوث فيها . وقد بلغ عدد هذه الوحدات البحثية المتميزة حوالى مائة

وحدة موزعة على الجامعات فى المجالات العلمية المختلفة ، ونذكر منها مراكز بحوث الحسابات العلمية والاحصائية ، ومراكز بحوث وصيانة الأجهزة العلمية والطبية ، ومركز بحوث الرأى العام ، ووحدات علاج القصور الكلوى ، ومركز التنمية والتخطيط التكنولوجى ، ومراكز تعليم اللغات والمعامل المركزية للأجهزة الثمينة النادرة وغيرها من الوحدات .

ومع ذلك فان البحث العلمى مازال فى حاجة الى مزيد من التخطيط والتنظيم والدعم فى الجامعات المصرية حتى يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والفنية والتكنولوجية المتاحة ، وحتى يمكن تحقيق اكبر استفادة ممكنة من نتائج تلك البحوث الهادفة ، وفى نطاق ذلك التدريب والتعليم المستمرين للافراد فى المجتمع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* زيادة العناية بالتعليم المستمر بمختلف صوره واتجاهاته لتحقيق أهدافه على الوجه الأكمل ، ويتطلب ذلك ان تقيم الجامعة على المستوى المناسب جهازا أو تنظيما يختص بالتعليم المستمر ، الى جانب الأجهزة القائمة على التعليم النظامى والدراسات العليا والبحوث .

* تخصيص موازنة للتعليم المستمر من مصادر متنوعة . مع العمل على أن يكون الجزء الأوفى من هذه المصادر من الجهات المستفيدة ومن الدارسين فى اطاره وذلك فى نطاق ما يؤديه لها من خدمات وبرامج .

* تنوع مناهج وخدمات التعليم المستمر بما يتلاءم وحاجات الدارسين من مختلف المستويات واهتماماتهم . مع مراعاة المرونة فى تنظيم مواعيد الدورات التدريبية والتنشيطية والتجديدية .

* توثيق العلاقة وتنسيقها بين التعليم النظامى والتعليم المستمر فى نطاق استراتيجية قومية ترتبط بها خطط وسياسات تتسم بالمرونة وبالقدر اللازم من اللامركزية . مع وضع أولوية خاصة للخدمات البيئية والمحلية فى نطاق كل جامعة .

* الربط بين خطط التعليم المستمر وسياساته وبرامجه على مستوى الجامعات ومعاهد التعليم العالى ، وقطاعات التعليم قبل الجامعى ، وبينها وبين الأجهزة المحلية والوطنية والقومية والدولية القائمة على الصور المتنوعة للتعلم المستمر مثل محو الامية ، وتعليم الكبار ، والثقافة الجماهيرية وغيرها .

* اجراء دراسات مسحية للتعرف على العوامل التى تحفز الافراد فى الاقبال على التعليم المستمر ، مع تقييم هذه العوامل .

* العمل على تكوين البيئة التى تتيح للأفراد الفرص المتكافئة للتعليم المستمر وتخلق لديهم الرغبة فى التعلم والقدرة على الاستفادة بالوسائل والوسائط المختلفة للتعليم .

* تأصيل جذور التعلم الذاتى منذ المراحل التربوية المبكرة ضمانا للتعليم المستمر مدى الحياة بحيث يقل اعتماد المتعلم تدريجيا على معلمه كمصدر وحيد للمعرفة كلما زاد نضجه ، وتعميق وعى الدارس بشخصيته وجوانبه المختلفة عن طريق تجمع المعارف والمهارات التى اكتسبها واتاحتها فى مواقف قابلة للتطبيق ، وتنمية قدرته على النقد والتحليل ، والتاكيد المستمر على أن المدرسة والمعهد والجامعة هى أحد مصادر التعلم تؤدى وظائفها فى المراحل الأولى من عمر الانسان لتبدأ مصادر أخرى مواصلة عملية التعلم المستمر مدى الحياة .

* ان تقوم الجامعات بالدراسات والبحوث فى ميدان التعليم المستمر من أجل دعمه وتطويره . وان توضع برامج مركزة قصيرة الأمد فى كليات التربية لتدريب المدربين والاخصائيين على هذا النوع من التعليم .

* تهيئة مصادر المعلومات المناسبة مع استخدام الادوات والتقنيات التربوية الحديثة وترشيد استخدامها وتطويرها ، وزيادة الاهتمام بنشر الكتب والمجلات التى تعمل على تبسيط العلوم مثل سلسلة كتب " اصنع بنفسك " .

* الاستخدام الأمثل والاستفادة القصوى من وسائل الاتصال وأجهزة الاعلام المختلفة وبنوك المعلومات فى تحقيق اهداف التعليم النظامى والتعليم المستمر بالتنسيق والتعاون فيما بينها .

جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها

ان الحقيقة التى تفرض نفسها هنا هى أن التوسع فى التعليم الجامعى والعالى سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول ، قد أصبح مطلبا أساسيا نتيجة للتوسع فى مراحل التعليم التى تسبقه ، ذلك ان طبيعة العصر الذى نعيشه قد جعلت من التعليم حقا أساسيا للمواطن ، تتحمل الدولة تبعاته وتعمل على اتاحته لافراد المجتمع ، أملا فى مستقبل أكثر اشراقا ومجتمع أكثر انتاجا .

وتعتبر هذه من أهم سمات العصر الحديث . فالدول مهما كان موقعها من سلم التقدم تسعى الى توفير التعليم العام بصورة الزامية للأجيال الجديدة . ويمتد هذا الاتجاه لاطالة سنوات الالزام حتى تصل الى المرحلة الثانوية فى العديد من دول العالم المتقدمة ، وفى مصر ووفقا للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ امتد التعليم الالزامى لمدة تسع سنوات ، مغطيا كلا من التعليم الابتدائى والتعليم الاعدادى ، وعرف ذلك بمرحلة التعليم الأساسى .

ومع الموجة الهائلة من التحرر والاستقلال التى شملت الدول النامية فى النصف الثانى من هذا القرن ، كان على هذه البلاد أن تواجه طلبا متزايدا على كل أنواع التعليم ، حتى اصبح التوسع فى التعليم الجامعى والعالى أيضا ضرورة حتمية لارضاء الشعور القومى واشباع الطلب الاجتماعى على التعليم ، ولتزويد البلاد باحتياجاتها من الفنيين والمتخصصين اللازمين لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . غير أن الأمر ليس سهلا ، فالطلب على التعليم لا حدود له ، والامكانات الاقتصادية محدودة ، ومن هنا نتساءل كيف يمكن أن نوازن بين المطلوب والمتاح من طاقات وامكانات ، وبين الكم والكيف .

وحتى يمكن الاسهام فى الاجابة على هذا التساؤل ، لابد لنا من وقفة عن ملامح التعليم الجامعى فى مصر وواقعه الحاضر ، مع نظرة الى تطوره خلال السنوات العشر الماضية ، ومحاولة لتأمل دروس الماضى حتى يمكن أن نستجلى بعض المؤشرات التى تسهم فى تطوير العملية التعليمية فى جامعاتنا .

واقع التعليم الجامعى فى مصر وتطوره خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤

أولا : تطور اعداد المقيدين فى التعليم الجامعى والعالى بالنسبة للسكان :

تشير البيانات الاحصائية الى أن نسبة المقيدين بالتعليم الجامعى والعالى الى جملة السكان قد ارتفعت من ١٧ .٠٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٤١ر٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ . ثم زادت هذه النسبة الى ٥٩ر٠٪ فى عام ١٩٦٦ ، ومن الجدول رقم (١) نلاحظ ان هذه النسبة تدرجت بعد ذلك فى الارتفاع من ٩٦ر٠ ٪ الى ٥٩ر١٪ خلال العشر سنوات الاخيرة .

واذا قارنا نمو عدد المقيدين فى التعليم الجامعى فى مصر بالنسبة لشريحة السكان من سن ١٨ - ٢٢ سنة خلال السنوات العشر الأخيرة يتضح ارتفاع نسبتهم من ٩ر٩ ٪ فى عام ٧٤ /١٩٧٥ الى نحو ١ر١٥٪ فى عام ٨٣ /١٩٨٤ ، فى الوقت الذى تراوحت فيه هذه النسبة فى كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ما بين ٢٠ ٪ الى اكثر من ٥٠ ٪ من شريحة السن المشار اليها ، مما يبين بوضوح أنه رغم النمو المتزايد فى أعداد المقيدين بالتعليم الجامعى فى مصر الا ان نسبة هؤلاء المقيدين لم تصل بعد الى المعدل القياسى الذى سبقتنا اليه كثير من الدول المتقدمة .

ثانيا : فى مجال الإعداد للدرجة الجامعية الأولى :

يتناول هذا الجزء من الدراسة التوسع والنمو الذى حدث فى التعليم الجامعى بقصد الوقوف على أهم المؤشرات الكمية والكيفية لما طرأ من توسع ونمو من جهة والوقوف على مدى تناسب ما ينفق على التعليم الجامعى مع ما يؤديه من وظائف من جهة أخرى ومتطلبات خطط التطوير والتحديث .

وسيقتصر هذا الجزء من الدراسة على كليات الجامعات الاحدى عشرة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات وكذا جامعة الأزهر العريقة ، ومن ثم فان الاحصائيات الواردة فيما يلى لا تشمل فرع جامعة القاهرة بالخرطوم أو الجامعة الامريكية بالقاهرة .

* تطور عدد المقيدين بالتعليم الجامعى بالنسبة لاعداد المقيدين بالتعليم الثانوى والأساسى :

يوضح الجدول رقم (٣) انه رغم الازدياد المطرد فى أعداد المقيدين بالتعليم الجامعى خلال السنوات العشر الأخيرة ، فان نسبتهم الى المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى تتراوح من ١ر٤٢ ٪ الى ٤ر٥١ ٪ بمتوسط حوالى ٤٦٪ خلال تلك الفترة ، اما بالنسبة للمقيدين فى مرحلة التعليم الاساسى فهى فى ازدياد مستمر من ٦٪ فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى حوالى ٩ ٪ فى الأعوام الثلاثة الأخيرة .

* تطور اجمالى اعداد المقيدين بالجامعات :

يتضح من الجدول رقم (٤) ان عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الجامعى قد ازداد من ٢٢٧٨٧٨ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٧٢ /١٩٧٣ الى ٦٣٢٣٦٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٨٣ /١٩٨٤ ، بزيادة تبلغ حوالى ٥ر١٧٧ ٪ بالنسبة لعام ٧٢ /١٩٧٣ . مع ملاحظة ان عدد الجامعات قد ازداد من ٧ جامعات الى ١٢جامعة (بما فيها جامعة الأزهر) فى تلك الفترة ، كما يلاحظ أيضا ان معدل النمو السنوى لجملة المقيدين يتراوح بين ٣٠٫٨ ٪ كحد أقصى فى العام الجامعى ٧٥ /١٩٧٦ وبين ٥ر٢ ٪ كحد أدنى فى العام الجامعى ٧٨ /١٩٧٩ . وقد تعود القفزة التى حدثت فى زيادة عدد المقيدين بالجامعات بنسبة ٢ر٢١ ٪ فى العام الجامعى ٧٣ /١٩٧٤ مما كان الحال عليه فى عام ٧٢ /١٩٧٣ الى تحويل بعض المعاهد العالية الى كليات وضمها الى الجامعات الاقليمية فى طنطا والمنصورة . وكذلك بالنسبة للقفزة التى حدثت لمعدل النمو السنوى للمقيدين بالجامعات من ١ر١٦ ٪ فى العام الجامعى ٧٤ /١٩٧٥ الى ٨ر٣٠ ٪ فى عام ٧٥ /١٩٧٦ بسبب تحويل بعض المعاهد العالية النوعية الى كليات تابعة لجامعة حلوان . وبصفة عامة فان متوسط معدل النمو السنوى لعدد المقيدين بالجامعات فى الفترة المشار اليها يبلغ حوالى ٣ر١٠ ٪ .

* الكثافة الطلابية للجامعات :

يوضح الجدول رقم (٥) ان عدد المقيدين بالجامعات الخمس الاقدم (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس واسيوط) كان يمثل نسبة حوالى ٧٠ ٪ من جملة المقيدين بالتعليم الجامعى فى عام ٧٦ /١٩٧٧ ثم انخفضت هذه النسبة الى حوالى ٦٥ ٪ فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ مما يعطى مؤشرا بنمو الدور الذى تقوم به الجامعات الأحدث فى استيعاب أعداد أكبر من الطلاب .

اما بالنسبة للكثافة الطلابية للجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٣ / ٨٤ فيوضح الجدول نفسه انها تتراوح ما بين :

– ٧٢ الى ١١٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات الأزهر وعين شمس والقاهرة والاسكندرية والزقازيق – ٣٠ إلى ٤٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات أسيوط والمنصورة وطنطا وحلوان – ١٠ الى ٢٠ الف طالب وطالبة فى جامعات المنوفية والمنيا وقناة السويس .

مما تقدم فقد أصبح من الضرورى اعادة النظر فى المحتوى العام للجامعات بما يتلاءم مع الظروف والاحتياجات القومية والاقليمية والكثافة الطلابية لكل منها ، ويقترح فى هذا الصدد أن يتم التدرج للوصول الى حد اقصى لعدد الطلاب بالجامعات الواقعة فى نطاق المحافظات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية ، يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ الف طالب وطالبة ،

وان تقل هذه السعة القصوى الى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ الف طالب وطالبة فى الجامعات الأقل كثافة سكانية ، واجراء ما يتطلبه ذلك من اعادة تخطيط خريطة انتشار التعليم الجامعى وتوزيعها على المحافظات والأقاليم المختلفة .

* الكثافة الطلابية للكليات :

تشير الاحصائيات الى ان هناك تباينا واضحا فى عدد الطلاب بالكليات المختلفة ، اذ يتراوح بين ٣٤٫٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية التجارة بجامعة عين شمس كحد اقصى ، ونحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ طالب وطالبة فى المعاهد العليا للتمريض ومعهد العلاج الطبيعى ومعهد التخطيط العمرانى ، كما يلاحظ ان هذا التباين تتضح صورته ايضا فى الكليات المتناظره . وفيما يلى نذكر بعض الأمثلة الهامة .

ففى كليات الاداب : يتراوح عدد الطلاب ما بين ١٧٫٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية الآداب بجامعة عين شمس ونحو ١٫٥٠٠ طالب وطالبة فى كليـة الآداب ببنها (فرع جامعة الزقازيق) .

وفى كليات الحقوق : يتراوح عدد الطلاب مابين ١٨٫٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية الحقوق بجامعة عين شمس ونحو ٣٫٥٠٠ طالب وطالبة فى كلية الحقوق ببنى سويف (فرع جامعة القاهرة) .

وفى كليات التجارة : يتراوح عدد الطلاب مابين ٣٤٫٠٠٠ فى كلية التجارة جامعة عين شمس ونحو ٢٫٠٠٠ طالب وطالبة بكلية التجارة بسوهاج (فرع جامعة اسيوط) .

وفى كليات العلوم : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٤٫٤٠٠ فى كلية العلوم بجامعة الاسكندرية وحوالى ٣٥٠ طالب وطالبة فى كلية العلوم ببنها (فرع جامعة الزقازيق) .

وفى كليات الطب : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٦٫٣٠٠ فى كلية الطب بجامعة القاهرة ، ونحو ٢٫٢٠٠ طالب فى كلية الطب بجامعـة طنطا .

وفى كليات طب الأسنان : يتراوح عدد الطلاب ما بين ١٫٧٠٠ فى كلية طب الاسنان بجامعة القاهرة وحوالى ٤٠٠ طالب وطالبة فى كلية طب الاسنان بجامعة المنصورة .

وفى كليات الصيدلة : يتراوح عدد الطلاب مابين ٢٫١٠٠ فى كلية الصيدلة بجامعة القاهرة وحوالى ٧٠٠ طالب وطالبة فى كلية الصيدلة بجامعة طنطا .

وفى كليات الطب البيطرى : يتراوح عدد الطلاب مابين ٢٫٣٠٠ فى كلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة وحوالى ٦٠٠ طالب وطالبة فى كلية الطب البيطرى بادفينا (جامعة الاسكندرية) .

وفى كليات الزراعة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٦٫٠٠٠ فى كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية ونحو ٨٠٠ طالب وطالبة فى كلية الزراعة بالاسماعيلية (جامعة قناة السويس) .

وفى كليات الهندسة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٨٫٦٠٠ فى كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية وحوالى ١٫٣٠٠ طالب وطالبة فى كلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة المنيا ونحو ٥٠٠ طالب وطالبة فى كلية هندسة البترول والتعدين بالسويس (جامعة قناة السويس) .

وفى كليات التربية : يتراوح عدد الطلاب مابين ٩٫٠٠٠ فى كلية التربية بجامعة عين شمس ونحو ١٫٠٠٠ طالـب وطالبة فى كلية التربية بقنا (جامعة اسيوط) .

اما كلية دار العلوم : فيبلغ عدد طلابها حوالى ٩٫٠٠٠ طالب وطالبة، وكلية البنات يصل عدد طالباتها الى نحو ٦٫٠٠٠ ، وبالنسبة لباقى الكليات والمعاهد الأخرى فلا يتجاوز عدد الطلاب بأى منها ٢٫٠٠٠ طالب وطالبة .

واما بالنسبة لجامعة الازهر: فيتراوح عدد طلاب كلياتها مابين نحو ١٠٫٠٠٠ طالب فى كلية التجارة كحد أقصى ونحو ١٫٠٠٠ طالب فى كليات طب الاسنان والصيدلة وكليتى اللغة العربية بدمنهور والمنوفية وكلية الشريعة والقانون بدمنهور .

ويدعو هذا الاختلاف والتباين فى عدد الطلاب المقيدين بالجامعات

والكليات الى التأمل فى نسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى هذه الكليات . كما يدعو الى التأمل بالنسبة لنظم الدراسة . ذلك انه يمكن القول بان الكليات الجامعية – باستثناء كليات الزراعة والطب والعلوم – تتبع نظام العام الدراسى الكامل ، حيث توزع المقررات الدراسية على مدار العام الدراسى باكمله وتعقد الامتحانات فى نهاية العام الدراسى . وحتى فى حالة وجود بعض المقررات الدراسية التى تشغل جزءا من العام الدراسى فان امتحاناتها تعقد فى نهاية العام الدراسى . اما بالنسبة لكليات الزراعة فانها تتبع نظام الفصلين الدراسيين ، على حين تتبع كليات الطب والعلوم نظام المراحل الدراسية .

هذا ويلاحظ انه فى ظل صغر النسبة بين هيئة التدريس والطلاب فى كثير من كليات الجامعات عدا بعض الكليات العملية ، وكذا نقص الوسائل المعينة للعملية التعليمية وعدم الأخذ المناسب بانجازات تكنولوجيا التعليم بصورة ملائمة سوى فى حالات محدودة – كل ذلك قد أدى الى شئ من التأثير السلبى على أداء الخطط والمناهج بالشكل المناسب ، وكذا الى شىء من ضعف فاعلية ما يتناول هذه الخطط والمناهج من تطوير أو تحديث .

ثالثا : مرحلة الدراسات العليا وإعداد أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور أعداد المقيدين للدراسات العليا فى الفترة من عام ٧٤ / ١٩٧٥ حتى عام ٨٣ / ١٩٨٤ ، ويلاحظ ان عدد المقيدين فى الدراسات العليا قد ازداد من نحو ٣١ر٠٠٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٧٤ /١٩٧٥ الى حوالى ٦١ر٠٠٠ فى العام الجامعى ٨٣ /١٩٨٤ بمعدلات تصل الى حوالى ١٥٥٪ بالنسبة للمقيدين فى دبلومات الدراسات العليا ، والى حوالى ٢٨٢ ٪ بالنسبة للمقيدين لدرجة الماجستير ، بينما تصل الى حوالى ١٩٦ ٪ بالنسبة للمقيدين لدرجة الدكتوراه خلال السنوات العشر المشار اليها . مع ملاحظة ان عدد الجامعات قد زاد خلال تلك الفترة من ٨ جامعات الى ١١ جامعة (البيان لا يشمل جامعة الأزهر) .

وتوضح البيانات الاحصائية ان عدد المعيدين والمدرسين المساعدين يبلغ حوالى ١٦ر٠٠٠ فى العالم الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ ، وباعتبار انهم جميعا مقيدون لدرجتى الماجستير والدكتوراه فان حوالى ١٨ر٠٠٠ طالب وطالبة قد قيدوا من خارج الجامعات ، فضلا عن المقيدين للدبلومات العلمية والمهنية ، مما يشير بوضوح الى الحجم الكبير من الخدمات التى تؤديها الجامعات فى مجال الدراسات العليا الى المجتمع ممثلا فى المراكز البحثية وقطاعات الانتاج والخدمات ، ومساهمة منها فى دعم القاعدة العلمية فى البلاد وتجديد معلومات قدامى الخريجين .

ويبين الجدول رقم (٧) تطور أعداد الحاصلين على الدبلومات ودرجات الماجستير والدكتوراه خلال الفترة من عام ٧٤ /١٩٧٥ حتى عام ٨٣ /١٩٨٤ والذين ازداد عددهم من نحو ٨٥٠ ر٥ الى حوالى ٨ر٨٠٠ فى هذه الفتره ، وتتمثل الزيادة بصفة أساسية فى أعداد الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه .

ويمثل الحاصلون على درجات جامعية عليا فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ من قطاعات الدراسات الطبية والصيدلية والهندسية والزراعية وطب الاسنان والطب البيطرى والعلوم الاساسية والفنون والتربية الرياضية نسبة حوالى ٢١ ٪ من جملة الدبلومات و ٨٤ ٪ من جملة درجات الماجستير و ٧٤ ٪ من جملة الحاصلين على الدكتوراه .

واذا ماقورنت أعداد المقيدين والخريجين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب المقيدين وخريجى الجامعات المصرية ، فاننا نجد ان هذه النسبة تصل الى نحو ١٠٪ ، وقد تعتبر تلك النسبه ضعيفة قياسا بجامعات الدول المتقدمة ، خصوصا وان انشطة الجامعات فى مجال الدراسات العليا تعتبر من المصادر الرئيسية لإعداد اعضاء هيئة التدريس بها .

بالاضافة الى ذلك فان الجامعات تعمل على دعم انفتاحها على

المدارس العلمية العالمية فى اطار خطة قومية للبعثات ، وتهدف الخطة الخمسية للبعثات التى تخص الجامعات الى تاهيل نحو ٦٠٠٠ مدرس مساعد ومعيد خلال الفترة ١٩٨١ /١٩٨٦ وذلك بايفاد ٢٠٠٠ بعثة خارجية ، و٤٠٠٠ بعثة اشراف مشترك وبعثات داخلية ، وقد بدأت البعثات الخارجيه فى التركيز على التخصصات النادره والمستحدثه ، مع مراعاة تكاملها مع خطة دعم مدارس الدراسات العليا الوطنية بايفاد بعثات داخلية فى الجامعات المصرية ، كما استحدثت نظام الايفاد تحت نظام الاشراف المشترك والذى يجمع مابين مزايا كل من البعثات الخارجية والداخلية .

وقد اوضحت احدى الدراسات المقدمة من الادارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالى فى نوفمبر ١٩٨٤ ان عدد البعثات المقررة للجامعات فى عامى ٨٢ / ١٩٨٣ ٨٣ /١٩٨٤ وفقا للخطة الخمسية للبعثات بلغ نحو ١٠٨٠ بعثة خارجية وداخلية واشراف مشترك ، وبلغ عدد المرشحين من الجامعات لهذه البعثات نحو ٧٦٧ مرشـــحا بنسبة ٧١ ٪ من الاعداد المقررة ، اما ما تم تنفيذه فعلا من هذه البعثات فبلغ نحو ٣٧٩ بعثة ، أى بنسبة حوالى ٣٥ ٪ من البعثات المقررة .

كما أوضحت هذه الدراسة ايضا انه لم تتمكن اية جامعة من الترشيح على بعثاتها المقررة لها بتخصصاتها وأنواعها المختلفة بنسبة ١٠٠٪ ، كما لم تتمكن أية جامعة من تنفيذ ترشيحاتها تنفيذا كاملا (جدول رقم (٨)) .

هذا وتشير البيانات التى قدمتها الدراسة الى ان الترشيح للبعثات الخارجية قد احتل المركز الاول بنسبة ٨٣٫٦ ٪ ، يليه الترشيح للبعثات الداخلية بنسبة ٦٥٫٤ ٪ ثم الترشيح لبعثات الاشراف المشترك بنسبة ٦٣٫٣ ٪ ، هذا كما سار تنفيذ تلك الترشيحات بالترتيب ذاته ولكن بنسب اقل هى : البعثات الخارجية ٤٠٫٨ ٪ ، والبعثات الداخلية ٣٢٫٩ ٪ ، وبعثات الاشراف المشترك ٣٠٫٨ ٪ .

وبالاضافة الى الدور الذى تقوم به الجامعات فى إعداد كوادر اعضاء هيئة التدريس والباحثين فانها تعمل ايضا على تنمية خبرات القائمين على التدريس بها باعتبارهم القوة الفكرية الرئيسية التى يقوم عليها التعليم الجامعى ، والركيزة الاساسية فى اعداد الكوادر الفنية المتخصصة التى تفى بحاجة خطط التنمية فى الدولة ومتطلبات سوق العمالة فى القطاعين العام والخاص والدول الشقيقة والصديقة .

وجدير بالذكر ان الجامعات توفد سنويا نحو ٣٥٠ من اعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية الى مختلف دول العالم ، فضلا عن العدد الكبير الذى يشارك فى المؤتمرات والندوات ومجموعات العمل العلمية فى الداخل والخارج . كما استقدمت وزارة التعليم العالى والجامعات اكثر من مائة من الاساتذة والخبراء الآجانب ، يمثلون عشرين دولة ، وشاركت كذلك فى أعمال اكثر من ١٥٠ مؤتمرا دوليا خلال العام .

رابعا : أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم :

يمكن القول بأن زيادة عدد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية لم تقابلها زيادة مناسبة فى امكاناتها البشرية والمادية . فبالرغم من التزايد المستمر فى عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين ، الا ان معدلات تزايدهم وخاصة فى مجالات الدراسات النظرية التجارية والقانونية والتربوية لم تصل بعد الى المعدلات المستهدف الوصول اليها لتحقيق النسب الملائمة من أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب .

هذا ويبين الجدول رقم (٩) ان عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ يبلغ نحو ١٣٫١٠٠ ، وان عدد معاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين يصل الى نحو ١٨٫٠٠٠ ، هذا عدا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى معاهد الدراسات العليا والبحوث والذين يبلغ عددهم نحو ٧٠٠ عضو هيئة تدريس ومدرس مساعد ومعيد . ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخمس الاقدم (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط) ما يمثل نحو ٦٩٫٥ ٪ من عدد اعضاء هيئة التدريس

بالجامعات كلها . كما ان عدد المدرسين المساعدين والمعيدين بهذه الجامعات الخمس يمثل ٥ر٥٩ ٪ من جملة معاونى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كلها . وبصورة أخرى فإن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخمس الاقدم يمثلون حوالى ٦٤ ٪ من اجمالى الموجودين بالجامعات المصرية .

واذا ما قارنا تطور نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الجامعات المختلفة خلال السنوات الخمس الماضية يتضح من الجدول رقم (١٠) ان هناك تحسنا ملحوظا فى هذه المعدلات فى جميع الجامعات عدا جامعة الأزهر ، ويعود هذا التحسن فى الجامعات الاحدى عشرة الى زيادة عوائد الاعداد الداخلى والخارجى بمختلف صور الايفاد وان كانت النسب لا تزال دون المعدل المناسب فى معظم الجامعات الاحدث ، فعلى سبيل المثال تحسنت النسبة العامة فى جامعة القاهرة من ١ : ٣٢ فى عام ٧٩ / ١٩٨٠ الى ١ : ٢٦ فى عام ٨٣ /٨٤ . وظهر التحسن فى الجامعات الأخرى بنسب متفاوتة . ففى جامعة الزقازيق تحسنت النسبة فى الفترة نفسها من ١ : ٧١ الى ١ : ٦١، وفى جامعة المنوفية ارتفعت النسبة من ١: ٦٧ الى ١ : ٦٣ بينما انخفضت النسبة فى جامعة الأزهر من ١ : ٤٥ الى ١ : ٧٠ فى الفترة نفسها ، وذلك نتيجة لزيادة عدد المقبولين بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

ويزداد ذلك التباين بصورة أوضح فى الكليات المختلفة بما فى ذلك الكليات المتناظرة فى الجامعات المختلفة (الجدول رقم ١١) ، هذا ويلاحظ بصفة عامة ان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات العملية والتطبيقية أفضل بكثير منها فى كليات العلوم الاجتماعية والانسانية ، مما يتفق وطبيعة الدراسة فى الكليات العملية حيث التزايد فى أعداد اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بهذه الكليات بمعدلات أكبر بالاضافة الى الانخفاض التدريجى فى اعداد الطلاب المقبولين بها فى السنوات الخمس الأخيرة ، بينما لم يتحقق هذا القدر من التغير بالنسبة للكليات الأخرى ، حيث تزداد أعداد المقبولين بها دون زيادة مناسبة فى عدد اعضاء هيئة التدريس ، الا أن هناك مؤشرا قد يبعث على بعض الاطمئنان يتمثل فى زيادة ملحوظة فى أعداد المدرسين المساعدين والمعيدين فى هذه الكليات .

معاونو هيئة التدريس المدرسين من المساعدين والمعيدين :

اذا اضيفت أعداد الكوادر العلمية المعاونة التى يتم إعدادها بالجامعات المصرية من المدرسين المساعدين والمعيدين الى اعضاء هيئة التدريس ، فاننا نلاحظ أن نسب اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى عام ٨٣ / ١٩٨٤ تصل الى ١ : ٥ فى كليات الطب وطب الاسنان والتربية الموسيقية وتتراوح بين ١ : ٦ و ١ : ٨ فى كليات العلوم والطب البيطرى والاقتصاد والعلوم السياسية والالسن والتربية الرياضية وتصل الى ما بين ١: ٩ و ١ : ١٠ فى كليات الصيدله والزراعه والفنون التطبيقية والفنون الجميلة ، وتتراوح بين ١ : ١١ الى ١ : ١٥ فى كليات الهندسة والبنات والآثار والاعلام والتربية الفنية والاقتصاد المنزلى ، وان لم تتحسن النسبة بالقدر الكافى فى كليات العلوم الاجتماعية والانسانية (جدول رقم ١٤) .

على أنه من المنتظر ان تتحسن نسب أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب خلال السنوات القليلة القادمة ، وخاصة بعد الاستقرار النسبى لأعداد المقبولين بالجامعات خلال الاعوام الثلاثة الماضية (جدول رقم ١٥) .

هذا ويوضح البيان انه وان كانت اعداد المقبولين قد استقرت خلال هذه الاعوام الثلاثة (بل انها انخفضت فى عام ٨٤ / ١٩٨٥) الا أن ذلك لا يعنى ثبات أعداد المقبولين بالكليات المختلفة . فعلى سبيل المثال انخفض عدد الطلاب المقبولين بكليات الطب والتجارة ، بينما زاد عدد المقبولين فى كليات التربية . كما تجدر الاشارة الى أنه فى ضوء مؤشرات احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات ومن واقع آراء الوزارات والجهات المستفيدة يتم المواءمة بين الاعداد المقبولة فى كل كليات

والتخصصات المطلوبة ، فعلى سبيل المثال وجه المجلس الاعلى للجامعات كليات الهندسة الى العمل على التوسع فى شعبتى الهندسة المدنية والهندسة المعمارية ، وكذلك وجه كليات الآداب الى التوسع فى اقسام اللغات والمكتبات والوثائق ، كما يراعى فى كليات التربية احتياجات وزارة التربية والتعليم من التخصصات المختلفة .

خامسا : البحوث العلمية :

يعد البحث العلمى من الوظائف الأساسية للجامعات بجانب وظيفتها التعليمية ويتمثل جوهر الاسهام التنموى للجامعة من خلال بحوثها العلمية وانشطة مراكزها البحثية فى نشر المعلومات الجديدة بالنسبة للافراد أو الوحدات أو الهيئات التنفيذية ، وخاصة مايتعلق منها بالتكنولوجيا الحديثة ، والتى تعتبر بآثارها وعواقبها التراكمية أهم محرك للتنمية ، وكذلك من خلال مساعدة الهيئات التنفيذية على كيفية الاستفادة من المعلومات الجديدة فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهدافها ، ويتم ذلك عادة عن طريق تكوين فرق العمل البحثية المتكاملة من مختلف التخصصات والتى يختلف تشكيلها من مشكلة لاخرى ، وهذا يتطلب بالضرورة قيام الحوار بين الجامعات والهيئات التنفيذية الانتاجية والخدمية .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أنه بالاضافة الى آلاف البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بمبادرات فردية ، فان هناك العديد من المشروعات البحثية الهادفة التى تنظمها الجامعات بالتعاون مع الوزارات وقطاعات الانتاج والخدمات الوطنية ، أو مع بعض الهيئات الاجنبية والدولية ، ويبلغ عدد هذه المشروعات البحثية الجارية بالجامعات نحو ٥٠٠ مشروع ، بالاضافة الى مايجرى من بحوث للتحضير لدرجات الماجستير والدكتوراه ، والتى يبلغ عددها فى العام الجامعى ٨٣ / ٨٤ نحو ٥٠٠ر٢٥ لدرجة الماجستير ٥٠٠ر٨ لدرجة الدكتوراه ، ويتجه عدد من هذه البحوث نحو خدمة متطلبات التنمية .

ومما يجدر التنويه به الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الذى بدأ فى عام ١٩٨١ ، ويعد احد الاجتهادات العلمية للقيام بأنشطة بحثية تقوم على الاسهام فى مواجهة مشاكلنا القومية وبما يدفع بخطط التنمية الشاملة ، هذا وقد بلغ عدد مشروعات البحوث الجارية بالاتفاق مع الوزارات المعنية حتى مايو ١٩٨٥ نحو ٢٨٠ مشروعا بحثيا ، تندرج تحت عشرة مجالات هى الزراعة وانتاج الغذاء والطاقة والسياسات الاقتصادية وتنمية الاراضى وتكنولوجيا الصحراء والصحة والصناعة والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية والدراسات البيئية والعلوم التطبيقية ، كما يجرى أيضا فى اطار مشروع الترابط انشاء بنك للمعلومات يضم البيانات العلمية والاحصائية التى تخدم مجال البحث العلمى .

وتهتم الجامعات بدعم امكانات البحث العلمى عن طريق صناديق البحوث وتشجيع انشاء الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص والتى تتميز بنظام مالى وادارى مرن يساعد على تذليل الصعاب وتشجيع القائمين بالبحوث فيها ، وقد بلغ عدد هذه الوحدات المتميزة اكثر من مائة وحدة موزعة على الجامعات فى المجالات العلمية المختلفة .

ومع ذلك فان البحث العلمى مازال فى حاجة الى مزيد من التخطيط والتنظيم والدعم فى الجامعات المصرية حتى يتحقق الاستخدام الأمثل للمواد البشرية والفنية والتكنولوجية المتاحة ، وحتى يمكن تحقيق اكبر استفادة ممكنة من نتائج تلك البحوث الهادفة .

هذا ولو ان أعداد طلاب الدراسات العليا وكذا أعداد الحاصلين على الدرجات العليا – مازالت لا تمثل أعدادا كبيرة بالنسبة لطاقة الجامعات ودورها لإعداد الخبراء والمتخصصين فى ميادين المعرفة المختلفة ، سواء من هيئات التدريس ومعاونيهم أو للوفاء باحتياجات مراكز ووحدات البحث العلمى بالقطاعات المختلفة ، الا أن الأعباء الكبيرة الواقعة على كواهل هيئة التدريس فى التعليم للمرحلة الجامعية الأولى مع الزيادة الكبيرة النسبية لأعداد الطلاب ، قد أديا الى تقليص الجهد المتاح لأداء واجبات ومتطلبات الدراسات العليا والبحوث . كذلك فان عدم التوازن بين التخصصات المختلفة لهيئات التدريس وبين الدارسين فى مجالاتها من جهة ، والنقص الشديد فى بعض التخصصات الهامة والمستحدثة قد اسهم فى ذلك .

سادسا : تطور موازنات الجامعات فى السنوات العشر الأخيرة :

ينقسم الانفاق المالى لميزانية التعليم الجامعى الى نوعين رئيسيين

خلال الأبواب الأربعة للموازنة ، يتمثل أولهما فى الانفاق الجارى الذى يشمل النفقات التعليمية والبحثية الجارية والنفقات والمصروفات الخدمية العامة والادارة العامة والاعانات الطلابية بشتى انواعها ، اما ثانيهما فيشمل الانفاق الرأسمالى (الاستثمارى الثابت) كنفقات الانشاءات والتجهيزات والأجهزة الرأسمالية للوحدات والمراكز بالجامعة .

وقد تغيرت الاعتمادات المالية التى خصصتها الدولة للجامعات فى العقد الأخير ، حيث ارتفعت موازنة الجامعات باطراد (انظر الجدول رقم ١٣) ، وقد انعكس ذلك على النصيب الظاهرى لكل طالب من موازنة الجامعات حيث زاد من ١٨٨ جنيه فى عام ٧٤ /١٩٧٥ الى ٧٧١ جنيه فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ . ويتباين نصيب الطالب من الموازنة فى الجامعات المختلفة حيث حظيت معظم الجامعات الأحدث بارتفاع هذا النصيب ، فقد بلغ الحد الأقصى ١٤٨٥ جنيه لكل طالب بجامعة قناة السويس ، بينما بلغ الحد الادنى حوالى ٦٠٨ جنيه بجامعة عيـن شمس (جدول رقم ١٢) . ويجدر التنويه بأن عدد الجامعات قد زاد من ٨ جامعات فى عام ٧٤ /١٩٧٥ الى ١٢ جامعـــة فى عـــام ٨٤ / ١٩٨٥ كما زاد عدد الطلاب من نحو ٥٠٠ر٣٢٠ الى نحو ٠٠٠ر٦٦٨ طالب وطالبة .

وهذا وقد بلغ التوزيع النسبى لنصيب الطالب فى موازنة عام ٨٤/ ١٩٨٥ طبقا للأبواب الأربعة حوالى ٢ر٥٦ ٪ ٣ر٢١ ٪ ٢٠ ٪ ٥ر٢ ٪ لكل من الباب الأول والثانى والثالث والرابع على الترتيب (جدول رقم ١٢) ، ويلاحظ ايضا ان زيادة الاعتمادات المالية خلال العقد الاخير كانت اكبر ما يمكن فى الباب الرابع ثم يليه الأبواب الثالث والأول والثانى على الترتيب . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى التغير الكبير فى القوة الشرائية الفعالة للجنيه خلال هذا العقد وكذا معدلات التضخم .

ومع ذلك فان الجامعات مازالت تعانى نقصا كبيرا فى مواردها المالية لاحداث التطوير والتحديث المطلوبين لها وتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الافضل ، سواء من مصادر تمويل حكومية أو أهلية أو ما تحصل عليه مقابل ما تقدمه من خدمات فى ميادين التعليم المستمر وخدمة المجتمع بوصفها عناصر رئيسية فى رسالة الجامعات الحديثة ، يمكن أن توفر موارد مالية لها قيمتها ، تعين الجامعات على تحقيق المزيد من التقدم فى عملها .

التوصيات

أولا : فى مجال البنية الاساسية والهيكل العام للجامعات فى ضوء النمو السكانى :

* اعادة النظر فى توزيع الخدمات التعليمية الجامعية بالتنسيق مع خدمات التعليم العالى الأخرى ، بما فى ذلك اعتبار ان الحد الاقصى لعدد الطلاب بالجامعات الواقعة فى نطاق المحافظات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف طالب وطالبة وهو أقصى حد وصلت اليه الجامعات الكبيرة تعدادا طلابيا فى العالم ، وأن تقل هذه السعة القصوى الى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ألف طالب وطالبة فى المحافظات الاقل كثافة سكانية . ويتبع ذلك اعادة تخطيط خريطة انتشار التعليم الجامعى وامتدادها الى مختلف الاقاليم وفقا لخطط مدروسة ، وفى كل ذلك تطبق الأسس والقواعد الأساسية لاقتصاديات التعليم .

وفى هذا الصدد يقترح بالنسبة للجامعات كبيرة الأعداد طلابيا والتى اتسعت وتزايد عدد طلابها الى مايفوق الطاقات المناسبة (وهى جامعات الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق) أن تنقسم كل منها الى جامعتين (أو حرمين جامعيين) أو أكثر ، تتوافر لكل منها المقومات الرئيسية للجامعة المتطورة .

* تمشيا مع الاتجاه العالمى وبعد أن أصبحت المنافسة بين الدول تعتمد فى المقام الأول على الثروة البشرية ومقوماتها المكونة من المعرفة والتعليم والمعلومات والخبرة المتميزة ، ومن ثم الاقبال المتزايد للمجتمعات المختلفة على التعليم الجامعى العالى ، فلابد من أن توضع استراتيجيات مدروسة للتوسع المخطط فى مجالات التعليم الجامعى والعالى ، بحيث يمتد فى السنوات العشر القادمة ليتطور من النسبة الحالية (حوالى ١٥ ٪) الى ما يقرب من ٢٠ ٪ من شريحة السن المقابلة ، تزداد تدريجيا الى ٢٥ ٪ خلال السنوات العشر التالية لها . ويتم التنفيذ وفقا لبرامج مدروسة وامكانات اكاديمية ومادية متوافرة ووفقا لاحتياجات المجتمع الفعلية .

* تطوير النظم الادارية والمالية للجامعات وتحديثها وكذا نظم ادارة الشئون العلمية والاكاديمية لها ، عن طريق إعداد وتدريب الكوادر القادرة

على تحديث ادارة الجامعة وتطبيق الاساليب الادارية الحديثة والتوسع فى استخدام الأجهزة المتطورة فى مختلف نواحى الادارة الجامعية .

* ان عناصر الانتاج تتمثل فى الامكانات المادية والعلمية والفكرية فى المجتمع وما يتوافر من ثروات طبيعية وطاقات تكنولوجية ، وتعتبر القوى البشرية المدربة والواعية هى حجر الزاوية فى هذه المنظومة بل هى العامل الأول فى تحريك عناصر الانتاج الأخرى . ولا يمكن أن يتم ذلك دون تزويد الافراد بما يحتاجونه من معارف ومهارات وخبرات لكى يكونوا قادرين على ملاحقة العصر الذى يعيشون فيه ، ومن ثم أصبح التعليم المستمر - شاملا التدريب وزيادة الكفاءة الانتاجية وطاقة الاداء - أحدى الوظائف الرئيسية للجامعات الحديثة ، بل وقد بلغت الدرجة ببعض جامعات الدول المتقدمة الى تركيز نشاطها بالدرجة الأولى فى هذا النوع من التعليم وامتد هذا ليشمل سائر مراكز التعليم العالى والفنى تحقيقا للاستجابة المثلى المتطورة دائما لمتطلبات تنمية المجتمع ومقومات تقدمه وازدهاره .

وبالاضافة الى هذه الاهداف فان برامج التعليم المستمر على تنوعها وبفضل اتصالها المباشر باحتياجات المجتمع - افرادا وجماعات - تعتبر من مصادر التمويل الاساسية للجامعات وغيرها من مراكز التعليم القائمة بهذه الخدمات ، فضلا عن عوائدها العلمية والثقافية والتربوية لجميع الاطراف المشاركة فيها والتى تحقق فى النهاية للمجتمع ككل التقدم والتنمية .

ثانيا : فى مجال الخطط والمناهج الدراسية :

* تطوير خطط الدراسة ومناهجها وتحديثها وتوفير الامكانات اللازمة لحسن القيام بها ، سواء من حيث تخصصات هيئات التدريس أو معاونيهم ، أو من حيث الامكانات المادية والعلمية اللازمة لها . مع مراعاة المراجعة الدورية والتقويم المستمر لمستوياتها .

* التأكيد على الشخصية الاستقلالية لكل جامعة بما يتفق مع رسالتها ومتطلبات البيئة والمجتمع الذى تقوم على خدمته وتنميته ، مع البعد عن النمطية فى التعليم فى خطط الدراسة ومناهجها فيما يتطلب ذلك من اساسيات المعرفة . والعمل على تكوين نوعيات من الخريجين الصالحين للعمل فى ميادين التخصص المختلفة ، وفقا لخطط التنمية القومية والاقليمية .

* ان رفع كفاءة العملية التعليمية يعتمد الى حد كبير على طول العام الدراسى . وجامعاتنا تعانى من اختصار مدة العام الدراسى ، حيث يبلغ عدد اسابيع الدراسة الفعلية ما بين ٢٢ الى ٢٥ اسبوعا بالمقارنة بمدة الدراسة فى الجامعات المتقدمة ، وهى اكثر من ٣٢ اسبوعا من الدراسة الفعلية بعد استبعاد الاجازات والعطلات . مع مراعاة تخصيص اقل مدة ممكنة للامتحانات الفعلية أو النهائية .

* العناية ببرامج التربية الوطنية والروحية والثقافية والفكرية بما فى ذلك اللغة القومية واللغات الاجنبية ، وتخصيص القدر المناسب من خطة الدراسة لها حسب التخصصات المستهدفة .

* تحقيق المرونة الكافية للعملية التعليمية على مستوى أقسام الجامعة وكلياتها ، بما يتيح تحول الطالب من تخصص الى آخر كلما دعت الضرورة الى ذلك دون فقدان مؤثر أو هدر ، وكذلك ما يسمح بتكوين كوادر من المتخصصين فى العلوم « البينية » بأنواعها وهو اتجاه اصبح له كيان هام فى التعليم الجامعى والعالى ، نظرا للارتباط والتكامل بين كثير من التخصصات وزيادة الحاجة الى إعداد نوعيات جديدة من الخريجين فى هذه المجالات . وتتضح أهمية ذلك بصفة خاصة فى مجال الدراسات العليا ، وكلما دعت الحاجة وتهيأت الظروف يمكن الأخذ بهذا الأسلوب فى مرحلة الدرجة الجامعية الاولى .

* العمل على الاخذ بنظام الساعات المعتمدة كلما تهيأت الظروف لذلك ، لما له من مزايا عديدة من حيث التنوع والاختيار المدروس ، والتعليم المستمر على مدى المرحلة الدراسية ، والمرونة والحد من الفقدان والهدر .

* اعادة النظر فى طرق الامتحانات والتقويم التقليدية المتبعة فى أغلب الكليات ، والتى تعتمد على اختبار قدرة الطالب على استظهار المعلومات واسترجاعها اكثر من قدرته على الاستيعاب واعمال الفكر والتحليل وتكوين الرأى واستنتاجه ، مع حسن اختيار اساليب التقويم المناسبة لقياس تقدم العملية التعليمية وفاعليتها ، وعلى أن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة مع مسار العملية التعليمية ، ثم الاهتمام بمتابعة نتائجها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية

والعمل على علاجها لتقليل الفقدان والهدر الى أدنى حد ممكن ، مع الحد من فرص الرسوب والامتحان من الخارج ، وتقرير رسوم امتحان لكل مقرر يرسب فيه الطالب .

* دراسة اوضاع التخصصات التى تعد الجامعات لها لمرحلة الدرجة الجامعية الاولى فى مختلف المجالات للعمل على تطويرها وتحديثها ، مع التركيز على المفاهيم والخبرات والقدرات الرئيسية والعامة وفقا لمتطلبات التخصص فى هذه المرحلة ، اما التخصصات الدقيقة فيكون التركيز عليها فى مرحلة الدراسات العليا .

* الاستزادة من الدبلومات المهنية والتطبيقية فى الكليات المختلفة ، وفقا لاحتياجات قطاعات العمل المتنوعة من الوسائل المحققة لربط خريجى الجامعات بالحياة العملية ورفع مستوى ادائهم المهنى .

* مراجعة مستويات المناهج والبرامج فى المرحلة ما قبل الجامعية خاصة للثانوية العامة ، بحيث ترقى الى متطلبات التعليم الجامعى . مع مشاركة الجامعات فى تقويم هذه المستويات بصفة دورية .

ثالثا : فى مجال طرق التدريس ووسائله :

* تحديث طرق التدريس ووسائله بالاستعانة القصوى بالمستحدثات والتقنيات المستقرة فى هذا المجال ، مع استخدام الوسائل المبسطة والاقرب استيعابا وتناسبا مع الظروف البيئية والاجتماعية والمادية المحيطة بالعملية التعليمية . ومن المهم بمكان ان يدعم التعليم الذاتى والمشاركة الايجابية للدارس فى العملية التعليمية والذى يكاد يكون منعدما فى معظم المناهج الحالية .

* التأكيد على دور المدرسين المساعدين فى المعاونة في العملية التعليمية عن طريق قيامهم بشرح المقررات وتدريب الطلاب على المناقشة وحسن الاستيعاب فى مجموعات صغيرة . وبذلك تتحقق عدة فوائد منها التغلب على السعة الاستيعابية للمدرجات والفصول المتاحة ، وتدريب الكوادر المستقبلية لهيئة التدريس على العملية التعليمية . ويشرط ان يتم ذلك تحت الاشراف المباشر لاعضاء هيئة التدريس وتحت مسئوليتهم ، مع عدم الاخلال بتوفر المدرسين المساعدين على الدراسات العليا والبحوث التى يقومون بها .

* التوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى ميادين التعليم والاستعانة بالاجهزة السمعية والبصرية الحديثة ، مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة والشرائح والافلام العلمية والميكروفيلم وأجهزة الراديو والتسجيل والفيديو والتليفزيون التعليمى والكمبيوتر ، كوسيلة معينة ضرورية أو وسيلة تعليمية مبرمجة . وكذلك استخدام النماذج المجسمة ومعامل اللغات وغيرها من الوسائل التعليمية المتطورة .

* التوسع فى برامج التدريب الحقلى والميدانى والاهتمام بها حتى يتم إعداد الطالب للعمل تحت الظروف الطبيعية والبيئية اللازمة ، سواء كان هذا التدريب اثناء الدراسة أو اثناء العطلات الصيفية أو فى الدراسات العليا والبحوث أو اثناء العمل .

* مراعاة ان تشمل اساليب التعليم الى جانب المحاضرات – وهى أبسط الوسائل وأكثرها انتشارا – أساليب أخرى تعتمد على المناقشة والحوار مثل الندوات وحلقات المناقشة ومجموعات البحث ، مما يؤدى الى تنمية قدرات الطلاب وبناء شخصياتهم وصقل مواهبهم .

* زيادة الاهتمام بمصادر المعرفة من مكتبات وكتب ومراجع ومصادر بيانات ومعلومات بمعنى ان يكون للمنهج الدراسى فى الجامعة أكثر من مرجع . اذ أن الاتجاه الى ما يسمى « بالكتاب الجامعى المقرر » له تاثيره السلبى على العملية التعليمية وعلى اكتساب الطالب مقومات الاستيعاب وقدرات التعلم الذاتى .

ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بتيسير حصول الطالب على هذه المراجع المتعددة بأن تسعى مكتبات الاقسام والكليات ومكتبة الطالب الى اقتناء العدد المناسب من أى مؤلف يصدر متصلا بموضوع الدراسة ، مع تهيئة الخدمة المكتبية الملائمة ووسائل وادوات النسخ والتصوير وكذا ما يتيسر من مصادر المعلومات بالميكروفيلم أو الميكروفيش أو الكومبيوتر .

* اعادة النظر فى نظام الانتساب بحيث يحقق هدفه الأساسى وجوهره الأصلى والمبرر الاجتماعى لوجوده ، الا وهو تيسير التعليم الجامعى للطالب الجاد الذى لا تمكنه ظروف الاجتماعية من متابعة الدراسة الجامعية انتظاما . وذلك دون اهدار للتكوين الملائم لهذا الطالب مع تحديد الاقسام والتخصصات التى يمكنه الانتساب اليها وتدعيم النظام بمختلف الوسائل لتحقيق هذا الغرض .

* الاخذ بالنظم المستحدثة لاتاحة فرص التعليم والتدريب لمختلف

فئات المجتمع الراغبة فى ذلك مثل أنظمة التعليم المستمر والجامعة المفتوحة وغيرها .

رابعا : فى مجال الدراسات العليا والبحوث العلمية :

* مراعاة استثمار كل الموارد البشرية والمادية المتاحة بأعلى كفاية وأمثل أسلوب داخل الجامعة الواحدة وذلك عن طريق تركيز الامكانات البحثية فى الاقسام العملية المتناظرة والمتكاملة واستحداث برامج لدرجات مشتركة بين هذه الاقسام وتشجيع عمل الفرق البحثية .

* العمل على انشاء كليات دراسات عليا متخصصة فى الجامعات المصرية كلما أمكن ذلك تسير على أحدث النظم العالمية ، وتعمل على دعم الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ، وينسق بينها ويعمل على زيادة فاعليتها واستحداث الجديد منها الأجهزة العليا بالجامعة مثل مجلس الدراسات العليا والبحوث الذى يرأسه نائب رئيس الجامعة ، وذلك وفقا لخطة مدروسة متكاملة الجوانب ومتفقة مع الظروف الحالية وتطورها مستقبلا ، مع ضرورة الاستفادة بجهود الاساتذة المتفرغين وغير المتفرغين والمبرزين من الاساتذة المصريين والاجانب العاملين بالخارج فى تكوين ودعم قدرات الفرق البحثية وفى الدراسات العليا . على أن يكون هذا وفق سياسة جديدة للأجور تتفق والتفرغ التام ومع المكانة العلمية لهؤلاء الاساتذة .

* وضع ضوابط دقيقة لاختيار طلاب الدراسات العليا ومتابعة تقدمهم العلمى خلال دراستهم ، ضمانا لجدية الدراسة ورفع مستواها وزيادة انتاجيتها والحد من الهدر وتحقيق التوازن بين أعداد من يقيدون للدراسات العليا ومن يحصلون على درجاتهم ، وإنخفض متوسط مدة بقاء الطالب فى الدراسات العليا بتوفير الامكانات الضرورية لتحقيق ذلك .

* وضع خريطة تخطيطية للبحوث والمشكلات الخاصة بها ابتداء من الوحدة الأساسية للجامعة وهى القسم ثم ترفع الى جهاز الدراسات العليا والبحوث بالكلية ثم الجامعة ، بحيث تتكون لدى الجامعة خريطة بحثية عامة يتم تطويرها باستمرار وفقا للامكانات المتاحة واحتياجات ومتطلبات المجتمع ومواكبة التطور العلمى والتكنولوجى السريع ، مع تنمية الاتجاهات البحثية فى التخصصات الجديدة والمستخدمة مثل العلوم البينية والطاقة والعلوم الحيوية وعلوم الحاسب الالكترونى ونظم المعلومات وغيرها .

* دعم انشاء المراكز المتميزة فى المجالات المتنوعة لربط الاقسام المختلفة فى اطار يدفع بها المجتمع الى أداء افضل وهدر أقل .

* التوسع فى انشاء الوحدات البحثية المتخصصة والقيام بمشروعات البحوث الموجهة لحل مشاكل قومية محددة كتلك التى بدأت عملها فى الجامعات وفى اطار مشروع الترابط بين الجامعات مثل مركز بحوث الطاقات وتنمية واستصلاح الاراضى وبحوث بنجر السكر ، وبحوث الأمراض الوبائية والامتداد بها لتشمل مجالات اخرى مثل الاسكان والمرور والصناعات الوطنية والسكان والتنمية السياحية وغيرها من القضايا التنموية الهامة .

* العمل على الاستفادة العملية من نتائج البحوث عن طريق لجان متخصصة تقوم بتجميع جميع الانجازات ونتائج البحوث المختلفة وبحث امكان تطبيقها عمليا ، وتعتبر تلك المبادرة خطوة هادفة نحو ربط البحوث العلمية بمراكز الانتاج والخدمات ، ووسيلة لتوفير مصادر تمويل مناسب للبحوث العلمية بالجامعات .

* وضع خطة طويلة الاجل تقسم الى خطط سنوية لاعداد المدرسين المساعدين الى مستوى درجه الدكتوراه سواء بالداخل أو بالخارج فى ضوء طاقات الإعداد الذاتى بالجامعات أو عن طريق البعثات الخارجية أو الداخلية أو عن طريق نظام الاشراف المشترك ، بهدف تحسين نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب للاقتراب بها من المعدلات العالمية وخاصة فى الكليات التى تعانى نقصا فى اعضاء هيئة التدريس ، مع تحديد هيكل اكاديمى واضح للتخصصات فى كل قسم يتحتم الالتزام به فى عملية التأهيل والتعيين لاعضاء هيئة التدريس الجدد حتى لا تندثر بعض التخصصات الدقيقة الهامة .

* الاهتمام بتوفير نظم المعلومات المختلفة وما يتطلبها من أجهزة وخدمات فنية مناسبة بما يتلاءم وصور التقدم العلمى الراهن فى مجالات المعلومات ، وما يسرته نظم وتقنيات التخزين والاسترجاع للمعلومات من عون فعال للباحثين والطلاب فى عالمنا المعاصر .

تطور أعداد المقيدين فى التعليم العالى والجامعى

جدول رقم (١)

البيان / العام	المقيدون بالتعليم الجامعى	المقيدون بالمعاهد العليا الفنية	جملة المقيدون	٪ معدل النمو السنوى	عدد السكان	٪ الجملة الى السكان
١٩٧٥ / ٧٤	٣٢٠,٤٨٨	٢٧.٢١٨	٣٤٧.٧٠٦	٠٠	٣٦.١٧٢.٠٠٠	٪٠.٩٦
٧٦ / ٧٥	٤١٩.١٨٢	٢٨.٨٢٩	٤٤٨.٠١٢	٪٢٨.٨	٣٦.٩٩٧.٠٠٠	١.٢١
٧٧ / ٧٦	٤٥٣.٦٩٦	٣١.٥٤١	٤٨٥.٢٣٧	٨.٢	٣٨.١٩٨.٠٠٠	١.٢٧
٧٨ / ٧٧	٤٧٦.٧٧٧	٣٦.٤٧٥	٥١٣.٢٥٢	٥.٨	٣٨.٤٩٤.٠٠٠	١.٣١
٧٩ / ٧٨	٤٨٨.٥٦٩	٣٩.٨٠٢	٥٢٨.٣٧١	٢.٩	٣٩.٧٦٧.٠٠٠	١.٣٣
٨٠ / ٧٩	٥٠٧.٣١٤	٤٤.٧٢٢	٥٥٢.٠٣٦	٤.٥	٤٠.٩٨٣.٠٠٠	١.٣٥
٨١ / ٨٠	٥٤٤.١٥٢	٥٢.٢٨٣	٥٩٦.٤٣٦	٨.٠	٤٢.٢٨٩.٠٠٠	١.٤١
٨٢ / ٨١	٥٨٩.٥٦٢	٥٩.٧٨٢	٦٤٥.٣٤٤	٨.٢	٤٣.٤٦٥.٠٠٠	١.٤٨
٨٣ / ٨٢	٦٣٢.٣٦٠	٥٩.٤٢٣	٦٩١.٧٨٣	٧.٢	٤٤.٦٧٣.٠٠٠	١.٥٥
٨٤ / ٨٣	٦٦٧.٩٨٧	٦٣.٥٠٠	٧٣١.٤٨٧	٥.٧	٤٥.٩١٣.٠٠٠	١.٥٩

تطور اعداد المقيدين فى التعليم الجامعى
بالنسبة لشريحة السكان

جدول رقم (٢)

العـــــام / البيـــــان	المقيدون فى التعليم الجامعى	شريحة السكان (من ١٨ الى ٢٢ سنة)	نسبة المقيدين الى شريحة السكان ٪
١٩٧٥/٧٤	٣٢٠.٤٨٨	٣.٢٢٥.٦٠٧	٪٩.٩
٧٦ / ٧٥	٤١٩.١٨٢	٣.٣٦٨.٥٩١	١٢.٤
٧٧ / ٧٦	٤٥٣.٦٩٦	٢.٥١١.٥٧٥	١٢.٩
٧٨ / ٧٧	٤٧٦.٧٧٧	٣.٦٥١.٥٥٩	١٣.٠
٧٩ / ٧٨	٤٨٨.٥٦٩	٢.٧٩٧.٥٤٨	١٢.٩
٨٠ / ٧٩	٥٠٧.٣١٤	٣.٩٤٠.٥٣١	١٢.٩
٨١ / ٨٠	٥٤٤.١٥٣	٤.٠٧٣.٥٢٠	١٣.٤
٨٢ / ٨١	٥٨٩.٥٦١	٤.٢٢٦.٥٠٤	١٣.٩
٨٣ / ٨٢	٦٣٢.٣٦٠	٤.٣٢٨.٧١٠	١٤.٦
٨٤ / ٨٣	٦٦٧.٩٨٧	٤.٤٣١.٥٩١	١٥.١

تطور اعداد المقيدين فى التعليم الجامعى
بالنسبة لكل من المقيدين بالتعليم الثانوى والأساسى
للسنوات ٧٤/١٩٧٥ - ٨٣/١٩٨٤

جدول رقم (٣)

البيان / العام	المقيدون فى التعليم الجامعى	المقيدون فى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها	النسبة الى الثانوى ٪	المقيدون فى مرحلة التعليم الاساسى	النسبة الى التعليم الاساسى
١٩٧٥/٧٤	٣٣٠.٤٨٨	٧٥٨.٥٢٥	٪٤٣.٣	٥.٣٥٢.٨٩٤	٪٦.٠
٧٦/٧٥	٤١٩.١٨٣	٨١٥.٩٦٩	٥١.٤	٥.٥٥٧.١٩٩	٧.٥
٧٧/٧٦	٤٥٣.٦٩٦	٨٩٢.٥٥٨	٥٠.٨	٥.٧٠٤.٧٨٢	٨.٠
٧٨/٧٧	٤٧٦.٧٧٧	٩٧٣.٨٣٣	٤٩.٠	٥.٨٧٣.٢٨١	٨.١
٧٩/٧٨	٤٨٨.٥٦٩	١.٠٦٢.٣٢٤	٤٦.٠	٥.٩٩٠.٧٥٨	٨.٢
٨٠/٧٩	٥٠٧.٣١٤	١.٣٠٤.٧٣٢	٤٢.١	٦.١٣٠.٢١٨	٨.٣
٨١/٨٠	٥٤٤.١٥٣	١.٢٨٣.٠٩٤	٤٢.٤	٦.٣٠١.٨٠٧	٨.٦
٨٢/٨١	٥٨٩.٥٦٢	١.٣٦٦.٢٧٢	٤٣.٣	٦.٥٩٥.٧٥٥	٨.٩
٨٣/٨٢	٦٣٢.٣٦٠	١.٤٠٠.٩٠٧	٤٥.١	٧.٠٢٠.٩٣٦	٩.٠
٨٤/٨٣	٦٦٧.٩٨٧	١.٤٤٣.٢٧٩	٤٦.٣	٧.٤٧٧.١٧٨	٨.٩

* يشمل الثانوى العام والأزهرى

بيان احصائى يوضح تطور اعداد الطلاب
المقيدين بالجامعات فى السنوات من ١٩٧٣/٧٢ حتى ١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (٤)

البيان / التعليم الجامعى	عدد المقيدين			معدل النمو السنوى لجملة المقيدين	جملة المقيدين بالنسبة لسنة الأساس	نسبة الطالبات الى الجملة٪
	طالب	طالبة	الجملة			
٧٣/٧٢	١٦٣.٩٤٠	٦٣.٩٣٨	٢٢٧.٨٧٨	–	١٠٠	٢٨.١
٧٤/٧٣	١٩٥.٤١١	٨٠.٧٣٢	٢٧٦.١٤٢	٢١.٢	١٢١.٢	٢٩.٢
٧٥/٧٤	٢٢٥.١٦٦	٩٥.٣٣٢	٣٢٠.٤٨٨	١٦.١	١٤٠.٦	٢٩.٧
٧٦/٧٥	٢٩٤.٩٩٨	١٢٤.١٨٥	٤١٩.١٨٣	٣٠.٨	١٨٤.٠	٢٩.٦
٧٧/٧٦	٣١٨.٦٧٩	١٣٥.٠١٧	٤٥٣.٦٩٦	٨.٢	١٩٩.١	٢٩.٨
٧٨/٧٧	٣٣٦.٣٣٧	١٤٠.٤٤٠	٤٧٦.٧٧٧	٥.١	٢٠٩.٢	٢٩.٥
٧٩/٧٨	٣٣٨.١٢٣	١٥٠.٤٤٦	٤٨٨.٥٦٩	٢.٥	٢١٤.٤	٢٠.٨
٨٠/٧٩	٣٤٩.٤٢٠	١٥٧.٨٩٤	٥٠٧.٣١٤	٢.٨	٢٢٢.٦	٣١.١
٨١/٨٠	٢٧٠.٢٥٢	١٧٣.٩٠١	٥٤٤.١٥٣	٧.٣	٢٢٨.٨	٣٢.٠
٨٢/٨١	٣٩٧.٢٨١	١٩٢.٢٨١	٥٨٩.٥٦٢	٨.٣	٢٥٨.٧	٣٢.٦
٨٣/٨٢	٤٢٥.٢٩١	٢٠٧.٠٦٩	٦٣٢.٢٦٠	٧.٢	٢٧٧.٥	٢٢.٧
٨٤/٨٣	٤٥٠.٨٠٤	٢١٧.١٨٣	٦٦٧.٩٨٧	٥.٦	٢٩٣.١	٣٢.٥

بيان احصائى مقارن بوضع الكثافة الطلابية للجامعات
فى العامين الجامعيين ١٩٧٧/٧٦ أو ١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (٥)

البيان / الجامعة	١٩٧٧/٧٦		١٩٨٤/٨٢	
	عدد الطلاب	النسبة الى الجملة ٪	عدد الطلاب	النسبة الى الجملة٪
الأزهر	٤٣.٠٦٢	٩.٥	١١٥.٤٧٥	١٧.٣
عين شمس	٨٤.٤١٣	١٨.٦	١٠٤.٦٦٧	١٥.٦٧
القاهرة	٨٨.٢١٧	١٩.٤	٩٥.٩٧٣	١٤.٣٧
الاسكندرية	٢١.٩٠٢	١٥.٨	٨٠.٢١١	١٢.٠
الزقازيق	٢٥.٢٧٧	٥.٦	٧١.٨٣٣	١٠.٧٥
أسيوط	٢٨.٠٢٨	٦.٢	٤٣.٣٥٤	٦.٥
المنصورة	٢٩.٤٥٩	٦.٥	٤٣.١٤٠	٦.٥
طنطا	١٩.٦٨٠	٤.٣	٣٨.٤٤٨	٥.٧٥
حلوان	٢٥.٣١١	٧.٨	٢١.٥٣٤	٤.٧
المنوفية	١٠.٨٨٥	٢.٤	١٨.١٠٣	٢.٧
المنيا	١٠.٣٧٧	٢.٣	١٥.٠٨٧	٣.٢٦
قناة السويس	٧.١٨٤	١.٦	١٠.١٦٣	١.٥
الجملة	٤٥٣.٦٩٦	١٠٠.٠	٦٦٧.٩٨٧	١٠٠.٠

اعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا
بالجامعـــات فـــى الفـــترة
١٩٨٤/٨٣ - ٧٥/٧٤

جدول رقم (٦)

البيان / السنة	دبلــــوم		ماجســـتير		دكتوراه		جملة	
	العـــدد	الرقم القياسى	العـــدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى
٧٥ / ٧٤	١٧٨٥١	١٠٠	٨٩٩٥	١٠٠	٤٢٨٢	١٠٠	٣١١٣٨	١٠٠
٧٦ / ٧٥	١٦٨٥٤	٩٤.٤	١٠٩١٥	١٢١.٣	٤٥٤٦	١٠٦.٢	٣٢٣١٥	١٠٣.٨
٧٧/٧٦	١٤٠٥١	٧٨.٧	١٥٢٤٨	١٦٩.٥	٥٣٩٦	١٢٦.٠٠	٣٤٦٩٥	١١١.٥
٧٨ / ٧٧	١٧٣٠٤	٩٦.٩	١٨٥٣١	٢٠٦.٠٠	٦٠٧٩	١٤٢.٠٠	٤١٩١٤	١٣٤.٧
٧٩ / ٧٨	١٧٤٣٣	٩٧.٧	١٩٢٥١	٢١٤.٠٠	٥٧١٤	١٣٣.٤	٤٢٣٩٨	١٣٦.٢
٨٠/٧٩	١٧٣٩١	٩٧.٤	٢٠٣٢١	٢٢٥.٩	٦٣٤٧	١٤٨.٢	٤٤٠٥٩	١٤١.٥
٨١/٨٠	١٧٥٤٩	٩٨.٣	٢٤٦١٦	٢٧٣.٧	٧٥٠٨	١٧٥.٣	٤٩٦٧٣	١٥٩.٦
٨٢ / ٨١	٢٥٠٣٤	١٤٠.٣	٢٦٣٣١	٢٩٢.٧	٧٣٢٥	١٧١.١	٥٨٦٩٠	١٨٨.٥
٨٣ / ٨٢	٢٣٤٥٦	١٣١.٤	٢٤٩١١	٢٧٦.٩	٨٩٧٣	٣٠٩.٦	٥٧٣٤٠	١٨٢.٢
٨٤ / ٨٣	٢٧٥٩٤	١٥٤.٦	٢٥٣٥٤	٢٨١.٩	٨٣٨٦	١٥٩.٨	٦١٣٣٤	١٩٧.٠٠

* البيان لا يشمل جامعة الأزهر

اعداد الطلاب الخريجين بمرحلة الدراسات العليا بالجامعات فى الفترة من ٧٤ /٧٥ - ٨٣/١٩٨٤

جدول رقم (٧)

البيان / السنة	دبلوم		ماجستير		دكتوراه		جملة	
	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى
٧٤ / ٧٥	٣٧٣٥	١٠٠	١٤٥٧	١٠٠	٦٦٧	١٠٠	٥٨٥٩	١٠٠
٧٥ / ٧٦	٢١٣٤	٨٣.٦	١٤٣٤	٩٨.٤	٥٦١	٨٤.١	٥١١٩	٨٧.٤
٧٦ / ٧٧	٣١٤٦	٨٤.٢	٢٢٨٥	١٥٦.٨	٧٩١	١١٨.٦	٦٢٢٢	١٠٦.٢
٧٧/٧٨	٢٨٣٨	٧٦.٠٠	١٩٧٥	١٣٥.٦	٨٢٧	١٢٤.٠٠	٥٦٤٠	٩٦.٣
٧٨ / ٧٩	٣٢٥٥	٨٧.٢	٢٣٨١	١٦٣.٤	٩٤٣	١٤١.٤	٦٥٧٩	١١٢.٣
٧٩/٨٠	٢٦٤٩	٧٠.٩	٢٥٨٥	١٧٧.٤	١٠٧١	١٦٠.٦	٦٣٠٥	١٠٧.٦
٨٠/٨١	٢٦٠٤	٦٩.٧	٣١٨٢	٢١٨.٤	١٢٠١	١٨٠.١	٦٩٨٧	١١٩.٣
٨١/٨٢	٢٨٩٠	٧٧.٤	٢٥٤٠	٢٤٣.٠٠	١١٤٨	١٧٢.١	٧٥٧٨	١٣٩.٣
٨٢/٨٣	٣٤١٨	٩١.٥	٣٧٩٩	٢٦٠.٧	١٣٥٩	٢٠٣.٧	٨٥٧٦	١٤٦.٤
٨٣/٨٤	٣١٣٣	٨٣.٩	٤٢٣٥	٢٩٠.٧	١٤١٧	٢١٢.٤	٨٧٨٥	١٤٩.٩

* البيان لايشمل جامعة الأزهر

الترتيب التنازلى للجامعات بحسب نسبة ترشيحها للبعثات

جدول رقم (٨)

الترتيب التنازلى للجامعات بحسب قدرة الترشيح	النسبة المئوية ٪	الترتيب التنازلى للجامعات بحسب قدرة التنفيذ	النسبة المئوية ٪
جامعة أسيوط	٨٩.٨٪	جامعة أسيوط	٦٦.٦٪
جامعة الزقازيق	٩٣.٣٪	جامعة عين شمس	٥٥.٥٪
جامعة المنيا	٩٠.٠٪	جامعة الزقازيق	٥٤.٥٪
جامعة طنطا	٨٦.٦٪	جامعة طنطا	٣٨.٨٪
جامعة القاهرة	٨٣.٣٪	جامعة القاهرة	٣٧.٧٪
جامعة عين شمس	١٨.١٪	جامعة الاسكندرية	٣٤.٤٪
جامعة الاسكندرية	٧٨.٨٪	جامعة المنصورة	٣٤.٤٪
جامعة الازهر	٦٨.٨٪	جامعة حلوان	٣٠.٠٪
جامعة حلوان	٥٨.٨٪	جامعة المنيا	٢٨.٨٪
جامعة المنصورة	٥٦.٦٪	جامعة الازهر	٢٧.٧٪
جامعة المنوفية	٢٨.٨٪	جامعة قناة السويس	١٢.٢٪
جامعة قناة السويس	٢٦.٦٪	جامعة المنوفية	٠٨.٨٪

* المصدر : دراسة مقدمه من الادارة العامة للبعثات – وزارة التعليم العالى – نوفمبر ١٩٨٤

اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مستوى الجامعات
فى العام الجامعى ٨٣ /١٩٨٤

جدول رقم (٩)

البيان / الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس	% الى الجملة	عدد معاونى اعضاء هيئة التدريس	% الى الجملة	جملة هيئة التدريس ومعاونيهم	% الى الجملة
الازهر	١٦٤١	١٢٫٥	٢٥٠٦	١٤٫٠	٤١٤٧	١٣٫٤
القاهرة	٢٧٢٧	٢٠٫٩	٢٦٣٠	١٤٫٧	٥٣٥٧	١٧٫٣
خريجى بنى سويف والفيوم	١٠٧	٠٫٨	٢٦٦	١٫٥	٣٧٣	١٫٣
الاسكندرية	١٧٨٠	١٣٫٦	١٦٨٩	٩٫٤	٣٤٦٩	١١٫٢
عين شمس	١٩٥٤	١٤٫٩	٢٣٦٩	١٣٫٢	٤٣٥٠	١٤٫٠
أسيوط	٧٦٤	٥٫٨	٨١٨	٤٫٥	١٥٨٢	٥٫١
خريجى – سوهاج وقنا واسوان	١٣٤	١٫٠	٤٠٧	٢٫٣	٥٤١	١٫٧
طنطا	٥٦١	٤٫٣	٩٨٧	٥٫٥	١٥٤٨	٥٫٠
المنصورة	٧٨٥	٦٫٠	٩٩٦	٥٫٦	١٧٨١	٥٫٧
الزقازيق	٩٥٢	٧٫٣	٢٢٩٦	١٢٫٨	٣٢٤٨	١٠٫٥
حلوان	٩٣٢	٧٫٢	١٢٨١	٧٫١	٢٢١٣	٧٫٠
المنيا	٢٥٠	١٫٩	٦١١	٣٫٤	٨٦١	٢٫٨
المنوفية	١٦٠	٢٫٠	٥٥٠	٣٫١	٨١٠	٢٫٦
قناة السويس	٢٣٢	١٫٨	٥٣٧	٢٫٦	٧٦٩	٢٫٥
الاجمالى	١٣٫٠٧٩	١٠٠٫٠	١٧٫٩٤٣	١٠٠٫٠	٢١٫٠٢٢	١٠٠٫٠

تطور نسب اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
الى الطلاب المنتظمين بجامعات جمهورية مصر العربية
فى السنوات ٧٦ / ١٩٨٠ - ٨٣/ ١٩٨٤ (حسب المشغول)

جدول رقم (١٠)

البيان	٧٩ / ١٩٨٠		٨٠/ ١٩٨١		٨١ / ١٩٨٢		٨٢/ ١٩٨٣		٨٣ / ١٩٨٤	
	هيئة التدريس الى الطلاب	هـ . ت ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس الى الطلاب	هـ . ت ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس الى الطلاب	هـ . ت ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس الى الطلاب	هـ . ت ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس الى الطلاب	هـ . ت ومعاونيهم الى الطلاب
الازهر	١ : ٤٥	١ : ١٦	١ : ٤٩	١ : ١٨	١ : ٦٠	١ : ٢٣	١ : ٦٩	١ : ٢٧	١ : ٧٠	١ : ٢٨
القاهرة	١ : ٣٢	١ : ١٥	١ : ٢٩	١ : ١٣	١ : ٣٩	١ : ١٣	١ : ٢٧	١ : ١٣	١ : ٢٦	١ : ٢٣
الاسكندرية	١ : ٣٧	١ : ١٧	١ : ٢٧	١ : ١٨	١ : ٢٥	١ : ١٧	١ : ٢٤	١ : ١٧	١ : ٢٤	١ : ١٨
عين شمس	١ : ٤٥	١ : ١٨	١ : ٤٢	١ : ١٨	١ : ٤٠	١ : ١٧	١ : ٢٩	١ : ١٧	١ : ٣٦	١ : ١٦
أسيوط	١ : ٤٢	١ : ١٥	١ : ٤٠	١ : ١٥	١ : ٤٢	١ : ١٦	١ : ٤٠	١ : ١٦	١ : ٤١	١ : ١٧
طنطا	١ : ٥٧	١ : ١٧	١ : ٥٣	١ : ١٧	١ : ٤٧	١ : ١٧	١ : ٥١	١ : ١٨	١ : ٥٣	١ : ١٩
المنصورة	١ : ٦٥	١ : ٢٠	١ : ٥٨	١ : ٢٠	١ : ٥٤	١ : ٢٠	١ : ٥٠	١ : ٢٠	١ : ٤٥	١ : ٢
الزقازيق	١ : ٧١	١ : ٢٠	١ : ٦٥	١ : ١٩	١ : ٦٥	١ : ١٨	١ : ٦٢	١ : ١٨	١ : ٦١	١ : ١٨
حلوان	١ : ٢٧	١٤/١	١ : ٣٧	١ : ١٣	١ : ٣٦	١ : ٢١	١ : ٢٨	١ : ١٣	١ : ٣٢	١ : ١٣
المنيا	١ : ٦١	١ : ١٧	١ : ٥٦	١ : ١٦	١ : ٤٩	١ : ١٦	١ : ٥٣	١ : ١٧	١ : ٥٠	١ : ١٥
المنوفية	١ : ٦٧	١ : ١٨	١ : ٦١	١ : ١٧	١ : ٥٨	١ : ١٧	١ : ٦٠	١ : ١٨	١ : ٦٣	١ : ٢٠
قناة السويس	١ : ٦٤	١ : ١٠	١ : ٦٢	١ : ٢٠	١ : ٣٧	١ : ١١	١ : ٣٥	١ : ١١	١ : ٣٩	١ : ٢
الاجمالى	١ : ٤٢	١ : ١٧	١ : ٤١	١ : ١٦	١ : ٤١	١ : ١٧	١ : ٤٣	١ : ١٧	١ : ٤١	١ : ١٧

هـ . ت : تمثل هيئة التدريس

معاونو هيئة التدريس : هم المدرسون المساعدون والمعيدون

بيان

يوضح مدى اختلاف نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب

فى الكليات المتناظرة فى العام الجامعى

١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (١١)

البيـــان / الكليات	النسبة المرتفعة	الكليـــة	النسبة المنخفضة	الكلية
الآداب	١ : ٥١	آداب القاهرة	١ : ٣٢	آداب الزقازيق
الحقوق	١ : ١٢٧	حقوق القاهرة	١ : ٦٩٢	حقوق طنطا
التجارة	١ : ٩٠	تجارة بور سعيد	١ : ٤٣٩	تجارة بنى سويف
التربية	١ : ٥٤	تربية عين شمس	١ : ١٥٩٩	تربية أسوان
العلوم	١ : ٥	علوم أسيوط	١ : ٣٦	علوم الزقازيق
الطب	١ : ٧	طب الاسماعيلية	١ : ١٩	طب الزقازيق
طب الاسنان	١ : ١٢	طب اسنان الاسكندرية	١ : ٤٧	طب اسنان المنصورة
الصيدلة	١ : ١٥	صيدلة الاسكندرية	١ : ٦٨	صيدلة الازهر
الطب البيطرى	١ : ١١	طب بيطرى القاهرة	١ : ١٨	طب بيطرى الزقازيق
الزراعة	١ : ١٣	زراعة القاهرة	١ : ٢٧	زراعة المنصورة
الهندسة	١ : ١٨	هندسة القاهرة	١ : ٩٠	هندسة شبرا

بيـــــــان

بنصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات موزعا

جدول رقم (١٢) حسب الجامعات فى السنوات ٧٤ / ٧٥ - ٧٩ / ٨٠ - ٨٤ / ١٩٨٥

البيان	اعتماد ٧٥/٧٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٠/٧٩	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٥/٨٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه
الازهر	٦٠٦٣	٤١	١٤٧	١٨٨٥٢	٤٩	٣٨٥	٦١٢١٧	١١٨	٥١٩
القاهرة	١٥٠٢٤	٧٥	٢٠٠	٢٨٢٧٤	٩٥	٢٩٨	٩٦٠٧٤	٩٩	٩٧٠
الاسكندرية	١٠٨٧٧	٥٩	١٨٤	٢٠٦٩٦	٧٢	٢٨٤	٦٠٢٧٤	٨٣	٧٢٦
عين شمس	٩٥٢٠	٦٩	١٣٨	٢١٦٩٦	٩١	٢٣٨	٦٥٦٨٥	١٠٨	٦٠٨
أسيوط	٧٩٦٨	٢٨	٢٨٤	١٤٠٤١	٣٤	٤١٣	٤٥٣١٢	٤٥	١٠٠٧
طنطا	٤٣٦٠	١٧	٢٥١	٨٦٦٦	٢٣	٣٧٧	٣٦٢٨٣	٤٠	٩٠٧
المنصورة	٣٥٣٢	٣٠	١٧٧	١٠٠٦٣	٣٥	٢٨٨	٣٥٩٥٢	٤٤	٨١٧
الزقازيق	٣٠٧٣	١٢	٢٥٦	١١٧٣١	٤٦	٢٥٠	٥١١٤٦	٧٤	٦٩١
حلوان				١١٠٢٣	٣٢	٣٤٥	٢٥٩٩١	٣٢	٨٠٢
المنيا				٤٩٦٣	١٠	٤٩٦	١٩٢٦٣	١٦	٩٠٤
المنوفية				٤٩٦٧	١٢	٤١٤	١٨٥٧٢	٦٩	٦٧٧
قناة السويس				٤٧٩٦	٨	٦٠٠	١٤٨٩٦	١٠	١٤٨٥
الجملة	٦٠٣١٧	٢٣١	١٨٨	١٥٩٧٧٧	٥٠٧	٣١٥	٥٣٠٣٢٨	٦٨٨	٧٧١

* ملاحظة : عدد الطلاب واعتماد الموازنة بالالاف

بيـــــــان

بنصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات طبقا للأبواب

فى السنوات ٧٤ / ٧٥ – ٧٩ / ٨٠ – ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٣)

البيـــــــان	٧٤ / ١٩٧٥		٧٩ / ١٩٨٠		٨٤ / ١٩٨٥	
	الاعتماد	نصيب الطالب بالجنيه	الاعتماد	نصيب الطالب بالجنيه	الاعتماد	نصيب الطالب بالجنيه
البـــــاب الأول	٣٥٢٥٥	١١٠	٧٥٢٢٦	١٤٨	٢٩٧٧٨٩	٤٣٣
البـــــاب الثانى	١٤٥٥٧	٤٥	٣٣١٤١	٦٥	١١٣٢٢٤	٦٦٥
البـــــاب الثالث	٩٩٩١	٣١	٥٠٥١٥	١٠٠	١٠٦٢٣٢	١٥٤
البـــــاب الرابع	٥١٤	٢	٧٩٥	٢	١٢٩٩٣	١٩
الاجمـــــالى	٦٠٣١٧	١٨٨	١٥٩٧٧٧	٢١٥	٥٣٠٣٣٨	٧٧١

* ملاحظة : الاعتماد بالألف جنيه

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالكليات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات ونسبتهم الى جملة اعضاء هيئة
التدريس ومعاونيهم فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

جدول رقم (١٤)

البيان / الكليات	عدد الطلاب المقيدين	جملة هيئة التدريس ومعاونيهم	نسبة الطلاب الى الجملة
الآداب	٧٠,٥٠٤	١,٤٥٣	١ : ٤٨
الحقوق	٧٦,٤٩٥	٤١٩	١ : ١٨٢
التجارة	١٤٣,١٧١	١,٣٤٢	١ : ١٠٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	١,١٨٦	١٧٦	١ : ٧
العلوم	٢١,٨٣٨	٣,٩٠٥	١ : ٦
الطب	٢٧,٦٤٥	٥,١١٦	١ : ٥
المعهد العالى للتمريض	١,٢٥٣	١٩٣	١ : ٦
معهد العلاج الطبيعى	٣٤٢	٨٨	١ : ٤
طب الاسنان	٣,٦٣٨	٧٢٨	١ : ٥
الصيدلة	٧,٢٩٣	٧٧٨	١ : ١٠
الطب البيطرى	٦,٤٣٧	٧٥٩	١ : ٨
الزراعة	٣٣,٢٤٩	٣,٤٢٣	١ : ١٠
الهندسة	٤٩,١٦٧	٣,٧٥٥	١ : ١٣
التربية	٧٤,٤٢٥	١,٩٠٤	١ : ٣٩
البنات	٥,٩٥٢	٥٣٤	١ : ١١
دار العلوم والدراسات العربية	٩,٣٧٢	١١٠	١ : ٨٥
الآثار	٩٧٢	٦٣	١ : ١٥
الاعلام	١,٢٨٦	٨٧	١ : ١٥
الالسن	١,٦٩٥	٢٤٣	١ : ٧
الخدمة الاجتماعية	٢,٣٧٦	١١٨	١ : ٢٠
الفنون التطبيقية	١,٦٦٨	١٩٠	١ : ٩
الفنون الجميلة	٢,٧٩١	٢٩٣	١ : ١٠
التربية الفنية	١,٣٤٤	١٢١	١ : ١١
التربية الموسيقية	٥٩٤	١٣٠	١ : ٥
التربية الرياضية	٥,٧٤٩	٧٢٠	١ : ٨
الاقتصاد المنزلى	١,٢٣٠	٨٣	١ : ١٥
السياحة والفنادق	٧٤٠	٢٩	١ : ٢٦
الاجمــــــــالى	٥٥٢,٥١٢	٢٦,٧٥٩	١ : ٢١

بيان

باعداد الطلاب الذين تقرر قبولهم بالكليات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات فى الأعوام

من ٨٢ / ١٩٨٣ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٥)

العام الجامعى / الكليات	٨٢ / ١٩٨٣	٨٣ / ١٩٨٤	٨٤ / ١٩٨٥
الآداب	١٠,٣٧٠	١٠,١٥٠	٩,٠٠٠
الحقوق	١٢,١٨٠	١١,٠٥٠	١٠,٤٧٥
التجارة	٢١,٢٣٥	٢١,١٧٥	١٩,٠٧٠
الاقتصاد والعلوم السياسية	١٧٥	٢٥٠	١٧٥
العلوم	٤,٦٠٠	٤,٧٣٥	٤,٦٠٠
الطب	٣,٠٥٠	٣,٠٥٠	٢,٨٠٠
طب الاسنان	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠
الصيدلة	٧٥٠	٧٥٠	٧٧٠
المعاهد العليا والتمريض	٣٩٠	٤٦٠	٤٨٠
معهد العلاج الطبيعى	٥٠	٥٠	٥٠
الطب البيطرى	١,٠٢٥	١,٠٢٥	١,٠٥٠
دار العلوم والدراسات العربية	٢,٤٠٠	٢,٦٠٠	٢,٦٥٠
الزراعة	٥,٦٠٠	٥,٥٥٠	٥,٤٥٠
الهندسة	٥,٩٥٠	٥,٧٥٠	٥,٦٧٥
التربية	١٢,٠٣٠	١٢,٨٠٠	١١,٤٨٥
الفنون التطبيقية	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الفنون الجميلة	٤١٥	٤٧٠	٤٧٠
التربية الفنية	٢٦٠	٢٩٠	٢٩٠
التربية الموسيقية	١٢٥	١٤٠	١٤٠
التربية الرياضية	١,٣٦٠	١,٤٥٥	١,٣٨٠
الخدمة الاجتماعية	٤٥٠	٤٥٠	٥٠٠
البنات	١,٥٥٠	١,٦١٥	١,٥٢٠
الاقتصاد المنزلى	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
الآثار	٢٥٠	٢٥٠	٣٠٠
الاعلام	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
الالسن	٤٥٠	٥٠٠	٥٠٠
السياحة والفنادق	١٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الاجمـــــــــالى	٨٥,٩٢٥	٨٥,٩٢٥	٨٠,١٩٠

قضايا تعريب التعليم

شغلت قضايا تعريب ما لم يعرب من التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، أعمال مؤتمرات وندوات عدة عقدت فى كل من اتحاد الجامعات العربية ومجمع اللغة العربية فى مصر ، وفى هيئات كثيرة أخرى فى مصر أيضا وفى سوريا والعراق والمغرب والجزائر .

وقامت الحجج الرئيسية لهذه المؤتمرات والندوات على اساس ان سيادة اللغة القومية فى مجالات التعليم هى من أول مقومات استقلال الشخصية الوطنية القومية والهوية الثقافية لأية أمة من الامم . وانه لايكاد يشذ عن ذلك اضطرارا سوى الشعوب التى تشعر بقصور لغاتها عن مسايرة تطور العلوم الحديثة ، والتى تعانى من تعدد لهجاتها الاقليمية ، أو الشعوب المستعمرة ، وحديثة العهد باستقلالها .

ومن تلك الحجج الرئيسية كذلك ان تعريب مالم يعرب من العلوم حتى الآن يزيد حصيلة الطلاب من مضامين الدراسة ، على أساس أنه سوف يجنبهم غموض المعانى فيما يدرس لهم بغير لغتهم مع احتمال انتقال هذه المعانى اليهم بغير المفاهيم التى يقصدها المؤلف او المحاضر بلغة اجنبية قد لا تحسنها غالبيتهم ، كما يجنبهم الاتجاه الى استيعابها بصورة آلية او صرف معظم جهدهم فى تفسير مفرداتها الصعبة ، وصرف بقيته فى فهم المادة نفسها .

وتتصرف مفاهيم التعريب على هذه الاعتبارات الى ثلاثة اتجاهات رئيسية وهى : تعميم استخدام اللغة العربية القومية لغة للتدريس ومناهج الدراسة ، ولغة للتاليف والبحث العلمى فى الجامعات فيما لو كانت قد بدأت بما يخالف ذلك كليا او جزئيا ، على ان تمهد لذلك وتصاحبة ترجمة اهم المراجع والبحوث والنظريات والمصطلحات الحديثة المعنية الى اللسان العربى ، وتحديث المعاجم العربية الفصحى وقواعدها كاملة فى سياق تنفيذ هذه المطالب كلها وربما يعزز مكانتها كلغة علمية تساير التطورات الحديثة ، وكرافد اساسى من روافد تجانس الفكر بين الجامعات العربية فى انتاجها الاكاديمى .

ولا جدال ابتداء فى ان مصر كانت فى مقدمة الدول العربية والشرقية التى تخطت عوائق اللغة والتعريب منذ أمد طويل ، واستمسكت بلغتها العربية القومية فيما صلحت له من مراحل تعليمها العالى الحديث منذ بداية انشائه .

ولقد نصت لائحة الجامعة المصرية الاولى الصادرة فى عام ١٩٠٨ على ان تكون لغة التعليم فيها (هى اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ، ولكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة) .

وحافظت القوانين المتتابعة لتنظيم الجامعات فيما بعد على روح هذا المفهوم ، حيث نصت المادة ١٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا على ان (اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، وذلك مالم يقرر مجلس الجامعة فى احوال خاصة استعمال لغة اخرى) .

وفى مصر الآن اثنتا عشرة جامعة تضم قرابة ٦٠٠ الف من الطلاب يدرسون فى اكثر من مائتى كلية ومعهد جامعى ، بالاضافة الى واحد وثلاثين معهدا عاليا . وذلك بخلاف مراكز البحوث العديدة والتابعة لمختلف الوزارات والهيئات .

ولقد شهد القرن الاخير فى مصر الجانب الاكبر من هذه الزيادة الهائلة فى اعداد الطلاب والكليات والمعاهد وازدادت تبعا لذلك اعداد

اعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعى والعالى . ومن بين هؤلاء الطلاب قرابة مائة وخمسة وعشرين الفا يدرسون معظم مقرراتهم باللغة الانجليزية وهم طلاب فى كليات العلوم والهندسة والطب البشرى وطب الاسنان والصيدلة والطب البيطرى والمعهد العالى للتمريض ومعهد العلاج الطبيعى ، ويقوم بالتدريس لهم نحو عشرين الفا من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين والمدرسين المساعدين والمعيدين (نحو ٧٥٠٠ من هيئة التدريس ، و ١١٠٠٠ من المدرسين المساعدين والمعيدين) بما فى ذلك اعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر - وهناك قلة من المقررات فى بعض هذه الكليات تدرس باللغة العربية . وجملة القول ان نحو ٢٠ ٪ من مجموع طلاب المرحلة الجامعية فى مصر ونحو ٥٥ ٪ من مجموع اعضاء هيئة التدريس فى هذه المرحلة يتعلمون او يعلمون باللغة الانجليزية فى الوقت الحاضر . ونريد بذكر هذه الاعداد من اساتذة وطلاب ان نلمح الى حجم المشكلة وابعادها فى الحاضر والمستقبل ، قريبه وبعيده .

دور الاستاذ والمعلم فى قضية التعريب :

لسنا فى حاجة الى التأكيد ان دور الاستاذ أو المعلم دور رئيسى فى قضية تعريب التعليم العالى والجامعى وأحد اركانه الركينة .

وقد حصل على درجة الدكتوراه من الجامعات المصرية بضعة آلاف أهلتهم درجاتهم العملية للتدريس بالجامعات وآلاف اخرى عادوا من الخارج بعد أن أتمو دراستهم العليا بالجامعات الاجنبية وتخصص الكثير منهم فى العلوم البحتة والتطبيقية ، ويقومون بتدريس اغلب هذه العلوم باللغة الانجليزية على مدى سنوات طوال حتى اليوم . وتجذبهم فى ذلك المادة العلمية الجاهزة فى مراجعها الاجنبية ويعملون على تكرارها ويخشون استخدام اللغة العربية فيضطرون الى بذل جهود مضاعفة فى الترجمة والإعداد هم فى غنى عنها ، وياليت اللغة الاجنبية التى يعلمون بها الطلاب لغة سليمة ، وانما هى آخذة فى التردى ، وقد ساعد على تفاقم المشكلة تكدس الطلاب بالآلاف مما جعل مهمة الاستاذ بالغة الصعوبة فى وقت عجز الطلاب فيه عن استيعاب المادة العلمية وفهمها وهضمها تماما بهذه اللغة الاجنبية ، ويكفى ان نطلع على اوراق اجاباتهم بكليات العلوم والطب مثلا لنرى انحدار المستوى اللغوى والعلمى فى هذه الايام ، ومع ذلك نرى عزوفا عن التدريس باللغة العربية .

وعلى الجانب الاخر نرى صورا مشرقة لنفر من اعضاء هيئة التدريس بجامعاتنا المصرية خاضوا التجربة - تجربة التدريس باللغة العربية - وابلوا فيها احسن البلاء كما سنرى فيما بعد .

ويرجع ذلك الى اول عهد قيام الجامعة المصرية الحكومية (١٩٢٥) بالنسبة لكليات الدراسات الانسانية والعلوم . وهى التى ورثت تقليد التعليم باللغة العربية الفصحى عن الجامعات المصرية الاهلية (١٩٠٨) وعن مدارسنا العليا فى الحقوق والتجارة والزراعة والمعلمين وغيرها . بل ان تجربة التعليم باللغة العربية بدأت ايضا فى واحدة من كليات العلوم البحتة والطبيعية وهى كلية العلوم بالجامعة المصرية (١٩٢٥) حيث خاضت طائفة من أساتذة الجيل آنذاك هذه التجربة الرائده فى التعليم واجراء البحوث باللغة العربية . ولم تلبث تجربتهم ان امتدت بشئ من النجاح فى بعض دراسات كليات الطب والهندسة وغيرها من كليات العلوم التطبيقية .

وجملة القول انه لاسبيل الى تعريب التعليم العالى والجامعى مالم يؤمن بذلك الاستاذ وعضو هيئة التدريس ، ومالم ترسخ فى ذهنه قناعة قوية باهمية التعريب باعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم ودفع حركته خطوات بناءة فسيحة الى الامام ، وان تتوافر بجانب هذه القناعة وهذا الايمان احدث المراجع العلمية باللغة العربية وله فى ذلك دور كبير ترجمة وتأليفا وتعريبا للمصطلحات ، مع تأهيله للتدريس بالعربية لتحسن لغته ويستقيم لسانه .

ولعل من الخير ان نذكر فى هذا المجال تلك الجهود الكبيرة والمتصلة التى قام بها الاعضاء العلميون فى مجمع اللغة العربيـــة المصـــــرى (وبعض المجامع اللغوية والعلمية فى البلاد العربية الشقيقة) من وضع المصطلحات العلمية باللغة العربية . متعاونين فى ذلك مع الاعضاء اللغويين المتخصصين بالمجمع ، حتى ظهرت مجموعة متزايدة ومتكاثرة من معاجم المصطلحات فى مختلف العلوم . وهى كلها تحت تصرف العلماء والاساتذة والطلاب والمتعلمين فى مصر وخارجها .

اذا اجتمعت كل هذه المقومات واقترنت بقرار ملزم بتعريب التعليم

الجامعى لاعتبارات قومية وعلمية واجتماعية ، فلا شك ان عضو هيئة التدريس سيمضى فى تأدية رسالته التعليمية بالجامعة بلسان عربى مبين .

الكتاب وقضية التعريب :

اذا كان الاستاذ أو المعلم يمثل ركنا ركينا فى قضية تعريب التعليم الجامعى فكذلك الكتاب الجامعى ، فهما صنوان فى هذه القضية ، عليهما يتوقف النجاح ، وبهما تنطلق حركة التعريب خطوات فسيحة الى الامام .

ولقد زخرت المكتبة العربية بالآلاف من الكتب الدراسية العلمية للطلاب بالكليات الجامعية والمعاهد العليا التى تدرس علومها باللغة العربية .

ولكن على النقيض من ذلك ظلت المكتبة العربية حتى اليوم فقيرة فى كتب « المراجع » العلمية بالعربية والتى يعتد بها ، مؤلفة أو مترجمة ، بكليات العلوم والهندسة والطب بفروعه المختلفة ، باستثناء بعض المقررات فى هذه الكليات ، إذ لها كتب بالعربية لأنها تدرس بهذه اللغة ، وقلما تجد فى مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة كتب « مراجع » باللغة العربية فى الكيمياء او الفيزياء أو الحيوان أو النبات ، الا بعض كتب طواها النسيان فى هذه العلوم ألفت فى أوائل الستينات حين كان التدريس لطلبة اعدادية الطب باللغة العربية واستمر ايضا بضع سنوات ثم انفرط عقده وعاد التدريس سيرته الاولى باللغة الانجليزية – ومرد ذلك الذى نشهده من قلة المراجع العلمية العربية بالجامعات وكلياتها العلمية الى العزوف عن التاليف بالعربية أو ترجمة أمهات الكتب والمراجع العلمية الى العربية فى غيبة الحافز الذى يدفع الى ذلك . ومرد ذلك أيضا الى الازمة التى تمر بها حركة الترجمة بوجه عام لا فى مصر وحدها بل فى بلاد أخرى من الوطن العربى .

وغنى عن البيان ان الترجمة ضرورية لتحقيق التواصل الفكرى الدائم بيننا وبين العالم الغربى الذى تتقافز خطواته فى معارج الرقى والتقدم ، كما ان اللغة العربية تزداد غنى وثراء بالترجمة وتتسع آفاقها بالحصيلة الجديدة التى تضاف إلى مذخور تراثها ، وتصبح أقدر على تأدية رسالتها فى عصر العلم والتقدم العلمى والتكنولوجى بفضل عملية التلاحم التى تضطلع بها الترجمة .

وقد ازدهرت الترجمة فى مصر فى عصور سابقة – فى عصر رفاعة الطهطاوى مما كان له أبعد الاثر فى النهضة العلمية والثقافية الحديثة فى مصر – أو فى ايام المقتطف حين كان يحفل بمختلف التراجم العلمية والمصطلحات باللغة العربية . أو فى ايام لجنة التأليف والترجمة والنشر التى زودت على مدى ثلاثين عاما ونيف المكتبة العربية بطائفة من الكتب والمؤلفات والتراجم التى كانت عونا للتعليم العالى والجامعى فضلا عن الثقافة العلمية العامة .

الطالب الجامعى والتعريب :

كلمة قصيرة عن ثالث العناصر أو المحاور فى قضية التعريب (بعد الاستاذ والكتاب) وهو الطالب الجامعى فهو بمثابة التربة التى يتعامل معها الاستاذ فاذا صلحت وصلحت مكوناتها آتى التعريب أكله وأتى باعظم النتائج واطيب الثمرات .

وفى ربع القرن الاخير شهدت الجامعات المصرية نموا مطردا وازديادا هائلا فى اعداد الطلاب الملتحقين بها بعد ان زالت كل العقبات التى كانت تحول بين جماهير الطلاب والتعليم الجامعى فازدحمت قاعات الدرس بحشود منهم بلغت الآلاف بدرجة لم يسبق لها مثيل ، مما جعل مهمة المحاضر فى اغلب الاحيان بالغة الصعوبة فى تأدية واجبه التعليمى على النحو الذى يرضيه ، واصبحت العلاقة بين الاستاذ والطالب ضعيفة واهية إن لم تكن معدومة .

وفى الوقت نفسه تعذر على كثير من الطلاب فهم المادة العلمية التى تلقى عليهم بلغة اجنبيه واستيعابها وهضمها مما كان له ابعد الاثر فى ضعف مستوى الطلاب وادائهم ، وقد تبدى ذلك فى وضوح وجلاء فى اجاباتهم فى الامتحانات وغير ذلك من المواقف والمناسبات .

ومع الدعوة لتعريب التعليم الجامعى علينا ان نعمل على رفع مستوى الطالب الجامعى فى اللغة العربية بعد ان هبط لديه وغيره الى

الحضيض . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق وضع مناهج متطورة وبرامج تعليمية لتدريس اللغة وقواعدها الاساسية والإعداد اللغوى لطلاب التعليم الاساسى ثم مرحلة التعليم الثانوى . بل يذهب البعض بحق الى ضرورة العناية باللغة العربية فى مراحل الطفولة ليستقيم اللسان مبكرا نطقا وتعبيرا – وبهذا التكامل لاينفصل التعليم الجامعى عن التعليم العام فيستقيم الامر لدى الاساتذة والطلاب على حد سواء ، ويصبح التعليم عربيا فى جميع مراحله .

الانفتاح على التطور العلمى العالمى :

بقيت نقطة هامة تستلزم الايضاح وهى انه يجب ألا يتبادر الى الذهن ونحن ندعو لقضية التعريب ونعمل لها لتصبح حقيقة واقعة اننا نريد الانغلاق على انفسنا – بل العكس هو الصحيح ، وهو الانفتاح على العالم الخارجى ، على علمه وفكره وانجازاته الحديثة فى العلم وتطبيقاته ومواكبة ركب التقدم العلمى المذهل الذى نشهده فى هذا العصر . ولا شك أن ذلك يعتمد فى المقام الاول على اتقان لغة اجنبية من اللغات الحية كالانجليزية او الفرنسية مثلا ، نطل بها اطلالات ثيرة مثمرة على منجزات العلم وآفاقه الرحبة فى كل رجاء من الارجاء .

فى العلوم الانسانية والاجتماعية :

تقل أبعاد مشكلات قضايا التعريب والتأهيل اللغوى فى مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعات المصرية عن مثيلاتها بالنسبة للعلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية الى درجة ملحوظة . فقد سادت اللغة العربية فى مجالات الدراسة والتدريس والبحث والتاليف للعلوم الانسانية فعلا منذ امد طويل بهذه الجامعات ، فيما خلا ما لايزال يشوب اساليب مناقشاتها ومداولاتها الشفهية احيانا من قصور نسبى فى الالتزام بالعربية الفصحى شكلا واداء ، وما يشوب اساسيات نحوها وصرفها بالتالى من تجاوز نسبى ايضا فى بعض الندوات والاحاديث الاكاديمية وذلك بما يكاد ينتقص من منطق العمل على تاكيد صلاحيتها لمطالب العلوم الحديثة ويقلل من الثقة بتجدد حيويتها وينعكس على استعدادات الطلاب كما يضعف من وحدة الفكر العربى فى التعامل بها مع مضامين العلوم الحديثة ، ولو إلى حد ما .

ولاجدال ابتداء فى ان هيئات التدريس بالجامعات المصرية قد انجزت دورا قياديا لايستهان به فى تزكية التعريب واكتماله ، وفى إحياء التراث العلمى العربى بكل أبعاده عن طريق إعادة تحقيقة ونشره وتحديث معالجته فى دراسات مقارنة تجمع بين التأصيل وبين المعاصرة ، وحققت دورا قياديا كذلك فى ترجمة امهات المؤلفات والبحوث الاجنبية الرائدة وفى تعريب مصطلحاتها .

ولكن جريا على خطة الدعوة دائما الى ما هو افضل ومن قبيل النقد الذاتى للمجهود والتطبيقات الاكاديمية المصرية الراهنة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة ، يمكن القول بانه يتحمل جانبا من تبعة العلل المعوقة لاكتمال المنظومة العلمية المنشودة لقومية أو عربية التعليم بالجامعات المصرية (وفى بقية الجامعات العربية ايضا) بعض اعضاء هيئات التدريس الجامعى انفسهم ، كما تتحمل جوانب اخرى منها طبيعة برامج التعليم العام ، وقلة الامكانات التحصيلية اللغوية لجموع الطلاب ، فضلا عن المستويات الثقافية المتواضعة السائدة فى المجتمع المعاصر على اتساعه .

ومن الظاهرات التى يمكن الاستشهاد بها من خلال الممارسات العملية فى هذا السياق بغير تعميم ودون تضخيم متعمد :

اولا : ما يلحظ من قلة التزام بعض اعضاء هيئة التدريس باعطاء اللغة العربية الفصحى وقواعد نحوها حقها من الطابع العلمى ، خلال مناقشاتهم مع طلابهم ، واثناء قيامهم بعمليات الشرح والتفصيل والتطبيق الشفهى فى مدرجات الدراسة ، بل وفى سياق بعض الندوات الثقافية الخاصة والعامة احيانا . وذلك على الرغم من الامر الواقع من التزام اغلب هؤلاء الاساتذة باساسيات اللغة الفصحى وتطويعها لاداء الافكار والمعانى والصيغ العلمية والتكنية الحديثة حين القاء محاضراتهم المكتوبة ، وحين صياغة مؤلفاتهم المنشورة .

وهكذا قد يؤثر بعضهم استخدام اللهجة الدارجة بنطقها العامى احيانا فى شروحه ومناقشاته ، او يؤثر من وجهة اخرى التزيد من

استخدام التعبيرات الاجنبية بحرفيتها فى عرض آرائه ونظرياته وشروحه دون إلحاقهم ببدائل ومترادفات عربية يشعر الطلاب انها تستطيع ان تقف معها على قدم المساواة فى مداولها ومرماها .

وحقا قد لا يتاتى احد هذين الاتجاهين عن تهوين متعمد من شأن اللغة العربية الفصحى او عن قصور فعلى عن تطويعها العلمى فى سياق الاقناع ، وفى ترتيب تداعى الافكار بقدر ما يتاتى احيانا اخرى عن قلة التحكم فى ازدواجية التفكير والتعبير لدى العائدين حديثا من بعثات خارجية لم يكونوا قد تزودوا قبلها بحصيلة لغوية عربية متينة .

وعلى اية حال ، فانه لما كانت المقدرة على ممارسة التعبير الفصيح المتجانس ومتابعته تنمو عادة لدى الدارسين عن طريق التجربة والمحاكاة فى داخل المجتمع الثقافى الملتزم ، فانه غالبا ما يترتب على اغفال بعض الاساتذة لدقة التعبيرات الفصيحة المسترسلة والقواعد العربية الاساسية شفاهة فى قاعات الدرس وحلقات المناقشة - ان يفتقد الطلاب النموذج الواقعى للقدوة اللغوية والتعبيرية الحقة فى تفسير حقائق العلم وتفاصيله ، لدى من اهم اقدر منهم عليها وهم اساتذتهم وفى اولى الامكنة بما يتوقعونه من مثاليات منهجية وهى الجامعات .

وكثيرا ما يكون فى غياب هذه القدوة مايغرى الطلاب تلقائيا بتناسى او فقدان ما استظهروه من أوليات قواعد اللغة ونحوها فى مراحل التعليم العام ، فى سياق ما يدعون اليه من مناقشات واجابات وينساقون من ثم الى التزيد من ظاهرة الفصل التعسفى بين لغة الكتب المنظومة وبين لغة الشروح والمناقشات الشفهية ، ويعجزون عن إتقان الاولى كما يعجزون عن تطوير الثانية .

ولا تعنى الدعوة هنا الى تلافى هذه الظاهرة فى رحاب الجامعات مجرد استكمال الشكلية اللغوية ولا مجرد رغبة تمييز الاستاذ الجامعى بالضرورة عمن سواه من المثقفين وعن افراد المجتمع الذى يعايشه بقدر ما تعنى الحفاظ العملى على ممارسة خصائص اللغه القومية ، وتزكية صلاحيتها للمعاصرة العلمية قولا وفعلا ، وتاكيد اعتبارها احد المقومات الرئيسية والمعايير الضرورية لتوضيح المفاهيم وتحديد المعانى ومنع الالتباس فى مضامين العلوم المنطوقة بها . ثم ان يكون التعبير الراقى والقدوة الفصحى من اوليات مظاهر اقتداء الطلاب بقادة العلم فى الجامعة ومن دوافع ومعالم احترامهم للغتهم القومية واعتزازهم بها كلما لمسوا فاعليه تجاوبها مع مطالب العلم الحديث فى كل اطواره .

وقد يكون مثارا لشئ من العجب ان بعض من يتساهلون قليلا او كثيرا فى مراعاة قواعد النحو والنطق السليم فى التخاطب الجامعى باللغة العربية فى قاعات الدراسة - لا يكادون يتغاضون عن مثلها بالنسبة للغات الاجنبية اذا ما اخطأ متكلم فى قاعدة من قواعدها او اخطأ فى نطق احد اسمائها ومسمياتها ، تأثرا فى اغلب الامر بما تعوده فى الجامعات الاجنبية من احترام ارتباط صحة اللغة بصحة العلـم .

ومرة اخرى لا يعنى هذا المطلب بالتزام المناقشات الجامعية فى علم وكل مناسبة بتراكيب عربية سليمة بهدف اظهار ميزة التفوق ، او افتعال صنعة ادبية بغير مبرر يدعو اليها . ولا هو يعنى بحال من الاحوال التخلى عن الاستشهاد بالمصطلحات الاجنبية العلمية حيثما دعت الضرورة اليها فى مواضعها من الشروح الشفهية وانما حسب المناقشات الجامعية ان تتجانس مع ما تستخدمه المؤلفات العربية الراقية من صياغة لغوية سليمة مستساغة ميسورة التناول ، تلتزم باساسيات النحو والصرف دون تعنت ، وتعمل على تزكية صلاحية لغتها لتوليد المعانى والصيغ العلمية والتكنية المستحدثة على اسس مرنة من القياس والاشتقاق والاقتباس والابتكار ، ثم تقرنها بما يقابلها من مصطلحات علمية اجنبية شائعة او مستحدثة الى ان تحل هى محلها شيئا فشيئا ، او تعرب صياغتها وجرسها ، ويقتضى هذا تتبع ما تقره المجامع والمعاجم اللغوية من هذه البدائل وتعميم استخدامها فى التاليف والتدريس حلقات المناقشة بما يحقق تجانس التعبيرات العلمية الرئيسية بين جامعات الوطن العربى وذلك على نحو ما انجزه عدد كبير من الاساتذة فعلا .

ولاريب فى انه اذا ما واجه الاستاذ طلابه بهذه الالتزامات فى سياق تخصصاته ودراساته الاصيلة فانهم سوف يندفعون تلقائيا الى الاقتداء به ويحرصون على اكتساب مقومات منهاجه العلمى واللغوى والتغلب على صعوباته ما امكن .

ولعل تطعيم الدراسات والبحوث الانسانية بخاصة من آن الى آخر

بمختارات جيدة من كتب التراث العلمى المتميز التى جمعت بين الثراء اللغوى وبين الابداع فى العلوم المعنية بها ، يمكن ان يزكى معايشة الاستاذ والطالب لمقدرة البيان العربى الفصيح على مجاراة العلم فى كل اطواره . كما ان فيه ما يؤصل نشأة هذه الدراسات او بعضها ويلحقها بجذورها العربية والمستعربة .

وليس يكفى هنا التزام البعض بتوقير الكلمة الدقيقة المنتقاة وروائع التراث واصول الفصحى ، بينما يتجاهلها آخرون . فغالبا ما تطرد العملة المعيبة العملة الجيدة كما يقال وتضعف من تاثيراتها الطيبة .

ثانيا : وجوب اعتبار ما تم من عربية التعليم حافزا على المزيد من التعريب بكل مفاهيمه وعدم قصره فى الحالين على مجرد كونه وسيلة لتيسير عملية التعليم وتزكية اللغة القوميه كما يتبادر الى الذهن احيانا وحتمية اعتباره رافدا من روافد تنمية مدارس فكرية عربية ذات مناهج متميزة واهتمامات خاصة . ولابأس هنا من تاكيد ما سبق التنويه به من ارتباط التواصل الفكرى واللغوى والتكامل العلمى معا بمدى التوفيق التربوى اصلا فى تكوين العقلية المتفتحة وتدريبها على مواصلة التعلم الذاتى وإشباع الميول والقدرات عن طريق التحصيل الخالص مما هو عربى ، وما هو معرب ، وماهو اجنبى ما امكن . وهو مطلب اشد إلحاحا فى المجتمع الجامعى عنه فيما سواه . ولن يتحقق بصورته المرجوه الا فى ظل مخططات ثقافية علمية وعملية كبيرة واضحة الاهداف والمراحل موفورة الموارد والمصارف لتيسير نشر الكتاب الجاد بنوعياته المختلفة والعمل على سهولة تداوله واقتنائه بين الجامعيين ، وذلك مع تحقيق التوازن النسبى بين التوسع فى نشر كتب التراث المختارة والتوسع الاكبر فى ترجمة مختارات المؤلفات الاجنبية الرئيسية والمتطورة التى تضاعف اعدادها باستمرار . وكل من هذين الاتجاهين ينبغى ان تاخذ الجامعات بناصيته لتقديم الاهم على المهم منه فى كل مجال وان اتزيد من اعتبارا ترجمة المؤلفات الاجنبيه الهامة جزءا من الاعمال العلمية المؤهلة لترقية مترجميها من اعضاء هيئات التدريس . لاسيما اذا ما ألحقوا بعض موادها بتعقيباتهم وتركوا بصماتهم عليها . ولا يقل اهمية عن هذا وجوب تشجيع ترجمة بعض المؤلفات العربية المتميزة الى لغات أجنبية . ويواكب هذا وذاك ماورد بعضه فى توصيات سابقة للمجلس عما ينبغى ان تكفله المكتبات الجامعية من حوافز الارتباط بها والانتفاع بها والتردد عليها لاطول مدة ممكنة من وقت فراغ الطلاب اذا ما تحققت لها الحصيلة الوافية من المصادر والمراجع ، وتابعت كل جديد من المؤلفات والدوريات العالمية وأخذت باساليب الخدمة المكتبية المتطورة الميسرة .

وهذه كلها مطالب وغايات ، بل وضروريات لحركة التعريب وما حولها نعرف جميعا كيف تفاوتت انصبة الجامعات المصرية من امكانات تحقيقها فى عالم الواقع ، وكيف ينبغى ان تتوافر لها أولوية الاعتبار والتمويل عن كثير مما تدعمه الدولة من مطالب مادية لطلاب الجامعات .

ثالثا : اذا جازت الدعوة التى زكاها المجلس القومى للتعليم فى تقرير سابق لتزويد العلوم الانسانية أو النظرية ، العربية والمعربة ، بمزيد من حصيلة العلوم الطبيعية والرياضية والمعملية وما تمخضت عنه تطبيقاتها وانجازاتها فى العالم الخارجى من ابداعات تكنولوجية حديثة لها اثرها الكبير فى التطور الاجتماعى والاقتصادى المعاصر والمستقبلى ، مع التوعية بامكانات توظيفها توظيفا سليما من أجل نفع الانسان ورخائه ، وهى دعوة منطقية سليمة وجب ان تقابلها فى الوقت نفسه دعوة اخرى انسانية تستهدف تحقيق التكامل العلمى والثقافى فى اوساط الجامعيين بخاصة والمثقفين بعامة . وتقتضى التوسع فيما سبق ان اطلق عليه اصطلاح تأديب العلوم ، ومن مظاهره ان تزيد العلوم الطبيعية والتجريبية من تعاملها مع اساليب اللغة العربية وانتفاعها بما تكفله لها من بدائل المصطلحات الاجنبية فى سياق مراحل التعليم وما يفيد فى التعريف بحقائق العلوم الحديثة وتفسير منجزاتها بأساليب بيانية ميسرة ، تشجع على اتساع رقعة المعرفة بها ، وتعمل على تجانس لغة العلم بنوعياته المتعددة فى رحاب القومية الواحدة ، وهو مالا يتعارض مع الاحتفاظ بصيغ الرموز العلمية الاصطلاحية الاجنبية التى اكتسبت صفة العالمية او يصعب ترجمتها الى اللغة العربية .

وساند هذا الاتجاه اتجاه آخر بدأ تنفيذه فعلا ولكن بنسب متفاوتة وهو تطعيم الدراسات الطبيعية والعملية والرياضية بقدر ملائم مما يناسبها من حقائق العلوم الانسانية ، كتطعيم العلوم الطبية بدراسات فى علم النفس والاجتماع وتطعيم العلوم الهندسية بدراسات عن تاريخ العمران ونمو المدن ومراحل تاريخ الفنون واهدافها . ثم إلحاق هذه العلوم كلها او التمهيد لها بدراسات موجزة عن تاريخ علوم الطب والكيمياء والاحياء والرياضيات عند العرب وفى العالم الاسلامى بعامة كاجزاء من دراسات مقارنة تزكى مبررات التعريب .

رابعا : تتحمل اساليب التعليم العام ونوعيات تحصيل الطلاب تبعاتها من معوقات اهداف العربية حتى بالنسبة لأولياتها من سلامة اللغة ودقة التعبير عن الفكرة . فثمة قصور واضح فيما أصبح عليه المستوى اللغوى والتعبير العربى الذى يحصله غالبية تلاميذ التعليم العام ويلتحقون بعده بالتعليم الجامعى . وذلك واقع تخرج تفاصيله عن نطاق الدراسة الراهنة وان كان القسم الاول منها قد تناول بعضه وينبغى ان تعالج مسبباته جذريا من قبل المسئولين عنه وبمثل ما اوصى به المجلس القومى للتعليم فى دراسات سابقة .

ومن هذا القبيل وجوب اعادة تقويم مناهج اللغة العربية ومحتويات وطرق تدريسها واختباراتها تقويما موضوعيا متكاملا ، بما يزيد من جليل اثرها فى مجريات التعليم والتثقيف وربط الاجيال بالذاتية الثقافية العربية المتطورة ، وبما يزيد تداول وتناول قواعدها الجوهرية على أسس محببة والاقتراب بها من واقع الحياة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* دعوة الجهات الاكاديمية المختصة ، وفى مقدمتها المجلس الاعلى للجامعات الى أهمية التخطيط المتكامل للتوسع فى تعريب مالم يعرب من العلوم فى التعليم الجامعى ، تحقيقا لمفهوم المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات وتاكيدا لاولوية اللغة القومية ووحدة لغة التعليم وزيادة حصيلة الطلاب من مضامين مواد الدراسة .

* التدرج فى تحقيق هذا المطلب على مراحل متلاحقة بالنسبة للمرحلة الجامعية الاولى بخاصة ، وبما يتناسب مع طبيعة الدراسات وامكانات كل قطاع من القطاعات الجامعية التى يتم تعريب علومــــها . (وذلك مع مـــراعاة التوسع فى الوقت نفسه فى التأهيل باللغة الاجنبية) .

* حتمية اعتبار ما يتم من تعريب العلوم حافزا من حوافز تنمية مدارس قومية فكرية وعلمية ذات اهداف ومناهج واهتمامات متمايزة ، دون قصره على مايستهدف صالح الدراسة والطلاب من تيسير عملية التعليم وتزكية اللغة القومية فحسب .

* الدعوة الى وضع أساسيات اللغة العربية الفصحى موضع الاعتبار الفعلى والرعاية القصوى من قبل الهيئات الجامعية فى انشطتها المختلفة وحفز الدارسين على الالتزام الدائم بها فى المناقشات والشـــروح والتطبيقات الشفهية ، فضـــلا عن الاعمال والاختبارات التحريرية .

* مضاعفة الجهود الموسوعية الحالية لاستيفاء تعريب التعبيرات والمصطلحات العلمية الاجنبية بالبدائل والمترادفات العربية الدقيقة فى مختلف التخصصات الاكاديمية والتكنولوجية ، وزيادة المتداول من معاجمها العربية المطورة وتوحيد مصطلحاتها او التنسيق بينها ، وتيسير نشرها على نطاق واسع .

* دعم وتعميم ما انجزته بعض المؤلفات والمترجمات العربية الحديثة من الحاق موادها بفهارس جامعة للمصطلحات الاجنبية المتداولة فيها ، مقرونة بما يلائمها من التعبيرات العربية والاشتقاقات المعربة المناسبة لها ، مع امكان الحفاظ على صيغ الرموز العلمية الاصطلاحية الاجنبية التى اكتسبت صفة العالمية او تصعب ترجمتها الى اللغة العربية .

* استثمار قابلية اللغة العربية القومية الفصحى لتوليد المعانى

والصيغ المستحدثة على اسس ميسرة من القياس والاشتقاق والاقتباس والابتكار فى تزكية الانتماء الفكرى واللغوى لدى الطلاب ، وتوجيههم دائما الى التمرس العلمى على اعتبارها من المعايير الجوهرية لتوضيح المحتويات الفكرية وتحديد المعانى ومنع الالتباس فى مضامين العلوم . ومعاملة الاخطاء اللغوية والتجاوزات البيانية فى انتاجهم وتعبيراتهم واختباراتهم معاملة الاخطاء العلمية حتى لايستهينوا باحد النوعين على حساب الآخر . ثم تاكيد هذه المطالب فى مجالات الدراسات العليا بوجه أخص .

* مضاعفة جهود احياء عيون التراث العربى العلمى وتحقيقه ونشره وتحديث معالجته فى دراسات مقارنة تجمع بين التأصيل وبين المعاصرة . والتوصية بتضمين العلوم بمختارات منتقاة من مصادر التراث العلمى القومى المتميز ، التى زاوجت بين الثراء اللغوى وبين الابداع العلمى ، وذلك بما يمكن ان يزكى معايشة الاستاذ والطالب لقدرة البيان العربى السليم على مجاراة مطالب العلوم فى كل عصر ، وبما يؤصل مبادئ بعض هذه العلوم ويلحقها بروافدها العربية او المستعربة او بجذورها المصرية القديمة حيثما وجدت .

* الضرورة الملحة الى المزيد من التوسع فى تعريب كل مايمكن ترجمته من المؤلفات الاجنبية الرائدة فى علومها وموسوعاتها الكبيرة وبحوثها الجديدة ، وهو عامل متشعب يتطلب تكليف الاجهزة القومية المختصة بملاحقة التزايد الكبير فى الكم والنـوع لمؤلفات العلوم المتنوعة ، ويكفل الصلة المباشرة بكل مستحدث فيها ، ويتولى تصنيف المعلومات وتيسير نشرها وتداولها ، وهو ما يمكن ان تتولى القطاعات المتخصصة للجامعات ومراكز البحوث تصنيف مفرداته وتقديم الأهم على المهم منه (وتراجع لهذا تفاصيل ما أوصى به المجلس القومى للثقافة فى شئـون الترجمة والكتــب والمكتبات فى دورته لعام ١٩٨٤/٨٣) .

* الحث على تنفيذ ما نادت به تقارير سابقة للمجلس القومى للتعليم من إعادة تقويم مناهج اللغة العربية ومحتواها وطرق تدريسها واختباراتها فى مراحل التعليم العام ، تقويما موضوعيا شاملا بما يقضى على القصور الواضح فيما اصبح عليه المستوى اللغوى والتعبيرى العربى الذى يخرج به الطـلاب ويلتحقون بعده بالتعليم الجامعى .

* بحث امكان تطوير فصول اللغات الاوربية ذات المستوى الرفيع بمدارس التعليم العام (ومدارس اللغات بخاصة) حتى تجتذب اليها اكبر عدد من ذوى المواهب اللغوية من الطلاب ، وحتى تقوم ببعض ما تقوم به المدارس الاجنبية .

* اعمال ماسبق ان طالبت به تقارير عدة للمجلس القومى للثقافة من ضرورة التشدد العملى من قبل اجهزة الاعلام المنوعة ، فى تنقية مواضيعها وعناوينها واعلاناتها المقروءة والمسموعة والمصورة من كل ما يخالف بنية اللغة العربية الصحيحة وسلامة التعبير ، ودقة المعارف العلمية تفاديا للآثار الانتكاسية التى تصدم المتعلمين والناشئين فى الحياة اليومية فيحاكيها بعضهم ويرفضها بعضهم الآخر .

* من المسلم به ان ضرورات استكمال تعريب العلوم والتعليم وتزكية قومية اللغة العربية وتحديثها اكاديميا ، لا تحول بحال من الاحوال دون وجوب التأهيل المكثف باللغات الاوربية الحية فى كل مجالات التعليم ومضاعفة البرامج القائمة لصقل وتنمية القدرة على الاطلاع والبحث فى المراجع العلمية والثقافية الاجنبية بين الدارسين . وكذلك مضاعفة فرص المشاركة العلمية بين هيئات التدريس الجامعية العربية وبين مثيلاتها فى الخارج .

ولا ينكر أن عددا من الوسائل الفعالة فى هذا السبيل قائم بدوره فعلا فى الجامعات المصرية ، وأن بعضها الآخر يتطلب توسيع مداه . وقد ورد منها فى العرض الموسع لهذا التقرير ما يمكن إجماله فيما يأتى :

– التزام كل مرحلة جامعية بتخصيص ساعات محددة لبرامج ملائمة

فى لغة اجنبية حية باسلوب يتناسب مع نوعية التخصص واهدافه ، بحيث قد يتناول هذا الاسلوب بنية اللغة وآدابها او مصطلحاتها العلمية والفنية والتكنولوجية التخصصية او مختارات من نصوصها ووثائقها فى مجال معين ، او التعامل مع مصادرها لإعداد البحوث السنوية او ممارستها عمليا قراءة وكتابة وتداولا فى مادة او اكثر من مواد التخصص .

– الاهتمام باقسام ومعاهد ودبلومات الترجمة من والى اللغات الاجنبية فى الجامعات ، مع ضرورة توافر اعضاء هيئات التدريس المتخصصة والمكتبات والاجهزة الحديثة اللازمة لها ، وربط ذلك بتهيئة مجالات العمل لخريجيها فى تخصصاتهم .

– تكثيف التعامل باللغات الاجنبية فى مراحل الدراسات العليا بخاصة بحيث تتحتم دراسة مادة على الاقل من موادها بلغة اجنبية . مع زيادة امكانات التفرغ المؤقت للمعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات لاكتساب خبرات فعلية متقدمة فى لغة اجنبية او اكثر .

– تعميم فاعلية ما نصت عليه المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات من ان تكون رسائل الماجستير والدكتوراه مشفوعة بموجز واف باللغة العربية وآخر بلغة اجنبية .

وتاكيدا للنتيجة العملية لهذا النص يحسن ان تتولى كل حولية او دورية جامعية نشر الملخصات الاجنبية (او العربية) لما تجيزه جامعتها من الرسائل . وهو مطلب يخرج بها عن دائرة المحلية ويفيد فى التعريف بمضامينها فى الداخل وفى الخارج .

– زيادة إمكانات التنفيذ لما استهدفه قانون تنظيم الجامعات من اتاحة فرص المهام العلمية وإجازات التفرغ العلمى للمدرسين والأساتذة المساعدين . المؤهلين بالدكتوراه من الجامعات المصرية لفترات مناسبة يقضيها كل منهم فى بلد اجنبى متقدم حتى يعايش اللغة الاجنبية بين اهلها ويلتزم خلالها باعداد بحث علمى فى تخصصه ، يقوم به فى الخارج منفردا او متعاونا مع غيره .

– رصد اكبر ما يمكن رصده من موازنات واتفاقيات وجهود لتوفير ما يتطلبه عمل الاستاذ والباحث والطلاب فى المكتبات والمختبرات الجامعية من مراجع وموسوعات ودوريات اجنبية واجهزة وافلام علمية وبطاقات وتسجيلات مبرمجة بمعلومات كل تخصص . مع التسليم باولوية هذ المطالب على كل ما تدعمه الدولة من احتياجات الجامعة وطلابها .

– التوسع فى اعتبار ترجمة المؤلفات الرئيسية من الافرنجيه الى العربية وكذلك من العربية الى الافرنجية ، جزءا رئيسيا من الانتاج العلمى للقائمين بها من اعضاء هيئة التدريس الجامعى ، لاسيما اذا ما ألحقوها ببعض التعقيبات الضرورية لها .

تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية

ان الجامعات – وعلى مستوى العالم كله – تمثل الطلائع لاى مجتمع يسعى نحو التقدم ، ويعمل لكى يتبوأ مكانه فى عالم المتقدمين . فمن هذه الجامعات خرج قادة الشعوب واصحاب الرأى وقادة العلم الذين اثروا الحياة البشرية ببحوثهم ومخترعاتهم وافكارهم ، وقادوا حركة مجتمعاتهم عبر التاريخ الحديث فى كل مجالات الحياة : السياسية والاقتصادية والاجتماعيه والعلمية وغيرها .

وان الفرق الشاسع والتفاوت الكبير فى مستويات المعيشة بين المجتمعات المتقدمه والمجتمعات النامية ، ليرجع الى التقدم المذهل فى العلم والتكنولوجيا ومدى تسارع معدل الابتكارات التكنولوجية وطبيعتها

الاقتحامية للمجتمعات .

ولما كانت الجامعات بكل وزنها وثقلها هى المنبع الرئيسى للبحوث العلمية الاساسية والتطبيقية – فقد لجات اليها مؤسسات المجتمع تطلب معونتها وخبرة اساتذتها فى السلم كما فى الحرب ، ولما كانت انجازات ومستويات هذه البحوث والدراسات تتوقف بالدرجة الأولى على كفاءة وقدرات القائمين عليها ، وبالتالى على نموهم وكفايتهم عدديا وكيفيا فان الامر يقتضى ان تنال الدراسات العليا بجامعاتنا الاهتمام الكافى والتطوير المستمر .

واقع الدراسات العليا بالجامعات المصرية

التطور التاريخى والتنظيمى للدراسات العليا فى مصر :

يرجع تاريخ البداية الرسمية للدراسات العليا فى مصر الى نشأة الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) عام ١٩٢٥ والتى تعتبر الجامعة الام لكل الجامعات الحديثة فى مصر باستثناء جامعة الازهر . فقد صاحب انشاء الجامعة المصرية حركة فكرية واسعة النطاق ، كان من نتائجها التوسع فى ارسال البعثات العلمية الى الخارج فى مجالات متنوعة شملت الى جانب الانسانيات تخصصات الطب والهندسة والعلوم والزراعة ، كما واكب انشاء الجامعة تأسيس مدرسة مصرية للدراسات العليا حيث منحت كلية العلوم ابتداء من ١٩٣٠ درجات علمية عليا ثم تبعتها الكليات الاخرى . ومع بداية عام ١٩٣٦ كانت قد استكملت معظم اقسام الدراسات العليا بكليات الاداب والحقوق والتجارة والعلوم والطب والهندسة والزراعة والطب البيطرى .

وفى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ ، وحينما قامت الى جانب جامعة القاهرة جامعات الاسكندرية وعين شمس واسيوط – شهدت البلاد ظاهرة ديمقراطية التعليم ، وتشكل الهيكل التنظيمى للجامعات آنذاك من ثلاثة مستويات هى :

الاول : مستوى القسم العلمى ، ويتمثل فى مجلس القسم الذى يرأسه اقدم الاساتذة .

الثانى : مستوى الكلية ، ويتمثل فى مجلس الكلية الذى يرأسه عميد الكلية .

الثالث : مستوى الجامعة ، ويتمثل فى مجلس الجامعة الذى يرأسه مدير الجامعة ويضم جميع عمداء الكليات وممثلين لها .

وطبقت الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة نظام الاشراف المتعدد للدراسات العليا وهو الذى يقضى بانشاء شعب للدراسات العليا فى كل كلية من كليات الجامعة بجانب شعبة الدراسة فى المرحلة الجامعية الاولى وفى خطوط متتالية لها .

وقد سمحت لوائح بعض الكليات بإتاحة فرص الدراسة للدبلومات العليا بها امام خريجى الكليات الاخرى . اما بالنسبة لدراسات الماجستير والدكتوراه ، فقد اقتصرت على خريجى الكلية ذاتها .

وكان الأستاذ يقوم بتبنى عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه ، ويدربهم على البحث العلمى ويشرف عليهم فى إعداد الرسالة العلمية دون ان يكون هناك مقررات تدرس بصفة اجبارية منظمة لهؤلاء الطلاب وفقا لنظام دراسى محدد يطبق فى مواعيد معينة . الا ان كلية العلوم بجامعة عين شمس كانت هى اول كلية طبقت نظام الإعداد للماجستير بالدراسة والبحث ، وذلك بهدف الارتفاع بمستوى خريج الجامعة عند بدئه الدراسات العليا والاعداد للماجستير .

كما أخذت ايضا كليات التربية فى تلك الفترة بدراسات الدبلوم العامة والخاصة فى التربية ، وذلك عن طريق مقررات دراسية مدتها عامان يستطيع بعدها الطالب التقدم لنيل درجة الماجستير لمدة عام . وقد اتبعت معظم الكليات نظام الدبلومات هذا ، ولكن كدبلومات مهنية لاتتصل بالماجستير ، واتيح للحاصلين عليها فى بعض الكليات التقدم للتسجيل فى الدرجات الجامعية العليا ، مما شكل بابا خلفيا لدخول غير المؤهلين للدراسات العليا والبحث .

وفى العقد الذى بدأ عام ١٩٦٠ ظهرت فى الجامعات بعض التحولات الجوهرية فى هياكلها التنظيمية والادارية المصاحبة لصدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والذى نص على ان يتولى المجلس الاعلى للجامعات مسئوليات التخطيط للتعليم الجامعى على مستوى الدولة ، وان

يقوم بدور المنسق بين الجامعات . كما تضمن حتمية تعديل الهيكل التنظيمى للجامعات المصرية بحيث لا يجوز تكرار الأقسام المتماثلة فى كليات الجامعة الواحدة . وقد طبق ذلك فى جامعة اسيوط كاملا (ومنذ عام ١٩٥٧) . ولكن لم يتم تطبيقه فى الجامعات الاخرى الا فى حدود ضيقة .

وتحقق فى هذه المرحلة نشاط ملموس فى حركة الدراسات العليا بالجامعات المصرية وبلغت نسبة طلاب الدراسات العليا الى المجموع الكلى للطلاب فى تلك المرحلة حوالى ١٠ ٪ فى الجملة بما فى ذلك الطلاب المقيدون للدبلومات ، علما بانه يلاحظ ارتفاع تلك النسبة فى الجامعات المتقدمة ما بين (٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪) .

كما تم فى هذه المرحلة توسيع نطاق التعاون العلمى مع كثير من جامعات الدول الاجنبية المتقدمة ، هذا بالاضافة الى استكمال قواعد تنظيم معظم الدراسات العليا وتطبيقها ، ولقد كان لانشاء وظيفة وكيل جامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث دور فى تحقيق هذا التقدم النسبى فى مجال الدراسات العليا .

اما الفترة من بداية السبعينات وحتى الآن فقد تميزت بالاستقرار النسبى لنظام الدراسات العليا ، حيث يتولى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث رئاسة مجلس الدراسات العليا والبحوث بالجامعة ، ومحاولة التنسيق بين الانشطة العلمية والبحثية للكليات . وقد اتجهت الجامعات فى منتصف السبعينات الى محاولة احداث تعديلات جوهرية فى بنية تنظيماتها الادارية والاكاديمية فانشأت عددا كبيرا من معاهد ومراكز الدراسات العليا لكسر الحواجز بين التقسيمات الفرعية للمعرفة ، كما التزمت الجامعات بتنظيم برامج دراسية وتدريبية لمعاونى اعضاء هيئة التدريس فى مجال التربية وطرق التدريس والوسائل التعليمية لاعدادهم للقيام بالمهام التدريسية والبحثية بكفاءة اعلى . كما تقرر فى هذه المرحلة منح مكافآت مالية لاعضاء هيئات التدريس المشرفين على الرسائل العلمية ، ومنح طلاب الدراسات العليا اعانات مالية لطبع رسائلهم العلمية .

تطور أعداد المقيدين فى الدراسات العليا بالجامعات المصرية (التأهيل الداخلى)

- الجامعات التى يربطها المجلس الاعلى للجامعات :

يوضح الجدول رقم (١) تطور اعداد المقيدين للدراسات العليا فى الفترة من عام ٨٣ - ٨٤ حيث يلاحظ زيادة عدد المقيدين من حوالى ٣٢,٠٠٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٧٣ / ٧٤ الى حوالى ٦١,٠٠٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ ، بمعدل زيادة تصل الى ٩١ ٪ . ورغم ذلك اذا ما قورنت أعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب فى الجامعات فانه ، يلاحظ ان النصف الاول من السبعينات قد اتسم بارتفاع نسب طلاب الدراسات العليا الى اجمالى الطلاب (١٠ - ١٢ ٪) ، ثم بدأت هـذه النسـب فى الانخفاض حتى اوائل الثمانينات الى ١٠٪ حتى وصلت الى ١٣.٦٪ فـى عام ٨٤ - ٨٥ (هذا وتبلغ النسبة فى المتوسـط خلال تلك الفترة نحو ٩.٥ ٪ اما اذا قيست نسبة الطلاب المقيدين لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط . ودون اضافة طلاب الدبلومات الى اجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات فان متوسط هذه النسب يصل الى ٥.٣ ٪ مما يوضح انخفاض الدراسات العليا بالجامعات المصرية اذا ما قورنت بجامعات الدول الاخرى والتى تتـراوح فيها هـذه النسبة من ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبى لأعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا على الكليات الجامعية المختلفة فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ .

- جامعة الازهر :

يوضح الجدول رقم (٣) تطور أعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا بجامعة الازهر فى الفترة من ٨٠ / ١٩٨١ حتى ٨٤ / ١٩٨٥ ، حيث يلاحظ زيادة عدد المقيدين من حوالى ٣,٨٠٠ طالب وطالبة فى

العام الجامعى ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٥٠٥٤٠ طالبا وطالبة فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ بزيادة تصل الى ٤٥ ٪ . هذا ويتبين من نفس الجدول ان نسبة الزيادة تتمثل بصورة اكبر فى المقيدين بالدبلومات (٩٤٪) وبدرجات الدكتوراه (٥٦ ٪) ، اما بالنسبة للمقيدين لدرجات الماجستير فكانت نسبة الزيادة طفيفة (٩ ٪) .

وتشير البيانات الاحصائية الموضحة فى جدول رقم (٤) إلى ان نسبة المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب المقيدين بجامعة الازهر تتراوح بين ٤.٥٪ و ٥.٥ ٪ خلال هذه الفترة ، واذا ما تمت المقارنة بالنسبة للطلاب المقيدين بمرحلتى الماجستير والدكتوراه فان النسبة تنخفض الى مابين ٢.٥ ٪ الى ٣.٧ ٪ ، مما يوضح صغر حجم الدراسات العليا بجامعة الازهر بالنسبة للجامعات الاخرى .

ويوضح الجدول رقم (٥) واقع المقيدين بمرحلتى الدراسات العليا بكليات جامعة الازهر فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ والنسب المئوية المقيدين فى الدبلومات والدرجات العليا فى الكليات المختلفة ، ويلاحظ من هذا الجدول ان هناك ١١ كلية لم تقيد بها اية دراسات عليا وان نسبة المقيدين فى الدبلومات تمثل حوالى ٤٥ ٪ من جملة المقيدين ، والماجستير نحو ٣٧ ٪ ، والدكتوراه حوالى ١٨ ٪ .

كما يتبين من نفس الجدول ان نسبة المقيدين بالدبلومات فى الكليات الازهرية تمثل نحو ١٠.٢ ٪ بينما فى الكليات التقليدية الاخرى تمثل حوالى ٨٩.٨ ٪ ، وان نسبة القيد لدرجة الماجستير فى الكليات الازهرية تصل الى ١٨.٦ ٪ وفى الكليات التقليدية الى حوالى ٨١.٤ ٪ بينما نسبة القيد لدرجة الدكتوراه فى الكليات الازهرية الى ٦١.٤ ٪ ، وتنخفض فى الكليات التقليدية الى ٣٨.٦ ٪ .

تطور أعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بالجامعات :

- الجامعات التى يربطها المجلس الاعلى للجامعات :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور اعداد الطلاب الحاصلين على درجات جامعية عليا فى الفترة من عام ٧٣ /٧٤ ١٩ ، ويلاحظ زيادة أعداد هؤلاء الحاصلين من حوالى ٤،٨٥٠ خريجا فى العام الجامعى ١٩٧٤/٧٣ الى حوالى ٨.٨٠٠ فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ بنسبة زيادة تصل الى ٨١ ٪ . واذا ما قورنت أعداد خريجى مرحلة الدراسات العليا الى جملة خريجى الجامعات ، فاننا نلاحظ ارتفاع نسب خريجى الدراسات العليا الى اجمالى الخريجين فى العامين ١٩٧٤/٧٣ و١٩٧٥/٧٤ حيث تتراوح بين ١٣ الى ١٣.٥ ٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة فى عام ١٩٧٦/٧٥ الى ٩.١ ٪ نتيجة لضم المعاهد العليا الفنية والتكنولوجيا المتكاملة الانشاء تحت مظلة جامعة حلوان مما أدى الى زيادة عدد خريجى المرحلة الجامعية الاولى ، وبالتالى الى انخفاض نسبة خريجى مرحلة الدراسات العليا بالنسبة لجملة الخريجين .اما فى السنوات التالية وحتى عام ١٩٨٤/٨٣ فتتراوح نسبة خريجى مرحلة الدراسات العليا ما بين ٨ ٪ الى ٩ ٪ الى جملة الخريجين .

واذا قيست نسب خريجى مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون إضافة الحاصلين على الدبلومات الى جملة الخريجين – فان متوسط هذه النسب خلال السنوات العشر الماضية يصل الى ٤.٧ ٪ مما يوضح ضآلة حجم مخرجات التعليم الجامعى فى هاتين المرحلتين اذا ماقورنت بجامعات الدول الاخرى والتى تتراوح فيها نسبة خريجى مرحلتى الماجستير والدكتوراه من ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ .

ويبين الجدول رقم (٧) ان حوالى ٨٣ ٪ من جملة درجات الماجستير قد منحت فى قطاعات الدراسات الطبية والزراعية والعلوم الاساسية والهندسة والآداب والدراسات الانسانية ، بينما باقى القطاعات قد منحت حوالى ١٧ ٪ من جملة درجات الدكتوراه الممنوحة من الجامعات المصرية . اما بالنسبة للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا فيلاحظ ان قطاعات الدراسات التربوية والتجارية والقانونية والآداب والدراسات الانسانية تمثل حوالى ٧٥٪ من جملة الدبلومات التى منحتها الجامعات المصرية فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ .

واما بالنسبة لمعدلات كفاية الدراسات العليا ممثلة فى نسبة الخريجين الى المقيدين لدرجة الماجستير ، فيوضح الجدول رقم (٨) ان هذه النسبة تصل الى ١٦ ٪ فى درجات الماجستير وترتفع قليلا الى ١٩ ٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه (جدول رقم ٩) مما يبين انخفاض كفاية الدراسات العليا بالجامعات المصرية وزيادة نسب الهـدر فى هذه المرحلة .

واما بالنسبة لدرجة الدكتوراه فتبلغ نسبة الطلاب المقيدين للحصول على الدرجة العلمية وامضوا فترة العامين فاكثر - وهى الفترة المحددة للحصول على درجة الدكتوراه - ٣ و٥٣ ٪ على مستوى الجامعة وتتباين هذه النسبة فى الكليات المختلفة حيث تبلغ حدها الادنى فى كلية الاداب ٣٩.٥ ٪ ، وحدها الاقصى ٦٩.٦ ٪ فى كلية الحقوق .

وتبلغ نسبة الذين تجاوزوا الحد الاقصى المسموح به للتسجيل وهى مدة الخمس السنوات للحصول على الدرجة حوالى ١٣.٢ ٪ وذلك على مستوى الجامعة ، وترتفع هذه النسبة فى كلية العلوم حيث تبلغ ٢٢ ٪ والتربية ٢٠ ٪ والطب ١٧.١ ٪ والحقوق ١٦.٢ ٪ .

وقد اوضحت هذه الدراسة أن زيادة مدة بقاء الطالب للحصول على الدرجة العلمية تمثل نوعا من الهدر فى الوقت والجهد والنفقات ، مما يتطلب اعادة النظر فى نظام الدراسات العليا بما يكفل الجدية فى العمل وعدم السماح بتجاوز مدة التسجيل المحددة للدرجة ، واعادة النظر فى الفترة المسموح بها بالفعل .

- جامعة الازهر :

ويوضح الجدول رقم (١٠) أعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بكليات جامعة الازهر فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ حيث تصل جملتهم الى ١١١٤ طالبا وطالبة ، منهم ٢٩٠ دبلومات تمثل نحو ٢٦ ٪ من جملة الحاصلين ، و٥٨٦ ماجستير اى حوالى ٥٢.٦ ٪ ، و٢٣٨ دكتوراه بنسبة حوالى ٢١.٤ ٪ .

هذا ويبلغ عدد الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا من الكليات الازهرية حوالى ١٣٥ طالبا وطالبة بنسبة ٤٦.٦ ٪ من جملة الحاصلين على الدبلومات . اما بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير فى الكليات الازهرية فيبلغ عددهم ١٢٩ طالبا وطالبة يمثلون حوالى ٢٢ ٪ من جملة الحاصلين على الماجستير ، هذا بينما يبلغ عدد الحاصلين على الدكتوراه فى هذه الكليات ١٢٣ طالبا وطالبة يمثلون نحو ٥١.٧ ٪ من جملة الحاصلين على الدكتوراه على مستوى الجامعة .

وتشير الاحصائيات الى ان جملة عدد خريجى المرحلة الجامعية الاولى بجامعة الازهر فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ يبلغ ١٠.٧١٠ خريجا ، وهذا يعنى ان نسبة الحاصلين على درجات جامعية عليا بالقياس الى جملة خريجى الجامعة تمثل نحو ٩.٤ ٪ واذا ما قارنا نسبة الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه الى جملة خريجى الجامعة نجد انها تصل الى ٧ ٪ مما يشير الى انها تزيد عن مثيلتها بالجامعات المصرية الاخرى .

التأهيل الخارجى (البعثات الخارجية - الاشراف المشترك - البعثات الداخلية - الاجازات الدراسية) :

يبلغ عدد مبعوثى الجامعات التقليدية حتى اكتوبر ١٩٨٥ حوالى ٢٨٢٤ مبعوثا سواء كان ايفادهم فى بعثات خارجية او داخلية او تحت نظام الاشراف المشترك ، او كان ايفادهم فى اجازات دراسية . ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع هؤلاء المبعوثين على التخصصات المختلفة وعلى فئات الايفاد بأنواعه .

ويبلغ عدد المبعوثين المتخلفين عن العودة من هذه الجامعات بعد انتهاء دراستهم نحو ٦٥٥ مبعوثا وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٤ . ويوضح الجدول رقم (١٢) توزيع هؤلاء المتخلفين عن العودة على التخصصات المختلفة .

اما بالنسبة لجامعة الازهر فيبلغ عدد مبعوثيها حتى اكتوبر ١٩٨٥ حوالى ٣٢٧ مبعوثا ، ويوضح الجدول رقم (١٣) توزيع هؤلاء المبعوثين على التخصصات المختلفة وعلى فئات الايفاد . اما عدد المبعوثين المتخلفين عن العودة بعد انتهاء دراستهم فيبلغ نحو ٦١ مبعوثا (جدول رقم ١٤) .

ويتضح من البيانات الاحصائية الواردة فى الجداول ١١، ١٢، ١٣، ١٤ مايلى :

– ان مبعوثى الجامعات التى (يربطها المجلس الاعلى للجامعات) فى تخصصات العلوم التجارية والاقتصادية والقانون لم تتجاوز ٨.٩ ٪ من جملة المبعوثين ، كما لم تتجاوز نسبة مبعوثى جامعة الازهر ١٥.٩ ٪ وذلك رغم ارتفاع العجز فى هيئات التدريس فى هذه التخصصات .

– أن تخصصات العلوم الأساسية تحظى بنسبة ٢٢ ٪ من عدد الموفدين ، رغم أن احتياجات هيئة التدريس بكليات العلوم تقل كثيرا عن احتياجات الكليات الأخرى .

– ان الايفاد فى تخصصات العلوم الطبية والصيدلية يتجه معظمه الى الايفاد الداخلى والاشراف المشترك مما يتفق مع الاتجاه السليم .

– ان الايفاد الداخلى فى الجامعات المصرية وجامعة الازهر يبلغ ١١٧٦ إيفادا بنسبة ٢٨.٣ ٪ .

– ان الايفاد فى بعثات اشراف مشترك فى الجامعات المصرية التى يربطها المجلس الاعلى للجامعات وجامعة الازهر يبلغ ٨٣٥ إيفادا بنسبة ٢٠.١ ٪ .

– ان الايفاد فى بعثات خارجية أو اجازات دراسية فى الجامعات المصرية وجامعة الازهر يبلغ ٢١٤٠ ايفادا أى بنسبة ٥١.٦ ٪ وهذا يمثل زيادة فى الانفاق وفى تزايد فرص التخلف عن العودة ، خاصة بين اعضاء الاجازات الدراسية حيث تختلف مصادر تمويلهم .

هذا ويوضح الجدول رقم (١٥) أعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة من اعضاء الاجازات الدراسية منذ سنة ١٩٦٣ وحتى يوليو ١٩٨٥ موزعين حسب مصادر التمويل .

ويتبين من هذه البيانات ان عدم تحمل الدولة بالانفاق يعد عاملا من عوامل تخلف المبعوث عن العودة ، كما ان عدم وضوح العلاقة بين المنح المقدمة للدولة او للجهات الموفدة ووجوب ردها فى حالة تخلف المبعوث عن العودة – يعد ايضا عاملا هاما فى هذا الشان . وبالاضافة الى ذلك فهناك بعض التخصصات تزداد فيها نسبة تخلف المبعوثين مثل العلوم والهندسة .

كما أن مقار الدراسة عامل من العوامل الاخرى . ويوضح الجدول رقم (١٦) بيان مقار الدراسة ونسب تخلف المبعوثين فيها حيث تحتل الولايات المتحدة أعلى نسبة (٣٤.٧ ٪) ثم تليها كندا فالمملكة المتحدة ففرنسا فالمانيا الاتحادية .

نحو تطوير مدرسة الدراسات العليا

لماذا اصبح تطوير الدراسات العليا ضرورة حيوية :

من المعروف ان اى تقدم حضارى او انتعاش اقتصادى يتوقف على مستوى التعليم والبحوث ، وكذلك على عدد الحاصلين على مؤهلات اعلى من الدرجة الجامعية الاولى والذين يمكنهم استخدام المعلومات والمعارف بفاعلية . وان التقدم السريع فى الابتكارات التكنولوجية وفى صناعات التكنولوجيا المتقدمة التى تعتمد على مستوى رفيع من المهارات الفكرية والقدرات التطبيقية ، والتى تهدف الى رفع الانتاجية ومواجهة المتطلبات المتزايدة من السلع والخدمات – تعتمد اساسا على الالكترونيات الدقيقة . وكذلك على التحول السريع من الانتاج اليدوى الى الاوتومية سواء فى الانتاج او الاعمال المكتبية .

كل هذه المعالم وغيرها من الابتكارات الحديثة والتى تميز التكنولوجيا السائدة فى العالم منذ اوائل الستينات من هذا القرن – ادى الى مزيد من المشاكل خصوصا تلك الناشئة من تغير مستوى التعليم والتدريب والمهارة وانواع العمالة . فهناك الكثير من المهن والحرف تختفى وتظهر بدلا منها انواع جديدة مما يؤدى الى خلق كثير من مشاكل البطالة وصعوبة إعداد النوعيات المهارية المطلوبة بالسرعة التى تواكب التغير .

من هذا المنطلق فان تخلف التعليم فى هذه الحالة يؤدى الى انفصام مهارى وثقافى فى المجتمع فى الحقبة الزمنية الواحدة ويخلق مشاكل لاحصر لها حتى فى المجتمعات التى تعتمد على مجرد استخدام المنتجات التكنولوجية الحديثة ، نظرا لضرورة إعداد الكوادر الماهرة التى يمكنها التعامل مع هذه الاجهزة وصيانتها .

ولما كانت الجامعات تقع على قمة المؤسسات التعليمية ، وقطاع الدراسات العليا يعد من اهم المواقع التى تجرى فيها البحوث العلمية التعليمية إن لم يكن أهم هذه المواقع جميعها ، حيث يقع عليه عبء

تجديد حيوية العملية التعليمية ويمدها بمقومات التطور والاستمرار ، وهو النبع الذى نحصل منه على فيض متدفق من الكفاءات الفنية العالية من اعضاء هيئة التدريس والعلماء والمفكرين والخبراء المدربين - فان انتاج هذه الكفاءات يعد من الامور البالغة الاهمية ، وان النظر فى تطوير وتخطيط نظم الدراسات العليا فى ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة ، اصبح ضرورة ملحة لمواكبة التقدم الحضارى والتطور العلمى وتحقيق التنمية فى مختلف المجالات .

مقومات الدراسات العليا :

اولا : المكونات البشرية (طلاب الدراسات العليا ، واعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة) :

١) طلاب الدراسات العليا :

يشير التطور التاريخى للدراسات العليا فى العالم إلى ان معظم مؤسسات الدراسات العليا قد درجت فى اول نشأتها على انتقاء الطلاب الذين يدرسون فيها ، واستمرت فى هذا النهج سنوات عديدة ، ثم حدث توسع ضخم فى التعليم الجامعى وما قبله بعد الحرب العالمية الثانية وتزايدت أعداد الخريجين وبخاصة فى بداية النصف الثانى من هذا القرن وطبقت سياسة الباب المفتوح بدلا من سياسة الانتقاء . على انه مع زيادة تكاليف التعليم الجامعى عامة والدراسات العليا والبحث العلمى بصفة خاصة ، تطلب الامر من جديد اتباع سياسة الانتقاء من بين الفيض الهائل من خريجى المرحلة الجامعية الاولى الراغبين فى استكمال الدراسات العليا .

وانتهت الدراسات الدولية والمحلية الى ضرورة وضع شروط قبول دقيقة لمؤسسات الدراسات العليا بهدف المحافظة على المستوى العالى لتلك الدراسات العليا ، ولم يكن ذلك بغرض تطوير مؤسسات التعليم العالى ذاتها بقدر ماهو يهدف الى صالح الامة كلها .

واختلفت معايير الانتقاء فى الدول المختلفة ، ففى الولايات المتحدة الامريكية تشترط اغلب مؤسسات الدراسات العليا حصول الطالب المتقدم لها على درجة البكالوريوس بمستوى مناسب ، هذا بالاضافة الى خطابات التوصية من اساتذته الرئيسيين بالمرحلة الجامعية الاولى ، كما تشترط بعض الجامعات او الكليات اجتياز اختبار قدرات فى بعض التخصصات ، وجميع هذه المعايير وغيرها تهدف الى التعرف على مقدرة الطالب على الدراسة المستقلة وقدراته البحثية والفكرية . كما تشترط معظم مدارس الدراسات العليا على الطالب الاقامة فيها لمدة لاتقل عن عام ، وان يجتاز المقررات الدراسية المتقدمة التى تشتمل على الدراسة المستقلة وحضور جلسات المناقشة المفتوحة واداء البحث المطلوب ، كما ان هناك مقررات اضافية يتاح للطالب الاختيار من بينها وتعتمد على تقدير (ب) على الاقل حتى يمنح الدرجة ، ويشترط ايضا بالنسبة لبرنامج دراسة الدكتوراه اجتياز امتحان التاهيل الذى يركز على معرفة المقدرة البحثية للطالب كما يجب ان يكون الطالب متقنا للغة او لغتين من اللغات الاجنبية الحديثة وذلك فى معظم مؤسسات الدراسات العليا حيث يعقد له امتحان فى القسم الاول الذى يعمل به الطالب بالتعاون مع قسم اللغات بالجامعة ، ويسمح للطالب بقبوله كمرشح لدرجة دكتوراه الفلسفة عند اجتيازه بنجاح كامل الامتحان العام والشامل الذى يقيس معلوماته ومهاراته فى مجال تخصصه ، وهذا الامتحان قد يكون تحريريا أو شفهيا او الاثنين معا .

هذا وتقوم اغلب الجامعات بتقديم دعم مالى لطلاب الدكتوراه لتمكينهم من سداد التكاليف المرتفعة للدراسات العليا التى تتراوح عادة بين ١٠ الى ١٥ الف دولار عن العام الجامعى الواحد فى الجامعات العريقة والجامعات الخاصة .

اما فى الاتحاد السوفيتى فقد ألغيت الرسوم التعليمية بالتعليم العالى ، كما أن سياسات القبول فى الدراسات العليا ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التنمية العلمية والاقتصادية داخل اطار التنمية القومية الشاملة وفى خدمتها . ويعتمد القبول على الخبرة العملية للمرشحين ، ويفضل من عمل عامين على الاقل فى الصناعة أو الزراعة او الادارة .

مما سبق تتضح اهمية التدقيق فى اختيار الطلاب للدراسات العليا ، فليس كل خريجى المرحلة الجامعية الاولى لديهم المقومات والقدرات المطلوبة للبحث العلمى كما ان مستوى التعليم الجامعى وما قبله يحتاج الى التحسين والتطوير بهدف فع مستوى الأداء الاكاديمى ونوعية الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين على نحو يؤدى الى بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته على التفكير والاستنتاج ، مع الاهتمام بالتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية والاخذ باساليب التقييم الحديثة والمستمرة ، ووسائل التعليم المتطورة ، والتى تنمى لدى الطالب القدرة على الابتكار والتعليم الذاتى .

كما يقترح أن يتم اختيار طلبة الماجستير من صفوة الخريجين فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وأن يراعى الاهتمام بالمقررات الدراسية التمهيدية التى تهيئ الطالب للتحضير للدرجة العلمية العالية التى يرغب فى الحصول عليها ، وخاصة تلك المقررات التى تجئ تحت عنوان قاعة البحث او المقال والتى تهدف الى تدريبه على البحث العلمى والكتابة العلمية ، ومن ثم يمكن من خلالها تقييم اداء الطالب كباحث ومدى قدرته على مواصلة طريق البحث العلمى ، وبالتالى يتقرر مدى صلاحية الطالب فى الاستمرار بدراسته العليا .

ولما كان من أهم مقومات طالب الدراسات العيا هو التجاؤه الى الدوريات العلمية والمراجع الاجنبية بالمكتبات للحصول على ما يريده من معلومات تتعلق بتخصصه وما يتطلبه ذلك من اتقانه للغة أجنبية أو أكثر ، فان الامر يقتضى وضع المزيد من قواعد ضبط القبول للقيد بمرحلة الدراسات العليا من اشتراط حصول الطالب على مستوى معين فى اللغة الاجنبية (مثل امتحان اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها) لكى يتمكن من مسايرة التطور السريع فى العلوم فى العالم المتقدم .

كذلك يجب التأكيد على شرط تفرغ الطالب أثناء دراسته العليا ، ومتابعة تقدمه العلمى عن طريق عقد جلسات المناقشة المفتوحة على مستوى القسم سنويا وفى فترة محددة يحضرها ذوو التخصص لتوجيه الدارسين ومناقشتهم فيما توصلوا اليه من نتائج ، وذلك ضمانا لجدية الدراسة ، وتقليل نسبة الهدر الناتج من طول مدة القيد بالدرجة الجامعية العليا ، والاستفادة بآراء الاساتذة المتخصصين وبما يؤدى الى رفع مستوى الرسائل الجامعية وبالتالى رفع كفاءة الدراسات العليا بالجامعات .

٢) هيئة التدريس :

ان السبيل الى إحداث التطوير الجذرى فى ميادين التعليم الجامعى بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة ، يرتكز اول ما يرتكز على تشخيص الاوضاع الراهنة لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، والعوامل الكمية والكيفية التى تحدد العلاقة بين هيئات الدريس والطلاب .

ولعل من اهم العوامل الكمية المؤثرة على الدراسات العليا هى نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب ، حيث تتميز جامعات الدول المتقدمة بارتفاع هذه النسبة حيث تتراوح ما بين ١ : ٦ الى ١ : ١٢ فى الجامعات المرموقة ولا تقل عن ١ : ٢٥ فى الجامعات الاخرى . اما بالنسبة للجامعات المصرية فبالرغم من التزايد المستمر فى عدد اعضاء هيئة التدريس فى السنوات العشر الاخيرة من نحو ٥٦٠٠ الى حوالى ١٢.٦٠٠ بنسبة زيادة تصل الى ١٢٥ ٪ ، الا ان معدلات تزايدهم لم تتلاءم بعد مع المعدلات المستهدف الوصول اليها لتحقيق النسب الملائمة من اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب .

هذا كما تشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (١٧) الى ان أعداد الاساتذة فى عام ٨٤ فى الجامعات يمثلون حوالى ٢٨ ٪ ، والاساتذة المساعدين حوالى ٢٥ ٪ والمدرسين نحو ٤٧ ٪ وذلك بالنسبة لجملة اعضاء هيئة التدريس . كما يتضح ايضا ان معدلات تزايد هذه الفئات الثلاث متماثلة تقريبا خلال السنوات العشر الاخيرة .

أما بالنسبة لمعاونى اعضاء هيئة التدريس من المدرسين المساعدين والمعيدين فيلاحظ زيادة أعدادهم خلال السنوات العشر الماضية بنسبة

زيادة حوالى ٧٠ ٪ (جدول رقم ١٨) كما يلاحظ ايضا ان عدد المدرسين المساعدين مساو تقريبا لعدد المعيدين ، بل يزيد عنه قليلا فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

واذا استعرضنا متوسط نسب اعضاء هيئة التدريس (بحسب قوتهم الفعلية) الى الطلاب النظاميين المقيدين بالمرحلة الجامعية الاولى فى عام ١٩٨٤/٨٣ - يتضح التباين الكبير بين هذه النسب فى الكليات المختلفة (جدول رقم ١٩) حيث يلاحظ انخفاضها فى كليات الدراسات العربية (١ : ٤٩١) ودار العلوم (١ : ٣٤١) والتجارة (١: ٢٧٧) والحقـوق (١ : ٢٥٣) والتربيـة (١ : ١٧٣) والاقتصــاد المنــزلى (١ : ١٣٧) والاداب (١ : ١١٠) ، والسياحة والفنادق (١ : ١٠٥) . اما باقى الكليات فتتراوح هذه النسب ما بين (١ : ٧٢) فى كليات الخدمة الاجتماعية و (١ : ١٢) فى كليات الطب .

ويختلف ترتيب الكليات اذا ما قارنا نسب جملة هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب اذ يلاحظ انخفاض النسبة فى كليات الحقوق (١ : ١٧٠) ودار العلوم (١ : ١٣٤) والتجارة (١ : ٨٢) اما باقى الكليات فتتراوح فيها هذه النسب ما بين (١ : ٥٠) فى كليات التربية و ١ : ٦ فى كليات الطب ومعهد العلاج الطبيعى وكلية التربية الموسيقية (جدول رقم ١٩) وهذا فى الواقع يعطى مؤشرا يبعث على الاطمئنان حيث ان زيادة أعداد المدرسين المساعدين والمعيدين تعد الخطوة الاولى فى سبيل علاج القصور فى القوة العاملة من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

هذا ويجدر الاشارة الى انه - كما تتباين نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب وكذا نسب جملة هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى الكليات المختلفة - فإن هذه النسب تختلف اختلافا واضحا فى الكليات المتناظرة بالجامعات المختلفة ، ويزداد هذا التباين وضوحا اذا ماقارنا بين الكليات المتناظرة فى الجامعات الاقدم والجامعات الاحدث ، حيث نجد هذه النسب اكثر انخفاضا فى معظم كليات الجامعات الاحدث .

ورغم وضوح التباين فى نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب بالكليات المختلفة الا ان هذا المؤشر الهام يحتاج فى واقع الامر الى دراسة متانية تحليلية اكثر عمقا تأخذ فى اعتبارها عدد ساعات العمل الفعلية لأعضاء هيئة التدريس حسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الاولى وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتحضير للمحاضرات ، وكذلك ساعات العمل التى يخصصها عضو هيئة التدريس للإشراف على الرسائل الجامعية والبحث العلمى والاعمال الإدارية المنوطة اليه ، هذا بالاضافة الى الانشطة الريادية .

ومن جهة اخرى فان المعوقات المادية والادبية المتعلقة بالاستاذ الجامعى وعدم تناسب الجهد الذى يبذله فى الاشراف على البحوث وأوجه الانشطة الاخرى مع العائد المادى او الادبى ، ادت الى عدم التوازن بين اعباء اعضاء هيئة التدريس فى الاشراف على الرسائل الجامعية وعدم ارتباطها بأعداد الطلاب او خطة التعليم او التنمية ، وبالتالى الى ضعف قدرة اقسام الدراسات العليا ، بالجامعات على تخريج الكفاءات الفنية العالية بالمعدل المناسب .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الشان ما أبرزته احدى دراسات كلية التربية بجامعة عين شمس عن عدم وجود نوع من التوازن فى الاعباء والمسئوليات التى يتحملها المشرفون على طلا ب الدرسات العليا سواء كان ذلك على مستوى الجامعة أو فيما بين الكليات المختلفة أو على مستوى التخصصات العلمية المتعددة بجامعة عين شمس ، اذ تشير هذه الدراسة الى الملاحظات الآتية :

- يصل متوسط ما يشرف عليه الأستاذ فى كلية الآداب الى حوالى ١١ رسالة فى الوقت الذى يوجد فيه أربعة من الاساتذة المشرفين فى أقسام الجغرافيا والتاريخ والاجتماع يشرفون على ٩٢ رسالة أى بمتوسط قدره ٢٣ رسالة للاستاذ الواحد .

- يصل متوسط مايشرف عليه الاستاذ فى كلية العلوم الى ٩ رسائل فى الوقت الذى تجد فيه أستاذا بقسم الكيمياء يشرف على ٢٥ رسالة .

ويتشابه الوضع كذلك فى كليات الحقوق والزراعة والتجارة وان خفت حدة هذا الوضع فى كليتى البنات والألسن الا أنها تتسم جميعها بعدم التوازن فى العبء الملقى على الأساتذة المشرفين .

أما بالنسبة لجامعة الازهر فيوضح الجدول رقم (٢٠) أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الكليات المختلفة فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ ونسب الطلاب اليهم والذى يتبين منه ما يلى :

– ان نسبة هيئة التدريس فى الكليات المماثلة لكليات الجامعات الاخرى تمثل نحو ٦٩.٢ ٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر فى حين ان نسبة طلاب هذه الكليات تمثل ٣٠.١ ٪ من جملة طلاب الجامعة .

– ان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات الحديثة تبلغ ١ : ٣٨ بينما تصل هذه النسبة فى الكليات الازهرية الى ١ : ١٨٩ .

– ان نسبة اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى الكليات الحديثة تصل الى ١ : ١٥ بينما تبلغ هذه النسبة فى الكليات الازهرية الى ١ : ٨٥ .

– تتباين نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات الازهرية المتناظرة حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة فى الكليات الاقليمية انخفاضا ملحوظا .

وكما هو الحال بالنسبة للجامعات الأخرى فان الامر يقتضى دراسة تحليلية اكثر عمقا لبحث اعضاء هيئة التدريس فى الكليات المختلفة طبقا لتخصصاتهم .

اما بالنسبة لرفع كفاية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيجب التأكيد على زيادة نسبة ايفادهم فى المهمات العلمية والمؤتمرات بالدول الأجنبية ، حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة الموفدين سنويا فى مهمات علمية على السنوات الخمس الماضية لا تتجاوز ٢ ٪ من جملة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة اذا ماكنا نهدف الى رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية ، بالاضافة الى ذلك يقترح الاستزادة من دعوة أساتذة الجامعات الاجنبية المرموقين والمساهمة فى المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية على نطاق أوسع وذلك لتمكينهم من المتابعة والتفاعل مع التطورات الحديثة فى تخصصاتهم .

٣) الكوادر الفنية المعاونة :

لقد نجحت الدول المتقدمة فى تخريج فئة من الفنيين المعاونين للباحثين والعلماء ، وهم الافراد الذين يساعدون الباحثين فى التحضير لتجاربهم ورصد نتائجها ، بل انهم يدربون على كيفية صيانة الاجهزة العلمية وتشغيلها . اما فى الجامعات المصرية فان هذه النوعية من الفنيين قليلة ان لم تكن نادرة ، وفى كثير من التخصصات لا يتوافر هذا الكادر المؤهل من المعاونين إما بسبب عدم تأهيلهم العلمى الكافى او لعدم وجود الحوافز المادية التى تشجعهم على العمل فى هذا المجال . وعند المقارنة مع الدول الصناعية وبعض الدول النامية فان نسبة الفنيين الى العلماء والباحثين بجامعاتنا اقل بكثير من نسبتهم فى الدول الصناعية . هذا بالرغم من ان وجودهم اساسى للبحث العلمى لانهم يعدون لاجراء البحوث بتحضير العينات والكيماويات ، كما انهم يعاونون فى الاجراءات والاعمال الثانوية التى يعهد الباحثون بها اليهم ، بالاضافة للاعمال التحريرية والادارية والحسابية . وهذه كلها اعمال تتصل اتصالا مباشرا باجراء البحوث ولا يستطيع القيام بها إلا فئات خاصة من الفنيين تم تدريبها واعدادها للاضطلاع بهذه المسئوليات .

بالاضافة الى ذلك فانه يوجد عجز واضح فى الجهاز الادارى المدرب المسئول عن المعلومات والمسئول عن الاعمال الادارية والمالية ، وكذلك الكوادر الفنية التى تستطيع تقديم الخدمة المكتبية المتطورة .

ثانيا : الامكانات المادية :

وتتضمن المعامل والتجهيزات والمكتبات والمنشآت والمرافق الجامعية بالاضافة الى الموارد المالية المتاحة للبحث العلمى سواء من موازنة الجامعات أو من المصادر الاخرى ، ومن البديهى ان هذه الامكانات تمثل

دعامة الدراسات العليا والبحوث بالجامعات . واذا استعرضنا حالة المعامل والتجهيزات فى معظم جامعاتنا نجد انها تعانى الكثير من النقص ، والمتوفر منها يعوزه التنسيق والتخطيط مع المعامل الاخرى بنفس الجامعه ، فالمعامل مثلا تفتقر الى التجهيزات الحديثة ، كما ينقصها قطع الغيار والاجهزة والكميات الاحتياطية من المواد المستهلكة ، كما لا يوجد إعلام كاف عما هو موجود من اجهزة بحيث يسمح لأى باحث بمعرفة معلومات كافية عن تجهيزات المعامل الاخرى فى الجامعات المختلفة او حتى فى نفس جامعته .

اما بالنسبة للمكتبات الجامعية العلمية المتخصصة فتعتبر من اخطر المشكلات التى تواجه الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فالذى يرى ان يبحث وان يتعمق وينمى نفسه فى مجال تخصصه فى ظل التطور العلمى الهائل على مستوى العالم ، والانفجار المعرفى الذى لا يتوقف ، يجب ان يتوفر له المراجع العلمية الحديثة والدوريات المسلسلة المرتبة فى مكتبة علمية منظمة متخصصة تتوفر فيها الخدمة المكتبية المتطورة ، سواء عن طريق تيسير الاطلاع والتصوير أو توفير نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية ، اذ انه من المعروف ان كل هذه المقومات تعتبر معيارا اساسيا عند تقويم الجامعة ويدل على رفعتها ومكانتها بين غيرها من الجامعات . ومن هنا فان الامر يقتضى الاهتمام بحصر المراجع والدوريات العلمية بمكتبات الجامعات والكليات والعمل على توفير الحديث منها والإعلام عنها بصفة دورية للباحثين واعضاء هيئة التدريس مع العناية بتقديم الخدمات المكتبية المتطورة .

واما بالنسبة للنشر العلمى فانه فى حد ذاته حافز لمزيد من البحث والتجريب والانتاج العلمى ، خاصة اذا اقترن بتحديات علمية على نفس المستوى تفند عمله وتبين تقدمة فى دائرة من التفاعل العلمى البناء ، يتقدم من خلالها الباحث والاستاذ ، وتتقدم الجامعة ويستفيد المجتمع من حولها . فالمجلات والدوريات العلمية تعتبر هى المتنفس العلمى الطبيعى للبحوث ، وبغيرها تختنق فى ادراج المكاتب او على الارفف ، والواضح فى جامعاتنا عدم كفاية القدر المناسب من هذه الدوريات العلمية والمجلات التى يمكن ان تستوعب بحوث الاف من اعضاء هيئة التدريس والباحثين ، فالنشر العلمى فى الداخل يتيح فرصة أكبر للاستفادة من نتائجها سواء بالنسبة للباحثين الآخرين أو الجهات المستفيدة .

وفيما يتعلق بالمنشآت والمرافق الجامعية فإنه على الرغم من الأهمية التى يجب ان تنالها هذه المنشآت لدورها الهام فى عمليات التدريس والبحث العلمى ، فانه يلاحظ ان هناك عديدا من الصعاب بشأنها ، من اهمها عدم مقدرتها عل استيعاب الاعداد الكبيرة من الطلاب بسبب تخطيط انشائها لعدد محدود من الطلاب ، كما يغلب على معظمها عدم قابليتها للتوسع وصعوبة اجراء عمليات صيانتها واصلاحها ، وبالتالى انخفاض المدى الزمنى لانتاجية هذه المبانى .

اما بالنسبة للاعتمادات المالية التى خصصتها الدولة للجامعات فقد ارتفعت من حوالى ٥٤ مليون جنيه فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى نحو ٥٤٣ مليون جنيه فى ٨٥/ ١٩٨٦ ، ويمثل الباب الاول من موازنة الجامعات نسبة تصل الى حوالى ٥٨.٥٪ من موازنة الجامعات اما بالنسبة للابواب الثانى والثالث والرابع فتبلغ نسبتهم ١٩.٦ ٪ ، ١٩.٥ ٪ ، ٢.٤ ٪ على الترتيب وذلك فى العام الجامعى ٨٥/ ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من زيادة موازنة الجامعات خلال السنوات العشر الماضية بنسبة اكثر من ٩٠٠ ٪ الا ان الجامعات مازالت تعانى نقصا كبيرا فى مواردها المالية اللازمة لتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الافضل سواء من مصادر تمويل حكومية أو من مساهمة الشركات والمؤسسات والهيئات المختلفة فى تمويل البحث العلمى الهادف الى تنمية المجتمع .

ثالثا : الجوانب التنظيمية والادارية :

ان الجهد الكبير فى إعداد الباحثين أو الاشراف على الرسائل

العلمية والذى يستغرق سنوات طويلة من وقت وجهد كل من الباحث والمشرف وعدم الاستفادة من نتائج هذه البحوث يعد اهدارا لجزء كبير من الموارد المادية والبشرية المحدودة ذات الكفاءة العالية المرتفعة .

من هذا المنطلق فان الضرورة تحتم العمل على وجود خطة للبحث العلمى بشكل عام على مستوى الدولة تهدف الى حل مشاكل المجتمع وايجاد الاطار التنظيمى المتكامل الذى يحقق ربط البحث العلمى بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه البحوث على مستوى الجامعات والمراكز البحثية القائمة .

اذ انه من الملاحظ ان تحديد موضوعات الرسائل الجامعية على وجه الخصوص يتم بواسطة مجالس الاقسام العلمية ومجالس الكليات ، ولا يوجد تنسيق بين الموضوعات حتى على مستوى الجامعة الواحدة ، وفى غياب الاطار التنظيمى الذى يربط بين موضوعات هذه الرسائل وقضايا التنمية فى المجتمع .

وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة فان الهدف الرئيسى لانشطة البحوث العلمية والتكنولوجية لا ينبغى لها ان تقتصر على حفز الابداع والابتكار العلمى بل يجب ان تصبح من ادوات المجتمع الاساسية التى تعنى بتطوير العلم والمعرفة من اجل النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وتحقيق حياة افضل لابناء الوطن .

فضلا عن ذلك فهناك حاجة ماسة لايجاد قنوات اتصال عضوية ذات اتجاهين بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين المؤسسات والشركات والهيئات من جهة اخرى ، على اساس ان تتوفر المعلومات الوافية عن اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتخصصاتهم وخبراتهم ، وكذلك البيانات الكافية عن حاجات تلك المؤسسات والتى تسهم فى تمويلها ، وبذلك تستطيع هذه المؤسسات ان تساعد الاساتذة على اعطاء افضل ما عندهم نظرا لتامين كثير من متطلبات البحث العلمى المادية والبشرية ، كما انها تفيد هذه الشركات والمؤسسات بحصولها على ناتج عمل الاساتذة وجهودهم ، واخيرا فان المستفيد النهائى من كل ذلك هو المجتمع .

بالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى تشجيع التعاون العلمى بين جامعاتنا وبين مراكز البحوث والجامعات المتقدمة فى الدول الاخرى لما فى ذلك من عائد كبير على البحث العلمى والدراسات العليا ، حيث ان التفكير العلمى يعتمد فى نموه على المبادلات التى درج العلماء والباحثون على اجرائها عبر الحدود الوطنية وليس من الممكن لاى نشاطات وطنية للبحث العلمى ان تنطوى على داخلها .

من هذا المنطلق فان الجامعات فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة تمثل عقل المجتمع ، والبحث العلمى هو عقل الجامعات ، والدراسات العليا هى اداته الاساسية التى تقود حركة التقدم العلمى وترشد مسار التنمية فيه ، ومن ثم فان الامر يقتضى تضافر الجهود من اجل تطوير جذرى للدراسات العليا والبحوث حتى يمكن الوفاء باحتياجات التقدم والتنمية .

التوصيات

بناء على ما تقدم ، فإنه يوصى بما يلى :

أولا : مراحل التعليم ماقبل الجامعى والجامعى :

* ضرورة النظر فى تطوير التعليم فى المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية سواء من ناحية تطوير المناهج والمقررات الدراسية أو اساليب التعليم والتقويم والاهتمام باللغة العربية واللغات الاجنبية ، وتطبيق نظام الاختيار بين المواد الدراسية فى السنة النهائية للتعليم الثانوى وبما يؤدى الى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وصقل مواهبة ودعم قدراته على التعليم الذاتى والتفكير والاستنتاج ، مع المراجعة الدورية لمستويات المناهج فى هذه المراحل التعليمية .

* العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى بعض الكليات التى تتناسب امكاناتها مع هذا النظام بما يتيح للطالب فرصة اختيار بعض المواد التى تدخل فى نطاق اهتماماته .

ثانيا : قبول وإعداد طلاب الدراسات العليا :

* اتباع سياسة قبول طلاب الدراسات العليا لدرجة الماجستير من صفوة الخريجين فى مرحلة البكالوريوس او الليسانس على ان يكون من بين معايير الاختيار اتقان الطالب للغة اجنبية تناسب المجال الذى يرغب ان يتخصص فيه ، وعدم الاكتفاء بالتقدير العام للسنة النهائية فى المرحلة الجامعية الاولى ، واستخدام اختبارات قياس تكشف عن مهارات الطالب الفكرية وقدراته البحثية وذلك لفترة معينة قبل قيده للدرجة بصفة نهائية .

* العمل على اتاحة الفرصة لتفرغ طلاب الدراسات العليا .

* احلال نظام المنح البحثية بعقود مجزية ومحددة المدة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بدلا من نظام التعيين فى وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين الذى يقترح الغاؤه ، على ان تعلن الجامعات عن المنح المطلوبة فى التخصصات المختلفة لاختيار افضل المتقدمين - وتجدد هذه المنح سنويا وفقا لصلاحية وقدرات الطلاب ، وبعد حصول الطالب على درجة الدكتوراه يتم الاختيار من بينهم للتعيين فى وظائف المدرسين حسب كفايتهم وصلاحيتهم للبحث والتدريس .

* ان تشمل برامج الماجستير فى مختلف التخصصات مقررات دراسية متقدمة بهدف تكوين الخلفية العلمية اللازمة ، والتدريب على وسائل البحث وتحليل واستقراء النتائج مع الاهتمام بمقررات « قاعة البحث أو المقال » واستخدامها كوسيلة لاختيار قدرة الطالب على البحث والكتابة العلمية وان يعطى الطالب حق الاختيار من بين المقررات الدراسية وفق نظام الساعات المعتمدة .

* تعميم نظام عقد جلسات المناقشة المفتوحة التى تعقد بصفة دورية على مستوى القسم العلمى ويشترك فيها المتخصصون من الجامعات ومراكز البحث العلمى ، حيث تعرض خلالها نتائج البحوث للدراسات العليا الجارية بالقسم وذلك ضمانا وتاكيدا لجدية الدراسة وللاستفادة بآراء المتخصصين من المدارس العلمية المختلفة .

* استحداث برامج مشتركة بين اقسام الجامعة واثراء الدراسات البينية ، ووضع اللوائح المرنة التى تسمح بذلك تمشيا مع تكامل العلوم وتبادلها وتداخلها .

* التوسع فى دبلومات الدراسات العليا باعتبارها دراسات تطبيقية مهنية تهدف الى تنمية قدرات الفنيين والمهنيين وتكسبهم دراية اكبر ومهارة وخبرة اوسع بمجال تخصصهم ، ووضع القواعد التى تضمن جدية القيد بهذه الدبلومات حيث تشير الاحصائيات الى قلة عدد الخريجين بالنسبة للمقيدين والذى يرجع اساسا لعدم انتظامهم فى الدراسة ، وبالتالى الى عدم حضورهم الامتحان مما يسبب هدرا فى الوقت والجهد والمال العام . هذا الى جانب تطوير نظام شغل الوظائف بحيث يشجع ويلزم بضرورة التاهيل العالى والمستمر .

* الاهتمام بالتطبيقات العلمية و التدريبات المعملية والميدانية التى تشتمل عليها برامج دبلومات الدراسات العليا .

* وضع المعايير المناسبة لقياس الاداء فى التعليم الجامعى وتقويم مستوى الدرجات العلمية فى الجامعات المختلفة .

ثالثا : الايفاد للدراسات العليا :

* العودة الى نظام الاعلان العام عن فرص الايفاد المختلفة بما يتيح التقدم للجميع على مستوى الدولة واختيار العناصر الافضل علميا .

* قصر الايفاد فى بعثات خارجية للحصول على الدكتوراه من بين الحاصلين على درجة الماجستير إلا فى التخصصات التى يتعذر فيها منح الماجستير فى الجامعات المصرية ، ويتم تحديد موضوعات الايفاد بواسطة لجان فنية من اساتذة متخصصين ، والتى تقوم بتحديد الجهة التى يوفد اليها الطالب واسماء الاساتذة المتخصصين ومدة البعثة ، على ان تشمل فترة محددة منها بعد الحصول على درجة الدكتوراه للتدريب العملى والتطبيقى فى بعض التخصصات .

* تخصيص حصة من موازنة البعثات بالعملة الاجنبية والمحلية

لتدعيم الاقسام العملية بالجامعات المصرية التى تستقبل البعثات الداخلية .

* ان يكون ايفاد طلاب البعثات الداخلية الى جامعات أخرى تتوافر فيها الامكانات المناسبة للبحث والدراسة ، وليس فى نفس الجامعات التى يعملون بها .

* تقويم نظام الاشراف المشترك وتدعيمه وازالة سلبياته بما يخدم الدراسات العليا .

* بالنسبة لكل انواع الايفاد يجب اعداد تقرير سنوى جاد يتضمن التقدم العلمى للمبعوث ، ويتقرر على ضوئه احقيته فى الاستمرار فى بعثته هذه مع اصدار التشريعات والقوانين اللازمة التى تضمن التعويض المناسب للدولة ممن يتخلف عن العودة الى الوطن .

* ازالة معوقات الاجراءات المالية فى موازنة البعثات .

رابعا : اعضاء هيئة التدريس :

* رفع المستوى العلمى والبحثى لأعضاء هيئة التدريس باستمرار عن طريق قاعات المناقشة وورش العمل ، والتوسع فى حضور المؤتمرات والايفاد فى مهمات علمية ، والاسهام فى البحوث المتعلقة بقطاعات الانتاج والخدمات .

* اتاحة الفرصة لتفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للبحث او التاليف على ان يصرف مستحقاته خلال فترة ، ثم يتم تقييم الاعمال التى قام بها خلال هذه الفترة وبناء عليه يتم منحه مكافاة مجزية اذا كانت هذه الاعمال متميزة .

* تحديد عدد الرسائل العلمية التى يشرف عليها الاستاذ الواحد فى الجامعات المختلفة ، وذلك فى ضوء فهم كامل للامكانات والنظم الزمنية للدرجات العلمية ونظم التفرغ ولطبيعة البحوث داخل الاقسام العلمية المختلفة .

* دراسة نظم إعارات أعضاء هيئة التدريس الى البلاد العربية والافريقية ، وإحكام قواعد هذه النظم بحيث لا يتاثر مستوى العملية التعليمية والبحثية بالوطن ، والحد من النتائج السلبية للاعارات .

* التاكيد على ما سبق ان أوصى به المجلس منذ سنوات من تحديد الهياكل الوظيفية للاقسام العلمية وفقا للتخصصات المطلوبة وبما يتناسب مع اعباء كل قسم وبحيث يكون التعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات فى القسم المعنى .

* يكون شغل وظائف اعضاء هيئة التدريس بالاعلان ، مع إحكام اسس تقييم الاعمال العلمية .

* تعد كل جامعة خطة مستقبلية لإعداد أعضاء هيئة التدريس بها بما يهدف الى تحسين نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب وبالتالى رفع كفاءة اداء العملية التعليمية و البحثية .

* إجراء دراسة تحليلية عن ساعات العمل الفعلية لاعضاء هيئة التدريس بحسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الاولى ، وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتحضير للمحاضرات وبين ساعات العمل المخصصة للاشراف على الرسائل الجامعية والبحث العلمى والاعمال الادارية المنوطة به ، هذا بالاضافة الى الانشطة الريادية وذلك التعرف على اوجه العجز او الفائض فى التخصصات المختلفة .

خامسا : الكوادر الفنية و الادارية المعاونة :

* توفير المساعدين الفنيين المدربين اللازمين لتشغيل وصيانة الاجهزة العملية وعمل التحاليل وذلك عن طريق تدعيم وتطوير المعاهد التى تؤهلهم واعداد الدورات التدريبيـة باستمرار لرفـع مستواهـم الفنى .

* توفير الافراد والخبرات المؤهلة لتقديم الخدمات المكتبية المستحدثة وتدريب العاملين منهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة فى المكتبات .

* التاكيد على إعداد الكوادر الفنية اللازمة لانشاء مراكز المعلومات

المتطورة بالجامعات باستخدام الكمبيوتر والاجهزة الحديثة .

* تدريب الجهاز الإدارى المسئول عن معلومات الدراسات العليا وبياناتها الاحصائية ووضع النظم الملائمة لتسجيل وتحليل هذه البيانات والاستفادة منها .

سادسا : الامكانات المادية :

* تحديد ميزانية كل جامعة وفقا لظروفها ومتطلباتها وحداثتها او قدمها ، وبما يعكس ايضا مسئولية الجامعات ودورها فى التنمية .

* تشجيع مساهمة الشركات والبنوك والمؤسسات والهيئات المختلفة فى تمويل البحث العلمى بالجامعات تأكيدا لربط الجامعات بالبيئة ودورها فى التنمية .

* تحميل الهيئات التى توفد طلابا للدراسات العليا بالجامعات – الرسوم التى تناسب الخدمات التى تقدم لهؤلاء الطلاب على ان تكون موضوعات دراستهم مما يهدف الى تنمية هذه الهيئات .

* وضع خطة عاجلة لحصر الأجهزة المعملية البحثية بالجامعات والعمل على صيانة واصلاح الاعطال بها ، لتعميم الاستفادة منها ورفع كفاءة تشغيلها .

* تحديث المعامل والأجهزة الاساسية والاجهزة المساعدة مثل الحاسب الآلى والآلات الكاتبة وآلات التصوير ، مع ادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطويرها وانشاء أجهزة مركزية بكل جامعة للمعايرة والقياسات وصيانة الأجهزة .

* النهوض بالنشر العلمى والاعلام عن نتائج البحوث فى كتيبات علمية واصدار البيليوجرافات والمونوجرافات .

* الاهتمام بتنفيذ نظم المعلومات بكل جامعة واتاحة تداولها .

* المساهمة فى نشر الثقافة العلمية والوعى العلمى بين الجماهير عن طريق دعم الروابط مع اجهزة الاعلام ودور النشر والعمل على تبسيط المعلومات العلمية والتكنولوجية ووصولها الى الجماهير .

سابعا : الجوانب التنظيمية والادارية :

* العمل على الربط العضوى الوثيق بين سياسات التعليم العالى وأهداف التنمية الشاملة وخططها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال خطة بحثية قومية تشارك فيها الجامعات واكاديمية البحث العلمى والمراكز البحثية المختلفة .

* إحداث التطوير اللازم للهياكل التنظيمية القائمة بالجامعات الى اشكال اكثر وظيفية بالنسبة للجامعات واكثر مراعاة لاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية ، وتوفير جهة مركزية تتولى تخطيط سياسة البحوث والدرسات العليا بالجامعة .

* ايجاد صيغ جديدة للتعاون الفعال بين الجامعات عامة وبينها وبين المراكز البحثية فى المؤسسات المختلفة بحيث تتيح امتزاج الخبرات والثروات الفكريه المتاحة .

* تشجيع التعاو ن العلمى والابحاث المشتركة مع الجامعات ومراكز البحوث المتقدمة فى الدول الاخرى .

* ضرورة مشاركة الجامعات عن طريق المجلس الاعلى للجامعات مع وزارة الخارجية فى اجراء عقد الاتفاقيات الثقافية مع الدول الاخرى وتحديد أوجه انشطة هذه الاتفاقيات ومدة سريانها .

* واخيرا – وليس أخرا – فان المجلس يؤكد على ماسبق ان اوصى به فى أكثر من تقرير واحد من ضرورة اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لوضع مثل هذه التوصيات موضع التنفيذ .

(انظر الجداول الخاصة بهذا الموضوع فى الملاحق)

التخصصات الجديدة في التعليم الجامعى

ان تطوير التعليم لابد وان يستهدف عالم الغد ولذا يصبح من الضرورى وضع تصورللنموذج الحضارى الذى يرسم اتجاهات تطوير المجتمع ويحددها وبالتالى تطوير التعليم.

وهناك بعض الاعتبارات الرئيسية التى تفرض هذا التطوير منها :

- يتميز العالم المعاصر بالتغير السريع وبمعدلات التغير المتسارعة على كل انماط الحياة وذلك نتيجة للعدد الهائل من الابتكارات التكنولوجية للتقدم السريع فى وسائل الانتاج والاتصالات والمعلومات .

- ان تزايد عدد السكان وعدم كفاية الغذاء يضيفان تحديا جديدا لابعاد الانسان عن حالة الجوع الذى يعيش فيه نحو ثلث سكان الارض.

- ان التغير فى وسائل الانتاج والابتكارات يغير كثيرا من انماط المهن التى ألفناها ويغير مستوياتها ، مما يضع على منظومات التعليم اعباء جديدة لم تألفها من قبل ، وهى ضرورة تهيئة السبل لتـــــدريب (واعادة تدريب) من يطلب ذلك ، بل وفتح قنوات التعليم بغير حدود لمواجهة هذه الحالة التى سوف تتسم بالاستمرار ، واكثر من ذلك فان منظومة التعليم يجب ان تكون مؤهلة باجهزتها وهياكلها لتقديم انواع جديدة من التعليم وطرقه ومواجهة تعدد وتكاثر التخصصات الجديدة .

- من آثار التغير السريع تغير أنماط الحياة والسلوك سواء أنماط الاستهلاك وانماط الهجرة والسكن والتخزين والمواصلات واستهلاك الطاقة مما يغير من شكل المجتمعات والتجمعات وهذا يحدو بنا الى الحذر عندما نتكلم عن التعليم الذى يناسب البيئة ، حيث ان هذه البيئة نفسها مطلوب ومحتوم تغييرها بدلا من العوامل المؤقتة الممكنة (تسعيرة الشهادات - سياسة توظيف الخريجين - فرص تعليـــم لاتلائم المستقبل - وغير ذلك) .

- تنمو صناعة الخدمات نتيجة لزيادة اوقات الفراغ والميكنة والاتومية والروبوت .

- المستقبل القريب هو عصر المعلومات وعصر ذكاء الانسان ، وللمرة الاولى فى التاريخ يصبح العامل الاساسى فى الانتاج هو ذكاء الانسان وقدرته على الابتكار وتحليل المعلومات (الكومبيوتر) والقدرة على التساؤل وممارسته لتنمية قدرته على التصور ، والابتكار واستهداف المعرفة ومصادرها .

وفى ضوء ما تعيشه الجامعات المصرية اليوم تتضح لنا بعض حقائق المناخ العلمى القائم حاليا ومدى صلاحيته او استجابته لتطبيق التخصصات الجديدة وماهية المقومات اللازمة لهذه الاستجابة ، نوضح منها مايلى :

ان المستوى الحالى للتعليم الجامعى فى مصر لا يواكب حاجة العصر الحديث ، ويتطلب وقفة جادة لتدعيمة وتطويره .

- ان المستوى الحالى للعلوم الاساسية فى التعليم العام بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة فى حاجة ماسة للتقويم حتى يصلح أساسا تقوم عليه التخصصات العلمية الحاضرة والمستقبلية ومن الخطأ أن يطغى بريق التخصصات الحديثة والمستقبلية على أهمية العلوم الأساسية .

- يلزم أن يكون الهدف الأول من ادخال التخصصات المستقبلية فى التعليم الجامعى هو إعداد جيل قادر على تفهم طبيعة هذه التخصصات المستقبلية والعلوم الاساسية التى انبثقت عنها لامكان تطبيقها فى نواحى التنمية والانتاج مستقبلا .

- زيادة الربط بين التعليم الجامعى فى مصر ومثيله بالدول المتقدمة وذلك بتبادل الزيارات العلمية وحضور المؤتمرات الدولية حيث تناقش طبيعة هذه التخصصات المستقبلية وتطبيقاتها ، وكذلك عقد المؤتمرات المحلية لنشر الوعى السليم عن حقائق وامكانات هذه التخصصات .

هذا وان ميلاد تخصصات جديدة يجب ان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعمق والتعدد فى المقررات الدراسية في العلوم الاساسية .

وان المقررات الدراسية المتاحة لطالب البكالوريوس فى الهندسة على سبيل المثال يبلغ عددها فى مصر حوالى اربعين مقررا مقارنة باكثر من سبعين فى العالم المتقدم .

ولما كان المدى الزمنى للتعلم للفرد النظامى لايجب ان يزيد على خمسة وعشرين عاما فان الحل المنطقى لاتاحة هذا العدد الكبير من المقررات الدراسية يكمن فى تبنى نظام الساعات المعتمدة وان تحرر ارادة الطالب فى اختيار ما يراه من مقررات تناسب قدراته وتناسب ميوله لمستقبله .

كما ان تزايد تاثير السلوكيات فى تكوين صاحب المهنة وكذلك تداخل التخصصات وتنامى الاعتماد على علوم وفنون الادارة – اوجدت كثيرا من التخصصات التى تجمع بين تخصصين او اكثر (الدراسات البينية) .

ولايمكن التنبؤ بميلاد تخصصات جديدة بناء على جهد فردى مبعثر بل يجب ان يفرد له وحدة دراسات وبحوث بالمجلس الاعلى للجامعات تقدم الدراسات الخاصة بمستقبل العلم ليكون مؤشرا للجامعات والاقسام ومراكز البحوث حتى تعد لها .

ويجدر عند هذه النقطة ان نحذر من التوسع فى انشاء تخصصات جديدة بأعداد كبيرة لايستوعبها سوق العمل ويجب ان يتولى المجلس الاعلى للجامعات اقتراح انشاء هذه التخصصات وتمويلها .

ان نمو فروع العلم والمعرفة والتخصصات يتطلب استقلالا علميا للاقسام العلمية وسخاء فى تمويلها . كما ان الاقسام غير المكتملة تعوق تقدم العلم .

ان استقلال الاقسام يعود بالطبيعة الى وجوب ان تكون الجامعة جامعة أقسام لاجامعة كليات ، وان يعاد النظر فى النظام الادارى العلمى للجامعات ومراكز البحوث .

ان الادارة العلمية للاقسام ومراكز البحوث يجب ان تتطور من مجرد مالية إلى ادارة بمعناها الشامل ، على ان تاخذ فى الاعتبار إعداد الافراد العلميين ورصد التطور العلمى وتحليله بوضع سياسات وبرامج مستقبلية .

مبادئ واعتبارات أساسية :

يجب مراعاة عدة اعتبارات فى تطبيق التخصصات الجديدة :

– من الضرورى ان ترتبط التخصصات الجديدة بحاجات المجتمع ورؤيا المسقبل ومن ثم فهى متغيرة وفقا لتغير هذه الحاجات وضرورتها .

– ان التفكير فى انشاء التخصصات الجديدة يجب ان يكون مرتبطا بسوق العمل واحتياجاته والا اصبح هذا السوق طاردا لها . فقد اضطرت بعض الجامعات الى الغاء تخصصات علمية مثل الهندسة النووية وهندسة الطيران وغيرها . ولذلك فانه يجب الحذر من ايجاد تخصصات جديدة لايستوعب سوق العمل خريجيها .

– التخصصات الجديدة يجب ان يختلف مستواها باختلاف مستوى الحاجة اليها ، فبعضها يجب ان يقتصر على الدراسات العليا دون سواها . وبعضها يمكن النزول به الى مستوى المرحلة الجامعية الاولى وبعضها يمكن البداية به منذ مراحل التعليم قبل الجامعى . ومن ثم فان ظروف المجتمع هى الحاكمة فى هذا المجال .

– نظرا لأن قطاع الصناعة يعتبر أكثر حركية من القطاعات الاخرى فى المجتمع فانه يمكن ان ياخذ المبادأة فى التنبؤ بالحاجة الى تخصصات جديدة . وبالتالى فانه من الممكن لهذا القطاع ان يمد الجامعة بتصوره عن احتياجاته الجديدة من هذه التخصصات . ومن ثم فان الربط بين قطاع الصناعة والجامعة ضرورى وهام .

– انه حتى يتحقق للتخصصات الجديدة الظهور والنماء فيجب السعى فورا ودون ابطاء لفك الارتباط بين ثالوث المؤهل والوظيفة والمرتب .

– أنه اذا لم تتحرك الدولة ممثلة فى الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات بها تحركا سريعا لاستيعاب التخصصات الجديدة فإن الحركة المتسارعة للعلم والتكنولوجيا ستزيد الفجوة اتساعا بيننا وبين ما هو كائن بالخارج وما سوف يكون .

– انه حتى يمكن اجراء تحليل لحاجات المجتمع من التخصصات المستقبلية فلا بد من ايجاد جهاز يتوافر فى عمله امكانات الاستمرار والاستقرار حتى يستطيع التنبؤ باحتياجاتنا من هذه التخصصات فى المستقبل القريب والبعيد .

– ان التخصصات الجديدة تحتاج لظهورها ونموها الى ما يلى :

• توافر اعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس درسوا هذه التخصصات مع اجادة تامة للغات الاجنبية فهى الجسور التى تربطنا بها .

• بنوك للمعلومات يتوافر لديها دوما كل جديد يظهر من علوم او تخصصات . ولاشك ان دور اكاديمية البحث العلمى حيوى وهام فى هذا المجال وذلك لضمان انسياب هذه المعلومات والحصول عليها .

• علاقات ثقافية قوية ومستمرة بين جامعاتنا وجامعات الدول المتقدمة على وجه الخصوص .

• تواليد الحاجة الى التقدم باعادة النظر فى اجازة العمل ومستوى الانتاج (جودة الانتاج والمواصفات ومستوى الاداء) .

• اعتبار دبلومات الدراسات العليا هى الدرجة الاولى للتخصص وشرط مزاولة المهنة .

ومن المسلم به أن تنشا التخصصات الجديدة بطريق أو اكثر من الطرق الاتية :

• فهى اما أن تنشا برعما فى كنف علم اساسى ، حتى اذا ما اشتد عودها اتخذت لنفسها كيانا مستقلا يزداد قوة واستقلالا كلما وضحت أهميته العلمية ، ولدينا من الامثلة على ذلك علم الالكترونيات الذى انبثقت منه الميكروالكترونيات والحسابات وكذلك علـــم الجسيمات « الذره والنواة » الذى انبثقت عنه علوم الطاقة النووية والجوامد والاشعاع والفضاء ، وكلا العلمين الالكترونات والجسيمات نشأ كبراعم فى العلوم الاساسية الفيزيقية .

• واما ان تنشأ البراعم من تزاوج بين العلوم القائمة ، ولدينا من الامثلة على ذلك البيوفيزيقا والهندسة الطبية والاحصاء البيولوجى والتزاوج فيها واضح .

• وقد تنشا البراعم من أمهات العلوم حاملة صفات وسمات مستحدثة ومتطورة . ويأتى ذلك نتيجة لتقدم المناخ العلمى العام فى شتى المجالات .

المشكلات التى تواجه انشاء التخصصات الجديدة بالجامعات :

– قد يسعى بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى سبيل ايجاد درجات وظيفية الى تفتيت التخصصات العلمية القائمة وتحويلها الى أقسام مستقلة .

– اهتمام اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بالتدريس فى المرحلة الجامعية الأولى على حساب الدراسات العليا و البحوث وذلك لاسباب عديدة .

– اسلوب العمل بالجامعة وغياب الكثير من مقومات التنظيم والرقابة والتقويم وكلها وسائل اساسية يلزم وجودها لنجاح اى تخصص سواء كان قديما او جديدا .

– قصور الامكانات المادية عن الوفاء باحتياجات التعليم والبحث العلمى والدرسات العليا بالجامعات .

– السلطات المخولة للقيادات الجامعية لاتتفق مـــع مالها من صلاحيات ، ولذلك فلابد من اعادة النظر فى منظومة الادارة الجامعية من اساسها حتى تتواءم السلطات مع الصلاحيات .

أهم الاتجاهات المطلوبة العناية بها فى مجـــال التخصصات الجديدة :

وتأسيسا على كل ماسبق فان هناك عدة اتجاهات عامة يجب الاهتمام بها واعطاؤها حقها من العناية فى مجال التخصصات الجديدة وتتلخص اهم هذه الاتجاهات فيما يلى :

– توفير الانفاق الكافى على التعليم الجامعى باعتباره من اهم وافضل انواع الاستثمار ، حيث انه يعمل على تنمية الثروة البشرية ، التى تعتبر بحق اثمن واندر عوامل الانتاج فى العالم المعاصر ، عالم الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، ومن هنا يجب دعم الجامعات وتوفير الامكانات اللازمة لها .

– اعطاء الجامعات حرية اكبر فى التصرف فى شئونها المالية ومسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة فى هذا الشان ، على النحو الذى سبق التوصية به ، حتى تستطيع الجامعات النهوض برسالتها بكفاءة ولاشك ان تحقيق هذه الامور سيلقى على الجامعات مسئولية اكبر لتنفيذ برامجها .

– زيادة الانفاق على البحث العلمى لتوفير احتياجاته ومتطلباته ، والامل معقود على ان تستجيب الدولة الى ذلك فتخصص نسبة لاتقل عن ١ ٪ من الدخل القومى للانفاق على هذا الغرض . والواقع ان هذا الرقم متواضع اذ ماقورن بما يجرى عليه العمل فى البلاد المتقدمة حيث يصل فيها من ٣ ٪ الى ٥ ٪ من دخلها القومى .

- انشاء مركز توثيق للمعلومات والبحوث العلمية والتكنولوجية تكون من مهامه :

× تجميع المعلومات والبحوث العلمية والفنية وتصنيفها وحفظها وتيسير الحصول عليها .

× حصر اعضاء هيئات التدريس والعلميين والخبراء .

× تبادل هذه المعلومات مع مراكز البحوث ومراكز التوثيق الاقليمية والدولية الاخرى لتمهيد سبيل الانفتاح على العالم الخارجي على اوسع نطاق .

× تزويد الجامعات ومراكز البحوث ومواقع العمل المختلفة بهذه المعلومات للاستفادة منها وبناء جسور قوية بين بعضها وبعض وبينها وبين العالم الخارجي .

- اعادة النظر فى تشكيل المجالس الجامعية على مستوياتها المختلفة وصلاحيتها لتؤكد استقلالها واستقرارها واستمرار فعاليتها بان يتضمن ذلك وجود عدد من الاعضاء بصفتهم الشخصية المتميزة فى العلم والاهتمام بتطور المجتمع وملاحقة ما يحدث فى العالم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* انشاء جهاز بالمجلس الاعلى للجامعات تتوافر له فى عمله امكانات الاستمرار والاستقرار حتى يمكنه اجراء التحليل الدائم لحاجات المجتمع من التخصصات الجديدة فى المستقبل القريب والبعيد .

* التفكير من الان فى وضع اسس جامعة المستقبل من حيث انماطها وهياكلها واسلوب ادارتها لتكون معدة لاستقبال التخصصات الجديدة .

* ضرورة ان يكون التفكير فى انشاء التخصصات الجديدة مرتبطا بظروف المجتمع واحتياجاته والرؤية المستقبلية فهى الحاكمة فى هذا المجال والا فان سوق العمل يكون طاردا لها .

* ان يختلف مستوى التخصصات الجديدة باختلاف الحاجة اليها فيقتصر بعضها على مرحلة الدراسات العليا وبعضها يمكن ان يكون على مستوى المرحلة الجامعية الاولى وبعضها يمكن البدء به منذ مراحل التعليم قبل الجامعى .

* السعى لحل ما تواجهه الجامعة من مشكلات تتعلق بالموارد والادارة ونقص الاجهزة والمعامل والمكتبات وغير ذلك ، ممايساعد على إدخال التخصصات الجديدة والمستحدثة فى البرامج التعليمية لاقسامها .

* انشاء الصيغة الملائمة للربط المشترك من بعض رجال الجامعة ورجال الصناعة يكون من شأن ذلك مد الجامعة بالحاجة الى التخصصات الجديدة وان تقوم الجامعة بالدراسة والبحث . ولا شك ان الربط بين قطاع الصناعة والجامعة ضرورى وهام .

* ان استقلال الاقسام العلمية بالجامعات يعود بالطبيعة الى وجوب ان تكون الجامعة جامعة اقسام لاجامعة كليات وان يعاد النظر فى النظام الادارى العلمى للجامعات .

* ان تطبيق التخصصات الجديدة فى الجامعات يرتبط بالدرجة الاولى بتطبيق الساعات المعتمدة فى الدراسه الجامعية الذى يحرر ارادة الطالب فى اختيار مايراه من مقررات تناسب قدراته وتتفق مع ميوله ورؤياه لمستقبله .

* ان ينشأ بالمجلس الاعلى للجامعات مركز لتوثيق المعلومات والبحوث العلمية والتكنولوجية .

* اعتبار دبلوم الدراسات العليا هو درجة التخصص حتى يمكن النظر فى اعتباره اساسا لمزاولة المهنة .

* ان تجد كل جامعة وسيلتها لاجراء التقويم الدورى لاداء الجامعة والاقسام العلمية بها .

* ان يتابع المجلس القومى للتعليم متعاونا مع المجلس الاعلى للجامعات دراسة موضوع جامعة المستقبل وتخصصاتها العلمية وابحاثها الجديدة ومن امثلة ذلك الهندسة الوراثية وتطبيقاتها - التكنولوجية الحيوية - التحكم والتوجيه للعمليات الانتاجية - وسائل الرفع المتقدمة - الطاقة وتحويلاتها واستخداماتها - الاليكترونيات الدقيقة - العلوم الانسانية والمتغيرات السريعة فى العلاقات - وغيرها .

الهدر والفقدان في التعليم الجامعي

تهدف النظرة الاقتصادية فى تخطيط التعليم الجامعى الى كيفية استغلال الموارد المتاحة بافضل الطرق واكثرها كفاءة وفاعلية للحصول ليس فقط على اكبر عدد ممكن من الخريجين بل ايضـا على خريج اجود ، وبحوث اعمق ، وعائد متكيف من حيث النوعية والكفاية مع احتياجات المجتمع . ويعنى ذلك الحصول على اكبر قدر من المخرجات من مجموعة معينة من المؤهلات ، أو الحصول على قدر معين من المخرجات باستخدام ادنى قدر من المدخلات ، اى رفع مستوى الكفاية والانتاجية بالجهد المناسب ، والتكلفة الاقل ، و الفاقد الادنى .

ويعتبر الفاقد فى التعليم الجامعى احد العوامل السلبية المؤثرة فى اقتصاديات التعليم ويظهر فى صورتين :

صورة كيفية : وتتعلق بعدم كفاية عملية تحويل مدخلات التعليم الجامعى الى مخرجات وفق مواصفات معينة ومعايير محددة .

صورة كمية : وتتصل بأعداد ونسب تدفق المخرجات وما يكون فيها من هدر او فاقد ، وهو مرتبط ارتباطا كليا بباقى عناصر الاقتصاديات ، بل وعناصر عمليتى التعليم والتعلم كل .

فى هذا الاطار تعرضت الدراسات السابقة التى قام بها المجلس الى بعض صور الهدر فى مجال التعليم الجامعى ، وتتضمن هذه الدراسة الجديدة الموجزة عرضا سريعا للأبعاد العريضة التى تؤثر فى التعليم الجامعى وتتأثر به ، ثم تحديدا وتحليلا لاهم مظاهر الهدر والفاقد واسبابه ، وتنتهى الدراسة بعد ذلك الى بعض الاقتراحات والتوصيات لمعالجة الفاقد والحد من الهدر بهدف تعظيم انتاجية وعائد واستثمار التعليم الجامعى .

التغييرات المؤثرة فى التعليم فى السنوات الاخيرة

ان مستقبل التعليم عامة والتعليم الجامعى والعالى على وجه الخصوص لايمكن ان يخطط له تخطيطا سليما بعيدا عما يجرى فى العالم من متغيرات رئيسية تؤثر فى التعليم وتشكل مستقبله ، وبعض هذه المؤثرات والقوى لها جذور محلية وبعضها الاخر له طابع دولى عالمى . وفيما يلى نعرض نظرة عامة على المتغيرات الرئيسية المتعددة والمعقدة والمتنوعة التى تلعب دورا اساسيا فى تخطيط التعليم ورسم سياسته ورفع كفاءته :

اولا : التغيرات الاقتصادية :

ويتمثل اهمها فى النقاط التالية :

- الانتقال المفاجئ الذى تم فى اوائل السبعينات فى معظم بلاد العالم من العجز الكبير فى القـــوى البشرية المتعلمة إلى الفائض فى هذه القـوى ، إذ حـان الوقــت الذى فاقت فيه المخرجات - وبخاصة المستويات الثانوية والجامعيـــة - قــدرة الاقتصاد على انشاء وظائف جديدة فانتشرت ظاهرة البطالة بين المتعلمين من دولة الى اخرى .

- تحول رئيسى فى نمط اتجاهات القوى البشرية الدولية وتناقص ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وظهور سوق جديدة فى دول البترول للخبراء الفنيين والمدرسين والعمال المهرة .

- الركود الاقتصادى الشديد على مستوى العالم ، وازدياد حدة التضخم مما أثر فى الانظمة التعليمية تاثيرا واضحا ، حيث زادت البطالة بين الخريجين ، واصبحت ميزانية الانظمة التعليمية تشكل عبئا على الميزانية العامة وادى ذلك الى تخفيض مخصصات التعليم فى بعض الاحوال .

- والعامل الهام الذى تمتد عواقبه بعيدا بالنسبة للتعليم والعمالة هو

التكنولوجيا المتقدمة ، فالذى يرصد ما يدور فى العالم يشعر أن هذه التكنولوجيا موجهة لرفع الانتاجية وتحرير الانسان من بذل الجهد العضلى والذهنى لمواجهة متطلباته المتزايدة من السلع والخدمات من خلال اجهزة ومنظومات عديدة تعتمد اساسا على الالكترونيات الدقيقة وكذلك الانتقال السريع الى الاوتومية سواء فى الانتاج او المكاتب .

ثانيا : المتغيرات السياسية :

ان التغيرات السياسية المضطربة والتى صاحبت التغيرات الاقتصادية العالمية فى السبعينات واوائل الثمانينات قد تركت هى ايضا اثرها على التعليم ، وبعض هذ التغيرات كانت سليمة وايجابية وبعضها الاخر كان يتضمن الصراعات والصدمات ، ومن ثم كان لها الاثار السلبية على التعليم .

وفى هذه الاطار كانت الظاهرة الواضحة هى سعى الدول المستقلة حديثا نحو تحقيق الاستقرار السياسى ، كما تحاول الدول الاقدم المحافظة على استقرارها من الانهيار .

ثالثا : التغيرات السكانية :

ان الانظمة التعليمية فى البلاد النامية وجدت مشقة كبيرة فى الاحتفاظ بما تقدمه من خدمة للمجتمع فى مواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب الذين تقع اعمارهم فى نطاق سن الدراسة ، ومشقة اكبر بكثير فى تحقيق بعض التقدم نحو الاهداف التى تبنتها نظمها التعليمية . هذا السباق بين التعليم وبين النمو السكانى استمر بسرعة محمومة طوال السبعينات بلا أمل فى اى توقف طوال العقدين التاليين .

هذه الحقائق اثبتت واكدت ان غالبية من الاقطار النامية كانت فى الواقع قد حققت تقدما ملموسا ، قياسا على النمو الاحصائى لكل من جملة انتاجها القومى ولعدد المقيدين فى المدارس والجامعات ، ولكن الحقائق كشفت ايضا فى الوقت ذاته عن نمط من التنمية الاقتصادية والتعليمية مفرط فى عدم توازنه ، وفى عدم تكافئه ، فالفجوة بين الريف والحضر قد اتسعت بدلا من ان تضيق ، وانتشرت البطالة والبطالة المقنعه ، وتضاءل الانتاج الغذائى فى مواجهة الزيادة السكانيه وغيرها من مظاهر الخلل وعدم التوازن .

رابعا : المتغيرات العلمية والتكنولوجية :

يتميز عالمنا المعاصر بالتغير السريع ومعدلات التغير المتسارعة على كل انماط الحياة ، وذلك نتيجة كثرة الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية فى وسائل الانتاج والاتصالات والمعلومات ، وتسارعت معدلات الاكتشافات بصورة غير متوازنة بين المجتمعات ، مما خلق فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية ، وتتسع هذه الفجوة باستمرار . بالاضافة الى ذلك فان الزمن بين كل اكتشاف علمى وبين تطبيقه العملى اصبح يضيق بصورة مثيرة .

وقد أدى التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث الى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية ، ويكفى ان نذكر انه يصدر فى العالم الان اكثر من مائة الف دورية علمية فى مختلف المجالات الرئيسية يتراوح عدد البحوث فيها بين مليون ونصف الى مليونين ، هذا الى جانب مايصدر من كتب ومراجع وتقارير ونشرات مختلفة .

خامسا : التغيرات التعليمية :

من أهم هذه التغيرات ماطرأ من تغيير شامل على تعريف التعليم نفسه ، فحتى حلول السبعينات من هذا القرن كان التعليم فى عرف الناس مساويا للمدرسية وهو الانتماء لنظام التعليم الرسمى المالوف الذى يبدا بالصف الاول الابتدائى وينتهى باعلى مراحل الدراسة الجامعيه ، وطبقا لهذا التعريف فان تعلم الانسان يقاس بعدد سنوات دراسته وبنوعية ومستوى المؤهلات الدراسية التى يحصل عليها ، الا انه بحلول اوائل السبعينات اصبح من الواضح ان هذه النظرة للتعليم لم تكن فقط اضيق من ان تتماشى مع واقع الحياة ، بل انها ايضا تحول دون الاهتمام المطلوب باشكال اخرى من التعليم ، وتسئ الى التعليم النظامى نفسه ، كما انها ايضا لا تتماشى باية حال مع الخبرة اليومية حيث ان

هذا المفهوم للتعليم المرتبط بالمؤسسات مبنى على اساس ان المؤسسات التعليمية وحدها هى التى يمكنها ان تلبى كل الحاجات التعليمية للافراد ، وان ذلك يمكن تحقيقه دفعة واحدة اثناء السنوات الدراسية وان أى انسان لم ينتظم فى الدراسة يعتبر بالضرورة غير متعلم .

ولقد اكدت الدراسات ان نظم التعليم القائمة فى معظم انحاء العالم اصبحت تتسم بالتقادم المتزايد وبعدم التلاؤم مع مجتمعاتنا السريعة التغير ، ومن هنا فان كل هذه الانظمة تحتاج الى تغيرات وتجديدات ضخمة مستمرة ومتواصلة .

من هذا المنطلق كان الاهتمام بالتعليم اللانظامى ، والذى يعنى ان نشاط تعليميا منظما ومتدرجا يتم خارج اطار النظام الرسمى ليوفر نوعيات مختارة من التعليم لمجموعات خاصة من السكان ، الراشدين منهم والاطفال ، وطبقا لهذا التعريف فان التعليم اللانظامى يتضمن مثلا الدراسات الزراعية المسائية ، وبرامج التدريب على الفلاحة ، وبرامج محو الامية للكبار ، وبرامج التدريب المهنى التى تتم خارج النظام الرسمى واندية الشباب ذات الاغراض التعليمية الضرورية ، ومختلف البرامج المحلية للتثقيف فى امور الصحة والغذاء ، وتنظيم الاسرة والتعاونيات وما الى ذلك .

سادسا : تغيرات الانفاق على التعليم الجامعى :

يتسم الموقف فى الدول النامية ومع تزايد الانفاق على التعليم الجامعى باختيار أحد أمرين هما :

• وضع قيود على أى توسع اضافى فى عدد المقيدين وذلك للمحافظة على قدر من التوازن فى نوعية التعليم ونقص معدل البطالة بين المتعلمين فى ذات الوقت .

• الاستسلام لضغوط الطلب الشعبى على التعليم ،وذلك من خلال توزيع موارد تعليمية محدودة على عدد اكبر من الطلاب ويكون ذلك على حساب جودة التعليم وفاعليته .

ويتعرض الجزء التالى من الدراسة الى اهم صور الهدر و الفاقد فى التعليم الجامعى فى مصر وكيفية معالجتها .

الصور الرئيسية للفاقد والهدر فى التعليم الجامعى

ويمكن ايجاز صور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى فى المجالات الخمسة التالية :

اولا : بالنسبة للطلاب :

فى المرحلة الجامعية الاولى :

نظام القبول :

– ان اعتبار المجموع الكلى للدرجات فى الثانوية العامة (او بعد اضافة مجموع المواد المؤهلة للالتحاق بالكليات) هو المعيار الاساسى للمفاضلة بين رغبات الطلاب ، ورغم ان هذا المعيار يحقق ظاهريا مبدأ تكافؤ الفرص ، فقد ادى الى اهدار ميول وقدرات الطلاب كما ساهم ايضا فى الاقبال على التعليم مهما كانت الكلية المتاحة للطالب .

– قصور البيانات والمعلومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية .

– يتمثل الهدف الاساسى للقبول فى محاولة استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة دون مراعاة لاحتياجات سوق العمل فى المجالات المختلفة ، وعدم مراعاة الطاقة الاستيعابية والامكانات المتاحة فى بعض الكليات .

– عدم زيادة وكفاية الامكانات المادية والتعليمية مع زيادة عدد الطلاب مما أدى الى تدهور المستوى التعليمى والعالى للخريجين ، ويمثل ذلك اهدارا نتيجة لانخفاض مستوى ادائهم لاعمالهم .

– عدم وجود قنوات تسمح بسهولة تنوع التعليم ومستوياته أدى الى اخلال التوازن بين التعليم الفنى والتعليم الجامعى .

نظم الدراسة والتقويم :

– جمود النظم الدراسية التى تحكم كلياتنا على نظام العام الدراسى الكامل فى معظم الكليات او نظام الفصول الدراسية كما فى كليات الزراعة او نظام المراحل الدراسية كما فى كليات الطب والعلوم ، وتأخر تجربة الأخذ باقتراح نظام الساعات المعتمدة فى الكليات التى تسمح إمكاناتها بذلك رغم المناداة بهذا الرأى فى دراسات عديدة منذ سنوات مضت ، وما يتمتع به هذا النظام من مزايا اهمها اتاحة الفرصة الطالب فى حرية اختيار بعض المقررات التى يميل اليها والتى تتفق مع قدراته ، الامر الذى يخفف الى حد ما من عيوب نظام القبول ، كما يحد بعض الشئ من نسب التسرب ، هذا بالاضافة الى اتاحة مقررات

عديدة ، وبالتالى فان اختيار الطالب من هذه المقررات المتعددة يؤدى الى تعظيم عائد العملية التعليمية بتخريج نوعيات متعددة من الخريجين ، ومن هذا المنطلق يجب ان تصوب امكانات الجامعات لتتسق مع ادخال نظام الساعات المعتمدة تدريجيا ، وذلك بتوفير الامكانات التعليمية والتنظيمية والادارية اللازمة لتطبيق هذا النظام .

– الاعتماد على الكتاب الجامعى المقرر والمذكرات له تاثيره السلبى على العملية التعليمية وعلى اكتساب الطالب مقومات الاستيعاب وقدرات التعليم الذاتى ، وعلى تنمية روح الابداع والابتكار فى شخصيته والتى تاتى عادة عن طريق تزود الطلاب بالمعلومات بالرجوع الى مصادر المعرفة المختلفة من مكتبات وكتب ومراجـــع ومصـــادر البيانات والمعلومات .

– ان اكثر اساليب التعليم استخداما فى بعض كلياتنا هو اسلوب التلقين والمحاضرات باعتبارها ابسط الوسائل . وقد ادى عدم استخدام الاساليب الاخرى التى تعتمد على المناقشة ومجموعات البحث الى القصور فى تنمية قدرات الطلاب وبناء شخصيتهم وصقل مواهبهم .

– قلة الفرص الجادة للتدريب العملى والميدانى الجيد للطلاب ادت الى اضعاف روح البحث العلمى والقدرة على التعبير عن الافكار والآراء وإعداد الطالب وتهيئته لسوق العمل .

– قلة استخدام التقنيات الحديثة فى ميادين التعليم والاستعانة بالاجهزة السمعية والبصرية الحديثة مثل الدوائر التليفزيونيه المغلقة والشرائح والافلام العلمية والميكروفيلم واجهزة الراديو والتسجيل والفيديو التعليمى والكمبيوتر والنماذج المجسمة ومعامل اللغات كوسيله معينة وضرورية لرفع كفاءة العملية التعليمية .

– ان جمود العملية التعليمية على مستوى اقسام الجامعة وكلياتها وعدم اتاحتها تحول الطالب من تخصص الى آخر كلما دعت الضرورة الى ذلك دون فقدان مؤثر او هدر ، أدى الى ندرة الكوادر من المتخصصين فى العلوم البينية رغم الارتباط والتكامل بين كثير من التخصصات وزيادة الحاجة الى إعداد نوعيات جديدة من الخريجين فى هذه المجالات .

– جمود الخطط الدراسية ومقرراتها ومناهجها وعدم ملاحقتها للتطور العلمى السريع ، وامتلاء بعض المقررات بالحشو ، بل وازدواجية تدريس العديد من الموضوعات فى اكثر من مقرر ولنفس الطالب ، ادى الى زيادة عدد الساعات الدراسية المخصصة لها دون مبرر ، والى النمطية فى الجامعات دون مراعاة تطوير هذه المناهج وتحديثها المستمر بما يتلاءم مع التقدم العلمى واحتياجات البيئة .

– ان طرق الامتحانات والتقويم التقليدية المتبعة فى اغلب الكليات والتى تعتمد على اختبار قدرة الطالب على استظهار المعلومات واسترجاعها ادت الى اضعاف قدرته على الاستيعاب واعمال الفكر والتحليل وتكوين الرأى واستنتاجه .

– عدم الاهتمام باللغات الاجنبية – الامر الذى يمكن الطالب من القـــدرة على التعلـــم الذاتـــى والاطـــلاع على المراجع والدوريات باكثر من لغة .

– ان رفع كفاءة العملية التعليمية يعتمد على حد كبير على طول العام الدراسى ، وجامعاتنا تعانى من اختصار مدة العام الدراسى ، حيث يبلغ عدد اسابيع الدراسة الفعلية مابين ٢٢ الى ٢٥ اسبوعا فى الوقت الذى تنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على ان تكون مدة الدراسة ثلاثين اسبوعا ، وبالمقارنة بمدة الدراسة فى الجامعات المتقدمة نجد أنها تبلغ اكثر من ٣٢ اسبوعا من الدراسة الفعلية بعد استبعاد الاجازات والعطلات مع مراعاة تخصيص اقل مدة ممكنة للامتحانات الفصلية او النهائية .

تكوين الطالب الجامعى :

رغم ان الطالب الجامعى هو نتاج مجتمعه ، تؤثر فيه عوامل عديدة قبل التحاقه بالجامعة مثل الاسرة والمدرسة والمجتمـــع الصغير المحيط به ، ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والمناخ العام من جوانبه المختلفة ، سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية ، فان على التعليم الجامعى دورا كبيرا فى صقل وتنمية قدراته على التفكير وحل

المشاكل او مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقت فراغه وعلى الكشف عن اهتمامه وقيمه ، وعلى تحديد اهدافه وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطة به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة فى التاثير عليهم والتاثر بهم والعمل بروح الفريق معهم ، وكذلك القدرة على اختيار العمل والسعى لايجاده والاحتفاظ به واتقانه ، او تغيير عمله اذا لزم الامر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام فى تنميته . كل هذه المهارات والقدرات يجب ان تصقلها الحياة الجامعية وتنميها بل وتزيد عليها ، بدلا من صب الطالب فى قوالب جامدة لاتجعله عنصرا فعالا فى اقامة المجتمع المنتج .

الرسوب والتسرب :

اذا كان تعريف الرسوب بانه قضاء الطالب اكثر من المدة المقررة رسميا بكلية ما نتيجة عدم نجاحه فى الامتحان ، واذا عرف التسرب بانه ترك الطالب للكلية نهائيا بدون الحصول على مؤهل ، فان دراسة هذه الظاهرة بطريقة علمية لها اهميتها ، حيث ان تخفيض نسب الرسوب والتسرب هو اسرع الطرق لتوفير الاماكن لطلاب اخرين ، ومن ثم توفير جزء من ميزانية التعليم ، كما ان تخفيض نسب التسرب قد يوفر قوة عاملة مبكرة للمجتمع لها عائدها المجتمعى والفردى ، بالاضافة الى توفير جزء من ميزانية مؤسسات التاهيل والتدريب التى قد تنظم للمتسربين .

والتسرب يشمل صورا عديدة اهمها :

- الذين تسربوا اثناء العام الدراسى .
- الذين تسربوا من الفرق الدراسية المختلفة نتيجة استنفاد مرات الرسوب .
- الذين نجحوا فى اجتياز صف دراسى ، ومع ذلك تسربوا من الصفوف المختلفة نتيجة اسباب اخرى .
- الذين رسبوا فى الامتحان النهائى او تغيبوا عنه ولم يستطيعوا استكمال دراستهم .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الراسبين كيفيا والمتسربين داخليا قد يكون مستواهم العلمى اقل من الراسبين كميا والمتسربين فعليا ، وكل مافى الامر ان لديهم درجة أعلى من المثابرة .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بان الفرصة التعليمية تفقد جزءا كبيرا من قيمتها الحقيقية اذا كانت بغير كيف مناسب ملائم لصاحبها ، واذا كانت غير موظفة لتلبية مطالب مجتمعها ، واذا كانت غير مسهمة فى تغيير هذا المجتمع وتطويره نحو الاجود والانفع والاكفا .

فى مرحلة الدراسات العليا والبحوث :

لما كانت انجازات ومستويات الدراسات العليا تتوقف بالدرجة الاولى على كفاءة وقدرات القائمين عليها ، وبالتالى على نموهم وكفايتهم عدديا وكيفيا ، فان الامر يقتضى ان تنال الدراسات العليا لجامعاتنا الاهتمام الكافى والتطوير المستمر . اذ بقدر ما تصل اليه المنظومة الفرعية من النظام الجامعى من انجازات فعاله وبقدر ما تنال الدراسات العليا وبرامجها من تخطيط ورعاية وبقدر ما يعود من فائدة على قطاعات التنمية فى البلاد ، بقدر ما ترتفع قيمة الجامعة ويتاصل دورها فى المجتمع .

– وتشير الاحصائيات الى ان متوسط نسب الطلاب المقيدين لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون اضافة الطلاب المسجلين للدبلومات يتراوح بين ٥.٥ ٪ الى ٧.٨ ٪ من جملة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات فى مرحلتى الدرجة الجامعية الاولى والدراسات العليا وذلك خلال الخمس سنوات الاخيرة ، وهذا يوضح مدى انخفاض حجم الدراسات العليا بالجامعات بالمقارنة بجامعات بعض الدول المتقدمة والتى تتراوح فيها هذه النسبة من ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

– تتراوح نسبة خريجى مرحلة الدراسات العليا ما بين ٨ ٪ الى ٩ ٪ من جملة الخريجين بالجامعات . واذا قيست نسب خريجى مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون اضافة الحاصلين على الدبلومات الى جملة الخريجين فان متوسط هذه النسب خلال السنوات العشر الماضية يصل الى ٤،٧ ٪ ، مما يوضح ضآلة حجم مخرجات التعليم الجامعى

فى هاتين المرحلتين اذا ماقورن بمعظم جامعات الدول المتقدمة والتى تتراوح فيها هذه النسبة ما بين ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ .

– وبالنسبة لكفاءة الدراسات العليا ممثلة فى نسبة الخريجين الى المقيدين فيصل متوسطها الى ١٦ ٪ لدرجات الماجستير وتـرتفع الى ١٩ ٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه مما يبين انخفاض كفاءة الدراسات العليا بالجامعات المصرية وزيادة نسب الهدر فى هذه المرحلة .

– اما بالنسبة لدرجة الدكتوراه فان نسبة من امضى فترة العامين فاكثر وهى الفترة المحددة للحصول على درجة الدكتوراه تبلغ حوالى ٥٣.٣ ٪ على مستوى الجامعة ، وتتباين هذه النسبة فى الكليات المختلفة حيث تبلغ حدها الادنى فى كليات الاداب (٣٩.٥ ٪) وحدهـا الاقصى (٦٩.٦) فى كلية الحقوق .

وتبلغ نسبة الذين تجاوزوا الحد الاقصى المسموح به لفترة التسجيل وهى مدة خمس سنوات للحصول على الدرجة العلمية حوالى ١٣.٢ ٪ وذلك على مستوى الجامعة وترتفع هذه النسبة فى كلية دار العلوم حيث تبلغ ٢٢ ٪ والتربية ٢٠ ٪ ، والطب ١٧.١ ٪ ، والحقوق ١٦.٢ ٪ .

وحيث ان زيادة مدة بقاء الطالب للحصول على الدرجة العلمية يمثل نوعا من الهدر والجهد والنفقات ، ومن واقع المؤشرات الاحصائية السابقة ، فان الامر يقتضى اعادة النظر فى نظام الدراسات العليا ، والتحسين المستمر لاساليب انتقاء المرشحين للدراسات العليا ، فليس كل خريجى الجامعات لديهم المقومات المطلوبة للبحث العلمى ، كما وان مستوى التعليم الجامعى وما قبله يحتاج الى التحسين والتطوير بهدف رفع مستوى الخريجين ، على نحو يؤدى الى بناء الطالب وتنمية قدراته على التفكير والاستنتاج ، وبالتالى الى رفع كفاءة الاداء فى مرحلة الدرسات العليا .

– ان عدم اتقان طلاب الدراسات العليا للغات الاجنبية يضعف من قدراتهم على مسايرة التطور السريع فى العلوم والرجوع الى المصادر الاجنبية من مراجع ودوريات ، ومن ثم فان الامر يتطلب وضع المزيد من قواعد ضبط القبول للقيد بمرحلة الدراسات العليا من اشتراط حصول الطالب على مستوى معين فى اللغة الاجنبية التى تتناسب مع تخصصه .

– الافتقار الملحوظ الى امكانات البحث العلمى سواء من حيث الاجهزة او الخامات او المراجع والدوريات العلمية او الموارد المالية المخصصة للبحث العلمى فى موازنة الجامعات .

– ان تحديد موضوعات الرسائل الجامعية يتم عادة بواسطة مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات ، ولا يوجد تنسيق بين هذه الموضوعات على مستوى الجامعات ، كما لايوجد الاطار التنظيمى الذى يربط بين هذه الموضوعات وقضايا التنمية فى المجتمع مما يمثل هدرا ملحوظا فى الاستفادة من نتائج هذه البحوث التى تقوم على موارد مادية وبشرية محددة وذات كفاءة مرتفعة . هذا بالاضافة الى غياب خطة للبحوث داخل الاقسام العلمية .

– غياب قنوات الاتصال ذات الاتجاهين بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين المؤسسات والهيئات الانتاجية والخدمية من جهة اخرى ، والتى من الممكن ان تساهم فى تنظيم البحوث الموجهة لخدمة هذه المؤسسات ، بالاضافة الى ان هذه المؤسسات يمكن ان تساهم فى تمويلها .

– يبلغ عدد اعضاء البعثات الخارجية الذين تخلفوا عن العودة من مقار بعثاتهم بعد انتهاء دراستهم نحو ٦٥٥ مبعوثا خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٤ مما يشكل نصيبا كبيرا من الهدر ممثلا فى نفقات هذه البعثات ونفقات التعليم فى المراحل السابقة ، هذا فضلا عن الفاقد الممثل فى الاستفادة من هذه العقول المهاجرة . ويقتضى الامر دراسة هذه الظاهرة والعوامل المؤثرة عليها سواء كانت من ناحية جهة التمويل أو مقار هذه البعثات او التخصصات التى تزيد فيها هذه النسبة ومحاولة علاجها .

وهنا يجدر الاشارة الى السياسة التى اتبعتها وزارة التعليم العالى واللجنة التنفيذية العليا للبعثات من الاهتمام والتركيز على نظام الاشراف المشترك والذى يعد من إحدى مزاياه الهامة تقليل نسب هجرة العقول .

– انقطاع المشرف على رسائل الماجستير او الدكتوراه نتيجة

إعارته للخارج اثناء فترة الاشراف يتسبب عنه اعاقة استمرارية البحث وزيادة مدة الحصول على الدرجة العلمية .

– عدم التوسع فى دبلومات الدراسات العليا المهنية والتطبيقية التى تتلاءم مع احتياجات القطاعات الانتاجية والخدمية ، وذلك بالرغم من ميزاتها المتعددة حيث ان هذه الدبلومات تعتبر اول درجة للتخصص .

ثانيا : بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة :

– تشير الاحصائيات الى وضوح التباين فى نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب بالكليات المختلفة ، كما ان هذه النسب تختلف اختلافا واضحا فى الكليات المتناظرة بالجامعات المختلفة ، ويزداد هذا التباين وضوحا اذا ما قارنا بين الكليات المتناظرة فى الجامعات الاقدم والجامعات الاحدث حيث نجد هذه النسب اكثر انخفاضا فى معظم كليات الجامعات الاحدث .

ورغم وضوح هذا التباين ومع التسليم بضرورة علاجه ، الا انه لايمثل حلا جذريا ، فالانتاجية او الكفاية لاتتوقف فقط على مجرد أعداد هيئة التدريس بل تتصل بمد خلات وتفاعلات متعددة منها ما يتوافر لاعضاء هيئة التدريس ، من امكانات مادية وتفاعلات ذهنية وحراك مهنى ، ومستوى ودرجة اتقانهم لمهارات المهنة تدريسا وبحثا وتقويما ، ومدى قدرتهم – كافراد وادارة – على تحريك عناصر النظام ، وعدد ساعات عملهم الفعلية حسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الاولى وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتحضير للمحاضرات وكذلك ساعات عملهم فى البحث والاشراف على الرسائل العلمية والاعمال الادارية والانشطة الريادية والامتحانات ... الخ .

نخلص من هذه التحفظات الى انه يمكن مضاعفة أعداد هيئة التدريس مرات ومرات ومع ذلك تظل انتاجية التدريس كما هى بل تنخفض . فقد يزداد العدد وتنخفض النوعية ، وقد يزداد وتظل التقليدية مسيطرة على استراتيجيات التدريس والمناهج والتقويم ، وقد يزداد ومع ذلك لا يوجه اعضاء هيئة التدريس جهدا اكبر وزمنا اطول وبحثا اعمق لشئون جامعاتهم وطلابهم ، وقد يزداد ومع ذلك تلتهم اعمال الامتحانات وغيرها من الشئون الادارية وقتا اطول فتستهلك طاقاتهم فى دروب فرعية لها علاوة على التشتت نتيجة لزيادة ساعات التدريس عن النصاب القانونى بالانتداب وخلافه .

ومن هنا نؤكد ان رفع مستوى انتاجية وكفاية الجامعة يفترض استراتيجية شاملة تعالج جميع النظم الفرعية بحيث يرشد جميع الامكانات الراهنة ، مع تزويد ها بما يلزمها من تقنيات مادية وعقلية شريطة ان تستثمر جميعها الاستثمار الامثل لتعطى أعظم ناتج .

– ان المعوقات المادية والادبية المتعلقة بالاستاذ الجامعى وعدم تناسب الجهد الذى يبذله فى الاشراف على البحوث واوجه الانشطة الاخرى مع العائد المادى او الادبى ، ادت الى عدم التوازن بين أعباء اعضاء هيئة التدريس فى الاشراف على الرسائل الجامعية وعدم ارتباطها بأعداد الطلاب او خطة التعليم او التنمية فى المجتمع ، وبالتالى الى ضعف قدرة اقسام الدراسات العليا بالجامعات على تخريج الكوادر الفنية العالية بالمعدل المناسب .

– ان عدم تحديد هياكل وظيفية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة قد ادى الى انقلاب الهرم الوظيفى ببعض الاقسام وبالتالى الى عدم التوازن بين الاعباء فى الاقسام المتناظرة بالجامعات المختلفة مما سبب هدرا فى بعض الاحيان وعجزا فى أحيان أخرى .

– ان غياب التقويم العلمى المستمر لاعضاء هيئة التدريس ، ادى الى توقف بعض الذين وصلوا الى درجة الاستاذية عن العطاء وبخاصة فى مجال قيادات البحث العلمى .

– توضح الاحصائيات ان نسبة الموفدين سنويا فى مهمات علمية خلال السنوات الخمس الماضية لا تتجاوز ٢ ٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة اذا ما كنا نهدف الى رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس البحثية . بالاضافة الى ذلك يقترح الاستزادة من دعوة اساتذة الجامعات الاجنبية المرموقين والمساهمة فى

المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية على نطاق اوسع وذلك لتمكين اعضاء هيئة التدريس من المتابعة والتفاعل مع التطورات الحديثة فى تخصصاتهم .

– ان فئة الفنيين المعاونين للباحثين والعلماء والذى يقع عليهم دور مساعدة الباحثين فى التحضير لتجاربهم ورصد نتائجها ، بالاضافة الى تشغيل الاجهزة العملية وصيانتها – تعتبر قليلة ، ان لم تكن نادرة ، وفى كثيرمن التخصصات لايتوافر هذا الكادر المؤهل من المعاونين اما بسبب عدم تاهيلهم العلمى الكافى او لعدم وجود الحوافز المادية التى تشجعهم على العمل فى هذا المجال .

– وجود عجز واضح فى الجهاز الادارى المدرب المسئول عن المعلومات والمسئول عن الاعمال الادراية والمالية ، وكذلك الكوادر الفنية التى تستطيع تقديم الخدمة المكتبية المتطورة .

ثالثا : بالنسبة للامكانات والتجهيزات :

– اذا استعرضنا حالة المعامل والتجهيزات فى معظم جامعاتنا نجد انها تعانى الكثير من النقص ، والمتوفر منها يعوزه التنسيق والتخطيط مع المعامل الاخرى بنفس الجامعة . فالمعامل مثلا تفتقر الى التجهيزات الحديثة ، كما ينقصها قطع الغيار والكميات الاحتياطية من المواد المستهلكة . كما لا يوجد إعلام كاف عما هو موجود من اجهزة بحيث يسمح لاى باحث بمعرفة المعلومات الكافية عن تجهيزات المعامل الاخرى فى الجامعات المختلفة او حتى نفس جامعته .

– تعتبر المكتبات الجامعية العلمية بمقوماتها من مراجع علمية حديثة ودوريات مسلسلة مرتبة ، وخدمة مكتبية متطورة سواء عن طريق تيسير الاطلاع والتصوير او توفير نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية – معيارا أساسيا عند تقويم الجامعة ويدل على رفعتها ومكانتها بين غيرها من الجامعات . ومن هنا فان الامر يقتضى الاهتمام بحصر المراجع والدوريات العلمية بمكتبات الجامعات والكليات والعمل على توفير الحديث منها ، والإعلام عنها بصفة دورية للباحثين واعضاء هيئة التدريس مع العناية بتقديم الخدمات المكتبية المتطورة .

– عدم كفاية القدر المناسب من الدوريات والمجلات العلمية التى يمكن ان تتسع لنشر بحوث الالاف من اعضاء هيئة التدريس والباحثين فالنشر العلمى فى الداخل يتيح فرصة اكبر للاستفادة من نتائج تلك البحوث سواء بالنسبة للباحثين الاخرين او للجهات المستفيدة ، كما انه يعتبر فى حد ذاته حافزا لمزيد من البحوث والتجريب والانتاج العلمى وخاصة اذا اقترن بتحريات علمية على نفس المستوى تفيد عمله وتبين تقدمه فى دائرة من التفاعل العلمى البناء .

– يلاحظ ان هناك عديدا من الصعاب بشان المنشآت والمرافق الجامعية من أهمها عدم مقدرتها على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب بسبب تخطيط انشائها وصعوبة اجراء عمليات صيانتها واصلاحها ، وبالتالى انخفاض المدى الزمنى لانتاجية هذه المبانى .

– تشير البيانات الاحصائية الى ان اعتمادات الباب الاول من موازنة الجامعات فى العام الجامعى ٨٦ / ١٩٨٧ والخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت تمثل نسبة تصل الى حوالى ٦٠٪ من جملة الموازنة ، بينما تبلغ نسبة الباب الثانى والخاص بالخامات والادوات التعليمية الصغيرة والتجهيزات والتغذية ومستلزمات التشغيل الاخرى نحو ١٦.٥٪ ونسبة الباب الثالث والخاص بالاستمارات واقسام التعليم والمستشفيات الجامعية والاسكان الطلابى والبحوث العلمية حوالى ١٨ ٪ بينما تصل نسبة الباب الرابع إلى حوالى ٥.٥ ٪ وهو خاص بالتحويلات الرأسمالية واقساط الديون .

ومن هذا يتضح ضعف الموارد المالية المخصصة للعملية التعليمية والبحثية بالجامعات بالمقارنة باعتمادات الاجور والمرتبات والمكافآت .

– ان عدد العاملين من الاداريين والفنيين والخدمات المعاونة فى الجامعات الاثنى عشر يبلغ نحو ٧٨،٠٠٠ بينما يبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نحو ٣٦،٠٠٠ مما يوضح ان الانفاق على الاعمال الادارية يستنفد جانبا كبيرا من موازنة الجامعات ، هذا ورغم ضخامة هذا الكادر الادارى إلا ان الجامعات تفتقر الى الفنيين المدربين والمؤهلين لمعاونة الباحثين والقادرين على صيانة وتشغيل الاجهزة العلمية .

رابعا : بالنسبة للجوانب الادارية والتنظيمية :

– اذا كان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له قد اشار فى مادته الاولى الى كفالة الدولة استقلال الجامعات ، كما اعطى بعض المرونة للجامعات فى ادارة شئونها المالية والادارية بنفسها الا انه قد وردت به بعض النصوص التى تقيد من حرية الجامعات فى التصرف ، الامر الذى يؤثر فى النهاية على كفالة تنفيذ واستمرارية تادية الخدمة التعليمية والبحثية وتحقيق اهداف التعليم الجامعى بالصورة التى يتطلبها القانون ذاته ومن هذه القيود خلو القانون من النصوص المتعلقة بمبدأ تفويض السلطات والتقيد بنظام المحاسبات وادارة الاموال ، وعدم امكانية زيادة الاعتمادات الحكومية التى تقرر للجامعة .

– عدم تحقيق التوازن العادل بين تدخل الاجهزة المختصة بالتنظيم والادارة والمحاسبة والرقابة والتوجيه والمتابعة من خارج الجامعات وداخلها بما يحقق استقلال الجامعة فى مسائلها الخاصة ، ويؤمن الرقابة العامة فى الوقت نفسه فيما يتعلق بمبدأ صيانة المال العام ومقاومة انواع الانحراف .

– الحاجة الى تطوير وتحديث النظم الادارية بالجامعات بما يتلاءم مع دورها الفعال ومسئولياتها فى تحقيق أهداف الجامعة ، وان يتم اتباع نظام المركزية واللامركزية فى اطار السياسة العامة للجامعة بحيث يطبق مبدأ اللامركزية فى ادارة شئون الاقسام والاجهزة العلمية والبحثية على جميع مستوياتها فى الجامعة وذلك حفاظا على استقلالها الذاتى ونظرا لطبيعة وخصائص انشطتها ، وان يطبق مبدأ المركزية فى اضطلاع ادارة الجامعة بمسئولية التنسيق والتخطيط لأجهزة ووحدات الجامعة التنظيمية ، مع اعطاء هذه الوحدات صلاحيات الاشراف والتنفيذ لامركزيا .

– الحاجه الى استخدام نظام المحاسبة بالموازنات التقديرية بجانب نظام المحاسبة المالية ، مع ادخال نظام محاسبة تكاليف الاعمال والخدمات ، حيث تفيد هذه الانظمة فى اعمال التخطيط وتحديد معايير الاداء والتقويم والرقابة .

– عدم التوسع فى استخدام الاجهزة الحديثة والمتطورة فى مختلف نواحى الادارة الجامعية وفى شئون الطلاب والامتحانات وجمع وتخزين ونشر المعلومات ، وندرة استخدام نظام بطاقات تسجيل الطلاب ونظام بطاقات تسجيل الاجهزة العلمية التى تدون فيها كافة المعلومات والبيانات بما ييسر استخراج البيانات الخاصة بالطلاب ورفع كفاءة استخدام الاجهزة العلمية وضمان تشغيلها بأقصى طاقة لها .

– عدم تبسيط الاجراءات التى تؤدى الى اختصار الدورة المستندية التى تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها واختصار خطوات اتخاذ القرار .

– عدم الاهتمام الكافى بتدريب الهيئة الادارية فى الجامعة على الاساليب الحديثة والمتطورة فى الادارة عن طريق الدورات التدريبية لجميع القيادات الادارية على مختلف مستوياتها ، وربط نظام الحوافز والترقيات بالانتظام والنجاح فى هذه الدورات .

– ان ضخامة القوة العاملة من الخدمات المعاونة لو احسن تدريبها مهنيا لامكن الاستفادة منها فى اعمال الصيانة والسباكة والنظافة بما يؤدى الى رفع كفاءة استخدام المبانى الجامعية ودفع عجلة العمل بها .

– عدم وضوح دور بعض الاجهزة الجامعية المختصة فى مجال تطوير الادارة الجامعية ، حيث لم تحظ الادارة الجامعية بالاهتمام الكافى من المجلس الاعلى للجامعات الذى يمثل قمة التنظيم الجامعى .

– ضآلة المعلومات المتوفرة عن الجامعات عامة والادارة الجامعية خاصة وصعوبة الحصول عليها مما يعوق فرص البحث والدراسة فى هذا المجال .

– رغم مايتضمنه نظام اتخاذ القرار عن طريق المجالس الجامعية من مزايا ، فان له ايضا بعض العيوب التى تتمثل فى زيادة التكلفة فى الوقت الحالى ، وشيوع المسئولية وصعوبة الوصول الى الرأى الواحد فى كثير من الاحيان ، وخطورة اختيار الحل الوسط الذى يرضى جميع الاطراف رغم انه لايمثل الرأى السليم . وهذا يتطلب النظر فى تحديد

الموضوعات التى تستلزم تفويض القيادات الجماعية فى اتخاذ القرارات بشأنها اختصارا للوقت وتوفير النفقات .

- انشغال المجلس الاعلى للجامعات بالمسائل الخاصة بادارة الجامعات قد قلل من قيامه بدوره كمجلس على المستوى القومى .

خامسا : بالنسبة لتخطيط التعليم الجامعى :

ان تخطيط التعليم يجب ان يتم ضمن اطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن ان يحقق اهدافه . والواقع ان فقدان الارتباط بين تخطيط التعليم وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من ناحية إعداد القوى العاملة - يؤدى اما الى نقص المهارات المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية ، واما الى خلق البطالة بين المتعلمين .

وقد تلجا الدولة الى معالجة هذه البطالة عن طريق استخدامهم في غير ما اعدوا له ، وهو ماينطوى على خسارة اقتصادية او ضيق نفسى للعاملين ، أو عن طريق تشغيلهم دون ماحاجة الى خدماتهم وهو ما يشكل فائض عمالة بما يترتب عليه من ضياع اقتصادى وانتشار روح التكاسل وانخفاض انتاجية العاملين .

هذا ولا يبنى تخطيط التعليم على اساس الاحتياجات الحالية ، بل يجب أن يؤخذ فى الحسبان الاحتياجات المستقبلية عندما يتم تخريج الدارسين المقبولين فى الوقت الحاضر . فالسياسة التعليمية هى بطبيعتها سياسة طويلة الامد تستند الى الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعيه طويلة الاجل .

واذا كانت الخطة التعليمية يجب ان تعد فى اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان الخطة الاخيرة تتاثر بدورها بالخطة التعليمية . فانتشار التعليم وارتفاع مستواه له تاثيره المباشر فى مستوى المعيشة وبالتالى فى حجم الاستهلاك وأنماطه ، كما يؤثر فى الكفاية الانتاجية وبالتالى فى حجم الانتاج ونوعيته .

وان قيام الجامعات بدورها فى إعداد القوى العاملة المؤهلة تاهيلا عاليا فى كافة التخصصات يتطلب بداهة ان يكون مسبوقا بتحديد الاحتياجات المستقبلية منها ، وتحديد الطلب المستقبلى على القوى العاملة يعتبر امرا لايستهان به ، ولا يمكن التنبؤ به بدقة تامة وخاصة على المدى الطويل ، حيث تحكمه عوامل عديدة ليس من الناحية العددية فحسب بل من ناحيتى التخصص والمستوى كذلك .

وبالاضافة الى الجوانب الخمسة الرئيسية السابقة لصور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى ، فانه يجدر الاشارة الى الهدر والفاقد نتيجة انخفاض المستوى التعليمى والبحثى بالجامعات ، وكذلك الهدر والفاقد الناتج عن عدم الاستفادة من تقارير ودراسات اصلاح وتطوير التعليم الجامعى التى استمرت لسنوات عديدة وقام بها مختلف الهيئات والباحثون والمهتمون بشئون التعليم .

التوصيات

بعد استعراض اهم صور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى فى مصر والابعاد العريضة التى تؤثر فى هذه المرحلة التعليمية ، يتضح ان مشكلة الفاقد على الرغم من ضخامتها وخطورتها فانها فى معظم الحالات من نوع المشاكل التى لايتطلب حلها افكارا عبقرية او قوى خارقة او اموالا ينوء بها كاهل الميزانية ، اذ ان حل الجزء الاكبر من هذه المشكلة يكمن فى ان يقوم كل منا بواجبه ويعرف كل فرد عمله ويؤديه باخلاص واتقان وامانة .

فمشكلة الفاقد ليست مشكلة قيادات عليا فقط وليست مشكلة جماعات تعمل بالاجهزة والإدارات القائمة فحسب ، كما انها لم تكن يوما مقصورة على تصرفات الافراد وسلوكياتهم فى معيشتهم او فى تعاملهم وتفهمهم للمال العام وواجبهم فى الحرص والحفاظ عليه ، بل ان مشكلة الفاقد هى مشكلة هؤلاء جميعا ، والقضاء على الفاقد هو مسئوليتهم جميعا ، ولعله فى هذا السبيل على مستوى الافراد - ومع توعية منظمة ومدروسة تقوم بها اجهزة الاعلام - يمكن ان تختفى المشكلة من جانبهم اذا وجدوا المثل المقنع والقدوة الحسنة من القيادات والاجهزة المسئولة فى المواقع المختلفة .

ولمعالجة الفاقد والحد من الهدر بهدف رفع انتاجية وعائد

استثمارات التعليم الجامعي فان المجلس يوصى بماياتى :

أولا : بالنسبة للمرحلة الجامعية الاولى :

* دراسة سبل الانتقاء السليم للعناصر الطلابية التى تؤهلها قدراتها وميولها لمواصلة التعليم الجامعي وتستطيع ان تستفيد من امكاناته .

* التوسع فى قاعدة اختيار المقررات الدراسية تدريجيا بحيث يؤدى ذلك مستقبلا الى ادخال نظام الساعات المعتمدة فى الجامعات التى تسمح امكاناتها البشرية والتعليمية والادارية والتنظيمية بذلك ، نظرا لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاوج التخصصات (الدراسات البينية) ، واتاحة الفرص للطالب فى اختيار المقررات التى تتناسب مع ميوله وقدراته وملكاته . كما يتميز هذا النظام بالمرونة التى تؤدى الى عدم تشكيل الطلاب فى قوالب واحدة وجامدة ، والاقلال من الهدر والفاقد لاتاحة تحول الطالب من تخصص الى اخر بيسر وسهولة ، هذا بالاضافة الى امكان اتاحة عدد كبير من المقررات الحديثة التى يحتاجها المجتمع .

* العمل على تنويع اساليب ووسائل التعليم بالتوسع فى حلقات المناقشة والبحث ، والتدريب العملي والميدانى الجيد بما يؤدى الى استخدام الطالب للمعارف والمهارات بالطريقة المهنية ، وتنمية قدراته على التفكير النقدى المستقل .

* اعادة النظر فى التقييم والامتحانات التقليدية المتبعة فى اغلب الكليات ، بحيث تهدف الى قياس قدرة الطالب على الفهم والتحليل واستخلاص المعارف من مصادرها ، وقدرته على التعبير والاستقصاء والتفكير والابتكار بدلا من الحفظ والاستظهار ، على ان تكون عملية التقييم مستمرة ومنتظمة ، والاهتمام بمتابعة نتائجها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية والعمل على علاجها لرفع مستوى الخريج .

* العمل على الا تقل مدة العام الجامعى عن ٣٢ اسبوعا على الاقل من الدراسة الفعلية ، علما بان مدة العام الجامعى فى بعض الجامعات الاجنبية قد بلغت اكثر من ٤٠ اسبوعا .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بابعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية وغيرها من الانشطة غير التعليمية وان يخصص للطالب الوقت الكافى الذى يتيح له المشاركة الفعالة فى هذه الانشطة بما فى ذلك الجمعيات العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة مع تدعيم نظام الأسر والريادة الجامعية تدعيما لبناء الشخصية المتكاملة للطالب الجامعى .

ثانيا : بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا والبحوث :

* وضع معايير لاختيار الطلاب لكل من درجتى الماجستير والدكتوراه يكون من بينها اجراء اختبارات قياس تكشف عن مهارات الطالب الفكرية وقدراته البحثية واتقانه للغة اجنبية مناسبة . .

* العمل على متابعة تقدم طالب الدراسات العليا خلال دراسته ضمانا لجدية الدراسة ورفع مستواها وزيادة انتاجيتها والحد من الهدر فيها .

- التوسع فى نظام وتخصصات الدبلومات المهنية والتطبيقية فى الكليات المختلفة وفقا لاحتياجات قطاعات العمل المتنوعة واعتبار دبلوم الدراسات العليا أول درجة للتخصص .

* التنسيق بين الامكانات البحثية من موارد بشرية ومادية فى الاقسام العلمية المتناظرة والمتكاملة ، واستحداث برامج لدرجات مشتركة بين هذه الاقسام وتشجيع عمل الفرق البحثية بكفاءة عالية .

* تدعيم وتحديث المكتبات وفق التقنيات الحديثة ، واصدار نشرة دورية شاملة بالمقتنيات الجديدة لمكتبات الجامعات المختلفة ، وتكوين شبكة معلومات فيما بينها لتيسير استفادة المكتبات المختلفة بالمقتنيات المودعة فى احداها باستخدام الوسائل الالكترونيه الحديثة فى النقل الفورى للمعلومات وربط هذه الشبكة بمثيلاتها فى الخارج .

* التوسع فى نظام عقد الندوات العلمية الدورية على مستوى القسم

العلمى والتى يدعى اليها المتخصصون من الجامعات الاخرى ومراكز البحث العلمى والجهات المستفيدة ، حيث تعرض خلالها نتائج بحوث الدراسات الجارية بالقسم ، وذلك ضمانا وتأييدا لجدية الدراسة وللاستفادة بالاراء المختلفة ولرفع مستوى الرسائل العلمية الجامعية .

* وضع خطة للبحث العلمى على مستوى الجامعات يتم التنسيق بينها وبين خطط البحث العلمى بمراكز البحوث لتكون فى النهاية خطة قومية على مستوى الدولة يتم تطويرها وفقا للامكانات المتاحة واحتياجات ومتطلبات القطاعات الانتاجية والخدمية ولمواكبة التطور العلمى والتكنولوجى السريع ، مع العمل على الاستفادة من نتائج هذه البحوث وبحث امكان تطبيقها عمليا .

* رسم سياسة الايفاد فى البعثات الخارجية للحصول على الدكتوراه بحيث تتركز الخطة التنفيذية على التخصصات المستحدثة والنادرة ، وتقويم نظام الاشراف المشترك ، والعمل على تدعيم ايجابياته وازالة سلبياته ، والعمل على ان يتم تحديد موضوعات الايفاد الى الخارج بواسطة لجان فنية مثل لجان قطاعات التعليم الجامعى ، والتى تقوم فى الوقت ذاته بتحديد البلد والجامعة التى يوفد اليها الطالب واسماء الاساتذة المشرفين ، ووضع الضوابط التى تكفل عدم زيادة مدة البعثات الخارجية عن اربع سنوات الا عند الضرورة .

* بالنسبة لجميع انواع الايفاد يجب إعداد تقرير سنوى جاد يتضمن التقدم العلمى للمبعوث ويتقرر على ضوئه أحقيته فى الاستمرار فى بعثته ، هذا مع اصدار التشريعات والقوانين التى تضمن التعويض المناسب للدولة ممن يتخلف عن العودة الى الوطن .

ثالثا : بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة :

* التاكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس منذ سنوات من تحديد الهياكل الوظيفية للاقسام العلمية وفقا للتخصصات المطلوبة والتطور العلمى وبما يتناسب مع اعباء كل قسم ، وبحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات فى القسم المعنى .

* انشاء مراكز بغرض تنمية قدرات هيئة التدريس بالجامعات عن طريق عقد حلقات المناقشة وورش العمل لبحث ودراسة موضوعات التطور العلمى وملاحقة تقدمه ورفع قدراتهم فى بعض النواحى الادارية والعلمية والتعليمية .

* إجراء دراسة تحليلية عن توزيع ساعات عمل اعضاء هيئة التدريس والبحث العلمى والاشراف على الرسائل العلمية والاعمال الادارية والانشطة الريادية والاعمال الاستشارية ، وذلك بهدف التعرف على اوجه العجز أو الفائض فى التخصصات المختلفة .

* التوسع فى اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والمهمات العلمية والاسهام فى البحوث الهادفة لخدمة المجتمع ، وكذلك التوسع فى دعوة الاساتذة الزائرين من الجامعات والمراكز العلمية الاجنبية المتميزة .

* تحديد العدد الأمثل للرسائل العلمية التى يشرف عليها الاستاذ الواحد فى الجامعات المختلفة وذلك فى ضوء فهم كامل للامكانات والمدة الزمنية للدرجات العلمية وطبيعتها بالاقسام العلمية المختلفة .

* دراسة نظام تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمى لبعض الوقت ، مع منحهم الحوافز المناسبة والكفيلة بتشجيعهم لهذا التفرغ .

* إحكام قواعد نظم إعارات اعضاء هيئة التدريس الى البلاد العربية والافريقية بحيث لايتأثر مستوى العملية التعليمية ، وبما لايؤثر على استمرارية الاشراف على الرسائل الجامعية .

* دراسة اسلوب رفع مستوى النشر العلمى فى الجامعات والهيئات والجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نطاقه ، مع التاكيد على نظام التحكيم السليم وكذا الإعلام عن نتائج البحوث فى كتيبات علمية واصدار الببليوجرافات والمونوجرافات .

* توفير المساعدين الفنيين المدربين اللازمين لتشغيل وصيانة الاجهزة العلمية واجراء التحاليل ، وكذلك الافراد والخبرات المؤهلة لتقديم الخدمات المكتبية المستحدثة والتعامل مع الاجهزة الحديثة لتخزين واسترجاع المعلومات ، وكذا الجهاز المدرب على نظام الادارة العلمية الحديثة .

رابعا : بالنسبة للامكانات والتجهيزات :

* حصر الاجهزة المعملية الحديثة بالجامعات والعمل على صيانة

واصلاح الأعطال بها ، وإصدار نشرة دورية بها وذلك لتعميم الاستفادة منها ورفع كفاية تشغيلها .

* وضع خطة متدرجة لاستكمال الامكانات القائمة بالجامعات ومعاهد التعليم العالى وتحديث مساراتها فى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجى المستمرين ، مع التركيز على اولويات مدروسة فى حقول التخصص المؤثرة فى تنمية المجتمع .

* ضرورة وجود معايير مرجعية للمبانى الجامعية وان تكون مواصفاتها طبقا لحجم الاعمال وطبيعتها .

* تدعيم وتحديث المعامل طبقا لاولويات تتفق مع رؤية وخطة الجامعة الملحة والمستقبلية وذلك بواسطة لجان متخصصة على مستوى الجامعة والكلية والقسم .

* اجراء دراسات شاملة حول اقتصاديات التعليم الجامعى للاسترشاد بما تكشفه من نتائج فى كيفية استخدام الامكانات المتاحة باعلى كفاءة ممكنة ، وتحقيق افضل عائد باقل هدر او فاقد .

* تخصيص موازنة مستقلة وموحدة لكل جامعة فى هيئة « اعانة » من الحكومة تمثل نسبة سنوية من الدخل القومى ، وتشمل الاعانة ابواب الميزانية كلها ، ويكون للجامعة الاحتفاظ بما لاتنفقة فى سنة مالية وترحيله الى سنة مالية اخرى ، دون ان يخصم ذلك من جملة الاعانة التى تخصصها لها الدولة فى السنة اللاحقة . هذا ويترك للجامعة حرية التصرف فى هذه الاعانة فى حدود السياسات المعلنة والمعتمدة لنشاطات الجامعة .

خامسا : بالنسبة للجوانب الادارية والتنظيمية :

* تطبيق مبدأ اللامركزية فى ادارة شئون الاقسام والاجهزة العلمية والبحثية على جميع مستوياتها فى الجامعة ومبدأ المركزية فى اضطلاع ادارة الجامعة بمسئولية التنسيق والتخطيط لاجهزة ووحدات الجامعة التنظيمية مع اعطاء هذه الوحدات صلاحيات الاشراف والتنفيذ لامركزيا .

* تبسيط الاجراءات التى تؤدى الى اختصار الدورة المستندية التى تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها ، والتوسع فى تطبيق مبدأ تفويض السلطات فى الموضوعات التى لاتستدعى نظرها فى المجالس واللجان اختصارا للوقت وتوفيرا للنفقات .

* اعادة النظر فى اسلوب تشكيل اللجان الجامعية المختلفة (لجان المبانى - التجهيزات والمعامل - الموازنة - شئون الطلاب - شئون الدراسات العليا والبحوث .. الخ) بحيث تكون تخصصية وليس بحكم وظائف الافراد .

* التدقيق فى اختيار القيادات الجامعية على جميع مستوياتها بحيث تكون قادرة على الادارة الرشيدة .

* انشاء مركز يتولى القيام ببحوث ودراسات تطوير التعليم الجامعى ، وان توفر له المقومات والاعتمادات التى تلزم للقيام بمثل هذه البحوث والدراسات .

توصيات عامة :

* اجراء دراسة مسحية استقصائية متأنية لخريطة سوق العمل بهدف تحديد الحاجات الفعلية المستقبلية لخريجى الجامعات ومعاهد التعليم العالى والفئات المعاونة والمكملة لهم ، فى ضوء استراتيجية العمل القومى وخطط وسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية للاسترشاد بها فى تحديد الأعداد التى تقبل فى الجامعات سنويا بما يتناسب مع نتائج هذه الدراسة .

* زيادة الاهتمام بتطوير التعليم فى المرحلة قبل الجامعية سواء من ناحية تطوير المناهج والمقررات الدراسية او اساليب وطرق التدريس والتقويم ، مع الاهتمام باللغة العربية واللغة الاجنبية ، والعمل على تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وتدعيم قدرته على التعلم الذاتى والتحليل والاستنتاج ، كما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار انعكاسات ثورة الحاسبات الالية على اسلوب التعليم وما يمكن ان تؤدى اليه من تغيير فى دور المعلم والمصادر التعليمية ودفع للدور الايجابى للطالب والمشاركة فى مسئولية

تعلمه ، وذلك بهدف زيادة العائد الكيفى من التعليم الجامعى ورفع مستوى الخريجين .

* دراسة ترشيد وسائل التنسيق بين التعليم الجامعى الاكاديمى والتطبيقى وبين التعليم الفنى والتقنى والتكنولوجى .

* الاخذ بمبدأ التقييم الدورى للجامعات وادائها والمقومات البشرية والمادية التى تتوافر بها ، وذلك من حيث عدد اعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لأعداد الطلاب ومدى كفاءتهم ونوعياتهم ، والمناهج الدراسية ومحتواها ومستواها ، ونظام قبول الطلاب وانتظامهم الدراسى ، ومدى كفاءة الجهاز الادارى والامكانات المادية والمعملية والمكتبية بالكلية ، هذا بالاضافة الى مدى التزام المؤسسة التعليمية ببرامج عملها .

* العمل على ان تكون منظومة التعليم مرنة بحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل وتتواءم مع الرؤية المستقبلية للتطور العالمى والتغير السريع فى الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية .

* ضرورة الالتزام باسلوب التخطيط المتكامل والدراسات المتأنية فى انشاء كليات وفروع بالجامعات ، وعدم بدء الدراسة بها قبل استكمال جميع مقوماتها البشرية والمادية والاجهزة العلمية والمرافق والخدمات المكتبية والادارية .

* العمل على تقسيم الجامعات التى تضخمت الأعداد الطلابية بها الى اكثر من جامعة .

* الاهتمام بتوفير نظم المعلومات الجامعية الحديثة فى مختلف شئون الادارة والتعليم والبحث العلمى وما تتطلبه من اجهزة وخدمات فنية مناسبة من تقنيات تخزين واسترجاع المعلومات .

* تقييد فرص الرسوب والاعادة للطالب .

* اجراء دراسات تفصيلية لكل المشكلات الخاصة بالهدر و الفاقد فى التعليم الجامعى واقتراح اساليب الحد منها ، تمهيدا للعمل فورا على التخلص من جميع العوامل التى ساعدت على الهدر والتسيب والضياع فى الثروة القومية .

التعليم العالى عن بعد

تصاعدت الآمال فى مختلف دول العالم ، المتقدم منها والنامى والمتخلف ، وعبر العقود الماضية ، فى أن يكون التعليم هو الطريق الى مجتمع العدل والديمقراطية والرفاهية . وعلى الرغم من الجهود الضخمة التى بذلت فى التعليم ، الا أن النتائج لم تكن دائما على قدر هذه الجهود وخابت آمال كثيرين فيه الى الدرجة التى بدأت تتصاعد فيه موجة نقد حادة جعلت أحد مفكرى التربية يؤلف كتابا يعلن فيه وجوب اعـــــلان (وفاة المدرسة) والسعى الى صيغة أخرى غير صيغة المؤسسة التعليمية النظامية يمكن بها أن نحقق الامال المنشودة .

لقد اصبح من المحتم اقتحام آفاق جديدة لاستحداث صيغ جديدة فى التعليم غير تلك الصيغ التى ورثناها عبر عصور وقرون طويلة أصبحت اثرها بوهن واضح وشيخوخة عاجزة ، كان لابد معها من فتح الطريق أمام صيغ تعليمية شابة تنبض عروقها بحيوية العصر ، وتملك من الطاقات ما يعينها على مغالبة مشكلات الواقع ومواجهة تطلعات المستقبل ، وتمكن الجماعة البشرية من مواصلة مسيرة التطور واقتحام أبواب المستقبل طلبا لمزيد من التقدم .

ولا شك فى ان دراسة مثل هذا الموضوع تقتضى البحث عن :

أولا : المتغيرات الحاضرة والمستقبلية فى المجتمع المصرى

التى تجعل الأخذ بصيغة التعليم عن بعد ضرورة اجتماعية وحتمية تعليمية وفريضة مستقبلية :

لما كانت هذه المتغيرات متعددة وكثيرة فاننا نكتفى هنا بالاشارة الى عدد منها نشعر انه اكثر التصاقا بموضوعنا كما انه يجمع تحت مظلته عددا آخر من المتغيرات الفرعية :

– تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم : فالحق اننا اذا القينا نظرة على ماضى التعليم المصرى فسوف نرى زيادة بطيئة فى معدلات القبول فى كل مرحلة تعليمية ، غير ان هذه المعدلات قد ارتفعت بسرعة فائقة فى السنوات الاخيرة . وأحد الاسباب الرئيسية لذلك هو الطلب الاجتماعى على التعليم تلبية لاحتياجات المجتمع . وخلال هذا التفاعل يخلق الطلب الاجتماعى ديناميات الذاتية ، فالاعداد الكبيرة من التلاميذ التى بدأت تحصل فجأة على فرص التعليم سوف تستمر فى طلب المزيد منه .

والتعليم أصبح يعتبر الأداة الرئيسية للانتقال من مرتبة الى أخرى فى سلم المجتمع ، حتى لو كانت الآفاق التى يفتحها من قبيل الوهم والخيال حتى أصبحت الشهادات الجامعية تقوم مقام الالقاب التى كانت سائدة فى عهود ماضية .

– الثورة التكنولوجية : حيث تتجه أوتوماتية الثورة العلمية والتكنولوجية الى الاستغناء عن قوى الانسان الجسدية البسيطة ، تلك القوى التى لم تعد قادرة على ان تنافس الآلة والمركبات التقنية للانتاج ، واخذ دور الانسان يرقى فى مقابل ذلك الى مجالات الفكر والابتكار . وهكذا يهجر الانسان الاعمال التى يستطيع ان يوكلها الى ما انتجته يداه لتتفتح أمامه ميادين من الابداع والخلق والتجديد ما كان ليستطيع بلوغها لولا تحرره من ذلك العبء الآلى اللا انسانى .

والذى نود ان نلفت إليه النظر من خلال هذا ، ان الثورة التكنولوجية قد خرجت بالعلم من أبراج العلماء ومعاملهم الى الشارع للتعامل مع الرجل العادى ، مما جعل العلم جماهيريا يقتحم كافة المجالات ومنها المجال التعليمى فتتطور من وسائله وتقرب بينه وبين تحقيق أهدافه ومراميه .

كما لابد من التنبه الى ان الثورة التكنولوجية اذا كانت تنبت حتى الآن فى المجتمعات المتقدمة ، الا ان طبيعة العصر ، وما هى عليه من قدرة اقتحامية جعلت المجتمع المصرى فى حاجة ملحة الى انتهاج مختلف السبل للاحقتها .

– ثورة المعلومات : يعتبر الحصول على المعرفة واستخدامها عاملين أساسين من عوامل التقدم ، وقد اصبح من المسلم به ان المعلومات وهى شكل من اشكال المعرفة وخصوصا منها المعلومات العلمية والتكنولوجية تمثل شرطا اساسيا للتنمية الاقتصادية ولتنمية الموارد البشرية والتنمية العلمية والتكنولوجية ولإحراز التقدم فى كل من مجال الزراعة والصناعة والخدمات وادرة المؤسسات ، ولازدهار الثقافة وزيادة الرفاهية الاجتماعية ، خاصة وقد أصبحت مصر تواجه اخطارا عدة نتيجة الشح الحالى والمتوقع فى بعض الموارد الطبيعية ، ومن ثم فان امتلاك ناصية المعلومات العلمية والتكنولوجية يعد شرطا لازما للتقدم ، وبالتالى يبدو الانتفاع بالمعلومات العلمية والتكنولوجية ضرورة أخلاقية وعاملا يتسم باكبر قدر من الاهمية لاقامة نظام جديد اكثر اتساما بالعدل والتضامن .

– ديمقراطية التعليم : لكى يستطيع التعليم ان يكون طاقة فعاله لتدعيم الديمقراطية لابد من مراعاة ما يلى :

• تاكيد حق الكبار فى التعليم مثل الصغار وتكامل الجهود فى المجالين ، ومايبنى على ذلك من اعادة نظر فى السياسات التعليمية يكفل بناء مجتمع متعلم يكون اساس الديمقراطية فى اقصر مدة ممكنة .

• الاهتمام بالتعليم خارج المعاهد النظامية اسوة بالتعليم داخلها والعمل على خلق تكامل بين الاثنين .

• التركيز على القطاعات السكانية الاقل حظا اجتماعيا واقتصاديا فى الريف والبادية والاحياء الشعبية فى المدن .. الخ ، مع الالتفات الى التعليم التعويضى .

• ايجاد صيغ جديدة للتعليم تكفل لكل فرد الحصول عليه بما يناسبه ويناسب ظروفه وتضمن له تربية متناوبة ومستمرة .

– قصور النظام التعليمى التقليدى : يعانى نظام التعليم فى مصر من جمود ونمطية بارزة فضلا عن افتقاده الجسور التى تتيح للطالب فرصة الانتقال من نوع الى آخر او معاودة التعلم مرة اخرى بعد فترة انقطاع بسبب العمل او أية ظروف طارئة .

واذا كانت هناك علل أو امراض عامة يمكن ان تلاحظ فى مجمل هذا النظام الا ان الجامعات المصرية تختص ببعض صور القصور الناتجة عن جملة الظروف المتراكمة عبر سنوات طويلة ، ولعل اشهرها وأبرزها ، انها فى مجملها أصبحت جامعات أعداد كبيرة . واذا كان هذا ليس عيبا فى حد ذاته الا انه يفرخ الكثير من السلبيات عندما يتم تعليم هذه الأعداد الكبيرة بنفس الاساليب والوسائل والامكانات التى وضعت لتعليم الأعداد القليلة .

وأحيانا ماتقف الصيغ القائمة عاجزة عن ان تقدم للمجتمع ما هو بحاجة اليه من كوادر جديدة فى المهن التى يستخدمها التغير العلمى والتكنولوجى المستمر ، فضلا عن استمرار عمليات الاعداد والتكوين تأهيلا لمهن بدأ التطور العلمى والتكنولوجى يتجاوزها .

واذا كان مواطن الغد يحتاج الى تكوين خاص يمكنه من التفكير باستقلالية وابداع ، ويملك مهارات وامكانات المبادرة والقدرة على اقتحام الصعاب والمشكلات بكفاءة وعقل مرن ومفتوح ، فان اساليب التعليم الجامعى الحالية ومناهجه ربما لاتستطيع فى ظل الاوضاع الراهنة ان تحقق ذلك .

ومن الملاحظ ان الطابع النظرى هو الذى يغلب على الكم الاكبر من مناهج التعليم الجامعى ، فضلا عن ضعف الصلة بين ما تم تعلمه داخل الجامعات وبين حركة المجتمع وما يواجهه من مشكلات ، الى الدرجة التى تجعل الطلاب بعد التخرج يواجهون عالما لم يتم إعدادهم له إعدادا حقيقيا .

ثانيا : التعليم عن بعد : المفهوم والنشأة الخصائص :

– المفهوم والنشأة : التعليم عن بعد هو احد التوجهات التى يحبذ البعض ادخالها وفق الصيغ الجديدة المتقنة . وتلتقى انظمة التعليم عن بعد مع انظمة التعليم المعتادة فى الاهداف العامة التى تسعى الى تحقيقها ، وهى تحقيق فرص التعلم والتعليم أمام الاجيال المتلاحقة ، ونقل المعرفة اليهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يمكنهم من دخول الحياة ومجالات العمل باسهام اكبر وانتاجية اعلى تنعكس على مسيرة التنمية الشاملة والتقدم الواسع للمجتمع . ولكن التعليم عن بعد يختلف عن التعليم المعتاد فى الوسائل والاساليب – مما سوف نبينه فيما بعد – ويخاطب بذلك جمهورا اوسع من افراد المجتمع ، ينعكس هذا كله على ادارة نظام التعليم عن بعد وهيكله الاساسى واقتصادياته .

لقد حتمت المتغيرات التى سبق وان اشرنا اليها ابتكار اساليب مختلفة فى توصيل العلم والمعرفة امتدت من مخاطبة جماهير الناس بالراديو وبالتليفزيون فى ماينبغى ان يتنبهوا اليه ويعرفوه لتحسين نوعية حياتهم الى انشاء مؤسسات جامعية تؤدى الى الحصول على شهادات جامعية للراغبين فى تحصيل العلم والمعرفة وفى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة دون ان يتركوا اعمالهم او اماكن اقامتهم . واكتسبت بعض هذه المؤسسات الجامعية شهرة عالمية لانها نجحت فى استيعاب أعداد كبيرة منهم بنظام صار يعرف (بالتعلم المفتوح) ، ونجحت فى الوصول الى المستويات الاكاديمية العليا فى برامجها التعليمية حتى صارت المواد التعليمية لجامعة مثل الجامعة البريطانية المفتوحة تستخدم فى اكبر الجامعات المدرسية . وفى الاتحاد السوفيتى الذى سبق غيره فى استخدام النظام المفتوح صار من المألوف ان يتفرغ طالب الجامعة لفترة من المدة المطلوبة للحصول على درجة جامعية ، ثم يدخل سوق العمل بعد ذلك ويستكمل المقررات الباقية لتلك الدرجة اثناء عمله .

ولقد استخدم هذا النظام المفتوح فى جميع أنحاء العالم فى تدريب وتأهيل المعلمين . وقد بدأت مصر برنامجها فى تأهيل معلمى التعليم الابتدائى للمستوى الجامعى عام ١٩٨٣ وفقا لفلسفة التعلم عن بعد .

واستخدم هذا النظام فى رفع كفاءة الموظفين فى اجهزة الدولة وفى الشركات الانتاجية وغيرها ، كما استخدم فى تعليم الكبار وفى بعض الحالات فى تعليم الصغار . وهكذا صار من الصعب التوصل الى تعريف عام لنظام التعلم المفتوح يحيط بهذا التنوع فى استخدامه .

ومن الضرورى ان نذكر ان التعلم عن بعد ليس تعليما بديلا للموجود

ولا تصحيحا ، له كما يقول البعض ، ولكنه نوع جديد واضافة للموجود لمواجهة موقف جديد يتكامل مع الموجود ويكون عنصر تقدم بما يحدثه من إثارة للفكر وتحد للمهم .

— الخصائص : يمكن الاشارة الى عدد من السمات والخصائص التى تميز نظام التعلم عن بعد او التعليم المفتوح فيما يلى :

— قلة فرص الاتصال المباشر بين المعلم والطالب لعدم انتقال الطالب الى الحرم الجامعى واستماعه الي المحاضرة بصورة منتظمة كما فى التعليم المعتاد .

— حرية الطالب فى دراسته ومتابعته عن بعد بدرجة تفوق حالة التعليم المعتاد حيث يسير الطالب وفقا لانظمة تفصيلية تطبقها الكلية والجامعة .

— استخدام وسائل الاتصال المختلفة لنقل المادة العلمية من الجامعة الى الطالب مثل المطبوعات وكاسيتات الفيديو والراديو والتليفزيون والكمبيوتر وغيرها .

— وجود اتصال فى اتجاهين بين المؤسسة والطالب بحيث يأخذ الطالب المبادرة فى البحث والنقاش .

— عقد لقاءات دورية بين مجموعة الطلبة اوالطالب الواحد وبين المشرفين المحليين على برامجهم الدراسية والتى يمكن ان تتم فى مراكز اقليمية تختارها الجامعة المفتوحة ، كما يتم عادة بعض اللقاءات الموسعة فى العطل الصيفية .

— الاسهام فى تصنيع المادة العلمية مما يفتح آفاقا واسعة لعمل جديد مثمر بناء .

— المرونة فى سياسة القبول ، اذ لا تتقيد انظمة التعلم عن بعد بنفس المعايير التى تطبقها الجامعات النظامية ، فيمكن ان تقبل الجامعات المفتوحة فى برامج خاصة من أنهوا الدراسة الثانوية بغض النظر عن تقديراتهم أو من انهوا صفوفا دراسية اقل من الثانوية العامة شريطة اجتياز متطلبات الدراسة .

— المحافظة على نوعية الدراسة من خلال مساعدة الدارس على التعلم الذاتى المستقل واكتساب مهارات التربية المستديمة والقيام ببحوث ميدانية ذات علائق مباشرة بعمله واهتمامه .

— الاقتصاد فى نفقات التعليم حيث اظهرت دراسة مقارنة للنفقات فى الجامعة المفتوحة فى بريطانيا مع الجامعات الاخرى ان متوسط التكلفة الجارية للطالب فى مرحلة البكالوريوس قد بلغت فى الجامعة المفتوحة ٢٦.٩ ٪ من نظيرتها فى الجامعة التقليدية ، وللطالب فى مرحلة الدراسات العليا ٥٦.٦ ٪ .

ثالثا : الاسس الفكرية :

يقوم التعليم العالى عن بعد علي جملة من الاسس والمنطلقات المستمدة من الدراسات النفسية والتحليلات الاجتماعية والرؤى الفلسفية يمكن الاشارة اليهامن خلال المحاور التالية :

— التعليم المستمر : فقد اصبح ايقاع العصر من السرعة والتغير بحيث يحتم على الانسان ان يكون فى حالة استنفار معرفى منذ لحظة الميلاد حتى الوفاة .

واذا كان التعليم الجامعى يؤدى دورا ملحوظا فى إعداد وتدريب الكوادر المتخصصة وتنمية المهارات والقدرات العلمية والفنية والفكرية فى حدود الامكانات المتاحة ، الا ان تفاعله الايجابى المباشر فى سبيل تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى أو القومى مازال فى حاجة الى دورات اقوى فى مجال خدمة المجتمع بصفة عامة عن طريق اتاحة فرص اكثر للتعليم المستمر ، وفى مجال البحث العلمى الهادف بصفة خاصة للوصول الى الصيغة المناسبة لتحقيق التفاعل الذى يؤدى الى رقى المجتمع واقتراح الحلول الملائمة للمشكلات التى قد تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

— التعليم الذاتى : فالتعليم الجيد هو تلك العملية الاجرائية المقصودة التى تستخدم فيها التطبيقات التكنولوجية المتقدمة المبنية على احدث ما اكتشفه علم (التعلم) من قوانين كأداة لإكساب المتعلمين مايراه المربون صالحا لإعدادهم وفق فلسفة التربية السائـدة فى المجتمع ، وعليه يصبح التعلم الذاتى كاحد طرائق التعليم هو العملية الاجرائية المقصودة التى يحاول فيها المتعلم ان يكتسب بنفسه القدر المتقن من المعارف والمفاهيم والمبادئ ، من الاتجاهات والقيم ، من المهارات والممارسات ، مستخدما او مستفيدا من التطبيقات والتكنولوجية كما تتمثل فى الكتب المبرمجة والوسائل والات التعليم والتقنيات المختلفة

كالاذاعة والتلفزيون والمسجلات . تلك التطبيقات التكنولوجية المصممة على اساس اكتشاف القوانين العملية التى تحكم ظاهرة تغير السلوك وتفسره .

فالتعلم الذاتى ليس مجرد انعكاس للمؤثرات الخارجية ، ذلك ان مثل هذه المؤثرات الخارجية على الشخصية تنعكس من خلال العالم الداخلى للشخصية الذى قد يعوق تأثيرها على عملية التعلم الذاتى ، ومن ثم يكون فى مقدور الانسان رفض هذه او تلك من متطلبات العـــالم الخارجي . وتكتسب الشخصية ، بتحسينها لنفسها ، إمكانات جديدة ، سواء لإدارة وتوجيه ذلك ، أو للتأثير على الواقع المحيط بهدف التكيف مع متطلباته .

– التعليم المستقبلى : والتعليم الذى ننادى به الان لا يقبل الاقتصار على التعلم القائم على المحافظة على الموجود وعلى تغييره ولا يقبل النكوص عن التغيير ولا يقبل التقوقع والابتعاد عن مايجرى من تغيير حتمى نعيشه فى كل المجالات .

ان التعلم الذى اصبح مطلوبا هو التعلم الذى يقوم على اساس توقع ما يمكن ان يحدث وتحاشيه او مقاومته او تغييره قبل ان يقع ، فبدلا من ان يفاجأ الانسان بزيادة سكانية غير متوقعة ، فانه يعد العدة لذلك فى تصميم المدن مثلا حتى لايصرف جهوده فى حل مشكلات عارضة نشات عن عنصر المفاجاة وعنصر عدم الاستعداد .

وبما ان العالم متغير والمواقف متجددة ، فلا بد ان يكون الشخص قادرا على ان يسبق هذه المواقف ويستعد لها حتى لايصدم فيها ، فنحن نريد ان نستبعد التعلم عن طريق الصدمات ونستبقى التعلم عن طريق التحكم فى أحداث المستقبل ، ونريد ان نعد الشخص ليكون خصب الفكر يستدعى البدائل المختلفة ويزنها ويقارن بينها ويصدر حكمه عليها حكما مبينا على ماينتج عنها وما يترتب على استخدامها .

كذلك فان المؤمنين حقا بتحرير الانسان يحرصون على ان يكون التعليم وسيلة لتسليط الاضواء عل مشاكل الانسان مع هذا العالم الذى يعيشون فية ذلك ان التعليم الذى يتناول قضايا الانسان الفعلية يرفض ان تتخذ العلاقه بين المعلم والطالب شكلا آخر حيث لايصبح المعلم هو وحده الذى يدرس ، لان المعلم فى العلاقة الجديدة يتعلم ايضا من خلال حواره مع الطلبة كما ان الطلبة لايدرسون فقط بل انهم يعلمون ايضا .

وهكذا ففى ظل نظام التعليم عن طريق طرح المشكلات يبدأ الناس فى تطوير ملكاتهم النقدية من خلال طريقتهم فى الحياة ومعطيات العالم الذى يعيشون فيه . انهم يبدأون فى رؤية العالم ليس على انه كتلة جامدة بل على انه حركة متطورة .

– تفريد التعليم : يقوم هذا الاتجاه فى اساسه على اتاحة الفرص لكل متعلم للسير بسرعته ، وبحيث يتلقى المساعدة التى يحتاجها فى تعلمه . وتلعب التقنيات التربوية دورا اساسيا فى نجاح وهذا الاتجاه الذى لايعترف بنظم التدريب المأخوذ بها حاليا فى معاهدنا التعليمية ، التى تقدم للطلاب تعليما موحدا فى وقت واحد دون مراعاة لسرعة تعلم الطالب ولما يحتاجه من مساعدة تعليمية معينة فريدة خاصة به تعينه على التغلب على صعوبات تعلمه .

وهكذا فان تفريد التعليم يكون التركيز فيه على كل فرد متعلم كما يكون الاهتمام به باعتباره شخصية فريدة فى حد ذاته . وتفريد التعليم يركز بذلك على الجانب الانسانى كما يؤكد على الانفتاح والمرونة والتكيف وبالتالى التنوع وليس على النمطية .

رابعا : طرق التعلم الذاتى أو التعليم عن بعد :

– التعليم بالانتساب : وتتميز هذه الطريقة بقلة تكاليفها ، وبقدرتها على فتح فرص التعليم الجامعى أمام الأعداد الكبيرة من الطلاب اذ لاتوجد عوائق مادية تحد من الأعداد المقبولة الا قدرة الجامعه على تنظيم الامتحانات وتوفير متطلباتها . على ان هذا لا يمنع من تحديد الأعداد المقبولة من الطلاب ونوعيتهم وفقا لما تمليه خطط تنمية الثروة البشرية ، كما تتميز هذه الطريقة بانها تتيح فرصة التعليم الجامعى للموظفين والعاملين الذين لاتسمح ظروف العمل بتفرغهم للدراسة وحضور المحاضرات والمقررات الدراسية بانتظام . وهكذا فان هذه الطريقة تمكن من تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى بتوفير

فرصته لكل راغب فيه وقادر عليه من الناحية العلمية بغض النظر عن وضعه الاجتماعى او قدرته المالية .

على انه يؤخذ على هذه الطريقة انها لاتصلح كثيرا فى الدراسات الجامعية العملية والتطبيقية ، وان نسب النجاح فيها تكون عادة اقل من مثيلتها بالنسبة للطلاب النظاميين ، كما ان نسب الفاقد فيها تكون كبيرة اذا قيست بمثيلتها فى الدراسة النظامية . كذلك لاتتيح هذه الطريقة الفرصة أمام الطالب لان يعيش الحياة الجامعية بكافة أبعادها العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية ، مع الاهمية البالغة لهذه المعيشة فى تكوين شخصية الطالب وتنمية قدراته وتهذيب سلوكه . فلا شك ان وجود الطالب فى جو تتوافر فيه عناصر القدوة الصالحة الواعية من أعضاء هيئة التدريس ، والاحتكاك العلمى والاجتماعى والرياضى الدائم مع زملائه الذين يدرسون مختلف التخصصات - يوسع مداركه ويمكنه من الالمام بأبعاد المعرفة ويتيح له فرص التدريب على التصرف بحكمة والتعامل باتزان وضبط سلوكه على ايقاع القيم الخلقية والروحية الرفيعة ، وهى أمور اضحت كلها جزءا من رسالة الجامعة فى بناء الانسان .

كما يؤخذ على طريقة الانتساب انها لاتفيد كثيرا فى تكوين المدارس العلمية والفكرية ولا فى اثرائها لان الطالب يتعامل اساسا - فى ظلها - مع الكتب والمراجع والمصنفات العلمية والمذكرات ولا تتاح له الفرصة الالتقاء المباشر والمستمر مع القيادات العلمية والتشرب منهم ، والتعرف على مناهجهم العلمية . ولايخفى ما لهذه المدارس من اهمية فى تطوير المعرفة واثرائها و نقلها من جيل الى جيل .

- التعليم بالمراسلة : ولهذه الطريقة نفس مزايا طريقة التعليم بالانتساب على انها تتميز ايضا بانها تستخدم بنجاح فى بعض الدراسات العملية التطبيقية ، وخاصة فى مرحلة الدراسات العليا ، وذلك بجانب نجاحها فى الدراسات النظرية .فهى تفتح فرص التعليم الجامعى لأعلى مستوياته لكل راغب فيه وقادر عليه علميا ، كما انها تتيح مقومات استمرار العملية التعليمية للخريجين فى كافة المجالات الامر الذى يتيح لهم الاطلاع على كل جديد وملاحقة التطور العلمى السريع والاشتراك فى اثراء المعرفة ، وفضلا عن ذلك فان عدم انقطاع هؤلاء الخريجين عن عملهم اثناء مواصلة الدراسة بالمراسلة فى مرحلة الدراسات العليا لا يحرم المجتمع من الاستفادة من القوة العاملة المؤهلة تأهيلا جامعيا ، فتشترك هذه الكفاءات فى الانتاج والتنمية ، وتواصل تقدمها العلمى الامر الذى يزيد الناتج القومى بشكل مضاعف .

وعلى انه يؤخذ على طريقة التعليم بالمراسلة انها تلقى على الجامعة اعباء كثيرة اهمها تسجيل المحاضرات وطبعها وارسالها للطلاب وتلقى استفساراتهم والرد عليها بسرعة وانتظام ولذلك تطبقها الجامعة فى مجال أعداد محدودة من الطلاب وليس فى مجال دبلومات الدراسات العليا وخاصه المهنية منهـا . ولقد حققت نجاحا ملحوظا فى هذا الميدان .

كما يؤخذ على هذه الطريقة - اذا طبقت فى مرحلة الدراسة الجامعية الاولى - انها كسابقتها لاتتيح للطالب فرصة ان يعيش الحياة الجامعية بكافة ابعادها ويكون شخصيته العلمية ويبنى سلوكة الجامعى المنشود فضلا عن انها لاتفيد كثيرا فى تكوين المدارس العلمية التي تلعب دورا مهما فى نقل المعرفة عبر الاجيال واثراء التراث العلمى والحضارى .

- التعليم على الهواء : التعليم على الهواء هو طريقة حديثة فى التعليم اتبعتها كثير من الدول فى عالمنا المعاصر بعد تقدم وسائل الاعلام فى نشر التعليم بمختلف مستوياته على اوسع نطاق . وتمارس هذه الطريقة فى مجال التعليم الجامعى بعدة اشكال واساليب مختلفة وتحت عدة مسميات متباينة ابرزها جامعة الهواء أو جامعة بلا جدران .

وتختلف هذه الطريقة عن الطريقتين السابقتين فى انها لاتقوم بها احدى الجامعات التقليدية بجانب طرق التعليم الاخرى التى تمارسها عادة تلك الجامعات ، وانما تتولاها بالكامل فى اغلب الاحيان مؤسسة مستقلة يطلق عليها اسم جامعة الهواء او الجامعة بلا جدران فتقوم تلك المؤسسة بتنظيم دراسات جامعية عبر الأثير فى شكل برامج اذاعية

سمعية ومرئية دون ان يكون لهذه المؤسسة مبان او منشآت تمارس فيها العملية التعليمية بالطرق التقليدية . ومن هنا اطلق عليها جامعة الهواء او الجامعة بلا جدران .

وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على اتاحة فرصة التعليم الجامعى والعالي لاكبر عدد من أبناء المجتمع بتكاليف قليلة نسبيا ، اذ ان اجهزة الإعلام الحديثة والوسائل العلمية المتقدمة والاقمار الصناعية تستطيع ان تنقل المعرفة الى الملايين فى كل أرجاء العالم وبسرعة فائقة ، كما تتيح هذه الطريقة للطلاب فرصة الاشتراك فى حلقات المنافسة العلمية وبرامج التدريب العملى التى تنظمها هذه الجامعات لطلابها خلال العطلات الصيفية تحت اشراف اساتذة الجامعات والفنيين المتخصصين الذين يندبون من جامعتهم التقليدية للقيام بهذه المهمة خلال اجازاتهم ، ولا يخفى ان هذا الامر يوفر كثيرا من النفقات فضلا عن انه يساعد على مواجهة مشاكل نقص اعضاء هيئات التدريس وهجرتهم التى تعانى منها معظم جامعات العالم وخاصة فى الدول النامية .

كما تتميز هذه الطريقة ايضا بانها تمكن الطلاب من العمل وكسب نفقات معيشتهم مع مواصلة التعليم فى نفس الوقت فى اوقات فراغهم دون حاجة الى الانقطاع والتفرغ للدراسة فى الجامعات التقليدية .

على انه يؤخذ على طريقة التعليم على الهواء فى مجال التعليم الجامعى ان نجاحها يتوقف الى حد كبير - على توافر عدة مقومات فى المجتمع تهيئ لها المناخ الصالح ، ابرزها وجود مستوى حضارى مرتفع ، وانتشار الثقافة العامة وشيوع استخدام وسائل الاعلام والوسائل التعليمية الحديثة ، ووجود الكفاءات الفنية المدربة على إعداد البرامج العلمية ، وتشغيل الاجهزة الاعلامية وصيانتها واصلاحها بكفاءة ، وتوافر مراكز تدريب الطلاب فى العطلات الصيفيه . ومن هنا فان هذه الطريقة تصلح لنشر التعليم الجامعى فى الدول المتقدمة الا انه من المشكوك فيه ان تحرز نجاحا يعتد به فى الدول النامية التى تفتقر لمثل هذه المقومات .

كما يؤخذ على هذه الطريقة ضعف نسب النجاح فيها بالقياس الى نسب النجاح فى الطريقة التقليدية للتعليم الجامعى ، هذا فضلا عن انها تشترك مع جميع الطرق السابقة في انها لاتوفرللطالب فرصة التواجد فى بيئة جامعية لها مقومات متكاملة ثقافية وعلمية ورياضية واجتماعية ، ومن هنا فهى لا تساعد على تكوين شخصية الطالب وتدريبه سلوكيا واجتماعيا ، كما انها لاتساعد على بناء المدارس العلمية والفكرية مع اهميتها البالغة .

كذلك لاتهيئ طريقة التعليم على الهواء المناخ السليم لاجراء البحوث العلمية وخاصه فى المجالات التطبيقية والعملية ، ولهذا تنظم فى اغلب الاحيان فى مثل تلك الاحوال طريقة العمل تحت اشراف احد الأساتذة المتخصصين مما يستتبع بالضرورة ترتيب لقاءات دورية بينهم .

كما أن التخطيط لانشاء هذه الجامعة ووضعها موضع التنفيذ يحتاج الي كثير من الجهد والوقت والمال .

- الجامعه المفتوحة : وقد اطلق على هذه الطريقة اسم الجامعة المفتوحة لان فرصة الدراسة الجامعية بها متاحة لكل فرد من أبناء المجتمع وفقا لمستواه العلمى بغير عوائق أو عقبات ، ودون التقيد بشروط . فكل شخص يستطيع ان يحصل على التعليم الجامعى المناسب له باستيعاب المقررات الدراسية التى تحدد له وتقدم اليه معدة اعدادا سليما عن طريق الاذاعة المرئية والسمعية والكتب والمراجع وغيرها من الوسائل التعليمية اينما كان وفى وقت فراغه .

وتتميز هذه الطريقة بمزايا كثيرة ابرزها انها تحقق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى على أوسع نطاق بتوفير فرصته للجميع ، كما انها تنقل التعليم الجامعى الى كل راغب فيه حيثما أراد واينما شاء ، بدلا من ان ينتقل الطالب الى اماكن تلقى العلم فى الجامعات ويتفرغ للدراسة طول الوقت . كذلك تساعد هذه الطريقة على جعل التعليم عملية مستمرة بالنسبة لجميع افراد المجتمع فينهلون منه باستمرار مع امتداد الحياة نفسها لتزداد كفاءاتهم وقدراتهم ، وهى فضلا عن ذلك قليلة التكاليف اذا قيست بالجامعات التقليدية . على انه يلاحظ ان هذه الطريقة لا تعطى نتائج يعتد بها الا اذا توافرت مقومات كثيرة ابرزها ارتفاع

مستوى الثقافة والحضارة فى المجتمع وشيوع استخدام اجهزة الاعلام وتوافر الكفاءات الفنيه اللازمة لاداراتها وصيانتها واصلاحها واعداد البرامج العلمية ، ومن ثم فان هذه الطريقة قد لا تكون اقتصادية بالنسبة للمجتمعات النامية التى لاتتوفر فيها هذه المقومات ، وفضلا عن ذلك فان تحديد المقررات العلمية المناسبة لكل طالب ليست عملية يسيرة فى مثل تلك المجتمعات . كذلك يؤخذ على هذه الطريقة انها كسابقتها لا توافر بيئة جامعية متكاملة لطلابها وان معدلات النجاح والتفوق فيها منخفضة نسبيا ، وانها لاتساعد على تكوين المدارس العلمية والفكرية .

خامسا : وسائط التعلم عن بعد :

اذا كانت عملية التعليم هى عملية (بث) و (ارسال) لمضامين علمية وعملية مختارة ، واذا كانت عملية التعليم هى عملية (استقبـال) و (تلق) لهـذه المضامين المختارة ، فلابـد ان يتـم هـذا عن طريـق « وسائط » تنقل الرسالة من مصدر الارسال الى مصب الاستقبال بحيث تتنوع وتتشكل وفقا لشكل العلاقة بينهما ووفقا لمضمون الرسالة التعليمية بل ووفقا لاتجاهات منظومة التعليم واهدافها وفلسفتها . ويمكن الاشارة فيما يلى الى بعض من هذه الوسائط :

– المطبوعات : ففى جميع نظم التعلم عن بعد ، تنقل المواد المكتوبة المعدة خصيصا على شكل وحدات مقرر ، دروس ، ومختصرات أو كتب تشمل الجزء الاعظم من المقرر للطالب . وبالرغم من أننا نرى فى بعض النظم استخدام الاجهزة السمعية والبصرية ، فان المواد المطبوعة ما تزال الوسيط السائد فى التعلم عن بعد .

– الراديو : ان الامكانيات الفنية للراديو فى مجال نشر التعليم الجماهيرى ليست محل جدال ، فالراديو رخيص وبسيط ومناسب ويمكن الاعتماد عليه . وهو وسيلة الاتصال الفنية المتقدمة الوحيدة التى وجدت مكانها المناسب فى الدول النامية حيث سمحت له الظروف بالاستقرار والانتشار . ومع ذلك فيبدو لنا ان هذه الطريقة العالمية فى التوزيع لم تستغل فى الحقيقة استغلالا كافيا فى مجال التعليم .

وفى مصر تواصل الاذاعة بث العديد من الدروس التعليمية لمختلف مراحل وانواع التعليم ماقبل الجامعى . وفضلا عن ذلك فهى تشارك مشاركة فعالة فى الصورة القائمة من التعلم عن بعد الذى يجرى فى نطاق مشروع تاهيل معلمى التعليم الابتدائى الى المستوى الجامعى .

– التليفون التعليمى : يعتبر التدريس عن طريق التليفون من احدث طرق التدريس عن بعد وتقوم هذه الطريقة على اعداد نظام خاص من التليفونات يسمح بتوصيل الدروس الى المرضى من الطلبة بالمستشفيات او الملازمين لبيوتهم حتى لايتخلفوا عن فصولهم او لايفوتهم فرص التحصيل العلمى ، ويحتاج الامر الى توفير جهاز تليفونى خاص وكتاب مدرسى معد لهذا الغرض ومدرس سبق تدريبه على هذه الطريقة .

وتحتاج المحاضرات التليفونية الى اجهزة خاصة لالتقاط الصوت وتضخيمه ليسهل الاستمتاع اليه (يتم تركيبها نظير رسوم خاصة) وبذلك يمكن توصيل المحاضرة او الحديث الى الطلبة مجتمعين فى مكان واحد أو فى أماكن متعددة طالما يتوفر بكل منها الخدمات التليفونية .

– التليفزيون التعليمى : يعتبر التليفزيون التعليمى بمثابة تكملة مناسبة للنظام التعليمى ، كما انه يدعم النشاط الخـاص بالعملية التعليمية . وفى اطار الاتجاه الى تحقيق المزيد من التطور وتدعيم الثورة التقنية لابد من توجيه المزيد من العنايه الي البرامج التعليمية .

وبانتشار استخدام التلفزيون فى التعليم ظهرت اشكال جديدة لاستقبال البرنامج التعليمى التلفزيونى منها الاستقبـال الجمـاعى (كما هى الحال فى قاعات المحاضرات وفصول الدراسة) والاستقبال الفردى) وهذا النوع من الاستقبال غالبا ما يتم عندما نكون بصدد عملية تعلم ، والاستقبال الجماعى المصغر محدود العدد (مثال التعليم الحر) .

– الحاسب الآلى الكومبيوتر : ويستطيع الحاسب الآلى ان يؤدى وظائف جديدة تماما لايمكن تحقيقها باى أسلوب آخر . فهو يوفر بيئة تعليمية ذات اتصال ذى اتجاهين . ففى مجال التدريـس الخصـوصى (يبرمج) الحاسب الآلى ليدرس موضوعا معينا من

خلال سلسلة مـــن (الاطر) التى يتم تجهيزها بعناية حيث تقدم المعلومات والافكار مجزأة الى سلسلة من الخطوات الصغيرة ، ولايسمح للطالب ان ينتقل من اطار الى آخر مالم يسيطر تماما على الاطـار الاول ، كما يمكن ان يتغير تسلسل الدروس حتى يتمشى مع حاجات الطالب التعليمية الفردية . وبهذا يستطيع كل طالب التقدم فى تعلمه بالسرعة التى تتفق مع خطه الذاتى المناسب لقدرته واهتماماته ومستوى تحصيله دون ان يؤثر ذلك على سرعة تعلم بقية الطلاب .

– الفيديو : أدى انتشار أجهزة التسجيل على اشرطة الفيديو الى اتساع دائرة استخدام التلفزيون فى التعليم حيث اصبح من السهولة تسجيل الصوت والصورة على اشرطة تشبه أشرطة التسجيل الصوتى تحقق بعض المزايا مثل :

– إعادة التدريس مرات عديدة بهدف تحسين الاداء والارتقاء بمستوى وكفاءة التدريس .

– تسجيل اداء التلاميذ – كما يحدث فى التعليم المصغر – بقصد تحسينه بعد مشاهدته وتقييمه .

– تسجيل المعلم لبعض المهارات المحددة بهدف تحسينها مثل تسجيل طريقته فى الشرح أو استعمال بعض الاجهزة .

– لما كان تنظيم وقت للدروس لايلائم وقت ارسال البرامج التعليمية مشكلة اساسية تقف حائلا دون استخدام البرنامج المرسل وقت اذاعته ، لذا فان تسجيل البرامج التعليمية التليفزيونية المذاعة وقت ارساله على شريط باستخدام جهاز تسجيل تلفزيونى يمكن المعلم والطلاب من مشاهدة البرنامج عندما يحين الوقت المناسب لذلك .

– يمتاز الفيديو بالمرونة أو السهولة فى الاستعمال ، ذلك انه بالامكان مسح الشريط بعد مشاهدة ودراسة مادته لتسجل عليه مادة جديدة ، كذلك تستطيع المؤسسات والمعاهد التعليمية ان توسع نطاق استعمال الفيديو عن طريق تبادل الاشرطة .

– الحقائب والرزم التعليمية : ويقصد بالحقائب أو الرزمة التعليمية مجموعة المكونات التى تتألف منها وحدة تعليمية محددة ، وتتضمن فى جملة ما تتضمن ، الفئة المستهدفة وحاجاتها والأهداف التعليمية والوسائط والدليل ومختلف انواع الاختبارات والتغذية الراجعة والمتابعة .

وتمتاز الرزمة بالتفرد والتمايز والفرص المتاحة لتمثل المادة واستخدام تشكيلة وفق نظام محدد ومعايير معينة .

وتركز هذه الرزم على تهيئة ظروف تعلم مثلى لكل متعلم عن طريق توفير بدائل متعددة تتيح لكل متعلم فرصة اختيار مايناسب قدراته وميوله .

نتائج وتوصيات

وفى ضوء ما تقدم يمكن ابراز النتائج الآتية :

– ان التعليم عن بعد لايعنى ان يكون مقصورا على التعليم الجامعى وانما يشمل جميع القنوات الأخرى للتعليم والتدريب .

– الجامعة المفتوحة تعتبر احدى القنوات التى تساعد على التعليم عن بعد حيث انها توفر الفرصة الثانية لمن فاتتهم فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى ، كما انها توفر فرص التعليم والتدريب فى مجالات اخرى ولكنها لاتعتبر الحل الوحيد ، اذ ان لكل مجتمع ظروفه وامكاناته التى تحدد الاسلوب الذى يتبعه والاختيار الذى يراه مناسبا لمقتضياته .

– ان نظم التعليم الحالية ستتغير كثيرا فى المستقبل القريب وربما تتخذ اشكالا تختلف عن واقعها اليوم . من ذلك مثلا ان مسئولية تعليم الابناء قد تنتقل من المدرسة الى المنزل وتصبح المدرسة مركزا لممارسة الانشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية .. الخ .

– التطور التكنولوجى اسرع من التطور الاجتماعى ، والتعليم بنظمه المختلفة والمتعددة يقع داخل التطور الاجتماعى ، ولذلك فان التعليم عن بعد يجب ان يكون فى مقدمة الاولويات ، ذلك لان دوره سيكون اساسيا فى التجديد والتطوير .

– ان التعليم عن بعد يؤدى الى سعى الفرد للارتباط بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة وتنمية مهاراته لتواكب هذا التغير والتطور – ولذلك فان المجتمع الذى يسمح للفرد بمزاولة اى عمل فى اى مستوى دون إعداد مسبق سواء عن طريق التعليم أو التدريب ، هذا المجتمع ينمى لدى الفرد الشعور بعدم الحاجة الى التعليم ، ولذلك فان التعليم عن بعد يتطلب من الدولة العمل على :

• توفير وسائله وامكاناته بشرية ومادية .

• وضع الضوابط الكفيلة بعدم السماح بمزاولة المهنة الا بعد اجتياز التدريب المناسب لمزاولتها .

– ان التغيير المستمر فى حاجات المجتمع يؤدى دائما الى اختفاء مهن وظهور اخرى ، والتعليم عن بعد يساعد الفرد على اكتساب المهارات الجديدة لمزاولة المهن الجديدة وبذلك لاينتهى اصحاب المهن بانتهاء مهنهم الاصلية .

– ان قضية التعليم عن بعد تعني التنمية العلمية الدائمة للانسان بنفسه لمصلحة نفسه ولمصلحة المجتمع ، ذلك لان الحاجة الاساسية للانسان تتغير وتتطور وتحتاج لاستنباط معايير جديدة – وكذلك المعارف ايضا تتغير وتتطور بسبب الاضافات التى تحدث فى العلم باستمراره ، والجامعة بكونها مجتمع العلماء هى الاقدر على استخدام المعارف لتطويع ما انتهى اليه العلم ليكون فى خدمة المجتمع و الافراد .

– هذا العصر الذى يزداد فيه اقتران العلم بالحياة – اصبحت الغلبة فيه للعامل الفنى .

ولذلك فاننا نوصى بما ياتى :

* العمل على ايجاد نظام من أنظمه التعليم العالي عن بعد يتناسب مع حاجات المجتمع وإمكاناته ، ويتطلب ذلك انشاء جهاز او تنظيم على المستوى المناسب يختص ببرامج ومناهج هذا النوع من التعليم – على ان تكون أعداد المقبولين به محدودة في البداية ضمانا لتحقيق فاعليته .

* توفير التمويل اللازم للتعليم العالى عن بعد من مصادر مختلفة ومن الممكن ان تتحمل الجهات المستفيدة من برامجه والدراسون فى نطاقة الجانب الأكبر من هذا التمويل .

* ان تتلاءم برامج ومناهج التعليم العالى عن بعد وان تتنوع وتتطور وفقا لحاجات المجتمع والبيئة والدارسين ، على ان تتسم هذه البرامج بالمرونه فى تنظيم مواعيد الدروس والدورات التدريبية .

* ان تتولى الجامعات ممثلة فى كلية التربية وضع برامج مركزة طويلة ومتوسطة المدى وتأهيل المدرسين اللازمين لهذا النوع من التعليم .

* تنسيق العلاقة بين نظام التعليم عن بعد ونظم التعليم التقليدى بما يحقق الترابط والتعاون بينها على المستوى القومى والمحلى .

* الاستفادة القصوى من اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والفيديو واشرطة الكاسيت وايضا من وسائل الاتصال المتاحة كالبريد والتليفون وغيرها فى تلبية الاحتياجات التعليمية للدارسين .

* العمل على توفير مصادر المعرفة والتعليم من كتب ومجلات وادوات وتقنيات حديثة لتحقيق منجزات هذا النوع من التعليم بأعلى مستوى واقل تكاليف .

* المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة وتطبيق مايتفق منها وحاجاتها أولا فأول .

* ايجاد الحافز الذى يشجع المواطن فى الاقبال على هذا النوع من التعليم وذلك بتعميق الشعور لديه بضرورة ان يطور من معرفته ومهنته تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة باستمرار .

* تأصيل جذور ومفاهيم التعليم عن بعد لدى المواطن منذ المراحل العمرية الاولى وذلك بان يسعى لكي يتعلم بنفسه لمصلحة نفسه ولمصلحة بيئته ومجتمعه ، وبذلك يقل اعتماده تدريجيا علي المعلم والمدرسة كمصدر أساسى للمعرفة .

* اذا رئى الاخذ بمنهج الجامعة المفتوحة كأحد اساليب التعليم العالى عن بعد فاننا نؤكد على ما يلى :

* الالتـــزام ابتداء بفك الارتباط نهائيا بين الشهادة الوظيفية والمرتب .

* الا تكون صورة مكرره للجامعات القائمة وان تكون مختلفة الهدف تماما عنها .

* ان تتيح فرصة التعليم العالى لمن فاتتهم هذه الفرصة .

* الا تتقيد فى القبول بها بشرط الحصول على شهادة الثانوية العامة .

– ان يكون لها مقر محدد وكيان ادارى وهيكل وظيفى .

– ان يعتمد اسلوب التعليم بها علي نظام المقررات وليس على نظام السنوات الدراسية .

– ان تمنح فى نهاية كل مقرر شهادة تفيد متابعة الطالب الدراسة واجتيازه الامتحان المقرر .

سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية المعاصرة

لقد أصبحت قضية تحديث نظام التعليم الجامعى فى مصر من القضايا الملحة ، الا أنه يمكن القول بأن عملية التحديث والتطوير والتى نعنى بها هنا على المستوى الجامعى لابد لها وأن تستهدف النظام التعليمى بشكله الشمولى وعلى جميع مستوياته وأنواعه . فقد أثبتت التجارب أن التطوير والتحديث الجزئى الذى يستهدف مستوى تعليميا معينا أو جانبا واحدا من جوانب النظام التعليمى ، انما يكون مآله بدون شك الى الفشل ، مالم يكن مرتبطا بسلسلة من العمليات التجديدية يكون هذا الجهد حلقة من حلقاتها ، بما يعنى وجود نوع من التأثير والتأثر المتبادل بين مراحل النظام التعليمى فى شكله الشمولى المتكامل ، بحيث تستهدف عمليات التطوير والتحديث أهداف النظام التعليمى بجميع مراحله وأنواعه ومستوياته ، محتواه ووسائله وأساليبه ، وتستهدف أيضا ادارته وتقييم ادائه ومخرجاته ، وبحيث يتم النظر الى هذه المراحل فى اطار واحد متكامل باعتبار أن كل مرحلة تعليمية هى جزء من النظام التعليمى الكلى ، وأن أى تغيير يحدث فى جزء من النظام لابد وأن يصاحبه تحديث وتطوير فى المراحل السابقة والمراحل التالية .

من هذا المنطلق فان موضوع هذه الدراسة « الاتجاهات العالمية المعاصرة فى التعليم الجامعى » وبما تتضمنه من عرض لاهداف التعليم الجامعى وواقعه فى مصر ، وماتشير اليه من التجارب العالمية المعاصرة من حيث اختيار الطلاب ، وأنماط وطرق التعليم ، وتأهيل الخريجين ، وأنماط الادارة الجامعية ، وتقييم الاداء الجامعى ... فانها تؤكد على أهمية جهود التحديث والتطوير التى تبذل على مستوى المراحل التعليمية التى تسبق هذه المرحلة ، كما أنها تؤكد على أن التجارب التى يعرضها هذا التقرير عن النماذج الناجحة فى الدول الاخرى لاتعنى استيرادها أو نسخها ، بل يجب أن تخضع هذه التجارب الى عمليات التقويم والتطوير اللائم حتى تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع . هذا كما يجب التاكيد على أن النظام التعليمى ليس نظاما قائما بذاته ، وانما هو جزء من النظام الاجتماعى القائم بمفهومه الشامل وبأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الهادفة الى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره بقيمته ومكانته فى المجتمع ، والذى لايمكن أن يتحقق الا بتضافر جهود المؤسسات الأخرى وبذلك يمكن تحقيق التوازن وتصحيح المسارات بصورة مستمرة .

الجامعات فى مواجهة المتغيرات والتحديات الحديثة :

- ليس من شك فى أن جامعاتنا تواجه الآن وفى المستقبل القريب تحديات جساما ، وسوف تزداد هذه المواجهة حدة مع نمو جامعاتنا فى المستقبل ولابد للخريج الجديد أن يتسم بمجموعه من السمات الأساسية أهمها :

- القدرة على التصور والابتكار والمبادأة .
- استقلال الفكر وما يتبعه من ممارسة الحرية بما فى ذلك حرية الاختيار بين بدائل عديدة .
- القدرة على التفكير الايجابى بالأسلوب العلمى .
- تقبل التغير والاسهام فى إحداثه .
- التعامل مع أدوات العصر برشد وفاعلية .

وإذا كان التعليم الجامعي يعد من العوامل الهامة في عملية التنميـة ، فان الابحاث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لا تقل أهمية عن العملية التعليمية ، فقد أعطيت الابحاث العلمية أهمية خاصة في سلم الأولويات في كثير من الدول المتقدمة حيث أنها الاداة الرئيسية لإثراء المعرفة وتقدمها .

ولكن الى جانب كل من العملية التعليمية والبحث العلمي هناك الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع ، اذ لايمكن للجامعات أن تعزل نفسها عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، ولعل المفهوم البريطاني للجامعة المفتوحة يوضح مدى تشعب الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع خارج نطاق الحرم الجامعي ، وكذلك البرامج الزراعية والخدمات التي تؤديها الجامعة الامريكية الى المجتمع الزراعي – من أمثلة الانجازات التي يمكن أن تقدمها الجامعات الى جميع القطاعات الحكومية والخاصة .

وإذا كانت هناك محاولات مستمرة في جامعاتنا المصرية لتحقيق التفاعل الايجابي بين الجامعة والبيئة ممثلا في مراكز الخدمة العامة بالجامعات ، والوحدات ذات الطابع الخاص ، ومراكز ومحطات التجارب الزراعية ، والدورات الدراسية والتدريبية في مجالات المهارات الفنية والادارية واللغات الاجنبية التي تنظمها مراكز خدمة المجتمع ، والدورات القصيرة وورش العمل التي تعالج قضايا المجتمع وشئونه المختلفة ، والورش الجامعية ومراكز الحاسب الآلي ، وانتداب بعض هيئات التدريس للعمل في بعض المؤسسات والهيئات ، وبعض الانشطة التي تقوم بها اتحادات الطلاب مثل مشروعات القوافل الطبية ومشروعات محو الامية وقوافل خدمة البيئة وغيرها . الا أنه من الواضح أن هذا التفاعل لم يصل الى الدرجة المنشودة .

واقع التعليم الجامعي في مصر :

تشير البيانات الاحصائية إلى أنه ومنذ عام ٢٥ /١٩٢٦ وحتى الآن قد تخرج من الجامعات المصرية نحو ١٫٤٥٠٫٠٠٠ طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس والليسانس ، كما حصل نحو ٢٠٫٠٠٠ طالب وطالبة على درجة الدكتوراه منذ عام ٣١ / ١٩٣٢ ونحو ٥٠٫٠٠٠ على درجة الماجستير ، وحوالى ٨٥٫٠٠٠ على دبلومات الدراسات العليا .

وبالرغم من هذا الدور الهام الذى قامت به الجامعات المصرية فقد تعرض التعليم الجامعي الى بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهامة سواء محلية أو دولية التي أثرت عليه وأدت الى نشأة بعض الظواهر السلبية نذكر أهمها فيما يلي :

عدم توافق نظام القبول بالتعليم الجامعي مع رغبات الطلاب وقدراتهم : ان رسم سياسة القبول بالجامعات لابد وأن تبدأ من متغيرات المشكلة ، والتي لامناص بأي حال من ادخالها في الاعتبار عند رسم تلك السياسة ، وحتى يمكن أن تكون السياسة المنشودة موضوعية بحتة يتعين أن تتحدد في ضوء المتغيرات الهامة التالية :

- تحديد الهدف من التعليم الجامعي ، فهل هو أساسا من أجل تحقيق رغبات وتطلعات الافراد ؟ أم هو موجه أصلا للوفاء باحتياجـات المجتمع ؟ أم هو مزيج من هذا وذاك ؟ ولا شك أن الاختيار الاخير هو الافضل .
- مراعاة القدرة الاستيعابية للكليات ومدى توافر الامكانات المادية والبشرية التي تمكنها من رفع كفاءة الخريجين ، وبمعنى آخر المواءمة بين الكم والكيف .
- مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .
- مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية وفقا لخطط وسياسات وبرامج مدروسة .
- مراعاة النمو والتوزيع الجغرافي السكاني .
- مراعاة تنوع مخرجات التعليم الجامعي بما يتوام مع مطالب الافراد واحتياجات المجتمع المتطورة .

دلالة حجم التعليم الجامعي :

- تشير الاحصائيات إلى أن نسبة المقيدين بالتعليم الجامعي الى

جملة السكان فى مصر قد ارتفعت من ١٣ر١ ٪ فى عام ٧٥ / ١٩٧٦ الى ٤٣ر١ ٪ فى عام ٨٤ /١٩٨٥ ثم هبطت الى ٢ر١ ٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ . واذا قارنا نمو عدد المقيدين فى التعليم الجامعى فى مصر بالنسبة لشريحة السكان من عمر ١٨ - ٢٣ سنة خلال السنوات الاخيرة يتضح ارتفاع نسبتهم من نحو ٩ر٩ ٪ فى عام ٧٤ /١٩٧٥ إلى نحو ٩ر١٤ ٪ فى عام ٨٤ /١٩٨٥ ثم هبوطها إلى ٢ر١٣ ٪ فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ . هذا فى الوقت الذى تراوحت فيه هذه النسبة فى كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية مابين ٢٠ ٪ الى ٥٠٪ من شريحة السن المشار اليها ، مما يوضح أنه بالرغم من النمو المتزايد فى أعداد المقيدين بالتعليم الجامعى فى مصر الا أن نسبتهم لم تصل بعد الى المعدل الذى سبقتنا اليه كثير من الدول المتقدمة .

صغر حجم الدراسات العليا :

أوضحت احدى الدراسات التى أعدتها شعبة التعليم الجامعى حول الدراسات العليا بالجامعات المصرية أن أعداد المقيدين بهذه المرحلة قد بلغت فى منتصف الثمانينات نحو ١٠ ٪ من اجمالى الطـــلاب بالجامعات ، واذا قيست نسب الطلاب المقيدين لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون اضافة طلاب الدبلومات فان متوسط هذه النسبة يهبط الى حوالى ٥ر٥ ٪ ، مما يوضح انخفاض حجم الدراسات العليا بالجامعات المصرية اذا ماقورن بجامعات الدول المتقدمة والتى تتراوح فيها هذه النسبة من ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ . وقد يرجع انخفاض النسبة الى زيادة اعداد الطلاب المقيدين فى المرحلة الجامعية الأولى فى مصر . كما تشير نفس الدراسة الى انخفاض نسبة الحاصلين على درجات جامعية عليا الى الطلاب المقيدين حيث تتراوح بين ١٦٪ بالنسبة لدرجات الماجستير و١٩ ٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه مما يوضح انخفاض معدل كفاية الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

ضعف الانفاق على التعليم الجامعى :

ينقسم الانفاق المالى لميزانية التعليم الجامعى الى نوعين رئيسيين خلال الأبواب الأربعة للموازنة ، يتمثل أولهما فى الانفاق الجارى الذى يشمل النفقات التعليمية والبحثية الجارية والنفقات والمصروفات الخدمية العامة والادارة والاعانات الطلابية بشتى أنواعها ، أما ثانيهما فيشمل الانفاق الرأسمالى كنفقات الانشاءات والتجهيزات والاجهزة الرأسمالية لوحدات ومراكز الجامعة .

وقد ارتفعت الاعتمادات المالية التى خصصتها الدولة فى السنوات الاخيرة ، حيث زادت موازنات الجامعات من حوالى ٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى نحو ١٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٩ / ٩٨٠ ثم الى حوالى ٥٣٠ مليون جنيه فى عام ٨٤ /١٩٨٥ ثم الى نحو ٦٧٠ مليون جنيه فى عام ٨٧ /١٩٨٨ ، وقد انعكس ذلك على النصيب الظاهرى لكل طالب من موازنة الجامعات حيث زاد من ١٨٨ جنيه فى عام ٧٤ /١٩٧٥ الى ٣١٥ جنيه فى عام ٧٩ /١٩٨٠ ثم الى ٧٩٠ فى عام ٨٤ /١٩٨٥ ثم الى ١٣٢٣ جنيه فى عام ٨٧ /١٩٨٨ .

هذا وقد بلغ التوزيع النسبى لاعتمادات الموازنة فى عام ٨٧ /١٩٨٨ حوالى ٧ر٥٧ ٪ للباب الاول والخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت ، ونحو ٣ر١٦ ٪ للباب الثانى والخاص بالخامات والادوات التعليمية الصغيرة والتغذية والادوية والتجهيزات ومستلزمات التشغيل الاخرى ، وحوالى ٧ر٢٢ ٪ للباب الثالث والخاص بأقسام التعليم والمستشفيات والاسكان الطلابى والبحوث العلمية ومطابع الجامعات ، ونحو ٣ر٣ ٪ للباب الرابع والخاص بالتحويلات الرأسمالية وأقساط الديون .

ارتفاع جملة أعداد الطلاب ببعض الجامعات :

تشير البيانات الاحصائية لجملة أعداد الطلاب بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٧ /١٩٨٨ إلى أنها تتراوح مابين :

٦٥ الى ١١٠ ألف طالب وطالبة فى جامعات الازهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق .

٣٠ الى ٤٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات أسيوط وطنطا والمنصورة وحلوان .

١٠ الى ٢٠ ألف طالب وطالبة فى جامعات المنوفية والمنيا وقناة السويس .

كما توضح الاحصائيات أن حوالى ٥ر٥٢ ٪ من مجموع الطلاب مقيدون بكليات التجارة والحقوق والآداب مما يوضح أن التناسب مايزال لصالح فروع الآداب والعلوم الانسانية ، وهو وضع لايراعى حاجات التنمية الزراعية والصناعية والصحية ولايتناسب مع احتياجات التنمية .

مما سبق يتضح أن الجامعات المصرية ذات الأعداد الكبيرة قد أصبحت فى حاجة ماسة الى تقسيمها الى أكثر من حرم جامعى ليتناسب ذلك مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، كما ينبغى الاهتمام بتخطيط تنمية التعليم الجامعى بحيث يتحقق التوازن بين الطلاب المقيدين فى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية والطلاب المقيدين فى فروع العلوم العلمية والتطبيقية ، ولايخفى على أحد أن الكليات الانسانية بوضعها الراهن تكلف أقل بكثير مما تكلفه الكليات العملية والتطبيقية ، فقاعات التدريس فى الكليات الانسانية تستطيع استيعاب اضعاف الأعداد التى تستوعبها معامل الدروس العملية .. الا أن هذا التلاؤم مع الموارد المتاحة يخفى هدرا كبيرا إذ ينفق على الدراسين عدة سنوات ليعدهم للبطالة أو لأعمال لاتلائم تخصصاتهم .

اتباع معظم الجامعات المصرية للنظم التقليدية :

– تأخذ معظم جامعاتنا بنظام الكليات ، وهو نظام تقليدى يعوق حركة التزاوج العلمى بين التخصصات المختلفة كما لايوفر المناخ الملائم لاجراء البحوث على أساس نظام الفريق .

– جمود النظم الدراسية التى تحكم كلياتنا على نظام العام الدراسى الكامل فى معظم الكليات أو نظام الفصول الدراسية كما فى كليات الزراعة أو نظام المراحل كما فى كليات الطب والعلوم ، وتأخر تجربة الأخذ باقتراح تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى الكليات التى تسمح امكانياتها بذلك .

– الاعتماد أساسا على أسلوب التلقين والمحاضرات باعتبارها أبسط الوسائل وقلة استخدام الاساليب الاخرى التى تعتمد على المناقشة والحوار .

– قلة الفرص الجادة للتدريب العملى والميدانى الجيد .

– عدم التوسع فى اتباع النظم الادارية الحديثة واستخدام الاجهزة المتطورة فى مختلف نواحى الادارة الجامعية وفى شئون الطلاب والامتحانات ، وجمع وتخزين ونشر المعلومات ، وندرة استخدام بطاقات تسجيل الطلاب ، ونظام بطاقات تسجيل الاجهزة العلمية ، والتى يمكن أن ترفع من كفاءة الأداء الجامعى .

ضعف الانفاق على البحث العلمى :

بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات ينص على أن البحث العلمى يعتبر من الوظائف الأساسية والهامة لهذه الجامعات ، الا أن وظيفة البحث العلمى فى الجامعات المصرية لاتحصل على أولوية متقدمة ، ويعود ذلك الى ضعف الانفاق على هذا النوع من النشاط نظرا لقلة المخصصات المالية لهذا القطاع فى الجامعات مما أدى الى عدم توافر الامكانات اللازمة للنهوض بالبحث العلمى سواء من حيث الاجهزة أو الخامات أو المراجع والدوريات العلمية أو الموارد المالية اللازمة لتيسير البحوث ، هذا بالاضافة الى عدم كفاية ارتباط البحوث العلمية بالقطاعات الانتاجية والخدمية .

الاتجاهات المعاصرة (بعض تجارب الدول الأخرى)

اختيار الطلاب :

تشير نظم وأساليب القبول فى معظم جامعات العالم على أن المطلب الاساسى للقبول بها هو الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وتمنح هذه الشهادة فى بعض البلاد على مستويين ، ومثال ذلك البكالوريا الفرنسية والشهادة الثانوية الانجليزية ، ويعتبر نجاح الطالب فى عدد من المواد فى المستوى الرفيع فى هاتين الشهادتين شرطا للقبول بالتعليم الجامعى .

وبعد الحرب العالمية الثانية ولتوسيع قاعدة القبول فى التعليم العالى

والجامعى أتاحت بعض الجامعات الفرصة للحاصلين على شهادة ثانوية معادلة وأحيانا لبعض من لم يحصلوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية للالتحاق بها ، وعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة الامريكية يجوز السماح بقبول الطلاب فوق سن الثامنة عشرة الذين لم يحصوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية بالجامعة ومعظم معاهد التعليم العالى بعد اجتياز « امتحان دولة » معادلة للثانوية العامة ، وتجرى امتحانات معادلة مماثلة فى المانيا الغربية للطلاب الذين لديهم خبرة دون اجتياز امتحان اتمام الدراسة الثانوية ، وكذلك فى فرنسا يعقد امتحان فى أول اكتوبر من كل عام لأمثال هؤلاء الطلاب .

ويتبع نظام مماثل فى الجامعات النرويجية وغيرها من الدول الاسكندنافية للمتقدمين فى سن أكبر من ٢٤ أو ٢٥ عاما بشرط قضائهم مدة قد تصل الى أربع أو خمس سنوات فى العمل .

وتسمح بعض الدول بقبول بعض الطلاب بالجامعات من بين الذين قضواسنتين فى بعض المعاهد العليا حتى ممن لم يحصلوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، ويوجد نظام فى الهند يسمح بإلحاق الطلاب الذين لم يقضوا السنتين الاخيرتين من التعليم الثانوى (ومدته الكلية أربع سنوات) ببعض الجامعات بعد امتحان قبول لدراسة جامعية متوسطة يؤدى الى الحصول على شهادة معادلة للثانوية العامة ، وتتبع يوغوسلافيا نظاما مماثلا .

وفى فرنسا لايوجد أى قيد على الالتحاق بالجامعات من حيث عدد الطلاب ، ولكن فى بعض المعاهد مثل المدارس العليا يشترط النجاح فى امتحان مسابقة للطلاب الذين درسوا مقررات تمهيدية لمدد تتراوح بين عام وثلاثة أعوام بعد حصولهم على البكالوريا وذلك فى معاهد متخصصة تبعا لنوع الدراسة المطلوبة فى تلك المدارس العليا .

ويقبل الطلاب فى كليات الطب الفرنسية دون قيد ، وبعد أن يقضوا سنة دراسية أو سنتين يجرى لهم امتحان تصفية يسمح لمن يجتازه بالاستمرار فى دراسة الطب ، ومن يرسب فى هذا الامتحان يترك الكلية دون أى مسئولية لضمان مكان آخر له فى كلية أخرى .

وفى اسبانيا يلزم نجاح الطالب قبل قبوله بالجامعات فى المقرر التوجيهى الخاص الذى تنظمه الجامعة المعينة ، وهنالك العديد من هذه الصور فى بعض الجامعات الانجليزية حيث تنظم سنة تمهيدية لدراسات متنوعة على قاعدة عريضة من المجالات العلمية الاساسية للطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية من المستوى العادى ، ويقبلون بعد اجتياز المقررات التى تحددها الجامعة للدراسة فى كل مجال من مجالات التخصص المطلوبة، ومن الجامعاتماينظم مثل هذه الدراسات التمهيدية لمدة عام أو أكثر لاختبار قدرات الطالب وامكاناته ويعتبر ذلك مكملا للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

وقد أخذت بعض جامعات الخليج بنظام السنة التمهيدية مثل جامعة الخليج بالبحرين ، وجامعة الملك فهد التكنولوجية بالظهران وجامعة السلطان قابوس بعمان .

مما سبق يتضح من تجارب الجامعات المعاصرة انها قد اتخذت عدة وسائل يمكن من خلالها تجنب عيوب نظام القبول بالجامعات المصرية والتى سبق الاشارة اليها ، ومن هذه الوسائل مايلى :

– توجيه الطالب فى المرحلة الثانوية بعد اجراء اختبارات ميول لاكتشاف ميوله نحو التخصصات التى تناسبه .

– اجراء اختبارات قبول للكليات المختلفة تبين قدرة الطالب على اختيار التخصص .

– تأهيل الطالب قبل الالتحاق بالجامعة واختيار التخصص ، وتعتبر هذه الفترة كاختبار أخير لقياس قدرة الطالب .

– تيسير تحويل الطالب فى الفرقة الجامعية الاولى من تخصص الى آخر بسهولة وذلك بدون أن يفقد جزءا كبيرا مما درسه فى هذه الفرقة وذلك عن طريق ترميز المقررات الدراسية وجعلها قابلة للتحويل والاعتماد من تخصص لآخر خصوصا تلك التى تعنى بالتكوين الثقافى والسلوكى والدينى .

وهذا لايتاتى إلا بالتطبيق التدريجي لنظام الساعات المعتمدة .

— أنماط التعليم :

من المعروف أن تقديم خدمات التعليم العالى والجامعى لم تعد حكرا على الاطار التقليدى للنظام ممثلا فى الجامعة أو الكلية ، فقد استحدثت عدة بدائل يتم بواسطتها اتاحة الفرصة للراغبين فى مواصلة تعليمهم ، وهذه الطرق تم تطبيقها بنجاح من خلال الجامعات المفتوحة ، واستخدام الاقمار الصناعية ، وطرائق التعليم عن بعد ، والتعليم بالمراسلة ، بالاضافة الى عدد كبير من البدائل التى تعنى أساسا بوصول التعليم العالى الى الطالب حيث وجد .

وفى اطارهذه الانماط غير التقليدية أصبح التعليم الجامعى متاحا للطلاب الذين لم تسمح لهم ظروفهم الاجتماعية أو الصحية باستكمال دراستهم ، أو للطلاب الذين يزاولون مهنة ما ، أو الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر مثل ضيق الوقت أو بعد المكان من استكمال تعليمهم ، وفى أغلب الأحيان تكون هذه المؤسسات غير تقليدية فى بنيتها الاكاديمية والتنظيمية ، كما تتبع سياسات مرنة فى القبول ، وتعمل على ارساء نظام للتعليم متداخل التخصصات ، كما توفر أحيانا مقررات دراسية غير أكاديمية بغرض رفع المستوى الثقافى العام .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوسع الكبير فى أعداد مؤسسات التعليم عن بعد لايمثل حدثا جديدا من نوعه إذ إن الكثير من البلدان الغربية والشرقية وبعض الدول النامية قامت بتطبيق بعض برامج التعليم بالمراسلة منذ وقت بعيد ، وتتراوح نسبة الطلاب المقيدين فى برامج التعليم بالمراسلة فى بعض الدول الاشتراكية بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من مجموع طلاب التعليم العالى .

وتتسم بعض برامج التعليم عن بعد بخصائص مميزة ، وعلى سبيل المثال هناك برنامج تشترك فى تنفيذه سبع جامعات فرنسية يطلق عليه «اتفاق الجامعات حول التعليم عن بعد للمناطق الشرقية » ، وبموجب هذا الاتفاق توفر مراكز التعليم عن بعد برامج الجامعة فى التخصص الذى يتميز به المركز عن غيره ، وهكذا يتمكن جميع الطلاب المنتسبين الى الجامعات المشتركة من الاستفادة بقدر كبير من تركيز وتوحيد الموارد المتوفرة ، وهنا يسجل الطلاب مرتين : الاولى فى جامعاتهم المحلية ، والثانية فى مركز التعليم عن بعد التابع لاحدى الجامعات المشتركة الذى يختارونه .

ويوجد عدد كبير من مؤسسات التعليم العالى عملت على مضاعفة تنويع البرامج المتوفرة من برامج عامة ومهنية وحرفية ذات فترات قصيرة ، واستطاعت أن تستقطب فئة كبيرة من الطلاب الكبار مثل كليات التربية المنزلية لتعليم الكبار فى بريطانيا ، وكلية فرونتير فى كندا . كما أن هناك برامج معدة لفئات محددة من الكبار مثل برامج تعليم العمال الصناعيين ، ومثال ذلك البرامج التى توفرها مؤسسة تعليم العمال التابعة لجامعة سيريلانكا ، والبرامج المسائية والموجهة للعمال فى كوبا ، والبرامج التى يقدمها معهد البوليتكنيك كوفيلها فى البرتغال ، والبرامج التى تقدمها كلية ريسكن فى بريطانيا بالتعاون مع نقابات العمل ، وغيرها .

مما سبق يمكن القول بان الاتجاهات العالمية المعاصرة قد أظهرت أنماطا جديدة من المؤسسات التعليمية العالية التى تختلف فى خصائصها وتنظيمها وبرامجها عن تلك المؤسسات التقليدية ، فمن هذه الانواع نجد كليات المجتمع ، والكليات الصغرى ، والجامعات المفتوحة ، والجامعات بدون أسوار والجامعات الشاملة ، والفصول المسائية ، وبرامج التعليم العالى التعاونى . وتتميز هذه الأنماط بتنوع الاختيارات بما يتلاءم مع الاحتياجات ، ومعايير القبول المرنة ، وتقديم الخبرات العملية للطالب ، وبرامج اعادة التاهيل والتدريب التحويلى ، وأهم من ذلك كله اقترانها بمبدأ التعليم المستمر مدى الحياة .

وتجدر الاشارة الى أن طريق التعليم فى مصر يأخذ مسارا واحدا محددا ، ومقيدا بفترة زمنية معينة مما يعوق اتاحة الفرصة أمام العناصر الممتازة من متابعة تعليمهم فى فترات متقدمة من العمر . كما

أن طبيعة العصر قد جعلت الانسان يغير من عمله أو مهنته أكثر من مرة خلال حياته ، مما يحتم فتح قنوات التعليم لكل من يقدر عليه بغض النظر عن عائق العمر أو الزمن . هذا بالاضافة الى جمود القوالب الموجودة حاليا والتى تعوق الجامعات عن تقديم مقررات جديدة ، كما أن اضافة المقررات الجديدة لما هو موجود يجعل من المستحيل على الطالب تحمل هذا العبء المتزايد ويجعل من الضرورى البدء فى تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفتح حرية الاختيار أمام الطالب لاختيار مجموعة المقررات التى تناسبه ، وبذلك يمكن ان يخرج الى المجتمع مجموعة من الخريجين تجمع فيما بينها كل حديث فى العلم ، كما تمكن الخريج من تأهيل نفسه تأهيلا بينيا يناسب ظروف سوق العمل المتاحة .

وعلى ذلك لابد من أن يتاح التعليم لمن يريد ويستطيع مواصلة التعلم والتعليم:

- نظاميا نهارا .
- بعض الوقت مساء .
- الجمع بين العمل والدراسة ، مثل الدراسة بعض أيام الاسبوع أو العمل عددا من الشهور تعقبها دراسة لعدد من الشهور .
- وضع نظام للدراسة للحصول على درجة جامعية بدراسة بينية قد تقتضيها ظروف سوق العمل أو ظروف التقدم التكنولوجى .
- وضع نظام يسمح لأى خريج فى أى وقت أن يتعلم ليغير مهنته متى سمحت قدرته بذلك .
- انشاء جامعة مفتوحة تتيح للفرد أن يتعلم فى الوقت والعمر الذى يناسبه ، وتسمح الاساليب المتاحة حاليا بذلك .

طرق وأساليب التعليم :

ان أسلوب المحاضرة والسبورة يعتبر أسلوبا بدائيا يستخدم فيه أسوأ آليات التعليم ، والمثل الصينى يقول :

اذا سمعت فقد تنسى ،

واذا رأيت فقد تتذكر ،

واذا عملت فقد تتعلم .

وهذه الآلية القديمة لازالت هى الدستور الفعال للتعليم ، ومنها انبثقت كل أساليب التعليم الحديثة والتــى تعتبر أسلوب المحاضرة أسلوبا متخلفا .

وتعتمد الأساليب المعاصرة على :

- الكتاب المبرمج وبجانبه مراجع عديدة لتعويد الطالب على الرجوع الى مصادر المعرفة المتنامية .
- أسلوب حل المسائل بالطريقة المهنية ، وفيها يجب أن يحل الطالب أية مشكلة أو معضلة تواجهه كما يحلها أهل المهنة ، وذلك بالرجوع الى مصادر المعرفة وأسلوب التفكير العلمى فى فترة مبكرة من عمره ، ويعتمد هذا الأسلوب على :

تحديد المشكلة – حصر العوامل المؤثرة عليها – جمع المعلومات – ايجاد العلاقات المنطقية – حل المشكلة – التأكد من سلامة الحل – التعميم والتعلم .

- أسلوب التفكير النقدى : وهو الاسلوب الاحدث الذى يعتمد على أساس أن لكل حل حلا آخر أفضل منه ، ويعتمد على تعويد الطالب على التعرف على الفروض الفعلية والتحليل والاستنتاج والاستقراء والتقويم كأساس للتطوير .

وفى كل الحالات تعتمد الاساليب على تكنولوجيا التعليم ووسائلها وأساليبها ، وأهمها اعتبار الاختبارات والامتحانات كتغذية مرتدة تساعد الطالب والاستاذ على تصويب مسار العملية التعليمية .

وقد يقتضى الامر مستقبلا اجراء دراسة مستقلة لطرق التعليم تضع كل التوضيحات والتقنيات لكل من هذه الاساليب .

تكوين الطالب الجامعى وتأهيله :

رغم أن الطالب الجامعى هو نتاج مجتمعه تؤثر فيه عوامل عديدة قبل التحاقه بالجامعة مثل الاسرة والمدرسة والمجتمع الصغير المحيط به ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، والمناخ العام من جوانبه المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، فان على التعليم الجامعى دورا كبيرا فى صقل ملكاتهم وتنمية قدراتهم على

التفكير وحل المشاكل أو مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقت فراغه ، وعلى الكشف عن اهتماماته وقيمه ، وعلى تحديد أهدافه وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطه به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة فى التأثير عليهم والتأثر بهم ، والعمل بروح الفريق معهم ، وكذلك القدرة على اختيار العمل والسعى لايجاده والاحتفاظ به واتقانه ، أو تغيير عمله لو لزم الامر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام فى تنميته . كل هذه المهارات والقدرات يجب أن تصقلها الحياة الجامعية وتقوم على تنميتها بل وتزيد عليها ، بدلا من صب الطالب فى قوالب جامدة تباعده عن أن يكون عنصرا فعالا فى اقامة المجتمع المنتج .

وبطبيعة الحال لن تتأتى تنمية هذه القدرات لدى الطالب الا عن طريق تطوير أساليب ونظم الدراسة والتقويم ، بالاضافة الى زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بأبعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والفنية ، والتوسع فى مشاركته الفعالة فى الانشطة الجامعية الاخرى بما فى ذلك الجمعيات العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة، ودعم نظام الريادة والاسر الجامعية بحيث تحقق أهدافها من إشراف وإرشاد وتوجيه اعضاء هيئة التدريس لأبنائهم الطلاب فى النواحى التعليمية وغير التعليمية .

أنماط الادارة الجامعية :

نشأت الجامعات الحديثة على نمط جامعة الازهر ، أى أستاذ ومجموعة من الطلاب ، وهو ما كون فيما بعد مفهوم الكلية كمجتمع يضم أساتذة وطلابا ، ولم تتحدد هوية الكلية كهوية مهنية الا فى وقت لاحق .

والأسلوب الأول وهو تجمع الأساتذة والطلاب اتبعته جامعة كمبريدج القديمة حيث تضم الجامعة أكثر من كلية تمنح أكثر من درجة جامعية فى نفس الموضوع .

ومع التطور العلمى تشكلت الجامعات على شكل تجمعات كليات ، وكل كلية تهتم بأحد مجالات العلم والمعرفة ، ومع تقدم الاكتشافات العلمية وضرورة إلمام أصحاب المهنة بمعرفة عميقة فى فروع العلم ، فقد انقسمت الكليات الى أقسام علمية متخصصة تجمع أهل التخصص الواحد ، وذلك ليتيح التفاعل داخل هذا التجمع اثراء المعرفة العلمية وتكاملها ، وتخدم هذه الاقسام الجامعة كلها ، فعلى سبيل المثال يخدم قسم الرياضيات جميع التخصصات مثل الهندسة والاحصاء فى الطب والزراعة والتعليم .. وغيرها .

وفى مرحلة لاحقة جمعت الاقسام المستقلة داخل تكوين ادارى سمى بالكلية (نمط جامعتى أسيوط وحلوان) ، غير أن تعاظم دور التخصصات البينية فى سوق العمل أدى الى حدوث تطور فى الادارة الجامعية بحيث استقلت الاقسام العلمية ذاتيا ، وأصبحت تجمعها ادارة الجامعة وهى المسئولة عن مراقبة التأهيل العلمى للخريج . وهذا هو النمط العصرى السائد ، ويرجى أن تتطور الجامعات المصرية تدريجيا نحو نمط جامعة الاقسام المستقلة المرتبطة بالجامعات .

تقويم الأداء الجامعى :

لكى تحتفظ الجامعة بالمستوى اللائق للتقدم العلمى يجب أن يتم تقييم الاداء بها باستمرار على مستوى الجامعة والاقسام والاستاذ والمقرر الدراسى والامتحانات ، ولذلك توضع معايير ومعدلات أساسية يرجع اليها عند تقييم هذه العملية ، ومن هذه الموجبات نذكر مايلى :

– متوسط المساحة المناسبة لكل طالب من المبانى .

– متوسط المساحة الخضراء من الملاعب ومساحة المرافق العامة المختلفة كالمدينة الجامعية وأماكن النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى بالجامعة .

– المتوسط المناسب لتجهيز المعامل والورش والمستشفيات الجامعية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب ، ونسبة الاجهزة المعمرة ونصف المعمرة من هذه التجهيزات .

– العدد المناسب من المكتبات وقاعات الاطلاع ، وكذلك النسب الملائمة لعدد الكتب والمراجع والدوريات العلمية لكل طالب ، ولكل عضو هيئة تدريس ومدرس مساعد ومعيد ، أو لكل قسم علمى فى كل كلية أو دراسة جامعية .

– المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد المستهلكة ، والخامات والكيماويات اللازمة للعملية التعليمية أو البحث العلمى .

– عدد أيام الدراسة الفعلية ، ومتوسط عدد ساعات المحاضرات

العلمية ، والتدريبات الميدانية والحقلية التى يتلقاها الطالب خلال سنوات دراسته .

– متوسط عدد ساعات عمل اعضاء هيئة التدريس وتوزيعها على التدريس والبحث العلمى ، والانشطة الطلابية والادارية ، والعمل خارج الجامعة مع تحليل طبيعة هذا العمل ومدى ارتباطه الوظيفى بعملهم .

– دراسة المعدل الملائم لنسب أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى التخصصات الدراسية المختلفة .

– النسب الملائمة لعدد الفنيين الى الطلاب وهيئة التدريس ومعاونيهم فى كل كلية أو مجال دراسى معين .

– الحجم المناسب من الأجهزة الادارية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى كل كلية .

– نسبة حجم طلاب مرحلة الدراسات العليا الى مجموع الطلاب بالجامعة .

– نسبة المناهج الجديدة والتخصصات المستحدثة ، والأبحاث المتقدمة والتطبيقات خلال فترة زمنية محددة .

– دراسة النظم الادارية المتبعة داخل الجامعة ، وكيفية تدفق المعلومات بين المستويات الادارية المختلفة ، وفاعلية اداء النظام الادارى من حيث التشغيل والتنظيم .

– نظم وأساليب القبول والامتحان والتقويم .

– وسائل قنوات الاتصال بين الجامعة وخريجيها ، وتاثير ذلك على نمو الجامعة ورفع كفاية الخريجين .

– مدى اتاحة الكمبيوتر واستخدامه فى العملية التعليمية والادارية والبحثية .

– حجم التمويل المالى للجامعة ، وتحليل موازنتها موزعة على أبواب الانفاق الرئيسية ، ونصيب كل باب من أبواب الموازنة ومدى ملاءمته لحجم وطبيعة وواقع الاحتياجات .

– تقدير تكلفة الخريج ، وتوزيع بنود التكلفة على الانظمة داخل النظام الجامعى .

هذه هى بعض المرجعيات فى معايير اعتماد الجامعات وغيرها كثير مثل معايير اعتماد البرامج الدراسية ، والمعايير العلمية لاعتماد اعضاء هيئة التدريس وغيرها ، وكلها تعتبر من حيث هى مقياس للجودة والكفاية التى تنطوى عليها العملية التعليمية والبحثية – دليلا جيدا لأسلوب وعمليات تحديث وتطوير التعليم الجامعى .

الربط بين الجامعة والمجتمع :

ان المجتمع المصرى يتسم بطابع المجتمع الزراعى ، ونظرا لمحدودية كمية المياه المتاحة للزراعة فلا مناص من زيادة الاتجاه كذلك نحو الانتاج الصناعى ، وقديكون نموذج الانتاج من الموضوعات التى تستحق الحوار حولها على ضوء سياسة تكنولوجية واضحة المعالم تأخذ فى الاعتبار أن الثروة الاساسية فى مصر هى العنصر البشرى .

ويمكن تصور سياسة تكنولوجية حول المحور التالى :

– تعظيم العائد الزراعى بوسائل التكنولوجية الحيوية .

–التوجه نحو انتاج صناعى لايستخدم كثيرا من الخامات المستوردة ومنها الطاقة .

– التوجه نحو الانتاج للتصدير وليس تشبع السوق ، وبأحدث الوسائل ، لأن أحدث الوسائل هى أرخصها .

– تحقيق التوازن بين الانتاج الاستراتيجى الضرورى عند حده الأدنى والانتاج للتصدير .

– رفع مستوى التعليم والمهارات العالية .

– الحد من اقامة المصانع بنظام تسليم المفتاح .

– الاهتمام بصناعة التكنولوجيا والمعرفة .

ويمر النمو الانتاجى عادة من خلال المحاكاة ، فالاقتباس ، فالابتكار ، وقد يكون التوجه الانتاجى على النحو التالى :

صناعات الكترونية – صناعات كيماوية – صناعات هندسية متقدمة – حاجات استراتيجية الطاقة ومعداتها .

وفى ضوء هذه الرؤية المستقبلية يمكن تصور الجامعة التى تستطيع من خلال آلياتها واجراءاتها توفير الكادر العلمى الملائم لهذا المستقبل والذى يعظم انتاج وعبقرية الفرد المصرى ، وبذلك كله فان الامر يقتضى اعادة النظر فى النمط الذى تسير عليه فى معظم جامعاتنا .

التوصيات

وبناء على ما تقدم ، فإنه يوصى بما يلى :

أولا : بالنسبة للقبول فى الجامعات :

* العمل على معاونة الطالب فى المرحلة الثانوية وماقبلها فى اكتشاف ميوله وقدراته وذلك عن طريق اجراء اختبارات الميول والإرشاد التعليمى والاجتماعى ، وأن يتم ذلك بطريقة تدريجية .

* تيسير تحويل الطالب من تخصص الى آخر دون أن يفقد جزءا كبيرا مما درسه وذلك عن طريق ترميز وتكويد المقررات الدراسية ، وجعلها معتمدة وقابلة للانتقال من تخصص لآخر ، ويقتضى ذلك العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة .

ثانيا : بالنسبة لانماط التعليم :

* فتح قنوات التعليم لغير المقيدين فى الجامعات ممن يستطيعون مواصلة التعليم والافادة منه ، وذلك بتنويع انماط التعليم وتحقيق مبدأ التعليم المستمر .

* وضع نظام للدراسة للحصول على درجة جامعية فى دراسة بينية قد تقتضيها ظروف سوق العمل أو ظروف التقدم التكنولوجى ، ويسهل تطبيق ذلك بالاخذ بنظام الساعات المعتمدة والعمل على تطبيق نظام الاقسام التابعة للجامعة مباشرة بدلا من نظام الكليات .

* العمل على انشاء جامعة مفتوحة تتيح للفرد أن يتعلم فى الوقت والعمر الذى يناسبه .

* التوسع فى اعطاء الفرصة لاختيار المواد والتخصصات .

ثالثا : بالنسبة لطرق وأساليب التعليم :

* ضرورة استخدام اساليب التعليم الحديثة مثل الكتاب المبرمج ، بحيث يسمح بتقويم الطالب فى مختلف مراحل تحصيل محتوى الكتاب باجزائه المختلفة ، والرجوع الى مصادر المعرفة المتنامية ، وأسلوب حل المشاكل بالطريقة المهنية والتفكير النقدى ، والتى تعد من أهم العوامل التى تؤهل الخريج لامتلاك القدرة على التصور والابتكار والمبادأة واستقلال الفكر وممارسة الحرية ، والقدرة على التفكير الايجابيى بالاسلوب العلمى ، والتعامل مع أدوات العصر برشد وفاعلية ، ومن ثم تعد الانسان المتكامل .

* الاستفادة من نتائج الاختبارات والامتحانات كتغذية مرتدة تساعد الطالب والاستاذ على تصويب مسار العملية التعليمية .

رابعا : بالنسبة لتكوين الطالب وتأهيله :

* العمل على تكوين الطالب الجامعى وإعداده من النواحى العلمية والتربوية ، وصقل ملكاته وتنمية قدراته على التفكير والابتكار والمبادأة ، والتكوين المتكامل لشخصيته المستقلة الحرة ليصبح مواطنا صالحا قادرا على الاسهام فى تنمية المجتمع وحل مشكلاته .

* تحقيق التوازن فى العملية التعليمية بالجامعة بين التأهيل العلمى والتنمية الثقافية السوية الشاملة .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بأبعادها الثقافية والدينية والاجتماعية والصحية والرياضية والترفيهية .

* التأكيد على أهمية مساهمة الطلاب فى تصريف شئونهم غير التعليمية كالمدن الجامعية والاتحادات والمؤتمرات الطلابية .

* ضرورة العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالجامعات ، وذلك لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاوج التخصصات والتأهيل المتباين .

خامسا : بالنسبة لانماط الادارة الجامعية :

* التوسع فى تطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة والتى تتبع الجامعة مباشرة ، وبحيث تصبح الاخيرة هى المسئولة عن مراقبة التأهيل العلمى للخريج .

* انشاء وحدات بهيكل الجامعة تهتم بالاتى :

- تخطيط الحرم الجامعى (خصوصا بالنسبة للجامعات الجديدة) .
- الانشطة المختلفة خارج البرامج الدراسية .
- وحدات للصيانة .
- وحدات للاهتمام بالوجه الجمالى للجامعة .

* اتاحة الفرصة لاعضاء هيئة التدريس للاستفادة من الموضوعات المستحدثة عن طريق تيسير عقد الحلقات الدراسية وورش العمل .

سادسا : بالنسبة لتقويم الاداء الجامعى :

* وضع المعايير والمعدلات الاساسية لتقويم الأداء على مستوى الجامعة والاقسام وعضو هيئة التدريس والمقرر الدراسى والامتحانات كمقياس للجودة والكفاية التى تنطوى عليها العملية التعليمية والبحثية ودليل جيد لاسلوب وعمليات تحديث وتطوير التعليم الجامعى .

سياسة تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

لعله من الضرورى قبل استعراض تطور سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية منذ انشائها وحتى الآن أن نتعرض الى تطوير السياسات التنظيمية بالجامعات والتى كانت وما زالت تؤثر بدرجة كبيرة فى سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يمكن بحال استبعاد تأثير موازنات الجامعات وهياكلها التنظيمية وكيفية تعيين القيادات الجامعية عن هذه القضية ، ولذا فان الجزء التالى يتناول عرضا موجزا للسياسات التنظيمية بالجامعات ، ثم ينتقل الى عرض موجز لتطور سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس .

أولا : تطور السياسات التنظيمية بالجامعات :

المرحلة قبل صدور القانون رقم ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ :

فى هذه المرحلة كان لكل جامعة فى مصر قانونها الخاص الذى ينظم العمل بها فى كافة المجالات الاكاديمية والادارية والمالية ، بحيث كانت كل جامعة تتمتع باستقلالها العلمى والأكاديمى ، كما كان لكل جامعة ميزانية مستقلة بها يعدها مجلس الجامعة وترفع الى وزير المعارف الذى يتولى متابعتها فى مراحل التشريع المختلفة حتى يتم اعتمادها .

واتبعت جميع الجامعات المصرية آنذاك النظام التقليدى للكليات التى تتعدد فيها الأقسام العلمية المتناظرة على مستوى الجامعة ، ويضم كل قسم منها أعضاء هيئة التدريس (أستاذ كرسى - أستاذ مساعد - مدرس) ومعاونيهم فى أحد مجالات التخصص التى تتضمنها الكلية ، وكان لكل قسم استقلاله العلمى والأكاديمى ، كما كان يتمتع أيضا بنوع من الاستقلال الادارى والمالى .

وكانت هذه الأقسام العلمية تدار بواسطة مجلس القسم الذى يرأسه أقدم الاساتذة ، وكان لكل قسم هيكله الوظيفى والذى كان يتم انشاؤه وفقا للمهام والمسئوليات التى يضطلع بها ، ورغم ان اللوائح الجامعية قد أتاحت تطوير هذا الهيكل بما يتلاءم مع تطور الأعباء والمسئوليات التى يقوم بها القسم العلمى بحيث يمكن زيادة عدد وظائف اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تمشيا مع زيادة التخصصات العلمية أو نمو العملية التعليمية والبحثية ، الا أن ذلك كـــان يستغرق وقتا طويلا فى بعض الأحيان ، كما كان يصطدم ببعض العقبات الادارية والمالية .

ومن الجدير بالذكر أيضا انه فى هذه المرحلة كانت تتسم خطوط السلطة الرأسية داخل الأقسام العلمية بالوضوح والقوة ، فقد كان لرئيس القسم سلطة ادارية كبيرة فى ادارة شئون القسم .

المرحلة منذ صدور القانونين رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ ، وحتى صدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ :

فى هذه المرحلة ألغيت القوانين الخاصة بكل جامعة ، وحل محلها قانون موحد نظم جميع الأعمال العلمية والادارية لكل الجامعات المصرية القائمة آنذاك ، ونص على احتفاظ كل جامعة باستقلالها العلمى والأكاديمى ، كما أتاح لكل جامعة حق الادارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها ، أما بالنسبة للشئون المالية فقد منحت كل جامعة حرية أكبر واستقلالا أوسع حيث خصصت لكل جامعة إعانة سنوية تدرج فى ميزانية الدولة تتصرف فيها ، وفى غلة أموالها المنقولة والثابتة ،

وايراداتها الاخرى على النحو الذى تراه ، كما سمح لها بنقل الوفورات التى تتحقق لها فى احدى السنوات الى مواردها فى السنوات اللاحقة ، الأمر الذى اتاح لكل جامعة الفرصة لتخطيط سياساتها على المدى البعيد ، واقامة مشروعاتها الانشائية الكبيرة ، واستخدام مواردها المالية الاستخدام الأمثل ، كما أدى ذلك أيضا الى ترشيد نفقاتها .

أما بالنسبة للهيكل التنظيمى للجامعة فلم يحدث تغيير يذكر به ، حيث ظلت جميع الجامعات المصرية تأخذ بنظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية المتناظرة على مستوى الجامعة ، وكان لكل قسم هيكله التنظيمى الذى يحدد فى ضوء المهام والأعمال التى يقوم بها . الا انه قد أدخلت عدة تعديلات على أسلوب شغل الوظائف القيادية بالجامعة ، فبعد ان كان يتم تعيين مدير الجامعة ووكيلها وأمينها بموجب قرار من مجلس الوزراء (قانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ وما قبله) أصبح يتم ذلك بموجب قرار من رئيس الجمهورية ودون تحديد مدة معينة (القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦) ، وطبقا للقانونين كانت رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لأقدم مديرى الجامعات . كما أصبح مجلس الكلية يضم الى جانب أعضائه من رؤساء الاقسام بالكلية والعضوين من الخارج ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس فى الكلية – أقدم اثنين من الاساتذة بحيث تكون عضويتهما لمدة سنة ويحل محلهما بصفة دورية أقدم اثنين من باقى الأساتذة . كما تم تعديل مدة تعيين عميد الكلية ووكيلها من بين رؤساء الأقسام بحيث اصبحت لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد ان كانت لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وكان تعيينهما يصدر بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على ترشيح مدير الجامعة .

واستمر العمل بنظام رئاسة القسم العلمى لأقدم الأساتذة الموجودين بالقسم .

المرحلة منذ صدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وحتى حل محله القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

اتسمت هذه المرحلة بتعديلات هيكلية وتنظيمية جوهرية كان لها آثار عميقة على مستويات الأداء والسلوكيات ، والمستوى النوعى للخريجين ، ومستوى الدراسات العليا والبحث العلمى بالجامعات . ففى خلال هذه الفترة استمر العمل بقانون موحد لجميع الجامعات فى مصر وسوريا فى فترة الوحدة ثم اقتصر بعد ذلك على الجامعات المصرية بعد الانفصال ، واحتفظ هذا القانون الموحد رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لكل جامعة باستقلالها العلمى والاكاديمى ، كما أتاح لها حق الادارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها .

أما بالنسبة للشئون المالية ، فقد عدل عن نظام الاعانة السنوية الذى كان مطبقا من قبل وخصص لكل جامعة ميزانية مستقلة تتصرف فيها فى حدود ابوابها المختلفة ، وقد أدى ذلك الى اضعاف قدرة الجامعات على تنفيذ خططها ومشروعاتها وانشاءاتها ومرافقها فى المواعيد المناسبة ، مما أثر سلبيا على كفاءة الاداء بها . هذا رغم ادخال بعض التوسعات فى السلطات المالية للقيادات الجامعية ومنحها حرية أكبر فى الحركة والتصرف .

وكان من أهم التعديلات التى تمت فى هذه المرحلة البدء فى بناء هيكل تنظيمى جديد للجامعات فى مصر ، والأخذ بنظام الكليات التى تضم اقساما علمية موحدة ، بحيث لا يجوز ان تتكرر الاقسام المتناظرة فى كليات الجامعة الواحدة ، ولقد تم تطبيق هذا النظام على جامعة أسيوط منذ بدء الدراسة بها فى عام ١٩٥٧ ، كما طبق على بعض الجامعات الاقليمية الاخرى التى تم انشاؤها بعد ذلك ، أما بالنسبة للجامعات الأقدم (القاهرة / الاسكندرية / عين شمس) فلم يتم تطبيقه إلا فى حدود ضيقة .

كما أجريت فى عام ١٩٦٣ عدة تعديلات فى هيكل الوظائف القيادية بالجامعة حيث تم انشاء وظيفة ثانية لوكيل الجامعة ، وبذلك أصبح لكل جامعة وكيلان يعاونان مديرها فى ادارة شئونها ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه ، ويختص أحدهما بشئون الدراسات العليا وتنظيم البحوث العلمية وتوثيق الروابط الثقافية بين الجامعة والجامعات الاخرى والهيئات والمعاهد المعنية بالبحث العلمى داخل مصر وخارجها ، ويختص الآخر بالشئون الخاصة بالدراسة بأقسام البكالوريوس أو الليسانس وشئون

الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية ، كما أنشئت وظيفة جديدة لأمين الجامعة المساعد . كما نص القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أن يقوم وكيل الكلية بإعداد ما يعرض على المؤتمر العلمى السنوى للكلية .

وكان من أهم التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٦٣ على الهيكل التنظيمى لأعضاء هيئة التدريس بالاقسام العلمية انشاء وظيفة جديدة للاستاذية هى وظيفة الأستاذ بدون كرسى ، وذلك بهدف فتح باب الترقية أمام الأساتذة المساعدين الذين أمضوا سبع سنوات فى وظائفهم ، وأيضا لكى تتناسب الهياكل الوظيفية للاقسام العلمية مع الأعداد المتزايدة من الطلاب .

ولعل أهم ما صاحب ظاهرة النمو فى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية هو تطبيق نظام الأجر الاضافى بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وتحديد نصاب معين من ساعات العمل فى المحاضرات والدروس والتمرينات العملية لكل فرد منهم بحيث يستحق أجرا اضافيا اذا ما تجاوزه ، وقد كان لهذا النظام تأثير سلبى على سلوكيات الجهاز الأكاديمى ، وعلى مستوى الأداء ، وعلى مدى الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمى ، وعلى التأليف والنشر العلمى ، بل وعلى نوعيات الخريجين ومستوياتهم ، وعلى كثير من التقاليد الجامعية الاصيلة ، كما أدى أيضا الى ضعف قدرة الجامعات على إعداد وتنمية أعضاء هيئة التدريس ، ويعتبر ذلك احد العوامل الرئيسية التى أثرت على كفاءة الجامعات المصرية .

وفى هذه الفترة استمر العمل بنظام تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية الا أن مدة التعيين قد حددت بأربع سنوات قابلة للتجديد ، بعد أن كانت مطلقة ، وكانت رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالى ، وفى حالة غيابه يحل محله مدير جامعة القاهرة (الجامعة الاقدم) ، كما استمر العمل بنظام شغل وظيفة عميد الكلية ووكيلها بطريق التعيين وذلك من بين الأساتذة ذوى الكراسى بعد أن كان تعيينهم من بين رؤساء الاقسام ، كما كان يشغل منصب رئيس القسم أقدم أستاذ ذى كرسى فيه ، ويحق لعميد الكلية ووكيلها الاحتفاظ برئاسة القسم الى جانب عمله ، وفى حالة عدم وجود أساتذة بالقسم يقوم أقدم الأساتذة المساعدين فيه بمهام رئيس القسم .

المرحلة منذ صدور رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وحتى الآن :

استمر العمل خلال تلك المرحلة بقانون موحد للجامعات المصرية ، وكانت كل جامعة من خلاله تتمتع باستقلال علمى وأكاديمى ، كما كان لها حق الادارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها ، واختصت كل جامعة بميزانية مستقلة تتصرف فيها بحرية فى حدود الاعتمادات المدرجة فى أبوابها المختلفة سنويا من ميزانية الدولة .

وأجريت خلال تلك المرحلة عدة تعديلات جوهرية كان من بينها توسيع السلطات المالية والادارية للقيادات والمجالس الجامعية حيث اصبح لكل جامعة الحق فى نقل وظائف اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من قسم الى آخر ، ومن كلية الى أخرى ، وكذلك التصرف فى الاعتمادات المالية على البنود المختلفة داخل الباب الواحد ، وتقرير ومنح المكافآت ، والشراء بالأمر المباشر فى حدود معينة تتدرج مع تدرج السلطة فى المستويات الجامعية المختلفة .

كما تم انشاء نظام الصناديق المستقلة للوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص فى الجامعات ، مثل الورش ، ووحدات التحاليل الدقيقة ، والمراكز الطبية المتخصصة ، ومحطات التجارب الزراعية ، ومراكز الحساب العلمى ، وغيرها ، وذلك بهدف توفير التمويل الذاتى لها ، وتحقيق المرونة الادارية والمالية اللازمة لادارتها ، ومنحها حرية العمل والانتاج فى سبيل خدمة المجتمع .

وخلال تلك الفترة حدثت تغييرات هيكلية هامة فى تنظيم الجامعات كانت تستهدف تطوير العمل فى الجامعة على نحو يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية أكبر . فلما كانت عملية تطبيق نظام الأقسام العلمية الموحدة تواجه بعض الصعوبات فى الجامعات الأقدم فقد نص القانون على تكوين دوائر علمية للاقسام أو المواد المتماثلة وذلك بهدف التنسيق والتعاون فيما بينها فى المجالات التعليمية والبحثية ، الا أن هذا النظام لم يتم تطبيقه عمليا حتى الآن .

ومن أهم الاجراءات التى اتخذت فى هذه الفترة إنشاء شعب للدراسات العليا وبعض الأقسام العلمية المستقلة لبعض مجالات العلوم الأساسية كالفيزياء والرياضيات فى كليات الهندسة بالجامعات الأقدم بما لا يتوافق مع مبدأ تطبيق نظام الكليات ذات الاقســـام العلمية الموحدة .

كما تم فى هذه الفترة انشاء وظيفة وكيل ثان لكل كلية بحيث اختص أحد الوكيلين بشئون الدراسات العليا والبحوث ، واختص الوكيل الآخر بشئون التعليم والطلاب للمرحلة الجامعية الاولى ، هذا بالاضافة الى انشاء مجلسين على مستوى الجامعة أحدهما لشئون الدراسات العليا والبحوث ، والثانى لشئون التعليم والطلاب على مستوى البكالوريوس أو الليسانس ، وفى عام ١٩٨٨ استحدثت وظيفة نائب ثالث لرئيس الجامعة يختص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وقد بدأ تطبيق ذلك فى الجامعات الأقدم (القاهرة – الاسكندرية – عين شمس) وذلك منذ صدور القرار .

ولقد نص قانون الجامعات على عقد مؤتمرات علمية على مستوى الأقسام والكليات يحضرها جميع أعضاء هيئة التدريس ، وممثلون عن المدرسين المساعدين والمعيدين ، وممثلون عن الطلاب المتفوقين ، وتتولى هذه المؤتمرات تدارس ومناقشة كافة شئون التعليم والبحث العلمى ، وتقييم نظامها والعمل على تطويرها ، الا أن هذه المؤتمرات لم يتم عقدها فى الممارسة العملية الا فى حدود ضيقة جدا .

على أن من أبرز التغييرات التى تمت فى هذه المرحلة الغاء نظام كراسى الأستاذية واطلاق حركة ترقيات أعضاء هيئة التدريس بلا ضوابط هيكلية للاقسام العلمية ، كما تم اقرار نظام تخصصات الأستاذية فى الأقسام العلمية بدلا من نظام كراسى الاستاذية ، الا أن تحديد تلك التخصصات كان من الأمور الصعبة التى لم تتفق فيها الآراء ، وبذلك لم تر النور حتى الآن رغم مضى أكثر من سبعة عشر عاما على صدور القانون .

ولقد تم انشاء منصب جديد فى الهيكل التنظيمى للاقسام العلمية هو منصب نائب رئيس مجلس القسم ، ويشغل هذا المنصب أقدم الأساتذة فى كل تخصص متميز بكيان ذاتى داخل القسم ، ويتولى هذا النائب ادارة شئون التخصص داخل القسم تحت اشراف رئيس القســم ، وفى حدود السياسة التى يرسمها مجلسا الكلية والقسم ، ويقوم بالتشاور فى هذه السياسة مع باقى أعضاء هيئة التدريس فى هذا التخصص . وقد كان الهدف من هذا التعديل الهيكلى فى بناء الاقسام العلمية هو اعطاء استقلال اكبر للتخصصات العلمية ، وتجنب التحكم الادارى لبعض التخصصات فى بعضها الآخر . الا ان هذا التعديل أدى الى اضعاف خطوط السلطــة الادارية الرأسية داخل القسم ، وتقوية خطوط السلطة الافقية .

أما بالنسبة لنظام شغل الوظائف القيادية بالجامعات ، فقد استمر العمل بنظام تعيين رئيس الجامعة بقرار جمهورى لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، وكانت رئاسة المجلس الاعلى للجامعات لوزير التعليم العالى وفى حالة غيابه يحل محلة أقدم رؤساء الجامعات ، وبالنسبة لمنصب العميد فقد تم العودة الى نظام شغله بقرار من وزير التعليم أو رئيس الجامعة بعد التفويض وذلك من بين ثلاثة أساتذة يتم انتخابهم من أساتذة الكلية فى حالة توافر أكثر من عشرة أساتذة عاملين فى الكلية ، أما اذا لم يتوافر العدد فان التعيين يتم بطريق مباشر دون اجراء انتخابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ومن أهم التعديلات أيضا التى تمت فى هذه الفترة الأخذ بنظام الدورية فى تعيين رئيس مجلس القسم من بين اقدم ثلاثة أساتذة ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وفى حالة وجود أقل من ثلاثة اساتذة بالقسم تكون رئاسة مجلس القسم لاقدمهم ، ولقد كان الهدف من هذا التعديل هو الحد من فرص التحكم الادارى فى الاقسام العلمية ، واعطاء الفرصة للتجديد ، والتحديث فى الاقسام العلمية .

هذا ومن الجدير بالذكر ان من أهم الأمور التى تقررت فى هذه المرحلة هو إلزام جميع الجامعات المصرية بتنظيم برامج دراسية وتدريبية للمعيدين والمدرسين المساعدين فى مجال التربية ، وطرق

التدريس ، والوسائل التعليمية ، وذلك لإعدادهم تربويا منذ البداية للقيام بأعباء التدريس والبحث والاشراف والتوجيه العلمى بكفاءة عالية عند تعيينهم فى وظائف أعضاء هيئة التدريس ، ويعد هذا الأمر خطوة متطورة على طريق إعداد أعضاء هيئة التدريس .

ثانيا : تطور سياسات تقويم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات :

فى الفترة منذ انشاء الجامعات وحتى عام ١٩٥٨ كان يتم شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الاعلان ووفقا لاحتياجات القسم المعنى ، وفى حدود الوظائف الخالية فى هيكله التنظيمى ، كما كان يتم فحص الانتاج العلمى للمتقدمين بواسطة لجان علمية متخصصة تشكل لهذا الغرض . وكان يصدر قرار وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المعنية ، واشترط القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ موافقة المجلس الاعلى للجامعات عند التعيين فى وظائف هيئة التدريس بينما اقتصر القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ على موافقة المجلس الأعلى للجامعات فى حالة التعيين فى وظيفة أستاذ ذى كرسى .

أما بالنسبة للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فقد نص على استمرار شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الاعلان ، كما حدد مواعيد الاعلان مرتين فى العام : احداهما فى اكتوبر والثانية فى أبريل . وقد تميز هذا النظام باتاحة الفرصة للتنافس امام الراغبين فى شغل الوظائف الخالية لأعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعة وخارجها ، كما قضى ايضا على اى تحكم لحجب هذه الوظائف أو تعطيل شغلها ، وكان يصدر قرار تعيين أعضاء هيئة التدريس من وزيــر التعليم العالى (بعد انشاء وزارة التعليم العالى) بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص .

أما فى الفترة بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فقد استحدث نظام شغل وظائف اعضاء هيئة التدريس دون اعلان ، وذلك بالترقية من الوظائف الادنى بالنسبة للعاملين منهم فى نفس الكلية ، واقتصر الاعلان على الوظائف الشاغرة عند التعيين من خارج الكلية فى حالة عدم وجود متقدمين من داخلها ، ويتم فحص الانتاج العلمى فى جميع الحالات عن طريق لجان علمية دائمة تشكل بقرار من وزير التعليم بناء على تفويض المجلس الاعلى للجامعات وفى حدود القواعد التى يضعها بالنسبة للتشكيل ، ويبلغ عدد هذه اللجان العلمية الدائمة نحو ١٩٠ لجنة يتم اعادة تشكيلها كل ثلاث سنوات .

وقد تعرضت قواعد تشكيل اللجان العلمية الدائمة لبعض التغيرات الطفيفة ، الا أنه فى أغلب الاحيان كان الحد الاقصى لعدد أعضاء اللجنة هو ٢٥ عضوا والحد الادنى خمسة أعضاء . ويتم تشكيل اللجان وفقا لاقدمية الاستاذية من بين الاساتذة العاملين والأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين وذلك فى كل تخصص . هذا وتنص القواعد الحالية التى صدرت فى أبريل ١٩٨٩ على شرط مضى سبع سنوات على الاقل فى وظيفة الاستاذية لعضوية اللجان العلمية لوظائف الأساتذة المساعدين بعد أن كانت ثلاث سنوات . كما يراعى أيضا فى تشكيل كل لجنة ان تمثل كل جامعة بعضو واحد على الاقــل بشرط استيفائه لشروط العضوية ، ويراعى ايضا تمثيل فروع التخصص التى تضمها اللجنة وذلك بالشروط السابقة .

كما تنص القواعد على ان يجوز فى حالة الضرورة الجمع بين عضوية لجنتى الأساتذة والأساتذة المساعدين ، وكذلك عدم ضم المعارين من أعضاء هيئة التدريس لعضوية اللجان ، واستبعاد من صدرت ضدهم احكام تأديبية من مجالس التأديب الجامعي من عضوية اللجان العلمية الدائمة وذلك لمدة دورة واحدة .

أما بالنسبة للحد الأدنى لمتطلبات التقدم ، فيشترط للمتقدم للتعيين فى وظيفة أستاذ ان يكون له أربعة بحوث على الأقل قد تم نشرها ، منها بحثان منفردان على الاقل فى تخصصه الدقيق ويمكن أن يشترك معه آخرون من غير تخصصه الدقيق ، كما يشترط للمتقدم لوظيفة أستاذ مساعد أن يكون له ثلاث بحوث على الاقل قد تم نشرها منها بحث واحد منفرد على الأقل فى تخصصه الدقيق ويمكن أن يشترك معه آخرون من غير تخصصه .

كما نصت القواعد ايضا على أن يرفق المتقدم بكل بحث ما يثبت انه قد تم إخطار مجلس القسم ، وبالنسبة البحوث المنشورة فيشترط مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشرها ، أما بالنسبة للأبحاث المقبولة للنشر فيشترط مضى ستة أشهر على الاقل على قبول بحثين بالنسبة للمتقدمين لوظيفة أستاذ ، وبحث واحد بالنسبة للمتقدم لوظيفة أستاذ مساعد وذلك من تاريخ استلام المجلة العلمية للبحث .

ويعتبر البحث الذى يلقى امام مؤتمر علمى متخصص على المستوى القومى أو الدولى وينشر كاملا فى كتاب بمثابة البحث المنشور ، وإذا ألقى البحث أمام مؤتمر من هذا المستوى ولم ينشر اعتبر بمثابة البحث المقبول للنشر على أن يقدم البحث للجنة مع إثبات ان البحث قد ألقى فى المؤتمر .

وبالاضافة الى ذلك فان القواعد تنص على أن تكون المجلة التى يتم فيها النشر مطبوعة ومتداولة ومتخصصة فى نشر الابحاث العلمية وتصدر عن هيئة علمية وأن تكون لها هيئة تحرير ولجنة تحكيم من بين أهل التخصص العلمى .

كما أوصت قواعد العمل فى اللجان العلمية الدائمة بمراعاة توحيد معايير التقدير بحيث تشمل العناصر التالية :

الشكل العام للبحث – الهدف ووضوحه وأهميته – طريقة العرض – سلامة التعبير ودقة اللغة – شمولية المراجع وحداثتها – الأصالة والابتكار – وضوح التخصص والاهتمامات العلمية للمتقدم – مكان إجراء البحث – مستوى المجلة العلمية – عدد المشتركين – إمكانات التطبيق .

كما أوصت القواعد بأن يراعى عند ترقية عضو هيئة التدريس الى جانب تقرير اللجنة العلمية الدائمة ان يكون ملتزما باداء واجباته المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ، وبالاضافة الى ذلك فان القواعد تنص على ان تقدم كل لجنة علمية دائمة تقريرا سنويا عن اعمالها وملاحظاتها ومقترحاتها فى شأن تحسين الأداء فى الجامعات والنهوض بمستويات هيئة التدريس فيها .

هذا ويصدر قرار تعيين اعضاء هيئة التدريس من وزير التعليم العالى (حاليا رئيس الجامعة بموجب القرار الوزارى ١٤١ لسنة ١٩٧٧) بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص .

فى شأن تقويم هيئة التدريس بجامعة الازهر :

تسجل الكتابات التاريخية أن عالم الأزهر لابد ان يكون محيطا ومطيفا بمختلف العلوم الدينية والعربية ، وأن يحصل فى كل علم منهم على إجازة ممن تعلم على يديه . وكان العرف أن العالم اذا وجد فى نفسه الكفاية للتدريس اختار جانبا من المسجد ، ودعا الراغبين فى العلم ، فيتحلقون حوله ، ويستمعون اليه ، فان استمروا فى الجلوس اليه والاستماع له كانت إجازة عملية بصلاحه للتدريس ، ومن ثم يأخذ العالم نفسه بمزيد من الاطلاع والبحث والتصنيف فى العلم الذى يمارس تدريسه حتى يكتسب فى النهاية شهرة عرفية بالأستاذية .

وعندما بدأ سن القوانين للأزهر حددت العلوم والمواد والمقررات والكتب التى تدرس والتى يلزم الطالب بتحصيلها والنجاح فيها ، كما حددت نظم الامتحان والتقويم ، وكانت تحريرية وشفاهية ، وظل العرف الأزهرى يجعل للامتحانات الشفاهية قيمة أعلى ويرتب عليها مستوى الإجازة التى يحصل عليها الخريج .

وظل الخريج يحصل على « العالمية » وأول الامر تكون موصوفة بعالمية الأغراب – للمغتربين – وبالعالمية النظامية للمنتظمين فى الدروس وهم غالبا من المصريين . الى أن رؤى فى قانون ١٩٣٦ تدرج المؤهل على النحو الآتى :

- الشهادة العالية من احدى كليات الأزهر الثلاث ، وهى كلية أصول الدين ، وكلية الشريعة الاسلامية ، وكلية اللغة العربية .
- العالمية « المهنية » يحصل عليها الخريج بعد دراسة سنتين بنجاح ، ويعامل الحاصل عليها « ماليا » معاملة الحاصلين على درجة الدبلوم من الجامعات المصرية . ثم رؤى معاملتها « ماليا » معاملة الحاصلين على درجة الماجستير .

وتتنوع هذه الشهادة الى :

– العالمية مع إجازة الدعوة والارشاد – من كلية أصول الدين .

– العالمية مع إجازة القضاء الشرعى – من كلية الشريعة الاسلامية .

- العالية مع إجازة التدريس - من كلية اللغة العربية .

- العالية مع لقب أستاذ - وتعادل درجة الدكتوراه من الجامعات المصرية وتمنحها :

- كلية أصول الدين ، فى التفسير والحديث - العقيدة والفلسفة - التاريخ الاسلامى .

- كلية الشريعة الاسلامية ، فى الفقه " المذهبى " - أصول الفقه .

" المذهبى " - أصول الفقه .

- كلية اللغة العربية ، فى النحو والصرف - البلاغة والأدب

وفى يوليو ١٩٦١ أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . واختص الباب الرابع بجامعة الازهر ، على أن تتكون الجامعة من الكليات الثلاث المذكورة بالإضافة الى كلية للادارة والمعاملات ، وكلية الهندسة والصناعات ، وكلية الطب ، وكلية للزراعة - بالإضافة الى ما ينشأ فيما بعد من كليات . واحتفظت المادة (٩٨) من القانون لاعضاء هيئة التدريس فى كليات الأزهر الثلاث (الشريعة الاسلامية - أصول الدين - اللغة العربية) بحقوقهم ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية (التى تصدر فى مدى أربعة أشهر إنفاذا للمادة رقم ١٠٠ من هذا القانون) تحديد كل ما يتعلق بهذه الحقوق . وانتقاليا أعطى الوزير المختص سلطة إصدار قرارات تنظيمية أو تكميلية لها قوة اللائحة التنفيذية .

وبمقتضى القرارات التنظيمية التى أصدرها وزير شئون الأزهر : تم نقل أعضاء هيئة التدريس فى الكليات الثلاث الى الكليات الجديدة المناظرة فى الوظائف الآتية :

- وظيفة الاستاذ لمن أمضى ١٨ سنة فأكثر بعد حصوله على المؤهل .

- وظيفة الاستاذ المساعد لمن أمضى ١٢ سنة فأكثر بعد حصوله على المؤهل .

- وظيفة المدرس لباقى أعضاء هيئة التدريس .

وكان يتم شغل وظائف التدريس فى الكليات القديمة غالبا بالنقل من مدرسى المعاهد الأزهرية بناء على تقارير شيوخ المعاهد والمفتشين .

واضافة الى التنظيم الجديد أخذ فى هذه الكليات والكليات الاخرى بالنظام المعمول به فى الجامعات المصرية فى شأن تعيين أعضاء هيئة التدريس ، بناء على القرارات الوزارية التى يصدرها الوزير المختص .

الى أن صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر فى مـــارس ١٩٧٥ (اللائحة المصدرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥) ، وبدأ العمل بها والغاء ما يتعرض معها من القرارات الوزارية أو أى قرارات أخرى . ونظم الفصل الثانى من الباب الرابع فى اللائحة شئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . وتقضى فى المادة رقم (١٥٣) :

- بتشكيل لجان علمية - كل حالة على حدة - للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة المساعدين أو المدرسين بقرار من مجالس الجامعة بعد أخذ رأى كل من مجلس الكلية ومجلس القسم المختص .

- تشكيل لجان علمية دائمة للمرشحين لشغل وظائف الأساتذة . ويصدر بتشكيلها قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر على ترشيح مجلس الجامعة .

وحتى سنة ١٩٨٤ كان المعمول به :

- تشكيل اللجان من مستوى أعلى - أو مناظر - للمرشحين للوظيفة دون قيد زمنى .

- إطلاق عدد البحوث المؤهلة للترقية الـى أن تم إقرار النظام الآتى :

أولا : فى شأن اللجان الدائمة للمرشحين لوظائف الأساتذة اعتبارا من سنة ١٩٨٤ :

- قصر عضوية هذه اللجان على الاساتذة الذين أمضوا فى درجة الاستاذية خمس سنوات على الأقل من داخل الجامعة وخارجها .

- أن تكون لجنة الفحص من ذات التخصص الدقيق للمرشح للوظيفة .

- ألا تقل عدد البحوث المؤهلة للترقية عن أربعة بحوث منشورة أو قابلة للنشر .

ثانيا : فى شأن اللجان العلمية التى تشكل للمرشحين لوظائف الأساتذة المساعدين اعتبارا من سنة ١٩٨٨ :

- تشكيل كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل منهم اثنان من أعضاء اللجنة الدائمة المختصة ، والعضو الباقى من مستوى أعلى أو مناظر للمرشح للوظيفة .

– تحديد عدد البحوث المؤهلة للترقية بثلاثة بحوث على الاقل منشورة أو قابلة للنشر .

نظرة تحليلية حول السياسة القائمة لتقييم أعضاء هيئة التدريس :

بعد العرض الموجز السابق لتطور السياسات التنظيمية وسياسة تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وما آلت اليه اليوم تتضح لنا النقاط التالية :

– ان موضوع «سياسة تقويم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات» يعتبر أحد عناصر عملية تطوير وتحديث التعليم الجامعي ، ولما كانت هذه العملية متشعبة وتكاملية ، فانه ليس من المتصور ان تؤدى معالجة أحد عناصرها فقط الى إحداث التطوير المنشود دون الاهتمام بمعالجة العناصر الأخرى بصورة تكاملية ، ونذكر من هذه العناصر على سبيل المثال وليس الحصر : التمويل – الادارة الجامعية – توفير مصادر المعلومات والمكتبات – ربط الجامعة بالمجتمع – الكوادر الفنية المعاونة – التعليم قبل الجامعى – أساليب وطرق التدريس .. الخ .

– ان تقويم عضو هيئة التدريس يرتبط ارتباطا وثيقا بالعقبات والمشكلات التى تحد من عطائه ، لذلك يجب العمل على ازالة هذه العقبات ، وتوفير المناخ الملائم له كى يبدع ويسمو ويجود بنتاجه الفكرى والذهنى ، وهذا المناخ الملائم يتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية هى : الحرية والوقت والمال .

فالحرية فى البحث عن الحقيقة يجب ان تكفلها الدولة للباحث ، وان الراصد لحركة التاريخ لا يخطئ وجود علاقة وثيقة بين الابتكارات التكنولوجية والحضارية وبين الحريات ، فمعظم الابتكارات تظهر فى الدول التى تتمتع شعوبها بحريات كبيرة تعمل على حفز عقول ابنائها واطلاق طاقاتهم ، ونعنى هنا بالحرية الاكاديمية والتى وردت فى توصية اليونسكو فى عام ١٩٧٤ حيث تطالب بالحاح على أنه « ينبغى ان يراعى تماما تعزيز الانشطة الابداعية للمشتغلين بالبحث العلمى على أساس توفير أقصى الاحترام لما يقتضيه التقدم العلمى من استقلال البحوث وحريتها » ، كما جاء ايضا فى فقرة تالية أنه ينبغى أن تكفل للعاملين فى البحث العلمى المسئوليات والحقوق التالية :

• العمل بروح حرية الفكر من أجل البحث عن الحقائق العلمية وتفسيرها والدفاع عنها .

• المساهمة فى تحديد اهـداف وغايات البرامج التى يشتركـون فيها .

• التعبير الحر عن آرائهم فيما يتعلق بالقيمة الانسانية أو الاجتماعية أو الايكولوجية لبعض المشروعات ، وبحرية الانسحاب من هذه المشروعات كملاذ أخير اذا أملت عليهم ضمائرهم ذلك .

• المساهمة فى دعم العلم والثقافة والتربية فى بلادهم .

أما الوقت فهو عنصر أساس لكل عمل ، فهو ضرورى للباحث كى يطلع على انتاج غيره ، وكى يخلو الى نفسه يستوحيها الالهام والابداع والابتكار ، ومن هنا فلا ينبغى ان ترهق الجامعة اعضاء هيئات التدريس لديها بالأعمال الرتيبة التى تقتل روح الابتكار ولا تترك للتفكـير الحر مجالا .

وبالنسبة للمال فهو القوة المحركة للعمل والانتاج ، فاذا توافرت الحرية والوقت الكافى دون أن يتوافر المال اللازم لإعداد المكتبات الحديثة المتكاملة ذات الخدمة المكتبية الفعالة ، ولتوفير الدوريات العلمية بصورة منتظمة ، ولتجهيز المعامل بالاجهزة والمواد المعملية المناسبة – فلا سبـيل الى النجاح فى الانتاج الفكرى أو الابداع العلمى ، كما أنه ايضا يجب توفير الامكانات المالية التى تضمن لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الحياة الاجتماعية الملائمة بحيث لا يضطرون الى البحث عن ابواب للرزق يسدون بها حاجتهم المتزايدة الى المال ، وبحيث لا تتشتت أفكارهم فى جمعه ، ولا تثنيهم الحاجة والمرض عن أداء واجبهم .

من هذا المنطلق يمكن القول بأن نتاج عضو هيئة التدريس بالجامعة ما هو الا نتيجة لتفاعل دينامى بين مزيج من الموارد المنفصلة التى تشمل : المال ، والتجهيزات المتنوعة ، والمعلومات الملائمة ، والكوادر الفنية المعاونة . ومما لاشك فيه أن هذا التفاعل لا يمكن أن يتأتى الا بتحديد الأهداف بوضوح ، واتباع السياسات الرشيدة .

– ان قانون الجامعات الحالى الذى يتيح تعيين أعضاء هيئة التدريس فى الوظائف الأعلى ، والالتزام بتوفير الدرجات المالية لمن تجيزه اللجنة العلمية الدائمة وذلك فى العام المالى التالى لإجازته اذا لم

تتوافر الدرجة بالجامعة ، وبدون ان يؤخذ فى الاعتبار التنظيم الهيكلى للقسم العلمى المعنى ، والذى يهدف الى توفير الاثابة المادية المناسبة لاعضاء هيئة التدريس وضمان تصعيدهم الى الوظائف الأعلى فى حركة مستمرة لا تتوقف ، وكذلك معالجة النقص فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات – قد أدى إلى تدفق تيار التصعيد إلى الوظائف الأعلى فى حركة مستمرة لا تتوقف ، مما نتج عنه تضخم عدد الاساتذة عند القمة فى كثير من الاقسام العلمية ، وبذلك اختل التركيب الهيكلى لهذه الأقسام ، واتسمت خطوط السلطة الرأسية بالضعف ، وقلت كفاءة العملية الادارية داخل الاقسام العلمية ، وهبط مستوى الأداء ، واهتزت السلوكيات ، خصوصا وأنه استمر العمل بنظام الأجور الاضافية لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وما ينتج عنه من قصور على النحو الذى ذكر سابقا .

ومن هنا أصبح بناء القسم العلمى خاليا من اى هيكل تنظيمى يحدد على أسا س ما يقوم به من مهام ومسئوليات ، بل أصبح يتسع لأى عدد من أعضاء هيئة التدريس وقابل للتضخم بقوة دفع مستمرة لا تحكمها ضوابط تنظيمية ، وبدون وجود أعمال بالقسم تستدعى هذا التضخم ، وبذلك قلت فرص دعم أعضاء هيئة التدريس فى الكليات التى يوجد بها عجز من الكليات المناظرة والتى يوجد بها فائض ، ولقد عانت من ذلك ولا زالت تعانى كثير من الكليات الاقليمية التى فى دور الانشاء .

كما ازداد الاقبال فى مجال الدراسات العليا وإعداد كوادر هيئة التدريس المستقبلية على التخصصات السهلة التى لا تحتاج الى جهد كبير أو وقت طويل ، بينما عزف الكثير عن التخصصات الصعبة والمستحدثة التى تحتاج الى بذل الجهد حتى أضحى معين هذه التخصصات مهددا بالنضوب ، وقد ترتب على ذلك خلل فى التركيب ألتكاملى للتخصصات داخل الاقسام العلمية حيث أصبح بها فائض فى بعض التخصصات وعجز فى بعضها الآخر .

وهكذا تجمعت عيوب أنظمة الأجر الاضافى ، والغاء كراسى الاستاذية ، وتفريغ الاقسام العلمية من هياكلها التنظيمية ، والغاء مبدأ الاعلان عن وظائف اعضاء هيئة التدريس لمن يعملون داخل الجامعة ، والتوسع المطرد فى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات دون توافر امكانات مناسبة وفقا لمعدلات محددة ، وتضاؤل عائد العملية التعليمية ، وعدم تقويم تجربة اللجان العلمية الدائمة ، وعدم أخذ رأى بعض هذه اللجان فيما يختص بتقويم بعض أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم عن طريق مجالس جامعاتهم فى وظائف أعلى بالمخالفة لتوصيات اللجان العلمية الدائمة على ذلك ، وعدم التزام اللجان فى بعض الاحيان بالنص القائم الذى يتضمن بأن يتقدم عضو هيئة التدريس ببحوث مبتكرة أو أعمال انشائية متميزة ، كل هذه العوامل تفاعلت مع بعضها البعض فى تأثيرات متبادلة لكى تتسبب فى انخفاض كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمى بالجامعات حتى أصبح من العسير علاجها بالطرق التقليدية .

– ان رسالة الجامعى فى العصر الحاضر ليست رسالة تعليم وبحث علمى فحسب بل أن لعضو هيئة التدريس فى عالمنا المعاصر رسالة لا تقل أهمية عن رسالته التعليمية والبحثية ألا وهى خدمة المجتمع ، فرسالة الاستاذ الجامعى هى رسالة ذات اضلاع ثلاثة – امتياز فى التعليم ، نبوغ فى البحث العلمى ، نقاء وأمانة فى مجالات الإرشاد التنظيمى والاجتماعى وخدمة المجتمع .

– ان الانتاج العلمى لعضو هيئة التدريس والمجاز من اللجان العلمية الدائمة المتخصصة شرط وجوبى للتعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس ، هذا بالاضافة الى بعض المعايير الأخرى مثل النشاط التدريسى والأدائى فى العمل الجامعى ، والنشاط خارج التدريس والبحث فى خدمة الكلية ولجانها ، والمساهمة فى الأنشطة والرعاية الطلابية ، ومدى الاهتمام بتطوير طرق التدريس لتكون أكثر فاعلية ، ومدى المشاركة فى الجمعيات العلمية ، ومدى سعى عضو هيئة التدريس فى استخدام خبراته ومهاراته لصالح المجتمع ، وكذلك مساهمة فى الأعمال العلمية والتطبيقية فى المجالات التى تستلزم ذلك .

– فى بعض الجامعات الاقليمية يتم تعيين اعضاء هيئة التدريس فى وظائف أعلى بعد قضائهم مدة تقل سنة عن نظرائهم فى الجامعات الاقدم (أى بعد ٤ سنوات) وفى بعض الاحيان يتم ترقيتهم بعد ٣ سنوات وفقا لبعض نصوص القانون (كما فى حالة التجنيد) . وقد كان الهدف من ذلك هو جذب المزيد من أعضاء هيئة التدريس للعمل بها ، الا ان هذا الاستثناء لم يعد لبقائه اليوم ما يبرره .

– يتحتم علينا أن نحافظ على قنوات الاتصال بالعلم العالمي مفتوحة جارية ، وعلينا ان ندرك ان بعض اللغات الأجنبية – وخاصة الانجليزية – سوف تظل آمادا طوالا هي وسائل نشر البحوث العلمية والاتصال بالأوساط العلمية العالمية ، ومن ثم كان لزاما على الصفوة المختارة للبحث العلمى والدراسات العليا والقيادة العلمية أن تتقن لغة أجنبية . كما يجب العمل على تيسير حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية ، وتمويل هذه الأنشطة وكذلك حضور الندوات العلمية والاتصال بالاساتذة المتميزين .

– ان معيد اليوم هو أستاذ الغد ، ولذلك فان اختياره وإعداده وتدريبه يعد أولى الخطوات اللازمة لإعداد كوادر هيئات التدريس القادرة على تحقيق مسئولياتها . هذا ولا يمكن أن يعتبر إعداد الباحث العلمى مكتملا حتى يكتسب قدرا من المهارة فى عدد من التقنيات . ومن أمثلة ذلك التعبير عن الاشياء بلغة الرموز ، والقدرة علي معالجة العلاقات القائمة فيما بينها ، وصياغة ومعالجة الافكار بلغة موضوعية ، وتقويم مدى صحة هذه العمليات ، ومعالجة البيانات ، وفهم مدلولاتها ، وتعميم التجارب فى صورة تؤدى الى نتائج متميزة ، ثم عرض الأعمال التى اضطلع بها الآخرون فى الماضى ، والعمل الذى يقوم به الباحث نفسه فى الحاضر كجزء من عملية مستمرة تهدف الى اثراء وتنمية المعرفة وتطبيقاتها ، وأن يكون قادرا على التعبير عن نفسه بطلاقة سواء عن طريق المحاضرات أو عن طريق الكتابة .

– ان البحث العلمى يتطلب ان يتمكن الباحث من مجموعة من المهارات الأساسية ، والتزامه بمجموعة من قواعد السلوك التى يقوم عليها اساس البحث العلمى ، ويمكن القول بان مهارات البحث العلمى من نوعين اساسيين : مهارات فكرية ، وأخرى تجريبية ، ففيما يتعلق بالقدرات المهارية والفكرية ، من الواضح انه لابد للباحث من أن يكون على دراية كافية بالمجال بالنسبة للوضع المعرفى الراهن ، وبشئ من الوعى التاريخى بالمسارات التى أدت الى هذا الوضع . وعلى الباحث عند تقويم هذه المعرفة ان ينمى فى نفسه ملكية نقدية مرهفة ، واحساسا بالقيمة فليس كل ما ينشر متساويا فى قيمته ، ويوسع الباحث المبتدىء ان يفيد فى هذا الى حد بعيد من المناقشات مع اقرانه وكذلك مع المشرف ، أما بالنسبة للمهارات التجريبية فإنها لا تقتصر على تعلم نظام المختبرات والقدرة على تقدير الدقة الدقة النسبية والألفة مع المواد والأجهزة ذات الصلة بعمل الباحث ، والبراعة اليدوية فى تناولها بطريقة اقتصادية ، وانما تشمل المهارة فى تعميم التجارب العلمية وتنفيذ تجارب أكبر وأدق ، أو تجارب تتكون من سلسلة من التجارب تسهم نتائجها فى حل أسئلة أعم .

كما ينبغى ايضا تنمية فن الاتصال لدى الباحثين المبتدئين سواء عن طريق الحلقات الدراسية أو المحاضرات أو مراكز المعلومات ، أو تقديم تقرير سنوى ، أو بحث الى جمعية او مجلة علمية ، حيث ان مثل هذه الانشطة تعاون الباحث على أن يتساءل عما اذا كان الآخرون سيسلمون بصحة نتائجه ، وعما اذا كانت النتائج التى توصل اليها تؤدى بالفعل الى اجابات مفيدة .

– ان من مسئوليات الباحث العلمى التى تتزايد اهميتها ضرورة الاتصال بغير المشتغلين بالعلم ، فقد كان تبسيط العلم يحظى بمكانة بارزة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهو مستمر حتى اليوم فى وسائل الاعلام كمراكز المعلومات والمجلات العلمية .

التوصيات

وبناء على ما سبق ، فإنه يوصى بما يلى :

أولا : فيما يتعلق بالاختيار :

* الاخذ بنظام اختيار المتميزين من الخريجين فى الجامعة كطلاب بحث بمكافآت مناسبة ، بدلا من تعيينهم فى وظائف معيدين أو مدرسين مساعدين ، مع تقييم عملهم وأدائهم بصفة دورية حيث ان هذا الأسلوب يتيح للادارة الجامعية فرصا اكبر لاختيار اكثر العناصر صلاحية وملاءمة العملية التعليمية والبحثية ، مع تحديد الأعداد التى تعين منهم فى وظائف هيئة التدريس طبقا لهياكل تنظيمية محددة .

* العودة الى اتباع أسلوب الاعلان عن وظائف اعضاء هيئة

التدريس الخالية والمطلوب شغلها ، حيث يؤدى ذلك الى خلق روح المنافسة بين المتقدمين لهذه الوظائف ، وبالتالى الى رفع المستوى العلمى واختيار العناصر الاقدر والأصلح .

ثانيا : فيما يتعلق باجراءات وأساليب التقويم :

* الاعتداد بالتقرير العلمى للجنة العلمية الدائمة المختصة معيارا أساسيا يلزم استيفاؤه لتعيين عضو هيئة التدريس فى الوظائف الأعلى بالجامعة فى حالة ما اذا أجيز انتاجه العلمى من اللجنة ، أما فى حالة عدم إجازته تعين الأخذ بتوصية اللجنة فى هذا الشان دون النظر الى أية معايير أخرى ، نظرا لما يتضمنه تقرير اللجنة من النواحى العلمية ولاسيما انها اللجنة التى تضم كبار المتخصصين فى نفس المجال .

* يشمل تقييم عضو هيئة التدريس بالاضافة الى إجازة إنتاجه العلمى من اللجنة العلمية الدائمة معايير أخرى يوضع لها ضوابط ويقدم عنها تقرير عند النظر فى تعيينه فى المراحل المختلفة ، مثل النشاط التدريسى والأدائى فى العمل الجامعى ، ومدة خدمته الفعلية بالكلية ، والنشاط خارج التدريس والبحث فى خدمة الكلية ولجانها ، والأنشطة الطلابية ، ومدى الاهتمام بتطوير طرق التدريس ، والمشاركة فى الجمعيات العلمية والندوات والمؤتمرات ، ومدى إسهام العضو فى الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وكذا فى الاعمال العلمية والتطبيقية .

* يجب أن تكون الاولوية فى شروط عضوية اللجان العلمية الدائمة لذوى الانتاج العلمى المتميز ، ويراعى عند ترشيح الجامعة لعضوية هذه اللجان العلمية الدائمة التقدم ببيان بالانتاج العلمى والتاريخ الوظيفى للمرشح ، ثم يلى ذلك شرط اقدميته فى وظيفة استاذ .

* مع مراعاة الشروط السابقة يمكن أن يتضمن تشكيل اللجان بعض قدامى الاساتذة الذين تركوا العمل بالجامعات .

* عدم التمييز بين الجامعات فيما يتعلق بالشرط الزمنى المنصوص عليه فى المادتين ٢٠٤ ، ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والخاص بالتعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

ثالثا : فيما يتعلق بتوفير المناخ الملائم لاعضاء هيئة التدريس :

* رعاية اعضاء هيئة التدريس ماديا واجتماعيا حتى يتسنى لهم التركيز على اعبائهم الجامعية .

* تيسير حضور هيئات التدريس للمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية ، ورصد التمويل المناسب لهذه الأنشطة ، وكذلك حضور الندوات العلمية والاتصال بالاساتذة المتميزين .

* دعم الامكانات والتجهيزات العلمية والمكتبات ومصادر المعلومات الخاصة بالبحث العلمى .

* توفير الأعداد المناسبة من الفنيين والفئات المعاونة القادرة .

* العمل على انشاء مراكز بحوث جامعية تختص بتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتدريبهم ، وتركز على متابعة التطورات فى نظريات الاتصال والتعليم والتعلم ، والاهداف والمناهج ، وطرق التدريس وأساليب التقويم والوسائل التعليمية الحديثة .

رابعا : فيما يتعلق بأسس تقويم اعضاء هيئة التدريس :

* العمل على تقويم ومراجعة الهياكل الجامعية للاقسام العلمية وفقا للاحتياجات الحقيقية لكل قسم ، حيث اصبح الهرم الوظيفى مقلوبا فى كثير من الاحيان .

* وضع البديل المناسب لنظام كراسى الاستاذية ويبدأ بتحديد التخصصات فى الاقسام العلمية إعمالا لما ينص عليه قانون تنظيم الجامعات .

* إعادة النظر فى مبدأ تساوى المعاملة المادية بين الاساتذة رغم اختلاف قدراتهم وخبراتهم وكفاءتهم وعطائهم .

* ان يستمر تقييم أداء عضو هيئة التدريس منذ بداية تعيينه وحتى نهاية عمله بالجامعة .

ويرى المجلس بالنسبة لجامعة الازهر ان تسترشد الجامعة بالتوصيات السابق ذكرها بما لا يتعارض مع التشريعات والقواعد المنظمة للعمل بها .

التعليم العالى الخاص

تطرقت دراسات شعبة التعليم الجامعى والعالى الى العديد من القضايا التى تتصل بالتعليم الجامعى من زواياه المختلفة ، والى التعليم العالى خارج الجامعة فى معاهد تتبع وزارة التعليم العالى ، تمتد فيها مرحلة الدراسة بعد الثانوية العامة مابين سنتين وأربع سنوات على الاقل ، واتجهت الشعبة فى دورتها الحالية الى التركيز على دراسة التعليم العالى فى مصر .

والتعليم العالى الخاص فى مصر دور وتاريخ تبدو أكثر صوره إشراقا فى إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ والتي واصلت تأدية رسالتها حتى سنة ١٩٢٣ ، عندما اتفق الرأى بين مجلس ادارة الجامعة ووزارة المعارف العمومية على توحيد الجهود وضم الجامعة المصرية الى الجامعة الأميرية التى كانت وزارة المعارف العمومية معتزمة انشائها . وقد ظلت وزارة التربية والتعليم تشرف على التعليم العالى الخاص بكل معاهده ومستوياته حتى انشئت وزارة التعليم العالى فى سنة ١٩٦١ فانتقل اليها الاشراف على المعاهد التى يلتحق بها الطلاب بعد الثانوية العامة وما يعادلها ، وبقيت المعاهد التى يلتحق بها الطلاب قبل الثانوية العامة تابعة لوزارة التربية والتعليم .

معاهد التعليم العالى الخاص :

صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة والتى يبلغ عددها فى الوقت الحاضر ٢٢ معهدا منها معهد واحد للدراسات العليا وأحد عشر معهدا للدراسات العالية وعشرة معاهد للدراسات المتوسطة التى تعتبرها منظمة اليونسكو المرحلة الثالثة من التعليم بعد مرحلتى التعليم الأساسى والتعليم الثانوى ، ويمكن بيان اهم ملامح هذا القانون فيما يلي :

– يعتبر معهدا عاليا خاصا كل منشأة تعليمية غير حكومية ايا كانت تسميتها او جنسيتها يلتحق بها الطلبة الحاصلون على شهادة اتمام الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها ، وتقوم اصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين دراسيين .

– يجوز انشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التى يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرارمن وزير التعليم العالى .

– لا يعتبر معهدا عاليا خاصا :

• المراكز والمعاهد الثقافية التى تنشئها الدول الاجنبية أو الهيئات الدولية فى مصر وفقا لمعاهدات ثقافية .

• المعاهد الخاصة التى يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين فى هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى .

– تنشأ المعاهد العالية الخاصة لتحقيق أحد الأغراض الآتية :

• المعاونة فى تحقيق الأهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية ، وفى هذه الحالة تسير الدراسة فيها وفقا لخطط ومناهج الدراسة بالمعاهد الحكومية المماثلة .

• تحقيق أهداف خاصة بها لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها .

• المشاركة فى تحقيق خطط التنمية ووضع العلم فى خدمتها .

• تخضع المعاهد العالية الخاصة لاشراف وزارة التعليم العالى ، ولها حق التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود وبالقيود الواردة فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

– لا يجوز انشاء معهد عال خاص أو التوسع فيه الا بترخيص

سابق من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس المحافظة التى بدائرتها مقر المعهد ، ووفقا للاجراءات والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

– يجوز للمعهد العالى الخاص ان يستخدم مبانى ومرافق وتجهيزات هيئة تعليمية أخرى بصفة مؤقتة بشرط موافقة هذه الهيئة علي ذلك كتابة .

– يشترط فى صاحب المعهد العالى الخاص ان يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو من النقابات أو من الجمعيات المشكلة وفقا لاحكام القانون المتمتعة بالجنسية المصرية أو جنسية احدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .

– لا يجوز انشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو انشاء معهد عال خاص .

– تقوم وزارة التعليم العالى ببحث طلب الترخيص لانشاء معهد عال خاص للتحقق من مدى ملاءمة أهداف التعليم بالمعهد للاهداف العامة للدولة ، وملاءمة انشاء المعهد المطلوب الترخيص به لسد احتياجات معينة من المستوى المحدد للخريجين ، وكذلك مدى ملاءمة خطة ومناهج الدراسة لتحقيق اهداف التعليم بالمعهد .

– على طالب الترخيص بانشاء معهد عال خاص ان يقدم الى وزارة التعليم العالى خلال شهر من تاريخ ابلاغه بقبول طلبه – البيانات الخاصة بمقر المعهد وما يشتمل عليه من مبان ومرافق والرسوم التفصيلية للمبنى ، والتجهيزات والأثاث اللازمة للدراسة ، وأسماء المرشحين لوظائف مدير المعهد وأعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين . ويجوز أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو العاملين فى النواحى الادارية والمالية مرشحون عن طريق الندب والاعارة .

– يوزع صافى الربح الذى تسفر عنه ميزانية المعهد فى نهاية العام على النحو التالى :

٢٠٪ لدعم احتياطى المعهد حتـــى يبلـغ ما يوازى نفقات سنة كاملة .

٢٥ ٪ للعاملين بالمعهد فى صورة منح أو علاوات أو مكافآت تشجيعية أو خدمات .

٥ ٪ لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية .

باقى الربح لصاحب المعهد بما لا يتجاوز ٤٪ من رأس المال تزاد الى ١٥٪ اذا كان المعهد صناعيا أو تكنولوجيا ، فاذا جاوز ذلك استخدمت الزيادة فى دعم احتياطى المعهد .

– يكون ندب وإعارة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد بقرار من وزير التعليم العالى ، ويجوز تعيين أساتذة غير متفرغين من ذوى الخبرة بقرار من مدير المعهد وموافقة وزير التعليم العالى .

– ينشأ فى وزارة التعليم العالى مجلس لشئون المعاهد العالية الخاصة من اختصاصاته تخطيط السياسة العامة للمعاهد العالية الخاصة فى ضوء التخطيط العام للتعليم العالى ، وتقرير المبادىء التى تتضمنها لوائح المعاهد فيما يتعلق بمدة الدراسة وموادها وشروط القبول ومستويات اعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات .

– لمجلس شئون المعاهد العالية الخاصة فى حالة مخالفة المعهد لأى حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، أن يقترح بعد إنذار المعهد ومنحة مهلة لتلافى أسباب المخالفة ، حرمان المعهد من الاعانة كلها أو بعضها ، أو إغلاق المعهد اداريا أو الاستيلاء المؤقت أو النهائى عليه .

– تقوم الاجهزة الفنية والادارية والمالية بوزارة التعليم العالى بمتابعة العمل بالمعاهد وفقا للقواعد التى تضعها الوزارة فى هذا الشأن ، ويكون للقائمين بهذا العمل صفة مأمورى الضبطية القضائية .

– المعاهد العالية الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون والتى سبق اعتمادها تعتبر مرخصا لها فى مزاولة عملها ، وعليها ان تستكمل جميع الأوضاع والشروط التى يتطلبها هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به ، فاذا انقضت مدة السنة بغير استكمال الاوضاع المقررة يكون لوزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة الخاصة إصدار قرار بإغلاق المعهد أو الاستيلاء عليه نهائيا .

– يستمر مديرو المعاهد وأعضاء هيئات التدريس وسائر العاملين بالمعاهد فى أعمالهم حتى انتهاء خدمتهم حتى ولو لم تكن متوافرة فيهم شروط العمل بالمعاهد ومنها المؤهل الدراسى .

وقد صدر القرار الوزارى رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٨٦ بلائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى والمعاهد الخاضعة لاشرافها ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بتعديل تلك اللائحة ويمكن تلخيص الأوضاع فى ضوء هذه اللائحة فيما يلى :

– وزير التعليم العالى هو الرئيس الأعلى للمعاهد وله ان يطلب الى المجالس واللجان الفنية المختلفة بحث او دراسة موضوعات معينة .

– إنشاء مجلس أعلى لشئون المعاهد يتولى رسم السياسة العامة للتعليم فى المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى والمعاهد التى تخضع لاشرافها ، ويتشكل المجلس من أعضاء بحكم وظائفهم وممثلين لبعض الوزارات ومن بعض ذوى الخبرة بالقطاعات المتعلقة بالمعاهد العالية . ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للمعاهد فى التخطيط العام للتعليم العالى ، والموافقة على اللوائح الداخلية للمعاهد فيما يتعلق بمدة الدراسة ومقرراتها والمحتوى العلمى لها واقسامها ، ومستويات اعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك من الاختصاصات .

– يتولى ادارة المعهد مجلس ادارة له مدير ووكيل او وكيلان .

– يجوز ان تتكون بعض المعاهد من عدد من الاقسام ، ويتولى كل قسم منها تدريس المواد التى تدخل فى اختصاصه وذلك اذا اقتضت طبيعة الدراسة ذلك .

– يؤلف المجلس من بين اعضائه أو غيرهم لجانا للقطاعات النوعية للمعاهد على النحو التالى فى .

- لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة الاخرى .
- لجنة قطاع المعاهد الصناعية .
- لجنة قطاع المعاهد الزراعية .
- لجنة قطاع معاهد الخدمة الاجتماعية .

وتختص هذه اللجان بالنظر فى الأمور الآتية :

× الخطط المقترحة فى ضوء احتياجات التنمية والتقدم العلمى بما فى ذلك وضع أسس تطوير المناهج وخطط الدراسة فى مختلف المعاهد .

× تحديد الأقسام العلمية والشعب الدراسية فى المعاهد المختلفة وابداء الرأى فى انشاء الجديد منها وكذلك التخصصات الجديدة التى يتقرر انشاؤها لتحقيق خطة التنمية والتطوير .

× وضع الاسس العامة للتنسيق بين نظم الدراسة ومستواها والامتحانات فى مختلف المعاهد بما يحقق ارتفاع المستوى للخريجين .

× ابداء الرأى فى المسائل الاخرى التى تحال إليها .

– يطبق فى شأن هيئة التدريس بالمعاهد العالية الخاصة ما يطبق على نظرائهم من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أحكام فيما يتعلق بالتعيين والنقل والندب والاعارة وفى الإجازات ، ويصدر قرار من وزير التعليم العالى بتعيين المعيدين والمدرسين المساعدين فى ضوء ترشيح مجلس إدارة المعهد .

– يصدر سنويا قرار من وزير التعليم العالى بتعيين رئيس عام للامتحانات النهائية فى كل معهد ، ويعتبر مدير كل معهد رئيسا عاما لامتحان النقل به .

– يصدر قرار من وزير التعليم العالى بتحديد الرسوم الدراسية والاضافية وغيرها للمعاهد ، ويخصص كل معهد نسبة لا تقل عن ٥٪ من جملة المصروفات لحالات الاعفاء من المصروفات .

– لا يجوز الندب لهذه المعاهد الا اذا استوفى سائر القائمين الاصليين بتدريس المادة النصاب المقرر من الدروس والتمارين العملية .

– يجب تواجد اعضاء هيئة التدريس الاصليين بالمعاهد طوال ايام الاسبوع ويجوز ندبهم للعمل بأحد المعاهد الاخرى فى حدود يومين أسبوعيا .

– تتشكل لجان التقييم التعليمى من عضوين على الاقل من أعضاء هيئة التدريس بوزارة التعليم العالى أو من ذوى الخبرة من غيرهم ، وتتولى اللجان فحص النواحى التعليمية المختلفة بالمعهد بصفة عامة .

أوضاع معاهد التعليم الخاص :

– المعهد العالى للدراسات الاسلامية يستهدف تعميق الفكر الاسلامى مع ربطه بالعلوم المعرفية ، ويقبل المعهد الحاصلين على الدرجة الجامعية الاولى من احدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها فى مصر والخارج . ومدة الدراسة بالمعهد سنتان للحصول على درجة الدبلوم ، ولمن حصل على الدبلوم بتقدير لا يقل عن « جيد » ان يدرس لمدة سنتين أخرين على الاقل ليحصل على درجة الماجستير .

– تختلف مؤهلات القبول بالمعاهد الخاصة العالية والمتوسطة بين الثانوية العامة القسم الادبى والقسم العلمى والرياضة وما يعادلها من الدبلومات الفنية ، ولا تقل مدة الدراسة بالمعاهد عن سنتين او عن اربع سنوات على الاقل للحصول على درجة الدبلوم او على درجة البكالوريوس .

– المعاهد العالية للخدمات الاجتماعية ستة تتبع خطة ومناهج كلية الخدمات الاجتماعية بجامعة حلوان ، ولهذه المعاهد مقارها عدا معهد اسوان الذى يشغل مبنى احدى المدارس .

– المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية ثلاثة منها معهدان للبنات والثالث الدراسة به مشتركة ، ولهذه المعاهد مقارها الخاصة بها إلا معهد اسوان الذى يستخدم مبانى وتجهيزات احدى المدارس . ويعمل خريجو هذه المعاهد فى مجالات رعاية الاسرة والطفولة وفى دور الحضانة ومدارس المرحلة الابتدائية فى الاقسام الداخلية بالمدارس وفى بيوت الطالبات .

– معاهد الدراسات التعاونية ثلاثة هى :

• معهد الدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة وله مقره الذى كان مقرا لكلية التجارة بجامعة عين شمس ، وله منشآت جديدة ، وينقسم الدارسون فيه الى فئتين : الاولى منهما تبلغ ٦٠٪ من عدد الطلبة وهم مبعوثون من موظفى الحكومة والقطاع العام الذين يسعون الى الحصول على مؤهل عال يحسنون به مستواهم الوظيفى والمادى ، وباقى الطلاب من النظاميين .

• معهد التعاون الزراعى بشبرا الخيمة ، وله مقره المحدود فى مساحته ، وينقسم طلبته الى فئتين ايضا الاولى منهما موفدون فى بعثات داخلية (٤٠٪) من موظفى الدولة للارتقاء بالمستوى الوظيفى والمادى ، وبقية الطلاب نظاميون .

• معهد التعاون الزراعى والارشاد الزراعى باسيوط وليس له من مقر الا مبان كلية الزراعة بجامعة اسيوط ، وكذلك فان ٢٥٪ من طلبته مبعوثون من الدولة والباقين من النظاميين .

– المعهد التكنولوجى بأسوان (كيما) وهو يقبل طلابا نظاميين وآخرين من العاملين بشركة الصناعات الكيماوية المصرية بشرط حصولهم على الثانوية العامة (رياضة) ، والمعهد على الطريق الى التوقف ما لم يحدث تعديل عليه .

– المعهد التكنولوجى فى العاشر من رمضان ، وهو حديث الانشاء لم تتضح بعد متاعبه ومشكلاته .

– معاهد السكرتارية والتعليم التجارى الفنى الخمسة ولكل منها مقره الخاص به ، وثلاثة من هذا المعاهد للبنات ومعهدان الدراسة بهما مشتركة .

– يحدث تسرب بين الدارسين فى معاهد التعليم العالى الخاص ، وتقل نسبة هذا التسرب بين طلاب المعاهد العالية عنها بين طلاب المعاهد المتوسطة ، كما تقل نسبة التسرب بين البنات عنها بين البنين . وترجع اسباب التسرب الى :

• النظرة القاصرة عن إدراك ما يمكن ان تكون عليه معاهد التعليم الخاص .

• استمرار سياسة تسعير الشهادات والربط بين المؤهل والوظيفة والأجر مع غياب توصيف الوظائف .

• عدم ارتفاع مستوى الدراسة فى كثير من المعاهد الخاصة ، وعدم قدرة المعاهد على مقابلة تطلعات الطلاب ، خاصة وأن طلاب معاهد التعليم الخاص هم من الحاصلين على أدنى المجاميع فى الثانوية العامة .

• اقبال الطلاب البنين على القيد بالمعاهد الخاصة سعيا وراء تأجيل تجنيدهم واستخدام هذا القيد الشكلى ستارا للعمل أو لاعادة تأدية امتحان الثانوية العامة .

– وجود علاقة نسبية شبة ثابتة بين أعداد الناجحين فى الثانوية العامة واعداد المقبولين فى الجامعات والمعاهد الخاصة ، وتوضح بيانات السنوات العشر الاخيرة من ٧٨ / ١٩٧٩ الى ٨٨/ ١٩٨٩ ، ان ١.٤٤٩.٦٧٨ طالبا حصلوا على الثانوية العامة ، وأن عدد من التحقوا بالجامعات بلغ ٨٥٥.٣٧٠ طالبا ، أى بنسبة ٥٧٪ ، بينما التحق بمعاهد التعليم الخاص ٢٣٠.٠٣٢ طالبا (أى بنسبة ١٥.٤٪) ، ومن بين هؤلاء الطلبة ١٣٤.٤٧٠ طالبا التحقوا بالمعاهد الخاصة العالية ، ٩٥.٥٦٢ طالبا التحقوا بالمعاهد الخاصة المتوسطة ، أما العدد المتبقى من الناجحين فى امتحان الثانوية العامة خلال السنوات العشرة ، وهو ٤١٤.٢٧٦ طالبا يمثلون ٢٧.٦٪ من جملة الطلبة الناجحين ، فهم مجموعة من قبلوا بالمعاهد الحكومية والكليات العسكرية ، أو ممن فضلوا إعادة التقدم لامتحان الثانوية العامة ، أو اكتفوا بهذا القدر من التعليم واتجهوا الى العمل .

– توضح بيانات طلاب المعاهد الخاصة من مستجدين ودارسين ما يلى :

عدد	المعاهد	عدد الطلاب	لجملة / الطلاب
٦	معهد عال للخدمة الاجتماعية	١٩٦٠٤	٢٦.٠٠٪
١	معهد عال للدراسات التعاونية	٢٤٦٤٩	٣٢.٧٪
٢	معهد عال للتعاون الزراعى	١٤٥١٧	١٩.٢٪
٢	معهد متوسط للتكنولوجيا	١٦٢	٠٠.٢٪
٣	معهد متوسط للخدمة الاجتماعية	٤٠٠٩	٥,٣ ٪
٥	معهد متوسط تجارى فنى وسكرتارية	١٢٠٨٤	١٦.٠٪
٢	مدرسة متوسط للفنادق	٤٢١	٠٠.٦٪
٢١	معهد عال خاص ومتوسط	٧٥٤٤٦	١٠٠٪

– توضح البيانات الخاصة بعدد الطلاب والطالبات والقائمين بالتدريس موزعين حسب مقار المعاهد بالمحافظات ما يلى :

• يبلغ عدد طلبة المعاهد كلها ٧٥٤٤٦ طالبا منهم ٢٦٥١٦ طالبة بنسبة ٣٥ ٪ .

• بالقاهرة الكبرى عشرة معاهد تضم ٥٧٨٤٩ طالبا (٧٦.٧٪) وبالاسكندرية ثلاثة معاهد تضم ٤٢٤٨ طالبا (٥.٦ ٪) ، وبأسوان ثلاثة معاهد تضم ٣٠٣٨ طالبا (٤٪) ، ومعهد واحد فى كل من محافظات كفر الشيخ والبحيرة وبور سعيد وأسيوط وقنا تضم معا ١٠٣١١ طالبا (١٣.٧٪) .

• ان جملة أعداد القائمين بالتدريس ٩١٥ عضوا منهم ١٣٥ عضوا أصليا معينا أى بنسبة ١٤.٨٪ بينما ٧٨٠ عضوا جميعهم منتدبون وتبلغ نسبتهم المئوية ٨٥.٢ ٪ .

– أن كلا من الأصليين المعينين والمنتدبين من القائمين بالتدريس يتوزعون حسب مؤهلاتهم كما يلى :

المؤهلات	أصليون		منتدبون		أصليون ومنتدبون	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	/
دكتوراه	٤٧	٣٤.٨٪	٣٥٦	٤٥.٦٪	٤٠٣	٤٤.٠٪
ماجستير	٣٧	٢٧.٤٪	١١٠	١٤.١٪	١٤٧	١٦.١٪
بكالوريوس	٣٠	٢٢.٢٪	٢١٩	٢٨.١٪	٢٤٩	٢٧.٢٪
مؤهلات اخرى	٢١	١٥.٦٪	٩٥	١٢.٢٪	١١٦	١٢.٧٪
اجمالى	١٣٥	١٠٠٪	٧٨٠	١٠٠٪	٩١٥	١٠٠٪

– أن النسبة بين الاعضاء الأصليين المعينين للتدريس وطلاب معاهد التعليم الخاص العالية والمتوسطة متقدمة تماما فى المعهدين العاليين للدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة والارشاد الزراعى بأسيوط ، وكذلك فى المعاهد المتوسطة الثلاثة للخدمة الاجتماعية والمعاهد المتوسطة الخمسة للتعليم التجارى الفنى والسكرتارية ، كما تأخذ هذه النسبة وضعا رمزيا فى بقية المعاهد .

– ان نتائج الامتحانات النهائية لطلاب المعاهد الخاصة العالية والمتوسطة فى العام ٨٧ / ١٩٨٨ (وهى نتائج تتماثل مع نتائج السنوات السابقة) توضح ان مستويات المتخرجين تأخذ الاوضاع المبينة بعد ، مع العلم بأن عدد المتخرجين فى هذا العام (١٤٧٨١) طالبا :

البيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	جملة
العدد	٣١	٦٥٨	٤٧٤٧	٩٣٤٥	١٤٧٨١
٪	٠.٢٪	٤.٥٪	٣٢.١٪	٦٣.٢٪	١٠٠٪

– أوضاع معاهد التعليم الخاص العالية والمتوسطة ظلت فى السنوات العشرة الأخيرة تحافظ على خلل التوزيع الجغرافى والمكانى ولم يطرأ عليها تغيير الا فى زيادة معهد تكنولوجى فى العاشر من رمضان يضم ١٠٠ طالب ، كما ارتفعت أعداد طلاب المعاهد جميعا من ٥٢١٧٦ طالبا لتصبح ٧٥٤٤٦ طالبا بزيادة ٢٣٢٧٠ طالبا ، أى بنسبة ٤٤.٦٪ قياسا بأعداد الطلاب فى سنة ٧٨/ ١٩٧٩ .

– الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية وما يزاد عليها من رسوم الاختبارات الشخصية والكشف الطبى وتطوير المنشآت تصبح على الاوضاع المبينة بعد :

مليم جنيه

١٣٨.٧٥٠ على الطالب غير المستجد بالمعاهد العالية الخاصة .

١٣٧.٧٥٠ على الطالب غير المستجد بالمعاهد المتوسطة الخاصة .

١٤٨.٧٥٠ على الطالب المستجد بالمعاهد العالية الخاصة .

١٤٥.٧٥٠ على الطالب المستجد بالمعاهد المتوسطة الخاصة .

وعلى ذلك تكون جملة الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية وغيرها التى تحمل بها طلاب معاهد التعليم العالى الخاص من عالية ومتوسطة فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ كما هو مبين بعد :

المعاهد	الرسوم مليم جنيه	عدد الطلاب	جملة الرسوم
عالية دارس	١٣٨.٧٥٠	٤٥٠٠٢	٦.٢٤٤.٠٢٧.٥٠٠
عالية مستجد	١٤٨.٧٥٠	١٣٩٣٠	٢.٠٧٢.٠٨٧.٥٠٠
متوسط دارس	١٣٧.٧٥٠	٩٠٥٥	١.١٤٧.٣٢٦.٢٠٠
متوسط مستجد	١٤٥.٧٥٠	٧٤٥٩	١.٠٨٧.١٤٩.٢٠٠
اجمالى		٧٥٤٤٦	١٠.٦٥٠.٩٥٠.٤٠٠

– نفقات الكتب التى يتحمل بها الطالب فى معاهد التعليم الخاصة العالية أو المتوسطة مستجدا اكان الطالب أو غير مستجد ، تختلف بعدد الكتب وسعر كل كتاب منها ، ولكن فى المتوسط العام فان الطالب يحتاج الى شراء ١٣ كتابا بسعر عشرة جنيهات للكتاب ، علما بأن هناك معاهد يرتفع فيها عدد الكتب الى ما يزيد عن ١٧ كتابا ، وقد يصل الى ٢٠ كتابا ، كما يزيد سعر الكتاب أحيانا عن المتوسط المقدر لسعر الكتاب .

وفى ضوء هذه المتوسطات العامة فان أقل تقدير لما يتحمله طلاب المعاهد الخاصة مقابل الكتب سنويا يكون كما هو موضح بعد :

متوسط عدد الكتب لكل طالب	متوسط سعر الكتاب بالجنيه	عدد طلاب المعاهد	جملة نفقات الكتب بالجنيه
١٣	١٠	٧٥٤٤٦	٩.٨٠٧.٩٨٠

من متابعة ومراجعة العرض السابق ، فانه يمكن التوصل الى المحددات الاتية :

– أن المقبولين بمعاهد التعليم العالى الخاص هم أصحاب المجاميع المتدنية فى الثانوية العامة ، وأن نسبة قبولهم فى هذه المعاهد شبه ثابتة إزاء أعداد الناجحين فى الثانوية العامة ، ويلاحظ أن هذه النسبة تنخفض فى حالة زيادة أعداد المقبولين بالكليات العسكرية ، ويتوقع ارتفاع النسبة إذا تراجعت أعداد المقبولين بالجامعات مالم تنفتح مسارات تعليمية أخرى موازية للتعليم الجامعى .

– أن هيئة التدريس فى معاهد التعليم العالى الخاص من معينين ومنتدبين غير مناسبة كما وكيفا للقيام بعملية تعليمية مميزة ولها مستواها كما يتضح مما يلى :

المعاهد	هيئة تدريس معينون	عدد الطلاب	النسبة	هيئة تدريس منتدبون	عدد الطلاب	النسبة
عالية	٩٩	٥٨٩٣٢	٥٩٥:١	٣٦٧	٥٨٩٣٢	١٦١.١
متوسطة	٣٦	١٦٥١٤	٤٥٩:١	٤١٣	١٦٥١٤	١: ٤٠
اجمالى	١٣٥	٧٥٤٤٦	١: ٥٥٩	٧٨٠	٧٥٤٤٦	٩٧:١

وهذا الوضع يتناقض وقانون المعاهد الخاصة ولائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى حيث يقضيان بان تشكل المعاهد كوادر هيئة التدريس بها .

البيان / هيئة التدريس	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس				جملة
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	مؤهلات أخرى	
معينون	٤٧	٣٧	٣٠	٢١	١٣٥
منتدبون	٣٥٦	١١٠	٢١٩	٩٥	٧٨٠
اجمالي	٤٠٣	١٤٧	٢٤٩	١١٦	٩١٥

وهذا الوضع يتعارض وقانون تنظيم المعاهد الخاصة ولائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى حيث يقضيان بأن تكون المعاهد قادرة على تخريج العضو المميز .

وجميع المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية والمعاهد المتوسطة للتعليم التجارى والسكرتارية تخلو تماما من أى عضــو هيئة تدريس معين ، كما أن المعهدين العاليين للدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة ، والتعاون والارشاد الزراعى بأسيوط يعتمدان كلية على انتداب هيئة التدريس جميعها رغم مرور ٢٢ عاما على إنشاء هذين المعهدين . وبصورة عامة فان سياسة شغل هيئات التدريس ندبا تخلق تسابقا غير سليم للندب للتدريس فى المعاهد ، مما جعل العائد المادى الناتج عن الندب يفوق العائد العلمى الذى يحصل عليه الطالب .

– أن الاستخدام المؤقت لمبانى ومرافق وتجهيزات هيئة تعليمية أخرى حسب القانون المنظم لشئون معاهد التعليم العالى الخاص تحول الى استخدام دائم ومستمر كما هو واقع بالفعل فى أسوان حيث يشغل المعهدان المتوسط والعالى للخدمة الاجتماعية المنشآن سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٥ مبنى احدى مدارس التربية والتعليم ، وكذلك يستخدم المعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى بأسيوط مبانى ومرافق وتجهيزات كلية الزراعة بجامعة أسيوط منذ انشائه فى سنة ١٩٦٨ .

– أن التدريب والمران العملى والفنى يتمان فى غالب الأمر داخل مقار المعاهد ولايتجه – كما نظم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ – الى الاتحادات والمؤسسات والشركات والمصانع .

– أن انشاء المعاهد الخاصة وتطورها لاينبىء حتى الآن عن وجود خطة لتتوافق مناهجها مع الصناعات الجديدة والزراعة الحديثة ، كما لم تسهم فى تكوين طبقة من العاملين الاخصائيين والفنيين لهم وجودهم الملموس ، كما يتم تحديد المقصود بالفنيين .

– أن أوضاع المعاهد الخاصة لايشير الى وجود تخطيط يستند الى معرفة أكيدة باحتياجات سوق العمل من التخصصات والدراسات المختلفة كما يستدل على ذلك من :

• وجود ستة معاهد عالية وثلاثة معاهد متوسطة للخدمة الاجتماعية تضم معا ٢٣٦١٣ طالبا غير معروف يقينا مدى الحاجة اليهم ، ولا المستوى الذى يجب أن يكون عليه المتخرج .

• وجود معهد الدراسات التعاونية والادارية ومعهدين للتعاون والارشاد الزراعى تضم ٢٩١٦٦ طالبا نصفهم تقريبا موفدون من أجهزة الحكومة والقطاع العام لرفع مستواهم التعليمى ، ولكنهم بعد التخرج فى هذه المعاهد يعودون لأعمالهم السابقة ولايطرأ عليهم تعديل إلا فى الكادر والمرتب بما يتفق مع تسعير الشهادة العالية التى حصلوا عليها .

• وجود معهدين للتكنولوجيا يضمان ١٦٢ طالبا ، وأحد المعهدين فى سبيله الى التوقف والتصفية ، ولايعتبر المعهدان مواجهة لها قيمتها لمتطلبات التوجه الصناعى والعلمى للدولة .

• وجود خمسة معاهد متوسطة للتعليم التجارى الفنى والسكرتارية تضم ١٢٠٨٤ طالبا لايرقى مستوى إعدادهم وقدراتهم ليكونوا مطلوبين بإلحاح .

• وجود مدرستين متوسطتين للفنادق تضمان ٤٢١ طالبا يحتاجهم سوق العمل .

– أن خلل التوزيع الجغرافى والمكانى لمعاهد التعليم العالى الخاص مستمر دون تصويب حتى يشمل المحافظات التى تخلو من هذا التعليم ، أوالتوجه الى حيث تقوم المجتمعات الجديدة .

– أن الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية والتى تزيد على عشرة ملايين جنيه تمثل تكلفة مالية هينة للعملية التعليمية ، مما يدعو الى النظر فى شأنها ، على أن يكون توجه الفكر نحو تطوير المعاهد والدراسة وتكوين كوادر هيئة التدريس وليس للانفاق على الانتداب المتزايد .

– أن الفكر ما يتحمله الطلاب من نفقات تزيد على تسعة ملايين من الجنيهات للكتب موضوع يستأهل التأمل والتفكير والدراسة والتنظيم ، حتى لايصبح الكتاب الدراسى تجارة يستفيد منها واضعو والكتب ومؤلفوها بما يصل فى الكتاب الواحد إلى ١٠٠ ألف من الجنيهات أوقد يزيد على ذلك .

التوصيات

عند النظر فى اصدار توصيات بشأن التعليم العالى الخاص فى مصر فانه من المهم الاتفاق على مبدأين هما :

– أن التعليم العالى الخاص جزء من الكل الشامل الذى لاينفصل فيه التوجه التعليمى عن التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وغيرها مما يؤثر فى حياة الانسان فكرا وعملا ، وعلى ذلك لاينبغى أن يقوم التعارض بين اتجاه التعليم العالى الخاص واتجاهات التعليم كله .

– أن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى المتغيرين فى سرعة مطردة ضرورة تفرض على التعليم أن يكون قادرا على التحرك السريع فى الوقت المناسب لمقابلة الاحتياجات المتغيرة .

وفى ضوء هذين المبدأين فان هذه الدراسة تتناول التعليم العالى الخاص من جوانب متعددة تمس أوضاع المعاهد وتنظيمها وتبعيتها ومستقبلها ويوصى المجلس بما يلى :

* رفع كفاية معاهد التعليم العالى الخاص لتكون لها القدرة على جذب الطلاب الممتازين وليس أصحاب المجاميع المتدنية ، فيصبح لهذه المعاهد تأثير إيجابى على مستوى الطلاب فتنمى فيهم القدرة الذهنية والابداع العقلى والمقدرة التطبيقية ، وذلك عن طريق :

– أن يكون للمعاهد هيئات تدريس خاصة بها لها مستوى التأهيل العلمى الراقى والمتخصص ، ويمكن تحقيق ذلك بالاستعانة بالحاصلين على الدرجات العلمية العليا من موظفى الدولة ومن الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين سواء كان ذلك بالتعاقد أو بالإعارة .

– أن يكون للمعاهد مقار مناسبة ومكتبات ثقافية وعلمية .

– زيادة أسابيع الدراسة الفعلية الى مالايقل عن سنة ٢٨ أسبوعا .

– ادخال مقررات فى الانسانيات فى المعاهد التى تخلو من هذه المقررات ، ومقررات علمية فى المعاهد التى لاتدرس بها تلك المقررات .

– التدريب على التعامل مع أدوات العصر من حاسب آلى وخلافه على أن تعد المعامل اللازمة وهيئات التدريس المؤهلة لذلك .

– تدريس اللغتين العربية والانجليزية مع مراعاة تخصص كل معهد

– التأكيد على أن يكون من مهام المجلس الأعلى لشئون المعاهد العليا تقويم الأداء بالمعاهد الخاصة وتنظيم أعمال الامتحانات بها .

* فتح المجال أمام خريجى المعاهد المتميزين للقيام بدراسات أعلى فى الكليات المناسبة .

* ربط مدارس الفندقة بالفنادق والشركات السياحية لتكون مراكز للإعداد والتأهيل والتدريب .

* ضرورة توفير مقر مستقل لكل معهد والعمل على أن تكون القيادات العلمية والادارية لكل معهد متفرغة .

* اعادة النظر فى نظام وضع الكتب وتوزيعها على الطلاب بالمعاهد بما يكفل تلافى مايؤخذ على هذا النظام .

* مراجعة الخطط والمقررات الدراسية بما يتفق مع توصيف وتحليل كل مهنة وبما يناسب احتياجات سوق العمل

* التأكيد على أن تعمل وزارة التعليم العالى على الاشراف العلمى والفنى على هذه المعاهد .

* التأكيد على عدم انشاء معاهد جديدة إلا بعد أجراء دراسة جادة عن الجدوى العلمية من انشائها والعائد المنتظر منه ، ومدى توافق الحاجة اليه ، مع آليات السوق ، وايضا وضع المواصفات التى يجب توافرها فى الخريجين والأعداد المطلوبة .

* النظر فى إحداث نوع من الربط بين معاهد التعليم العالى الخاص والكليات الجامعية التى تعتمد تلك المعاهد اعتمادا كليا على أعضاء هيئتها التدريسية للقيام بالمهام التعليمية بها .

* العمل على اشتراك الفنيين فى الشركات الصناعية والانتاجية فى مجالس إدارات المعاهد ذات الصلة بأنشطة هذه الشركات ، مع تشجيع هذه الشركات على المساهمة فى تمويل هذه المعاهد بنسب من أرباحها .

* العمل على علاج الخلل فى التوزيع الجغرافى والسكانى لمعاهد التعليم العالى الخاص بحيث لاتتركز فى محافظة بعينها ، وانما يشمل التوزيع على المحافظات جميعها .

الملاحـــــــــق

* بيانات عن كليات التربية ومعاهد اعداد المعلمين
* بيانات عن هيئات التدريس بالجامعات
* بيانات عن الدراسات العليا بالجامعات
* البعثات الجامعية

بيان
اعداد الطلبة فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بكليات التربية عام ٧٥ / ١٩٧٦

الكليـــــــــة	طلبه البكالوريوس					طلبة الدراسات العليا		
	الصـــــــــف							
	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	جملة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه
تربية عين شمس	٢٣٨٠	١٩١٩	١٦٤٣	١٥٧٩	٥٧٢١	٧٥١	١٣٠	٤٨
تربية الاسكندرية	١٣٠٧	١١٦١	١٠٣٨	٨٨٢	٤٣٨٨	١١٠	٤	—
تربية أسيوط	١١٤١	٧٣١	٣٨٨	٣٣٣	٢٥٩٣	١٣٤	٤٧	١٢
تربية طنطا	٩٧١	٩٤٣	٩٠٦	٦٣٤	٣٤٥٤	٦٥٢	١٣	٢
تربية المنصورة	٨٧٠	٩٠٠	٦٨٩	٥٩٣	٣٠٥٦	٤٣٢	٢٣	٧
تربية الزقازيق	٦٦٦	٧٤٧	٤٥٧	٤٣٠	٧٣٠٠	—	—	—
تربية المنوفية	٤٤٥	٤٠٤	٢٧٧	٢٤٧	١٣٧٣	—	—	—
تربية المنيا	٩١٦	٧٢٤	٤٣٠	٢٩٣	٢٣٦٣	—	—	—
تربية الفيوم	٣٩٠	—	—	—	٣٩٠	—	—	—
تربية سوهاج	٦٩٩	٥٧٠	٢٨٩	١٦٤	١٧٢٢	٧٥	—	—
تربية قنا	٤٩٩	٥٤١	٢٥٤	٢١٨	١٥١٢	—	—	—
تربية أسوان	٣٨٤	٢٣٨	١١٥	—	٧٣٧	—	—	—
تربية الأزهر	٤٨٦	٣٩٠	٣٢٢	٣٥٩	١٥٥٧	١٦٣	—	—
جملة	١١١٥٤	٩٢٦٨	٦٨٠٨	٥٧٣٢	٣٢٩٦٦٢	٢٣١٧	٢٢٤	٧١

بيان
أعداد الطلبة فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بكليات التربية الرياضية والتربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية عام ٧٥ /٧٦

الكلية	الاعدادى	طلبة البكالوريوس – الصف					طلبة الدراسات العليا	
		الأول	الثانى	الثالث	الرابع	جملة	ماجستير	دكتوراه
التربية الرياضية بنين القاهرة	—	٤٨٥	٤٨٣	٤٨٢	٤٣٨	١٨٨٨	٤٧	٦١
التربية الرياضية بنات القاهرة	—	٤٢٦	٢٩٩	٣٧٠	٢٩٧	١٣٩٢	٢٨	١٠٦
التربية الرياضية بنين الإسكندرية	—	٥١٣	٤٨٩	٣٦٨	٢٧١	١٦٤١	٥٤	٤٣
التربية الرياضية بنات الاسكندرية	—	٢٨٤	٣٧٢	٣٢٢	٢٦٤	١٢٤٢	٣٣	٣٧
جملة	—	١٧٠٨	١٦٤٣	١٥٤٢	١٢٧٠	٦١٦٣	١٦٢	٢٤٧
التربية الفنية	—	٢٣٩	٥٥٦	٣٦٧	٢٤١	١٥٠٣	٧٥	٤١
التربية الموسيقية	٨٦	٦٧	٧١	٥٧	٥٥	٣٣٦	١٤	١٧
الاقتصاد المنزلى		٣٧٨	٣٢٨	٣٥٩	٢٦٧	١٢٣٢	٢٥	١١
الخدمة الاجتماعية	—	١٤١٦	١٠١٨	٧٦٧	٧٠٥	٣٩٠٦	—	—

بيان
عدد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس فى الأقسام التربوية بكليات
التربية عام ٧٥ / ٧٦

الكلية	المعيدون والمدرسون المساعدون			اعضاء هيئة التدريس			
	معيد	مدرس مساعد	جملة	مدرس	مدرس مساعد	استاذ	جملة
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
تربية عين شمس	٣٥	١٣	٣٨	٢١	١٩	٢١	٦١
تربية الاسكندرية	٤٦	٣	٤٩	٤	١٠	١	٥
تربية أسيوط	٣٤	٣	٣٧	٢	١	٣	٦
تربية طنطا	٢٨	٧	٣٥	٧	١	١	٩
تربية المنصورة	٤٩	٩	٥٨	٤	–	٢	٦
تربية الزقازيق	٢	–	٢	–	–	–	–
تربية المنوفية	١٢	–	١٢	–	–	–	–
تربية المنيا	٣٣	٣	٣٦	٢	٢	٣	٧
تربية الفيوم	–	–	–	–	–	–	–
تربية سوهاج	٦	٤	١٠	–	–	١	١
تربية قنا	٩	١	١٠	–	–	–	–
تربية أسوان	–	–	–	–	–	–	–
تربية دمياط	–	–	–	–	–	–	–
تربية الازهر							
أقسام التربية ببنات عين شمس	٣٠	٩	٣٩	٤	٣	٤	١١
اقسام التربية ببنات الازهر							
جملة	٢٧٦	٥٢	٣٢٨	٤٤	٣٦	٣٦	١٠٦

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان
عدد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والتربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية عام ٧٦/٧٥

الكلية	المعيدون والمدرسون المساعدون			أعضاء هيئة فى التدريس			
	معيد	مدرس مساعد	جملة	مدرس	استاذ مساعد	استاذ	جملة
	العدد	العدد		العدد	العدد	العدد	
التربية الرياضية بنين القاهرة	٦٤	١٦	٨٠	٥١	١٠	١١	٧٢
التربية الرياضية بنات القاهرة	٥٦	-	٥٦	٤٨	٢٨	١٣	٨٩
التربية الرياضية بنين الاسكندرية	٥٦	٢٣	٧٩	٢٩	١٦	٧	٥٢
التربية الرياضية بنات الاسكندرية	٦٦	-	٦٦	٤٦	١١	٦	٦٣
جملة	٢٤٢	٣٩	٢٨١	١٧٤	٦٥	٣٧	٢٧٦
التربية الفنية	٣١	٧	٣٨	٣٣	١٨	٢٧	٧٨
التربية الموسيقية	٤١	٢	٤٣	١٩	٢٢	٨	٤٩
الاقتصاد المنزلى	٤١	١٠	٥١	١٦	٣٢	٣٥	٨١
الخدمة الاجتماعية	٤٤	٣٨	٨٢	٤٠	٨	١١	٥٩

بيان

جملة أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية فى كليات التربية والعجز الحالى وفقا لمقترحات المجلس

الكلية	جملة أعضاء التدريس الحاليين	العجز الحالى	جملة اعضاء هيئة التدريس والعجز الحالى
تربية عين شمس	٦١	٧٩	١٤٠
تربية الاسكندرية	٥	٥٥	٦٠
تربية أسيوط	٦٠	٣٦	٤٢
تربية طنطا	٩٠	٤٤	٥٣
تربية المنصورة	٦٠	٥٤	٦٠
تربية الزقازيق	–	٢٩	٣٩
تربية المنوفية	–	١٨	١٨
تربية المنيا	٧	٢٣	٣٠
تربية الفيوم	–	١٨	١٨
تربية سوهاج	١	٢٣	٣٤
تربية قنا	–	١٨	١٨
تربية أسوان	–	١٨	١٨
تربية دمياط	–	١٨	١٨
تربية الازهر	١١	١٧	٢٧
أقسام التربية ببنات عين شمس			
اقسام التربية ببنات الازهر			
الجملـــــة	١٠٦	٤٤٩	٥٥٥

بيان

عدد الذين سوف يحصلون على الدكتوراه من المسجلين بكليات التربية والذين يدرسون بالخارج ، والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ سنوات

الكلية	عدد الذين يحصلون على الدكتوراه		العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس (نصف الذين يحصلون على الدكتوراه		العجز الحالى شاملا الاعارات
	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	
كلية تربية عين شمس	٥١	١٨٣	٢٦	٩٢	١٢
كلية تربية الاسكندرية	٢	١٩	١	١٠	٢٦
كلية تربية أسيوط	١٣	٧١	٧	٣٦	١٦
كلية تربية المنصورة	١٤	٥٢	٧	٢٦	٢٦
كلية تربية طنطا	٧	٣٧	٤	١٩	٣١
كلية تربية الزقازيق	–	–	–	–	١٦
كلية تربية المنوفية	–	–	–	–	١٥
كلية تربية المنيا	٢	١٧	١	٩	٩
كلية تربية الفيوم	–	–	–	–	١٥
كلية تربية سوهاج	٤	٤	٢	٢	١٤
كلية تربية قنا	١	٢	١	١	١٥
كلية تربية أسوان	–	–	–	–	١٥
كلية تربية دمياط	–	–	–	–	١٥
كلية تربية الازهر *	٢	١٢	١	٦	٤
أقسام التربية ببنات عين شمس					
أقسام التربية ببنات الازهر					
جملة	٩٦	٣٩٧	٥٠	٢٠١	٢٢٩

* هذه الاعداد للمعيدين والمدرسين بالخارج فقط .

كليات التربية

ومعاهد المعلمين

بيان

عدد الذين يحصلون على الدكتوراه بكليات التربية الرياضية والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ سنوات و ٥ سنوات

الكلية	عدد الذين يحصلون على الدكتوراه		العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس		العجز شاملا الاعارات
	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	
كلية التربية الرياضية بنين القاهرة	٦٧	١١٨	٣٤	٥٩	٨٤
كلية التربية الرياضية بنات القاهرة	١٠٦	١٣٧	٥٣	٦٩	٣٠
كلية التربية الرياضية بنين الاسكندرية	٤٢	٨٤	٢٣	٤٣	٨٠
كلية التربية الرياضية بنات الاسكندرية	٣٧	٧٩	١٩	٤٠	٣٩
جملة	٢٥٢	٤١٨	١٢٩	٢١١	٢٣٣

بيان

عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ سنوات ، ٥ سنوات وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وذلك لكليات التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية

الكلية	اجمالى عدد الطلبة	عدد اعضاء هيئة التدريس الحالى	العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال ٥	العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال ٥سنوات	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس		
					الحالى	بعد ٣ سنوات	بعد ٥ سنوات
كلية التربية الفنية	١٦١٩	٧٨	٣١	٥٨	٣١	١٧	١١
كلية التربية الموسيقية	٣٧٨	٤٩	٩	١٧	٨	٧	٥
كلية الاقتصاد المنزلى	١٢٦٨	٨١	٧	٢٠	١٦	١٥	١٢
كلية الخدمة الاجتماعية	٣٩٠٦	٥٩	١٩	٤١	٦٧	٥٠	٣٣

لا توجد دراسات عليا لكليات الخدمة الاجتماعية وتم حساب العدد المنتظر على أنه نصف أعداد المدرسين المساعدين والمعيدين على الترتيب .

بيان

اعداد الطلبة بكليات التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية بعد ٣ سنوات و ٥ سنوات بفرض ثبات عدد الطلبة الحالى لكل عضو هيئة تدريس

الكلية	عدد الطلبة الحالى	عدد الطلبة بعد ٣ سنوات	عدد الطلبة بعد ٥ سنوات
كلية التربية الفنية	١٦١٩	٣٠٧٩	٣٢٩٧
كلية التربية الموسيقية	٣٦٧	٤٦٤	٦٠٠
كلية الاقتصاد المنزلى	١٣٦٨	١٤٠٨	١٧٢٨
كلية الخدمة الاجتماعية	٣٩٠٦	٥٢٢٦	٧٩٧٣

كليات التربية

ومعاهد المعلمين

بيان

توزيع المدرسين فى المواد الدراسية المختلفة بالتعليم الاعدادى والثانوى حسب مستوى الكفاية والمؤهلات الدراسية

		مؤهلات عالية تربوية	مؤهلات عالية غير تربوية	مؤهلات متوسطة تربوية	مؤهلات أخرى	الجملة
اللغة العربية	عدد ٪	٥٨٣١ ٥١.١	٥١٩١ ٤٥.٥	٣٣١ ٢.٩	٥.٧ ٠.٥	١١٤١٠
اللغة الانجليزية	عدد ٪	٣٥٢٣ ٤٤.٥	٢١٣٧ ٢٧.٠	٢١٣٧ ٢٧.٠	١١٨ ١.٥	٧٩١٥
لغة أجنبية غيرالانجليزية	عدد ٪	٦٨٨ ٣٠.١	٣٤٤ ١٥.١	١١٤٢ ٥٠.٠	١٠٨ ٤.٨	٢٢٨٢
الرياضيات	عدد ٪	٦٠١٨ ٦٤.٣	١٢٩١ ١٣.٨	١٩٥٦ ٢٠.٩	٩٣ ١.٠	٩٣٥٨
العلوم	عدد ٪	٥٥٢٧ ٥٦.٢	٣٣٩١ ٤٣٤.٥	٨٨٤ ٩٠	٣٩ ٠.٣	٩٨٣١
المواد الاجتماعية	عدد ٪	٣٧٨٦ ٥١.٤	٢١٣٢ ٣٩.٣	٤٨٨ ٩.٠	١٦ ٠.٣	٥٤٢٥
الفلسفة	عدد ٪	٩٤٢ ٦٤.٣	٥١٧ ٣٥.٣	٣ ٠.٢	٣ ٠.٢	١٤٦٥
التربية الفنية	عدد ٪	١٥٧٥ ٣٤.٨	٤٣٨ ١.٧	١١٥٣ ٢٥.٥	١٣٥٦ ٣٠.٠	٥٤٢٢
التربية النسوية	عدد ٪	١٢٠٠ ٨١,٣	١٥٥ ١٠,٥	٨٠ ٥,٤	٤١ ٣,٨	١٤٧٦
التربية الزراعية	عدد ٪	٧٢ ٢.٩	١٦٨ ٦.٨	١١٢٣ ٤٥.٥	١١٠٥ ٤٤.٨	٢٤٦٨

بيان

العجز فى عدد اعضاء هيئة التدريس فى الاقسام المختلفة بكليات العلوم عام ٧٠ /١٩٧٦

الشعبة / بيان الكلية	رياضة	طبيعة	كيمياء	نبات	حيوان	حشرات	جيولوجيا	جملة
علوم :								
القاهرة	–	–	٣٥	–	–	–	٥	٤٠
الاسكندرية	٩	٣٩	٨	١٣	١	١٦	–	٦٠
عين شمس	٢٣	–	–	٢٨	١٣	٢٠	٩	١٢٢
أسيوط	–	–	–	–	–	–	١٠	–
طنطا	١٢	٦	١	٩	٩	٥	٨	٥٢
المنصورة	١٣	٦	٢٢	١٠	–	٥	٤	٦٤
الزقازيق	٥	٢	–	٤	١	٣	٣	١٩
المنيا	٤	٦	٥	٢	٢		٣	٢٢
قنا	٣	–	–	٣	٣		٣	١٢
سوهاج	٣	٣	٣	٣	٣		٣	١٨
أسوان	٢	٣	٣	٢	٣			١٦
الازهر								
جملة	٧٥	٧٨	٧٧	٧٥	٢٣	٤٩	٤٨	

بيان

عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس وبيان المستهدف والعجز بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس

الشعبة	الجامعة / البيان	القاهرة	الاسكندرية	عين شمس	أسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	المنيا
رياضية	عدد الطلبة الكلى	٢٤٠	٣٥٩	٥٢١	٢١١	٢٠١	٢٠٤	٦٣	٤٥
	عدد أعضاء هيئة التدريس	١٩	١٩	١٩	٢٢	٤	٣	–	–
	المستهدف	١٩	٢٨	٤٢	٢٢	١٦	١٦	٥	٤
	العجز	–	٩	٢٣	–	١٢	١٣	٥	٤
طبيعية	عدد الطلبة الكلى	٣٣٥	٣١٧	٥٢٣	١٢٧	١١٢	١٣٠	٣٥	٤٥
	عدد أعضاء هيئة التدريس	٤٥	٢٩	٣٣	٢٤	٩	١٢	٣	–
	المستهدف	٤٥	٤٢	٧٢	٢٤	١٥	١٨	٥	٦
	العجز	—	١٣	٢٩	–	٦	٦	٢	٦
حيوان	عدد الطلبة الكلى	٣٩٥	٣٥١	٥١٣	١٧٨	١٩٣	١٧٥	٤٠	٢٠
	عدد أعضاء هيئة التدريس	٢٧	٢٣	٢٢	١٥	٤	١٢	٢	١
	المستهدف	٢٧	٢٤	٢٥	١٥	١٣	١٢	٣	١
	العجز	–	١	١٣	–	٩	–	١	–
حشرات	عدد الطلبة الكلى	٢٠٤	٢٥٣	٥٢٩	٧٨	٨٢	٧٨	٤٠	–
	عدد أعضاء هيئة التدريس	١٣	–	١٤		–	–	–	
	المستهدف	١٣	١٦	٣٤		٥	٥	٣	
	العجز	–	١٦	٢٠		٥	٥	٣	
جيولوجيا	عدد الطلبة الكلى	٤٨	٤٨٨	٥٤٩	٥٥٢	٢٤٧	٢٨٨	٨٣	١١٢
	عدد أعضاء هيئة التدريس	٢٥	٣٢	٢٢	١٩	٤	٨	١	٣
	المستهدف	٣٠	٣٢	٣١	١٩	١٤	١٦	٥	٦
	العجز	٥	–	٩	–	١٠	٨	٤	٣

* عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم الحشرات مدمج بقسم الحيوان

بيان

اجمالى اعداد الطلاب المتوقع تخرجهم من كليات العلوم بجامعات

جمهورية مصر العربية موزعين حسب الشعبة

الشعبة / العام الجامعى	٧٦ – ٧٧	٧٧ – ٧٨	٧٨ – ٧٩	٧٩ – ٨٠	الجملة
كيمياء	٩٧٧	١٠٩١	١٣١٩	١٥٤٣	٤٩٣٠
فيزياء	٣١٨	٤١٤	٥٧٣	٧٤٦	٢٠٥١
رياضيات	٧٤١	٩٠٨	١١٣٥	١٣٤٩	٤١٣٣
فلك	٣	٢	٢	٢	٨
حيوان	٥٦٥	٦٢٥	٦٩٩	٧٨٩	٢٦٧٨
حشرات	٦٢	٦٩	٩٤	١١٧	٣٤٢
نبات	٦١٢	٢٩٢	٣٢٤	٤٦٣	١٣٠٩
جيولوجيا	٦٥٠	٧٤١	٩١٥	١٠١٩	٣٣٩٧
تشريح	٨	٩	١٠	١٢	٣٨
من الخارج	٥	٥	٦	١	٢٢
نظام قديم	٦	٧	٨	٩	٣٠
كيمياء حيوية	٩٣	١٠٠	١٢٣	١٣٧	٤٥٣
تشريح وفسيولوجيا	٧٨	١٢٠	١٥٩	٣٣٢	٥٨٩
الاحصاء	١١١	١١٧	١٤٠	١٦٢	٥٣٥
الفيزياء التطبيقية	١٢	١٦	٣٥	٦٠	١٢٣
ميكروبيولوجيا	٢٢	٢٦	٣٠	٣٥	١١٣
علوم بحار عامة	١٦	١٩	٣٢	٢٥	٨٢
علوم بحار طبيعية	١٣	١٤	١٨	٢٠	٦٥
بيولوجيا	–	٥٠	٧٠	١٢٠	٢٤٠
كيمياء وجيولوجيا	٢	٢	٢	٣	٩
الاجمــــــالى	٣٨٩٣	٤٦٢٧	٧٠٧٥	٦٩٢٠	٢١١٤٧

بيان
عدد الطلبة والمعيدين والمدرسين المساعدين واعضاء هيئة التدريس
وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكليات الآداب عام ٧٥ /١٩٧٦

البيان / الكلية	عدد الطلبة			المعيدون والمدرسون المساعدون					
	ليسانس	عليا	جملة	معيد		مدرس مساعد		جملة	
				بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	بالخارج	جملة
أولا : آداب القاهرة									
(١) اللغة العربية	٦٢٦	٢٣٤	٨٦٠	١	٥	٢	٣	٣	٨
(٢) اللغة الانجليزية	١٠٤٦	١٦١	١٢٠٧	٦	١٨	٧	١٤	١٣	٣٢
(٣) اللغة الفرنسية	٣٢٠	١٣٢	٤٣٤	٤	١١	٢	٥	٦	١٦
(٤) لغات اخرى	١٤١٦	١٥٠	١٥٦٦	٤	١٨	٧	٩	١١	٢٧
(٥) علم النفس	١٨٠	٥٩	٢٣٩	–	٦	–	٢	–	٨
(٦) الدراسات الاجتماعية	١٦٩٤	١٧٠	١٨٦٤	٢	٨	١	٢	٣	١٠
(٧) الدراسات الفلسفية	٢٢٦٧	١٣٦	٢٤٠٣	–	٦	–	٢	–	٨
(٨) التاريخ	٣١٩٨	٢٣٦	٣٥٣٤	–	٢	–	٢	–	٤
(٩) الجغرافيا	١٥٧٥	١٢٠	١٦٩٥	٢	٤	–	٥	٢	٩
(١٠) المكتبات والوثائق	٣٢١	٢٩	٣٥٠	–	٨	١	٥	١	١٣
(١١) أخرى	١٣٧	٢٩٨	٤٠٦	١	٧	–	١	١	٨
الجملة	١٢٧٦٢	١٧٩٦	١٤٥٥٨	٢٠	٩٣	٢٠	٥٠	٤٠	١٤٣
ثانيا : آداب الاسكندرية									
(١) اللغة العربية	٥٦٧	١٤٠	٧٠٧	٢	١٢	–	٤	٢	١٦
(٢) اللغة الانجليزية	٢٢٨	١٨	٢٤٦	–	٣	٣	٦	٣	٩
(٣) اللغة الفرنسية	٢٣٤	١٦	٢٥٠	٤	٩	٢	٥	٦	١٤
(٤) لغات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–
(٥) علم النفس	٨٩٤	١٧	٩١١	–	٣		١	–	٤
(٦) الدراسات الاجتماعية	١٩٣٩	٣٨	١٩٧٧	–	٣	١	٢	١	٥

بيان
عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس والعجز فى هيئة التدريس بكليات عام ٧٥ /١٩٧٦

القسم	الجامعة	آداب القاهرة	آداب الاسكندرية	آداب عين شمس	آداب طنطا	آداب المنيا	آداب الزقازيق	آداب سوهاج	كلية الالسن	جملة	ملاحظات
اللغة العربية	عدد الطلبة	٨٦٠	٧٠٧	٩٢٢	٢٨٥	٤١٠	٢٠	٣	١٣		– أخذت كليات الآداب بجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس أساس للمقارنه لأقل عدد من الطلبة لكل عضو هيئة تدريس حيث أن باقي الجامعات لم تستكمل التخصصات بسنوات الدراسة . – أعضاء هيئة التدريس الموضح بالعلامة (*) أقل نسبة طلبة لكل عضو هيئة تدريس
	جملة هيئة التدريس	١٩	١٩ *	١٣	–	٦	١	–	٩		
	العجز فى هيئة التدريس	٤	–	١٢	٨	٥	–	١	–	٣٠	
اللغة الانجليزية	عدد الطلبة	١٢٠٧	٢٤٦	٩١٨	–	١٤٧	٢٥	٣٨	٢٦٢		
	جملة هيئة التدريس	١٨	٨ *	٦	–	٦	–	١	٦		
	العجز فى هيئة التدريس	٢٢	–	٢١	–	–	١	–	٣	٤٨	
اللغة الفرنسية	عدد الطلبة	٤٣٤	٢٥٠	٤٦٢	–	٢٣	٨	٨	١٥٩		
	جملة هيئة التدريس	٥	٦ *	٥	–	٢	–	١	٨		
	العجز فى هيئة التدريس	٥	–	٦	–	–	١	–	–	١٢	
علم النفس	عدد الطلبة	٢٣٩	٩١١	٩٦٤	–	–	–	–	–		
	جملة هيئة التدريس	٧ *	٤	٧	–	–	–	–	–		
	العجز فى هيئة التدريس	–	٢٣	٢٢	–	–	–	–	–	٤٥	
الدراسات الاجتماعية	عدد الطلبة	١٨٦٤	١٩٧٧	١٧٨٥	–	٥٨٩	٦٨	–	–		
	جملة هيئة التدريس	٢ *	٦	٦	–	٢	–	–	–		
	العجز فى هيئة التدريس	–	٧	٥	–	٢	١	–	–	١٥	
الدراسات الفلسفية	عدد الطلبة	٢٤٠٣	٢٦٣٠	٢٢٠٨	–	٤٠٠	–	–	–		
	جملة هيئة التدريس	٨	٨	٩ *	–	٣	–	–	–		
	العجز فى هيئة التدريس	٢	٣	–	–	–	–	–	–	٥	
التاريخ	عدد الطلبة	٣٥٣٤	٢٦٢٤	٢٣١٥	–	٦٩٢	٥٢	٩٧	–		
	جملة هيئة التدريس	١٣	١٦ *	٩	–	٩	–	٣	–		
	العجز فى هيئة التدريس	٧	–	١	–	–	١	–	–	٩	
الجغرافيا	عدد الطلبة	١٦٩٥	١١١٧	٥٧٦	–	٣٥٧	٣١	–	–		
	جملة هيئة التدريس	٩	١٠	١٣ *	–	٢	–	–	–		
	العجز فى هيئة التدريس	٣٠	٢٧	–	–	٦	١	–	–	٦٤	

بيان
اجمالي اعداد الطلاب المتوقع تخرجهم من كليات الآداب بالجامعات خلال سنوات الخطة الخمسية (٧٦/ ٧٧ – ٧٩ / ٨٠)

الجامعة / الشعبة		٧٦ – ٧٧	٧٧ – ٧٨	٧٨ – ٧٩	٧٩ – ٨٠	الجملة
اللغة العربية		٥٨٤	٦٩٤	٧٦٧	٨٥٢	٢٨٩٧
اللغة الانجليزية		٤٧٢	٥٧٣	٦٠٢	٦٦٦	٢٣١٣
اللغة الفرنسية		٢٩٩	٣٦٩	٣٩٥	٤٤٤	١٥٠٧
اللغة الالمانية		٢٠	٢٢	٢٤	٢٦	٩٢
لغات شرقية	سامية	٧٩	٨٧	٩٦	١٠٥	٣٦٧
	اسلامية	٧٥	٨٢	٩٠	٩٩	٣٤٦
تاريخ		١١٩٣	١٤١٠	١٦٠٢	١٨٠١	٦٠٠٦
جغرافيا خرائط		١٧٤	٢١١	٢٥٦	٢٩٩	٩٤٠
خرائط		٢٧	٣٢	٣٧	٤٣	١٣٩
فلسفة		١٠٢٥	١٢٠٢	١٣١٠	١٤٧٨	٥٠٠٦
علم نفس		٢٤٦	٣٠٤	٢٩٤	٣٣٣	١١٦٧
الدراسات اليونانية القديمة		٣٢	٣٥	٣٩	٤٣	١٤٩
الحضارة الرومانية اللاتينية		٧٠	٨٠	٩٣	١٠٨	٣٥١
وثائق مكتبات		٤٧	٥٢	٥٧	٦٣	٢١٩
صحافة		١١	١٢	١٣	١٤	٥٠
اجتماع		٩٠٠	١٠٦٠	١٣٦٨	١٤٣٢	٤٦٦٠
الإجمالي		٥٣٢٤	٦٣٠٢	٧٠١٩	٧٨٩٠	٢٦٥٣٥

بيان

عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وبيان المستهدف والعجز بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق لعام ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / الكلية	عدد الطلبة الكلى	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	المستهدف	العجز	ملاحظات
حقوق القاهرة	١٣٦٦٨	٥٧	٢٠٤	٧٧	٢٠	- كليات الحقوق ليس بها تخصصات
حقوق الاسكندرية	٧١٥١	٤٠	١٧٩	٤٠	-	- اتخذت كليات الحقوق بجامعة
حقوق عين شمس	١٣٢٠٤	٤٣	٣٠٧	٧٤	٢١	الاسكندرية وعين شمس أساس للمقارنة
حقوق أسيوط	٤٧٤	١	٤٧٤	٣	٢	لاقل عدد من الطلبة لكل عضو هيئة
حقوق المنصورة	٤٤٤٧	١٠	٤٤٥	٢٥	١٥	تدريس حيث أن باقى الجامعات لم
حقوق الزقازيق	٢٠٤	٣	٦٨	٣	-	تستكمل سنوات الدراسة .
الجملة	٣٩١٤٨	١٥٤		٢٢٢	٦٨	

بيان

عدد الطلبة المقيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس

وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكليات الحقوق عام ٧٥ /١٩٧٦

البيان / الكلية	عدد الطلبة			المعيدون والمدرسون المساعدون					
	ليسانس	عليا	جملة	معيد		مدرس مساعد		جملة	
				بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	بالخارج	جملة
أولا : حقوق القاهرة	١٣٥٧٥	٢٠٩٣	١٥٦٦٨	–	–	١٢	٢١	١٢	٢١
ثانيا : حقوق الاسكندرية	٦٦٣٥	٥١٦	٧١٥١	٢	٥	١١	١٣	١٣	١٨
ثالثا : حقوق عين شمس	١١١٨٠	٢٠٢٤	١٣٢٢٠	١	١٥	٦	٢٠	٧	٣٥
رابعا : حقوق أسيوط	٤٧٤	–	٤٧٤	–	–	–	–	–	–
خامسا : حقوق المنصورة	٤٤٤٧	–	٤٤٤٧	–	٣	٣	٢٧	٣	٣٠
سادسا : حقوق الزقازيق	٢٠٤	–	٢٠٤	–	–	–	–	–	–

بيان
بعدد الطلبة والمعيدين والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس
وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكليات الحقوق عام ١٩٧٦/٧٥

البيان / الكلية	أعضاء هيئة التدريس								عدد الطلبة بالكلية لكل عضو هيئة تدريس				ملاحظات
	مدرس		أستاذ مساعد		أستاذ		جملة		الليسانس		جملة الطلبة		
	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة هيئة التدريس	موجود	جملة	
أولا : حقوق القاهرة	١٢	١٧	١٢	١٩	١٨	٢١	٤٢	٥٧				٤٢٠	
ثانيا : حقوق الاسكندرية	٨	٩	٣	٩	١٣	٢٢	٢٤	٤٠				١٧٩	
ثالثا : حقوق عين شمس	٦	١٠	٨	١٤	١٤	١٩	٢٨	٤٣				٣٠٧	
رابعا : حقوق أسيوط	–	–	–	–	١	١	١	١				٤٧٤	سنة أولى فقط
خامسا : حقوق المنصورة	٦	٦	–	–	٤	٤	١٠	١٠				٤٤٥	سنوات أولى وثانية وثالثة
سادسا : حقوق الزقازيق	٢	٢	–	–	١	١	٣	٣				٦٨	سنة أولى فقط

كليات التجارة

الكلية	عدد الطلبة	عدد أعضاء التدريس	النسبة
تجارة القاهرة	١٨٢٧٨	٣٢	١ : ٦٠٠
تجارة الاسكندرية	١٥٣٥٧	٢٧	١ : ٧٠٠
تجارة عين شمس	١٦٠١٧	٣٤	١ : ٤٠٠
تجارة أسيوط	٥٨٦٦	١٧	١ : ٣٢٠
تجارة طنطا	٥١٤٠	٩	١ : ٥٧٠
تجارة المنصورة	٦٣١٤	٥	١ : ١٢٦٠
تجارة الزقازيق	٦٦٩١	١١	١ : ٦٠٠

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على الاقسام المختلفة بكليات التجارة بجامعات مصر فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	اعضاء هيئة التدريس				معاونى اعضاء هيئة التدريس				الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مساعد	مدرس	معيد	جملة	
تجارة القاهرة	١٦	٥	١١	٣٢	٦٧		٥٩	١٢٦	١٥٨
تجارة الاسكندرية	١٠	٥	١٢	٢٧	١٦		٦١	٧٧	١٠٤
تجارة عين شمس	١٥	٨	١١	٢٤	٤٠		١٠٨	١٤٨	١٨٢
تجارة أسيوط	٩	٣	٥	١٧	١٩		٣٩	٥٨	٧٥
تجارة طنطا	٣	٥	١	٩	١٦		٥١	٦٧	٧٦
تجارة المنصورة	٢	٢	١	٥	١٧		٨٢	٩٩	١٠٤
تجارة الزقازيق	١	٢	٨	١١	١٢		٤٠	٥٢	٦٣
التجارة وإدارة الاعمال	٣	٣٠	١٣	٤٦	٧		٥٣	٦٠	١٠٦
العلوم التجارية ببور سعيد (جامعة القناة)	١	١٩	٢	٢٢	–		١٧	١٧	٣٩
البريد (حلوان)	١	٦	١	٨	–		٢١	٢١	٢٩
الاجمـــالى	٦١	٨٥	٦٥	٢١١	١٩٤		٥٣١	٧٢٥	٩٣٦

بيان

عدد الطلبة والمعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس

عام ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / الكلية	عدد الطلبة			المعيدون والمدرسون المساعدون						أعضاء هيئة التدريس										عدد الطلبة بالكلية لكل عضو هيئة تدريس			
	بكالوريوس	عليا	جملة	معيد		مدرس مساعد		جملة		مدرس		أستاذ مساعد		أستاذ		جملة					
				بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة
الاقتصاد والعلوم السياسية																					
الاقتصاد	٥٦٧	٤٥٣	١٠٢٠	٥	٢٣	٥	٦	١٠	٢٩	٤	٥	٦	١٠	٣	٣	١٣	١٨				.٥٧
السياسة	٦١١	٤٧١	١٠٨٢	٢	١٤	٢	٧	٤	٢١	٢	٣	..	٢	٧	٩	٩	١٤				٧٧
الاحصاء	٣٨٢	٣٢٣	٧٠٥	١	١٢	٨	١٢	٩	٢٤	٢	٣	١	٣	٢	٤	٥	١٠				٧١
جملة	٢٢٧٨	١٢٤٧	٣٥٢٥	٨	٤٩	١٥	٢٥	٢٣	٧٤	٨	١١	٧	١٥	١٢	١٦	٢٧	٤٢				٨٤
الاعلام																					
الاذاعة والتليفزيون		١٨٨		..	٩	..	٤	..	١٣	١	٢	١	١	١	١	٣	٤				
الصحافة		١٩٨		١	٦	..	٤	١	١٠	٢	٢	..	٢	٢	٢	٤	٦				
العلاقات العامة		٢٠٠		..	٥	..	١	..	٦	..	٢	..	..	١	١	١	٣				
الجملة	١٦١٣	٥٨٦	٢١٩٩	١	٢٠	..	٩	١	٢٩	٣	٦	١	٣	٤	..	..	١٣				١٦٩

بيان

بعدد المعيدين والمدرسين المساعدين وطلبة الماجستير والدكتوراه – والعدد المتوقع ضمه لأعضاء هيئة التدريس خلال ٣ الى ٥ سنوات عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان / الكلية	معيد		مدرس مساعد		طلبة الماجستير والدكتوراه		العدد المتوقع حصوله على الدكتوراه خلال		العدد المتوقع ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال	
	بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	ماجستير	دكتوراه	٣ سنوات	٥ سنوات	٣ سنوات	٥ سنوات
الاقتصاد والعلوم السياسية										
اقتصاد	٥	٢٣	٥	٦	٢٨٧	١٦	٢١	٣١٣	١١	١٥٧
سياسة	٢	١٤	٢	٧	٣٢٧	٤٦	٤٨	٣٧٧	٢٤	١٨٩
احصاء	١	١٢	٨	١٢	١٥٢	١٧	٢٩	١٨٢	١٥	٩١
جملة	٨	٤٩	١٥	٢٥	٧٦٦	٧٩	٩٨	٨٧٢	٥٠	٤٣٧
الاعلام *	١	٢٠	–	٩	٥٧	١٨	١٨	٧٦	٩	٣٨

(*) الطلبة المسجلين لدرجة الماجستير والدكتوراه فقط .

بيان

عدد الطلبة المقيدين واعداد المعيدين والمدرسين المساعدين واعضاء هيئة التدريس
وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكليات الطب عام ٧٥ / ٧٦

كليات الطب	عدد الطلبة			معيدون ومدرسون مساعدون			أعضاء هيئة التدريس				عدد طلبة البكالوريوس لكل عضو هيئة تدريس
	بكالوريوس	دراسات عليا	جملة	معيد	مدرسون مساعدون	جملة	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	جملة	
طب القاهرة	٨٤٨٧	١٣١٢	٩٧٩٩	٧٠	١٩١	٢٦١	١٧٢	١٢١	١٩٢	٤٨٥	١٨
طب الاسكندرية	٦٤٤٦	١٣٥١	٧٧٩٧	٤٠	١٦٥	٢٠٥	١١٢	٥٨	١٠٩	٢٧٩	٢٣
طب عين شمس	٧٦٢٩	٧٥٧	٨٣٨٦	٧٢	١٥٥	٢٢٧	١١٧	١٠٩	١١٩	٣٤٥	٢٢
طب أسيوط	٢٦٨٦	١٦٥	٢٨٥١	٤٠	٩١	١٣١	٤٥		٣١	١٠٨	٢٥
طب طنطا	٢٩١٩	١٦٠	٢٩٧٩								
طب المنصورة	٢٩٣٨	١٦٢	٣١٠٠	٤٦	٨٢	١٢٨	٣٢	٣٢	١٦	٨٠	٣٧
طب الزقازيق	١١٣٦	٣٩	١١٧٥	٢٧	٣٨	٦٥	٢٠	٥	٤	٢٩	٣٩
طب الازهر	٣٩٦٥	٩٩٠	٤٩٠٠	٥٤	١٧٠	٢٢٤	٩٣	٤٥	٢٦	١٦٤	٢٤

بيان

عدد المعيدين والمدرسين وطلبة الماجستير والدكتوراه والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ أو ٥ سنوات بكليات الطب عام ٧٥ / ٧٦

كلية الطب	معيد	مدرس مساعد	طلبة الماجستير والدكتوراه		العدد المتوقع حصوله على الدكتوراه	
			ماجستير	دكتوراه	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات
طب القاهرة	٧٠	١٩١	٤٢٥	٤٢٣	٤٤٨	٨٧٣
طب الاسكندرية	٤٠	١٦٥	٢٧٥	٣٠٥	٣٢٢	٥٩٩
طب عين شمس	٧٢	١٥٥	٢٢٦	٥٦	٧٥	٣١١
طب أسيوط	٤٠	٩١	٤١	١٠١	١٠٦	١٥٠
طب طنطا			٥١	١٩		
طب المنصورة	٤٦	٨٢	٣٨	١١	١٩	٤٩
طب الزقازيق	٢٧	٣٨	٣٨		٧	٤٦
طب الازهر	٥٤	٥٣٦	٥٣٦	٣٦٦	٣٥٠	٥٠٠
الجملة					١٣٢٧	٢٤٨٨

بيان

عدد الطلبة المقيدين وعدد اعضاء هيئة التدريس بكليات طب الاسنان عام ٧٥ /٧٦

الكليات	عدد الطلبة بمرحلة البكالوريوس	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
القاهرة	٢١٢٢	٥٨	٣٨
الاسكندرية	١٣٨٥	٣٥	٤٠
طنطا	٣٠٠	–	–
الأزهر	٢٠٠	٣	٦٨

بيان

عدد الطلبة المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الصيدلة عام ٧٥ / ٧٦

الكليات	عدد الطلبة بمرحلة البكالوريوس	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
القاهرة	٢٦٦٩	٨٨	٣٣
الاسكندرية	٢٢٠٢	٨٠	٢٩
اسيوط	١٣٨٤	٢٥	٥٨
طنطا	٣٧٢	٦	٦٢
المنصورة	١١٣٩	٦	١٩١
الأزهر	٢٣٠	٤	٥٥

بيان
باعداد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس والطلاب المقيدين لدرجة الدكتوراه بجامعة الازهر واعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين فى الاعوام ٦٥ / ٦٦ ، ٧٤ / ٧٥ ، ٧٥ / ٧٦ ، ٧٦ / ١٩٧٧

	٦٥ – ٦٦	٧٤ – ٧٥	٧٥ – ٧٦	٧٦ – ٧٧
عدد الطلاب (مقربا)	١٢٤٠٠	٣٩٥٠٠	٤١٨٠٠	٤٣٠٠٠
عدد أعضاء هيئة التدريس	٢٥٥	٧٢٢	٨٠٣	١١١١
نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	٤٩	٥٥	٥٢	٣٩
عدد المعارين من أعضاء هيئة التدريس			١٥١	١٨٨
" " " " " "			٪١٩	٪١٧
عدد المدرسين المساعدين والمعيدين	٢١٢	١٢٨٨	١٥٣٦	٢١٦٦
عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه			١٣٠٩	٩٤٩

بيان

باعداد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس المقيدين بكليات جامعة الأزهر وباعداد اعضاء هيئة التدريس ، والمدرسين المساعدين والمعيدين ونسب اعداد الطلاب لاعداد هيئات التدريس ، وحساب النقص عن المعدلات الافتراضية فى اعداد أعضاء هيئة التدريس خلال العام ٧٥ / ١٩٧٦

	عدد الطلاب المقيدين (مقربا)	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	العدد الافتراضى لهيئة التدريس حسب المعدلات	النقص فى عدد هيئة التدريس للوصول للمعدلات الافتراضية	عدد المقيدين بالمدرسين المساعدين	عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه	عدد أعضاء البعثات والاجازات الدراسية للدكتوراه ١٩٧٧
الشريعة والقانون	٤٥١٠	٧٠	٦٤	١١٣	٤٣	٨٠	٣١٨	١
أصول الدين	٣٣٦٠	٩٩	٣٤	٨٤	٠٠	١٣٦	٢٥٧	٤
اللغة العربية	٣٧١٠	١٠٥	٣٥	٩٣	٥٨	١١٦	٣٩٨	٧
الدراسات الإسلامية	٣٨٧٠	١	٣٨٧٠	٩٧	٩٦	٢٢	–	–
اللغات والترجمة	٩٧٠	١٤	٦٩	٢٤	١٠	٣١	٢	٢٤
التجارة	٥١٨٠	١٤	٣٧٠	١٣٠	١١٦	٧١	١١	٣١
التربية	١٤٧٠	٧	٢١٠	٣٧	٣٠	٥٩	١١	٢١
البنات (دراسات اسلامية وانسانية)	٤٣٤٠	٦٩	٦٣	١٠٩	٤٠	٢٤٤	٦	٣٠
المجموع	٢٧.٤١٠	٣٧٩	٧٢	٦٨٥	٣٠٦	٧٥٩	١٠٠٣	١١٨
العلوم	٩٦٠	٦٤	١٥	٨٠	١٦	١٤١	٧١	٣٣
الطب	٣٢٣٠	١٤٩	٢٢	٢٦٩	١٢٠	٢١١	٧٦	٣٦
شعبة الصيدلة (بكليات الطب)	١٢٠	٣٤	٣٠	١٠	٦	٢٧	٢	٤
طب الأسنان	١٤٠	٣	٤٧	١٢	٩	٣٢	٥	٦
الهندسة	١٤١٠	٥٨	٢٤	١١٨	٦٠	٨٤	١٠	٦٠
الزراعة	١٦٤٠	٥٢	٣٢	١٣٧	٨٥	١٢١	١١١	٢٥
البنات (علوم وطب)	١٢٦٠	٩٤	١٣	١٠٥	١١	١٥٨	٣١	٢٤
المجموع	٨.٧٦٠	٤٢٤	٢١	٧٣٠	٣٠٦	٧٧٧	٣٠٦	١٨٨
المجموع الاجمالى	٣٦.١٧٠	٨٠٣	–	١٤١٥	٦١٢	١٥٣٦	١٣٠٩	٣٠٦

بيان
باعداد اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بكليات جامعة الأزهر خلال
العام ٧٥ / ١٩٧٦

الكليات	أعضاء هيئة تدريس				المدرسون المساعدون والمعيدون			اجمالى عدد اعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مجموع	مدرس مساعد	معيد	المجموع	
الشريعة والقانون	٩	١٢	٤٠	٦١	٣٨	٢٦	٦٤	١٢٥
الشريعة والقانون (اسيوط)	١		١	٢	٣	١٤	١٧	١٩
أصول الدين	٦	٧	٥٧	٧٠	٥٦	٣٩	٩٥	١٦٥
أصول الدين (أسيوط)	٣٠	٤	١٠	١٧	٨	١٢	٢٠	٣٧
اللغة العربية	٢٣	٩	٤٨	٨٠	٤٢	١٨	٦٠	١٤٠
اللغة العربية (اسيوط)	٢	١٠	١	١٣	١٠	٥	١٥	٢٨
اللغة العربية (الزقازيق)	١			١	٢	٦	٨	٩
الدراسات الإسلامية العربية	١			١	٣	١٩	٢٢	٢٣
المجموع	٤٦	٤٢	١٥٧	٢٤٥	١٦٢	١٣٩	٣٠١	٥٤٦
اللغات والترجمة	٢	١	١٣	١٦	٨	٣٢	٤٠	٥٦
التجارة	٥	٢	٧	١٤	٢٩	٦١	٩٠	١٠٤
التربية	٢	٢	٣	٧	٧	٢٧	٣٤	٤١
البنات « اسلامية وانسانية »	٧	٧	٣٥	٤٩	٦١	١٨٣	٢٤٤	٢٩٣
المجموع	١٦	١٢	٥٨	٨٦	١٠٥	٣٠٣	٤٠٨	٤٩٤
الكليات النظرية	٦٢	٥٤	٢١٥	٣٣١	٢٦٧	٤٤٢	٧٠٩	١٠٤٠
العلوم	٨	١٤	٤٢	٦٤	٣٩	١٠٢	١٤١	٢٠٥
الطب	١٦	٣١	٦٤	١١١	١٥٢	٤٤	١٩٦	٣٠٧
شعبة الصيدلة « بكلية الطب »	١	١	٢	٤	٣	٢٤	٢٧	٣١
طب الاسنان	٢		٢	٤	٩	١٣	٢٢	٢٦
الهندسة	١٥	٨	٣٤	٥٧	٧	١٠١	١٠٨	١٦٥
الزراعة	٧	٧	٣٧	٥١	٢٦	٧٨	١٠٤	١٥٥
البنات « علوم وطب »	٤	١٤	٣٦	٥٤	٧١	٨٧	١٥٨	٢١٢
الكليات العملية مجموع	٥٣	٧٥	٢١٧	٣٤٥	٣٠٧	٤٤٩	٧٥٦	١١٠١
المجموع الاجمالى	١١٥	١٢٩	٤٣٢	٦٧٦	٥٧٤	٨٩١	١٤٦٥	٢١٤١

بيان

بعدد اعضاء هيئة التدريس المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على

الاقسام المختلفة

كلية التجارة جامعة القاهرة فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
المحاسبة	١٠	٤	٧	٢١	٢٤	٢٣	٤٧	٦٨
ادارة الأعمال	٣	١	٤	٨	٣٤	٢٨	٦٢	٧٠
التأمين والرياضية	٣	-	-	٣	٩	٨	١٧	٢٠
الجملة	١٦	٥	١١	٣٢	٦٧	٥٩	١٢٦	١٥٨

كلية التجارة جامعة عين شمس فى العام الجامعى ٧٠ / ١٩٧٦

البيان / القسم	اعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
محاسبة ومراجعة	٤	٣	١	٨	٢٧	٥٢	٧٩	٨٧
ادارة أعمال	٧	١	٤	١٢	١٠	٤٣	٥٣	٦٥
اقتصاد	٢	١	٢	٥	٢	٥	٧	١٢
احصاء ورياضة وتأمين	١	٣	٤	٨	١	٨	٩	١٧
قانون	١	٨	–	١	–	–	–	١
الجملة	١٥	٨	١١	٣٤	٤٠	١٠٨	١٤٨	١٨٢

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على

الاقسام المختلفة بكلية البريد جامعة حلوان فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاون أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
المحاسبة	-	٢	-	٢	-	٧	٧	٩
الفئات	-	٢	-	٢	-	١	١	٣
الاحصاء	-	١	-	١	-	١	١	٢
ادارة الأعمال	-	١	١	٢	-	٨	٨	١٠
اقتصاد	١	-	-	١	-	٢	٢	٣
علوم بريدية	-	-	-	-	-	٢	٢	٢
الجملة	١	٦	١	٨	-	٢١	٢١	٢٩

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على الاقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاوني أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
ادارة الاعمال	٣	–	٣	٦	٤	١٥	١٩	٢٥
المحاسبة	٢	١	٦	٩	٨	٢٠	٢٨	٣٧
الاقتصاد	٢	٢	١	٥	٣	٨	١١	١٧
المالية العامة	٢	٢	–	٤	–	–	–	٤
الاحصاء والرياضة والتأمين	–	–	٢	٢	١	٨	٩	١١
الجملة	١٠	٥	١٢	٢٧	١٦	١١	٧٧	١٠٤

بيان
بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على الاقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة أسيوط فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
المحاسبة والمراجعة	٢	١	–	٣	٧	١٤	٢١	٢٤
اقتصاديات ومالية عامة	٢	١	١	٤	٤	٣	٧	١١
احصاء ورياضية وتأمين	١	–	١	٢	١	٩	١٠	١٢
ادارة أعمال	٢	١	٢	٥	٦	١٣	١٩	٢٤
علوم سياسية	١	–	١	٢	١	٩	١٠	٣
قانون	١	–	–	١	–	–	–	١
الجملة	٩	٣	٥	١٧	١٩	٣٩	٥٨	٧٥

بكلية العلوم التجارية ببور سعيد جامعة حلوان فى العام الجامعى ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
الادارة	–	١٢	٢	١٤	–	–	–	١٤
المحاسبة	–	٤	–	٤	–	١٧	١٧	٢١
التربوى	–	٣	–	٣	–	–	–	٣
الاقتصاد والمالية	١	–	–	١	–	–	–	١
الجملة	١	١٩	٢	٢٢	–	١٧	١٧	٣٩

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الأقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة طنطا فى العام الجامعى ١٩٧٦/٧٥

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
ادارة الأعمال	١	١	–	٢	٢	١٦	١٨	٢٠
محاسبة	١	١	١	٣	١٢	٢٧	٣٩	٤٢
اقتصاد	–	١	–	١	١	٤	٥	٦
رياضة واحصاء وتأمين	١	–	–	١	١	٤	٥	٦
مالية عامة ونظم	–	٢	–	٢	–	–	–	٢
الجملة	٣	٥	١	٩	١٦	٥١	٦٧	٧٦

بيان
بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الأقسام المختلفة بكلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
الادارة	–	١٠	–	١٠	–	١٢	١٢	٢٢
المحاسبة	–	٧	٨	١٥	٤	–	٤	١٩
اللغات	–	٤	١	٥	–	٤	–	٥
القانون	١	١	٣	٥	–	–	–	٥
العلوم السلوكية	–	٣	–	٣	–	–	–	٣
الاحصاء	١	–	–	١	٣	–	٣	٧
ادارة الأعمال	–	٥	١	٦	–	٦	٢	٨
الاقتصاد	–	–	–	–	–	٢	٨	٨
الرياضة	–	–	–	–	–	٨	١٠	١٠
الاختزال	–	–	–	–	–	١٠	١٨	١٨
الاقتصاد والعلوم السياسية	١	–	–	١	–	١٨	–	١
الجملة	٣	٣٠	١٣	٤٦	٧	٥٣	٦٠	١٠٦

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على الاقسام المختلفة

بكلية التجارة جامعة المنصورة فى العام الجامعى ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	استاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
المحاسبة	-	-	-	-	٦	٣٠	٣٦	٣٦
ادارة الأعمال	١	-	-	١	٤	١٢	١٦	١٧
الاقتصاد والاحصاء	-	-	١	١	٣	٣	٥	٦
الرياضة	١	٢	-	٣	٢	٣٧	٤٦	٤٠
الجملة	٢	٢	١	٥	٥	٨٢	٩٩	١٠٤

بكلية التجارة جامعة الزقازيق فى العام الجامعى ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان / القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
محاسبة	–	–	٣	٣	٧	١٨	٢٥	٢٨
ادارة أعمال	–	١	١	٢	٢	١٠	١٢	١٤
اقتصاد	١	١	٣	٥	١	٣	٤	٩
رياضة واحصاء وتأمين	–	–	١	١	٢	٩	١١	١٢
الجملة	١	٢	٨	١١	١٢	٤٠	٥٢	٦٢

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة الاسكندرية فى العام الجامعى
١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية / الاقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
دبلوم معهد العلوم	١٠٥			١٠٥
اللغة العربية		١١٠	٤٦	١٥٦
اللغة الانجليزية		٢٠	٣	٢٣
اللغة الفرنسة		١٨	٤	٢٢
الحضارة اليونانية والرومانية		٢١	٢	٣٣
التاريخ		١٥٠	٣٢	١٨٢
الجغرافيا		٣٧	١١	٤٨
الدراسات الفلسفية		١١٧	٣٠	١٤٧
الجملة	١٠٥	٤٨٣	١٢٨	٧١٦

بيان

بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس فى العام الدراسى

١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية / الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية وآدابها		١٠٤	٣٥	١٣٩
اللغة الشرقية		٧٤	١٤	٨٨
اللغة الانجليزية		٥٣	١٣	٦٦
اللغة الفرنسية		٨	٤	١٢
الدراسات اليونانية واللاتينية		١٣	٤	١٧
التاريخ		١٠٨	٢٩	١٣٧
الجغرافيا		٣٣	٩	٤٢
الدراسات الفلسفية		٢٠	٢	٢٢
علم النفس		٧٣	١٣	٨٦
علم الاجتماع		٨٣	٥	٨٨
الجملة		٥٦٩	١٢٨	٦٩٧

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب بسوهاج جامعة أسيوط فى العام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الدرجة العلمية / الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية		٢		٢
اللغة الانجليزية		٢		٢
التاريخ الحديث		٦		٦
التاريخ القديم		٢		٢
الفلسفة		٥		٥
الاجتماع		٥		٥
علم النفس		٢		٢
الجغرافيا		٢		٢
الآثار الاسلامية		١٠	٢	١٢
التاريخ الاسلامى		٢		٢
الجملة		٣٨	٢	٤٠

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة المنيا فى العام الدراسى ٧٦ / ٧٧

الدرجة العلمية / الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية		٣٦		٣٦
اللغة الانجليزية		١٩	١	٢٠
اللغة الفرنسية		٢		٢
الجغرافيا		١٢		١٢
التاريخ		٣٢	١	٣٣
الفلسفة		٤		٤
الاجتماع		٦٠	٣	٦٣
الجملة		١٦٥	٥	١٧٠

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم - جامعة القاهرة في العام الدراسى
١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية / الاقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
طبيعة أرضية	٢٨	-	-	٢٨
النبات	-	١٣	١	١٤
جيولوجيا	١٠	٢٣	-	٣٣
علم الحيوان	-	٢٣	٥	٢٨
الفيزياء	-	٤٧	١١	٥٨
الفلك والأرصاد	٢٣	٦	١	٣٠
علم الحشرات	-	١٦	٢	١٨
كيمياء	٢٠	٥٧	١١	٨٨
رياضة تطبيقية	-	-	١	١
الجملة	٨١	١٨٥	٣٢	٢٩٨

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة الاسكندرية فى العام الدراسى
٧٦ / ٧٧

الدرجة العلمية / الأقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الكيمياء	-	١٢٣	٢٥	١٤٨
الكيمياء الحيوية	-	٣	٧	١٠
الطبيعية	-	٤٦	١٥	٦١
الطبيعية الأرضية	٣٢	٦	١	٣٩
الرياضة	-	١٥	-	١٥
النبات	-	٢٠	٥	٢٥
علم الحيوان	-	٢٩	٩	٣٨
الجيولوجيا	-	٣٢	٢	٣٤
علوم البحار	٢٤	٦٩	١٠	١٠٣
جملـــــة	٥٦	٣٤٣	٧٤	٤٧٣

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة عين شمس فى العام الجامعى
٧٧/٧٦

الدرجة العلمية / الأقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
قياسات ضوئية	١١	-	-	١١
طبيعة إشعاعية	٢٣	-	-	٢٣
جيولوجيا البترول	٨٩	-	-	٨٩
حشرات تطبيقى	٨٧	-	-	٨٧
الماجستير	-	٨٨٤	-	٨٨٤
الدكتوراه	-	-	٥٢٢	٥٢٢
الجملة	٢١٠	٨٨٤	٥٢٢	١٦١٦

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة طنطا للعام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الرياضة	–	٢	–	٢
الطبيعة	–	١	–	١
الكيمياء	–	٤	–	٤
الجيولوجيا	–	٢	–	٢
النبات	–	١	–	٥
علم الحيوان	–	١	–	١
جملـــة	–	١١	–	١٥

بيـــــــان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات بكلية العلوم جامعة المنصورة للعام الجامعى ٧٦ / ٧٧ ١٩

الأقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملـة
الرياضة	–	٢٣	٢	٢٥
الفيزياء	–	٣٤	٩	٤٣
الكيمياء	–	٥٣	١٩	٧٢
الجيولوجيا	–	١٩	٧	٣٦
النبات	–	٢٥	٣	٢٨
علم الحيوان	–	٢٣	٤	٢٧
جملـــــة	–	١٧٧	٤٤	٢٣١

بيـــــان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة أسيوط العام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملــة
الكيمياء	–	٢٥	١٢	٣٧
الطبيعة	–	١٠	٣	١٣
الرياضيات	–	٢٨	٥	٣٣
النبات	–	١٧	–	١٧
الجيولوجيا	٦	٣١	٧	٤٤
الحيوان	–	١١	–	١١
جملــة	٦	١٢٢	٢٧	١٥٥

بيـــــان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم بسوهاج جامعة أسيوط للعام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملــة
الجيولوجيا	–	١٠	–	١٠
الكيمياء	–	٣	١	٤
الطبيعة	–	١	–	١
علم الحيوان	–	٣	–	٣
علم النبات	–	–	–	–
علم الرياضيات	–	١	–	١
جملــة	–	١٨	١	١٩

بيـــــــــان

بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة أسيوط للعام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملـــة
	العدد	العدد	العدد	
الكيمياء	–	٣	–	٣
الطبيعة	–	–	–	–
الرياضيات	–	–	–	–
الجيولوجيا	–	١	–	١
التاريخ الطبيعى	–	–	–	–
الجملـــــة	–	٤	–	٤

بيـــــــــان

بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية علوم أسوان جامعة أسيوط فى العام الدراسى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملـــة
	العدد	العدد	العدد	
الطبيعة	–	٣	١	٤
الكيمياء	–	١١	٤	١٥
علم الحيوان	–	١٠	–	١٠
الجيولوجيا	–	٦	–	٦
الرياضيات	–	٥	–	٥
النبات	–	٥	–	٥
كيمياء عضوية	–	٢	–	٢
جمـــلة	–	٤٢	٥	٤٧

بيـــــان

بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة فى العام الجامعى ٧٦ / ١٩٧٧

الأقســـام	دبلــوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	الجملـــة
اللغة العربية		١٩٣	٨٤	٢٧٧
اللغات الشرقية		١١٨	٦	١٢٤
اللغة الفرنسية		٢٩	١٠	٣٩
الترجمة الفرنسية	١٥			١٥
اللغة الالمانية		١٨	١	١٩
الترجمة الالمانية	–			–
اللغة الإنجليزية		٦٨	٧	٧٥
الترجمة الإنجليزية	٥٨			٥٨
اللغويات التطبيقية	–			–
الدراسات اليونانية واللاتينية		١٩	١	١٧
الجغرافيا		٨٨	٢٨	١١٩
التاريخ		٢٧٩	٥١	٣٣٠
الاجتماع		١١٠	٢٩	١٣٩
الاجتماع الصناعى	٢٢			٢٢
الانثروبولوجيا الاجتماعية	١٣			١٣
الفلسفة		١٥٩	١٩	١٧٥
علم النفس		٣١	٥	٣٩
علم النفس التطبيقى	٣١			٣١
المكتبات	١٩٢	٥٤	١١	٢٥٧
الوثائق	٦			٦
الجملـــة	٣٣٧	١١٦٣	٢٤٩	١٧٤٩

بيان بأعداد ونسب طلاب الدراسات العليا

الى جملة طلاب الجامعات خلال الفترة من ٧٣ / ٧٤ – ٨٤ / ٨٥

جدول رقم (١)

بيـــان / العام الجامعى	المقيدون فى المرحلة الجامعية الاولى	المقيدون فى مرحلة الدراسات العليا	جملـــة المقيدين	نسبة طلاب الدراسات العليا الى الجملة	المقيدون فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط	نسبتهم الى الجملـة
٧٣ / ٧٤	٢٣٩,٣٣٩	٣٢,٠٧٧	٢٧١,٤١٦	١١,٨ ٪	١٥,٠٧٢	٥,٦ ٪
٧٤ / ٧٥	٢٧٩,٩٢٢	٣١,١٢٨	٣١١,٠٥٠	١٠,٠ ٪	١٣,٢٧٧	٤,٣ ٪
٧٥ / ٧٦	٣٧٦,٤٠٨	٣٢,٣١٥	٤٠٨,٧٢٣	٧,٩ ٪	١٥,٤٦١	٣,٨ ٪
٧٦ / ٧٧	٤١٠,٦٣٣	٣٤,٦٩٥	٤٤٥,٣٢٨	٧,٨ ٪	٢٠,٦٤٤	٤,٦ ٪
٧٧ / ٧٨	٤٣٣,١٩٩	٤١,٩١٤	٤٧٥,١١٣	٨,٨ ٪	٢٤,٦١٠	٥,٢ ٪
٧٨ / ٧٩	٤٤٣,٦٩٦	٤٢,٣٩٨	٤٨٦,٠٩٤	٨,٧ ٪	٢٤,٩٦٥	٥,١ ٪
٧٩ / ٨٠	٤٥٨,٨٠٩	٤٤,٠٥٩	٥٠٢,٨٦٨	٨,٨ ٪	٢٦,٦٦٨	٥,٣ ٪
٨٠ / ٨١	٤٧٩.٠٧٨	٤٩,٦٧٣	٥٢٧,٧٥١	٩,٤ ٪	٣٢,١٢٤	٦,١ ٪
٨١ / ٨٢	٥٠٨,٤٣٨	٥٨,٦٩٠	٥٦٧,١٢٨	١٠,٣ ٪	٣٣,٦٥٦	٥,٩ ٪
٨٢ / ٨٣	٥٣٠,٧٥٦	٥٧,٣٤٠	٥٨٨,٠٩٦	٩,٨ ٪	٣٣,٨٨٤	٥,٨ ٪
٨٣ / ٨٤	٥٥٢,٥١٢	٦١,٣٣٤	٦١٣,٨٤٦	١٠,٠ ٪	٣٣,٧٤٠	٥,٥ ٪
٨٤ / ٨٥	٥٥٣,٣١٣	٧٥,٠٦٢	٦٢٨,٣٧٥	١٣,٦ ٪	٣٩,٤٦٩	٧,١ ٪

بيان بأعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا موزعين

حسب الكليات المختلفة فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

جدول رقم (٢)

البيان / الكليات	دبلـــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الآداب	١٢٤٢	٤,٥	٣١٩٤	١٢,٦	٦٢٨	٧,٦	٥٠٧٤	٨,٣
الحقوق	٦٨٦٢	٢٤,٩	٩	–	١١٠	١,٣	٦٩٨٢	١١,٤
التجارة	٦٨٨٥	٢٥,٠	١٥٤٣	٦,١	٢٧٩	٣,٣	٨٧٠٧	١٤,٢
الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٠٧	٠,٨	٤٠٠	١,٦	٩١	١,١	٦٩٨	١,١
العلوم	٤١٣	١,٥	٢٤٧٢	٩,٧	٧٠١	٨,٤	٣٥٨٦	٥,٩
الطب	١	–	٧١٩٠	٢٨,٤	٢٢٤٠	٢٧,٩	٩٥٣١	١٥,٦
طب الاسنان	٢٧٢	١,٠	٢٧٧	١,١	١٤٣	١,٧	٦٩٢	١,١
الصيدلة	٦٣	,٢	٤٨٥	١,٩	١٩٢	٢,٣	٧٤٠	١,٢
المعهد العالى للتمريض	–	–	١٣٣	٠,٥	٤٥	٠,٥	١٧٨	٠,٣
معهد العلاج الطبيعى	–	–	٩٤	٠,٤	١٠	٠,١	١٠٤	٠,٢
معهد الاورام القومى	–	–	–	–	١٤	٠,٢	١٤	–
معهد الصحة العامة	٩٣	٠,٣	١١٤	٠,٤	٦٤	٠,٨	٢٧٥	٠,٤
الطب البيطرى	٥٧٠	٢,١	٦٠٨	٢,٥	٢٤٨	٣,٠	١٤٢٦	٢,٣
الهندسة	١٥٦٦	٥,٧	٣٤٦٧	١٣,٧	٦٣٩	٧,٦	٥٦٧٢	٩,٣
الزراعة	٤٠٢	١,٥	٢٢٦٢	٨,٩	١٨٧٣	٢٢,٣	٤٥٣٧	٧,٤
التربية	٧٠٥٦	٢٥,٦	٥٧٢	٢,٣	٢٢٩	٢,٧	٧٨٥٧	١٢,٨
البنات	٣٨٣	١,٤	٤٦٩	١,٨	٢٠٨	٢,٥	١٠٦٠	١,٧
دار العلوم والدراسات العربية	–	–	٣٩١	١,٥	٥٣	٠,٦	٤٤٤	٠,٧

(تــابــع) بيان بأعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا موزعين

حسب الكليات المختلفة فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

تابع جدول رقم (٢)

البيان / الكليات	دبلـــــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الآثــــــار	٩٧	٠,٣	٨٨	٠,٣	٢٩	٠,٣	٢١٤	٠,٣
الأعلام	٧٠	٠,٢	١٣٣	٠,٥	٣٨	٠,٥	٩٤١	٠,٤
الالسن	٤٢	٠,١	٢٥٠	١,٠	٥٦	٠,٧	٣٤٨	٠,٦
الخدمة الاجتماعية	١٣٣	٠,٥	٥٢	٠,٢	١٩	٠,٢	٢٠٤	٠,٣
الاقتصاد المنزلى	٨	—	٢٥	٠,١	٢٧	٠,٣	٦٠	٠,١
السياحة والفنادق	١٨٣	٠,٧	٤٢	٠,٢	—	—	٢٢٥	٠,٤
الفنون التطبيقية	١٠٩	٠,٤	١١٣	٠,٤	٦٥	٠,٨	٢٨٧	٠,٥
التربية الفنية	٢٠	٠,١	٥٦	٠,٢	١٣	٠,٢	٨٩	٠,١
الفنون الجميلة	٤٣	٠,١	١٧٠	٠,٧	٦٦	٠,٨	٢٧٩	٠,٥
التربية الموسيقية	—	—	٤٧	٠,٢	٢١	٠,٣	٦٨	٠,١
التربية الرياضية	٢٠٢	٠,٧	٣٢٣	١,٣	١١١	١,٣	٦٣٦	١,٠
معهد الدراسات الافريقية	١٤٢	١,٥	١٥٣	٠,٦	٤٤	٠,٥	٣٣٩	٠,٦
معهد الدراسات الاحصائية	٥٢٥	١,٩	١٠٦	٠,٤	٤	—	٦٣٥	١,٠
معهد البحوث الطبية	—	—	٤١	٠,٢	١٤	٠,٢	٥٥	٠,١
المعهد العالى للدراسات العليا	—	—	٧٥	٠,٣	٢	—	٧٧	٠,١
الاجمــــــالى	٢٧٥٩٤	١٠٠٪	٢٥٣٥٤	١٠٠٪	٨٣٨٦	١٠٠٪	٦١٣٣٤	١٠٠٪

بيـــــان
بأعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا (دبلوم - ماجستير دكتوراه)
بجامعة الازهر فى الفترة من ٨٠ / ١٩٨١ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (٣)

البيان / العام الجامعى	دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
	العدد	نسبة الاساس ٪	العدد	نسبة الاساس ٪	العدد	نسبة الاساس ٪	العدد	نسبة الاساس ٪
١٩٨١/٨٠	١٢٨٧	٪١٠٠	١٨٩٦	٪١٠٠	٦٣٤	٪١٠٠	٣٨١٧	٪١٠٠
١٩٨٢/٨١	٢٢٠٥	٪١٧١	١٧٥٩	٪٩٣	٤٣٦	٪٦٩	٤٣٩٩	٪١١٥
١٩٨٤/٨٣	٢٣٧٣	٪١٨٤	٢٠٤٩	٪١٠٨	٩٧٩	٪١٥٤	٥٤٠١	٪١٤١
١٩٨٥/٨٤	٢٤٨٩	٪١٩٤	٢٠٥٩	٪١٠٩	٩٩٢	٪١٥٦	٥٥٤٠	٪١٤٥

بيـــــان

بأعداد ونسب الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة

الطلاب المقيدين بجامعة الازهر فى الفترة من ٨٠ / ٨١ حتى ٨٤ / ٨٥

جدول رقم (٤)

بيـــان / العام الجامعى	المقيدون فى المرحلة الجامعية الاولى	المقيدون فى مرحلة الدراسات العليا	جملـة المقيدين	نسبة طلاب الدراسات العليا الى الجملة ٪	المقيدون فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه	نسبتهم الى الجملـة ٪
٨٠ / ١٩٨١	٦٥,٠٧٥	٣,٨١٧	٦٨,٨٩٢	٪ ٥,٥	٢,٥٣٠	٪ ٣,٧
٨١/ ٨٢	٨١,١٢٤	٤,٣٩٩	٨٥,٥٢٣	٪ ٥,١	٢,١٩٥	٪ ٢,٦
٨٣ / ٨٤	١١٥,٤٧٥	٥,٤٠١	١٢٠,٨٧٦	٪ ٤,٥	٣,٠٢٨	٪ ٢,٥
٨٤ / ٨٥	١١٧,٤١٣	٥,٥٤٠	١٢٢,٩٥٣	٪ ٤,٥	٣,٠٥١	٪ ٢,٥

بيـــــان

باعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا بكليات جامعة الازهر

فى العام الجامعى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (٥)

البيان / الكليات	دبلـــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أصول الدين بالقاهرة	–	–	١٧	٠,٨	١٤٩	١٥,٠	١٦٦	٣,٠
أصول الدين بأسيوط	–	–	٣	٠,٢	٢	٠,٢	٥	٠,١
أصول الدعوة بطنطا	–	–	٧	٠,٤	٢	٠,٢	٩	٠,٢
شريعة وقانون بالقاهرة	–	–	٣٨	١,٨	١٢٤	١٢,٥	١٦٢	٢,٩
شريعة وقانون بأسيوط	–	–	١٢	٠,٦	٣٠	٣,٠	٤٢	٠,٨
لغة عربية بالقاهرة	–	–	١٤٧	٧,١	٢١٨	٢٢,٠	٣٦٥	٦,٦
لغة عربية بأسيوط	–	–	٦٢	٣,٠	٣٩	٤,٠	١٠١	١,٨
لغة عربية بالمنصورة	–	–	٢٢	١,١	١٩	١,٩	٤١	٠,٧
اسلامية وعربية بنين بالقاهرة	–	–	٧	٠,٤	٥	٠,٥	١٢	٠,٢
اسلامية وعربية بنات بالقاهرة	–	–	٣٧	١,٨	٦	٠,٦	٤٣	٨
بنات انسانية بالقاهرة	٢٥٣	١٠,٢	١٧	٠,٨	١٣	١,٣	٢٨٣	٥,١
بنات اسلامية بأسيوط	–	–	١٢	٠,٦	٢	٠,٢	١٤	٠,٢
تجارة بنين	١٠٩٥	٤٤,٠	٢١	١,٠	٢٠	٢,٠	١١٣٦	٢٠,٥
تجارة بنات	٩٣	٣,٧	٣٦	١,٧	٢٨	٢,٨	١٥٧	٢,٨
تربيـــة	٢١١	٨,٥	١٧	٠,٨	٩	١,٠	٢٣٧	٤,٣
ترجمةولغــــات	–	–	٣٠	١,٥	٢٨	٢,٨	٥٨	١,٠
صيدلـــة	٤٧	١,٩	٥٩	٢,٩	٨	٠,٨	١١٤	٢,٠
طب أسنـــان	١٥	٠,٦	٢٣	١,١	١	٠,١	٢٩	٠,٧

(تـابع) بيـــــان

باعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا بكليات جامعة الازهر

فى العام الجامعى ٨٤ / ١٩٨٥

تابع جدول رقم (٥)

البيان / الكليات	دبلـــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
هندســـة	٢٣	٠,٩	٣٦	١,٧	١٢	١,٢	٧١	١,٣
زراعـــة	٥٤٥	٢١,٩	٤٤٣	٢١,٥	١٤٦	١٤,٧	١١٣٤	٢٠,٥
علـــوم بنين	١٩٦	٧,٩	٢١	١,٠	٢٨	٢,٨	٢٤٥	٤,٤
علـــوم بنات	١١	٠,٤	٢١	١,٠	٨	٠,٨	٤٠	٠,٧
طب بنين	-	-	٨٣٤	٤٠,٥	٩٥	٩,٦	٩٢٩	١٦,٨
طب بنـــات	-	-	١٣٧	٦,٧	-	-	١٣٧	٢,٥
الاجمـــــــالى	٢٤٨٩	١٠٠,٠	٢٠٥٩	١٠٠,٠	٩٩٢	١٠٠,٠	٥٥٤٠	١٠٠,٠

بيان بأعداد ونسب خريجي مرحلة الدراسات العليا

الى جملة خريجي الجامعات خلال الفترة من ٧٣ / ٧٤ حتى ٨٣ – ٨٤

جدول رقم (٦)

بيـــان / العام الجامعى	خريجو المرحلة الجامعية الاولى	خريجو مرحلة الدراسات العليا	جملـــة الخريجين	نسبة خريجي الدراسات العليا الى الجملة ٪	خريجي الماجستير والدكتوراه فقط	نسبتهم الى الجملـة ٪
٧٣ / ٧٤	٣٢,٠٩٨	٤,٨٤٨	٣٦,٩٤٦	٪ ١٣,١	١,٦٦	٤,٥
٧٤ / ٧٥	٣٧,٥٦٤	٥,٨٥٩	٤٣,٤٢٣	١٢,٥	٢,١٢٤	٤,٩
٧٥ / ٧٦	٥٠,٩٢١	٥,١١٩	٥٦,٠٤٠	٩,١	١,٩٩٥	٣,٦
٧٦ / ٧٧	٦٠,١٥٢	٦,٢٢٢	٦٦,٣٧٤	٩,٤	٣,٠٧٦	٤,٦
٧٧ / ٧٨	٦٤,٩٦٦	٥,٦٤٠	٧٠,٦٠٦	٨,٠	٢,٨٠٢	٤,٠
٧٨ / ٧٩	٧١,٠٧١	٦,٥٧٩	٧٧,٦٥٠	٨,٥	٣,٣٢٤	٤,٣
٧٩ / ٨٠	٧٤,١٤٣	٦,٣٠٥	٨٠,٤٤٨	٧,٨	٣,٦٥٦	٤,٥
٨٠ / ٨١	٧٧,٥٧٩	٦,٩٨٧	٨٤,٥٦٦	٨,٣	٤,٣٨٣	٥,٢
٨١ / ٨٢	٨٢,٢٣٧	٧,٥٧٨	٨٩,٨١٥	٨,٤	٤,٦٨٨	٥,٢
٨٢ / ٨٣	٨٥,٩٧٣	٨,٥٧٦	٩٤,٥٤٩	٩,١	٥,١٥٨	٥,٥
٨٣ / ٨٤	٨٩,٦٠٠	٨,٧٨٥	٩٨,٣٨٥	٨,٩	٥,٦٥٢	٥,٧

بيـــــان

باعداد الطلاب الخريجين بمرحلة الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه)
موزعين حسب القطاعات المختلفة بجامعات جمهورية مصر العربية فى العام
الجامعى ٨٢ / ١٩٨٣

جدول رقم (٧)

البيان / القطاع	دبلـــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الآداب والدراسات الانسانية	٣٦٥	١١	٢٦٧	٧	١٧٧	١٣	٨٠٩	٩
الدراســـات القانونية	٣٩٦	١٢	٦	–	٤٥	٣	٤٤٧	٥
الدراسات التجارية	٧٢٠	٢١	٩٩	٢	٤٥	٣	٨٦٤	١١
الدراسات الاحصائية	١١٦	٣	٢٢	١	٥	–	١٤٣	٢
الاقتصاد والعلوم السياسية	٥٧	٢	٣٤	١	١٦	١	١٠٧	١
العلوم الاساسية	٤٩	١	٣٤٢	٩	١٩٤	١٥	٥٨٥	٧
الدراسات الطبية	٩٧	٢	١٨٣٤	٤٥	٢٥٦	٢٠	٢١٨٧	٢٥
الدراسات الصيدلية	١٤	–	٧٤	٢	٤٠	٣	١٢٨	١
دراسات طب الاســـنان	١٤٩	٤	٨٣	٢	٦٣	٥	٢٩٥	٣
الدراسات البيطرية	٤١	١	٧٠	٢	٨٣	٦	١٩٥	٢
الدراسات الهندسية	١٨٢	٥	٣١٧	٨	٥٦	٥	٥٥٥	٦
الدراسات الزراعية	٤٩	١	٥٤٧	١٤	٢٠٨	١٦	٨٠٤	٩
الدراسات التربوية	١٠٥٠	٣٠	١٣٠	٣	٦٠	٤	١١٤٠	١٤
الفنـــون	٥٢	٢	٦٨	٢	٣٣	٢	١٥٣	١
التربيـــة الموسيقيـــة	–	–	٤	–	٦	–	١٠	–
التربية الرياضيـــة	٨٠	٢	٨٤	٢	٥٠	٤	٢١٤	٣
الاجمـــــــالى	٣٤١٨	١٠٠	٣٩٨١	١٠٠	١٣٣٧	١٠٠	٨٧٣٦	١٠٠

بيـــــان
يوضح نسب الخريجين الى المقيدين بدرجة الماجستير
فى العشر سنوات الأخيرة

جدول رقم (٨)

المقيـــــدون		الخريجـــــون		نسبة الخريجين الى الحاصلين ٪
العام الجامعى	العـــــدد	العام الجامعى	العـــــدد	
٧١ / ٧٢	٨,٧١٥	٧٣ / ٧٤	١,١٥٢	١٣,٢
٧٢ / ٧٣	٨,٦٨٧	٧٤ / ٧٥	١,٤٥٧	١٦,٨
٧٣ / ٧٤	١٠,٣٧٩	٧٥ / ٧٦	١,٤٣٤	١٣,٨
٧٤ / ٧٥	٨,٩٩٥	٧٦ / ٧٧	٢,٢٨٥	٢٥,٤
٧٥ / ٧٦	١٠,٩١٥	٧٧ / ٧٨	١,٩٧٥	١٨,١
٧٦ / ٧٧	١٥,٢٤٨	٧٨ / ٧٩	٢,٢٨١	١٥,٦
٧٧ / ٧٨	١٨,٥٣١	٧٩ / ٨٠	١,٥٨٥	١٣,٩
٧٨ / ٧٩	١٩,٢٥١	٨٠ / ٨١	٣,١٨٢	١٦,٥
٧٩ / ٨٠	٢٠,٣٢١	٨١ / ٨٢	٣,٥٤٠	١٧,٤
٨٠ / ٨١	٢٤,٦١٦	٨٢ / ٨٣	٣,٧٩٩	١٥,٤
٨١ / ٨٢	٢٦,٣٣١	٨٣ / ٨٤	٤,٢٣٥	١٦,١

بيـــــان
يوضح نسب الخريجين الى المقيدين بدرجة الدكتوراه
فى العشر سنوات الأخيرة

جدول رقم (٩)

المقيـــــدون		الخريجـــــون		نسبة الخريجين الى الحاصلين ٪
العام الجامعى	العـــــدد	العام الجامعى	العـــــدد	
٧٢ / ٧١	٣,٥٣٦	٧٥ / ٧٤	٦٦٧	١٨,٩
٧٣ / ٧٢	٤,٤٠١	٧٦ / ٧٥	٥٦١	١٢,٧
٧٤ / ٧٣	٤,٦٩٣	٧٧ / ٧٦	٧٩١	١٦,٩
٧٥ / ٧٤	٤,٢٨٢	٧٨ / ٧٧	٨٣٧	١٩,٣
٧٦ / ٧٥	٤,٥٤٦	٧٩ / ٧٨	٩٤٣	٢٠,٧
٧٧ / ٧٦	٥,٣٩٦	٨٠ / ٧٩	١,٠٧١	١٩,٨
٧٨ / ٧٧	٦,٣٩	٨١ / ٨٠	١,٢٠١	١٩,٨
٧٩ / ٧٨	٥,٧١٤	٨٢ / ٨١	١,١٤٨	٢٠,١
٨٠ / ٧٩	٦,٣٤٧	٨٣ / ٨٢	١,٣٥٩	٢١,٤
٨١ / ٨٠	٧,٥٠٨	٨٤ / ٨٣	١,٤١٩	١٨,٩

بيـــــان
بأعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بكليات
جامعة الأزهر فى العام الجامعى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٠)

البيان / الكليات	دبلـــوم		ماجستير		دكتوراه		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أصول الدين بالقاهرة	–	–	٢٤	٤,١	٢٤	١٠,١	٤٨	٤,٣
أصول الدين بأسيوط	–	–	٣	٠,٥	٢	٠,٨	٥	٠,٤
شريعة وقانون بالقاهرة	–	–	٢٩	٤,٩	٢٦	١٠,٩	٥٥	٤,٩
شريعة وقانون بأسيوط	–	–	٨	١,٤	٣	١,٣	١١	١,٠
لغة عربية بالقاهرة	–	–	٢٩	٤,٩	٤٦	١٩,٣	٧٥	٦,٧
لغة عربية بأسيوط	–	–	١٠	١,٧	١	٠,٤	١١	١,٠
لغة عربية بالمنصورة	٣	١,٠	٥	٠,٩	٧	٢,٩	١٥	١,٦
الدراسات الاسلامية والعربية بنات القاهرة	٣٦	١٢,٤	١٠	١,٧	٦	٢,٥	٥٢	٤,٧
الدراسات الانسانية – بنات بالقاهرة	٧٦	٢٦,٢	١١	١,٩	٨	٣,٤	٩٥	٨,٥
البنات اسلامية بأسيوط	٢٠	٦,٩	–	–	–	–	٢٠	١,٨
تجارة بنين	٣٠	١٠,٣	–	–	١	٠,٤	٣١	٢,٨
تجارة بنات	–	–	٢	٠,٣	–	–	٢	٠,٢
التربيـــة	٥٦	١٩,٣	٨	١,٤	٥	٢,١	٦٩	٦,٢
الترجمة واللغـــات	–	–	١٠	١,٧	١	٠,٤	١١	١,٠
الصيدلـــة	٧	٢,٤	٥	٠,٩	٣	١,٣	١٥	١,٤
طب أسنـــان	١٣	٤,٥	٤	٠,٧	٢	٠,٨	١٩	١,٧
الهندسة	١٤	٤,٨	٢٤	٤,١	٤	١,٧	٤٢	٣,٨
الزراعة	٣٠	١٠,٤	٢٩	٤,٩	١٦	٦,٧	٧٥	٦,٧
العلوم بنين	٤	١,٤	٢٩	٤,٩	٢٢	٩,٣	٥٥	٤,٩
العلوم بنات	–	–	١٩	٣,٢	٧	٣,٠	٢٦	٢,٣
الطب بنين	١	٠,٤	٢٦٤	٤٥,١	٥٤	٢٢,٧	٣١٩	٢٨,٧
الطب بنات	–	–	٦٣	١٠,٨	–	–	٦٣	٥,٧
الاجمـــــــالى	٢٩٠	١٠٠٪	٥٨٦	١٠٠٪	٢٣٨	١٠٠٪	١١١٤	١٠٠٪

بيـــــان
بأعداد مبعوثى الجامعات التقليدية فى الخطة الخمسية
حتى أكتوبر ١٩٨٥ موزعين حسب نوع الايفاد وحسب التخصصات

جدول رقم (١١)

التخصص / نوع الايفاد	علوم أساسية	علوم هندسية	زراعية وبيطرية	طبية وصيدلية	تجارية واقتصادية وقانونية	انسانية	فنون ودراسات عامة	الجملة	٪ الى الجملة
بعثات خارجية	٢٣٥	٢٠٠	١٢١	١٢١	١٦٠	١٦٥	١٦	١٠١٨	٢٦,٦٪
اشراف مشترك	١٥٧	٩٦	١٤٢	٢٢٩	٣٦	٨٤	١٧	٧٦١	١٩,٩٪
بعثات داخلية	١٨٤	٨٤	١٣٩	٢١٥	٩٣	٢٦١	٨٠	١٠٥٦	٢٧,٦٪
اجازات دراسية	٢٦٤	٣٣٨	٢٠٧	٤٨	٤٩	٧١	١٢	٩٨٩	٢٥,٩٪
الاجمـــــالى	٨٤٠	٧١٨	٦٠٩	٦١٣	٣٣٨	٥٨١	١٢٥	٣٨٢٤	١٠٠٪
النســـبة٪	٢٢٪	١٨,٨٪	١٥,٩٪	١٦,٠٪	٨,٩٪	١٥,٢٪	٣,٢٪	١٠٠٪	

بيـــان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة خلال الفترة
من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ وتخصصاتهم
(الجامعات التقليدية)

جدول رقم (١٢)

البيـــان / التخصص	عدد المتخلفين عن العودة	النسبـــة الى الجملـــة ٪
علوم أساسية	٩٧	١٤,٨
علوم هندسية	٣٣٤	٥١,٠
علوم زراعية وبيطرية	٣٢	٤,٩
علوم طبية وصيدلية	٨٢	١٢,٥
علوم تجارية واقتصادية وقانونية	٣٥	٥,٤
علوم انسانية	٥٧	٨,٧
فنـــون ودراسات عـــامـــة	١٨	٢,٧
الاجمـــــــالى	٦٥٥	١٠٠,٠ ٪

بيـــــــان
بأعداد مبعوثى جامعة الأزهر
حتى أكتوبر ١٩٨٥ موزعين حسب نوع الايفاد وحسب التخصصات

جدول رقم (١٣)

التخصص / نوع الايفاد	علوم أساسية	علوم هندسية	زراعية وبيطرية	طبية وصيدلية	تجارية واقتصادية وقانونية	انسانية	فنون ودراسات عامة	الجملة	النسبة الى الجملة ٪
بعثات خارجية	٨	٦	٦	١٧	١٨	٢٧	-	٨٢	٢٥,١ ٪
بعثات اشراف مشترك	١٠	٦	١	٢٩	٨	٢٠	-	٧٤	٢٢,٦ ٪
بعثات داخلية	٢	١	١	٤	٢٢	٩٠	-	١٢٠	٣٦,٧ ٪
أجازات دراسية	١١	١٨	٢	١	٤	١٥	-	٥١	١٥,٦ ٪
الاجمـــــــالى	٣١	٣١	١٠	٥١	٥٢	١٥٢	-	٣٢٧	١٠٠ ٪
النســـــبة المئوية	٩,٥ ٪	٩,٥٪	٣,٠ ٪	١٥,٦ ٪	١٥,٩ ٪	٤٦,٥ ٪	-,٠ ٪	١٠٠ ٪	

بيـــان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة خلال الفترة
من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ وتخصصاتهم
(جامعة الأزهر)

جدول رقم (١٤)

البيـــان / التخصص	عدد المتخلفين عن العودة	النسبـــة الى الجملـــة ٪
علوم أساسية	٦	٩,٨
علوم هندسية	٣٣	٥٤,١
علوم زراعية وبيطرية	–	–,٠
علوم طبية وصيدلية	٦	٩,٨
علوم تجارية واقتصادية وقانونية	٣	٤,٩
علوم انسانية	١٣	٢١,٤
علـــوم ودراسات عـــامـــة	–	–,٠
الاجمـــــــالى	٦١	١٠٠,٠ ٪

بيـــان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة من أعضاء
الأجازات الدراسية منذ سنة ١٩٦٣ وحتى سنة ١٩٨٥
موزعين حسب مصادر التمويل

جدول رقم (١٥)

البيـــان / مصادر التمويـــل	عدد المتخلفين عن العودة	النسبـــة الى الجملـــة ٪
منحة للدولة أو للجهة	٤٨١	٪ ٣٣,٧
منحة شخصية	٥٠٣	٪ ٣٥,٣
تمويـل خارجى من أقارب	٣٢٧	٪ ٢٣,٠
تمويل شخص ممول من البعثات	٦	٪ ٠,٤
تمويل من الدولـــة	١٠٩	٪ ٧,٦
الاجمـــالى	١٤٢٦	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٦)

بيـــــان
بنسب توزيع المبعوثين المتخلفين عن العودة
حسب مقار دراستهم

البيـــــان / المقـــــار	النسـبة المئويـة للمتخلفين
الولايات المتحدة	٣٤,٧ ٪
كندا	٢٧,٥ ٪
المملكة المتحدة	١٩,٢ ٪
فرنســا	٥,٨ ٪
المانيـا الاتحاديـة	٥,٠ ٪
بلاد أخرى	٧,٨ ٪

بيـــــان
بتطور اجمالى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية
في الفترة من ٧٥ / ٧٦ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٧)

البيـــان / العام الجامعى	أســـتاذ		أســـتاذ مساعـد		مـــدرس		جملـــة	
	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى
٧٥ / ١٩٧٦	١٥٤٢	١٠٠	١٥٣٤	١٠٠	٢٥٢٨	١٠٠	٥٦٠٤	١٠٠
٧٦ / ٧٧	١٩٥٤	١٢٧	٢٢٠٠	١٤٣	٣٤١٤	١٣٥	٧٥٦٨	١٣٥
٧٧ / ٧٨	٢٠١٨	١٣١	٢٢٤٦	١٤٦	٣٧٠٣	١٤٩	٧٩٦٧	١٤٢
٧٨ / ٧٩	٢٢٤٧	١٤٦	٢٣٦٦	١٥٤	٣٨٤٩	١٥٢	٨٤٦٢	١٥١
٧٩ / ٨٠	٢٣٥٣	١٥٣	٢٤٥٧	١٦٠	٤١٣٦	١٦٣	٨٩٤٦	١٦٠
٨٠ / ٨١	٢٥٨٧	١٦٨	٢٥٨٧	١٦٩	٤٥٧٧	١٨١	٩٧٥١	١٧٤
٨١ / ٨٢	٢٧٢٥	١٧٧	٢٧٨٦	١٨٢	٥٠٣٣	١٩٩	١٠٥٤٤	١٨٨
٨٢ / ٨٣	٢٩١٩	١٨٩	٢٨٤٤	١٨٥	٥٣٢٤	٢١١	١١٠٨٧	١٩٨
٨٣ / ٨٤	٣١٨٩	٢٠٧	٢٩١١	١٩٠	٥٦٢١	٢٢٢	١١٧٢١	٢٠٩
٨٤ / ٨٥	٣٥٧٠	٢٣٢	٣٢٠٧	٢٠٩	٥٨٨٤	٢٣٣	١٢٦٦١	٢٢٦

بيـــــان

بتطور اجمـــــالى معاونى هيئة التدريس بالجامعات المصرية

فى الفترة من ٧٥ / ٧٦ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

(حسب المشغول)

جدول رقم (١٨)

البيـــان / العام الجامعى	مدرس مساعـد		معيـــــد		جملــــــة	
	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى
٧٥ / ١٩٧٦	٣٥٢٣	١٠٠	٥٩٣١	١٠٠	٩٤٥٤	١٠٠
٧٦ / ٧٧	٤٦٣٧	١٣٣	٧٢٤٩	١٢٤	١١٩٨٦	١٢٧
٧٧ / ٧٨	٤٧١٢	١٣٤	٧٧٥٤	١٣١	١٢٤٦٦	١٣٢
٧٨ / ٧٩	٥٣٢٥	١٥١	٧٨٩٣	١٣٣	١٣٢١٨	١٤٠
٧٩ / ٨٠	٥٦٨٥	١٦١	٧٧٢٨	١٣٠	١٣٤١٣	١٤٢
٨٠ / ٨١	٦٣٠١	١٧٩	٧٨٣١	١٣٢	١٤١٣٢	١٤٩
٨١ / ٨٢	٦٨٨٦	١٩٥	٨٠٧٣	١٣٦	١٤٩٥٩	١٥٨
٨٢ / ٨٣	٧٣٦١	٢٠٩	٨١٨٣	١٣٨	١٥٥٤٤	١٦٤
٨٣ / ٨٤	٧٦٤٣	٢١٧	٨١٢١	١٣٧	١٥٧٦٤	١٦٧
٨٤ / ٨٥	٨١٠٧	٢٣٠	٧٩٦٩	١٣٤	١٦٠٧٦	١٧٠

بيـــــان
باجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين
(حسب القوة الفعلية) ونسبة الطلاب المنتظمين اليهم بكليات جامعات مصر
فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

جدول رقم (١٩)

البيــــــان	هيئة التدريس	معاونى هيئة التدريس	الجملــة	عدد الطلاب	نسبـة الطلاب الى هيئـة التدريس	نسبة الطلاب الى الجملة
الآداب	٤٠٥	٦٧٣	١٠٧٨	٤٤٥١٩	١:١١٠	١:٤١
الحقوق	١٨٠	٨٨	٢٦٨	٤٥٥٦٤	١:٢٥٣	١:١٧٠
التجارة	٢٩٩	٧٠٦	١٠٠٥	٨٢٦٧٤	١:٢٧٧	١:٨٢
الاقتصاد والعلوم السياسية	٤٩	٦٩	١١٨	١١٨٦	١:٢٤	١:١٠
العلـــــوم	١١٨٦	١٦٢٩	٢٨١٥	٢١٨٣٨	١:١٨	١:٨
الطـــــب	٢٢١٦	٢٢٢٦	٤٤٤٢	٢٧٦٤٥	١:١٢	١:٦
المعاهد العليا للتمريض	٤٠	٩٧	١٣٧	١٢٥٣	١:١٣	١:٩
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	١٤	٤٠	٥٤	٣٤٢	١:٢٤	١:٦
طب الأســـنان	٢٠٦	٣٦٥	٥٧١	٣٦٣٨	١:١٨	١:٦
الصيدلـــة	٢٤٥	٢٨٤	٥٢٩	٧٣٩٣	١:٣٠	١:١٤
الهندسة	١١٥٢	١٥٠٠	٢٦٥٢	٤٩١٦٧	١:٤٣	١:١٩
الزراعـــة	١٦٠٤	١٢٢٤	٢٨٢٨	٣٣٢٤٩	٩:٢١	١:١٢
الطـــب البيطـــرى	٣٦٩	٢٥٦	٦٢٥	٦٤٣٧	١:١٧	١:١٠
دار العلوم / الدرسات العربية	٢٧	٤٩	٧٦	٩٣٧٢	١:٣٤٧	١:١٢٣
الاعـــــلام	٣١	٣٩	٧٠	١٢٨٦	١:٤١	١:١٨
الآثـــــار	١٨	٢٨	٤٦	٩٧٢	١:٤٥	١:٢١
التربيـــــة	٤٢٩	١٠٦٨	١٤٩٧	٧٤٤٢٥	١:١٧٣	١:٥٠

(تـــابع) بيـــــان

بإجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

(حسب القوة الفعلية) ونسبة الطلاب المنتظمين اليهم بكليات جامعات جمهورية مصر العربية

فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

تابع جدول رقم (١٩)

البيـــــان	هيئة التدريس	معاونى هيئة التدريس	الجملـة	عدد الطلاب	نسبـة الطلاب الى هيئـة التدريس	نسبة الطلاب الى الجملة
الألســـن	٥٣	١١٩	١٧٢	١٦٩٥	١:٣٢	١:١٠
البنـــات	١٦٩	٢٨٤	٤٥٣	٥٩٥٢	١:٣٥	١:١٣
الفنون الجميلـة	١٠٠	١٤٥	٢٤٥	٢٧٩١	١:٢٨	١:١١
الفنون التطبيقية	٧٢	٦٦	١٣٨	١٦٦٨	١:٢٣	١:١٢
الخدمة الاجتماعية	٣٣	٦٠	٩٣	١٣٧٦	١:٧٢	١:٢٥
السياحة والفنـــادق	٧	١٢	١٩	٧٤٠	١:١٠٦	١:٣٩
التربيــة الرياضيــة	٢٠٧	٣٤٠	٥٤٧	٥٧٤٩	١:٢٨	١:١١
التربيــة الموسيقيــة	٣٠	٧٤	١٠٤	٥٩٤	١:٢٠	١:٦
التربيــة الفنيــة	٣٩	٥٧	٩٦	١٣٤٤	١:٢٤	١:١٤
الاقتصاد المنزلـى	٩	٤٢	٥١	١٢٣٠	١:١٣٧	١:٢٤
معهد الدراسات الاحصائيـة	١٧	١٢	٢٩	–	–	–
معهد الدراسات الافريقية	٢٤	١٤	٣٨	–	–	–
المعهد القومـى للأورام	٥٧	٤٢	٩٩	–	–	–
الاجمـــالى	٩٢٨٧	١١٦٠٨	٢٠٨٩٥	٤٣٥٠٩٩	١:٤٧	١:٢١

بيـــان
بأعداد هيئات التدريس ومعاونيهم والطلاب
والنسب بينهم فى مختلف كليات جامعة الأزهر فى العام الجامعى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (٢٠)

البيـــان / الكليـــات	هيئة تدريس	معاونو هيئة تدريس	جملة هيئة تدريس + معاونو تدريس	طالب	هيئة تدريس الى طالـــب	هيئة تدريس + معاونو الى طالب
أصول دين القاهرة	٦٤	٨٠	١٤٤	٥٨٧٣	٩٢:١	٤١:١
دعوة القاهـــرة	١	٤	٥	٢٧٧٨	٢٧٧٨:١	٥٥٦:١
أصول الدين أسيوط	٢٤	٥٩	٨٣	٣١٧٠	١٣٢:١	٣٨:١
أصول دين الزقازيق	–	–	–	١٤٥٨	–:–	–:–
أصول دعوة طنطا	٩	٢٢	٣١	٣٤٨٣	٣٨٧:١	١١٢:١
أصول دين المنصورة	١٢	٢٣	٣٥	٤٢٩٧	٣٥٨:١	١٢٣:١
أصول دعوة المنوفية	٥	٢٠	٢٥	٢٦٠٤	٥٢١:١	١٠٤:١
شريعة وقانون القاهرة	٥٠	٤٧	٩٧	٥٠٠٧	١٠٠:١	٥٢:١
شريعة وقانون أسيوط	٩	٥٢	٦١	٣٦٣٨	٤٠٤:١	٦٠:١
شريعة وقانون طنطا	٧	١١	١٨	٤٣١٥	٦١٦:١	٢٤٠:١
شريعة وقانون دمنهور	٩	٢٢	٣١	١٤٠١	١٥٦:١	٤٥:١
لغة عربية القاهرة	١٤	٨٥	٩٩	٥٠١١	٣٥٨:١	٥١:١
لغة عربية أسيوط	٢١	٨٢	١٠٣	٤٠٥٠	١٩٣:١	٣٩:١
لغة عربية الزقازيق	٢٨	٦٦	٩٤	٣٧١٦	١٣٣:١	٤٠:١
لغة عربية المنصورة	٢٣	٥١	٧٤	٤٨٩٩	٢١٣:١	٦٦:١
لغة عربية المنوفية	٤	٢٥	٢٩	١٢١٤	٢٠٤:١	٤٢:١
لغة عربية دمنهور	١٠	٢٤	٣٤	١٢٨٧	١٢٩:١	٣٨:١

(تابع) بيـــان

بأعداد هيئات التدريس ومعاونيهم والطلاب

والنسب بينهم فى مختلف كليات جامعة الأزهر فى العام الجامعى ٨٤ / ١٩٨٥

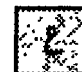
تابع جدول رقم (٢٠)

البيـــــان / الكليـــــات	هيئة تدريس	معاونو هيئة تدريس	جملة هيئة تدريس + معاونو تدريس	طالب	هيئة تدريس الى طالـــب	هيئة تدريس + معاونو الى طالب
اسلامية وعربية بنين بالقاهرة	٢٥	٤٤	٦٩	٣١٩٥	١٢٨:١	٤٦:١
انسانية بنات بالقاهـرة	٤٤	١١٠	١٥٤	٥١٥٩	١١٧:١	٣٤:١
اسلامية بنات أسيوط	٢	٢٢	٢٤	١٩١١	٩٥٦:١	٨٠:١
اسلامية وعربية بنات سوهاج	٧	٩	١٦	١٨٠٦	٢٥٨:١	١١٣:١
اسلامية وعربية بنات الاسكندرية	٦	٧	١٣	٢٦٩٣	٤٤٩:١	٢٠٧:١
تجارة بنيـــــن	٢٨	٥١	٧٩	٩٣٧٧	٣٥:١	١١٩:١
تجارة بنـــــات	١٥	٦٢	٧٧	٣٦٦٧	٢٤٤:١	٤٧:١
تربيـــــة	١٧	٦٩	٨٦	٤٥٢٨	٢٦٦:١	٥٣:١
ترجمـــة ولغـــات	٣٠	٩٦	١٢٦	٣١٥٨	١٠٥:١	٢٥:١
صيدلـــــة	١٧	٧٣	٩٠	٩٢٢	٥٤:١	١٠:١
طب أســـــنان	١٩	٤٦	٦٥	٨٨٦	٤٧:١	١٤:١
هندســـــة	١١١	١٧٤	٢٨٥	٢٢٧٤	٢٠:١	٨:١
زراعـــــة	١٥٠	٦٩	٢١٩	٢٦٩٧	١٨:١	١٢:١
علـــوم بنين	٩٧	٧٨	١٧٥	٢٠٠١	٢١:١	١١:١
علـــوم بنات	٤٢	١١٢	١٥٤	١٨٠٥	٤٣:١	١٢:١
طب بنين	٢٨٠	٣٩٤	٦٧٤	٢٠٦٤	١١:١	٥:١
طب بنـــــات	١٤٥	٢٤٢	٣٩٦	٢١٧٨	١٤:١	٦:١
اسلامية وعربية بنات القاهرة	٥٣	١١٧	١٧٠	٧٨٩١	١٤٩:١	٤٦:١
الاجمـــــالى	١٣٨٧	٢٤٤٨	٣٨٣٥	١١٧٤١٣	٨٥:١	٣١:١

الكشاف الموضوعى

ت





عام دراسى

علوم اجتماعية

علوم أساسية

علوم إنسانية

	الدورة	الصفحة
ل		

المحتوى

	الصفحة
تقـديم	٣
الدورة الأولى ١٩٧٤	
مبادىء واعتبارات فى التعليم الجامعى والعالى	٩
الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥	
أوضاع المعاهد العليا وتحويلها إلى كليات تتبع الجامعات	١٣
الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين	١٧
تطبيق نظام المقررات الدراسية فى الجامعات	٢٠
رعاية أصحاب الكفايات العلمية فى الخارج والداخل	٢١
الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦	
خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعى	٢٣
تخطيط سياسة القبول فى التعليم الجامعى	٣٥
الدراسات العليا بالجامعات	٣٦
تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات	٤٨
استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات	٤٩
الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات	٥٠
إنشاء جامعة أهلية	٥٢
الكتاب الجامعى	٥٨
الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧	
استقلال الجامعات	٥٩
سياسة القبول فى التعليم العالى	٦١

مطبـــوعـــــات

المجالس القومية المتخصصة

- ٢٤٧ -

القاهرة

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى

****

تحت الطبع :

المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - تخطيط القوى العاملة

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون فى رسم السياسات العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤).
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨).
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩).

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to " assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

-The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)

-The National Council for Production and Economic Affairs (1974)

-The National Council for Culture, Literature and Information (1978)

-The National Council for Services and Social Development (1979)

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم — Supervisor General: D. Mohamed Abdel Kader Hatem

الأمين العام : المستشار طلعت حماد — Secretary General, Chancellor: Mr. Talaat Hammad

Address: 1113 , Nile Corniche St., Cairo. Egypt العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل – القاهرة.